

شرح العلامة معين الدين الحاروي المعروف
مسكين علي كنز الدقائق في فروع الحنفية
لابي البركات عبد الله بن أحمد
النسفي تغمدها الله
برحمته ونفعهما
آمين

شرح مسند الإمامين علي بن أبي طالب وعنه علي بن أبي طالب

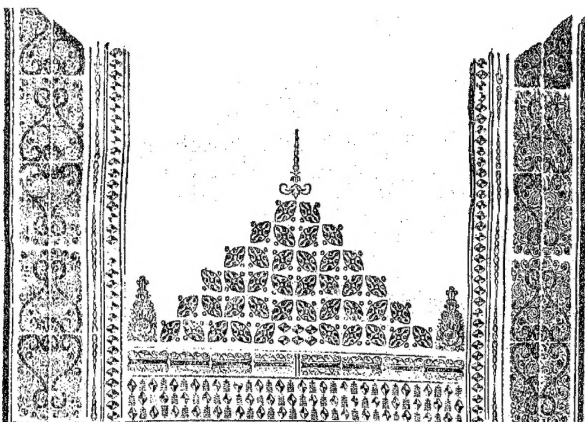
باب صدقة السواجم	٥٦	كتاب الطهارة	٤
باب صدقة البقر	٥٧	باب التيمم	١٢
باب ذكر مكة والمساجد	٥٨	باب المدح على المحدثين	١٣
باب العاقرة	٦٠	باب الخيبر	١٧
باب الزكاة	٦١	باب الانبياء	١٩
باب العشر	٦٢	كتاب الصلاة	٢١
باب المصروف	٦٣	باب الأذان	٢٤
باب صدقة الفطر	٦٤	باب شروط الصلاة	٢٥
كتاب الصوم	٦٤	باب صفة الصلاة	٢٦
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	٦٦	فصل وإذا أراد أن يحول في الصلاة	٢٨
فصل في أحكام التذرع	٦٩	فصل وحدها الإمام بقراءة الفخر الخ	٣٠
باب الأضحية	٧٠	باب الأمانة	٣١
كتاب الحج	٧٠	باب الحديث في الصلاة	٣٣
باب الأضحية	٧١	باب ما يفسد الصلاة وما يلحق بها	٣٤
فصل من لم يدخل مكة الحج	٧٥	باب التيمم والنوافل	٣٧
باب القران	٧٦	باب ادراك القرينة	٣٩
باب التمتع	٧٧	باب قضاء الغواصة	٤٠
باب الخيانات	٧٨	باب سجود التيمم	٤١
فصل ولا شيء إن نظر إلى فرج امرأة	٨٠	باب صلاة المريض	٤٢
بشمه		باب سجود التلاوة	٤٣
فصل في الصيد	٨١	باب صلاة المسافر	٤٤
باب بحارورة الوقت بغير إحرام	٨٤	باب صلاة الجمعة	٤٨
باب إضافة الإحرام إلى الإحرام	٨٥	باب صلاة الصيدين	٤٨
باب الإحصاء	٨٥	باب صلاة الكسوف	٥٠
باب القوات	٨٦	باب صلاة الأمتعة	٥٠
باب الحج عن الغير	٨٧	باب صلاة الخوف	٥١
باب الهدى	٨٧	باب الخنازير	٥١
مسائل متفرقة	٨٨	فصل في الصلاة على الميت	٥٢
كتاب النكاح	٨٩	باب الشهيد	٥٤
فصل في المهرمان	٨٩	باب الصلاة في الكعبة	٥٥
باب الأولياء	٩١	كتاب الزكاة	٥٥

باب التدبير	١٢٣	فصل في المكافاة	٩٣
باب الاستيلاء		فصل في الولاية في النكاح وغيره	٩٤
كتاب الايمان	١٢٤	باب المهر	٩٩
باب العيبين في الدخول والمهر	١٢٦	باب نكاح الرقيق	١٠٠
والخروج		باب نكاح الكافر	١٠١
باب العيبين في الاكل والشرب والنسب	١٢٨	باب القسم	١٠٢
والكلام		كتاب الرضاع	١٠٣
باب العيبين في الطلاق والعقار	١٤٠	كتاب الطلاق	١٠٤
باب العيبين في البيع والشراء والقرض	١٤٢	باب الطلاق المبرح	١٠٥
باب العيبين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٤٤	فصل في اعادة الطلاق الى الزمان	
كتاب الحدود	١٤٥	فصل في الطلاق قبل الدخول	١٠٥
باب الوطء الذي يوجب الحد والحد	١٤٧	باب السكيات	١٠٦
لا يوجد		باب نفوذ الطلاق	١٠٧
باب الشهادة على الزنا والرجوع منها	١٤٨	فصل في الامر بالهد	١٠٨
باب حد الشرب	١٤٩	فصل في المشقة	
باب حد القذف	١٥٠	باب التعلق	١٠٩
فصل في التعزير	١٥١	باب طلاق المريض	١١٠
كتاب السرقة	١٥٢	باب الرجعة	١١١
فصل في الحرز	١٥٤	باب الادلاء	١١٢
فصل في كيفية القطع وانباته	١٥٥	باب الخلع	١١٣
باب قطع الطريق	١٥٦	باب الظهار	١١٤
كتاب السر	١٥٧	فصل في المكافاة	
باب الغنائم وقبضتها	١٥٩	باب القاتل	١١٨
فصل في كيفية زكاة الصدقة	١٦٠	باب العنين والمحبوب والخصم	١١٩
باب استيلاء الكفار	١٦١	باب العدة	١٢٠
باب المستأمن	١٦٢	فصل في تعدد البيعة الخ	١٢١
باب العشر والغراج والجزية	١٦٣	باب ثبوت النسب	١٢٢
فصل الجزية	١٦٤	باب الحضنة	١٢٣
باب المرتدين	١٦٥	باب النفقة	١٢٤
باب البغاة	١٦٦	كتاب الاعتناء	١٢٥
كتاب اللقيط	١٦٧	باب العبد يعتق بعهده	١٢٦
كتاب اللقطة	١٦٨	باب الخلف بالعتق	١٢٧
كتاب الآبق	١٦٩	باب العتق على جعل	١٢٨

١٦٩	كتاب الفهود	٤١٦	كتاب الوكالة
١٧٠	كتاب الشركة	٤١٧	باب الوكالة بالبيع والشراء
١٧١	فصل في الشركة الفاسدة	٤١٨	فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد الخ
١٧٢	كتاب الوقف	٤٢٠	باب الوكالة بالخصومة والغرض
١٧٣	كتاب البيع	٤٢١	باب عزل الوكيل
١٧٤	فصل في ما يدخل تحت البيع الخ		كتاب الشراء
١٧٥	باب خيار الشرط	٤٢٥	باب التخصيص
١٧٦	باب خيار الرقبة	٤٢٦	فصل في من يكون خصمه اذن لا يكون
١٧٧	باب خيار العيب	٤٢٧	باب ما يدعيه الزحلات
١٧٨	باب البيع الفاسد	٤٢٨	باب دعوى النسب
١٧٩	فصل في أحكام البيع الفاسد	٤٢٩	كتاب القرض
١٨٠	باب لا ذلة	٤٣٠	باب الاستعانة في الاقتراض
١٨١	باب التولية والرجعة	٤٣١	باب اقرار المرفوع
١٨٢	باب الرضا	٤٣٢	كتاب المهر الخ
١٨٣	باب الخوف	٤٣٣	باب المهر في الدين
١٨٤	باب الاستحسان	٤٣٤	فصل في الدين المشترك
١٨٥	فصل في بيع المضروبة	٤٣٥	كتاب المضاربة
١٨٦	باب السلم	٤٣٦	باب المضارب يضارب
١٨٧	فصل المتفرقات	٤٣٧	كتاب الزديعة
١٨٨	كتاب الصرف	٤٣٨	كتاب العارية
١٨٩	كتاب الكفالة	٤٣٩	كتاب الهبة
١٩٠	فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	٤٤٠	باب الرجوع في الهبة
١٩١	باب كفالة الرجلين والعبد	٤٤١	كتاب الأمانة
١٩٢	كتاب المولاة	٤٤٢	باب ما يجوز من الأمانة وما يكون خلافها
١٩٣	كتاب القضاء	٤٤٣	باب ما يجوز من الأمانة وما يكون خلافها
١٩٤	فصل في الدين	٤٤٤	باب الأمانة الفاسدة
١٩٥	باب كراهة القاضي إلى القاضي وغيره	٤٤٥	باب ضمان الإحرام
١٩٦	باب التهمة	٤٤٦	باب قسح الأمانة
١٩٧	كتاب الشهادات	٤٤٧	مسائل متفرقة
١٩٨	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٤٤٨	كتاب المكاتب
١٩٩	باب الاختلاف في الشهادة	٤٤٩	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعل وما لا يجوز
٢٠٠	باب الشهادة على الشهادة	٤٥٠	فصل وإذا ولد مكاتب من سيدها الخ
٢٠١	كتاب الرجوع عن الشهادة	٤٥١	باب كتابة العبد المترك

باب موت المسكين ومخزومون المولى	٢٥٧
كتاب الولا	٢٥٨
فصل في ولاية المولا	١٥٩
كتاب الاكراه	٢٦١
كتاب الخمر	٢٦٢
فصل بلوغ الغلام بالاحتلام	٢٦٣
كتاب المأفون	٢٦٤
كتاب القصب	٢٦٥
فصل قرب القصاص المقتضوب وضعه	٢٦٨
قصة ملكه	٢٦٩
كتاب الشفعة	٢٧٠
باب طلب الشفعة	٢٧٢
باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب	٢٧٣
باب ما ينظر به الشفعة	٢٧٤
كتاب القسوة	٢٧٧
كتاب المزارعة	٢٧٩
كتاب المساقاة	٢٨٠
كتاب الذبايح	٢٨١
فصل فيما يجزى من الاجل	٢٨٢
كتاب الاضحية	٢٨٤
كتاب المكرهية	٢٨٥
فصل في الاكل والشرب	٢٨٦
فصل في اللبس وغيره	٢٨٧
فصل في الاستبراء وغيره	٢٩٠
كتاب اسبغ المني	٢٩١
مسائل الشرب	٢٩٣
كتاب الاشارة	٢٩٤
كتاب الصيد	٢٩٦
كتاب الرهن	٢٩٧
باب ما يجوز ازالته وما لا يجوز	٢٩٩
باب الرهن يوضع على يده	٣٠٠
باب التمرد في الرهن والجناية عليه	٣٠٠
وجناته على غيره	
٣٠١ فصل في المتفرقات	
٣٠٢ كتاب الجنائيات	
باب ما يوجب النذور بالايجابه	
٣٠٣ باب القصاص فيما دون النفس	
٣٠٤ فصل في الصلح عن دم العمد	
٣٠٥ فصل من قطع يد رجل ثم قتله أشد	
بالامرين	
٣٠٦ باب الشهادة في القتل	
باب في اعتبار حاله القتل	
٣٠٧ كتاب الديارات	
فصل فيما يجب الدية فيه	
٣٠٨ فصل في الشجاج	
٣٠٩ فصل في دية الجنين	
باب ما يحدثه الرجل في الطريق	
٣١٠ فصل في الحائط المائل	
باب جنابة اليوم من الجنابة عليها	
٣١١ باب جنابة الماء ولو كان عليه	
٣١٢ فصل في المتفرقات	
باب غصب العبد والمدير والاصبي والوكيل	
والجنابة في ذلك	
٣١٣ باب القسامة	
٣١٤ كتاب المعاقل	
٣١٥ كتاب الوصايا	
باب الوصية بثلاث المال وغيره	
٣١٦ باب العتق في المرض	
٣١٧ باب الوصية للاطراف وغيرهم	
٣١٨ باب الوصية بالخبرة والسكنى والنفقة	
٣١٩ باب وصية الذمي	
٣٢٠ باب الوصية وما يملكه	
٣٢١ فصل في الشهادة	
٣٢٢ كتاب الخلفي	
٣٢٣ كتاب القرائض	

شرح الإسلاميين الدين الحر وري المهر وفيا
مسكين على كنز الدقائق في فروع الخنفية
لابي البركات عبد الله بن أحمد
النسفي رحمه الله
بوصيته ونفعهما
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد) هو الوصف بالجليل الاختبارى سواء تعلق بالقضائل أو بالفواضل واللام للجنس والمراد مطلق المسمى من غير أن يتعرض للقييد لأن يعتمد فيه عدم القيد وهي تقييد الاستغراق بحسب المقام واللام للاختصاص في (الله) أى جنس الحمد يختص بالذات المستجمع لجميع الصفات المستحق لجميع المحامد (الذى أعز العلم) أى علم الشرائع والأحكام اذ هو المناسب لهذا المقام واللام للعهد واللفظ المحمول على أكل الأفراد بحسب كثرة الاحتياج اليه في دار الابتلاء وتخصيصه بالذكر براعة استعمال (في الإحصار) جمع العصر وهو الدهر (وأعلى حوزة) في الأساس الحزب الطائفة (والانصار) أى انصار العلم واللام للعهد ولا حاجة الى جعله بدل المضاف اليه والانصار جمع ناصر على غير قياس وفي بعض النسخ في الانصار (والصلاة) في الأصل اسم من التصلية ثم استعمل بمعنى الدعاء الى الخير وهو من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وهو لمعنى مشترك لأنه اسم مشترك (على رسوله) أى على المرسل واشتهر استعماله بانه كتاب من النبيين والنبي أعم ولا الم يقل على نبيه مع ان الأمر بالصلاة ورد بلفظ النبي عليه الصلاة والسلام (المختص بهذا الفضل العظيم) أى فضل العلم أراد بالاختصاص الانفسراد والبناء داخل على المقصور رأى الفضل العظيم مقصور عليه لا يتجاوز الى الأنبياء وما كان لا ينباه من الأحكام قد انتسخ بوقائهم وقد آمن ما كان لنيبنا عليه الصلاة والسلام من النسخ وقوله في الاعصار إشارة اليه فكانه استغنى بوصف العظيم عن ايراد طف الدنيا للرسول حديث لم يقل على رسوله محمد (وعلى آله) وهو في الأصل الأهل لأنه اختص استعمله في الاشراف

وأولى الخطر (الذين فازوا) وظفر (وا منه) أي من الفضل أو من الرسول (بمخط) أي نصيب (حسب)
أي عظيم (قال العبد الضعيف الفقير إلى الله الودود أبو البركات) كنية الشيخ المتبرك به الملقب بحافظ
الدين المحي بعبد الله والبركة الفناء والبادء أبو البركات ملايما (عطف بيان (أن أحمد)
صفة عبد الله وهي أبدأ في مثل هذه المواضع تقع صفة لما قبله مضافا إلى ما بعده (ابن محمود النسفي)
والنسبة في مثل هذه المواضع أيضا تقع صفة للتعظيم (غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهم ما رآه) قدم نفسه
في القرآن وآخرها في الاحسان والتأخير هو الأصل والتقديم لغرض استحبابه ما هو المفور له (لما
رأيت لهم) جمع حقه وهي الأمر الداعي إلى الفلاح (ماثلني) المصنفات (المتصمات والطباع) في
الصباح ان الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وجهها الطباع (راغبة) مهترضة (عن) المصنفات
(المطولات أردت أن أخلص الوافي) والتخلص تبيين المقصود والمراد وبسته عمل كثير في الاختصار
لأنه حذف الزائد ولا اكتفاء بالمقاصد (بذكر) بلا بنية ذكر (ما مع وقوعه وكثر وجوده لتسكرفائدة)
وهو اسم المستفاد من قوله (وتتوفر عائدته) وفرقة أوفاء وأعطاه على التمام والعائدة
من هاد فلان يعبر عنه وعوامم للنعمة العائدة والتوفيق لا تبا من القام والكمال أشرف من التسكركا
ان العائدة لا تبا من عود الانتفاع لما ان العود أحمد وأشرف من العائدة فاقترن كل بقرنته اللاتمة
وقدم تسكركا العائدة على توفر العائدة للترقي من الأدنى إلى الأعلى (فشرعت فيه) أي أردت فشرعت في
التخلص أو فيما مع (بعد التماس طائفة من أعيان الأفاضل وأفاضل الأعيان الذين هم بمنزلة الانسان
للهم والهمم للانسان) مما يجمع بين أفضل والاضافة بمعنى للام أي مختارة الأفاضل ومختارة الأعيان
قل قيل كيف يستقيم وصف طائفة بأنها مختارة جميع الأفاضل ثم وصفها بأهم مختارة جميع الأعيان لما
فيه من تفضيل الشيء على نفسه * قلت ليس معنى أفضل الأعيان انها أفضل لكل واحد من انصف
بأنهم يواس معنى أفضل الرجال انها أفضل كل من انصف بالرجولية والا لا يستقيم في الاضافة بمعنى
الزيادة على من انصف اليه أن يكون المضاف جزء المضاف اليه لما ذكر بل المراد انه أفضل المجموع لا
الجميع وحاصل معناه أفضل من باقي الرجال صرح بذلك الرضي في شرحه فيصح وصف طائفة بأنها بعض
أعيان الأفاضل ثم وصفها بأنها بعض أفضل جميع الأعيان أي بعض باقي الأعيان فرجع المعنى إلى
الاتصاف بأنها المختارة ثم الاتصاف بأنها مختارة المختار كل انسان عين الانسان فانه مختار المختار من بين
الانسان (مع ما بي من العوائق) أي شرعت مع ما التصق في من الحوادث المسانعة (وسميته بمنزلة الحقائق)
عطف على فشرعت (وهو وان خلاص) المسائل (العروضات) يقال أعوضت في منقطة إذا حلت
بالعو وض أي الصعب (و) المسائل (المعضلات) جميع المعضلة من أعضل الأمر إذا اشتد (فقد تخطى)
أي لم يخل عن العروضات وان خلاصه يتولى فعلى هذا تكون الفاء للبرز او تكون الواو للعطف وان على
أصله للشرط لأنها في استعمالها الشائتم في مثل هذه المواضع لمجرد التأكيد والمعنى وان تحقق وتقرر
انه خلاص العروضات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فتجعل للوصل وتجعل الواو للتعامل مع التكلف
في ذي الحال وأيضاً الفاء لا تدخل في خبر مبتدأ الا في الموصول بالفعول أو الظرف أو التكرار الموصوفة
بها (عسائل المتناوى) جميع الفتوى استعمل استعمال أفعال الاجتناس المفردة (والواقعات) أي
المسائل الواقعة وهي جميع واقعة وهي صفة غلبت عليها اللاحقة فيجوز ان لا يقدر له الموصوف وأراد
بمسائل الواقعات ما ذكر في آخر الكتاب في مسائل شتى وهي المسائل التي لم يذكر في الوافي (عليها)

حال من الضيق المستكن في تحلي (بتلك العلامات) تلك اشارة الى علامات الوافي وهي الماء في حشفة
والسنة في يوسف والمحمدة والراي لفرع الكاف لسانك والفاء للشافعي المأخوذة من اسمي الأئمة
والواو علامة رواية عن أصحابنا وقديس مرحوح (وزيادة الطاء للإطلاقات والله الموفق) أي جاعل
الاسباب موافقة (للائعام والمسير للاختتام)

كتاب الطهارة

آخر المفرد على الجمع لكونه أخصر وأشمل عند البعض وانما قدم الطهارة لانها شرط الصلاة والشرط
مقدم على المشر وطسم اختص الطهارة بالبداهة من بين سائر الشرط لانها أهم من غيرها لانها لا تستط
بعد من الاعذار فالبا (فرض الوضوء) أي فرض الوضوء أو مفرضة والفرض في اللغة التقدير وفي
الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يتحمل زيادة ولا نقصا لانه ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه والوضوء في اللغة
المنظاف وفي الشرع نظافة محل مخصوص وهو الأعضاء الأربعة على الوجهة المخصوص الذي يمتنه
الشارع (غسل وجهه) أي وجهه المتوضي بدلالة لفظ الوضوء عليه (وهو من قصاص شعره) وفيه ثلاث
لغات ففتح لثاقى وضعا وكسر هاءواضم أهل كذا في الصحاح وهو من شئ من شئ من مقدمات الرأس (الى
أسفل ذقنه) هذا قبل نبات اللحية أما بعده فبدق غسل ما تحته (والى شحمتي الاذن) مطلقا سواء كان
بعدا لثبات أو قبله وعند أبي يوسف غسل وجهه الله يسقط غسل ما بين الجذرا والاذن وهذا الوجهان (يحييه
يرقيقه) المرفق بكسر الميم وفتح الفاء وفيه العكس لغة أي فرض الوضوء غسل يديه مع مرفقيه خلافا لغير
(وزحطية كعبيه) أي مع كعبيه خلافا لغير والمراد بالسكب ههنا الغضم الثاني أي المرفق لا كرا واه
هشام من تحته الفصل الذي في وسط القدم عنده قد الشر لأن السكب اسم للفصل ومنه كعوب
الرج لانهم ذكروا ان هذا اسم ومن هشام ولم يرد وجه تفسير السكب به كذا في الطهارة وانما أراد في المحرم
اذ لم يجد يدين اليه يقطع خفيه أسفل من كعبيه (و) فرض الوضوء (مصحح ربيع رأسه) عندنا مطلقا
سواء كان من القدم أو من المؤخر أو من الجانب الأيمن أو الأيسر وفي رواية مقسدة ثلاث أصابع من
صغار أصابع اليد وهو الصحيح ويعتبر ذلك القدر طولا أو عرضا كذا في الخواشي نقلا عن الشرح
وقال الشافعي أدنى ما يطاق عليه اسم المصحح قال مالك يمسح كله (و) مصحح ربيع (لحمية) كذا في الرأس
وقال أبو يوسف يمسح كلها وعنه لا يمسح بشيء منها وانما يصل الماء الى ما يسترس من الشعر من الذقن
لا يجب خلافا للشافعي رذ كرفي شرح الجامع الصغير اقاضخان أن في أشعر الروايةين عن أبي حنيفة
مسحح بأبستر البشر ففرض وهو الأصح المختار نص عليه قاضخان في شرحه الجامع الصغير (وسنة)
أي سنة الوضوء (غسل يديه) ثلاثا (الى راسه) أي في ابتداء الوضوء لكن يتوب
عن الفرض كالناتجة تتوب عن الواجب وعن الفرض كالناتجة سنة في المنقول فيه بسم الله العظيم
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام يعني كأن التسمية سنة في ابتداء الوضوء كذا غسل يديه الى راسه
وفي المحيط وفي كون التسمية في ابتداء الوضوء سنة كلام في غلها من الرواية ما يدل على انها آداب
وفي الحديث الأصح انها مستحبة وان سماها في السكب سنة ثم قيل أنه يسمى قبل الاستنجاء وقيل
بعده والأصح أنه يسمى مرتين قبل الاستنجاء وبعده وكيفية أنه يأتى باليد المنيعة على
يمينه ثلاثا ثم يمسح كل ذلك كذا ان كان كبيرا كالحب وبعده أنا مسحورا لا يدخل أصابع يده اليسرى

مضمومة في الأناة ويصعب على كفه اليمنى ويدلك الأصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل
اليمنى في الأناة ويفسل اليسرى وهذا إذا لم يكن يده نجاسة فإن كانت فزالتها على وجهه لا يجس
الأناة فرض (و) سنته (السواك) أي استعمله ويكون من شجر مر وغلظه مثل غلظ الخضر
وطوله مقدار شبر ولا تقوم الأصابع مقامه حال وجوده فإذا فقهه وبلغ بالأصابع وأما رقبته ففي
كتاب البيهقي أن السواك سنة قبل الوضوء وفي النخبة أنه حال المضمضة كذا في شرح الهداية لا يبد
(و) سنته (غسل قدمه) ثلاثا (و) غسل داخل (أنفه) ثلاثا (عياه) جديدة قوله بعبارة معلى بالقدم والألف
وقال الشافعي يأخذ كفا من الماء يتمضمض به فيها ويستشق بالعوض الآخر ثم يفعل ثانيا وثالثا
كذلك ثم يحد المضمضة استيعاب الماء جميع القم والمبالغة فيه أن يصل الماء إلى رأس حلقه وحده
الاستنشاق أن يصل الماء إلى الدخان والمبالغة فيه أن يجاوز المارن كذا في الخلاصة (و) سنته (تخليل
لحميه وأصابعه) من جهة الأسفل مطلقا أي أصابع يديه ورجليه وقبل تخليل أصابع الرجل وقيل
تخليل اللحية سنة عند أبي يوسف وجاز عندهما أي لو فعل لا يبعد أي لا ينسب إلى البدعة ثم طرأ
التخليل أن يخلل بمضمض يده اليسرى في يده اليمنى ويختتم بختصر رجله اليسرى كذا في
القنية (و) سنته (تخليل الغسل وبقية) أي تيمم رفع الحدث أو بإباحة الصلاة وقال الشافعي نية فرض
(و) سنته (مسح كل رأسه مرة) واحدة على سبيل الاستيعاب وقال الشافعي مسح ثلاثا بأخذ كل مرة
ما هو روي عن أبي شيبة وكيفية أن يمسح كل رأسه ويضع بطون ثلاث أصابع من كل
كفه على مقدم الرأس ويهزل السبابتين واليمين واليسار في السكتين ويمسح بها أو مؤخر الرأس ثم
يمسح القواعد بين السكتين (و) سنته (مسح) (أذنيه بماءه) أي بماء الرأس وقال الشافعي سنته أن
يمسح ثلاثا أو أكثر بماء جديد ويصعد باليد اليمنى وكيفية أن يمسح ظاهر الأذن بباطن الأخرى
وباطن الأذن بباطن السبابتين حتى يصبغها ويحيط لم يصبره مستعملا ودخل الأصابع في صمغ
الأذن من أدب وليس سنة كذا في المحيط (و) سنته (الترتيب المنصوص) أي كما ذكر في النص وهو أن
يبدأ بالأذن ثم يمسح رأسه ثم يمسح رقبته وقال الشافعي الترتيب فرض (و) سنته (الولاء) أي
الموا لا وهو أن يغسل الأعضاء على سبيل التمسك بالعضو الأول وقال مالك الولاء
فرض (و) سنته (أي مسح الوضوء) (التيامن) أي بداهته باليمن (و) سنته (مسح رقبته) بظاهر
اليمين لأن بطنه لم يصبره مستعملا أنه لم يذ فرحمه مسح الرقبة في الأصل والختار المستحب وفي
المحيط كان القبة أبو حنيفة يقول السنة فيه أخذًا كثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح أنه أدب ومسح
الحلقوم بدعة (و) بقية خروج نجس (بالفم) (منه) أي من المتوضي عطاسا أو عرج من السبيلين
أو غيرهما وقد استدلان شرطه عندنا فلا فرق سواء كان الخارج معتادا أو الفم والعرض يد
أو غيرهما عند كرم الاستحاضة وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين لا ينقضه وعند مالك الشفوي المعتاد
لا ينقضه قوله خروج نجس ليس يجري على عمومته إذ الرج الخارج من القبل أو الذكركين ينقض
على الصحيح لأن الخارج اختلاف وذكر عن محمد في رواية الأصل أنه حدث (و) ينقضه (في ما أفلح)
أي ملائم المتوضي وهو أن يكون بحيث لو لم يتكلف طرح منه وقال الشافعي رحمه الله لا ينقض
أصلا وقال زفر لا يشترط فيه ملء الفم (ولو) كان الفم (مرأ أو علقا) أي دماغا غليظا (أو طامعا أو ماء)
طامعا سواء فاه من ساعته أو بعد ساعته وقال الحسن لا ينقض ادقها من ساعته (لا بلعما) عطف

على مرأى لا ينقذه مطلقا سواء اعلان جوفه او ثل من رأسه وسواء ما ألقم أولا وقال أبو يوسف
ينقض ان ارتقى من جوفه مل الغم (أورد ما غلب عليه البراق) عطف على بلغه ما ألقم لا ينقذه اذا لم
يخرج بقوة نفسه وان خرج بقوة نفسه ينقذه ولو كان مغلوبا وقال محمد مل الغم شرط وان يرقى يخرج
في براقه فان غلبه البراق لا ينقض وان غلب الدم ينقض أما اذا استوى يافينقض احتياطاً وكذا
الحكم فيما اذا خرج من اسمائه دم خالط بالبراق ذكره الزاهد العتافي في جوامع العقه (والسبب)
أي سبب القى (يجمع متفرقه) يعني اذا سكن القى متفرقا ولو جمع يصير مل الغم يجمع ان لم يجد
السبب وهو الغشيان مثلاً فان قام ثانياً وارثا لما قبل سكون النفس من الغشيان الأول كان السبب موحداً
فيجمع وان قام بعده وكان مختلفاً فلا يجمع وهذا قول محمد وقال أبو يوسف يجمع ان اتحد الجلس سواء كان
السبب مختلفاً أو لا ولا يصح قول محمد رحمه الله تعالى (و) ينقضه (نوم مضطجع) الاضطجاع وضع الجنب
على الأرض يقال ضجع الرجل أى وضع جنبه بالأرض واضطجع مضطج كذا في المغرب والاحتجاج
(ومرتك) التورك هو الاتكاء على إحدى ركبتيه وهذه اذوق الفخذين كالمتكئين فوق العضدين كذا في
المغرب أمالو كان بدوهم بأن نام قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً أو مستنداً إلى شيء أو أربل لسطه فهو
عقوف على ما هو المختار وقال الشافعي النوم ينقض الا النوم قائداً يمكنه من الأرض وقال مالك ان
طال النوم قاعداً انقض كذا في شرح نظم الوافي (د) ينقضه (الحما) وهو الغشى (وحنون) وهو زوال
العقل (وسكر) وفي المختار كره بعض الشافعي في شرح المبسوط أن هذه السكران ههنا ما هو سكر السكران
في باب الخمر وهكذا ذكر الصمد الشافعي واقعا أنه قال ان كان لا يعرف الرجل من المرأة ينقض
وضوؤه وهذا الحد ليس بالزوم بل اذا دخل في مشبه بمحمول فهو سكر ينقض به وضوؤه كذا قال شمس
الأغمة المحواني وهو الصحيح (د) ينقضه (قهقهة مصالغ) يعني ينقض بصدد القهقهة من مصالغ
في الصلاة وقال الشافعي لا ينقضه وهو القياس لأنه ليس بخارج من السبيلين واذا قايد بالمغالغ
صارن سكرانها حاشية فاحشة في حال المناهاضة لله تعالى وفعل الصبي لا يوصف بالخباية فيعمل
فيه بالقياس وهذا لا تكون قهقهة النائم في الصلاة كذا في الصحيح اسقوط معنى الخباية بالنوم واذا
لم يجر من قهقهة النائم للندرة قال شمس الدين أوس اذا نام في صلاة قائماً أو ساجداً ثم قهقهة قال
أبو حنيفة تنقض صلاته ولا يفسد وضوؤه هكذا أفق القهقهة بعد الواحد وقال الحاكم أبو محمد المكوفي
فسدت صلاته وضوؤه جميعاً وبه أخذ جماعة المتأخرين والقهقهة لا تبطل طهارة الغسل في الصحيح
والمراد بالصلاة هي ذات الركوع والسجود لا تنهال لا تكون كذا في صلاة الجنابة وكذا في سجدة التلاوة
واكن تبطل صلاة الجنابة في سجدة التلاوة وقد بالقهقهة وهي ما يكون مسدوداً له والنجس به احترازاً عن
المختل وهو ما يكون مسدوداً له دون نجس به فإنه يبطل الصلاة لا الطهارة وعن التسميم وهو ما لا يكون
مسدوداً له ولا نجس به فإنه لا يبطلهما (و) ينقضه (مباشر فاحشة) وهي أن يباهرهما مجبردين رائحتهم
آلته ولا في فرجهم فاحشة هما وضوؤه لا ينقض (الخروج دودة من جرح) عطف على خروج
نحس أى لا ينقضه خروج دودة من جرح وكذلك اذا خرج عرق الدم وهو الذي يقال له بالفارسية ريشته
لا ينقض وكذلك السليم بسقطته لا ينقض وفي الخبر اذا كان الماء يسيل من الجرح ينقض وضوؤه
واذا ما يسد الجرح من جرح لا يفسد وضوؤه (و) لا ينقض (مس ذكر) مطلقاً سواء كان
بظاهر الكف أو باطنه (و) مس (امرأة) مطلقاً سواء كان بشهوة أو بغيرة شهوة وسواء كان من

بشرتها أو غيرها وقال الشافعي ان من الاكراه بان الكف أو من بشرتها المرأة تنقض وقال مالك
تشرط الشهوة (وفرض الغسل غسل فمها فقه) أي المضمضة والاستنشاق خلافا للشافعي فانه ما عنده
سنة (و) غسل (بدنه لادلكه) أي لادلك البدن في الاعتسال وقال مالك ذلك في الغسل شرط وهي
رواية الامالي عن أبي يوسف ذكره في المحيط (و) لا (ادخال الماء داخل الجلبدة للإفاف) وهو الأغلف
الذي لم يمتحن مطلقا سواء كان جنبا أو لا وعن أبي حنيفة انه اذا أحجب وجب عليه غسل ما وراء الجلبدة
كما في الذخيرة (ويسته) أي سنة الغسل (أن يغسل يديه) ابتداء في يمينه (وفرجه ويحسانه) كانت
على يديه ثم يتوضأ أي الوضوء المأهول في الشروع وهو الوضوء للصلاة سوى غسل رجله فانه يؤخر غسلها
الى وقت الفراغ من أفضاء الماء وهذا اذا كان قدماه في مستنقع الماء وان كانا على لوح أو حجر فلا
(ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا) فانه من السنن وكيفية أنه أن يبدأ بجنبه الأيمن فيفيض الماء عليه ثلاثا
ثم جنبه الأيسر كذلك ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده كذلك (ولا تنقض) المرأة (ضيقه) ان بل
أصلها (الضيق) الدوام من الضيق وهو فعل الشعر أي لو بلت المرأة في الاعتسال أصل شعرها لم يجب
عليها نقض ضيقه ثم لا يجب عليها بل ذواتها وهو الصحيح وعن أبي حنيفة انها تبسل ذواتها ثلاثا
مع كل بقعة صغيرة وقيد بقوله ان بل أصلها لانه ان لم يبل أصلها لم يجب النقص عليها وذكر المرأة لأن الرجل
اذا صغر شعر رأسه كالصبي والتركيب يجب اتصال الماء الى أذنائه الشعر احتياطا وفي الذخيرة قال
القصية ابو جعفر لو كانت المرأة متوضئة الشعر يجب اتصاله الى أذنائه احتياطا (وفرض) الغسل
(عند) خروج (مضى ذوق) ذى (شهوة) وأما قال عند مضي ولم يقل حتى لان سبب وجوب الغسل
الضيق أو اذ قد اتصل بالجنس مع الجمابة وقال الشافعي الشهوة ليست بشرط حتى لو حمل شهوة فمضت حتى
يجب الغسل عند (عند انقضاءه) متعلق بقوله ذوق وشهوة أي فرض الغسل عند خروج مضي بصفة
الذوق والشهوة عند انفصال المني عن شكله عند ما وعنه أبي يوسف بهت برطه وده على وجه الشهوة
أيضا كما يعتبر انفصاله وقايدته تظهر فيما اذا استتمت بالكف فلما انفصل المني عن مكانه بشهوة أمسك
ذكره حتى سكنت أو احدث لم فاهم سبب ذكره حتى سكنت شهوته فسأل منه مضي أو اغتسل قبل أن يبول ثم
سأل منه بقية المني يجب الغسل عندهما خلافا لابي يوسف ولو بالفاغ غسل أو نام فاغتسل فخرج منه
بقية المني لا يجب الغسل إجماعا (وتواري حشفة) أي فرض الغسل عند غيبوبة ما فوق الختان
(في قبل أو دبر عليها) أي الفاعل والمفعول وان لم ينزل اما غيبوبة الحشفة في البهمة والماتة والصغرة
التي لا يجمع مثلها فلا يجب الغسل ما لم ينزل وذكر الاسبيجاني في الصغير يجب الغسل أنزل أو لم ينزل
وأما بقية الغسل والدبر لانه لو جامع امرأته في ما دونهما كالسرة أو الفخذ فتوارت الحشفة لم يجب الغسل
ما لم ينزل (و) فرض الغسل عند اقطاع (حيض ونفاس) على حذف المضاف (لامضى) حذف على
مضى أي لا يغتسل عند خروج المذي وهو الذي يخرج عند الملاعبة والملاسة (و) لا (يدري) وهو بول غليظ
أبيض يعقب الرقيق منه (و) لا عند (احتملال بلابل) مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة وقال محمد
عليها الغسل احتياطا وبه كان يفتي بعض الشافعية وأما الحائض اذا نزلت لانه لا تنزل يجب الغسل
من غير بل وهو ما عمن استنبط فوجد في فراشه أو نذره بللا وهو يتذكر الاحتلام وتيقن أنه مضي أو مذي
أو شك فعليه الغسل أما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن أنه مضي أو شك فلا بد له من الغسل وان تيقن أنه مضي أو
ودي فلا يغسل عليه واذا استنبط فوجد في أحطيه بللا ولم يتذكر حملان كان ذكره مشترا قبل

النجوم فلا غسل عليه وإن كان ساكنا فعليه الغسل هذا إذا قام قائما أو قاعدا أما إذا نام منقطعاً
 وتيقن أنه متى فعله غسل عليه الغسل كذا في المحيط والذخيرة وهما في المسألة كثيراً وقوعه أو الناس عنه إذا لم
 رأوا فاقى النكران فوجد من قبله الغسل وإن لم يجد من قبله الغسل عليه وكذا الغمى عليه وإن استيقظ
 الرجل والمرأة فوجد من قبله الغسل على الفراش وكل واحد منهما إن سكر الاحتلام وجب عليه الغسل احتياطاً
 وقال بعضهم إن كان المني طويلاً أو أبيض فغسل الرجل وإن كان من دون ذلك أو أصفر فغسل المرأة (وسن
 للجمعة) أي سن الغسل لأجل الجمعة (والعبد والاحرام وعرفة) وقيل هذه الأربعة مستحبة وتسمى
 محمد الغسل في يوم الجمعة حسناً في الأصل وقال مالك هو واجب ثم هذا الغسل للصلاة عند أبي يوسف
 وهو الصحيح وعند الحسن بن زياد يوم الجمعة وفائدة الخلاف نظره فيما إذا غسل في يوم الجمعة ثم أحدث
 ففوضوا على الجمعة عند أبي يوسف لا يكون مقيماً للسنة وعند الحسن يكون مقيماً (ووجب) الغسل على
 المسلم إن (اليت) لقوله عليه السلام للمسلم على المسلم ستة حقوق منها أن يغسله بعد موته وقيل ستة مؤكدة
 وفي الواقي والغسل بعد الموت فرض (ولأن أسلم حال كونه) (جنباً) أي وجب الغسل إذا جنب السكافر ثم
 أسلم وفي الترياق تسامح وزعم من قال بأن الجنابة في حق السكافر لا تجزئ الاغتسال بعد الإسلام لأن
 السكافر غير مخاطب به بالشرائع غير سعيد لأنه لو سلم أنهم غير مخاطبين به فلا اغتسال لا يجب بالجنابة
 لغيره ثم رقت وجوب الاغتسال غير مخاطب به بالشرائع وإنما وجبه بإرادة الصلاة أو نحوها وهو غير عند
 إرادة الصلاة جنب مسلم ولأن صفة الجنابة مستدامة واستدامتها بعد الإسلام كانتشائها وقد قلنا أنه
 لو انقطع دم الحيض قبل أن تغسل ثم أسلم لا يلزمها الاغتسال لأنه لا استدامة الاغتسال حتى يجعل
 دوامه كما ثبتناه فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حقها بعد الإسلام لا حقيقة ولا كذا في آثارها
 الاغتسال كذا في المحيط (والأندب) أي أن أسلم ولم يكن جنباً فالغسل مندوب (وبترضاء) أي بالسماء
 وبماء الأرض والبحر وإن غير طاهر أحد أوصافه وهو اللون والطعم والرائحة يعني يجوز الترضي به
 وإن غير طاهر مطلقاً سواء كان من جنس الأرض أو لم يكن وقال الشافعي إن كان المني من جنس
 الأرض يجوز الترضي به وإن لم يكن منه لا يجوز وإنما قال أحد أوصافه لأنه لو غير اللون أو الرائحة
 لا يجوز وإن كان المني مشطاً طاهر المكنة ولعن الأسانيد أنه يجوز حتى أن أوراق الشجر وقت
 الخريف تقع في الجنائن فغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم أنهم يتوضئون منها من غير تكبير
 كذا في النهاية (أرأيت) أي يتوضأ وأن اثنين (بالمسك) وقيل ليس بطاهر (لأجاء) عطف على قوله
 عاء السجاء يعني لا يتوضأ عاء (غير بكثرة الأوراق) أي يوقوع الأوراق الكثير لأنه تنغير أوصافه
 وإن جوزه الأسانيد كما ذكرنا أنفساً (أو بالطبخ) أي لا يتوضأ بغير سبب الطبخ فخط طاهر كالمرق
 والمافلا وإنما عتق الوضوء بالادخاخ إذا لم يكن مقصود الغرض المطلوب من الوضوء وهي التنظيم
 كالاستئمان والصابون إذا طبخا بماء إلا إذا غلب ذلك على الماء فيه صبر كالسويق المحلول (أرأيت) أي
 عطف على قوله تغيير أي لا يتوضأ بغير (من متغير) كالزبد (أو غير) كالغضب وقد ذكر العاصم
 إشارة إلى أن ما يخرج من الشجر بلا عصاره يسيل من الشجر ويجوز به الوضوء وهو قول بعض المشايخ
 وفي المحيط أنه لا يتوضأ به (أرغب عليه غيره) أي لا يجوز الوضوء بما غلب عليه غير الماء مثل الزعفران
 وعند الشافعي لا يجوز سواء كان غيره مما ليس من جنس الأرض غالباً أو مغلوباً (أجزاء) أي من جهة
 الأجزاء وهي أجزأ من الغلبة ولو ناهو قول محمد (و) لا يتوضأ (بماء دائم) ساكن وقع (فيه جنس)

عقلنا وما هو زهر أحد أوصافه أولا راز النجس بفتح الجيم عن النجاسة وكبر هاما لا يكون طاهرا وهذا في اصطلاح الفقهاء ما في اللغة فقال نجس نجس فهو نجس ونجس والمزاد ههنا الأول (إن لم يكن عشره في عشر) أي عشرة أذرع في عشرة أذرع وقال الشافعي يجوز أن كان قلتهن وهما خمسة أذرع قل وقال مالك بن أنس ما لم يتغير أحد أوصافه (والأول) أي وإن لم يكن كذلك يعني إن كان عشره أي عشر (وهو كالجاري) وقد رامة المشايخ العشر في العشر في الماء فلا يتم بذراع المساحة وقيل بذراع السكر باس عشرة أذرع على الناس لأنه أقصر من ذراع المساحة لأن ذراع السكر باس سبع مشبات ليس فوق كل مشبة أصح فائقة وذراع المساحة تسع مشبات فوق كل مشبة أصح فائقة كذا ذكر في النهاية وقيل سبع مشبات باسبع فائقة في المرة السابقة والأصح أنه يتغير في كل زمان ومكان ذراعهم والصحيح في العلم أن يكون بحال لا يظهر باختلاف الاشتراك وقدره البعض بأربعة أصابع مقبوضة ثم هذا إذا كان الخوض من بعافان كان مدورا قبل يتغير أن يكون حول الماء ثمانية أذرع يكون ذراعا قبل ستة ولا اثنين ذراعا وهو الصحيح وهو من غير من عليه عن عبد الجبار كذا في الذخيرة (وهو) أي الماء الجاري (ما يذهب بتمتة) والماء للعدية وقيل الجاري ما لا يتكرر استعماله (فتوضأ منه) أي من ماء جار تحققا أو تقدير (إن لم يره) أي أثر النجاسة بعد وقوعها فيه (وهو طهر) أولون أورد (ثم إذا لم يتنجس كله) يتنجس موضع الوقوع فإن كانت مربعة تجنس والأصل وعندنا عاسة مشايخ العراق يتنجس فيها (وموت ما لا دله فيه) أي موت حيوان ليس له دم سائل في الماء دائما القليل (كالماء في الباب والناب والنبور والعرب والسبل والضئع) مطلة انشروها ما يحرم أكله من سوا كن الماء كالكب المائي (والسرطان لا يتنجس) خلافا للشافعي في غير السبل أما إذا مات في غير الماء مثل الضفادع وما يحرم أكله من سوا كن الماء فلا يحكم بفساد غير الماء نتجسه وهو الأصح وقيل بفسده والضئع البري والبحري سواء وقيل البري بفسده لا البحري (والماء المستعمل لقربة) بأن يتوضأ أو بالنجس به الوضوء (أورفع حديث) بأن يتوضأ تحت شجرة أو عند مسجد لا يكون مستعملا لا بأقاصيه القريبة كذا في السكاكي (إذا استقر) ظرف المستعمل (في مكان) وفي السكاكي أنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زال عن البدن وقيل الاجتماع في مكان شرط (طاهر لا مطهر) بالرفع على ابتداء خبر الماء وقال الحسن نجس نجاسة فلهذا وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة نجس نجاسة شديدة وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى طاهر لا مطهر منطعا سواء كان المستعمل متوضأ أم لا قال مالك وهو أحد قولي الساقين الطاهر مطهر مطلقا وقال زفر وهو أحد قولي الشافعي إن كان المستعمل متوضأ طاهر مطهر والأطاهر غير مطهر (ومسألة البئر) أي ضابط حكمها أوجبها (مخط) صورتها يجب انعكاس في البئر لادلو ولا نجاسة هي بئنه ثم الجيم عن النجاسة أي عند أبي حنيفة كلاهما نجسان والماء من الحلال أي كلاهما على طاهر عند أبي يوسف والطاهر من الطاهر أي كلاهما طاهر إن عند محمد فرب هو فعلى ترتيب الأئمة فالجوف الأول للإمام الأول والخريف الثاني والثالث والثالث (وكل أهاب) هو أهاب جلد غدير مذبوح (دبغ فقد طهر) والداغ ما عمت من اللبن والفساد ولو تشبها أو ترقب أو عند الشافعي يشترط التشبث بنحوه وعنده أيضا جلد السكك لا يظهر بالداغ وهو قول الحسن بن زياد كذا قيل لكن ليس في تخصص السكك فائدة لأن عدده كل ما لا يوق كل لحم لا يظهر جلده بالداغ كذا في النهاية وقال مالك خلافا لما لا يظهر بالداغ

(الاحمد الحنزي والادعي) فانه لا يظهر بها الثاني اسكر امته والاول نجاسة عينه وكذا اذا نزع أهل
 المتخفية ما قبل التطهر ثم الصبح ان لم يجد بعد النزع يكون نجسا اذا في الاسرار وقد كوفي الهداية انه
 يظهر بعد النزع له وان لم يكن مأكولا وهو اختصار بعض المشايخ وقال الشافعي الجدل لا يظهر بالذكاة
 (وشعر الانسان) مطلقا سواء كان كثيرا أو لا (و) شعر (الميتة وعظمها طاهران) وقال مالك عظم
 الميتة نجس وقال الشافعي رضي الله عنه شعر الانسان والميتة وعظمها نجسان وفي الذخيرة وفي شعر
 الآدمي عن محمد بن رباح في رواية نجس وبه أخذ امام الهدى الشيخ أبو منصور وفي رواية طاهر وبه
 أخذ الفقيه أبو جعفر وأبو القاسم الصغار وعلى هذه الرواية اعتمد السرخسي في كتابه وروى الحسن عن
 أبي حنيفة ان شعر الانسان ان كان بحيث لو وسط كان أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته (ونترج
 البئر) ان أمكن الاطلاق اسم الحبل على الحال للمبالغة في اخراج جميع الماء (بوقوع نجس) كالغائط
 والبول مطلقا سواء كان كثيرا أو قليلا وقال زفر لا ينجسه ما لم يقلب عليه وروى عن أبي يوسف
 ومحمد أن ماءه في حكم الماء الجاري (لا) أي لا يترج (ببئر) أي لا يترجم في ماء بئر أو في ماء
 رطب أو بأبسا أو بغيره كسرا وكذا الروث والطين وقيل الرطب والمسكر والروث والطين منفسد
 والقياس أن نجسها البعرة والادبال بعرة والبعرة تين ما لم يبلغ حد السكرته وهو ما يستكره الناظر في
 الصبح وقيل ما أخذ ثلث وجه الماء وقيل ربعه وهذا في المفاضة وفي بئر العمر ينجسه القليل أيضا ما إذا
 بعت الشاة في الحلب بعرة أو بعرتين يربى البعري يشرب اللبن اذا رعت من ساعته ولم يبق لها لون ولا
 يبقى عن القليل في الاناء وعن أبي حنيفة ان الاناء كالبئر في البعرة والبعرتين (و) لا تنترج بوقوع
 (نحو حمام وعصفور) خلافا لما في رواية القياس (وبول ما يؤكل كل) لحم (نجس) نجاسة متخفية حتى
 اذا وقع في البئر يكون الماء نجسا وينزع ماء كله عندها وعند محمد طاهر فلا يترج الا اذا غلب على
 الماء حتى يخرج من أن يكون طهور (لا ما لم يكن حدثا) حفظ على بول أي ما لا يكون حدثا لا يكون
 نجسا عند أبي يوسف وهو الصحيح وذلك كالثي القليل والدم البادي غير المتجاوز حتى لو أخذ بطن
 وألفاه في الماء القليل لا يفسده وعند محمد نجس ويفسده (ولا يشرب) بول ما يؤكل كل لحم (أصلا) عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعند محمد يشرب للداوى وغيره لظهاره عنده وعند أبي يوسف يشرب للداوى ولا
 يجوز لغيره ولو أصاب الثوب لا ينجسه عند محمد حتى تجوز الصلاة فيه وان امتلأ الثوب منه وعلى قولهما
 ينجس الثوب إلا أنه تجوز الصلاة فيه ما لم يكن كثيرا فاحش وهو ربع أدنى ثوب وقيل ربع الموضع
 الذي أصابه كالأذن وعند أبي يوسف شرب في شرب (و) يترج (عشر) ونحوها بوجوب نحو فارة أو ما
 قاربها في الجثثة كالصقور والصفوة والدابة وسام أروى الغائره من جميع فارة ~~كذا في~~
 الصحاح هذا بعد اخراج الفارة ونحوها فترج عشرون دلو قبل اخراجها لم تطهر ولا تطهر أيضا ما دام
 الدلو الأخير في هواها خلافا للحمد وهذا اذا لم ينتفع أو لم ينتفع بها ما اذا انتفع أو تمتص فيبقى حكمه قيل
 دلو تلك البئر معتبر وعن أبي حنيفة دلو يسع مسحا ولو ترج بدلو عظيم مرة واحدة فقد أخرج عشر بدلو اجاز
 وقال صاحب الفقه وروى وهو أحب إلى وقال زفر والحسن لا يجوز وإنما قد يبول لأنه لو أخرج ما وقع
 فيه محال لنجس الا في السكب والخنزير وفي غيرهما ينظر ان أصاب في الماء وسور به نجس فالما نجس
 وان كان سورا مكرهه فالما مكرهه وان كان مشكوكا فالما مشكوك به يترج ماء البئر كله وان لم
 يصب فيه الماء لا يترج شيء وعند أبي يوسف يترج عشرون إلى ثلاثين في الفارة الواحدة ~~وكذا في~~

الأربع فان كانت خمسين نوح أربعون دلوا الى التسع وان كانت عشرين فالجميع نوح كذا في النهاية
 نكلا من الظهيرة (و) نوح (أربعون دلوا) (ينحوسحامة) أي عورت نحو حمامة كذا جاحة والسنور
 هذا على طريق الالتجاء والنحن على طريق الاستنجاب كذا في الجامع الصغير وهو الظاهر وقيل
 ما بين أربعين الى ستين (و) نوح (كله نحو شاة) وما قاربها في المشقة كالأدعي والكلب (وانتفاخ)
 أي نوح كله بانتفاخ (حيوان أو نفخة) فيه مطلقا صغر الحيوان أو كبر وقال محمد بن وقع ذب فارة
 وقسم نوح كله هذا إن أمكن نوحها (وما ثمن لم يمكن نوحها) أي نوح مائتا دلو من الماء إن كانت
 معينة أي جارية ولا يمكن نوحها وعند أبي يوسف يخرج مقدار ما كان فيه من الماء وطريق معرفة أن
 تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينوح منها إلى أن تمتلئ أو يرسل فيها قصبة ويجعل
 لمبلغ الماء سلامة ثم ينوح منها عشرة دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم تنقص فينوح لكل قدر منها عشر
 دلاء وعند محمد مائتا دلو إلى ثلاثمائة وعند أبي حنيفة في الجامع الصغير في مثله ينوح حتى يغلبهم الماء
 ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وعند أبيه أيضا أنه إذا نوح منها مائة دلو يكفي وقيل يؤخذ بقول رجلين هما
 بصارة في أمر الماء وهذا أشبهه بالغة كذا في الهداية (ونحوه منذ ثلاث فارة من نفخة جهل وقت وقوعها)
 يعني إذا وجد في البئر فارة أو نحوها ولم يدر متى وقعت وقد انقضت أو انقضت أعاذوا صلاة ثلاثة أيام
 وأما الياهضة عند أبي حنيفة وقال ليس عليهم إعادة شيء حتى ينحسرة وامتى وقت لا حلال لروعه حتى
 تلت الساعة (والا) أي وإن لم تكن من نفخة أرمه من نفخة نجسها (منذ يوم وليلة) خلافا لها (والعرف
 كالسور) أي عرف كل شيء بهته يسر وطهارة ونجاسة وحرمة وكراهة ولا ينقض بعرق الجازل لأنه
 خص بركوكبه عليه الصلاة والسلام والسور بقية الماء الذي يبقيه الشارب في الأثاء أو الخوض ثم
 استعمل بقية الطعام وغيره قيل المراد بالسور هنا الألعاب للزينة يتم ما يدل عليه ما ذكر في الهداية
 لأنها لا يتولدان من اللحم وإنما يتولد منه الألعاب لا السور وليس بشيء يظهر من الهداية إلا أن في عبارة
 الهداية تسامحا (وسور الأدعي) مطلقا أي حتما كان أو حاقضا مسلما كان أو كافرا (و) سور (الفرس
 وما يربو على خلق طاهر) وروى عن أبي حنيفة أن سور الفرس مشكوك فيه كسور الخمار وروى عنه
 أنه مكره وكله هو العجج أنه طاهر عنده كما هو طاهر عندها (و) سور (الكلب والخنزير وسباع
 البهائم نجس) وهي كالأسماء الغفيرة والفر وقال الشافعي طاهر سوى سور الكلب والخنزير وقال
 مالك وسرها طاهر أيضا (و) سور (الفرز والدجاجة والخنزير وسباع الطيور) سور (سواها) كمن
 الهوت) كالخبيبة والفأرة والوزغة (مكره) وقال أبو يوسف والشافعي سور الخنزير طاهر غير مكره أما
 لو أكلت الفأرة فمهر بت على فوره المنة نجس إلا إذا مكثت ساعة لم يفسد ما أكله أو استثناه
 على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الهداية وإنما قيد على مذهبهم لأن محمد لا يجوز إزالة
 النجاسة بالماء طاهره فله وسباع الطيور هي كالسور والعقور والشاهين والعقاب وعن أبي
 يوسف أنها إذا كانت محبوسة لم يصح بيعها لئلا يفتري ما قارها لا يكره واستحسنه المشايخ كذا في
 الهداية وإنما قيد الدجاجة بما أكلها أو كانت محبوسة لم يكره يعني أن نجس في بيت وتغلب هناك وزاد
 البعض أن يكون رأسها أو علفها أو ماؤها خارج البيت (و) سور (الخمار والبغل مشكوك فيه) أي في
 أنه مظهر أولا ولا يشك في أنه طاهر وقيل الشك في طهارته الأول أصح وفي رواية عن أبي حنيفة
 أنه نجس وقال الشافعي هو طاهر وطهور وبعض المشايخ فرق بين سور الخمار كروا لئلا يفتري

سور الذر خمس لانه يشم بول الانسان فيمتجس فهو الانسان لا تشم ذلك فلا يمتجس كذا في بعض المواضع
فان قلت أين ذهب قولك الولد يشم الأم في الحلق والحرمه قلت ذلك اذ لم يغلب شمه باللباب واما اذا غلب
شبهه باللباب فلا (يتوضأ به) أي بكل واحد من سور الحمار والنمل (ويتم ان فقد ماء) متناهيا لم يجد
الأسور بها (وأيا) أي أي المذكورين وهما الوضوء والتميم (قدم سجع) حتى لو توضأ ثم تيمم جاز بالاتفاق
وان عكس جاز عندنا خلافا لغيره (بخلاف نبيذ القر) يعني ان قدما مطلقا ولم يجد لانيذ القر فإنه
يتوضأ به ولا يقيم بينهما ما يشترط فيه النية فكان بمنزلة التيمم وهذا عند أبي حنيفة وعنه يقيمهما ولا
يتوضأ بهما وقول أبي يوسف والشافعي ومالك وقال محمد بن فضالة يقيمهما أيضا والنيذ المختلف فيه ان يكون
خالوا رقة يابس على الأعضاء كلها وأما ما أسكر منها سحر اما لا يجوز التوضي به وعسر الخلاف
قله سرحا لا شرب في الصلاة بالتميم غرجه ان يذره بعد التيمم فيهما فاذا فرغ يتوضأ به بعينه
وعند أبي يوسف يعني فيها لا إعادة عليه وعند أبي حنيفة يطعمها كذا في النهاية

باب التيمم

المناسبة بين الاول اصل والثاني خلاف ولهذا أخره وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد
الطاهر لا زالة الحدث (بتميم) أي المكمل المعتمد ملاءمة مطلقا وهو ثالث فرض وهو اربعة
آلاف خطوة كل خطوة ذراع ونصف بذراع العاصية وهو اربعة وعشرون أصبعها وان سجد اثناعشر
ألف خطوة وقال القران كان بحيث يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يقيم وان كان بالعكس يقيم وان
كان الماء قريبا منه ومن جهه يجوز التيمم اذا كان الماء قد رملين وهو اختيار الفقهاء في كل وجهين
الفضل وعن الشكرخي انه ان كان في موضع سجع صوت أهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد
وبه أخذنا أكثر الساج كذا في فتاوى قاضيخان وقال الحسن بن زياد اذا كان الماء امامه يقيم بالماء
وان كان يمينه أو يساره أو خلفه قبل واحد وعن أبي يوسف انه اذا كان بجبال أو شغل به ذهب الاتفاق
وتقريبه عن بصره يكون بعيدا وان كان على العكس فهو قريب كذا في المحيط (أو مرض) أي تخوف
اشتهاد مرض باستعمال الماء أو بالنحر كذا لا يستعمله الى أول بقدر على استعماله الماء وعند الشافعي انما
يقيم ان خاف تلف النفس أو العضو وعندنا يقيم مطلقا سواء كان تخوف المرض أو تخوف تلف
النفس أو زيانا في المرض أما اذا لم يقدر المرض على الوضوء والتميم وليس عنده من يتوضأ به أو يقيم
فإنه لا يصلح عنده أو قال الشيخ الامام ابو بكر رأيت في الجامع الصغير الشكرخي ان من طوع اليدين
والرجلين ان كان يتوضأ به يصلح بشي طهارة ولا يقيم ولا يبعد وهذا هو الصحيح كذا في الفتاوى
الطهرية (أو يزد) يعني اذا خاف الجنب أو الحدث ان اغتسل أو توضأ ان يقتله البرد أو مرضه يقيم
مطلقا سواء كان خارج الماء أو فيه وعندهما لا يقيم فيه (أو خوف سجع أو عدو) بأن يكون عنده
الماء سجع أو عدو ينعقه يخاف على نفسه منه (أو خوف عطش) بأن كان معه ماء وخاف على
نفسه أو دابته العطش (أو فقد آلة) يعني رأى الماء وليس معه آلة الاستقاء (مستوعبا وجهه ويديه)
قوله مستوعبا عن المن الصغير المستكن في يمينه هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى وروى
الطبرسي عن أبي حنيفة ان الاستيعاب ليس بشرط حتى لو مسح أكثر الزرعين والكف جاز وعلى ظاهر
الرواية لا يجوز حتى لا بد من ترع الخسما والسواو وتقبل الاصابه وعليه الفتوى (مع مرقية) خلافا

زفر كافر في الطهارة وعند الشافعي الى الرسغين وعند مالك الى نصف الذراع وعن الزهري الى الابط
 (بصر بعين) متعلق بتييمم وكن ابن سبويه يقول بثلاث ضرر بانقضاء في الوضوء وضرب في اليدين
 وضربه ثالثة فبما وكفه التيمم أن يضع يده على ظهر كفه اليمنى ويضع بثلاث أصابع
 أصغرهما ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بطنه بالامام والسجدة الى الرسغين الاصابع ثم يفعل باليسرى
 كذلك (ولو) كان (جنباً أو فاضاً) يعني يتيمم الجنب والمحدث والفاض اذا ظهرت من الخيض اذا
 كان أيام حيضها عشرة وان كانت أقل من عشرة لا يجوز كذا في الفتاوى الظهيرية (بظاهر) أي
 يتيمم بظاهر (من جنس الارض) وهو ما لا يحترق بالنار ولا ينضب مع كالتراب والرمي والحجر والنورة
 والسكل والزريق فيكون من جنس الارض مطلقاً ولا يحترق به عياليس من جنس الارض وهو ما يحترق
 قصير رماداً كالشجر والخمطة ونحوها أو ينظم ويلين كالخديد والصاص والفندين والزجاج أما اذا
 اشبه باليس من جنس الارض فيجوز التيمم وقال أبو يوسف لا يجوز التيمم الا بالتراب والرمي وقال
 الشافعي لا يجوز الا بالتراب وهو رواية عن أبي يوسف (وان لم يكن عليه) أي على جنس الارض (نعم)
 أي غبار حتى لو وضع يده على حجر لا شمار عليه جاز خلاف لمحمد (وبه) أي بالنقض يجوز التيمم (بالخز) وعند
 أبي يوسف يجوز عند الخبز (نارياً) أي يتيمم نوايا استحباب الصلاة أو قربة لا تنادي بالطهارة وعند
 زفر النية ليست بشرط (فلغاً) يعني فلهذا بطل (تيمم كفر) للإسلام لأنه ما يؤي قربة لا تصبح بالطهارة
 وقال أبو يوسف لا يبطل تيممه (لا وضوءه) يعني اذا نوى السكاغريد الاسلام ثم أسلم فهو متوضئ
 هذا بخلاف الشافعي (ولا تنقضه ردة) يعني ان تيممه سلم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم أسلم فهو على تيممه
 وقال زفر يبطل تيممه (بل) تنقضه (ناقض) الوضوء وقدره ما فضل عن معاصيته فهي تنقض التيمم وترفعه
 هذا فتجيبه قوله وقدره ما يعني اذا كان قدره الماء ناقضه التيمم فتقع التيمم ابتداء وترفعه انما مطلقاً
 سواء كان قدرته في الصلاة أو غيرها وقال الشافعي لا يرفع التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في
 الصلاة وكذا لو كان ضرراً النائم التيمم من الماء أو وجد التيمم ثم انزل في المسئلة من خلافه لا في
 يوسف فيها (وراجع الماء بوضو الصلاة) أي يستحب لعادم الماء وهو رجوه ان يؤخر الصلاة الى آخر
 الوقت بحيث لا يقع في الوقت المذكور وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الاصول ان التأخير
 واجب وعن مالك ان المنعوب أن يتيمم في وسط الوقت (وضم) التيمم (قبل الوقت) خلاف الشافعي
 (و) (صحيح) (افرضين) فأكثر وقال الشافعي لا يجوز الا لأداه فرض واحد مع ما شاء من التوافل على وجه
 التيمم (له) (وخوف) أي صح التيمم لخوف (قوت صلاة جنازة أو) صلاة (عبد) خلاف الشافعي فيها
 (ولو) كان الخوف (بناء) كالوشع فيها بالوضوء ثم أحدث فله يتيمم ويبنى عند أبي حنيفة وقال
 لا تيمم ويتوضأ ويتم صلاته ولا خلاف في انه اذا شرع بالتيمم تيممه وكذا لو شرع بالوضوء ثم أحدث
 ويخاف زوال الشمس ان استقبل بالوضوء يتيمم اتفاقاً لم يخف ويرجوا ذلك الامام قبل الفراغ لم
 يتيمم اجتماعاً فان لم يرج فهو موضع الخلاف قوله وخوف قوت صلاة جنازة يعني عن التقييد بقوله ما لم
 يكن ولها لانه اذا كان ولها ليس له خوف الموت فلهذا تركه (لا) أي لا يصح التيمم (لوقت) صلاة
 (جمعة) صلاة (وقت) اذا كان الماء قرياً منه وقال زفر يتيمم للوقتية (ولم يعد ان صلى) لو نوى الماء
 في رحله) يعني لو نوى رجل ماء الذي في رحله صلى بالتيمم ثم ذكره اجزأت تلك الصلاة بهذا التيمم
 ولا يعد وقال أبو يوسف نعم والخلاف فيها اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره ولو وضعه غيره وهو

لا يعلم جازا اتفاقا وقيل الخلاف في السكول وقد كره في الوقت وغيره سواء (ويطلبه غلوة) أي يجب طلب الماء بمقدار ما يلزمه وهي ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة بنزع السكر بأس (انظر) المسافر (قربه والا) أي وإن لم يكن قريب الماء (لا) يجب طلبه وقال الشافعي يجب الطلب في كل الأحوال (ويطلبه) أي يجب عليه أن يسأل ولا يجزئ بالتييم (من رقيقه فإن شفعه بهم) ومن أبي نصر الصغار أن المسافر إذا كان في موضع بعد الماء فيه فلا فضل أن يسأل من رقيقه وإن لم يسأل أسأله فإن كان في موضع لا يعرف الماء فيه لا يجزئ قبل الطلب وكذا إذا لم يكن معه دلو أو شاة لا يجب أن يسأل من رقيقه ولو سأل فقال له انظر فمضى أي حثمة ينتظر إلى آخر الوقت فإن خاف فوت الوقت بتمه ووصل وعند غلته ينتظر وإن فات الوقت (وإن لم يعطه إلا يمين مثله وله ثمنه لا يتييم والا) أي وإن لم يكن معه ثمنه أولا يعطيه إلا بغير قاض كدينار لكوز (نعم) أما لو كان رقيقه ماء وطنه مرفقه أنه لو سأل منه الماء أعطاه فلا يجوز التيمم وأما أن كان عنده أنه لا يعطيه الماء أن سألته فجاز تيممه أما لو سأل في إعطائه الماء ولم يطلبه وجاز رقيقه بالماء بعد ما صلاها بالتييم فبقي الصلاة ولم يقض الصلاة أن يجزئ رقيقه بالماء قبل شروعه بأن سألته الماء فلم يعطه وجاز به بعد ما أدى الصلاة فبماها بالتييم (ولو) كان (أكثره بحر وحا) أي لو كان حثبا أكثره بحر (بتمه) لا غير (وبه كسه يغسل ولا يجتمع فيها) أي إن كان أكثر بدنه سائلا وأقل بحر وحا فله الغسل فحسب وقال الشافعي يغسل ما أمكن ويقيم في الصورتين وإن كان نصف البدن مضمما أو النصف حرجا اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يتييم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وقيل يغسل ما كان مضمما ويغسل على الباقي إن لم يضره وكذا الحديث في الحديث إلا أنه يعتبر فيه أكثر أعضاء الوضوء كذا في المحيط والأخيرة والخلاصة والله أعلم

باب المسح على الخفين

مما شبه هذا الباب باب التيمم أنه خفف عن السكول والمسح خلفه من بعض ظاهره ولذا أقدم التيمم وهو أفضل من غسل الرجلين أخذًا باليسر وقيل الغسل أفضل كذا في الفتنية (صح) المسح (ولو) كان الماء (حرا) فلا أي لا يجزئ لو كان (جنبيا) لأنه لا يتأتى الاشتغال مع وجود الخفف عليه وسواء هذا التعبر يبقى في التفسير والتصوير وقيل صورته وجعل قوضا وليس الخلف ثم أجنب فتييم للجنبية ثم أسد ثوبه كما ينبغي في الوضوء لا يكفي الاغتسال فإنه يتوضأ بغسل رجله ولا يجتمع ويقيم الجنبية (إن لم يمسح يضره) ثم ذكر أن ليس وأراد به بقاءه لأنه سببه وقوله على وضوءه أحسن من التيمم حتى لو تيمم راين ثم جدد الماء لا يجوز المسح الخافيه الوضوء بالتمام لأنه لو غسل عليه أولا وليس خفيه فحدث قبل تمام الوضوء لا يجوز المسح (وقت الحدث) متعلق بقوله وضوءه فبقي توسع والمراد قبل الحدث لا متصل به لأن وقت الحدث لا يجتمع الطهارة فكيف يكون ظرفا له ونسكته التوسع بمبالغة اتصال الوضوء بالتمام بالحدث حتى كأنهما في وقت واحد وقال الشافعي يشترط اللبس على طهارة كاملة حتى إذا غسل رجله أولا وليس خفيه أو كل الطهارة ثم أحدث جاز له المسح عند اختلافه (وما رواه) أي صح نسخ في يوم وليلة (للقيم) وقال مالك لا يجوز المسح للقيم (و) صح المسح للمسافر ثلاثا من الأيام واللبس (من وقت الحدث) أي ابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث حتى لو توضأ القيم عند طلوع الفجر وليس خفيه عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى الظهر فتوضأ في وقت العصر ومسح فعدنا

مدة المسح باقية الى الغد الى الساعة التي أحدث فيها حتى جازله أن يصلي بالمسح الظاهر لا العسر وقال
 الشافعي ابتداء المدة من وقت المسح وعند مالك من وقت اللبس (على ظاهرهما مرة) أي صح المسح
 على ظاهر الخفين شر فالأعلى باطنهما وقال الشافعي ومالك على ظاهرهما فرض وعلى باطنهما
 سنة والاولى عند الشافعي أن يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويده اليسرى على باطن الخف فيمسح
 بهما كل رجل ولومسح على مابلي الساق أو مابلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولومسح على العقب لا يجوز
 ولومسح على مافوق السكبين لا يجوز كذا في المحيط وقال عطاء بن يسع ثلاثا كالغسل (بثلاث) أي بقدر
 ثلاث (أصابع) البدل ولا عرض حتى لومسح بقدر أصبع أو أصبعين لا يجوز في الصحيح وعلى قياس رواية
 الحسن أنه لا يجوز ما لم يصح مقدار الزرع ولومسح بالاهتمام والجمابة أن كانت مائة وستمائة جاز ثم لم يذكر
 في الأصل أن التقدير بثلاث أصابع البدل وأصابع الرجل وكان المكي يقول التقدير بثلاث
 أصابع من أصغر أصابع الرجل اعتبار الجمل المسح وكان الفقيه أبو بكر الرازي يقول التقدير بثلاث
 أصابع البدل باعتبار إنبالة المسح وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة كذا في المحيط وفي المكافي الكلام
 فيه كالكلام في مسح الرأس فمن شرط الزرع ثمة شرطه هنا أيضا ومن شرط أدنى ما يطلق عليه اسم
 المسح ثمة شرطه هنا أيضا وفي الجوز أنه لو مسح بثلاث أصابع موضوعه شرطه جاز لأن فرضه مقدار
 ثلاث أصابع اليد هو الأصح ولما بين مقدار الواجب استأنف الكلام لبيان الكيفية على الوجه
 المشنون فقال (يبدأ) أي يصح حال كونه يبدأ (من) قبل (الأصابع) فيضع أصابع يده اليمنى على
 مقدم خفه الأيمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر وعدها مع بعضها (الى) أصل
 (الساق) هكذا روى المغيرة بن شعبة قال الرسول عليه السلام ومن محمد أنه سئل عن المسح على الخفين
 فقال أن يضع أصابع يده على مقدم خفه ويجافي كفيه وعدها الى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع
 وعدها جملته قال شمس الأئمة الحلواني والاحسن تحصيل المسح بجمع اليد ولو بدأ من قبل الساق
 يجوز إلا أنه ترك السنة ولومسح برؤس الأصابع وجاء في أصول الأصابع والكف لا يجوز إلا أن يبالغ
 ما ينال من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاث أصابع ولومسح بظاهر كفيه يجوز والمسح
 أن يصح بباطن كفيه كذا في المحيط وفي السكافي ولو بدأ من قبل الساق جاز وإن ترك السنة (والخرفق
 السكبي عنقه) مطلقا أي في أي جانب كان لاقليله وقال زفر والشافعي عنهما القليل أو ضار قال مالك
 لا يمنع الكبير أيضا (وهو) أي أحد السكبي (قدر ثلاث أصابع القدم أصغرهما) على رواية الزيات
 وعلى رواية الحسن من أي حنيفة اعتبر ثلاث أصابع اليد ثم الخرفق الكبير اغتاي عن جواز المسح إذا كان
 منقر حايرى ما تحته فالأمر إذا كان لا يرى ما تحته بأن كان الخلف صلبا لا أنه إذا أدخل فيه الأصابع يدخل
 فيه ثلاث أصابع لا يمنع جواز المسح وإن كان يبدو قدر ثلاث أصابع حاله المشي لافي حالة وضع القدم
 على الأرض يمنع جواز المسح ثم اختلفوا في أنه إذا كان يبدو قدر ثلاث أصابع من أصابع الرجل
 هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الأئمة السرخسي وقال بعضهم لا يمنع بشرط أن يبدو
 قدر ثلاث أصابع بكتفها واليه مال شمس الأئمة الحلواني وهو الأصح ولو ظهر من الخرفق الإبهام وهي
 مقدار ثلاث أصابع من شبرها جاز المسح عليه ويعتبر في ذلك نفس الأصابع فالصغير والكبير على
 سواء وقال شمس الأئمة السرخسي لو كان الخرفق في باطن الخف أو في ظاهره أو في ناحية العقب
 فالحكم لا يختلف يعني إذا كان الخرفق مقدار ثلاث أصابع من أي جانب كان فذلك يمنع جواز المسح وذكر

ثم من الأئمة المولاني وسبح لا سلام المعروف بخوارزده أنه إذا كان المكشوف من قبيل العقب أكثر
 من المستور لا يجوز المسح عليه وإذا كان المكشوف أقل من المستور يجوز المسح والمروى عن أبي حنيفة
 في هذه الصورة أنه لا يصح حتى يدور أكثر من نصف العقب كذا في المحيط (وتجسس) المروى (في خيف)
 واحد (لا فيهما) يعني لو كان الخرق في مواضع وكل موضع قدر أصابع أو أقل ربها لم يصير قدر ثلاثة
 أصابع إن كان في خف واحد يتجسس ويغمس المسح وإن كان في خفين لا يجتمع ولا يتجسس وكذا لو كان الخرق
 على الساق لا يتجسس جوارز المسح وإن كان أكثر من ثلاثة أصابع (بخلاف الخجاسة) المتفرقة في الخفين فإنها
 تجتمع وإن زادت على قدر الدرهم جمع جوارز الصلاة (و) بخلاف (الافسكاف) أي انكشف العورة
 لو كان مغفوقا بالجمع يبلغ ريم عضو يتجمع جوارز الصلاة (و) ينقصه ناقض الوضوء وترجع خف واحد
 (و) ينقصه (مضي الله أن لم يخف ذهب رجله من البرد) يعني إن انقضت مدة المسح وهو مسافر
 ويخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه جاز المسح عليه ما إلى أن يزل خوفه وكذا لو مسح عليه ما ثم
 دخل الماء الخلف وأقبل يتمسك القدم ويبلغ الماء الكعب بطل المسح. وروى عن أبي حنيفة أنه يجب
 عليه غسل الرجل الأخرى كذا في ذخيرة الفقهاء. وعن الفقيه أبي جعفر إذا أصاب الماء أكثر
 إحدى رجلتيه ينقض مسحهما يكون بمنزلة الغسل وبه قال بعض المشايخ وقد حكى عن بعض مشايخنا
 قالوا لا ينقض المسح على كل حال وكذا إذا مسح عليه ما ثم دخل الماء الخلف وأقبل من رجله قدر ثلاث
 أصابع أو أقل لا يبطل مسحه كذا في المحيط (وبعدهما) أي بعد نزاع الخلف رضى المدة يجب (غسل
 رجله فقط) أي من ثم يغسل الأعضاء الباقية وقال الشافعي في قول يعيد الوضوء (ومروى) أكثر
 القدم (من الخلف) (ترج) كترج الخلف كله في التحجج وعن أبي حنيفة أن زل عقب الرجل أو زل أكثر
 عقب الرجل بطل مسحه وهو قول أبي يوسف وعن محمد بن قيس من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث
 أصابع لم يبطل المسح وعليه أكثر المشايخ وإن كان صدر القدم في موضعها راحته لم يبطل ويخرج لم
 يبطل مسحه كذا في شرح النظم وهو المختار (ولو مسح مقيم فساقر قبل) تمام (يوم وليلة مسح ثلاثا) من
 الأيام والليالي وقال الشافعي لا يصح أكثر من يوم وليلة وانما قيد بقوله مسح لأنه لو لم يمسح وهو مقيم وسافر
 قبل أن تنتقض الباهرة ومسه تكمل مدته إلى مدة السفر اتفاقا وقد بدله قبل يوم وليلة لأنه لو سافر
 بعد مضي هذه الأيام فلا تكمل مدته إلى مدة السفر بالاتفاق (ولو أقام مسافرا بعد) مسح (يوم وليلة ترجع)
 مشدوعا لرجليه (رأى) وإن أقام بعد المسح قبل يوم وليلة (يتم يوما وليلة رجع) المسح (على الموق)
 الشامل على الخف والموق والجرموق بمعنى واحد وهو ما ليس فوق الخف وهذا أقام إذا لبس الجرموق
 قبل أن يحدث أما إذا أحدث رسمه على الخف أو لم يصح ثم لبس الجرموق لا يصح عليه قال الشافعي
 لا يجوز مسح عليه وانما قيد بالموق الشامل عليه لأنه إن لبس الجرموق وحده جاز المسح اتفاقا ولو كان
 من كبريا لا يصح لأنه إذا ثبت البهله منتهى الخف كذا في شرح النظم وكذا يجوز المسح على الجرموق
 لو مسح الذي يبدل لا ينظر منه الكعب ولو كان الجرموق واسعا وأدخل فيه يده ومسح الخف لا يجوز
 كما مسح على بطن الخف وكذا إذا فضل من جرموقه أو خفه قدر ثلاث أصابع مسح عليه لم يجز كذا في
 القنية (و) مسح (المسح على الجوب المجلد) أي الذي وضع الجلد على أهله أو أسفله (و) على (المجلد)
 بالشد يد الخفيف أي الذي وضع الجلد على أسفله (و) على (الخفين) وهو أن يقوم على الساق من غير
 أن يشد بشي لا يشد ولا يسهل (لا) عطف على صغ أي صغ على الموق لا (على عمامة وقلنسوة) مرقم

ماتحت الأزار وهو ما بين السرة والركبة فيستمع عافوق السرة وتحت الركبة ويحتمل غير ذلك يكون
 مع الأزار وقال محمد بن يحيى شعاع الدم وله أن يستمع بمادون السرة بلا أزار وكفى بشعاع الدم عن القرح
 وانما قال الطواف مع أنه إذا منع دخول المسجدين الحائض لا تتمكن من الطواف لأنه فيه ثلاثة وهم
 أنه لما جاز لها الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلان يجوز الطواف أولى أو يتوهم حوزا دخول المسجد
 لشعيرة الطواف فأزال ذلك الوهم (و) يمنع الحائض (قراءة القرآن) مطلقا وقال الطحاوي بإباح قراءة
 مادون الآية وقال مالك يجوز للحائض قراءة القرآن دون الحائض (و) يمنع (سه) مطلقا وسواء
 غنام القرآن أو سورة منه (الابغلاف) وهو الجلد الذي عليه في الأصح وقيل هو المنفصل كالخريطة
 ونحوها والمتصل بالمهبط منه حتى يدخل في يبعه بلا ذكره ويكرهه مالهكم وهو الصحيح كذا في
 المسند أبو في الحطقال بعض مشايخنا يذكر للحائض من المصطفى بالسك وهما من على أنه لا يكره
 وفي الجامع الصغير الإمام القرطبي قبل لومسه بالسك جازين محمد وروايتان كذا في النهاية (ومن الحديث
 المس) أي من القرآن لا قراءته (ومنهما) أي القراءة والمسن (الحائض والنفس) (القراءة والآيات
 التي على سبيل الأدعية) كانت نيته الأدعية فإنه لا يمنع الحائض من القراءة (وتوفا)
 الحائض (بلاغ) بضمم أي انقطاع (لا كثره) أي بعد عشرة أيام فالدم يعني به مثله أي قوله
 تعالى أقم الصلاة لذالك الشمس أي بعد ذلكها وقوله عليه الصلاة والسلام صوموا لي يته أي بعد
 رؤيته وقال زفر والشافعي لا تطأ بالاغسل (ولا أقله) أي إذا انقطع الدم بعد مضي أقل مدة الحيض
 قبل غمام العشرة وهو طهرها لا تطأ (حتى تغتسل أو يغتسل عليها أدنى وقت صلاة) أي يغتسل عليها اقتدارا
 تقدر على الاغتسال والتحصين انقطع في آخر الوقت أو يغتسل عليها أدنى وقت صلاة تصير الصلاة
 وذات الأذمة كذا في المستصفى وقيل نابا لا انقطاع على العادة لأنه لو انقطع دين عادت فأنما تغتسل في
 آخر الوقت وتصل وتصوم ولا تطأ ولا تترجج زوج آخر ما لم تبلغ طهرها وهي طاهرة لا احتياط وتقطع
 الرجعة في العتية بمجرد الانقطاع (والطهر) المتخلل (بين الدمين في المدة) أي مدة الحيض والنفاس
 (حيض ونفاس) مطلقا عند عدها وعند عدها الطهر إذا تخلل بين الدمين في الحيض أن كان أقل من ثلاثة
 أيام لم يفصل بحال وإن كان ثلاثة أيام فإن كان أقل من الدمين أو مثله مالم يفصل أيضا وإن زاد الطهر
 عليها مفصل والغتوى على مذهبه كذا في الميسر صورة الحيض امرأة أو ثوب أو ثوب أو ثوب أو ثوب
 دما ثم انقطع فليس شيء من ذلك حاضا عند محمد بخلافه ما وصورة النفاس رأت بعد ثلاث أو ثوب أو ثوب
 وشأنه وثلاثين يوما طهر أو يوما ما فالأربعون نفاس عند أبي حنيفة وعند ههنا نفاسها الدم الأول
 (وأقل الطهر خمسة عشر يوما) وعند مالك الطهر ما وجد قبل أو كثر (ولا حد لا كثره) لأنه يمتد إلى سنة
 وستين (الاحتمال في العادة في زمان الاستمرار) يعني إذا استمر بها الدم واحتيج إلى نصب العادة
 فثبتت أي عصمة لا قدر طهرها بشئ وعند ههنا العلماء هو قدر بيانه مستندة أو ثوب أو ثوب أو ثوب أو ثوب
 استمر بها الدم أشهر فأقامت ترك الصلاة من أول استمرارها رأت وهو عشرة وتصل سنة وذلك إذا بها في
 زمان الاستمرار هذا عند أبي حنيفة وعند ههنا العلماء همهم الله تدع من أول الاستمرار عشرة وتصل
 ههنا من كمال بلغت مستحاضة (ودم الاستحاضة كرهاف دائم) يعني حكمه ههنا مثل حكم عاف دائم
 (لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطأ) قوله لا يمنع يجوز أن يكون صفة أو كرهاف دائم ويجوز أن يكون كلاما
 مستأنفا (ولو زاد الدم على أكثر) أيام (الحيض أو أيام) (النفاس) ولها إعادة أقل من الأكثر (فأزاد)

على عادتهم (استحضاسة) وعند مالك ثلاثة أيام من الزيادة على العادة تلحق بإيامها ثم ما بعدهما ظهر (ولو)
كانت المرأة (مستعدة) بمعنى بلغت بالدم واستمر به الدم (خبيضا) من كل شهر (عشرة) أيام والباقي
استحضاسة. وقال الشافعي في قول حبيضا يوم وليس له وفي قول وقت حبيضا يومين (عشرة) (وإنها)
أربعون) يوما والباقي استحاضة وقال الشافعي ستون يوما وقال مالك سبعون يوما (وتنوضا) استحاضة
ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انقلاط ريح) الانقلاط خروج الشيء فقلة أى بقية (أو رهاق) دائم
أو جرح لا يبرأ (أى لا يسكن دمه) (لوقت كل فرض) متعلق بقوله ينوضا وعند الشافعي لكل فرض
وعند مالك لكل لكل أيضا (أي لا يسكن دمه) (أي لا يسكن دمه) (أي لا يسكن دمه) (أي لا يسكن دمه)
كان الفرض واحدا أو أكثر خلافا للشافعي ومالك كل امرأة (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد)
كل فرض (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد) (أو ولد)
وعند أبي يوسف يبطل به ما وفائدة النسب لا تظهر فيه من نوضا وقت الفجر يبطل بطول الشمس عند
علمائها الثلاثة فالزفر ولو نوضا قبل الزوال يصلى الظهر وعندها خلافا لأبي يوسف وزفر (وهذا) أى
حكم المذنبين (إذا لم يحض عليهم وقت فرض أو ذلك الحدث بوجده) أى فى وقت الفرض حتى لو
انقطع الدم وقتا كاملا لم يكن صاحب مذهب من حين الانقطاع وهذا شرط بقاء العذر وإنما يصير صاحب
عذر إذا لم يجد في وقت صلاته زمانا ينوضا ويصلى فيه خاليا عن الحدث (والنفاس دم يعقب الولد) النفاس
مصدر نفست المرأة بضم النون وفكحه إذا ولدت فهي نفساء وعن نفاس كذا فى المغرب وقولهم النفاس
هو الدم الخارج عقب الولادة تنحمة بالنسبة كالحيض (ودم الحامل استحاضة) (ولو فى حال الولادة وقال
الشافعي انه حيض) (والاسقط) بالمر كات الثلاث هو الذى يسقط من بطن أمه ميتا (ان ظهر بعد خفقه)
كاشهروا الظاهر (ولد) له هذه المرأة عما سقى تصير به نفسها وتضرب الأمة أم ولده وتنفق على الزوجه فان لم
يظهر شيء من ذلك فالنفاس ولكن ان أمك جعله حضا بان تقدمه ظهر تام جعل حضا أو لا فليس
استحاضة (ولا حد لآله) أى النفاس (وأكثره أربعون يوما) وعند الشافعي أكثره ستون يوما وعند
مالك سبعون يوما (وازانة) على الأربعين استحاضة ونفاس التوأمين من الأول) التوأمين اسم للولد
إذا كان معه آخر فى بطن واحد يقال هما توأمين كما يقال هما زوجان وقولهم هما توأم وهما زوج خطأ
ويقال للابن توأمة كذا فى المغرب قوله من الأول أى النفاس من الولد الأول من التوأمين وهما ولدان
يتولدان من ماء واحد بينهما أقل من ستة أشهر وقال محمد وزفر من الأشهر والله أعلم

باب الانجاس

وهو جمع نجس يطلق على الحقيقي والحكمي والبحث على الحقيقي والحدث على الحكمي (يظهر
البدن والثوب) وغيرهما من النجاسة (بالماء) ويمازج خبيل كخل وماء الزبد) ونحوهما إذا دهم
أنه غير وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز تغيير الماء ولا فرق بين الثوب والبدن وعن أبي يوسف لا يجوز
في البدن تغيير الماء (الالدهن) عطف على الخل أى المائع مثل الخل لأمثل الدهن والبن (و) يظهر
(النفث بالذئ) على الأرض على وجهه (بالعفة) (بجس ذى حرم) أى لو أصاب شفة أو ثعلب نجس ذى حرم
كالزور والعدرة والدم يظهر بالذئ مطلقا سواء كان رطبا أو يابسا وقال محمد لا يجوز الذئ فيه ما قال
أبو حنيفة يجوز إذا كان يابسا والعجج هو الأول (والا) أى وإن لم تكن النجاسة ذائبا بجم كالبول

(يقول) مطلقا سواء كان رطبا أو يابساً وسواء كان مخلوطاً بشيء أو لا ومن أي حصة أو أي يوسف انه
 اذا ارتقى به تراب أو رمل وجف طهر بالذلك (و) يظهر كل واحد منهما (بمعنى يابس بالغرك) مطلقا سواء كان
 على الثوب أو على المعدن وسواء كان غليظاً أو رقيقاً وروى عن محمد انه ان كان المني غليظاً لم يظهر
 بالغرك وان كان رقيقاً لا يظهر الا بالغسل وعن أي حصة رحمه الله انه اذا أصاب المني البدن لا يظهر
 الا بالغسل والفتوح الأول (والا) أي وان لم يكن المني يابساً ان كان رطبا (بفسل) وقال الشافعي المني
 طاهر (و) يظهر (بمعنى السيف) كالمزأة والسكين (بالسيف) على الارض ولا فرق بين الرطب واليابس
 والحدرة والبول وقيل طريقه أن يحكه بثوب مبلول وفي المحيط السيف والسكين اذا أصابه بول أو دم
 ذكر في الاصل انه لا يظهر الا بالغسل وان أصابه حدرة ان كانت رطبة فذلك الجواب وان كانت يابسة
 طهرت بالتحديد عندهما وعند محمد لا تظهر الا بالغسل كذا في شرح النظم (و) تظهر الارض باليابس
 وذهاب الأثر (يقال) الشافعي وزفر لا تظهر الا بالماء وهو القياس (بالصلاة) يعني تظهر الارض الخمسة
 للصلاة بذهاب الأثر (لا التيمم وفي) عن (قدر الدرهم) وقدره أخذ من موضع الاستنجاء وقال زفر
 والشافعي قليل الخمسة كشميرها (كمعرض السكف) وطريقه رفته ان يعرف الماء باليد ثم يسط
 فباقي منه فهو ماء ازال السكف (من نجس مغلظ كالدم والبول والخمر وخر الدجاج وبول ما لا يؤكل لحمه)
 مطلقا سواء كان بول صغير لم يطعم أو كبير يطعم (داروث) مطلقا (والنخعي) عند أبي حنيفة وعندهما
 حصة وزفر عرف بين الماء كره وغيره فقال روث ما لا يؤكل لحمه كره وروث ما يؤكل لحمه حصة
 كره وله ذكر في المحيط والاضاح والحدرة ان الاروات كلها طاهرة عند زفر فكذا روثه روايتين وعن
 محمد الروث لا ينجس وان كان كثيرا فاحشاً رجع إلى هذا القول حين قدم الرمي وفي المفتي الاروات
 والاشياء كلها طاهرة خلا زفر ومالك وقال مشايخنا على قياس رواية محمد بن بخاري لا ينجس سائر
 الصلاة وان كان كثيرا فاحشاً مع ان التراب مخلوط بالحدرات والروث يمتص بذوات الحوافر كالخيل
 والبال والحيرو والبحر يمتص بذوات الانفاذ كالابل والغنم يمتصها والاشياء يمتص بالبقرة والاشياء
 (و) عن (مادون ربيع) كل (الثوب من) نجس (مخفف) خلا زفر والشافعي وروى ذلك عن أبي
 حنيفة وعنده ربيع ادى ثوب قميصه الصلاة كالمزوة قبل ربيع الموضع الذي أصابه كالذيل والذئب ربيع
 قال صاحب الحنفية وهو الاصح روي أي يوسف رحمه الله انه شجر في شجر أي يكون شجرا طولا وشجرا
 عرضا كذا في النهاية (كبول ما يؤكل لحمه وبول الفرس وخر مطير لا يؤكل لحمه) كالبقر والباقي عنده
 أي حصة أو أي يوسف وعنده محمد كلها طاهرة وقال شمس الائمة السرخسي في المبسوط والاصح ان شجره
 ما لا يؤكل لحمه من الطيور طاهر عنده أي حصة أو أي يوسف اذا فرق بين ما كره اللحم وغيره في الخمر
 خمس ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر فكذا الخمر ما لا يؤكل لحمه وقال غيره والاصح انه نجس ولكن الخلاف
 في المقدار (و) عن (دم السمك) وعن أبي يوسف انه اعتبر فيه الكثير الباحش فاعتبره نجسا (و) عن
 (لعاب البغل والحصار وبول كروم الأبر) يعني عن الأجزاء التي تنتفع على الخلف من البول
 مطلقا مثل رؤس الأبر حتى لا يجب غسلها وتجوز الصلاة معها قبل قوله رؤس الأبر يدل على ان الجسائب
 الأخرى من الأبر معتبر ولو لم يكن كذلك بل لا يعتبر الجسائبان وعن أبي يوسف انه ان انتفع من بوله شيء
 يرى أثره لا بد من غسله ان كان أكثر من قدر الدرهم كذا في شرح النظم (والنجس المرق) عنه (يظهر
 بزوال عينه) وائره (الامشاق) ازالة أثره فانه عفوان كان كثيرا وتفسير المشقة أن يحتاج في ازالة أثره

الى شيء آخر بقوله سوى الماء كالعرض والصابون فان زال العين والاثيرة طهر وقبل بشرط الغسل
بعد زوال العين ثلاثا وقبل مرتين والخصم ما ذكرنا (وغیره) أى غير النجس المرقى عنه وهو الذى
لا يرى أثره بعد الجفاف بظاهر (بالغسل ثلاثا) وقال الشافعى يغسل مرة (والعصر كل مرة) وبالإلغ في المرة
الثالثة حتى لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه شيء ويعتبر في كل شخص قوته وعن أبي يوسف أن العصر ليس
بشرط وفي غير رواية الأصول لا يكفي بالعصر مرة (في طهر) بثلاث الجفاف فيما لا ينحصر) يعني يغسل
ثلاث مرات في شيء لا ينحصر ويحذف في كل مرة بان يقطع التقاطع ولا يشترط اليأس فلو هو مسكين
عيا فحسب عوده بالماء الطاهر ثلاثا بثلاث الجفاف وقال محمد لا يظهر أبدا (ومن الاستنجاء بخوضه
منق) إشارة الى أن المقصود هو التمسك في فعل على أى طريق يحصل المقصود والاستنجاء بمسح موضع
النجس وغسله والمراد بخوضه الخمر والندرة والمادة والتراب ونحوهما (وما سن فيه عدد) وقال الشافعى
لا يفي ثلثة أجزاؤه عندنا لا يقدر بالمرات إلا أن يكون موصوفا بكم الزاوية قدر بالثلاث أو السبع
في حقه وقال الامام خواجه زاد العدد عند الشافعى فرض حتى لو تركه لا يجوز صلاته والى هذا أشار في
البيان (وقوله) أى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان أمكنه بلا كشفهورة (أحب) وأفضل والا
يترك حتى لا يصير فاسدا ويغسل الى أن يقع في قلبه انه طهر وقبل الغسل سبعة في زماننا (ويجب) أى
بفرض الغسل (ان جاوز النجس المخرج) ويحذفه القدر المأثم) للصلاة وهو أكثر من قدر الدرهم (وراه
موضع الاستنجاء) قديمه لاز النجاسة لو كانت أقل بحمد لو وضع هذا الى موضع الاستنجاء بصيرا أكثر
من قدر الدرهم بكفيه الاستنجاء عنه هما وعند محمد بفرض غسله (لا يعظم) عطف على قوله بخوضه
منق يعني يستنجى بخوضه ولا يستنجى بعظم (وروي طعنا وعين) ولو استنجى في هذه الصور جاز
ويستنجى يسيرا سواء كان بالماء أو الخمر فان كان المستنجى رجلا يستنجى بأوسط أصابعه لا يجمع مع
الأصابع وان كانت امرأة تستنجى بروس الأصابع عند بعض المشايخ وعند البعض هي مثل الرجل
كذا في المحيط وما فرغ من بيان الطهارة والتيمم ونحوهما شرع في الصلاة فقال

كتاب الصلاة

والحق أن يبدأ بها الان الطهارة ثم طهارة هذا قدمت عليها كما مر في أول الطهارة وهي لغة الدعاء وشرعا
الاركان المأهولة بالخصوصة وتوجب وجوبها الوقت والماء عرف والمبني مقدم طهارة ذلك قدمه وضعها
وقرعه أولا في بيان أوقات الصلاة فقال (وقت) صلاة (المحرمين) وقت طلوع (الصبح الصادق) وهو
البياض المعتبر في الأفق إلا أنه يربى بالكاذب وهو البياض الذي يسد وطول لا يمتد بعبه الظلام
فما بالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الاكل على الصائم وإنما تقدم وقت الخمر وان كان الواجب
تقديم وقت الطهارة إنما أول صلاة فرضت لعدم الاختلاف في أوله وآخره بخلاف غيره (الطلوع
الشمس) وقت صلاة (القهرومن) وقت (الزوال الى بلوغ الظل) أى نيل كل شيء مثله سوى النقي
أى في الزوال وقتا وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا صار نيل كل شيء مثله وهو قول الشافعى
والزوال طهارة وبادة الظل لكل شاخص في جانب المشرق وقبل طهارة أنه أن يهرج خشفة في مكان
مستوي ويجعل لمباغ الظل علامة فإدام الظل بقية قص فهو قبل الزوال وان زاد فهو بعد الزوال وان
لم يزد ولم ينقص فهو وقت الزوال وهو الظل الأصلي (و) وقت صلاة (العصر منه) أى من بلوغ الظل مثله

(الى الغروب) وقال الحسن بن زياد آخر وقت العصر حين تصفر الشمس وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي
 أول وقت العصر من بلوغ الظل مثله (و) وقت صلاة المغرب منه) أي من غروب الشمس (الى غروب
 الشفق) وقال الشافعي وقتها مقدار بقدر الوضوء والاذان والاقامة وشمس ركعتين وقيل مقدار ثلاث
 ركعات (وهو البياض) الذي بعد الحجرة وقال أبو هريرة عن أبي حنيفة هو الحجرة
 (و) وقت صلاة العشاء (الوتر منه) أي من غروب الشفق (الى الصبح) وقال الشافعي وقت العشاء
 الى ثلث الليل وما ذكر في المختصر أول وقت الوتر بعد العشاء قولهما وما ذكر في المتن قول أبي حنيفة
 (و) (الركن لا يقدم) الوتر (على العشاء للترتيب) كما لا تقدم الوقتية على الفاتحة (ومن لم يجد وقتها) أي
 العشاء والوتر بان كان في بلد إذا غربت الشمس ظلم الفجر لم يجز له عليه وفي فتاوى الظهيرية بلغنا أنه
 وردت فتوى من بلاد غاربان الفجر يظلم فيها قبل غيبوبة الشفق في أقصر ليالي السنة على شمس الأمانة
 الحلواني فسكت عليهم وجوب قضاء العشاء ثم ورد بهما أوزم على الشيخ الكبير سيف الدين البقال فأفني
 بعدم الوجوب قبله جوابه الحلواني فأرسل من رساله في حاشيته يجامع خوارزم ما تقول فيمن أسقط من
 الأصول الخمس واحدة هل ينكر فأجيب به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يداهن المرفقين أو رسلاه
 من السكاهين فسكتهم فرائض وضوئه فقال ثلاث لفوات غسل الرابع فقال فكذلك الصلاة الخامسة
 فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه (ونذب تأخير) صلاة الفجر مطلقا أي في الأزمئة كلها
 الأصح يوم النحر للحاج بالمدلة فإن هناك التغليس أفضل بحيث بقدر على الصلاة بقراءة مسنونة
 وترتيل واحد أو اعادة الوضوء قبل طلوع الشمس لظهور سهو وفساد وقال الشافعي يستحب التجيل
 في كل صلاة (و) نذب (تأخير صلاة الظهر والصيف والعصر) مطلقا أي في كل زمان ما لم يتغير الشمس
 والعصر يتغير القرص عن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتغير الضوء كقول النخعي والحاشيكم الشيباني
 والتأخير إلى غير الشمس بكرة أما الاداء في مكره وقيل الاداء مكره أيضا (و) نذب تأخير (العشاء
 الى الثلث) والتأخير الى نصف الليل مباح والى النصف الأخير بلا عذر مكره وتأخير العصر والعشاء
 اذا لم يكن في الجوع غم وان كان فيه غم يهل في الأصح ولا غيرهما يؤخر كما سيأتي ومن أراد حفظ هذا
 فليحفظ هذا النظم

مأخوذ من يوم غاب نجحت * للغير فيه الفضل للأرواح

(و) نذب تأخير (الوتر إلى آخر الليل لن ينعق) أي يعتمد (بالإتيان) وان لم ينعق به أو تركه قبل
 النوم (و) نذب (تجيل ظهر الشتاء والمغرب) مطلقا أي في كل وقت (و) نذب تجيل (ما بين عين
 يوم عين) كالعصر والعشاء ومن أبي حنيفة انه يؤخر يوم الغيم (ويؤخر غيره فيه) أي يستحب تأخير
 ما لا عين فيه كالظهر والمغرب في يوم الغيم (ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز
 عند الطلوع والاستراة والغروب الا عصر يومه) أي منع عن الصلاة مطلقا وعند أبي يوسف يجوز
 الفصل وقت الزوال يوم الجمعة بلا كراهة وفي السكاك اعلم ان التطوع في سجدة الاوقات يجوز ويكره
 ولا يجوز قضاء الفرض والواجب الفاسد كسجدة التلاوة وجببت بتلاوة في وقت غير مكره وكوتر
 فالتمس تناول الكراهة وعدم الجواز وقال الشافعي يجوز الفرائض في هذه الاوقات والنوافل عكة
 أما لو تلاه سجدة فيها أو سجدة هارضت بجنائز في هذه الاوقات وصلاها نحو زم الكراهة (و)
 منع (من التمتع بعد صلاة الفجر والعصر) مطلقا وقال الشافعي التمتع بعد الفجر والعصر اذا

كان له سبب جائز بلا كراهة وأراد به ركعتي الطواف وتحيية المسجد والسنة المؤقتة والمنذورة أما ابتداء
النقل فعنده أيضا كراهة (لا) أي لا يمنع (عن قضاء فائتة) بعد صلاة الفجر والعصر (و) لاعتبار (مسجدة
تلاوة) لاعتبار (صلاة جازية) منع (عن الصلاة) بعد طلوع الفجر الصادق (بأكثر من سنة الفجر)
وقضاء الغوائت (و) منع (قبل صلاة المغرب) بعد المغرب عن التفتل وقال الشافعي يأتي بالسنة
وتحيية المسجد (و) منع (عن الصلاة وقت الخطبة) مطلقا سواء كانت سنة أو فلاحا وقال الشافعي سنة
الجمعة وتحيية المسجد تصل (و) منع (عن الجمع بين صلاتين في وقت بعدد) إلا في عرفة ومضى ذلك وقال
الشافعي يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعدد السنة والظاهر وفي النوازل يجوز للشافعي
الجمع بين صلاتين بأن يؤخر الأولى ويجعل الثانية

باب الأذان

هو في اللغة الإعلام وفي الشرع هو الإعلام على الوجه المخصوص ولما كان الأذان موقفا على تحقن
الوقت أخره عنه (سن للرائض) يتردى في التكبير في شروعه (بلا ترجيع ومن) لمن في قرائته تحميشا
أطرب فيما أوترخ مأخوذا من الحان الأذان في المغرب اعلم أن الأذان سنة مؤكدة وهو الصحيح وقيل
أنه واجب وقال الشافعي ومالك في ترجيع وترجيع أن يتخفف صوته بالشهادتين ثم يرجع ويرفع
بهما صوته (ويريد) المؤذن (بعد فلاح) أذان الفجر الصلاة الأخيرة من اليوم مرتين (وخص الخبر به لأنه
يؤدي في حال نوم الناس ويغفلهم يخص بزيادة الإعلام كما خص بالتطويل بالقراءة ثلاثا وتوترهم بالجماعة
(والإقامة مثله) أي مثل الأذان مني مني وقال الشافعي فرادى فرادى (ويريد) المؤذن (بعد
فلاحها) أي فلاح الإقامة (قد قامت الصلاة مرتين وترسل فيه) أي يفصل في الأذان بين ثلثاته
(ويحذر فيها) أي يوصل المؤذن في الإقامة بين كلماتها على سبيل السرعة وهما ممدودتان حتى لو ترسل
فيها أو حذر في الأذان وترسل في الإقامة جاز حصول المقصود وهو الإعلام (ويستقبل بهما القبلة)
ولو ترك الاستقبال جاز وكه (ولا يتكلم) المؤذن (فيها) ويلفت يمينه وشماله مع ثبات قدميه مكانه
(بالصلاة والفلاح) أي لا يفت يمينه عند حي على الصلاة وشماله عند حي على الفلاح هذا في الأذان لافي
الإقامة قوله حي على الصلاة أي يجلي البها في المغرب حي من أسماء الأفعال ومنه حي على الفلاح أي علم
ويجلى إلى الفوز (ويستدعى) المؤذن (في صومعته) الصومع بيت الراهب مأخوذا من قولهم رجلا أصمعا
أي لا يصق الأذن وكل ما هو منضم فهو منضم صهي بيت الراهب بها أنضمام أطرافها وقرأها بها
وأراد بها بيت الأذان ههنا وهذه الاستدارة إذ لم يستطع سنة الصلاة والفلاح وهو يتدبر الوجه يمينها
وشمالها مع ثبات قدميه مكانه كما هو السنة بأن كانت الصومعة مسجدة فأما من غير حاجتها فلا يفعل ذلك
(ويجعل) المؤذن حال الأذان (أصبعيه) صهي أي (أذنيه) فإن لم يفعل شمس فان قيل ترتب السنة
كيف يكون حسنة قلنا لا إلا إذا أحسن فإذا تركه بقى الأذان حسنا (وشرط) المؤذن مطاعا أي
في جميع الصلاة الثنويب العود إلى الإعلام بعد الإعلام وهو أربع بعد صلاة الأخيرة من اليوم
وكان بعد أذان الفجر إلا أن علماء الكوفة والخوفه بالأذان ويحدث أذنه علماء الكوفة بين الأذان
والإقامة حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين وثوب كل بلد على ما تعارفوا به أما ما لا يخرج
أو بالصلاة الصلاة أو قامت وما استحسنه المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوات زيادة غفلة

الناموس وما أحسنه أبو يوسف، لا مبرأ من يقول السلام عليك أيها الأمير حتى على الصلاة حتى على الفلاح
 الصلاة من الله وكذلك كل من يشتغل بمسالح المسلمين كالفتي والقاضي يختص بتوابعه الامم وكبره
 فهو يدور قال أفلا يابى يوسف حيث خص الأمراء بالشو وبوقال الشافعي لا يشوب المؤذن (ويجوز)
 المؤذن في جميع الصلاة (بينهما الأفي) صلاة المغرب فإنه يكفي بالفصل بالسكينة وهو مقدار ثلاث
 آيات قصار أو أيا طوبى أو ثلاث خطوات ولا يجزئ في المغرب جلسة خفيفة وهو مقدار ما يجلس
 الخياط بين الخطبتين (ويؤذن للثالثة) مطلقاً أي كلها (ويقيم) وقال مالك والشافعي يكفي في الإقامة
 (وكذا) يؤذن ويقيم (الأولى الفوائت وخبر فيه) أي في الأذان الباقي وزنه الإقامة (الباقى) وقال مالك
 يكفي في الإقامة الواحدة وعن محمد بن يعقوب لما بعدتها (ولا يؤذن قبل وقت) مطلقاً أي في الجميع وقال أبو
 يوسف والشافعي يجوز الفجر في النصف الأخير من الليل (و) إن أذن قبله (يعاد فيه ذكره أذان الجنب)
 اتفاق الروايات (و) أذان (المحدث) في رواية ولا يكره في ظاهر الرواية (و) كرهه (أقامته) وإقامته
 (المحدث) ويروي إن أقامته لا يكره أيضاً (و) كرهه أذان (المراء) والشافعي وقاله العبد والسكران (لا)
 أي لا يكره (أذان العبد) ولا يكره الأذى والأعرابي وكرهه مالك والشافعي (عطفاً) أي لا يكره
 تركها (اصل في البيت في المص) مطلقاً وقال مالك إذا صلى وحده في المصلى أو في بيته لا يؤذن ولا
 يقيم لأنهم من شعار الجماعة فلا تقسم بدونهما أو عاشقاً بالمص لأن الغالب فيه أن يكون له مسجد خاص
 وأذانه وإقامته لنفسه فلا يكره تركها وإن كان بمسجد كان بمنزلة المأذنة (و) إذا صلى أي
 الأذان والإقامة للشافعي والمصلي في بيته بخلاف مالك (لا للنساء) أي لا يشوب للنساء الأذان وإقامة

باب بشر وط الصلاة

الشرط هو ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة (هي طهارة بدنه من حدث وهو النجاسة
 العينية قيل فقدم الحديث على الحديث لأن قيله غير معقود عنه بخلاف الخبث وفيه نظر لأن في الجبهة
 يجوز ترك المسح وطافاً عند أي حصة مع أن تحتها حدثاً بل اغما قدم عليه لذكره في قوله ما من الخبث
 (و) من (حدث) وهو النجاسة الحقيقية قيل قدمت الطهارة على سائر الشروط لأنهم أهم من غيرها إذا
 تسقط بعد ذلك بخلاف غيرها وقيل فيه نظر لأن تسقط طهارة اليدين والرجلين إذا كان وجهه جافاً صلى
 وبغير طهارة ويقيم قيم ولا يعيد أصلاً اللهم إلا أن يراد من قوله لا تسقط بعد ذلك أي بعد ما غلب (و) طهارة
 (نوبه) ومكانه (أي مكان المصلى) أما إذا كان موضع قدميه وركبتيه طاهراً أو موضع جبهته ورائته نجساً فغن
 أي حذيفة أنه بعد جعل أنفه ونحو زملائه خلافهما وإن كان موضع أنفه نجساً وسائر المواضع طاهراً
 جاز لا خلاف ولا يشترط طهارة مكان يديه شافعي والشافعي أما طهارة مكان ركبتيه شرط في ظاهر
 الأصول وإذا كان موضع إحدى القدمين نجساً لا يجوز زوان كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو
 جمع بصيراً كمن قدر الدرهم لا يجوز وقال الطحاوي هذا في الأرض وإما في البساط قيل كذلك وبه
 أخذ الفقيه أبو جعفر وهو المختار وعليه الفتوى (ويستبرأ عورته وهي ما تحت عنقه إلى ما تحت ركبته)
 فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة وقال الشافعي بالعكس ويروي عنه الخلاف في السرة دون
 الركبة (وبين المراء) (المحرة) كلها (عورة الأوجه) أي أقدامها (و) روي أن قدمها عورة وفي
 الهداية يروي أنها ليست بعورة وهو الأصح (وكشفر) نسج ساقها (يجمع) جواز الصلاة قال أبو يوسف
 إن كان المصطفى أكثر من النصف لم تجز صلاتها وإن كان أقل من النصف جازت الصلاة بخلاف

للشافعي فان عهده قليله وكثيره سواء في النصف عشر واثنان في رواية يجمع وفي رواية لا يجمع (وكذا
 الشجر والبطيخ والنخلة والعورة الغليظة) أي حكمها حكم الساق في أن انكشف ربعه مانع عندها
 وعند أبي يوسف انكشف النصف مانع في رواية كمالينا والمراد بالشجر الشعر الغازل من الرأس وفي
 رواية ليس بعورة والشعر الذي يورى إلى أس عورة اجتماع ذكر السكينة أنه يعتبر في السواك في ذكر
 الدرهم وفي ساعدها ربع والمراد بالعمرة الغليظة الدبر والفرج والذكر والأنثيان وقيل الخصيتان
 يتجهان إلى كبر فحسبوا السكينة عضو واحد والعصبي أنه يعتبر كل واحد عضو أعلى حدته (والأشمة
 كالحجل) أي عورة الأمة كعورة الرجل (و) لكن (ظهرها وبطنها عورة) أيضا وسوى ذلك ليس
 بعورة (ولو وجد المصلي ثوباً يبرهها طاهر وصل على عار بالمحجز) صلاته (وغيره ان طهر أقل من ربعه) بين
 أن يصل على عارها فاعداً بما عورته أن يصل فيه قائماً بر كوع وسجوداً عرياناً أفضل وقال زفر ومحمد لزمه
 أن يصل في نفسه بر كوع وسجوداً وأما إذا كان كاهنًا فذلك الحكم (ولو عذر بالصلى فاعداً وما
 بر كوع وسجوداً وهو) أي القعود (أفضل من القيام بر كوع وسجود) وقال زفر والشافعي القيام
 بر كوع وسجود أفضل (والنية بالأفصل) بين النية والخبرية بعمل ينع الاتصال والنية المتقدمة على
 التكبير كالقائمة عنده إذا لم يجد ما يقطعها وهو عمل لا ينافي بالصلاة وعن محمد أن من قضاها بر يديه صلاة
 الوقت وعزبت عنه النية عند الشروع جازت صلاته وفي الزايات من يخرج من منزله بر يديه الصلاة التي
 كان القوم فيها انتهى اليهم كبر ولم تحضره النية فهو داخل مع القوم بخلاف ما لو اشتغل بعمل ليس
 من جنس الصلاة ولا بتفسير النية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية وقال السكينة تخرج ما دام في
 الشئ وقبل تمام إذا تقدمت على الكوع وقيل إلى أن يرفع رأسه من الكوع والنية ارادة للدخول في
 الصلاة (والشرط أن يعلم المصلي) بقوله ما صلى (صلى) وأدناه ما لو شغل لا يمكنه أن يجيب على البدئية
 وإن لم يقدرا على أن يجيب إلا بالتأمل لم تجز صلاته ولا عبارة لذلك بالأسان حتى لو قصد أداء الظهر
 وجرى على لسانه العصر يكون شارباً في الظهر لا في العصر فان جمعت بينهما فهو حسن وقال الشافعي لا بد
 من ذلك بالأسان (ويكفيه مطلق النية للنية والسنة والتراخي) عند الجمهور وفي المعنى في التراخي
 لا يكفيه مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل بشرط نية التراخي أو نية سنة الوقت أو نية
 قيام الليل في الشهر وكذلك في سائر السن لا يكفي نية التطوع أو نية مطلق الصلاة عند بعض المتقدمين
 وهو قول الشافعي (والفرض شرط تعيينه) أي تعيين أنه فرض (كالعصر مثلاً) ولو لم يفرض الوقت
 يجوز إلا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت ولا يشترط نية أعداد الكرات (والمتمدى) مطلقاً أي
 في الفرض والنفل (ينوي المتابعة أيضاً) أي ينوي الصلاة متتابعة إمامه أيضاً (وللإجازة ينوي الصلاة
 لله تعالى والدعاء للميت) بأن يقول اللهم إني أريد أن أصلي لك وأدعو لك الميت فصرى رقبته متى كذا
 في ميسوط صدر الإسلام (والمستقبل القبلة) لتغير الخائف عطف على قوله وانبئة (فلا يمكن فرضه
 أصابة عينها) اجتماعاً تفسير لقوله واستقبال القبلة حتى لو صلى مكى في بيته في مكة شئبه أن يصل حيث
 لو أزيل الجداران يقع استقباله على شطر الكعبة (وغيره) أي غير المكى فرضه (أصابع جهتها) في
 الصحيح لأنه ليس في شمسها إلا هذان التكليف بحسب الواسع وقال المتأخر في فرض الغائب عنها أصابة
 عينها أو إرادة الخلاف في شرط نية عين الكعبة فعنده تشترط وعند غيره لا (والخائف) مطلقاً
 سواء كان من عدو أو سبع أو فرض ولا يخدم من جحوله إلى القبلة أو كان على خشبة في الجمر (يصل إلى

أى جهة تدور ومن اشبهت عليه القبلة تحرى) أى من يحز عن استقامة القبلة ولم يكن عنده من يسأله
بالظمان الأعلام وتراكم الظلال وتضام الغمام لزمه التحرى وهو يدل الجهد فى نيل المقصود هذا
إذا اشبهت فى مغارة أو فى مسجد محله أخرى ولا تحرب له أما إذا اشبهت عليه فى بيته فلا يتحرى
(فإن أخطأ لم يعد) مطلقا سواء كان استقبلا أو استدبرا وقال الشافعى بعد أن استدبر (فإن عليه)
أى بالخطأ (فى صلاته استدبار) إلى القبلة وأتم صلاته وكذا لو تقول رأيت إلى جهة أخرى توجه إليها (ولو)
تحرى قوم جهالة وجوه أو حال ما هم يتزعمهم) أى تكفهم تلك الصلاة صورته رجل أم قوما فى ليلة
مظلمة فتحرى وصلى إلى المشرق وتحسرى من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهته وتكلم خلف الإمام
ولا يعلمون ما صنع الإمام توجه وصلاة السكك وهذه الخالفه غير مأمنة لعمدة الأئمة إذ كان فى جوف الكعبة
فأله جعل بعض القوم ظهره إلى ظاهر الإمام جاز وأغماق يد بقله وجهه والآن من علم منهم حال ما هم
لم تجز صلاته وأغماق يدنا بكلمه خلف الإمام لأن من تقدم منهم على إمامه فسدت صلاته ولم يفرغ
من الشرط شرعى الأركان فقال

باب براءة الصلاة

الوصف والصفة مصدران كل وعد والصفة والمنسكحون فروا بينهم فاسألوا الوصف يقوم بالوصف
والصفة الموصوف (فرضها التحري) التحرى جمع جعل الشئ محرم ما خصت التكبير الأولى بها لأنها
تحرى الأسماء المباحة قبل الشرع بخلاف سائر التكبيرات (والقيام أو القراءة أو الركوع والسجود
والقعود الأخير بقدر التشهد) وقال مالك القعدة الأخيرة ليست بفرض قبل القدر الغرض من القعدة
قد مر باقى فيه بالشهادتين والأصح أن القروض قد مر ما يمكن فيه من قراءة التشهد إلى قوله عسده
ورسوله (والخروج) من الصلاة (بضمه) فريضة أى بفعله مطلقا سواء كان بلغظ السلام أو غيره وعند
الشافعى بلغظ السلام فرض وعند مالك الخروج بضمه فريضة (واجبها قراءة الفاتحة) وعند مالك
والشافعى هى فرض وفى رواية عن محمد أن قراءة الفاتحة فريضة (وضم سورة) مع الفاتحة وقال
مالك فرض وقال الشافعى مستحب (و) واجبها (تعيين القراءة فى الأولين ورعاية الترتيب فى فعل
مكرر) فى ركعة واحدة كسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام إلى الركعة الثالثة لا تقصد صلاته وعليه
أن يسجد السجدة التى ركعة ويسجد للسهو أما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود
ففرض وقال زفر والشافعى الترتيب فريضة (و) واجبها (تعديل الأركان) والمراد بتعديل أركان
الصلاة تسكين الجوارح إلى الركوع والسجود والقومة بينهما والقعدة بين السجدة والركعة كذا فى المغرب
وقال أبو يوسف والشافعى أنه فرض (والقعود الأول) مطلقا سواء كان فى الركعة أو فى الثانية
أو الفرض أو النفل وعند زفر والشافعى أن القعدة الأولى فى الركعة الأولى فى الركعة الأولى (و) واجبها
قراءة (التشهد) مطلقا سواء كان فى القعدة الأولى أو فى الثانية وقال الشافعى قراءة التشهد فى
الثانية فرض وفى الخطب التشهد فى القعدة الأولى واجب وكفى الهداية وقراءة التشهد فى القعدة الأخيرة
واجب وهذا القيد يؤذن أن قراءة التشهد فى القعدة الأولى ليست بواجبة إذا خصص بالذكر
الروايات يدل على نفي ما عداه وكفى باب سجود السهم ثم ذكر التشهد بضمه القعدة الأولى والثانية
والقراءة فيها على كل ذلك واجب وهو قصر بانه واجب وفيه اختلاف فظاهر الرواية أنه واجب والقيام
أن يكون ستة وهو اختيار البعض فكان صاحب الهداية مالهما إلى هذا القول وفى باب سجود السهم

الى القول اذ قل (و) واجبها (لفظ السلام) وعند الشافعي فرض (و) واجبها (فثوب الوتر) مطلقا
سواء كان في رمضان وغيره وسواء في النصف الاول والاخير وعند الشافعي في النصف الاخير من
رمضان واجب (و) واجبها (التكبيرات) صلاة (العدين) وقيل ثنوب الوتر وتكبيرات العدين سنة
كذا في الحيط (و) واجبها (الجهر والاسرار) وقيل هما سنان كذا في الحواشي (فيما يجهر ويسر)
فيه لف ونشر الاول للاول والثاني للثاني (وسنن ارفع اليدين للجهرية ونشر أصابعه وجهر الامام
بالتكبير والثناء) أي قراءته وهو سبحانه اللهم الى آخره (والثناء والتسبيح والتأمين سرا) معناه
بكل واحد من الاربعه أي كل واحد من الاربعه يكون سرا مطلقا سواء كان في الفرض أو النفل
وسواء كان اماما أو مقعدا أو مفردا وسواء كانت جهرية أو غير جهرية وقال مالك يسد الامام
بما فاتحه بالإثنا وتعدو لا يقول التأمين أيضا وهو رواية عن أبي حنيفة وقال مالك التسمية ليست بسنة
وقال الشافعي يجهر بالتسمية والتأمين في الجهرية (و) سنها (وضع عينه على يساره تحت عنقه) وعند
مالك يسر ليدبره ارسله وان شاء اعتمد فالرسالة عنده عزية والوضع رخصة وعند الشافعي وضع على
صدره وكيفية الوضع أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحيط بالخصر والاهتمام على
الرسغ (و) سنها (تكبير الر كوع) وقيل واجب كذا في الحواشي (والرفع منه) أي رفع الرأس من
الر كوع وعند الشافعي فرض وفي رواية عن أبي حنيفة رفع الرأس من الر كوع والسجود فرض وهو
قول محمد والتسبيح والتحميد عند الرفع منه (و) سنها (تسبيحه) أي تسبيح الر كوع (ثلاثا) والتسبيح
فيه أن يقول سبحان ربّي العظيم وقال أبو مطيع تسبيح الر كوع والتسبيح واجب وقال مالك لا تسبيح
في الر كوع أصلا (و) سنها (أخبر كتيبه بيديه وتفرج أصابعه وتكبير السجود وتسبيحه) أي تسبيح
السجود (ثلاثا) والتسبيح فيه أن يقول سبحان ربّي الاعلى وقال مالك أنه فرض (و) سنها (وضع يديه
وركبتيه) على الأرض وقال زفر الشافعي السجود فرض على الاعضاء السبعة وهي الوجه واليدان
والركبتان والقدمان (و) سنها (افتراس رجله اليسرى) مطلقا سواء كان في القعدة الاولى
أو الاخرى وقال مالك التورك في القعدة من سنة وقال الشافعي يفترس في الاولى وتورك في الثانية
(و) سنها (نصب) أي نصب رجله (اليمنى) مطلقا أي في كل من قعدتي الصلاة خلافا لمالك والشافعي
(و) سنها (القومة) بين الر كوع والسجود (والجلسة) بين السجدين وعن أبي يوسف والشافعي هما
قروضان وفي رواية السكري هما واجبات (و) سنها (الصلاة على النبي عليه السلام) في القعدة
الاخرة وعند الشافعي فرض (و) سنها (الدعاء) اذا فرغ من التشهد المؤتمنين واؤتمنات ونفسه ولوالديه
ان كانا مسلمين والمراد بالدعاء الدعاء الذي يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة أي المتقولة لا يدعوا بما
يشبه كلام الناس كما سيجي في المتن فسر ويعال لا يستحيل سؤاله من الناس فهو أعطى كذا وزوجني
امرأه ولو قال اللهم ارزني فلانة فالاصح انها اتسدت بهند الشافعي ومالك كل ما سأل الدعاء به خارج
الصلاة لا يشهد الصلاة بخوان يقول اللهم زوجني فلانة أو نحو ذلك ولما فرغ من القرائن والواجبات
والسنة شرع في الآداب حيث قال (وأدأها نظره الى موضع سجوده) في حالة القيام أمافي حال الر كوع
فألى ظهر قدميه وفي السجود الى أرنبة انفعه في القعدة الى حجره ولولم يعمل لأبنا عهد في المسكوت به
وأما في التطوع فلا أمر أسهل (و) سنها (أي يأخذ شفته السفلى باسنامه) (عند التناوب) وان تعذر
خطاه يمينه فيضع ظهر الكف على الفم (وأخرج كفي من كبه عند التكبير) الاول هذا في حق الرجال

أما في حق المرأة فتجعل يديها في كفا (و) أدبها (دفع السعال ما استطاع والقيام) إلى الصلاة (حين قيل) في الإقامة (حتى على الفلاح) وقال زفر حين قيل قد قامت الصلاة (وشروع الإمام مقبل قد قامت الصلاة) في المرة الأولى وقال زفر في المرة الثانية وقال أبو يوسف وشروع الإمام إذا فرغ المؤمن من الإقامة وقال مالك بشرع الإمام إذا أقامت

فصل هو مصدر محتمل أن يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل أي فاصل بين ما ذكره وبعده ويحتمل أن يكون بمعنى المفعول والمعنى هذا هو مفعول بمقابلته فان ذكرته بعده في رفعه وثبوت على أنه خير منه المحذوف أي هذا الفصل وإن لم تذكر سكن آخره لأنك إذا وقفت على كلمة سكنت آخرها (وإذا أراد المصلي الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه هذا أذنيه) قال الشافعي هذا منه مكبه وقال مالك هذا رأسه (ولشروع) المصلي (بالتسبيح أو التهليل) التسبيح أن يقول سبحان الله والتهليل أن يقول لا اله الا الله (أو بالفارسية ص) مطلقا سواء كان يحسن التكبير أو لا وعن أبي يوسف أنه قال إن كان يحسن التكبير ويعرف أن الشروع يفتخ به لا يصير شارعا لا بقوله الله أكبر والله الا كبر والله أكبر والله أكبر وعند الشافعي لا يصير شارعا إلا بالله أكبر وأما الله أكبر وعند مالك لا يصير شارعا إلا بالله أكبر قوله أو بالفارسية أي ولشروع بالفارسية بأن يقول خدای أو بنام خدای برك صبح مطلقا سواء كان يحسن العربية أو لا وعند مالك لا يصح إلا بالتحسين العربية (كما لو قرأها عاجزا) أي صبح الشروع بالتسبيح أو بالتهليل أو بالفارسية كما يصح لو قرأ بالفارسية حال كونه عاجزا عن العربية وروى عن أبي حنيفة عجزوا لا يحجز أيضا وقال الشافعي لا يحجز القراءة بالفارسية أصلا لا كنهان كان لا يحسن العربية فهو أي يصلي بغير قراءة حتى لو قرأ بالفارسية نفسه عنده كذا في الميسر (أو دعي) أي أي بالفارسية ص (لا باللهم اغفر لي) أي لا يصح الشروع في الصلاة بهذا القول (وضع) عطف على قوله كبر ورفع يديه على سائر تحت سترته) خلافا للشافعي (مستفحجا) حال من المستمكن في وضع أي فاقلا سبحانه لا اله الا الله وأما في هذا الدعا به لأنه يستفخ به إلا ركان وعند مالك يرسل يديه في جميع الصلاة ثم إنه سنة قيام فيه ذكره من طويل عند مالك وعند محمد سنة قيام فيه قراءة فيه عند مالك في حالة الشاهد القنوت وصلاة الجفارة وعند محمد يرسل فيها ويرسل في القنوت التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبدن اتفاقا (وتعوذ شعرا) مطلقا سواء كان أمما أو مفردا وقال مالك لا يأتي الإمام بالتعوذ (للقراءة) أي التعوذ تبسيع للقراءة وعند أبي يوسف تبسيع للشاه (فمأني به المسبوق لا القندي) وعند أبي يوسف بالعكس (ويؤثر) الإمام (التعوذ عن تكبيرات العبدن) وعند أبي يوسف يأتي قبل تكبيرات العبدن (وهي مرأني) أول (كل ركعة) محسب مطلقا خلافا للشافعي فإن عنده يجهر فيما يجهر وعن أبي حنيفة يسرى في أول الصلاة وقال محمد يسرى بين الفاتحة والسورة في كل ركعة إذا كان يخفي بالقراءة وقال مالك لا يأتي الإمام بالتسبيح أيضا (وهي أي من القرآن أنزلت للفصل بين السور ويسرى بين الفاتحة ولا من كل سورة) وقال الشافعي هي أي تمامه من الفاتحة ومن أول كل سورة (وفي الفاتحة وسورة) أي قرأ الفاتحة مع السورة (أو ثلاث آيات) قضا وأدأ طيلة وقال مالك لا يجوز إلا بدون قراءة الفاتحة وسورة منها (وأمن الإمام) أي يقول آمين بالمد والقصر بالتخفيف (وأنا مومرا) خلافا لمالك والشافعي وهي رواية عن أبي حنيفة كما مر (وكبر) المصلي للركوع (بالأحد) أي بلا تشيع من كنهة الحمد المفرد والمد الفاحش سواء كان في قول الله أو في هزوة أكبر لأنه مبطل

(ور كعب ووضع يديه على ركبتيه وفترج) في الر كوع (أصابه وبسط ظهره) حتى لو وضع على ظهره قدح
لا استقر (وسوى رأسه بهجزه) يعني لا ينكسه ولا يرفعه (وسبح فيه) أي في الر كوع (ثلاثا) مطلقا سواء
كان اماما أو غيره وقال مالك لا يسبح فيه أصلا وقال سفيان الثوري ينبغي للامام أن يقول حسبا (ثم رفع
رأسه واكتفى بالامام) عند رفع الرأس من الر كوع (بالتسبيح) أي بأن يقول مع الله أن حمده بحسب
ولا يقول بثلث الحمد وقاله الامام سراج (و) اكتفى (المؤتم) أي المقتدي (بالتحميد) بوصفة
التحميد بثلث الحمد أو ربنا وثلث الحمد أو الله ربنا وثلث الحمد أو الله ربنا وثلث الحمد أو الله ربنا وثلث الحمد أو الله ربنا
الشافعي يأتي بالتسبيح أيضا (و) اكتفى (المنه رديهما) دروي أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي
بالتسبيح لا غير والصحيح من مذهبه أنه يأتي بالتحميد لا غير ذكره في المحط (ثم كبر) للسجود (وضع
ركبتيه) على الأرض (ثم غدير وجهه بين كفيه بعكس النواض) يعني إذا أراد النواض رفع وجهه
أولا ثم يديه روضعهما على ركبتيه ثم ينض على صدره قدميه وفيه إشارة إلى أنه لا يستند يديه على
الأرض عتدا كما صرح به فيما بعد وقال مالك إن شاء وضع يديه أولا ثم ركبتيه وإن شاء عكس (ويصير
بأنفه وجهه وكعبا سجدا) مطلقا سواء كان يصعد أو لا وقال لا يجوز إلا كفاه على الأنف لا يعذر
لحنه شيئا يجوز إلا كراهة وهو رواية عن أبي حنيفة وقالان "سجد على الجبهة دون الأنف جاز وبالعكس
لا (أو يكورهما مته) أو فاضل لوجه وقال الشافعي لا يجوز ~~سجود~~ ورحمهما مته (وأيدى ضعيفه) أي أظهر
عضديه في السجود (وحافى) أي أبعد (بطنه عن فخذه) في السجود (ووجهه أصابع رجليه نحو القملة
وسبح فيه ثلاثا) مطلقا وقيل ينبغي للامام أن يقول حسبا (والمرأة تخفض وتلوي بطنها بفخذيها) في
السجود (ثم رفع رأسه) من السجود صلا كونه (صكبرا) قبل مقدار الرفع أنه إذا كان إلى السجود أقرب
لم يجز وإن كان إلى الجلوس أقرب باز وقيل إذا زايلت بجمته الأرض بحيث يجري الريح بين جبهته وبين
الأرض ثم أعادها جاز عن السجدةتين (وسلمس) بين السجدةتين (مطشئا وكبر) للسجدة الثانية
(وسجد مطمئنا وكبر للنواض) أي للقيام (بلا اعتماد) بديه على الأرض (و) بلا (قعود) عند رفع
الرأس من الثانية إلى القيام وقال الشافعي يجلس جلسة خفيفة ثم ينض معقدا يديه عليها (والثانية
كلأولى) أي الر كعة الثانية كل ر كعة الأولى فيفعل فيها مثل ما فعل في الأولى (الأنه) أي المصلي
فيها (لا يثنى) أي لا يقول سبحانك اللهم الخ ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في سبع مواطن عند افتتاح
الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند الصلوات الأربعة وعند المقيمين
وعند الجارتين أي الأولى والوسطى ولما كان فيه تطويل ضبطه المصنف في (فقدس صمغ) وأراد
بالقاء تسكيرة الافتتاح والاقاف القنوت والعيدين والاستلام الحجر الأسود والصلوات الصفا
واليمين المروءة والعين الثاني عرفات والحج الجرتين وقد نظمه الشاعر بقوله
ارفع يديك لدى التكبير مقتضا * وقا تشابه العبدان قد رخصا
وفي القنوتين ثم الجسرتين مها * وفي استلام كذا في مروءة صفا
وقال الشافعي يرفع يديه أيضا عند الر كوع وعند الرفع منه (فإذا فرغ من سجدة الر كعة الثانية انترش
رجله اليسرى وجلس على أصابع يمينه) وعندما التبتورك (ووجهه أصابعه نحو القملة) ووضع يديه على
فخذه وبسط أصابعه (وي) أي المرأة (تتورك وقرأ) المصلي (تشهد ابن مسعود) وهو أن يقول التحيات
لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله

الصالحين شهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وقال الشافعي السبعة تشهد بان عباس
 وهو بن علي بن عبد الله الصالحين الى آخره كذا في النكاحي (وفي بعد) الزكيتين (الاوليين) كتي
 بالفتحة مع حثيفة عن قرأه تم يعني حتى لو سكت أو سجع مكانه أجاز خلاف الشافعي هذا عندنا في
 القرائن أما في النوافل ففهم السورة واجب كما سبأتم ان شاء الله تعالى عن أبي حثيفة أن قراءة
 الفاتحة في الاخرين واجبة حتى لو تركها محمد بن كاسم بن عوفان كان ساهيا في سجدة لله (والله عود
 الثاني في الصلاة) كذا أول يعني انه كناية عن تركه اليسرى ويجلس عليها ويصلي عليها في القعدة
 الأولى فتكفي في الثانية وقال مالك بن نويرة في القعدة في الشافعي يترش في الأولى ويترك في
 الثانية (وتشهد) في القعدة الثانية فهو واجب عندنا وعند الشافعي فرض (ويصلي على النبي عليه
 الصلاة والسلام) في القعدة الثانية وهي سنة عندنا وعند الشافعي فرض (ودعا باسمه ألقاظ
 القرآن والسنة) نحو اللهم اغفر لي ولوالدي خلافا للشافعي كما مر (لا كلام الناس) أي لا يدعو باسمه
 كلام الناس (وسلم الامام) وعندنا بعده وهو رواية عن أبي حثيفة (كالحجبة) أي كجاء كبير
 التكميرة الأولى مع الامام وعندنا هما يكبر بعده (عن عينة) أي سلم عن عينة (وسارها) حال كونها (ناويا
 القوم والمخلفة) وقال مالك بن نويرة واحدة تلقاها وحده (و) ناويا (الامام في الجانب الايمن) ان
 كل في الجانب الايمن (أو اليسر) ان كان في الجانب اليسر (أو) ناويا (فيهما) أي في التسليتين
 (لو) كان الامام (مخذا) بأن كان المقصد بهذا وعندنا في يوسف نوافي الأولى وعندنا محمد وهو
 رواية عن أبي حثيفة بنو امة فيما هو الأصح (ونوى الامام القوم بالتسليتين) في الأصح وقبل لا ينوي
 وقبل ينوي بالاولى وينبغي أن ينوي المخلفة عن عينة ما كانوا عن يسارها كانوا لا ينوي عدد ابعينه
 في فصل وجهر في الامام (بقراءة الفجر وأربع العشاين) أي بقراءة الزكيتين الأولى وليس من المغرب
 والعشا (ولو) كن الفجر والعشا (فصا) جهر بقراءة (الجمعة والعيد) ينوي في غيرها كتنقل
 بالهزار) أي يسري غير هذه الصلوات مطلقا سواء كان ظهره أو صلاة الاستسقاء أو السكوف أو
 شبرها أو قال مالك بن نويرة في ظهره وقال محمد بن نويرة في الاستسقاء وقال أبو يوسف في السكوف
 وعن محمد بن نويرة (ويشتر المشرقي في الجهر) أي في صلاة الجهر فيها (كتنقل بالليل) وهذا ما اتفق
 المشايخ في الوقت وان كان بعد ذهاب الوقت قال بعضهم يخاف خفا (ولو ترك) المصلي (السورة في
 الأولى) العشاء قرأها في الاخرين خلاف لأبي يوسف (مع الفاتحة جهر) اعلم انه ناه عن أبي حثيفة
 ثلاث روايات في رواية جهر بما هو الأصح وفي رواية يخاف بهم ما وفي رواية يجهر بالسورة ويخاف
 بالفاتحة وهو اختيارنا في الاسلام (ولو ترك) المصلي (الفاتحة) في الاولين (لا) أي لا يقرأها في
 الاخرين وقيل بقضي الفاتحة (فرض القراءة آية) مطلقا سواء كانت من الفاتحة أو غيرها عند أبي
 حثيفة رحمه الله وقال ثلاث آيات قصار سواء كانت من الفاتحة أو غيرها الآية ما ولفظ قال الشافعي
 قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض وقال مالك الفاتحة وفي السورة فرض وهذا اذا قرأ آية قصيرة هي ثلاث
 كلمات نحو فقل كيف قدر أو كتمان نحو ونظر ولو قرأ آية هي كلمة واحدة كدهم شتان أو حرف كص
 ونون قائم آيات عند بعض القراء اختلص المشايخ فيهما الأصح انه لا يجوز ولو قرأ آية طويلة في ركعتين
 كآية الكرسي والمداينة الأصح انه يجوز عنده (وستتم في السورة الفاتحة وأي سورة شاء) هذا اذا كان في

حالة الضرورة بأن كان على محسنة من السرا وخائفان بعد أو اوص وأما في حالة الاختيار فبقر في الحجر
والظاهر نحو سورة البروج وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالنصار حيد (و) ستمها في الحضر
طوال المفضل) وهو من السبع السابيع وهو من سورة محمد عليه السلام وقيل من القح وقيل من ق
الى آخر القرآن وقيل الطوال منه الى البروج (و) كان (بحر اظهرها) واتسم الوقت (وأوسطا) وهو من
البروج الى لم يكن (لو) كان (عصرا أو عشاء أو قصاره) وهي من لم يكن الى آخر القرآن (لو) كان مقربا
وتطال أولى البحر فقط) أي اطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية في الحجر مسنون اجماعا وفي
سائر الصلوات كذلك عند محمد وعندهما لا تطال ثم يعتد بالنظير من حيث الآي إذا كان بين ما يقرأ
في الأولى وبين ما يقرأ في الثانية تفاوت من حيث الآي أما إذا كان بين الآي تفاوت طولا وقصرا
فيعتد بالتفاوت من حيث الكلمات والحروف وينبغي أن يكون التفاوت بقدر الثالث والثلاثين الثلاثة
في الأولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب أما بيان الحسنة فالتفاوت وإن كان فاحشا
لا بأس به واطالة الثانية على الأولى تكرها اجماعا وانما يكره التفاوت بثلاث آيات وإن كان آية أو
آيتين لا يكره (ولم يعمد في شيء من القرآن للصلاة) مطلقا سواء كان في الصلاة أو لا يعني كتره في سورة
الصلاة برده سوى الفاتحة وقال الشافعي يستحب أن يتخذ سورة السجدة وسورة الدهر للجزء يوم الجمعة
وهذا إذا عين سورة للصلاة ولازم عليها فإن كان يقرأها أحيانا فلا بأس وقيل بالانزاع انما يكره إذا
لم يعتد بغيره الجواز أما إذا اعتد الجواز بغيره وانما يقرأها أحيانا فلا بأس عليه فلا يكره (ولا يقرأ المؤمن)
مطلقا سواء كانت الصلاة تامة أو جهرية وقال مالك يقرأ في السرية لا في الجهرية وقال الشافعي
يقرأ الفاتحة في الكل (بل يستمع وينصت وإن قرأ آية الترحيب أو الترحيب) أي يستمع المؤمن ولا يزال
الجمعة عند الترحيب ولا يعمد من النار عند الترحيب وإن قرأ الإمام دلالة المؤمن عليه فتكون ان
لأوصل (أو خطب) عن علي قرأ (أو صلى) الخطيب (على النبي صلى الله عليه وسلم) إلا أن يقرأ
الخطيب يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فإنه يصلي السامع في نفسه وعن أبي يوسف إن صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي السامع في نفسه (والنائب أي المريد الذي لا يسمع الخطبة) كالترتيب في أنه
ينصت وقيل يقرأ القرآن وقيل يدرس الكتاب والاحوط السكوت

باب الامامة

لما فرغ من تعلم أداء الصلاة شرع في الامامة فقال (الجماعة مستمرة كدة) في الصلوات الخمس أما
في الجمعة والعيدين فشرط الجواز قوله سنة مؤ كدة أي تشبه الواجب في القوة وقال بعض الناس فريضة
(والأصل أحق بالامامة) أي الأصل بالجمعة وأحكام الشريعة إذا كان يحسن من القراءة ما يجوز به
الصلوات قال أبو يوسف الأقرا أحق (ثم الأقرا) أي الأصل بعلم القراءة كالوقوف في موضع الوقوف والوصل
في موضع الوصل (ثم الأورع) الورع الاحتراز عن شبهة الحرام (ثم الحسن) فإن كانوا سواء فاحسنهم
وجه أي أكثرهم صلاة بالليل (وكره امامة العبد والاعرابي) أي البديوي وهو منسوب الى الأعراب
لأنه لا واحد له بنسب اليه وهو ليس بجمع العرب أما إن كان عالما بتمامه فهو كغيره لا يكره ويستحب
تقديمه (و) كره امامة (انفساق) وقال مالك لا تجوز الصلاة خلفه (والمتبذع) أي كالذي يشكر الرتبة
ولكن يقول لا يمرى بدلالة وعظمته وكالذي يفضل عليا على غيره وفي الخلاصة يصح الاقتداء بأهل
الاهواء الجموعية والمجبرية والقدرة والافاض الغالي ومن يقول بخلق القرآن والمشبهة وسجلته أنه من

كان من أهل قبلتنا ولم يغل في هواه حتى لم يحكم بكونه كافر تجاوز الصلاة خلفه وتكبره وأراد بازاءه
الغالي الذي ينكر خلافه أي يكره الصدوق رضي الله عنه (و) كرهه امرأة (و) كرهه جماعة النساء
الصلاة) أي تطويل الإمام الصلاة بالمعنى وما المنة ردي مطول ماشاء (و) كرهه جماعة النساء
فهل نفي الإمام وسطحه كالعراة) أي كجافة امام العراة وسطحهم (و) يوقف الواحد عن عيته) أي ان
كان مع الإمام واحد فلا تأخر عن الإمام في ظاهر الرواية وعن محمد بن عيسى يضعه أمامه عند عقب الإمام
وان كان المتقدم أطول فوقع سجوده امام الإمام لم يضره وان صلى في يساره أو خلفه جاز وهو مسمى
فيه ما في الأصح (والاثنان خلفه) وعن أبي يوسف أنه يتوسطهما وان كان كثير القوم كره قيام الإمام
وسطحهم (و) يصف الزجال في الصبيان ثم الخفاف في النساء) أي يصف الرجال مقدم على صف الصبيان
وصف الصبيان مقدم على صف الخفاف وصف الخفاف مقدم على صف النساء (وان حاذيته) أي قارنت
المصلي (مشتبهة في صلاة طه طه) أي شربان الحاذية أن تكون المرأة من أهل المشبهة بأن تكون بالغة أو صبوية
مشتبهة حتى لو كانت صبوية لا تشبه وهي تعقل الصلاة لحاذية الرجل لا لنفسه الصلاة وان تكون الصلاة
مطلقة حتى ان الحاذية في صلاة الجنابة لا تفسد وان تكون مشتركة فخرية وأداءه ونعني بالمشتركة فخرية
أن يكون أحدهما بالنيابة عن الآخر على فخرية الآخر أو يكونا بائنين فخرية على فخرية الإمام ونعني
بالمشتركة اذ ان يكون أحدهما اماما للآخر في أداءه أو يكون معه الإمام فيما يؤداه به تحقيقا أو فخرية
حتى يشعل المشتركة بين الإمام والمأموم فان محاذية المرأة الإمام مفسدة صلاة حتى لو اتعدى رجل وامرأة
بإمام ففسدتا ولو اتعدى ثم جأ وقد صلى الإمام فقاما بالنيابة فحاذية فسدت صلاة لان اللاحق فيهما يقضي
كله خلف الإمام تقديره وأما لا يقر أو لا يستجد للسهو ولو كانت خلفه حقيقة لفسدت صلاة بالحاذية كذا
هو ما لو كانا مسجودين والمدة التي يحاذيها لا تفسد الصلاة لان الصلاة وان اشتركت فخرية لم تكن مباينة
فخرية على فخرية الإمام حتى لا يصح الاقتداء به بالمسجودين كمن ليست بمتشركه اذ ادعاءه لا امام لهما
فيما بقضيان حقيقة ولا تفسد الماحقة فظاهر وأما تقدير اغلانهما التزام الادام مع الإمام فيما سبق
به لانه لا تنصير المتابعة فيهما مضي فلم يجعل كائنهما خلفه فساكناني حكم المقردين ولهذا يقر المسجود
ويستجد للسهو وظهر من هذا التفسير برأيه لاحاجة الى قوله فخرية وان يكون المكان محجودا حتى لو كان
الرجل على الدكان والمرأة على الارض أو على العكس والد كان مشرعا فامة الرجل لا تفسد الصلاة وان
لا يكون بينهما محائل حتى لو كانا في مكان محجود كانا على الارض والد كان الا ان بينهما مسطوارة
أو ما شبهها لا تفسد الصلاة وان يكون الإمام ناويا امامة المرأة لانه اذا لم يذول لا تفسد صلاة الرجل بل صلاة
المرأة تفسد وقال زفر بن جرجان اقتداؤه وان لم ينو امامتها وقال الشافعي الحاذية مطلقة لا تفسد الصلاة وهو
القياس لا يلاحظ الجناح) أي كره لمن حضور الجماعة مطلقا سواء كان في الغرة أو غيره ولا يجوز
في الغرة المغرب والعشاء وقال لا يخرج في الصلوات كلها أو الفتوى اليوم على كراهته حضوره في
كل الصلوات لظهور التسامد مكي كره حضوره للصلاة فلان يكره حضوره في مجالس الوعظ
خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحو الجلية العلماء أولى ذكره في الاسلام (وفسد اقتدار رجل وامرأة
أوصي) أي مطلقا سواء كان في الترويح أو انفسل المطلق أو غيرهما وفيه خلاف للشافعي رضي الله عنه
وقال مشايخنا يرفع يده عند البائع الصبي في الترويح والسمن المطلقة والفعل وقال مشايخنا لا يصح

و (سقطت جمة من بينه أو زال عذر المذنب) بأن توصيات مستحقة مع السيلان وشرب في الظهور
وقد تقرر الشبهة فانتظم الدم ودام الانتطاع إلى غروب الشمس تنبذ الظهور منه كالواقة قطع في
خلال الصلاة بطلت الصلاة عند أي خفة في هذه المسائل وهي اثنا عشر ومعهده عتبت بنافعة على أن
الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عند أي خفة فاعتراض هذه العوارض بعد التمهيد قبل التسليم
كاعتراضها في أثناء الصلاة ولو اعتبرت في أثناءها بنفسها كذلكها عند الست بفرض فاعتراضها
في هذه الحالة كاعتراضها بعد التسليم ولو اعتبرت بعده لا تفسد الصلاة كذلكها (وضع استخلاف
المسبوق) وهو الذي لم يدرك أول صلاة الإمام والأولى له أن يقدم مدر كما ينبغي لهذا المسبوق أن لا يقدم
فلو تقدم يبدى من حيث انتهى إلى الإمام فإذا انتهى إلى موضع السلام تأخر ويقدم مدر كالسليم ثم
يقوم مرة أخرى في ما بقي عليه فإن قضا الإمام الأول وصل في بيته ما بقي عليه بعد فراغ الإمام الثاني عت
صلاته قبل فراغه تفسد (فلو أتم) المسبوق المستخلف (صلاة الإمام بتسليمه في صلاته) أي صلاة
المسبوق وهو إذا فقهه أو أحدث متعدياً أو تكلم أو خرج من المسجد بعد ما فقد رآه تشهد (دون) صلاة
(القوم) وعن أبي يوسف في الأما إلى تفسد صلاتهم (كأن تفسد) صلاة المسبوق (بقهقهة إمامه لدى اختتامه)
عنده أي خفة فقوفا لا تفسد صلاة المسبوق بقهقهة الإمام بعد ما فقد رآه تشهد (لا) أي لا تفسد صلاة
المسبوق (بخروجه من المسجد وكلامه ولو أحدث) المصلي (في ركوعه أو سجوده أو صلاته أو أعادها)
أي إل كوع والسجود الذين أحدث فيها (ولو ترك) حال كونه (راكعاً أو ساجداً أو سجدة فوجد هالم
بعداً) أي لا يجب عليه الإعادة ولكن الأفضل أن يعيدها عن أبي يوسف أنه يكره إعادة الركوع
ولو لم يكرهه لم يكن أحسن (وتعين المأموم الواحد لا يستخلف في الأنية) أي أن أحدث الإمام ولم يكن
خطئه إلا رحل صار إماماً مطلقاً فقدمه الإمام أولاً فزى أن يكون إمام نفسه أولاً فإذا قوض الإمام دخل معه
في صلاته لوصول الإمامة إليه

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(تفسد الصلاة التسكك) مطلقاً سواء كان ساهماً أو خطئاً ناسياً أو قال الشافعي لا تفسد إذا كان
ناسياً أو خطئاً (و) يفسدها (الدخول بما يشبه كلاماً) نحو قوله اللهم ألبسني ثوباً وعند الشافعي لا تفسد
(و) يفسدها (الأنين) وهو أن يقول له (والأثر) وهو أن يقول أؤه (و) يفسدها (ارتفاع بكائه) أن
حصل به حروف (من وضع أو مصيبة) متعلق بكل واحد منها وعن أبي يوسف أنه قال أن كان يمكن
الامتناع عنه بقطع صلاته ولا لا فمن شهد أن كان المرض خفيفاً يقطع وإن كان ثقیلاً (لا) أي
لا يفسدها (الأنين والتأثر) ارتفاع الكآبة أن كان (من ذكر حجة أو نار) وعن أبي يوسف أن لا تفسد
سواء كان من وضع أو من ذكر حجة أو نار وأؤه تفسد فيها والأصل عنده أن الكآبة أن اشتملت على
حرف زائد من أو أحدثها لا تفسد نحو أؤه ووافق وإن كانا أصلين نفساً وحرف الزائد مجموعهما في
قولهم اليوم نساء (و) يفسدها (التخفيف بالعدر) بأن لم يكن مدفوعاً إليه أي لم يكن مضطراً بل كان
تخفيفاً للصوت أن ظهر به حروف نحو أؤه والقبح والقيم يفسدها وإن كان بعد بيان كان مدفوعاً
إليه لا يجتمع البزاق في خلقه لا يفسد كالطاس فإنه لا يقطع وإن حصل به كلمة وفيه مسوط شخب
الإسلام أن كان التخفيف للصوت فكذلك لأنه يفسدها لا يفسد إلا في الصلاة القارة فيصير من القراءة
معنى وكذلك ذكره الإمام السرخسي أيضاً وأما الجشاة إن حصل به حروف ولم يكن مدفوعاً إليه بقطع
عندهما وإن كان مدفوعاً إليه لا يقطع (و) يفسدها (جواب طاس يرحل الله) أي أن عطس رجل

فقال له رجل آخر في صلاته برسم الله نفسه ولو قال العاطس أو السامع الحمد لله لا تقصد لانه ليس بجواب
عرفا وانما يقيد بجواب عاطس لانه لو قال العاطس في الصلاة برسم الله ومطاب نفسه لا يضر كذا في
الخلاصة (و) بنفسها (فكفه على قبر امامه) مطلقا سواء كان الفري في الصلاة أو غير هذا اذا اراد
تعالجه وان اراد القراءة دون التعالج لا تقصد وان وقع على امامه لا تقصد ما لم يقرأ مقدار جواز الصلاة أو لم
يتحول الى آية أخرى أما اذا قرأ أو تحول ففقد عليه قبل تقصد الصلاة الفاتحة والصحيح ان لا تقصد بكل حال
ولو أخذ الامام منه قبل تقصد صلاته والصحيح ان لا تقصد لانه في الفتوى ان يقع من ساعته فربما
يتذكر من ساعته ولا الامام ان يلجهم الى الفتح بل يركم ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى
أخرى (و) بنفسها (الجواب بالاله الا الله) أي ان اجاب في الصلاة بهذا بان قيل بل يديه أمع الله آية
أخرى فقال لا اله الا الله يريد جوابه بنفسه صلاته وأما اذا اراد به السلام انه في الصلاة لا تقصد بالاختلاف
وعند أبي يوسف لا تقصد سواء اراد به الجواب أو لا لانه ثناء وفي هذا الخلاف التحديد والتبصير بان
اجاب به من أخبره عما يعجبه أو يسهه (و) بنفسها (السلام) مطلقا سواء كان المصلي ناسيا أو ساهيا أو
عامدا كذا في الخلاصة وفي الحديث جعل السلام عامدا مقصدا لا ساهيا (و) بنفسها (رده واقتراح
العصر أو التطوع أو الظهور بعد ركعة الظهور) أي ان صلى ركعة من الظهر ثم ففتح العصر أو التطوع
بته كبيره فقد نقص الظهور ونقص المسئلة أن لا يكون صاحب ترتيب فيه صبح ثم زعم في العصر وان كان
صاحب ترتيب فالتفتل الى العصر متفصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف فوله لا الظهور الى آخره أي
لا افتتاح الظهور بعد ما صلى ركعة من الظهر فهو هي ويجوز بتلك الركعة وهذا اذا نوى بقائه حتى لو
قال نويت أن أصل الظهور بطل الظهور ولا يجزئ بتلك الركعة (و) بنفسها (قراءة) أي قراءة المصلي
(من المحض) مطلقا سواء كان آية أو آيتين وقيل اذا قرأ آية لا تقصد وقال لا تقصد وكره هذا اذا أصره
مستقوما ما لو وقع بصره على المحض لا تقصد وهذه الشاذي يميزه بغير صكراة (و) بنفسها (أ) كاه
وشربه) مطلقا سواء كان عامدا أو ناسيا قليا أو كثيرا (ولو فطر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه
أو ممرارة) مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة (في موضع سجوده لا) تقصد في المسائل الثلاث (وان أتم)
المسار في الثالثة وقيل على قول محمد تقصد بالنظر وبه أخذ الفقهاء ابوالايب والصحيح أنه لا تقصد اجساما
قوله أو كل الى آخره هذا اذا كان أقل من قدر الحصة وان كان قدر الحصة بنفسه صوره وصلاته كذا في
الخلاصة وزاد في الحاشية وقال بعضهم ان كان مأدون من العلم لا تقصد صلاته بنفسه صوره وانما قال
في موضع سجوده لانه انما أتم اذا سري في موضع سجوده في الأصح وقيل في موضع يقع بصره لو صلى متشوج
وخضوع وقيل بخسوف ذراها وقيل بقدر الصغرين وهذا اذا كان موضع الصلاة والمرور به محذرا أما اذا
كان المصل على الدكان والمبار يمر على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا بأس به وهذا في المحصر اعان
كان في المسجد نظر ان كان بينهم محائل كائنات أو أسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهم محائل والمسجد
صغير كره في أي مكان كان وقيل ثلاثة أذرع وقيل قدر صغرين أو ثلاثة والمسجد الكبير كالمحصر أو قبل
كالمسجد الصغير والمفرغ من المقدسات شرع في المكروهات حيث قال (وكرهه) وهو ما لا غرض
فيه مفرعا (بثوبه وبدينه) (كره قلب المحصى الى السجود مرة) أي ان كان المحصى لا يمكنه من
السجود فسوى به مرة ولا يرد على ما كان كذا في البسوط وفي المعنى أو مرتين (و) كره (فرقة الاصابع) أي
مخزنها أو مدها حتى تصوت (و) كره (الخنصر) وهو وضع اليد على الخاصرة (و) كره (اللقفات) وهو

النظر إلى اليمن أو الشمال والانتفات المذكورة أن يلقى عنقه حتى يخرج وجهه عن أن يكون إلى جهة القبلة فالأول نظر نحو عنقه عنقه أو يسرقه من غير أن يلقى عنقه فلا يكره (و) كره (الانتفات) أي الجأوس مثل السكاب (والفرش ذراعيه) وهو بسط ذراعيه على الأرض في جانب السجود وهذا في حق الرجل أما المرأة فينبغي أن تفرش ذراعها كما فعلته (و) كره (رد السلام بيده) وأما عقيد: لأن باللسان مقصد (و) كره (الربيع بالأعداء روعص شهره) وهو أن يجتمع على هامة أو وشدة بخص أو بخرقة أو بصف ليلته وقيل أن يلبس ذوائبه حول رأسه كما تفعل النساء في بعض الأوقات (و) كره (كف شوبه) وهو رفعه من بين يديه أو من خلفه عنقه السجود (و) كره (سندله) وهو أن يجعل شوبه على رأسه أو كتفه ويرسل أطرافه من جوانبه (و) كره (التأويب) مطلقا سواء كان في الصلاة أو غيرها (و) كره (تشميض هيشه) وقيل الأمام لا موجود في الطاق أي كره قيامه في الحرب ولا بأس بقيامه في المسجد وغيره في الحرب (و) كره (انفراد الأمام على الدكان) والقوم على الأرض والدكان مقدر بامة الرجل وقيل بالزراع وعليه الاعتقاد كذا في شرح السبب (و) كره (شكاه) أي كره قيام الأمام على الأرض مقفرا والقوم على الدكان (و) كره في الصلاة (ليس ثوب فيه تصاوير) يمنع تصاويره وما يور من ذوائبه الأرواح مطلقا سواء كان مقفرا أو مشوحا (و) كره (أن يكون فوق رأسه) أي في السقف (أو بين يديه) بأن تكون معلقة أو موضوعة (أو محذاه) بأن تكون في حائط القبلة (صورة) مرفوعة على أنه أهم تكون (و) (الأن تكون) الصورة (صغيرة) بحيث لا تسد الناظر إلا بالنظر (أو مغطوعة الرأس) أو غير ذلك (شرح) كما اشترطوا في الكواكب ونحوها (و) كره (عند الأيمن والتسبيح) باليسار لا باليسان لأنه مقدر برؤس الأصابع والقلب لا يكره كذا في المحيط والمخالصة وقال الأبا س بالمعتمد قبل لا خلاف في الطوط أنه لا يكره وإنه لا خلاف في القرض وقيل كره في القرض اجتماعا أو خلافا في القروض رجاله الشبهة أبو جعفر وحديث رواه من أحكامنا أنه يكره فيها ما لا يكره العدا خارج الصلاة وقيل هو بدعة (أو قبل الحيرة والغرب) أي لا يكره قتلها مطلقا سواء كانت سفينة أو غيرها في الجمع وقيل يجعل قتل غير الجنية ومضى أن تكون سوداء ولا يجعل قتل الجنية وهي أن تكون بيضاء وقيل عدا إذا أمكنه قتل الجنية بضربة فإن اجتمع إلى ضربات يستقبل الصلاة وهذا إذا قتله من غير مشي وهو الجنية فإن قتلها عصى ومعالجة كثيرة فسدت الصلاة وكثر من الإثم السرمعي أنه إذا قتلها جعل كسر لا تسد الصلاة قالوا إنما يباح قتلها في الصلاة إذا ضربت بين يديه وخاف الأذى منها وإن لم ينفذ يكره (ولا) أي لا تكره (الصلاة) حالة كون المصلي قائما (إلى ظهر فاعده يحدث) أي سر بحيث لا يخاف منه النطق في الصلاة وقيل أنه لا يكره أن يوقع باليد بحيث يصف المصل أن يزل في القراءة ثم يكره وقيل أنه لا يكره أن يمس على الأرض (و) لا تكره الصلاة (إلى مصفوف أو سيف مصافي) ذكر التعليل باعتبار العادة حتى لو كانا موضوعين على شيء لا يكره أيضا (أو) (شيع أو مراجع) لا تكره الصلاة (على بساط فيه تصاوير) إن لم يسجد بها (في) الصلاة وأطلق السكران في الأصل ولمافر عن الأشياء المكرهة في الصلاة شرع عن الأشياء المكرهة خارج الصلاة فصل حيث قال

فصل في كراهية استقبال القبلة بالرجل في الخلافة أي عند الحائط والبول (و) كره (استدبارها) وقيل لا يكره إلا أن يستقبل الشمال ويستدبر الجنوب بشرط أن يستقبل القمر من بالفرج (و) كره (عقل باب المسجد) والوجه في زمنه وأما في زمانه فلا بأس به في غير أول الصلاة (و) كره (الوطء)

فوقه والبول والتخلى) وهو النقوط لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى لو قام على سطحه عتيد بالامام
 صحيح ولو بعد المدة المعتدك لم يفسد اعتكافه ولا يحل للخائض والحنبلي الوقوف عليه (لا فوق) أى
 لا يكره الوطء والبول والنقوط فوق (بيت فيه مسجد) والمراد ما عدل للصلاة في البيت بان كان له محراب
 والتعميد فوق اتفاق الجواز الجامعة ودخول الحنبلي والخائض في مسجد البيت من غير كراهة كذا
 في الذخيرة (ولا نقشه بالحنس) يقع الجنب وكسرها (وما الذهب) قيل مكره وقيل هو قرينة وأصحابنا
 حوزوا ولم يستحسنوه وقد اذا فعله من مال نفسه اما المولى فيضمن ولو اجمعت أموال المسجد ونضاف
 انضباعه لا بأس به وقال عمر بن عبد العزيز بن عبد الله تعالى الماسكين اخرج من الاساطين

باب الوتر والنوافل

ولما فرغ من بيان النوافل وآدابها وفصلها شرع في بيان النوافل وأثرها لانها شرعت لمكالات
 وههنا ما اوجاب جميع بينهما ان الوتر يناسب النفل من حيث انه زيادة على الفروض كالنفل ولانه
 نفل ههنا وعند الشافعي (الوتر واجب) وقال السنة مؤكدة ومن اتى حتمية الله فرض على نفسه انه
 سنة أى ثبت وجوبه بالسنة فاطلق اسم السبب على المسبب (وهو ثلث ركعات) وقال الشافعي يوتر ركعة
 بتسليمة في قولنا عن الشافعي يوتر بتسليمة ركعات بتسليمة من وهو قول مالك (وقفت) المصلي (في الثالثة
 قبل الركوع) اذ بعد ان (كبر) وقال الشافعي يقف بعده ولا يقف الا في النصف الاخير من ركعتين
 (وقرأ) المصلي (في كل ركعة منه الفاتحة ومعوذ) أى سورته فساكن المروى عنه صلى الله وسلم انه قرأ
 في الركعة الاولى سبع اروع بل الاصل انى آخرها وفي الثانية قبل ما فيها السكوتون الى آخرها وفي
 الثالثة قبل هو الله أحد الى آخرها (ولا يقف لغيره) أى لنفسه والوتر وقال الشافعي يقف في صلاة النفل
 في الركعة الثانية بعد الركوع (ويتبع المؤتمق ان الوتر) أى يتبع المتقدم الى امام الشافعي في قراءته
 الفوت في الوتر وعند محمد لا يتبع بل يؤمن وقيل يسكت وذكر الطحاوي ان القوم يتابعونه الى قوله
 ملحق فاذا دعا فعند أبي يوسف رحمه الله يتابعونه وعند محمد يؤمنون (لا النفل) أى لا يتبع فانت النفل
 بل يسكت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يتبعه ثم قبل يتبع فائتاما لا يقف وفيه
 يقعد والاول اظهر ودان المسئلة على حواجز الاقتداء بشافعي المذهب (والسنة قبل) فريضة (النفل
 وبعد فريضة (النفل) وبعد فريضة (المغرب) وبعد فريضة (الشام ركعتان) وانما قدم سنة
 النفل لانها أقوى السنة حتى قيل بتكرارها حدها ولا تنافي بين الواجب عند البعض (وقيل) فريضة
 (النفل) قبل فريضة (الجمعة) بعدها أربع) وقال أبو يوسف السنة بعد صلاة الجمعة ست ركعات
 (ونائب الاربع قبل العصر) وخبر محمد بن الاربع والركعتين (و) نقيب الاربع قبل العشاء (وبعد)
 حتى لو تركه لا يسهو وجوب اساءة انما لو تركه الركعتين بان لم يصل أسبلا ستوجوب اساءة (و) نقيب (النسب
 وبعد المغرب) وسنة صلاة الأوابين (وكره الزيادة على أربع ركعات) بتسليمة واحدة (في نفل التمار
 و) كره الزيادة (على ثمان ركعات) (ليسلا) أى في نفل الليل بتسليمة (والافضل فيها ما راع) وعند محمد
 في الليل مثنى وعند الشافعي فيها مثنى (وطول القيام أحب من كثرة) الركوع (والسجود والقراءة
 فرض في ركعتي الفرض) مطلقة سواء كان ثنائيا أو ثلاثيا أو باعية أو فرائض (في الاولى بين
 أو الاخر بين أو احدى الاوليين واحدى الاخرين) ولكن تعيينها في الاولين واجب وعند أبي بكر
 الاصم وسفيان بن عيينة ليس بركن أصلا وعند الحسن في ركعة وعند الشافعي في كل الركعات وعند

ما لا في ثلاث ركعات (و) القراءة فرض (في كل) ركعات (النفيل والوتر) يتم أفراد الوتر بالذكر لانه
 في الاصح واجب وليس يفرض ولا ينفصل (ولزم النفل بالشروع ولو عند الفرد والولوج) حتى
 لو افسد ركعة فاضا وعنده الشك في ان يلزمه القضاء بالافساد سواء كان في وقت مكره او لا وقال زفر لا يلزمه
 القضاء ان شرع في وقت مكره وهو افسده (وقضى ركعتين لو نوى) في النفل (اربعاً افسده بعد الفلو
 الاول) أي ان شرع في أربع ركعات وقرأ في الاولين وقعه ثم افسد الاخير بنقض ركعتين (أو قبله)
 أي قبل الفلو الاول عند جماعا وعنده أي يوسف أربعاً (أو لم يقرأ في شيئا) بنقض ركعتين خلافاً لابي
 يوسف (أو قرأ في الاولين) لا غير فله قضاء الاخير بين بالاجماع (أو) قرأ في (الاخير بين) لا غير
 فله قضاء الاولين بين بالاجماع أو قرأ في الاولين واحداً في الاخيرين لا غير فله قضاء الاولين بين
 بالاجماع أو قرأ في الاخيرين واحداً في الاولين لا غير فله قضاء الاولين بالاجماع أو قرأ في احدهما
 الاخيرين لا غير فله قضاء ركعتين عند جماعا وعند أي يوسف قضاء الأربع أو في الاخيرين واحداً في
 الاولين لا غير فله قضاء الاولين بالاجماع (و) قضى (أربعاً الوتر في احدي الاولين واحداً في
 الاخيرين) لا غير (أو) قرأ (في احدي الاولين) لا غير وعنده قضى الاولين فيهما فوسى غناية
 أو جه (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث أي يصلي التطوع ويقرأ في الركعات كلها ويصلي
 المكتوبة ويقرأ في الركعتين الاولين الفاتحة وسور وفي الاخير من الفاتحة وسدها فله ان يصلي
 الفرض مثل النفل ولا النفل مثل الفرض في الوصف الذي ذكرناه في المراد به ان يخرج من تكرار
 الجماعة في الماحد وهو ان يصلي ركعتين لا يقضى ما أتى من الفرائض يوسف وسوسة (ويقتفل قاعدة
 مع قدرة القيام ابتداء) قيل بعد صومها والصحیح أن بعد كل في التمشيد (وبناء) أي لو شرع قائماً ثم قد
 بدأ بعد ركعتين خلافاً لابي يوسف ويحمد وانما قد بدأ بعد ركعتين لأنه لو قد بدأ بعد ركعتين انما (فرا) كما شارح المصنف
 حال كونه (موجبا) أي حجة توجب دابته) أي يقتل ركبا خارج المصير بلا اشتراط قبله ابتداء
 مطلقاً سواء قدر على النزول أو لا وسواء كان مسافراً أو مقيماً خارجاً لم يفسد ركعة واحدة على من صرحه فذر أولاً
 وسواء كان المكان الذي خرج اليه قريباً أو بعيداً أو قيسل ان كان في موضع الجلوس أو كان يمشي فذر
 ان يخرج من قدر الدرس لم يجز والصحیح أنه يجوز وقيل ان يخرج من ممره فله ان يتطوع على دابته
 ولا يجوز عند أي حنيفة في المصير وعنده محمد يجوز ويكره وعنده أبي يوسف يجوز ان يتنفل ركعتين في المصير
 أيضاً وانما قد بدأ بالنفل لان الفرض لا يصلي قاعدة الابتداء ولا بناء ولا ركبا لا يفسد ركعة والنذور
 التي وجب قضاءها وسوسة الفلوة وسوسة الجنائز والمزاد بالنفل غير مستثناة من الفلوة لا يجوز قاعدة
 ولا ركبا لا يفسد ويكره المكتوبة بعد ركعتين تكون الدابة حوا لا يمكنه الركوب الا معين ولا معين
 له أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب ولا يفسد من ركبه أو كان في طين لا يجيد على الأرض مكاناً ياباً
 أو حصناً في البادية على الراحلة والقائمة تسير وكذا بعد المطر وخروج الماء والسيح (وبني بنزوله)
 مطلقاً سواء كان بعد ما في ركعة أو لا (لا يمكنه) أي ان افتتح التطوع ركعتين ثم نزل وان صلى ركعة
 أو ركعتين ثم ركب لا يبي بل يستقبل وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يستقبل في ركعة ركعتين ثم ركب رحمه الله
 اذا نزل بعد ركعتين ركعة وعن زفر رحمه الله أنه يبي في ركعة ركعتين ثم ركب ركعة ركعتين ثم ركب ركعة ركعتين
 مطلقاً سواء كان للرجل أو للنساء أو قال بعض الرافض بسنة الرجال دون النساء وقال بعضهم بسنة من
 رضي الله تعالى عنه وعنده ناسية رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا ثلث ركعة الله ستة وثلاثون ركعة

(دهش تسليمات بعد العشاء) أي وقت بعد العشاء حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز وقال جماعة من مشايخ بلخ الليل كله رقت طائفة العشاء بعده (قبل الوقت بعده) وقبل بين العشاء والوقت حتى لو صلاها قبل العشاء أو بعد الوقت لم يؤذي في وقتها والجمهور على أن وقتها ما بين العشاء إلى الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لم تجز ولو صلاها بعد الوقت تجوز (جماعة) أي من جماعة على سبيل التكليف حتى لو ترك أهل مسجد أمسا أو ألقاها البعض فالتخلف عن الجماعة ترك الفضل ولم يكن من مستأوفين أي يوسف رحمه الله من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فالصلاة في بيته أفضل وقال مالك والشافعي التفرّد فيها أفضل (والحنفي) بالجر عطف على جماعة (مرة) واحدة قيل بقرأ كما يقرأ في المغرب وقيل كما يقرأ في العشاء في المحيط اذا ختم القرآن في التراويح مرة ثم لم يحصل تراويح بقية الشهر يجوز من غير كراهة لأن التراويح ما شرعت لحق نفسه بالحنفي في تراويح مرة ثم لم يحصل (بجاسة) عطف على عشر تسليمات أي عشر من ركعة سجدة (بجسد كل أو مع قدرتها) أي مع قدرته أو بأربع ركعات وفي الخلاصة والكنز أنهما مستحبة (ويوتر) أي يصلي الوقت (بجماعة في رمضان فقط) أي لا يوتر بجماعة في بقية الشهر ولا يصلي تطوعا بجماعة الا في قيام رمضان ومن شمس الأئمة أن الجماعة أغايبه إذا كان على سبيل التداخي أما لو اقتدى واحد أو اثنين واحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة أو أكثر اختلوا فيه وان اقتدى أربعة أو أكثر اختلوا في المقي الاقتداء في الوقت خارج رمضان جاز كره في النوازل وفي مختصر القدوري أنه لا يجوز وقيل معنى عدم الجواز الكراهة لأصل الجواز

باب ادراك الفريضة

والمدامسة بينهما أن اداءه الصلاة بالجماعة زيادة على أصل الفرض كأن النفس زيادة على الفرض (صلى) منفرد (ركعة) في مسجد (من الظهور) وشهده (فائتم) ذلك الظاهر في ذلك المسجد (بتم شغلا) أي يضيق اليه اركعة أخرى ويصل على رأس الركعتين هذا اذا قلد الأولى بالسجدة وان لم يقصد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام وهو الصحيح وعند الشافعي يشهد ويصل على رأس ركعة وتكون نفسها (ويقتدى) فرضا بالإمام والمراد بالاقامة شرع الإمام في الصلاة لا اقامه المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن في الاقامة والرسول لم يشهد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم ركعتين بلا خلاف بين اهلنا كذا في النهاية (فلو صلى ثلاثا) من الركعات (بتم) الصلاة هذا اذا قلد الركعة الثالثة بالسجدة وان لم يقصد بالسجدة بقية الواء (ويقتدى) حال كونه (متطوعا) بالإمام والتطوع بالجماعة أغايبه إذا كان الإمام والقوم متطوعين أما إذا أدى الإمام الفرض والقوم الغل فلا يكره (فإن صلى) المنفرد (ركعة) من الفجر أو المغرب فاقبم يقطع المصلي (ويقتدى) بالإمام وكذا لو قام إلى الثانية ولم يقدها بسجدة وان رخصا بسجدة يقتضى فيها لم يشجع مع الإمام وان شرع في المغرب أتم أربعها (أو ركع ومن مسجد أو في غير) أي خروج من مكان في المسجد وقت الاذان (حتى يصل) وان صلى فرض الوقت ثم أذن (لا يكره) الخروج (الاف الظهور والعشاء شرع) المؤذن (في الاقامة) فليكره أيضا اذا لم يخرج من مكانه بان يخرج (ومن خاف) أي الذي خاف (فوات الفجر) مع الإمام (أن أدى ستة أتم) أي اقتدى (وتر كذا والا) أي وان لم يقب (لا يقتدى ولا يترك سنة الفجر بل بأي ما هو يقتدى) (ولم يقب) سنة الفجر (الاتبع) أي ان فاتته سنة الفجر لم يقبها قبل طلوع الشمس بانفاق بينه وبين الفجر الشافعي رضي الله عنه ولا بعده رآه عند هشام بن محمد بن الله وقال محمد بن محمد بن الله ادب إلى فاستأخر إلى وقت الزوال ثم

قبل لا خلاف لان عند محمد رحمه الله لم يقض لأشئ عليه وهذا هو وجه الله تعالى لو قضى كان حراما
وقبل الخلاف بتحقيق ولو قضى كان فلا عند جماعة وعند أماسية الفير ذاقاته مع الفرض فتقضى
مع الفرض اجساما الى وقت الزوال مطلقا سواء كان يصلى وحده او بجماعة وبعده لا يقضى بها وقبل
يقضى بها تعاولا يقضى بها مع وجود اجساما كذا في الكافي (وقضى التي قبل) فرض (الذكر في رتبة قبل
شفعه) أي اذا شرع مع الامام وفرق الاربع قبل الظهور يقضى في وقت عند الجمهور كما روى عن أبي
حنيفة وصاحبه رضي الله تعالى عنهم وقبل لا يقضى ثم قال أبو يوسف رحمه الله يصلى الاربع أولا ثم
شفعه وقال محمد بن كسبه وذكرا الصدر الشهيد الاختلاف على الكسبي وقبل الاختلاف بناء على أنه
نفل مبني أو مبني فمن قال انه نفل لا تقدم عليه ومن قال انه سنة تقدم عليه فإن خرج الوقت لم يقضه
وحدولا تباعوا كذا سائر السنين (ولم يوصل الظهور بجماعة بأدرك ركعة قبل أدركت فذلها) والتشديد
اتفاق لان المراد انه من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام ما أدرك جماعة فلا يقال انه صلاة بجماعة
بن أدرك فذلها بحسب أصله ما ذكر في الجامع روى قال عمده حران يصلى الظهور بجماعة فأدرك ركعة
لم يحنث ولو قال بعد حران أدرك الظهور حنث بأدرك الركعة لان أدرك الشئ أدرك آخره يقال
أدركت أنا ما أي آخره (ويطوع قبل الفرض ان أمن فوت الوقت) مما أتى في كل الاحوال سواء
صلى الفرض بجماعة أولا وقال الحسن والشورى لا يطوع ان اقله بعد اقله قبل المكتوبة
ذكره الامام الخ ثلثي كذا في النهاية (والا) أي وان لم يأمن (لا) يطرع كأن من لم يأمن فربما انما الفير
مع الامام لو استعمل بالسنة لا يطرع بل يترك قبل فذا في سائر العصر والعشاء والجمعة والظهور ثم
قالوا لو كان العالم من جعل لا تروى له ترك سائر السنين الاسنة الفير وقبل اراد به الشكل الاول ان
لا يتركها في كل الاحوال سواء صلى الفرض بجماعة أولا واذا أدرك امامه حال كونه (راصدا) كما
تسكب (أدركه) (ووقف) حتى رفع الامام رأسه لم يدرك (الركعة) وقال زفر رحمه الله صار ما رواه
حتى كان لا يحق عند في هذه الركعة فيأتي بما قبل فراغ الامام واسكنه ان يصلى بعد فراغه بجاز واغما
في بقوله ووقف لا يركب وواقفة في الركوع فإنه يكون مدر كالتلك الركعة اتفاقا ولو ركع مقعد قبل
أي من ركع الامام فأدرك امامه قبله (أي في هذا الركوع) (ص) ركوعه ولو كان ركعه وقال زفر رحمه الله
لا يضر واغما في بقوله فأدركه لأنه لو رفع رأسه قبل أن يركع الامام لا يجوز اتفاقا المأمور به فوطان
أداء وهو تسليم بين الواجب وقضاء وهو تسليم مثل الواجب من عنده فلا يقال الديون تقضى بأعمالها
وقد تستعمل إحدى العبارتين في الأخرى وما فرغ من الأداء شرع في القضاء فقال

باب قضاء القوائت

لم يلحق قضاء المتركات ظاهرا بالمؤتمن خيرا لان ظاهر حال المسلم انه لا يترك الصلاة قصدا واغما فانه من
شعر قصد لا شغف لا يبعد عنه (الترتيب بين القائمة والوقفية وبين القوائت مستحق) أي مقرر ووض
هذا لامة ادحت لا يجوز أداء الوقفية مع ذكر القائمة وكذا لا يجوز أيضا قضاء القوائت بترك الترتيب
بينهم وقال الشافعي الترتيب سنة (ووسط) الترتيب بين القائمة والوقفية (يقضي الوقت والنسيان)
حتى لو نسي القائمة وصلى الوقفية ثم ذكرها يقضي القائمة ولم يعد الوقفية وقال مالك لا يستقط الترتيب
بهما (وصيرورتها) أي وسط الترتيب بين القائمة وبين الوقفية يصيرورتها (سنا) يخرج
وقت السادسة مطلقا سواء كانت اتفاقية قديمة أو حديثة فالجديسة تسقط اتفاقا في القديمة اختلاف

المشايخ وذلك كن ترك صلاة شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلاة ثم صلى أخرى
 ذكر الالفائنة الحادثة لم تجز عند البعض وقبل تجوز وعليه الفتوى وعند محمد أنه اعتبر دخول
 وقت السادسة وقال تفر رحمة الله الترتيب يلزم في صلاة شهر كان حداً أكثر بأن يده على شهر عنده
 (ولم يعد) الترتيب (يعودها إلى القلة) أي يعود الفوائت بان قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي وعند
 بعض العلماء يعود والاول أصح (فلو صلى فرضاً) حال كونه (ذاكراً أو ثمة ولو توافد فرضه) فساداً
 (هو قوفاً) أي لو صلى العصر مثلاً ذاكراً لم يصل الظهر فسد عصره ان لم يكن في آخر الوقت والعبرة
 لأصل الوقت عندهما وعند محمد لا وقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم ذكر الظهر
 في وقت لو اشتغل به بقع العصر في الوقت المذكور يقطع العصر عندهما ويصل الظهر ثم يصلي العصر
 وعنده بعض في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس فإذا سقطت القرية فلا يبطل أصل الصلاة
 عندهما وعند محمد يبطل كذا ذكره هذا الاختلاف عامة مشايخنا وقبل لأخلاف بينهم بأنه لا يبطل
 أصل الصلاة ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً عند أبي حنيفة حتى لو صلى بعده ست صلوات أو أكثر ولم يعد
 الظهر عاد الكل جائزاً وعندهما يفسد فساداً باتالاً جوازاً له بحال وقال الشافعي لا يفسد أساقوله ولو تراء
 أي ولو كان المتركة وتوافد كذلك عندهم خلافهما

باب سجود السهو

هذان قبيل إضافة المسبب إلى السبب والاصل أن يكون المضاف إليه سبباً للمضاف كما في خيار الشرط
 وخيار العيب وسجدة التلاوة وهذا لأن الإضافة للاختصاص وأقوى الاختصاص اختصاص الأثر
 بما أثر ولما كان سجود السهو ولاصلاح ما فات أشبه قضاء الفوائت (سجدة بعد السلام) من جهة أن كان
 أماماً ومن جهة أن كان منفرداً مطلقاً سواء كان زيادة أو نقصان (سجدة ثان تشهد) والصلوات على
 النبي عليه السلام والدعاء في الصحيحين والطحائري يأتي به في التسعة عشر وقبل يأتي في التسعة قبل
 السجود عندهما وعند محمد في القعدة بعد السجود ثم سجوده واجب في الصحيحين وقبل بسنة وقال
 الشافعي يسجد قبل السلام والخلاف في الأولوية دون الجواز وقال مالك إن كان سهوه من نقصان
 فقبل السلام وإن كان عن زيادة فبعده لأن أبا يوسف قال له أ رأيت لو زاد فيه ونقص ففهم ومن أراد
 الضبط على مذهبه فلما أخذ القاف مع القاف والدال مع الدال (وتسليم بترك واجب) متعلق بقوله يجب
 (وإن تكررت) ترك الواجب (ويسهو) أي يجب يسهو (أمامه) على المقتدى (الابسهوه) أي يسهو
 المقتدى عليه حتى لو سها المقتدى لا يلزم الامام والمقتدى السجود (فإنهما) المصلي (عن التقعود
 الاول وهو إليه) أي الساهي إلى التقعود (أقرب) من القيام (عاد) وقعد وتشهد ولا يسجد للسهو وبهذا
 القدر من التأخير في الأصح (والا) أي وإن لم يكن إلى التقعود أقرب بل إلى القيام أقرب (لا) يعود إلى
 التقعود يعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان إن كان النصف الأول مستوياً كان إلى القيام أقرب
 والالا (ويسجد للسهو) هذا الذي ذكرنا رواية عن أبي يوسف وقد استحسن من مشايخنا روايته وفي
 ظاهرها رواية وهو قولهما إن لم يستويا قائماً يعود وإن استوى قائماً لا يعود (وإن سها عن) التقعود
 (الآخر عام لم يسجد) للركعة الخامسة (ويسجد للسهو) (سجد) في الركعة الخامسة (بطل فرضه)
 مطلقاً سواء كان عامداً أو سهواً وقال الشافعي إن كان عامداً بطل وإن كان سهواً لا (برفعه) أي أغا
 بدليل برفع الجبهة عند محمد وهو اختيار الفتوى وعند أبي يوسف يوضع الجبهة وقالة الخلاف فظهر فيما إذا

وضع جبهته فسقطت من راسه لوضوه فتوضأ فعد أي يوصف لا يمكن اصلاحها لمطالعتها وضع
 سجدة بين (وصارت) الركعات الخمس (نقل) عندهما خلافاً للجمود (فيضم اليها ركعة سادسة) نداء حتى
 لو لم يضم لاشي عليه خلافه في قوله يضم وعند محمد لا يضم (وان كعد في) الركعة (الرابعة ثم قام ولم يقعد)
 الخامسة بالسجود (عاد) الى القعود (وسلم وان سجدة الخامسة تقرضه وضعت اليها) ركعة سادسة
 لتبصر الركعتان (نقل) عندهما للسجود (استحسنا لا لقياس في آخر الصلاة ثم قال لا ينوبان عن سنة الظهر ان
 كان السجود في فرض الظهر وقبل ينوبان والا فلا) (صح) ولو سجدة للسجود في شفع التطوع) أي لو صلى
 ركعتين تطوعاً وصلى فيها ما وسجد للسجود فأراد أن ينوب ما انوبت (لم ينوب) شفعاً آخر عليه (ومع هذا
 لو نوى سجدة واحدة التحريم بعد سجود السجود وفي الصحيح وانما يقيد الصلاة بالتطوع لان المسافر لو صلى
 الظهر مثلاً ركعتين وسجد فيهما وسجد للسجود ثم نوى الإقامة فإنه يتم صلاته أو بها لم تقعد السجدة كذا
 في الكافي (ولو سلم) أي لو قطع (السجدة) الصلاة (فاقتدى) بعد قطعه (بأنه غير) فإن سجدة الامام
 للسجود بعد اقتدائه (صح) (الاقتداء) (والا) أي وان لم يسجد الامام للسجود (لا) يصح اقتدائه وقال محمد
 يصح سجدة الامام أولاً وهو قول زفر (وسجد) السجدة (السجود) (والسجود) (القطع) برأيه قطع الصلاة
 وعليه سجدة السجود وبطلت نية القطع عندهم (وان شئت) المصلي (انه كصلى) أي أن لا تأثم أو بها
 (أو لمرة استأنف) والاستئناف بالسلام أولى ومعنى أول مرة أن السجود ليس به أدلة لان لم يسه في
 عمره قط (وان كث) السجدة (تضري) وان وقع تحريمه على شيء أخذه التحريم يذل الجهد لئلا يفسد
 (والا) أي وان لم يقع تحريمه على شيء (أخذ بالآخر) رتبة في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته (توهم
 مصلي الظهارة) أي ما سلم عمل الله صلى ركعتين وهو على مكانه ساكن (أتمها) سجدة السجود وعند محمد
 لا يقبلها واعتقد التوهم بقوله أنه لا يلوطن انه مسافر وأنه صلى الجمعة فسلم على رأس الركعتين فإنه
 تقصد صلاته ثم لا تفسد حالتان الصحة والمرض فلما فرغ من الأولى شرع في الثانية فقال

باب صلاة المريض

قد يكون المريض حقيقياً (ان تعذر عليه القيام) بحيث لو قام لسقط (أو) حكماً (ان خاف من بقاء المرض)
 به أو جدد به (صلى) فاعاد ركع وسجدة (فالأول تعذر تحقيق) والثاني (يكنى) فان لحقه شئ من المشقة
 لم يجز تركه القيام فان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر حتى لو كان قادر على التكبير قائماً فقط
 يكبر قائماً وكذا لو كان قادر على بعض القراءة قائماً يقوم بقدره كذا في الخلاصة (أو) صلى (موضعاً) ان
 تعذر) كل واحد من الركوع والسجود (وجعل) سجوداً (أي أياها) سجوداً (أخف) من أياها
 الركوع (ولا يرفع اليه وجهه شيئاً) سجدة عليه (فان فعل) أي رفع شيئاً يسجد عليه (وهو يخفف راسه
 ص) بالأيما لا يوضع الرأس على ذلك الشيء (والا لا) أي وان لم يخفف راسه ولم يكن وضوءاً على جبهته
 لم يجز وان كانت الوسادة موضوعة على الأرض وهو يسجد عليها (وان تعذر القعود أو) بالركوع
 والسجود (مستلقاً) أي ظهره على الأرض (والقعدة) ويقبى أن يوضع تحت راسه وسادة حتى يكون
 شبه القاعد (أو) أو على جنبه (أي ان اضطرر على جنبه ووجهه الى القبلة فأمره أجاز) والأول أولى
 خلافًا لاشي (والا) أي وان لم يستطع الأيما برأسه (أعرب) الصلاة عنه (ولم يوجبه) وعنه وقوله
 وجانبه (يقال) زفر يوجبه عليه فلن يجزئ قلبه وذلك في الخفة خلافًا لاشي والحسن أيضاً وقال
 الشافعي (يبي) أن يوجبه عليه ويعينه وقال الحسن بن زياد يوجب سجدة عليه بقلبه ويعينه حتى قدر على

الأركان وقوله أخرت الإشارة إلى أنه لا تسقط وإن كان المخرج أكثر من يوم وليلة إذا كانت مفيدة وقيل
 الأصح أن يحجزه زاده على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وإن كان دون ذلك يلزمه (وإن تعدد الزل كوع
 والسيح ولا الغمام أو ما قاعدا) وهو المستحب وقال زفر والشافعي أو ما قاعدا (ولو مرض) المصلي (في
 مسالته يتم بما قدر) وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يستقبل بالأول أصح (ولو صلى المريض
 قاعدا برأى أو وجد فصح) المريض في الصلاة (حتى) على صلاته قائما وقال محمد يستقبل (ولو كان
 موهنا) أي لو صلى بعض صلاته بإعانة ثم قدر على الزكوع والسيح ولا يلزم بل يؤتى نصف صلاتهم جميعا
 وقال زفر بنى (ولم تطوع أن يتسكى على شيء أن أعيا) يعني أفتخ التطوع قائما ثم أهيا بالأس بأن
 يتسكى على عصا أو حائط وإن كان الاستسكان بغير عقر بكره وقيل لا يكره هذا أبي حنيفة وعند محمد يكره
 وإن تعدد بغير عقر بكره القعود بالاتفاق وتجوز الصلاة عنده ولا يجوز عندهما (ولو صلى في ذلك قاعدا بلا
 هذر) وهو دوران الرأس (صح) وقال لا يجوز إلا من صدره يلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة
 وكذا أدلت به السنية واللاف في غير المروطة حتى لو كانت مروطة لم تجز الصلاة قاعدا اجتماعا وقيل
 تجوز عنده في حالتي الإحرام والإرامه فإن كانت موقوفة بالبحر في الجنة البحر في تضطرب قبل يتجمل
 ويحجم من والاهم أن كل الرمي بحر كما تقرر بكاشد يد أفضى كالسائر وإن حر كها قبلها في كالأوقاف
 كذا ذكره الأثر الثاني (وفي أبي عليه) خمس صلوات أو دونها (أو جرح) أي ستر عليه العقل أو سلب
 هذه العقل (خمس صلوات) أو دونها (قضى) وقال الشافعي لا يقضى إذا انغمى عليه أو جرح في وقت صلاة
 كامل وهو القامح (ولو أكثر من الخمس) لا أي لا يقضى مطلقا سواء كان بالساعات أو بالآوقات
 عند هذه الأوقات عند هذه الأوقات بآل وفاته بأن نفوته السادسة أيضا لا يقضى وعندهما أن كثير بالساعات لا
 يقضى كما تقرر فإتلاف تظهور فيها إذا انغمى عليه أو جرح قبل الزوال ودام إلى ما بعد الزوال من
 اليوم الثاني واتفق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندهما لأنه من حيث الساعات أكثر من يوم وليلة
 وعند محمد يقضى ما لم يجد الوقت العصر حتى يصير الصلوات سائما

باب سجود التلاوة

المتسببة بينهما أن في سجدة التلاوة تسقط بعض الأركان كما يسقط في صلاة المريض اعلم أن التلاوة
 سبب بالإجماع وهذا أنضيف إليها والسمع شرط لعمل التلاوة في حق السامعين وعند البعض هو
 السبب في حق السامعين أقول العجالة السجدة على من تلاها وعلى من سمعها والأول أصح (يجب
 بأربع عشرة آية) بالكسرة أو بالسكون ثم سجدة التلاوة واجبة عندنا وعند الشافعي سنة ثم كذا (منها)
 في (أولى الحجج) وقال الشافعي في سورة الحج سجدة ثان (و) منها في (ص) وعند الشافعي لا سجدة فيها وفي
 آخر الأعراف وفي الزمر والنحل وفي أسرار النحل ومنهم من يقرن النحل والبقول والسجدة وحسب السجدة والنجم
 وإذا السماع انشقت وأقرأ وقال مالك لا سجدة في السمع الآخر (علا من تلا) أي يجب على من تلا
 (ولو) كان التالي (أماما) يجب على من (سمع ولو) كان السامع (غير قاصد) للسمع (أو) كان
 السامع (موقفا بالتلاوة) لا يجب بتلاوة المؤتم حتى لو تلا المؤتم لم يسجد الإمام والمؤتم مطلقا أي في الصلاة
 وبعدها وقال محمد يسجدون إذا فرغوا (ولو سمعها) أي آية السجدة (المصلي من غيره) أي من ليس معه
 في الصلاة (محمد) المصلي (بعد الصلاة ولو سجد فيها لها) أي السجدة لا الصلاة وفي النوازل تسجد
 مسالته وقيل هو قول محمد (ولو سمع) رجلى آية سجدة (من إمام قائم) أي اقتدى ذلك السامع (قيل إن

يسجد الامام لثلاث السلاوة (سجد) المقتدى (معه وبعده لا) أي ان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها
الامام لا يسجد بها المقتدى وهذا اذا ذكر كفي آخر تلك الركعة أو أورد كفي الركعة الأخرى يسجد بها
بعد الفراغ (وان لم يفتد يسجد بها) وقال مالك لا يسجد (ولم تفتد) السجدة (الصلاية) أي التي وجبت
في الصلاة (بخارجها) والقيام صلواته بدون التمام لان تمام التأنيث تسعة أعشار التسعة كما في مصري
(ولو تلتاخر ج الصلاة فسجد لها) أي لأجل الصلاة (وأعاد) هذه الآية (فيها) أي في الصلاة (سجدة) مرة
(أخرى) في الصلاة وقالوا في الصلاة (وان لم يسجد أو لا كفته) سجدة واحدة عن التلوتين
في الصلاة في نوادر أبي سليمان بلزمه سجدة أخرى اذا فرغ من صلاته (كن كررها) أي آية واحدة
(في محاسن) واحدة تكفي به سجدة واحدة (لا) أي لا يكفيه سجدة واحدة ان كررها (في محاسن) حيث
يجب لكل صلاة سجدة (وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة) من الوضوء وسر العورة واستقبال
القبلة وطهارة المكان ونحوه (بين تكبيرتين بل ارفع يدك ثم يسجد وتسلم) أي من أراد سجود الصلاة
كبر يدا لرفع يده ثم يسجد ثم كبر يدا ورفع رأسه كسجدة الصلاة وقال الشافعي يسجد
سجدة واحدة بان قام وكبر افعاليه ناو يا حي كبير للسجود لا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويقعد ويستم ثم يسلم
تسليتين (وكرر ان يقرأ سورة ويرع) أي يترك (آية السجدة) مطلقا سواء كانت في الصلاة أو غيرها
(لا عكسه) أي قرأ آية السجدة وتلوا ما سواها لا بأس ثم قيل وجوب السجدة متعلق بالركعة التي فيها
ذكر السجود ومن سجد لأجله لا ان يقرأ معها أكثر آية السجدة وقيل كلها كذا في الجامع للقرطبي

(باب صلاة المسافر)

المناسبة بينهما ظاهرة والاصل في المفاضلة ان تكون بين اثنين وقد تستعمل في واحدة وشأن من قيل
الاول لان المسافر لا يخرج من بيته فالبالاء معرفة والسفر في اللغة هو قطع المسافة الا ان المراد قطع
مسافة تعتبر به الاحكام (من جاوز بيوت مصره) حال كونه (مريدا مسرا وسطا) وهو مسرا لا بل ومشي
الاقدام (ثلاثة أيام) معناه مريدا مسرا وسطا في ثلاثة أيام (في براوتجرا أو جعل قصر القرض الرابحي)
ويجوز قصره ركعتين وقال الشافعي فرضه الأربع والقصر خاصة وانما قصره بالارادة لا بدون الارادة
لا يكون مسافرا فقيده الرابحي يؤذن بان لا قصر في الفجر والمغرب ثم أدنى مدة السفر ثلاثة أيام وليسا لها
وعند الشافعي مقدار يومين وهي ستة عشر فرسخا وفي قول يوم وليلة وعقد مائة باربعين ركلا
ويذكر انما عشر ميلا وعند أبي يوسف مقدار يومين أو أكثر اليوم الثالث ومن في حقيقته انه اعتبر ثلاث
مراحل وهو قريب من ثلاثة أيام وقيل اعتبر بالفراسخ واحد وعشرون فرسخا أو ثمانية عشر أو خمسة
عشر ولا يعتبر بالسفر في الماء اسير في البر بان كان لموضع طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة
أيام وليسا له اذا كانت الرياح ساكنة والثاني في البر وهو يقطع بيومين فانه اذا ذهب بطريق الماء
يترشع وكذا اذا انعكس التقدير انعكس الحكم والمعتبر في البحر ما يليق بحاله كما في الجبل والفتوى
على انه ينظر الى السفينة كم تسير في ثلاثة أيام وليا اليه عند استواء البحر بحيث لم تسكن عاصفة ولا هادنة
فيعجل ذلك أصلا في قصره ان قصره ثلاثة أيام على هذا التفسير في البحر وانما قال ثلاثة أيام لان السفر
الذي يتغير به الاحكام الشرعية ان يقصر مسيرة ثلاثة أيام وليا اليه المستفيد من قوله عليه السلام يصح
المسافر ثلاثة أيام وجسه الاستفاضة ان الرخصة تعم جنس المسافرين وذلك لا يحصل اذا كان أدنى مدة
السفر أقل من ثلاثة أيام ولا ينظر في الخلف في كلام صاحب الشرع هذا ما قالوا ويرد عليه شعبة ذات

جزاؤه هي ان المأخوذ من الحد يثمان المسافر مادام مسافرا يسبح كذا أو ان ماصداق عليه انه مافر
 مطلقا يسبح كذا والاول لا يسبح لمن المقدس بثلاثة أيام لجواز ان يقصد مسيرة يوم مثلا ويسبح ثلاثة أيام
 مالم ينقض السفر والثاني يستلزم الخلف في كلام صاحب الشرع ولو قدر ثمة ثلاثة أيام لان ماصداق
 عليه انه مسافر في بعض الاحيان فلا يسبح ثلاثة أيام كذا سمعت من الاسناد الوالد الماحد (فلما أتم)
 صلاته أربعاً (وقد) (فعد في) الركعة (الثانية) قدر التشهد (صح) والآخران نافله ويصير مسافرا آخر
 الاسلام وفي المسحوق وعند الشافعي صلاة نامة وكان الاربع فرضاله (والا) أي وان لم يعقد في
 الثانية قدره (لا) يسبح خلافا للشافعي (حتى يدخل عصره) متعلق بقوله قصر أي قصر ولا يتم حتى يدخل
 يومه عصره بعد استحكام السفر أو يزعم على الرجوع اليه قبل الاستحكام ويستر بثلاثة أيام فانه يتم
 بالدخول أو مجرد العزم قبله فانه لا قصر ويتم حديثه وان لم ينو الإقامة (أو ينو إقامة نصف شهر
 ببلد أخرى) والتقديم بما يؤذن بأنه لا تنص نية الإقامة في المأوى فلو أقامه في السفر بثلاثة أيام ثم نوى
 الإقامة في غير موضعها لا يسبح أما لم يستر ثلاثا فيصح وقال مالك والثوري في الإقامة أربعة أيام
 (لا يكفه رمي) أي لو نوى مدة الإقامة بكفة ومضى إلى الأثر لم يلزم قصره في الأثر أي أن يتم بالليل
 في أحدهما فان عزم على أن يقيم بالليل في أحدهما يخرج في الليل إلى الموضع الآخر فادخل أولا
 الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل لم يصر مقيما وان دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه
 بالليل صار مقيما ثم بالخروج إلى الموضع الآخر لم يصر مسافرا لأن موضع إقامة المرحلي حيث يبيت فيه الأثر
 انك اذا قلت السوق أين تسكن يقول في محله كذا وهو بالثبات يكون في السوق ثم التقييد بهما اتفاقا بل
 المعسبي كونهما أصليا في كل موضعين أحدهما تسكنه لا يخرج جز (وقصر) الرعي (ان نوى أقل
 منه) أي من نصف الشهر (أو لم ينو) الإقامة (ورق سخين) في موضع بان عزم ان يخرج منه أو بعد
 عذ أول يوم شيئا (أو نوى عسكر ذلك) أي الإقامة (بأرضي العرب وان حاصرهم) أي ان نوى عسكر
 الإقامة بأرض الحرب وان حاصروا قصره واطفأ وقال أبو يوسف في الاملا اذا كان العسكر
 استولوا على السقار وتولوا سائتهم وكرههم واكتنهم والمسلمين منعة وشوكة فاجتمعوا على الإقامة خمسة
 عشر يوما أعزوا الصلاة كذا في المفتي وعند زفر قصح الإقامة ان كانت الشوكة لهم وان كانت الشوكة
 لاهل الحرب لا تنص فيهم (أو حاصروا أهل البقي في دارنا في غيره) أي قصر وان حاصروا في دار
 الاسلام في غير المصارح حاصروهم في البحر مطلقا سواء كانت الشوكة لهم أو لنا وقال زفر يصح في
 القصلين (بخلاف أهل الاخبية) أي لا يقصرون اذا كانت نية الإقامة من أهل الكلا وهم أهل
 الخيام والأخبية وهي جمع الخبياء وهو خيمة شعر أو صوف وقيل لا يصح والاصح انهم مقيون (وان اقتدى
 مسافر بغيره في الوقت صح) الاقتداء (وأتم) المسافر مطلقا سواء أدرك في الشفع الاول والثاني خلافا
 لما لك فان عنده اذا أدرك في الشفع الأخير لا يجاوز شفعه (ويجوز) أي لو اقتدى مسافرا بغيره
 خروج الوقت لا يصح (وبعضه صح فيها) أي ان اقتدى المتيم بالمافر صح في الوقت وبعده اذا اتفق
 الفرضان وان سئل المسافر يتم اقيم صلته تحيل بقرا المقيم في هاتين الركعتين لانه كلما سبق والاصح
 انه لا يقر لانه كاللاحق ويستحب للإمام اذا سئل ان يقول لهم اتعوا صلاتكم فأنقروا سقر (ويبطل
 الوطن الاصل) وهو ما يكون بالتوطن بالاهل أو بالوالد (بعثه) أي الوطن الاصل حتى لو اتفق من
 وطنه الاصل فتوطن ببلد آخر بأهل وصياله ثم مسافر فدخل وطنه الاول قصر (لا السفر) أي لا يبطل

الوطن الأصلي بالسفر حتى لو سافر من وطنه الأصلي ثم رجع ودخل وطنه الأصلي يصير مقيما وان لم
 ينو الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة) حتى لو سافر مكي وبني الأقامة بالمدينة ثم سافر من اقصى
 الإقامة في المكوفة ثم رجع من المكوفة الى المدينة ودخلها الا يصير مقيما بالابنية (والسفر) أي يبطل
 وطن الإقامة حتى لو سافر مكي من مكة فنوى الإقامة خمسة عشر يوما في المدينة ثم سافر من هناك الى
 الإقامة حتى لو دخل المدينة لا يصير مقيما الا بقية جديدة (والأصل) أي يبطل وطن الإقامة به حتى
 لو سافر مكي من مكة فنوى الإقامة في المدينة ثم رجع من المدينة ودخل مكة ثم سافر من هناك الى وطنه
 المدينة لا يصير مقيما الا بقية جديدة (وقلة السفر والحضر تقضي ركعتين وأربعين) وفيه ألف ونسفر
 الأول الأول والثاني الثاني وقال الشافعي لا رخصة في فدية السفر أيضا (والمعترف به) أي في كل
 واحد من السفر والإقامة وكذا في الجبض والظهور والبلوغ والاسلام (آخر الوقت) وذات بدر الحجرة
 وقال زفر نعمتي قد رما يتمكن من أداء الصلاة حتى لو سافر المقيم في آخر الوقت وبقي منه قدر ما يتمكن
 ان يصلي فيه ركعتين فصر وان بقي أقل منه أتم عنده والحض والظهور واخواتهما على هذا وقال الشافعي
 يعتمر أول الوقت (والعاصي) أي المسافر لطلب الزنا أو قطع الطريق (كفره) وقال الشافعي لا رخصة
 للعاصي (ويعتبر بنية الإقامة والسفر من الأصل دون التبعية) أي إقامة الأصل تستلزم إقامة التبعية
 حتى لو نوى المولى الإقامة لم يلزم العبد حتى قصر أيامه فلم يقضى تلك الصلاة (كأثره) أي التبعية مثل
 الحر أقام تبعية الزوج (والعبد) فإنه تسم للمولى (والجندى) فإنه تبعية للامير

باب صلاة الجمعة

هي مشتقة من الاجتماع وهي يسكنون الميم في استعدال أهل اللسان والقراء يفرقون بينهم الميم والمناسمة
 بين البابين ان في كل منهما سقوط شرط الصلاة وانما حذف المضاف في الجمعة والعبد من الميم أحكام
 الصلاة اليوم وهي فريضة بها ان لو حوجبها شرط وهي في الميم كالمسألة ولا دأها شرط وهي في
 غير الميم والفسق بين شرائط الوجوب وشرائط الاداء بانها في الأول يجمع الاداء بانتهاه الثاني
 لا يصح فإرادان بين شرائط الاداء فقال (شرط أدائها المهر) لم يجز في القرية خلافا لشافعي (وهو كل
 موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقبض المأجور) هذا عند أبي يوسف وهو الصحيح وفي رواية عنه
 المهر الجامع كل موضع أهله كثير يجمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم (أو صلاة) عطفت على
 قوله المهر أي تؤدى الجمعة به طائفا سواء كان بينهم امرأع أو لا لأنه يكون في فوائده وفوائدهم مطلقا به
 وقد روي عنه في رواية يوجب عمل أربعين قبل الغلخوز في فناء المهر اذا لم يكن بينهم امرأع فعلى هذا
 لا يجوز إقامة الجمعة بخياري في الجماعة وقد وقعت هذه المسألة مرة أو اثني في بعض الميادين
 ولكن هذا ليس بصواب فان أحد من الأئمة لم يقل بعدم جواز صلاة العبد في الجماعة بخياري لأن
 المنفعة بين ولا تأخر بين مكان المهر وفناء شرط حوز الجماعة فهو شرط حوز الصلاة لا العبد كذا في المني
 (ومني مصر) فيجوز إقامة الجمعة بهم أهله بما تلاها المجدور غلخوز عند هذا الجمعة يعني اذا كانت
 أمير مكة أو أمير بخاري أو الخليفة أما أمير المدين فليس له إقامة الجمعة (لأمره) أي عرفان غير مصر
 (وتؤدى) الجمعة (في مصر في مواضع) سلقا سواء كان بينهم أمير كبير أو لا قال شمس الأئمة المهر خبي
 اختلفت الروايات في إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين فافهم من قول أبي حنيفة ومحمد أنه يجوز
 إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين أو أكثر خلافا لشافعي وعن أبي يوسف أنه يجوز في موضعين لا غير

وعنه انه لا يجوز في مصر في موضعين الا ان يكون بينهما مائة كيلو متر وهو ما تجرى فيه السفن في البحر
 يكون كل جانب كعشر ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصر أو غيره وأقام
 أهل الجمعة ينبغي ان يصلوا أربع ركعات بعد الجهرية وينوبوا بالظهر حتى لو تم الجمعة وموقعها
 يخرج عن هذه ففرض الوقت بيقين (و) شرط أدائها (السلطان أو نائبه) مطلقا سواء قلدا السلطة من
 الخليفة أو كان متفلا لا منشور له وقال الشافعي السلطان والنائب ليسا بشرط أيضا (و) شرط أدائها
 (وقت الظهور قبل بطلان الجمعة (بغير وجه) أي لو خرج الوقت وهو قبل ما قد قدر التشهد ويستقبل
 الظهور أو خلافا لما لاك والشافعي فإن عنده أنها أحرار بعد ما لاك يفتي على الجمعة (و) شرط أدائها
 (الخطبة قبلها) حتى لو صلوا بالخطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز (وسن خطبتان بجملة بينهما) وقال
 الشافعي لا بد من خطبة من بينهما مائة مرة وقد رها أن يستعمل كل عضو منه في موضع واحد ويحمد في الأولى
 ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويعظ الناس وفي الثانية كذلك إلا انه يدعو مكان الوعظ كذا
 جرى التوارث (بظاهرة قائما) أي بخطبة قائما على الظهارة وعند أبي يوسف والشافعي لا يجوز بدون
 الظهارة وعند الشافعي لا يجوز الا قائما أيضا (وكفت خمسة أركان) أو نسخة أي لو أقصر على الحمد لله
 أو سبحان الله أو لا اله الا الله جاز قال لا يجوز الا اذا كان كلاما يهي خطبة ما قد قبل أنه قد رتب التشهد
 (و) شرط أدائها (الجماعة) مطلقا سواء كانت أحرار أو عبيدا أو مسافرين أو مقيمين (وهم ثلاثة) أي
 أدنى الجماعة ثلاثة سوى الإمام وقال الشافعي أربعون رجلا أحرار مقيمين سواء ومن أبي يوسف وأدناها
 اثنتان سواء والاصح قول أبي يوسف كذا في بعض المواضع (فإن نذر واقبل سجدة بطأت) واستأنف
 الظهور وقال إن نذر واحد ما كبر على الجمعة وإن نذر واحد ما سجده في الجمعة عنددهم وقال زفر استقبل
 الظهور إذا نذر واقبل ان يقد قدر التشهد (و) شرط أدائها (الأذن العام) وهو أن يفتح أبواب الجامع
 ويؤذن للناس بالدخول فيه حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وافتتحت الابواب وجعلوا يجز وكد
 السلطان اذا أراد أن يصلي بعسكره في داره أو الجامع فإن فتح بابها وأذن للناس اذا ما جازت والا
 ولم يفرغ من شروط الاداء شرع في شروط الوجوب حيث قال (وشرط وجوبها الاقامة) فلا تجب
 على المسافر (والذكورة) فلا تجب على المرأة (والعفة) فلا تجب على المريض (والحرية) فلا تجب
 على العبد (وسلامة العينين) فلا تجب على الاعمي مطلقا سواء كان له قائدا ولا وعند هذا اذا
 وجد قائدا انكره وانما قال سلامة العينين وأراد به الواحد للشمسية بقوله (والرجلين) فلا تجب
 على المقعد (ومن لا جمعة عليه) كالمسافر والمريض والعبد (ان أدائها جاز في فرض الوقت) وهو
 الظهور وهو فرض الوقت لانه هو الأصل وفرض الوقت على الكفاية وان كل سوق الكلام يقتضي
 تفسيره بصلاة الجمعة لانه يمان اداء الواجب الذي وجب في هذا الوقت القائم مقام فرض الوقت في نفسه
 وفي صيرورته واجبا بعد حضوره ولم يكن واجبا قبله وهو صلاة الجمعة والأصل ان الظهور يؤدي بالجمعة
 ويقام صلاتها مقامه كما في المستزور ولا فرق بينهما بعد حضورهما وقال زفر فرض الوقت صلاة الجمعة
 (وللمسافر والعبد والمريض أن يؤم فيها) وقال زفر لا يجوز (وتعقد) الجمعة (م) حتى لو كان خلفه
 مسافر وعبد ومريض بحسب ان عقدت الجمعة خلافا للشافعي كما (ومن لا عز له في الظهور قبلها)
 أي قبل صلاة الجمعة (كره) وجازت وقال زفر لا يجوز بلزم إعادة الظهور بعد فراغ الإمام عن الجمعة
 (فان سعى إليها بطل) أي ان أدى الظهور سعى الى الجمعة بطل الظهور انزدي مطلقا سواء كان أدرك

الامام في الأول وسواء كان معذوراً كالمسافر والعبد والمرضى أو غيره أو لا وقد لا نعلم يدرك الامام
لا يدل ولا يدل على ظهور العذر فإن خرج من بيته والامام فرغ منها لا يدل اجتماعاً وان خرج
من بيته والامام في المنزل ان يصل اليه فرغ منها لا يدل على حنيفة بخلافها وان خرج لا يقصد
الجمعة لم يحدل اجتماعاً (وكذا للعذر والمسجون أداء الظاهر بجماعة في المص) مطلقاً سواء كان قبل
فراغ الامام أو بعده لانهم اتفقوا على تقليل جماعة الجمعة بخلاف القرية فإنه ليس فيها جماعة (ومن
أدركها في التشهد أو في سجود السهو أو تم جماعة) وقال محمد وزفر والشافعي ان أدرك أولها بأن أدرك
بعد ما رفع رأسه من الركوع من الركعة الثانية يصل أربعة إلا أن الأربع ظهر محض على قول الشافعي
حتى قالوا لو ترك القعدة على رأس الثانية لا يفرضه وعلى قول محمد جماعة من وجهه ظهر من وجهه كذا في
الثانية وهذا هو الجواب عما قيل على قول محمد انه ان كان ظهره اضعف من وجهه على تحريم الجماعة وان
كان جمعة فكيف يكون أربعة عند محمد في رواية ينفقه على الثانية ويقرأ في الاخر من نظراً الى انه
جمعة (واذا خرج الامام) من الحجرة (فلا صلاة ولا كلام) مطلقاً سواء أخطب أو لم يخطب وقال
الشافعي بآتي بالسنن وقصة المسجود ويرد السلام وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل أن يخطب
وادأ فرغ قبل أن يشغل بالصلاة (ويجب السبي) على من عليه الجماعة اليها (وترك البيع بالأذان
الأول) قال الطحاوي يجب السبي ويكره البيع عند أذان المنبر هذا بعد خروج الامام وقال الحسن
المعتبر الاذان على المنبر لا يصح كل اذان قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر أول اذان بعد الزوال
مطلقاً سواء كان على المنبر أو على الزواجر والمراذبه المكان المرتفع (فإن جلس) الخطيب (على المنبر
اذن بين يديه وأقيم بعده دعاء الخطبة) ثم لا يجب على من كان خارج الرض في موضع لو خرج واحد
من أهل المص بنية السفر يباح له القصر اذا انتهى الى ذلك الموضع في ظاهر الزاوية وعن أبي حنيفة
يجب على ما يجب خراجه الى خارج البلد وعن محمد على من سمع الاذان وعن أبي يوسف ان كان بينه
وبين المص فرغ من تحب وعن محمد ان كان بينه ثلاثة أميال تحب والا لا وهو قول مالك والربيع
ما حول المدينة ما عدا ذلك واجتهدا

باب صلاة العبد

والعبد مشتق من عبد اذا جمع وجمعه أعباد والقياس أن يكون أعواداً لان الباء متقلبة عن الواو
الا انه جمع بالياء ليكون فرقاً بينهم وبين جميع العود أي الخشبة والمناسبة بينهم ان الجماعة عبيد لقوله
عليه السلام اكملهم من في كل شهر أربعة أعباد وخمسة (تحب صلاة العبد على من تحب عليه الجماعة
بشرائطها) أي يشترط لصلاة العبد ما يشترط للجمعة (سوى الخطبة) فإنها ليست من شرائط صلاة
العبد واجبة عند الجماعة هور كذا روى عن أبي حنيفة وذكر في الجامع الصغير عن عبد الله بن
في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة وأراد بالاول صلاة العبد والثاني صلاة الجماعة وقال شمس
الائمة السرخسي الاظهرا ثم اسقوا وليكن من معالم الدين أخذها هدى وتركها ضلالة وقال أبو موسى
ثم أقروا كفاية (ونذ) أي استحب (في) عيّد (الفطر أن يطعم ويقتل ويستاك ويتطيب
وبليس أحسن ثياباً) ونذى صدقة الفطر (قبل التوجه الى المصلى) (ثم) أن (يتوجه الى المصلى)
حال كونه (غير مكبر) جهراً في طريقه ولا يكبر جهراً كافي الأضحية وقيل الخلاف في أصل التكبير
فعنده لا يكبر وعند غيره يكبر وروى الطحاوي عن أبي حنيفة انه يكبر في طريق المصلى في عيد الفطر جهراً

الشأنى اية ما هو انتباه كذا في شرح النظم (بشرط) منه انى بقوله من أى من التكبير بشرط (إقامة)
ومضى ويكتفى به جماعة من متبعيه) وحكى جماعة الرجال فيجب على الرجال المقيمين في الأمصار معقب
المسافر وان بالجماعة فلا يجب على القروى والمغترى والمسافر وان على الجماعة والمرأة وان صلت يجب جماعة
وقد اظهر على كل من صلى المكتوبة بقوله قرويا ومسافرا أو مغتررا أو امرأة (وبالله تدا) بالرجل المقيم
(يجب) التكبير (على المرأة والمسافر)

باب صلاة الكسوف

يقال كسفت الشمس اذا ذهب ضوءها واسودت (يصلى ركعتين كالنفل) أى بلا اذان وإقامة تركوع
واحد فى الركعة الواحدة وقال الشافعى تركوعين (امام الجماعة) بالقوم الكسوف (بالاجهر وضطمة)
وقال ابو يوسف يجهر ويخفى يستقر فى واجبة ويقرأ فيها ما أحب ثم لا يفتل أن يطول القراءة فيها (ثم)
يدعو (الامام بعد الصلاة) حتى تجلى الغسق (والدعاء بعد الصلاة سنة) (والا) أى وان لم يجهر امام
الجماعة معهم (صلافرادى) ركعتين أو أربعاً (كالكسوف) أى تقام على فى كشوف القمر فرادى
ران كما دعاهم امامهم وقال الشافعى اذا كسفت القمر على الامام بالناس فى المسجد ركعتين وركعتين فى كل
ركعة تركعتين ويجهر روى فى المنسوبة الصلاة فى كشوف القمر خمسة (د) كذا فى الخليل والريح
والنزع أى انارف

باب صلاة الاستسقاء

وهو طلب السقي والمناجاة بين الباب والباب السابق ان صلاة الكسوف والاستسقاء تؤتى بالجمع
العظيم كصلاة التيسد اولان للالاسان حالتين حالة السروز وحالة الحزن فلما قرع من بيان العباد
فى حالة السروز شرح فى بيانها فى حالة الحزن (له صلاة لا يجب جماعة) ولا يخطبة (د) له (دعاء)
والستسقاء (عند اى خيفة وهو رواية عن ابي يوسف) وقال محمد وهو رواية عن ابي يوسف يصلى
ركعتين جماعة بلا اذان وإقامة ويجهر بالقراءة فى باب كصلاة التيسد الا أنه ليس فيها تكبيرات
(لا بالرواء) مع التيسد سواء كان اماماً أو مقلداً وقال الشافعى ينال امام رداءه دون القوم وقال
سالك الخطب الامام اذا مضى صدر الخطبة وكذا القوم وصفته ان كان مريضاً بان كان بمعية وهو كسواء
جعل أملاً أسنله وان كان مذكوراً أى جبهة جعل الجانب الايمن على الايسر واليسر على الايمن (لا)
(حضور دعى) وقال مالك ان شربوا لم يجزوا (ما شافى جوار) للاستسقاء (ثلاثة أيام)

باب صلاة الخوف

والمناجاة بين ما ظهر بالاعتبار المالى وعلى مشروعة فى زماننا خلافاً لابي يوسف (ان اشتد الخوف)
قال صاحب النوايا اشتد الخوف ليس بشرط عند جماعة مشايخنا حدث فى الحقيقة سبب جوار
حالة الخوف نفس قرب العدو من غير ذلك والخلاف ومن غير ذلك كراشتد الخوف وكذا فى المنسوبة
والخطب الى هنا كلامه والمتملة من الحقيقة يقتضى أن يكون الخوف ليس بشرط أيضاً وفى منسوبة
نظر الاسلام والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو لا حقيقة الخوف فظهر من قولهم ان اشتد
الخوف صار ~~ك~~ كما نال ان اشتد ليس فى مثله اه (من عدواً أو سبع وقف) من الوقف لامن
الوقوف (الامام طائفة بازاء العدو وصلى بطائفة ركعة) واحدة (لو كان مسافرا) أو كان فى

الخير (وركتين) في الرباعي (لو) كان (مقيما ومقبلا هذه) الطائفة التي صلت مع الامام الى
 الصدوق وجاءت تلك الطائفة التي لم تصل (فصل) الامام (بهم) أي بالطائفة الشانية (ما بقي)
 أركعة لو كانت ثمانية أو ركعتين لو كان الامام مقيما والصلاة رباعية (وسلم) الامام خلافا
 لشافعي (وذهبوا) أي الطائفة الشانية (اليهم) أي الى الصدوق (وجاءت) الطائفة (الاولى
 وأغوا) ما بقي وهو ركعة ان كانت ثمانية أو ركعتان ان كانت رباعية بالقرائة لا تخم لاحقون (وسلوا)
 أي الطائفة الاولى (ومضوا) جاءت الطائفة (الاشري) وهي الطائفة الشانية (وأغوا) ما بقي
 وهو ركعة ان كنت ثمانية أو ركعتان ان كانت رباعية (بقرائة) لانهم مسبقون وقال مالك يصلي
 بالطائفة الاولى ركعة وينتظر أي يسفر الامام قاعدا بعد ما رفع رأسه من السجود وينظرهم الى جميعهم
 فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يتخير الامام لتصل الطائفة الاولى الى الركعة الثانية فيسلم وتذهب الى
 الصدوق وجاءت الطائفة الشانية فيصلي بهم الركعة الثانية فيسلم ويقومون لقضاء الركعة الاولى
 وبه أشهد الشافعي الا أنه لا يسلم الامام حتى تقضى الطائفة الثانية ان ركعة الاولى فيسلم ويسلم
 (وصل) الامام (في المغرب بالاولى) أي بالطائفة الاولى (ركعتين) وبالشانية ركعة ثم يركع ثالثة
 صلاة كل من الفريقين (ومن قائل) من الطائفتين قبل اتمام صلاته (بطلت صلاته) خلافا لشافعي
 ومالك (وان اشبه الخوف) في الا بئداه (صلوا) ركعتان فادى بالامام الى أي جهة قدروا
 ومن شهد أنهم يصلون بجماعة وهو غير صحيح لعدم الاتفاق في المكان (ولم يكن) صلاة الخوف (بلا حضور
 هدر) أي بطريق الحقيقة وعقاباتهم فاما اذا كان بعد منهم فظنوا عسرا بان رؤسوا وادبر شبارا
 فسلوا صلاة الخوف ثم ظهر أنه سوادهم يتجزأ صلاتهم وان ظهر غير ذلك لا تجوز صلاتهم

(باب الجنائز)

لما ذكر صلاة الخوف أعقبها بالجنائز لان الخوف قد يقضي به وهي جميع جملة العامة تقول بالفتح
 والمسي الميت على السرير واذ لم يكن عليه الميت فهو سرير ومنه كذا في الخوف ويرى وقال ابن الاثير في
 الجنائز بالسكسر السرير بالفتح الميت وقيل هما الغدان وعن الاصمعي لا يقبل بالفتح وانما سميت جنائز
 لانهم يجيرونه ميتا من تحت الشئ فهو يجنوز اذا جمع (ولي المختصر القبلة على يمينه) أي وجهه الذي قرب
 من الموت الى القبلة على شقه الايمن (واثن) المختصر (الشهادة) وهي أن يقول اللهم هدنا لاله الا الله
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله بالثلاثين واجب على اخوانه وخلائه وقال الشافعي يلقن بعد الموت (فان
 مات) المختصر (شهد عليه) ونحس عليه ما هو موضع الميت عند القبول (على سرير) وهو السرير
 مختص وهو تجويزه والتجوير والاحجار التطيب قوله شجر أي السرير الذي يدار الخمر حوله فلا أو حشا
 أو سمها (يسر هوربه) القبلة في ظاهر الزاوية وفي النواذر يستتر من السر إلى الركبة (وجوز) وهي
 بلا مضى واستشاق خلافا لشافعي (وسمى عليه ما) على يسار (وهو شجر) العبق والمراة وبقه
 (أو موض) والا أي وان لم يوجد السرير والخرق (فالقراخ) أي الماء الذي يمتطى به شئ (وغسل
 رأسه) وخيمته بالخطمي (والخطمي) خطمي العزاق وهو مثل الصابون هذا اذا كان له شعر على رأسه
 (واضح) وكيفية الغسل أن يفتح الميت على يساره فيغسل حتى يغسل الماء الى ما يلي الخت منه ثم
 أضجع (على يمينه) كذلك أي يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه (ثم أحل) حاله يكونه
 (مسند اليه) أي يجلسه الغسل ويسند الميت الى نفسه (ومسح بطنه) مسحها (رفقة) حتى لم يبق شئ

يسمى هذه مقتضات الكفاية (وما خرج من مقتضى) أي ذلك الموضع (وما رجع منه سلباً ولا ثباً) السالبة الذي هو
بدن الميت بعد التسليم (بقرينة) كما في حال الحياة لئلا يقتل في حياته (ويجعل المخلوط) وهو عطر من سبب من
أشياء الدنيا ينفذ في موضع الموت فبما (على رأسه ويحمله) جعل (الكفاية) على سبب من (بجسمه) مع جعل
بما يقع في جوفه ثم ألقوه وادعوا ركبته وقدماه (ولا يسبح شعره) لا (لحيته) بخلاف الشافعي (ولا يقص
ظفره وشعره) مطلقاً وقال الشافعي بقص شاربه وتقليم ظفاره ويرال شعره الذي هو الأزارق (ولا تقصه
سقة) أي تنال الرجل من جهة السقة (أزارق) وهو من اقترن إلى القدم (وقصص) خلافاً لما ذهب فيه وهو
من أن القصة بالأحبيب وقصص وكين (دافاة) وهي مثل الأزارق في الطول (و) كفاية (أزارق) كفاية أزارق
الفاقة وضرباً من فاعل من يسارعه من يمينه (و) كفايته أن يسطر في الفاقة ثم يسطر على الأزارق ثم يوضع
الميت عليه ثم يوضع ثم يسطر الأزارق عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ويشد الأزارق عليه ثم الفاقة
تدلى (تشد) السقة (أن شيف) انتشاره (صواعن) المكشوف (وكفاية) أي المرأه (سقة) (و) وهو
قصص المرأه بعد الشافعي لا يدرع قبل الأركان (أزارق) وهو المقصصة (والفاقة) وقصة يربط بها
ذوق (تدأها) كفاية (أزارق) ولها في شعره وتلبس (المرأه) الذرع أولاً ثم جعل شعره فاقه (تربط
الضفر) سبع السقة (وغيره) (يضا) على صدره فوق الذرع ثم يجعل (الخطاف) وقصة تحت الفاقة (وتجبر)
أي تظلم (ألا كفاية) أي قبل أن يدرج فيها الميت (وترا) بأن يدراجها من الخلف ثم تلتزمها أو يربطها
والأركان جميعاً كأنه وهو أنهم هذه الشياطين وأشباهها قال الأركان فتنظر إلى تعدد الأثواب
ثم قبل إلى إلى الله لا على الميت (السلطان) أحق بصلاته) أن حضر ذكركم في كتاب الصلاة أمام
الشيء أولى من الإمام الأعظم ومعه الشافعي الولي مقدم عليه (وهي فرض كفاية) فتسقط فاقه البعض
من الباقيين (وشعرها) أي شرط جواز الصلاة (إسلام الميت) فلا يصلي على الكافر (وطهارة) حتى لو
سقى على ميتة قبل أن يغسل تعدد الصلاة بعد التسليم (ثم القاضي) أن حضر في بعض النسخ أن حضرا
بأنه المتقدمة على أنه معاق بالسلطان والقاضي أي أن حضر السلطان والقاضي لا يحق السلطان
ثم القاضي أن يقوم السلطان (ثم أمام الشيء) أن حضر وهو الذي يصلي الميت عقبه في حياته (ثم الولي)
أن حضر على ترتيب العصباء بالنسبة ثم الأقرب ثم الأخوة ثم العمومة (وله) أي لولي (أن يأتى غيره فإن
صلى غير الولي والسلطان) أي من هو مؤثر عنهم فإن صلى القاضي أو أمام الشيء لا يبعد إلا تنهما معاً
عليه كذا في الفتاوى العنانية (أما الولي) أن شاء (ولم يصل غيره بعده) أي أن صلى الولي لم يجز لغيره أن
يصلي بعده خلافاً للشافعي رحمه الله وفي الحواشي قالوا من الفتاوى العنانية أنه إذا صلى القاضي أو
أمام الشيء لا يبعد الولي لأنهما مقدمان عليه بخلاف ما يحتاج إلى التأويل (وأن دفن بلا صلاة) سواء
كان قبل الفصل أو بعده (صلى على قبره) (ومن أبي يوسف وصحبه) يدل عليه إلى ثلاثة أيام
والصحيح أن هذا ليس بقدر لازم لأنه يختلف باختلاف الزمان بردا وحرا أو المكان رخاوة وجلافة وحال
الميت من أحواله (التي تعتبر فيها) كبر إلى (وهي) أي الصلاة (أربع تكبيرات) (أي مع ثناء بعده
التكبيرية) (الاولى) وقال الشافعي بقراءة الفاتحة عقب الثناء (وصلاة على النبي عليه السلام بعد)
التكبيرية الثانية ودعا بعده (التكبيرية) الثالثة (والدعاء اللهم اغفر لميتنا وناسنا) (وأنواعاً) (وغيرها)
كبرنا أو شأنا اللهم من أحببته معنا أحببه على الإسلام ومن توفقته منا توفقه على الإيمان
(وأسأله) (بهد) التكبيرية (الرابعة) وليس بعد التكبيرية إلا أربعة دعاء سوى الإسلام في ظاهر المذهب

[illegible]

شذوذاً للشافعي وأما إذا قيل أنه قتل بعد بدو السكن لم يعلم قاتله فيحصل لمسان الواجب هناك الدية والتسعة
على أهل الحلة هذا إذا توسل في المهر أما إذا وجد في مقبرة ليس بقبر بها محرران لا يجب فيه قسامة ولا دية
فلا يفصل إذا توسل فيه أثر القتل كذا في شرح السمعة للهداية (أو قتل بعدد أقدم من) أو قتل من (لا يلحق
وقطع مرق) أي لا يفصل من قبل ربي أو قتل مارقة ولا يفصل عليه قال الشافعي يفصل ويصل عليه
وأما لا يفصل على الجاني إذا تنازع في الحرب فأما إذا قتلوه بعد ما وضعت الحرب أوزارها يفصل عليه وكذا
هاتم الطبري وأما لا يفصل عليه إذا قتل في حالة الحرب فأما إذا أخذهم الإمام ثم قتلهم صلى عليهم كذا
إذا قتل بعد الحرب وبه شاهد فمأخوذوا المقتولين يحكم العصية وهو الدروازي والكلابي يحكم أهل البقي
في حق هذه الأحكام وكذلك حكم الواقعة بين الناظرين المهم إذا أصابهم سم بغير أوسكن وما قوا في ذلك الحالة
لأنهم يعمونهم بالصياح ولو أصابهم في تلك الحالة وما قوا بعد تفرقهم صلى عليهم ويحكم من شمس الأمانة
المرسوخة أنه مثل من قتل بالحجارة يحكم العصية فأجاب بأن دوى على أهل كلاً ما ذكر لا يفصل على
أهل درازة لأن في هذه السلطان كان من أهل درازة وكان بأمر أهل كلاً ما بشمارية فهم فكأنوا
مضامون فيصلى عليهم سم قال أبو يوسف لا يفصل على كل من قتل على منافع بأشده الماكرون في المهر
بالسلاح من قتل نفسه مثلاً ما تناول رسولاً من العدو لضر به فاشطأ وأصاب نفسه ومات فإنه يفصل
ويصل عليه وهذا الاختلاف وأما من قتل نفسه بعد دوى هل يصل عليه اختلاف فيه قيل لا يفصل
عليه وقيل يصل عليه وقيل لا يشبه أن تاب في ذلك الوقت كذا في المعنى والمافرغ من الصلاة ما رجع
الشعب منهم على الصلاة ثم انقال

باب الصلاة في الكعبة

(صحيح) ومن قتل فيها) أي في حروف الكعبة شذوذاً للشافعي فيه ما لو أتى في الفطر (وإذا قوا) أي سم
الصلاة على سطح الكعبة مطلقاً سواء كان دين يذيه سيرة أو لا وقال الشافعي يصح الآن يكون دين
بديه سيرة كذا في طريق لا يخلط أصابع عرضاً (ومن جعل ظهره الظهور أمامه في الصلاة) أي أن صلواته جماعة
في الكعبة فيجعل بعض ظهره الظهور أمامه جازاً إذا لم يفتقد أمامه فلهما خلاف ما لو تجردوا في الصلاة
مفصلة واقعة أو أماماً لا يصح سجدة من علم الختلاف لأما في الجهة لأن عند ما كان أمامه ظهره مستقبلاً إلى
القبلة (و) من جعل ظهره (الوجه) أي وجهه الإمام (لا يصح) التمدد فيه وفيه يسهو في سبغ الاسم السلام
يصح (وان سلقوا طوقاً) أي أن وصلوا الإمام في المسجد الحرام فحق أن لا يصح حول الكعبة واقعة أو لا
(صحيح) التمدد (إن هو أقرب إليها من أمامه أن لم يكن) التمدد (في جانبته) أي جانب الإمام عند
أحرازه من كان أقرب إلى الكعبة من الإمام وهو في جانب الإمام حديث لم يجز لجور المقام على علم أمامه
وأما أهل

في كتاب الزكاة

قرن أن كاة بالصلاة ناساً بما إذا قرأته في أن من القرآن وعما جاء من السنة فكأنه عليه السلام في
الاسلام على خمس الحديث فقدم الصلاة لأنهم اتفقوا على جميع البالغين المختلفين بخلاف أن كاة في
الطهارة ثم التمدد المخرج من النصاب الموقوف إلى الفقير ثم روى على ابتاؤه (شروط وجوبها) أي
قبولها (العلة) في يوم كثر في سنة فلا يجب على المجنون (والبلوغ) فلا يجب على الصبي وقال الشافعي

تجب على الصبي والمجنون والفقير في يوم كاش في سنة حتى يدخل المشرق الذي خلق من الشمس
الصحيح وهو احتراز عن رواية أبي يوسف أنه يجهل وقتها كثر الجمل وهذا في المجنون الغرض بان من
بعد البلوغ امان في الاصل بان بلغ مجنوناً فمسه أي حقيقته يفتقر بان يتبعه انوار من وقت لا فقرة
(والا سلام) فلا تجب على السكار (والحرية) فلا تجب على الصبي بل لافان كان أو لم يكن أو عتقها
(وملك نصيب) وهو ما تادرهم شري (حولي) أي حال عليه الجول (فارغ من الايون) أي لو كان عليه
دين يحيط بماله وله مطالب من العباد منع عن ايجاب الزكاة كدين استعمل لا زكوة ولو هو جسد وعشر
ونعاج ونفقة مقر بوز وجدة قضى بها كذا دين الزكاة بعد الرجوع به لان له مطالب من جوده العباد كذا
في الجوامع وقال الشافعي لا يخرج وان كان ماله أكثر من دينه زكاة الفاتل اذا بلغ ثمانين (د) عن صاحب
الاصطبة أي طاعة الديني والباس والركوب والاستعمال والاستعداد لا تجب في دار الديني
ونائب الدين وأما المنزل ودروب الزكوة وشبهه الخدمه وسلاح الاستعمال وكسبه النمل هذا القيد
عنه عن قوله فارغ عن الدين لان مال الدين ليس بفاضل بل هي مستحقة كلها لخدمة الاستعمال وتوقع
المطالبة والملازمة والمجلس في الدنيا والآخرة في القبي (نار) أي نصيب الم (ولو تقيها) أي كان هذا
للمجانة يقر نعم استكسبها من أو يهبها عنه حدودها المالك الاختيارى كالمرضى والفقير واليتيم والحرية
والزكوة أو هذا الاسماء كالمراثة والسنة (وشح) عينة (أدائها بقية مقدار الزكاة أو لم يزل
ما وجب أو عطف بكم) أي من تصدق بيمينه ماله ولا يتركها كاستعطف فقهه الاستكسار القيس ان
لا يميز ولا غايد بكمه لانه لو تصدق بيمينه النصيب لا تسقط عنه باقي يمينه وعنده تطرأ زكاة
ما تصدق به فتجب على الفور عند البعض حتى يأتمم بالتأخير ويؤددها بعد وقيل على التراخي

باب صدقة السواحي

ذكر السائمة إشارة الى ان المعنى من الابل وشبهه ليست بنصيب لان المعنى ليست بناتية فالأب (هي
التي تستكني بالرحي) أي في المري (في أكثر السمة) وهي ما فوق النصف هذا القيد يشير الى أن الزكاة
تري أقل السنة لا تجب وفي زكاة الابل (يجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض) وهي التي استمكن
سنة ودخلت في السائمة وانما سميت بها لان أهمها صارت ذات مخاض وأخرى وهو وجهم الأولاد وإنما
قيد بها لان من صفات الواجب في الابل الاقنية حتى لا يميز زوجها سوى الاناث ولا يجوز الاحتكام بال
بطريق العمة كذا في حقه الفقهاء (وفيما دونه في كل خمس) ابل تجب (سائة وفي ست وثلاثين) ابلا تجب
(بنت ابون) وهي التي استمكن سنة ودخلت في السائمة وانما سميت بها لان أهمها صارت ذات ابن
بأخرى (وفي ست وأربعين) ابلا تجب (سعة) بالسعة وهي التي استمكن ثلاث سنين ودخلت في
الرابعة وانما سميت بها لاستحقاقها الحمل والركوب (وفي إحدى وستين) سعة وهي التي استمكن
أربع سنين ودخلت في الخامسة وانما سميت بها لانه لا يسه وفي من ساء ما يطعمهم الا بغيره وتلك
وحيس أو تسمي القليق الخوج يقال خذت الابل اذا حطمت بالاعلاف (وفي ست وستين) ابلا تجب
(بنت ابون) وفي إحدى وتسعين) ابلا تجب (مئتان الى مائة وعشرين) فها زاد في مائة وعشرين
(في كل خمس) ابل تجب (سائة) وفي مائة وثلاث حقتان وثلاثان وفي مائة وخمسين وثلاثين
مئتان وثلاث شياء وفي مائة وأربعين حقتان وأربع مائة (الى مائة وخمسين وأربعين) ابلا وقال
الشافعي اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففي ثلاث بنات ابون فاذا صار مائة وثلاثين ففيها خمسة

و بنتا لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسة ثمان فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
 حقة (فهي) أي في مائة وتس وأربعين إلى مائة وخمسين يجب (حققتان وبنتا لحناض وفي مائة وخمسين
 ثلاث حقات ثم) فيمأزدها على مائة وخمسين إلى مائة وخمسين وسبعين يجب (في كل خمس شاة) فيجب في
 مائة وخمسين وخمسين ثلاث حقات وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقات وشاتان وفي مائة وتس وستين
 ثلاث حقات وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقات وأربع شياه وفي مائة وخمسين وسبعين ثلاث
 حقات وبنتا لحناض إلى مائة وست وثلاثين وما بينهما معفو (وفي مائة وست وثلاثين) يجب (ثلاث
 حقات وبنت لبون) إلى مائة وست وتسعين وما بينهما معفو (وفي مائة وست وتسعين) يجب (أربع حقات
 إلى مائتين) وما بينهما معفو (ثم تستأنف أبدا كما) تستأنف (بهذا المائة والخمسين) أي إذا زادت الأبل على
 مائتين تستأنف القربصة حتى إذا زادت الخمسين على المائةين كان فيها شاة وأربع حقات فلوزادت
 العشرة عليها كان فيها شاتان وأربع حقات إلى آخر ما ذكر وقال أنشأني أن زادت على مائة وعشرين
 ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كما تقدم آنفا (والجنت كالإرباب) وهو جسد البهي وهو
 الذي تولد من السربي والجمي وهو منسوب إلى يثت نصر واسافرغ من زكاة الأبل شرع في زكاة البقر
 حديث قال

باب صدقة البقر

(وفي ثلاثين بقرا تبسع ذوسنة أو ثمانية) المذكور والاشئ سواء كذا في الفهم فلذا كان يحجر أو لا يحسم
 قيمة لأنه تبسع منه هذا إذا لم تكن للجحارة أما إذا كانت للجحارة فلا يعتبر العدد فيها أو لا يعتبر أن تبلغ
 قيمتها ثلثي درهم أو عشرين مثقالا من الذهب وكذلك الأبل والفهم إذا كانت للجحارة لا يعتبر العدد
 فيها بل قيمتها وفي الهبات أفضلها أو وسط أن كان (وفي أربعين من ذوسنتين أو سبعة) وفي الهبات
 بقدرها بأن ينظر إلى قيمة تبسع وسط وإلى قيمة مسنة وسط فإن كانت قيمة التبسع الوسط أربعين
 وقيمة المسنة الوسط خمسين يجب مسنة تساوي أفضلها أو ربع الذي يليها في الفضل حتى لو كانت قيمة
 أفضلها ثلاثين والذي يليها في الفضل عشرين يجب مسنة تساوي خمسة وثلاثين (وفيها زاد) على الأربعين
 (بحسابه الستين) ففي الواحد ربع عشرة مسنة وفي اثنين نصف عشرة مسنة وعن أبي حنيفة أنه لا شيء
 في الزيادة حتى تبلغ خمسين ففيها مسنة وربع مسنة وروى عنه أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين ففيها
 ثمانية (أو ثبعتان وهو قول أبي يوسف وعندهما الشافعي وفي الهبات ثبعتان من أفضلها أو وسط أن
 كان وأخر من أفضلها (وفي سبعين مسنة وتبسع وفي ثمانين مسنة) وفي تسعين ثلاثة أشهر وفي مائة
 ثبعتان ومسنة (فالفرص يتغير في كل عشر من تبسع إلى مسنة والجاموس كالبقرة) لأن اسم البقر
 يتناولها وهو نوع منه وإنما يثبت إذا طغ لا يأكل لحم بقرة كل لحم بقرة لأن أو همام
 الناس لا تنصرف إليه في دار الفلته وما فرغ من زكاة البقر شرع في زكاة الفهم حيث قال (وفي
 أربعين شاة) سبعة يجب (شاة) واحدة (وفي مائة إحدى وعشرين) يجب (شاتان) وما بينهما معفو (وفي
 مائتين وواحدة ثلاث شياه) والذي يشهرون ما قبله معفو (وفي أربع مائة) يجب (أربع شياه) والذي
 يشهرون ما قبله معفو (في كل مائة شاة) أي بعد ما دلت إلى أربع مائة ففي خمسمائة خمس شياه وفي
 ستمائة ست شياه (واحدة) والمثل من الظبي والتمية (كالبضآن) في تكبيل النصاب لا في أداء الواجب
 لأن العبرة للام وعند الشافعي العبرة للأب كافي النسب (ويؤخذ الثاني في زكاتها إلا الخبز) أي لا يؤخذ

الجذع مطلقا سواء كان كذا الضأن أو العزور رضى عن أبي حنيفة لا يؤخذ من الجزالة الشئ فأما من
 الضأن فيؤخذ في الجذع وهو قول أبي يوسف ويحمدوا الشافعي والشئ ما تم له سنة الجذع ما في حلهما أكثر
 السنة والآخر من مسائل التي تم في مسائل النمل والبقال والجذع حيث قال (ولا شئ في النمل)
 مطلقا سواء كانت ذكورا أو أنثى السواثم مخلوطا وألا هذا عند جمهورهم وهو المختار لا يؤخذ من أبي حنيفة
 إذا كانت الخيل ساعة واختلط ذكورها وأنثا فصاحبها يهدى عن كل فرس دينار أربعة عشر دراهم
 ربع عشر قيمتها وهو قول زفر أمان في الألف المفسدة ففيه إروا بيان ومن أبي حنيفة في الذكور أيضا
 روايتان (ولا شئ في البقال والجذع والحلان) جميع حل وهو ولد الضأن في السنة الأولى (ولا شئ
 في (الفصان) جميع فصل من فولهم فصل الرضيع عن أمه فصلا وفصلا وهو الذي فصل من التافة لم
 يتم الحول (والجذع الجذع) جميع يجوز الحول والجذع من أولاد البقر من رضعه عام إلى سنة شهر وثمان
 آخر قول أبي حنيفة وهو قول يمدد كان يقول أو لا يجب فيها ما يجب في السكابر وهو قول زفر أمان
 رضيعه وقال يجب فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي إلا أن يكون مسويا كبير وإن كان
 واحدا فلا يجب رضيعه في السكابر كما في الذكور إذا كانت كبيرة دون ثمانية أشهر في الجذع
 أربعون حلا (والجذع مسنة تجرب شاة وسط فإن كانت المسنة وسطا دون أخذ من مسنة في
 السكافي (ولا شئ في (العزول) في المقتدات النمل والحول (والعزول) وهي التي يلقونها صاحبها الضف
 الحول أما أكثر وقتها لا يجب فيها (ولا شئ في (العزول) وهو ما يبيع النصارى من البقر والحمير
 فيها وأما ما يبيعها من البقر لا يجب بدونه وإن كان ذكورا أو أنثى فالحول يتعلق بالسكافي فلا خلاف في ذلك
 إذا كان لعل في شاة فلو كانت نسيه في الجذع تجرب شاة عند جمهورهم وعند زفر أمان (ولا
 لا شئ في (المسنة الجذع) وكذلك في هلالك البعض مسقطه درة قال الشافعي لا يسقط إذا هلك
 بعد التمكن من الأداء (ولو يجب سن) أي ذات سن (ولو يوجد) في عواشيه (دفع) من وجب عليه
 إلى الصدق (أعني ثمن) أي من ذات سن (وأخذ) من المصدق (الفضل أو) دفع (دونه أو رد الفضل)
 إليه لأن وجب ثمنه لم يوفى دفعه من تخاف وأعطى فضل قيمة بنت لم يوفى إليه (أو) دفع (القيمة) أي
 قيمة ما وجب عليه وقال الشافعي لا يجوز أداء غير المنصوص هذه الأحكام في البقر وكذلك في
 الأبل أيضا (ولو وجد الوعد) أي لا يأخذ المصدق خيار المال ولا رد التهاتر الجانب الفقير والغني
 أما إذا امتنع من أداء الزكاة فلا يأخذها كرها وعند الشافعي يأخذها كرها (ووضع متفاد من
 حنبل نصاب إليه) أي من كونه نصاب فاستفاد في أثناء الحول ما هو من حنبله ضم إليه مطلقا سواء
 كان ولد أو رجلا أو مستغنى بسبب ذرية فهو كالأرث والمجبة وإن لم يكن من حنبله لا يضم لنفسه أو قال
 الشافعي إن كان المستفاد ولا يضم إليه ما حنبله من حنبله أو لا واحد وإن كان رجلا فلا قولان وإن
 وجد ذمها أو فضا من العبد وأدى حنبله وعنده نصاب من حنبله فلا قولان (ولو أخذ الخراج أو العشر
 أو الزكاة بما لم يؤخذ أخرى) هذا مطلقا سواء يؤدى أو لم يؤد فليس إذا يؤدى بالرفع المصدق عليهم سقط عنه
 والأل (ولو جمل) أي قدم الزكاة على الحول (ووضع نصاب) (من) صحح خلافه في التجهيل والشافعي
 في السنين (أو) لو جمل من كان نصاب واحد كالفضة (النصب) كالفضة والذهب والقمح (صح) خلافا
 لفر ربه الله والله أعلم

(يجب في ما تني درهم وعشرين ديناراً ربع العشر) وهو خمسة دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب
(ولو) كان دقة ارماني درهم ومقدار عشرين ديناراً (تبر) أي عشر مضر قرب من الذهب والفضة (أو)
(حالياً) أي يجب في الحسبي مطلقاً سواء كان حلي الرجال أو النساء وقال الشافعي لا يجب في حسبي النساء
وخاصة الفضة للرجال (أو آية) كل ربع من الفضة أو الذهب (ثم في كل خمس بحسب) أي أن زاد على
النصاب وبلغ الزائد خمس النصاب وهو أربعون درهماً يجب فيه درهم ويجب في أربعة دنانير من الذهب
وهي خمس الذهب قيراطان ولا يجب فيما دونه وقال أبو يوسف رحمته والشافعي يجب في الزائد بحسبه
ولو درهماً (والمعتبر) بعد بلوغ النصاب (وزنهما) أي وزن الذهب والفضة (أداه وجوبا) وعند محمد
الأنعم الفراهي عند زقر تعتبر القيمة حتى لو أذى عن خمسة دراهم حبات خمسة زوفاً جاز وكذا عند محمد
محمد وزفر لا يجوز في النسل ولو أذى أربعة حبات قيمتها خمسة دراهم خمسة دراهم لا يجوز إلا أن
أربعة حبات مثلاً عند زفر يجوز عن خمسة ولو كان له ربع فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلاثمائة فلو أذى
ستة جاز عند محمد بخلاف زفر ومحمد ولو كان وزنه مائة وخمسين وقيمتها ثمانين لا يجب اتفاقاً (والمعتبر
في الدراهم وزن سمعة) من الذهب في الزكاة والنصاب وتقدير الديارات بالهر (وهو أن يكون البشعة
منها) أي من الدراهم (وزن سمعة مثاقيل) واصله أن الدراهم في الابتداء كانت على ثلاثة أصناف
صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال ونصف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل
درهم ثلاثة أخماس مثقال ونصف منها كل عشرة خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس
يتعجبون فيها من أن يختلف هجر فأراد أن يستوفي الخراج فطال بهم بالأكث وألغوا منه التخفيف
فجمع حساب زمانه ليتوسطوا بين ما هم ورامته الزميمة فلم يتجزء حواله وزن السبعة بأن جمعوا
من كل صنف عشرة دراهم فصار السكك إحدى وعشرين مثقالاً ثم أخذوا ذلك لأنفسهم فكان سمعة مثاقيل
والمثقال ما يكون كل سمعة منها وزن عشرة دراهم (وذهب الوريق ورق) بكسر الراء المضروب من
فضة أي أن كانت الغلبة للفضة في الدراهم المضروبة من الفضة فهي الدراهم المضروبة من الفضة
الناصية (لا سكة) أي أن كانت الغلبة للنس أي للذهب والفضة فهو سكة العروض يعتبر أن تبلغ
قيمة النصاب ما لا بد من ثمة التجار فيها كأي سائر العروض إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصيباً
لأنه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا ثمة التجارة كذا في الهداية (و) يجب (في عروض التجارة) بلفظ
صفة عروض (نصاب ورق) وهو مائة درهم (أو ذهب) وهو عشرين مثقالاً ربع العشر وقال
مالك إذا باعها شيء الحول واحد وان مضى عليها في ملكه أحوال وكذا الخلفاء في الدين ولو قبضه به
أحوال (وتحصان النصاب في) أثناء (الحول لا يضر) أي لا يمنع الوجوب (أن يكل) النصاب
(في طرفه) أي في أول الحول وآخره مطلقاً سواء كان نصاب السواك أو الذهب أو الفضة أو مال
التجارة وقال الشافعي كمال نصاب السواك من ابتداء الحول إلى انقضاء شرطه وفي مال التجارة يعتد
بالسكك في آخره لا بشر كذا في السكك وفي المذني يعتد بالسكك من أوله (وتضمنه العروض) التي
للتجارة (إلى التدين) أي إلى الذهب والفضة وأغنيته العروض للتجارة لأنها إذا لم تسكن للتجارة
وعنده مال لا يبلغ نصيباً لا يضم العروض لتسكيل النصاب فلا زكاة عليه (و) يضم (الذهب إلى الفضة
قيمة) أي من جهة القيمة. وقال الشافعي لا يضم ثم الغنم باعتبار القيمة عند أبي حنيفة ولو بالآخر اعتد بها
حتى لو مال مائة درهم وخمسة دنانير قيمة منها مائة درهم يجب الزكاة عند خلافه أو لو مال مائة درهم

وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهما من أجماعهم
ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الأجزاء لانه متى أتت من قيدة أحد هاتين القيمة الآخر يمكن أن يكتمل
ما أتت من قيدته بما زاد فوجب الزكاة بالاختلاف وانما يظهر بالتفاوت حال نقصان الأجزاء
والله أعلم

باب العاشر

(هو من نصبه الامام) هل الطريق (بأخذ الصدقات) أي الزكوات من التجار وبأن التجار به
من الموصوفين وكما يأخذ العاشر صدقات الأموال الظاهرة بأخذ صدقات الأهوال الباطنة التي تكون
مع التجار لانها تصير ظاهرة بالمروج الى الغني (فمن قال) من التجار الذين يربون عليه (لربهم المحول)
على المال الذي في يده (أو على دين) يحيط بمالي (أو) قال (أثبت) زكاة هذا المال (أنا) الى
التقراء (في المهر) أو قال أثبت زكاة هذا المال (الى عاشر آخر) وفي تلك السنة عاشر آخر أيضاً
(و- الف صدق) متعلق بالمجموع وهو في موضع الحال أو عطف على قال هذا اذا خرج المراد وهو
خط الأبرار وان لم يخرجها الا بصدق وفي الجامع الصغير لا يشترط آخره وهو الوجه وهو أن أبي يوسف
انه لا يشترط التحليف للصدق وهو القياس وانما قلنا في ذلك السنة عاشر آخر لانه ان لم يكن كذلك
لا يصح (الاي السواثم في دفعه بنقسه) أي يصح في جميع الصور الا في هذه الصورة وهي ما اذا
قال دفعت أنالي الفقراء فإنه لا يصدق وان حلف وقال الشافعي يصدق (وفيما صدق المسلم) من
الصور المذكورة (صدق الذي لا يجري) في شيء من ذلك (الاي أم ولده) أي الا في حاربه يقول هي
أم ولدي في صدق لان كونه حارباً لا ينافي الاستملاء (وأخذ) العاشر (منها) أي من المسلمين (ربيع
العشر) وأخذ (من الذي ضعف) وهو نصف العشر (و) أخذ (من الحربي العشر بشرط تصاب
و) بشرط (أخذهم منها) هذا الكلام من قبيل اللق والنشر المرتب فقله بشرط تصاب متعلق بقوله
وأخذ منها ومن الذي وقوله وأخذهم منها متعلق بقوله ومن الحربي أي تأخذهم منه العشر بشرط أخذهم
العشر منها حتى لو مر حربي بخمسين درهما أو بمائتي درهم لم يؤخذ منهم شيء إلا أن يأخذوا منها من مثلها
وفي ذلك ان كان لا يؤخذ من القليل وان أخذوا منها من مثلها وان مر بتصايب ولم يعلم كم يأخذون منها
يؤخذ منه العشر وان علم أنهم يأخذون منها ربع عشر أو نصف عشر تأخذ بقدره وان كانوا يأخذون
الكل لا تأخذ الكل وان لم يأخذوا منها أصلاً فلا تأخذ منهم (ولم يش في حول بالعود) حتى لو مر حربي
على عاشره عشر ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول المحول وان عشره مرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من
يومه ذلك عشره ثانية لانه بالرجوع ينتهي الامان (وعشر الحربي لا الخمس) أي لو مر حربي بخمسة
أو عشرة يأخذ نصف عشر وقسمه الحربي ولم يعشر الحربي بمطافئ اسواه كن منفرداً أو مع غيره وقال زفر
بعشرهما وقال أبو يوسف بعشرهما إذا مر بهما جميعاً يجعل الخمس بينهما والخمس من ربح كل واحد عشر
الخمس دون الخمس يروى بقوله فقهية الحربي الرجوع الى أهل الذمة (ولا ما في يته) أي لو مر على العاشر
ذمي أو مسلم أقل من مائتي درهم وأخبره انه في منزله ما يبلغ تصايباً وقد حال عليه المحول لم يأخذ منه
شيئاً (والضاعة) أي لا تأخذ لو مر بضاعة (وما المضاربة) أي لو مر عليه بمال المضاربة لا بعشره
وكان أبو حنيفة يقول أو لا بعشرها ثم رجم وقال لا بعشرهما وهو قولهما (ونسب المأذون) أي لو مر
عليه عبد مأذون بمال فان كان المولى لا يأخذون كان كسبه فكذلك في الجامع الصغير يأخذ

ربيع العشر عند أبي حنيفة خلافهما (وثني ان عشر الخوارج) أي ان من يهاجر الخوارج وعشر وا
منه ثم مر على عاشر أهل العدل عشر ثانيا لا يقال هذا منقطع لما ذكره قبله في باب مسقة السواثم وهو
ما اذا أخذ العشر بقاء لا يؤخذ أخرى لأن التقصير هنا منه حيث مر عليه لم يمكن جازا فلا يبطل به حق
الفة بخلاف ما إذا غلب الخوارج على بلادوا أخذوا زكاة سواهم فإنه لا شيء عليهم لأنه لا تقصير منهم
واغنا التقصير من الامان

باب الرضخا

وهو أعم من المعدن والكنز والمعدن ما خلق الله تعالى في الأرض والكنز اسم لما دفنه بنو آدم (مخمس
معدن نقد) كذهب وفضة (و) معدن (لجوحد) كصخر ورصاص (في أرض خراج أو عشر) أي
لو وجدته في أرض الخراج أو العشر ففيه الخمس وأربعة أخماسه للواحد وقال مالك والثوري
لا يخمس ولو وجد في أرض غلو كذا فأربعة أخماسه للمالك الرقة وخمس للواحد (لا في داره) أي لا
يؤخذ الخمس من معدن نقد ويوجد في داره من المعدن (و) لا في أرضه (وعن أبي حنيفة
روايتان في رواية الأصل لا يجب تكافؤ داره وفي رواية الجامع الصغير يجب (و) خمس (كنز) اعلم انه اذا
وجد كنز كان عليه ضرب أهل الاسلام كاستيوب عليه كمال الشهادة فهو كاللغة وحكمه بالان يجب
تعر دفاها للمصدق على نفسه ان كان فقير أو على غيره ان كان غنيا ولو كان عليه ضرب أهل الجاهلية
كلمة وتش عليه الصم ثمان ربحه في أرض مساحة غير غلو كماله ففيه الخمس وأربعة أخماسه للواحد
وان وجدته في دار نفسه أو أرضه ففيه الخمس اتفاقا بخلاف المعدن عند أبي حنيفة (رواية) أي أربعة
أخماسه عند أبي حنيفة وعند (المختلط له) وعند أبي يوسف للواحد فمعلم من هذا المقرر من قوله وباية
للمختلط له يختص بالصورة الأخيرة وهي ان ربحه في دار نفسه الخ ولا يكون مطلقا كما فهم من المتن والمختلط
له هو الذي ملكه الامام هذه القصة أول الفتح وغناهي به لان الامام يخط لكل واحد من الغنائم
ناحية وقول هذه للثوار لم يعرف المختلط له أو ربحه مصر في أي أقصى مال يعرف في الاسلام لقيامه
مقام صاحب الخطة في هذه الدار ولو اشبهه الضرب بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهليا في
ظاهر المذهب وقبل اسلامي زماننا (و) خمس (زئبق) خلافا لأبي يوسف (لاركان) في صحراء (دار
حرب) أي لو وجدته في صحراء دار الحرب رجل مستأمن لا يخمس واغنا في بابا العهراء لا تدلوه جده في
يتهم رده عليهم (و) لا (في زوج) أي لا يخمس في زوج وياقوت وزمرد (وارق) وعبر (وقال أبو يوسف
فيهما وفي كل حلية يخرج من البحر خمس

باب العشر

(يجب في سهل أرض العشر) واغنا في سهل الأرض بالعشر لأنه لو كان في أرض خراجية لم يكن فيه شيء
(ومسقى مياه) أي يجب في خارج أرض العشر المسقى من المطر (و) يجب في مسقى (سبح) أي ما لا ينهار
والأودية (بلا شرط) أي يجب في هذه الصور بلا شرط (نصاب وبقاء) في الخارج وعن أبي حنيفة أنه
يعتبر في سهل أرض العشر القيمة وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب كل قرية يخشون منا وعن محمد
خمس اقراق كل فرق مسقة وثلاثون رطل ارقا قال الشافعي لا يجب في السهل شيء (وقال أبو يوسف ويحمد
والشافعي لا عشر الا في غرة بقاءه اذ بلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربع أوسق اعناه اما

محتاج اليه والاراد بالسلاح ما يستعمل للحاجة الدينية ولهذا قالوا ان كتب التفسير والفقه والحديث
 الواحد لا يكون نصيبا وأما كتب النحو والأدب والطب والتعبير فتعبر نصيبا كذا في شرح النظم
 (عن نفسه) أي تجب عن نفسه (وفعله الفقير) فان كان للطفل مال يؤدى من ماله رعة فجد يؤدى من مال
 نفسه حتى لو أدى من مال الصغير يفتن (و) من (هبة لله خدمة) أي تجب عن العبد لله تعالى وكل
 مسلم أو كافر أو قال الشافعي لا تجب عن الكافر قوله لله خدمة إشارة إلى أنه لا تجب عن عبده للعبادة وعند
 الشافعي تجب عنهم أيضا (و) تجب عن (مدره وأم ولده) لأن زوجته وولده (كبير) خذلوا
 الشافعي فيها (و) لا تجب عن (مطالبة) خلافا لما لك (و) لا تجب عن (عبد أو عبدهما) أما العبد المشترك
 ففقهه خلاف الشافعي وأما العبد المشترك ففقهه ما على كل واحد منهما ما يخصه من الرأس دون
 الأنفصا حتى لو كان بينهما خمسة أعبد يجب على كل واحد منهما الصدقة عن عيدين وقيل لا تجب
 أصحاحا (و) توقف لوصية بالتخيير أي لو اشترى عبدا بالتخيير فقط ربه على من يستقر المالك له فعنه إذا أمر
 وقت الفطر والخيار باق وعنه فقه على من له الخيار وقال الشافعي على من له المالك وقت الوجوب (نصف)
 مرفوع على أنه فاهل يجب نصف (صاع من بر أو دقية أو سبعة أوزان) وقال الزبير كالمشعر
 وهو رايه من أبي حنيفة وقال الشافعي من الكل صاع (أو) يجب (صاع من ثمر أو شعير وهو ثمانية
 أرطال) كل رطل شعيرة أو ستة أرطال أو يوسف والشافعي خمسة أرطال أو ثلث رطل (صح) من صوب
 على الظرف أي يجب نصف صاع صبح (يوم الفطر) وقال الشافعي عند غروب الشمس في اليوم الآخر
 من رمضان (فإن مات قبله) إغناه للتفرع أي من مات قبل يومه لا تجب عليه صدقة الفطر (أو سلم)
 الكافر بهمه (أو ولد بعده) أي بعد يومه (لا تجب) عليه صدقة الفطر (و) يجب (أو صدقة الفطر) (أو قدم)
 على الوقت مطلقا وعند خلف بن أبيب رحمه الله يجوز تجب لها بعد دخول رمضان لا قبله وقيل يجوز
 قبلها في النصف الآخر من رمضان وقيل في العشر الأخيرة وعند الحسن بن زباد لا يجوز قبلها
 أصلا كالاشتمية (أو آخر) أي آخر يومه لا يسقط وإن طالت المدقة صح إذا بعده وعن الحسن يسقط
 حتى يوم الفطر

كتاب الصوم

أما ذكر الصوم بعد ذلك كما اقتد به بالسنة وهو في الألفه الامسك قال النابغة
 خيل صيام وخيل غير صائمة به تحت الهاج وأخرى تلك الجماع
 أي مسكة عن العلف بشريعة وفي الشرع (هو ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح) الصادق
 (إلى الغروب نية) أي ترك الأكل والخوف في السكافي نية التقرب وفي المختلف أنه صوم عن فلا يشترط
 له الأمانة القربة وذلك حاصل بطريق النية كالنفل خارج رمضان (من أهله) بأن يكون مسلمانا بالغافلا
 طاهرا من الحيض والنفسا وقال زفر صوم رمضان يبدأ بغسيرة من الحجج القيم (وصح صوم رمضان
 وهو فرض) جملة حاله أو معه فريضة (و) صوم (النذر والمعين) كما إذا قال الله على أن أصوم غرة فوجب
 أو أن أفص عشر من رجب من سنة كذا (وهو واجب) صوم (النفل) نية أي هو هذا الصيام نية
 (من الليل إلى ما قبل نصف النهار) والمأدب نصف النهار نصف النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر إلى
 الضحوة الكسرى وقيل إذا صام رمضان نية إلى ما قبل الزوال جاز وقال مالك يشترط التيميم في النفل
 أيضا وقال الشافعي يشترط في صوم الفرض التيميم وفي النفل لا يجب نية بعد الزوال (و) صح صوم

رمضان والنذور والنفل (يعطى القيمة) بأن يقول ثوبت أن أصوم هذا الحاسب ولم يتعرض لغرض وغش فيه
 وفي أحد قولى الشافعى لا يجمع بطلان النية (و) صحح صوم رمضان والغذاء (بقية النفل) مطلقاً بأن يقول
 ثوبت أن أصوم غداً اللهم بطلان النية وفي رواية بكونه من النفل وقال مالك إن علم أنه يوم رمضان فذوى النفل لم
 يكن صائماً وإن لم يعلم جميع من النفل وقال الشافعى لا يصح نية النفل (وما بقي لم يجز إلا بنية معينة معينة)
 من التيميم وهما ميمتان للمعول قوله وما بقي أى صوم القضاء والكفاية والنذر الذى هو غير معين
 لا يصح إلا بالتيميم ثم قال أحسبنا يجب عليه التيميم لكل يوم وقال مالك أصبح صوم جميع الشهر بنية
 واحدة (ويتم رمضان برؤية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين) أى إذا غم الهلال أكلوا عدة شعبان ثلاثين
 يوماً صاموا رمضان رزق هلال رمضان أم لا (ولا يصام يوم السبت إلا نطوا) والسبب ما سئو في طرف
 العلم والجعل وإذا غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع السبت في اليوم
 الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان وهذه المسئلة على وجوب أحد هاتين ذوى صوم رمضان وهو مكروه
 ثم أن ظهر أن اليوم من رمضان يجوزته وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وإن ظهر أنه من شعبان
 بنوى عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً إلا أن هذا دون الأول في الكراهة ثم أن ظهر أنه من رمضان
 يجوز وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل بكون تطوعاً وقيل أحزاه عن الذى نواه وهو الأصح والثالث
 أن ينوى التطوع وهو غير مكروه عند البعض مكروه وقال الشافعى ابتداء يكره والمختار أن يصوم
 المتي بنفسه ويقتى العامة بالتلوم أى بالنظر إلى وقت الزوال بما لا يفطر والراي أن يتردد فى أصل النية
 بأن ذوى أن يصوم غداً إن كان من رمضان ولا يصوم إن كان من شعبان وفى هذا الوجه لا يكون صائماً
 والخامس أن يتردد فى وصف النية بأن ينوى أن كان غداً من رمضان أن يصوم عنه وإن كان من شعبان
 فحين واجب آخر وهذا مكروه ثم أن ظهر أنه من رمضان أحزاه أن ظهر أنه من شعبان لا يجوز ثم إن واجب
 آخر يكون تطوعاً والسادس أن ينوى من رمضان أن كان غداً منه وعن التطوع إن كان من شعبان
 وهذا مكروه أيضاً ثم أن ظهر أنه من رمضان أحزاه عنه وإن ظهر أنه من شعبان جاز عن النفل كذا فى
 الحاشية (ومن رأى هلال رمضان أو هلال الفطر) وشهره عند الفاضى (وربما قوله صام) أى عليه أن
 يصوم خلاف الحسن المصرى (فإن أفطر) الزاى المردود (نقض فقط) أى بلكافة خلاف الشافعى (وقيل
 بهلة) أى بسبب غيم أو شبهة أو حجة فى الشهادة بما يمنع الرؤية (شعبان عدل) أى قبل خبره مطلقاً سواء
 كان محمداً وبإحدى القذف أو لأخرى من أى حقيقة أنه لا تقبل شهادة له ولا يحد القذف بعد التوبة وقال
 الطحاوى تقبل شهادة الفاسق كذا فى المحيط وعند مالك يشترط المثنى وكذا عند الشافعى فى أحد قوليه
 (ولو) كان الخبير (قنأ وأثنى) لرمضان أى قبل لأجل صوم رمضان (و) قبل خبر (و) من أخر وخبرتين
 للفطر وفى المتن أنه تقبل فى ذلك الشهادة الواحدة (والأجمع عظيم لما) أى أن لم يكن بالهبة عليه لم
 تقبل إلا الشهادة بجميع كفى يقع العلم بغيرهم فى هلال رمضان والفطر ثم قيل فى هذا الكثرة أهل الحلة
 وعن أبى يوسف خمسة من رجل أو من خمسة حتى يتموا أركانهم من كل جانب فلو جاء واحد من خارج المص
 فظاهر الرواية أن لا يقبل وذكر الطحاوى أنه تقبل شهادة الواحد إذا جاء من خارج المصرة لثلاثة الموانع
 وكذا إذا كان على مكان مرتفع فى المصرو روى الحسن عن أبى حنيفة أنه تقبل شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين وعن خلف بن أيوب خمسة مائة بطليل وعن أبى حفص الكبير أنه يعتبر الفاعل عن محمد أنه قال
 القلة والكثرة إلى رأى الإمام وقال الشافعى تقبل شهادة الواحد (والأصحى كالفطر) فى ظاهر الرواية

وعن أبي حنيفة أنه كهلل رمضان (ولا هجرة لا اختلاف المطالع) أي إذا رأى الهلال أهمل بدلة الفجر
ذلك أهمل بدلة أخرى في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان بين البلدتين تفاوت أو لا وقال بعضهم لا يلزم
وقال بعضهم إذا لم يكن بين البلدتين تفاوت لا يختلف المطالع وأن كان بينهما تفاوت فختلف المطالع ولا
يلزم حكم إحدى البلدتين البائدة الأخرى ولا هجرة أيضا بل قرية الهلال ثم أقبل الزوال بعده وهو ليلة
المستقبلة عند ما عرفت أي يوسف إذا كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية فيجب أن يوجب الفطر عن أبي
حنيفة في رواية أن كان هجره أمام الشمس والشمس تناهوه فهو من الليلة الماضية فيجب أن يوجب الفطر
وإن كان هجره خلف الشمس فهو من الليلة المستقبلة كذا في الظاهرية

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد

(فإن كل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه (ناسجا) لم يفسد صومه وقال مالك يفسد صومه وهو
القباس (أو احتلم أو أتزل بقطر) لم يفسد أيضا مطلقا سواء كان مرة أو مرتين قال مالك إن نظر من بين
فأقبل ففسد صومه وأما غيبا قبل النظر لأنه إن أتزل بالتحذير ففسد صومه (أو أدهن) دهن شارب
ورأسه إذا طلاه بالدهن وأدهن على وزن أفتعل إذا أتولى ذلك بنفسه من غير مد كرا ففسد حتى لو قس
أدهن رأسه أو شارب فهو خطأ (أو احتجم) أي لا يفسد أيضا خلافا لما لك (أو أكل) أي لا يفسد
أيضا مطلقا سواء وجد طعمه في حلقه أولا وقال مالك إن وجد طعمه في حلقه يفسد ولا فلا يأكل وإن لم يجد
طعمه في حلقه فلا يفسد (أو قيل) يفسد لا فلا يزال به أو يلمس أو يمس كل واحد منهما آمن والأى وإن لم
يأمن لا يباح بل يكره وأما الشافعي في الحالين (أو دخل) حلقه ففسد أو ذاب) لم يفسد في ظاهر الرواية
وفي القياس يفسد (وهوذا) كرا صومه (أو الجملة) حلقه وهو يشير إلى أنه إن كان ناسجا لصومه لا يفسد
بالطريق الأولى (أو أكل ما بين أسنانه) لا يفسد صومه أيضا هذا إذا كان قبل الأكل من الإنسان عادة
فإن كان كثيرا يفسد وقال زفر يفسد في لوجهين والخصه وما فوقها كثير وما دونها قليل وإن أخرجه
وأخذ به يد ثم أكله يمتنع أن يفسد صومه كما روي عن محمد إن الصائم إذا ابتلع عسمة بين أسنانه لا يفسد
صومه وإن أخذ عسمة ابتداء فابتلعها يفسد صومه وإن مضى بها لا يفسد إلا أن يجد طعمه في حلقه وفي قدر
الخصه يجب القضاء دون الكفاية خلافا لزفر (أو قام) وعاد لم يقطر) جواب الشرط متعلق بالجميع
أي إن قام وعاد لم يقطر مطلقا سواء كان ملء الفم أو دونه وقال أبو يوسف إن عاد وكان ملء الفم يفسد
(وإن أعاده) عمدا (أو استقاء) أي تسكبان في القى يفسد مطلقا سواء كان ملء الفم أولا في ظاهر
الرواية وقال أبو يوسف لا يفسد فيهما إن كان قليلا فإن عاد لم يفسد صومه وإن أعاده فكذا في رواية
وفي رواية يفسد لكثرة شربه في الخارج (أو ابتلع) حصاة أو حديد أفضى فقط) أي بلا كفارة وقال مالك
يجب الكفارة أيضا في الابتلاع (ومن جامع أو جموع) في أحد السبلين قضى وكفره مطلقا سواء أزل
ألم ينزل وسواهما جامع في الذر أو الأقبل (وهن أبي حنيفة) أنه إن جامع في الذر لا كفارة عليه ما أو غاصت
على المرأة أن طوعت ولا يجب أن كانت مكرهة وفي أحد قول الشافعي لا يجب عليه أن يقول يجب عليه ما
أيضا ويحصل عم الزرع (أو أكل أو شرب غدا أو رواه أحمد أفضى وكفر) في محل الرفع بأنه خبر من
جامع وقال الشافعي لا كفارة فيها (أو كفارة الظاهر) يعني أن كان يحد رفقة قبله بحد رفقة فإن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين فإن عجزا طمستين مسكتين خاضا قال مالك حيث يقول بالتحذير وفي التابع
والشافعي حيث يقول بالتحذير (ولا كفارة بالزوال فيعادون الفرج) أي يجب القضاء بلا كفارة

في حق ما دون الفرج مطابقة سواء كان بالتحمة ذأو بالدر وهو رواية عن أبي حنيفة وعنه انه ان وطئ
في البر فعليه ما لا كفارة وهو قوله والاصح اهل ان السحاق لا كفارة فيه لعدم الجماع صورته وهو
ادخال الفرج في الفرج ويجب القضاء لو حده معنى (و) لا كفارة (ب) باقصاده وم غير رمضان بل قضاء
(وان احتقن) يقال احتقن بنفسه تدأوى بالحقنة (أو استعط) أي صب الدواقي في الأنف (أو أقطر في
أذنه أو دأوى جافة أو آمة) وهي الجلاء التي تجتمع الدماغ أي دأوى الجراحة التي بلغت الدماغ (بدواء
وصل) دواء الجائفة (الجبوة) أي بطنه (أو) (دماضة أفعار) جواب الشرط أي أقطر في الصور كلها
لأنه يجب القضاء بلا كفارة وقال لا يقطر اذا دأوى ووصل إلى جسده أو دماضه قوله بدواءه متعلق
بالجميع وقيد به لانه لو أقطر في أذنه الماء ودخل لا يفسد وقبل يفسد ولو دخل الدهن يفسد اتفاقا فم
مطلقة لا تتناول الطيب واليابس وقيل الخلاف في الطيب واليابس لا يفسد اجماعا (و) أن أقطر في أذنيه
(لا) يفسد شيئا خفية وعند أبي يوسف يفسد وقول محمد مضطرب (و) كره ذوق شي ومضغه (بلا عذر) أي
كره مضغه للصبي بلا عذر اذا كان له منه يد بأن يجدها تطعم صبيها من غير مضغ كالغسل وشبهه ولا بأس
اذا لم يجده منه (و) كره (مضغ الهلاك) للمضغ مطاوعا سواء كان أسودا أو أبيض وقيل هذا اذا كان
أبيض فان كان أسودا يفسد ثم قالوا هذا اذا كان الهلاك ملتحما أي عضو خافا أما اذا لم يكن ملتحما لم يفسد
حتى صار ملتحما يفسد (لا) أي لا يكره (تكلل ودهن شارب) يجوز أن يكون كلاهما بلغظ المصدر من
تكلل عنه كحلا ودهن رأسه وهما اذا طلاه بالدهن ويجوز أن يكون كلاهما بلغظ الاسم يضم السكاف
والدال ولوروي بالضم كان المعنى ولا بأس باستعمال السكف والدهن كاذ كرفي قوله (وسدوك) أي
لا يكره استعماله المطاوعا سواء كان رطبا مضغيا أو مبلوا بالماء وسواء كان بالقد أو بالعشي وقال مالك
يكره الرطب وقال الشافعي يكره بالعشي وقال أبو يوسف يكره المبلول ولا يكره الرطب النضج (والقوله ان
أمن) على نفسه الجماع والاتزال وكره ان لم يأمنه
فوق فصل في الفوارض * من خاف زيادة المرض القطر أي القطر ثابت من خاف وقال الشافعي
لا يقطر وهو يعتبر خوفه لاسلاك أو فوات العضو كما في التيمم قوله زيادة المرض إشارة إلى انه مريض
يخاف زيادة المرض بالصوم أما اذا كان يجهل يخاف المرض فلا يقطر واهل ان خاف على نفسه
أو ذهب طرف من أطرافه يقطر بالطريق الأولى وان أصبح صائما أو غائما لم يزداد المرض باجتماعه
أو باجتماع طيب كذا في الخلاصة وفي النصاب باجتماع طيب حاذق مسلم (والسائر) أي القطر لهذا
اذا أصبح مسافرا أما اذا أصبح مقيما صائما مسافرا فلا يحل له الاطاري في ذلك اليوم (وصومه) أي
المسافر (أحب ان لم يفرضه) الصوم ومن الشافعي القطر أن فصل يفرضه الصوم ولا يفرضه احتجاب
الظواهر لا يجوز الصوم في الخلاصة والخائفة انه لو فطر رفيقه والنفسه متحركة فلا فطر أفضل
(ولا قضاء) أي لا يجب القضاء في أيام السفر والمرض (ان ما غلبها) أي على السفر والمرض (ويطعم
وليها معتمرا) السكف يوم كالفطرة) أي ان صح المريض وأقام المسافر لم يصوم ما تازم وليها ما اطعم
(بوصية) وهذا إشارة إلى انه ان لم يوص لم يأزم الاطعام الوارث وقال الشافعي ان لم يزل بالوصية من كل
المال وعنده ما من ثلث المال أو وصي (وقضى ما قدره) أي ان صح المريض وأقام المسافر فتم ما
لزمهما القضاء بقدر ما قدره ولا إقامة وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالاطعام وذكرا الاطعم
أن على قوله لم يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلى قول محمد لم يلزمه القضاء بقدر ما صح

وليس بهيجم وإنما الخلاف في التفرقة أنه إذا نذر المريض الصوم شهر رمضان فثبت قبل أن يبعث لا يلزم
 شيء وإن صح يومًا لمعه أن يقضى كل الشهر عندهم أو عند محمد بن سعد ما أدرك (بلا شرط ولا) أي فتابع
 وله الخيار أن شاء ففرق وإن شاء تابع لكن المستحب التتابع (فإن جاءه رمضان) آخر (قديم
 الأدم على القضاء) أي أن جاز رمضان الثاني على المكاتب الذي لم يصوم رمضان الأول أي الثاني ثم
 قضى الأول ولا يذنب عليه شيء إلا للشافعي (وللحامل والمرضع) الفطر والقضاء لا التكفارة ولا الدية
 (إن خاف على الولد أو النفس) وقال الشافعي يجب التسدية فيما إذا خافت على الولد والمرء من المرض
 الظاهر لأنها لا يمكن من الامتناع عن الارضاع لوجوبه عليه إجماع الإجماع فما لا م فليس عليه الارضاع
 فإن امتنعته صلى الأب استيجار مرضعة أخرى كذا في شرح السيد تقي الدين (والشيخ الفاني)
 أي الشيخ الفاني الفطر وهو الذي لا يقدر على الصيام حتى يلقه به إلى الغناء أولاً ثم يفتت قوته (وهو)
 أي الشيخ الفطر (بشدي) أي يطم بكل يوم مسكيناً كما يطم في الكفارات نصف ساع من بر أو صاعاً
 من تمر أو شعير وقال مالك لا تسدية عليه (فقط) أي يقدر هو فقط دون الحامل والمرضع خلاف الشافعي كما
 تقدم أنفاً ونقول معنى قوله يقدر فقط أنه يجب عليه التسدية دون القضاء فعلى هذا لا يترتب خلاف
 الشافعي (وللمطوخ الفطر بغير عذر في رواية) وهي رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزكريا بن
 الرازي عن أصحابنا أنه لا يثبت والمتأخر من اختلافهم ويحل بعذر والضيافة عذر فيماري عن أبي
 يوسف يشهد ويرى عن أبي حنيفة أنها لا تكون عذراً ولا يظهر هو الأول والصحيح من المذهب أنه ينظر
 إن كان صاحب الدعوة لا يتأذى بترك الإفطار لا ينظر ولا يفطر إذا كان قبل الزوال وبعد لا ينظر
 إلا إذا كان عقوقاً بالولدين أو باحدهما (وبقضى) للمطوخ إذا أفطر وعند الشافعي لا يقضى (ولو لم
 يصي أو أسلم كافر) بعدد بقى بقى اليوم (أمسك) كل واحد منهما (بقية يومه) وجوباً فقط كما أنه إذا
 أفطر في رمضان نسباً فظن أن ذلك يفطره فأكل بعده بعدد يجب القضاء وفي رواية استحباباً ولم يقض
 شيئاً أي لم يقض هذا اليوم وإن أفطره خلافه لا شك ولا ماضى وعند أبي يوسف أنه إذا زال الكفر
 والصد قبل الزوال يجب القضاء من العلماء من يقول عليه قضاء هذا اليوم والأيام الماضية كذا في
 النهاية (ولو نوى المسافر الإفطار ثم قدم) عصره (ونوى الصوم في وقته) أي وقت النية وهو قبل انقضاء
 النهار (رح) خلافه لا شيء وما لك (وبقضى) ما قلت عنه (بأنه سوى يوم حدث) الانحفاء (في ليلة)
 خلافه لا شك قالوا وهذا الذي نوى الصوم في تلك الليلة قبل الانحفاء في السكاب يترك لأن المسلم لا يخبر عن
 نية الصوم في ليلة رمضان وقوله في ليلة الإشارة إلى أن الحكم لا يختلف بمجرد نية في اليوم لأنه إذا لم يجب
 بحدوثه في الليلة لم يجب على المسافر الصوم لأن لا يجب بحدوثه في اليوم أو (و) بمعنى ما قلت عنه (يجنون
 غير عمد) أي غير متعمدين للشهر كله مع اقتسامه كان أصلياً أو عارضاً قبل هذا إذ بلغ مديناً ثم من أماناً
 بلغ مجنوناً أو المجنون الأصلي ثم أفارق في بعض الشهر فغن فمعداته ليس عليه قضاء ماضى وعن أبي
 يوسف أنه يجب عليه قضاء ماضى من الشهر وقال زفر والشافعي بسقط القضاء في مجنون غير عمد أيضاً
 (و) يقضى ما فاتة (بأسك) بلانته يوم وفطر (وقال زفر) يأتى صوم رمضان بلانته من أصبح المقيم
 (ولو قدم مسافر) مصر في بعض النهار (أو طهرت عائض) في بعضه (أو تيسر) حال كونه (ظنه) ليلاً
 والخبر طالع أو أفطر كذلك أي بظنه ليلاً (والشمس حية) أي لم تقرب بعد في المغرب حياة الشمس بقا
 ضوءها وبياضها (أمسك) حواط الشرط أي أمسك كل واحد من المسافر الذي قدم والخاص الذي

طوبت وعذرهما (يومه وقضى ولم يذكر كآ كنه بعد ابعدا كنه ناسيا) أي يجب القضاء فقط كانه اذا اكل
في رمضان ناسيا فظن ان ذلك يطره فأكل بعد وجب القضاء دون السكارة وعن أبي حنيفة انه
ان بلغه الحديث وجب له القضاء وهو قوطهما (وانما يشكونه وطشتا) بحرقان معطوفان على كانه
أي اذا حومت الناعة أو الجذوة وهي ساعته عليها القضاء دون السكارة وقال زفر والشافعي لا يجب
القضاء والاراد بها ان تغدق فلا يستوعب حنوتها الشهر فصار كالنوم والاضاعه

فصل من يذرم يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة بان قال صلى صوم يوم النحر (أفطر وقضى)
خلاف زفر والشافعي فان عندهما لا يقضى (وان نوى) النادر (عينا) قضى (أو أكثر أيضا) وعند أبي
يوسف لا يكفر وعذر زفر والشافعي لا يكفر أيضا وهذه المسئلة على سنة أو سنة الاول انه لم يقوشا والثاني
انه نوى النذر فقط والناشأ انه نوى النذر ونوى ان لا يكون عينا يكون نذرا بالاتفاق والاربع انه نوى
العين ونوى ان لا يكون نذرا لا يكون عينا بالاتفاق والخاص انه نوى العين ولم يوافق النذر يكون عينا عند
أبي يوسف وعندهما يكون نذرا وعينا أو أساسا من ذكر في المتن والمسئلة معروفة (ولو نذر صوم هذه السنة
أفطر أياما منه) أي الاولى ان يفطر فيها فان صامها خرج عنها (وهي يوما العيد وياوم النحر) وهي
الاثنين والثلاثاء والثلاث عشر من ذي الحجة (وقضاء ولا قضاء) أي لا يجب القضاء (ان شرع)
المكاتب (فيها) أي في هذه الايام المنهية عنها فلا (ثم أفطر) وعن أبي يوسف وشهد انه يجب القضاء وأما
لوشع في غيرهما متفلا يلزمه انصاعه ولو أقسمه قضاء خلاف الشافعي كاش

(باب الاعتكاف)

افتهال من هكف اذا دام ولما كان الصوم شرط في الاعتكاف أشهره (س) ليت في مسجد بصوم
وحيه) اعلم ان الاعتكاف مسنة وهو كماله سنة كفاية كذا في مسند من شكني وقيل في مسند ثم المثل
ركنه بشرط ان يكون في مسجد جماعة أي مسجد تؤدى فيه بعض الصلوات وروى الحسن عن أبي
حنيفة انه قال قل مسجد له امام وموذن معلوم وتؤدى فيه الصلوات الخمس بجماعة وعن أبي يوسف ان
الاعتكاف الواجب لا يجوز في مسجد غير مسجد جماعة وغير الواجب يجوز في غيره ثم الصوم شرط اعتكاف
الاعتكاف الواجب وقال الشافعي ليس بشرط واشتقت الزوايات في النفل فروى الحسن عن أبي
حنيفة ان الصوم شرط اعتكافه فعلى هذا لا يكون أقل من يوم كذا قالوا وفيه نظر وفي ظاهر الرواية ليس
بشرط وهو قول أبي يوسف وشهد فيه يكون أقله ساعة بالصوم حتى اذا دخل المسجد بثية الاعتكاف
فهي معتكف ما أقام وثار له اذا خرج (وأقله نفلا) أي من جهة النفل (ساعة) وهو قول شافعي
المنظورة ثم أقل الاعتكاف النفل يوم لدى استئذان الاجل وأكبره انما ارعده الثاني وساعة في
مذهب الشيباني (والمرأة تعتكف في مسجد بيتها) يريد به الموضع المستعمل للصلاة كذا بيان الافضلية
أما الاعتكاف في مسجد جاز وقال الشافعي لا يجوز لها أن تعتكف في مسجد بيتها وعن أبي حنيفة ان
شأن اعتكاف في مسجد البيت وان شاء اعتكف في مسجد جماعة كذا في الخلاصة (ولا
يخرج) المعتكف اذا كره الخروج الا من انهدام المسجد (منه) الا الحاجة شرعية كالجمعة) وقال
الشافعي الخروج الى الجمعة فسد (أو طبعه) أي مما لا يدمره ولا يقضي في المسجد (كالمول
والغائط فان خرج ساعة بلا عذر كعبادة المريض وصلاة الجفارة فسد) الاعتكاف وقال لا يفسد
ما لم يخرج أكثر من نصف يوم قوله ان خرج اشارة الى انه لو أخرجه السلطان كراهي لا يفسد وقوله بلا

قد عذرة السفر لانهما حراما في الخروج الى ما دون السفر بالاحرام أو زوج ولو وحدها بحرمها من زوجها
 المنع من حجة الاسلام خلافا للشافعي والمحرر من لا يحل له تسكاها ابدأ حرم أو رضاع أو مصاهرة بشرط
 قهراً ان يكون مأموماً فلا باءا حراً كان أو مسدداً كافراً كان أو مسلولاً كان فاستقامت أو جوسداً أو صبيها
 أو جنيهاً ولا يعتبر لان الفرض لا يحصل بالانفاسق والجوسى ولا يتأتى من الصبي والمجنون الحفظ ونفقة
 المحرم عليها (فلو أحرمت صبي) غذا تقر بيع على ما مر من الشرائط (أو بعد باغ) الصبي (أو عتق) العبد
 (ففى) أى أتى بأفعال الجني ولم يحدد الاحرام للعبة المفروضة (لم يحرم من فرضه) خلافا للشافعي فان حدد
 الصبي الاحرام قبل الوقوف به فحرمه وجازع من حجة الاسلام لانه في هذا الحال من أهل الزوم أما العبد
 ان حدد الاحرام فلم يحرمه وما فرغ من الشرائط شرع في المواقيت حيث قال (ومواقيت الاحرام
 ذو الحليفة) لاهل المدينة وهي جميع ميقات وهو الوقت المحدود فاستعمل للسكان ومنه مواقيت الحج لمواضع
 الاحرام (وذا عرق) لاهل العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة أيام (ورجفة) لاهل الشام (وقرن)
 لاهل نجد وهو جبل (وبالم) لاهل اليمن موضع منه الى مكة فريختان (لاهاها) أى المواقيت تسكون لاهل
 هذه الامكنة (ولان صربها) من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره (وصح نقديعه) أى الاحرام (عليها) أى على
 المواقيت (لا عكسه) أى لا يصح تأخير عنها (ولداخلها) أى ميقات داخل المواقيت (الحل) للحج والعمره
 (والسكى) أى ميقات المسكى (الحرم للجم) والحرم حوالى مكة وهو من الجانب الشرقي سبعة أميال ومن
 الجانب الثاني اثنا عشر ميلاً ويقال لثلاثة أميال وهو الاصح ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن
 الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً والحرم كله كوضع واحد فيحرم من أى موضع شاء (أو) للكنى (الحل)
 للعمره) وهو اسم من الاعتراف وأصله القصص الى مكان حاصر ثم غلب استعماله في زيارة البيت محرماً
 بأفعال مخصوصة وأغلبت بها لان عبارة البيت بها

باب الاحرام

(واذا أردت أن تحرم فتوصاً) بالجزم (والفعل أحب) أى افضل (والبس) أنت (ازار اوراد) حديد
 أو سبيلين) أى مغسولين اسكن الازل افضل (ونظير) أنت مطلقاً أى باى طيب شئت سواء كان يدق
 هيمه بعد الاحرام بان يلفظ رأسه بالقالة أو المسك أو لم يدق وعنده محمد انه لا يتطيب بطيب ينقي نفسه
 الاحرام (وصل ركعتين) وفى اللهم الى أريد الحج فيسره الى وتقبله منى (لب) أى قل لبيك الخ (ذبح) أى
 عقب (صلاة) حال كونك (تنوى) أنت (بها) الحج وهو (يرجع الى التلبية التى دل عليها الب) لبيك
 اللهم لبيك لبيك لا شئ بك لك التلبية للتكرار واتصاه به قل مضى معناه لما بالاك بعد الباب أى لو ما
 لطاعتك بعد لزوم من ألب بالسكان ولب اذا أقام به (لبيك أن الحمد والمنة لك والملك لا شئ بك لك) قوله
 ان الحمد بكسر الالف وهو قول الفراء وقال السكاكي الفتح أحسن ومعناه لان الحمد أوبان الحمد وعن
 ابن سباعة قلت الحمد أحب اليك قال السكاكي لا ابتداءه والفتح قلنا ولا ابتداءه أولى من التثنية (وزد فيها)
 ولا تنقص) أنت فى التلبية كما روى عن ابن عمر انه كان يقول لبيك وسعديك والامر والخبر كما فى
 يدك وعن ابن مسعود انه كان يقول لبيك بعد التراب لبيك (فأذا لبست) أوسعت الهدى حال كونك
 (ناوياً) الحج فقد أحسنت (وقال الشافعي يصير محرماً بالنية) (فأتى الزفت) أى الجماع وقيل الكلام
 الفاحش الا ان ابن عباس يقول اغمايكون الكلام الفاحش رفنا بحضرة النساء (و) أتى (الفسوق)
 أى المعاصى (والجدال) وهو ان يجادل المرء مع الرفقاء والخدم والمكارين أو يجادل المشر كين بتقديم

وقت الجوز تأشيره (و) انق (قتل الصيد) أى المصيد (والإشارة إليه والإشارة إلى الإشارة) أى الإشارة إلى الإشارة
تقتضى الحظر والإشارة تقتضى الغيبة وهو الفرق بينهما (و) انق (لبس القميص والسراويل والعمامة
والملابس والقباء والملابن الآن لا تجدد) أى واقف الخفين الآن لا تجدد (القميص وقطعتهما أسفل من
الكمهين) أى المصليين الذين وسط مقدم من هذه عقد شرك النعل وهو سمر بها الذى على ظهر القدم
وهو الماراد بهما بالكمه وأغصان هذه الأشياء بالذ كر ولم يقل انق أسس الخيط مع أنه يشمل الجميع
وقبه اختصاراً أيضاً اتعا ليد (و) انق (الثوب المصبوغ بمرس) أى لبسه الورس متى أحرق قلى وشبهه
سحق الورق وان وهو محلول من اليمن (أوزعفران أو عصفور) وقال الشافعي لا بأس بلبس المصفر
(ال) أى انق الثوب المصبوغ بأحد هذه الأشياء (أن يكون) الثوب (غسبه) لا ينقض (النفث) تنقض
النفث تنقض الصبغ وقيل فوهان الملبس وعند محمد أن لا تنقض أثر الصبغ إلى غيره أو يفرج (و) انق
(متر الرأس) هذا يختص بالرجال أما المرأة فبستر رأسها (و) ستر (الوجه) وقال الشافعي يجوز الرجل
قطعة الوجهة الرأس والمرة تطير رأسه الأوجهها (و) انق (غسلها) بالخطمي ومنه الطيب والذهن
(و) طاق الشعر وقص الشارب (و) قص (الظفر لا الاغتسال) أى لا تنقض الاغتسال (و) وشوّل الحام
والاستقلال بالبيت والمحل (و) وقال مالك بكرة أن يستظل بالغطاط وما أشبهه والمحل يشع الخ الأول
وكسر الثانية أو على العكس الخودج الكبير الجبارى (و) لا تنقض (شدًا) خمين في وسلك (مطلقاً
سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره وقال مالك بكرة أن كان فيه نفقة غيره لم يمان إعلان من هي الماء
والدمع من هيما إذا سال وأغصان هي لا تنقض عيافيه وقول الجوزى ممن يعصى جعل الشئ في
اليمين على تقوم أصالة النون كقولهم يمين من البرهان والوسط بالبحر ول اسم ابن مدين مرفق الشئ
كر كر الدائرة بالسكون اسم ميم لدخل الدائرة مثلاً (وأكثر) أنت (التلبية متى صليت) أى عقب
الصلاة (أو علوت شرقاً) أى كلما علوت مكاناً من رتعا (أو هبطت وادماً أو قمت ركبة) جمع راكب وذ كره
بناء على أن القالب في الجمع ملاقاته كـ (و) أكثر أنت التلبية (بالاستمرار أو فاصلاً وتلجها) أى أكثر
التلبية في هذه الأحوال كونك رافعاً صوتك بالتلبية وهي مستحبة كذا في المبسوط (وأبداً بالهجد)
أى إذا دخلت مكة فلا تنزل منزلاً ولا تقرأ أحد بل أقصد المسجد الحرام (ثم) أكثر التلبية (بدخول مكة
وكبر وهلى تلقاء البيت) أى قل الله أكبر المعنى الله أكبر من هذه الكعبة المعظمة أى إن رحمتك
وسعتك أرجح لك من الله إلا كبر لا منك ومعنى التلبيّل إن يقول لا اله الا الله تبارك يا عن كل شئ الا الله
سبحانه (ثم استقبل الحجر الأسود) كونه (كبراهة مستملاً) إن قدرت (بلا إله) مسلم قيده
لأن هذا لا زحام لا يسته (وطف) من الطواف حال كونك مضطجها (الاضطجاع أن يجعل رداءه
تحت إبطه الأيمن ويلبسه على كفه الأيسر وهو سنة (وراء الخطيم) أى خلقه فينبغي لمن يطوف أن
لا يدخل تلك الفرجة في طوافه وإن يطوف وراءه كما يطوف وراء البيت حتى لو دخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز زراعاً على به لأنه يحطون من البيت أى مكسوره وهو فصيل يعنى معقول وقيل يعنى
فأصل ويسمى ذلك الموضع حجراً أيضاً لأنه يحجر من البيت أى منع منه وحطية أو جعل أيضاً (آخذاً) حال
به حال أى طاف حال كونه مضطجها وحال كونه آخذاً للطواف (عن يمينك عما إلى الباب) أى
شما يقرب باب الكعبة (سبعة أشواط) جمع شوط وهو الجري من الحجر الأسود إليه (تتمل) من الرمل
وهو الشئ يسرع منه من الكعبة وهو مع الاضطجاع (في الثلاث الأول) من الأشواط (فقط) ترمى

في الباقي على هيئة (واسم الحجر) الاسود (فكلمة رتبة ان استطعت) اسمته لأم الحجر تناوله باليد
 أو القبلة من السلم بفتح السين وكسر الهمزة وهو حسن في ظاهر الرواية (واختتم الطواف به) أي باستلام
 الحجر (وبركعتين في المقام) أي مقام إبراهيم عليه السلام وهو ما ظهر فيه أثر قديمه وهو حجارة كان يقوم
 عليها عند نزوله من الأبل ورأوه وقت أن ابن ماجه ورواه (أو حديث) أي في أي موضع (تيسر) لك (من
 المسجد) وهي واحدة عندنا وعند الشافعي بسنة (للقدم) متعلق بقوله طف وهذا الطواف يسمى
 طواف القدوم والتخيم واللقاء (وهو سنة اشهر المكي) وقال مالك واجب وانما قال بغير المكي لان
 القدوم يتحقق فيه دون المكي (ثم اخرج) اذا صليت ركعتين (الى الصفا) وهو جبل راصد على
 بقدر ما يصير البيت يرى منك (وقم عليه مستغفلا للبيت) حال كونك مكبرا له لا مصليا على النبي
 صلى الله عليه وسلم رافعا يديك داعيا بلك يحتاجك ثم اعبط (من الصفا ما شئت) نحو المروة ساعيا (أي
 اذا انصبت قدمك في بطن الوادي تسمى (بين الميادين الاضطر من) حتى يلقى ازارك بساقيك وأنت
 تقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأعلى ثم حتى اذا خرجت من بطن الوادي غشى على
 همتك حتى تصعد المروة قال الطبري هاشم بن علي شكل الميادين كجوتان من نفس جسد ارام بعد
 الحرام لانهم ماضلان عنه وهما علامتان لموضع المروة في غر بطن الوادي قوله الاضطر من بطريق
 التغلب فان أحد الميادين أخضر والآخر أحمر كذا ذكره الامام الاسيحي (رافع) وقال (عليه) أي على
 المروة بعد الصفا عليها (فذلك) أي مثل فعلك (على الصفا وطف بينهما سبعة أشواط تبدأ) الشوط
 الأول (بأنصافه) الشوط السابع (بالمروة) وتجي في بطن الوادي في كل شوط فذهابك من الصفا
 الى المروة شوط ورجوعك من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة أشواط
 من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر بوجوه ولا بجهل ذلك شوطا آخر ولا يصح ما ذكرنا ثم السبي بن الصفا
 والمروة واجب وقال الشافعي ركن (ثم أقم بركة) حال كونك (حراما) أي بحراما (وطف بالبيت فلباسك) (ك)
 رأى (ثم اخطب قبل يوم التروية يوم) وهو السابع من ذي الحجة (وعلى المناسك) أي كيفية
 الاحرام بالحج وكيفية التوجه الى عرفات وكيفية الخروج الى منى وكيفية التزول بموافي المسوط انما
 هي يوم التروية لاف الحاج يرون فيه معنى وفي المغرب روي في الامر فسكرت فيه فنظرت وسمعت يوم
 التروية يروى ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول ان الله بأمرك يذبح ابلك هذا
 فلما أصبح روى في ذلك من الصبايح الى الروح آمن الله هذا أم من الشيطان فنقته من يوم التروية فلما
 أمسى في الليلة الثانية رأى مثل ذلك ففرق الله من الله سبحانه وتعالى فنقته من يوم عرفته ثم رأى
 مثله في الليلة الثالثة فهم بخبره فهي اليوم يوم النحر (فخرج) أي اذهب وراحا (يوم التروية) وهو
 الشامن من ذي الحجة من مكة (الى منى) وانما هي منى لان جبريل عليه السلام حين اراد ان يبارك
 آدم عليه الصلوة والسلام قال ما تنفي قال اتيت الجنة سميت منى لانه من الجنة والسلام الجنة بها
 (ثم اخرج منه (الى عرفات) جمع عرة وهو مكان مرتفع يعني (بعد صلاة النحر يوم عرفته ثم اخطب)
 في هذا اليوم بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم ويوم النحر وخطب أيضا في يوم
 الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون اليه من أهول المناسك وعن زفراته
 يخطب يوم التروية يعني ويوم عرفته بعرفات ويوم النحر يعني (فمصل) بعرفات (بعد الزول الظهور
 والعصر بأذان وافتتاحين بشرط الامام والاحرام) أي اذا زالت الشمس يؤذن المؤذن ثم ما بين يدي

المتبرفان فرغ من الاذان يقوم الامام بخطبة من خطبته فيقول يا ايها الناس اتوب اليكم
 فاذا فرغ من الخطبة يقوم الاذن ويصلي الامام بهم الظهور ثم يرفع العصر ولا يؤذن فيه صلى الامام بهم
 العصر في وقت الظهور ولا يتلو من بين المسلمين من سعة الظاهر قوله بغير الامام أي بغير الامام
 الا تكبير والاحرام بالجمع في المسلمين بالجمع بينهما عند أبي حنيفة وفي رواية الامام لا يجمع بين
 لوصلي الظهور وحده صلى العصر في وقتها عند مولا يجمع بينهما المأذون في وقتها في حنيفة
 شرط في العصر خاصة حنفي لوقائه الظهور مع الامام فأدرك العصر معه لم يجمع بينهما في حنيفة
 وعند زفر يجمع بينهما وكذا الخلاف اذا صلى الظهور مع الامام ثم أحرم بالجمع صلى العصر معه لم يجمع عنده
 وعند زفر يجوز (ثم) (ن) (ح) الى الموقوف وهو ركن (وقف) متوجها الى الكعبة (وقرب الجبل) أي جبل
 الرحمة والقمم عليه عقب النصر افرس من الصلاة وهو من بين الموقوف (وعرف) كذا هو وقف لا يظن
 عرفة) وهو واحد عن عرفاته عن يسار الموقوف قد رأى النبي عليه السلام المشيطان في سائر أمراء
 لا يقف في ذلك المكان أحد حتى تراى عنه (حامدا) أي وقف حال كونك حامدا (مكبرا) أي لا تملأ في
 موقفت ساعة بعد ساعة وقال لا تقطع التلبية كما يقف بعرفة (معدليا) أي وقف حتى كونك معدليا
 على النبي عليه السلام (داعيا) لما احتل (ثم) روح ما شاعلى من قبل (الى مزدلفة) (والغروب) والمزدلفة
 مئة مائة من الزاقي وهو القرب وانما يسمى بالان آدم اذ انزل فيه الى حواء (واقل) يتسرب حتى فرج (عن
 بين الطريق) أو يسار ريق فيه لأنه من حبيب وقرح حبيب من عرف للعلماء والعدل وهو مشتق من فرج
 التي أي ارتفع (وصلى بالناس النساءين) أي المغرب والاشراق وقت العشاء (بأذان واقامة) وقال زفر
 والشافعي بأذان واقامة من ولا يتدفع بينهما ولو اشتهى قبل بشي أو تفرج أحاد أو قامة وعند زفر بعد
 الاذان أيضا ولا يشترط الجسعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة (لم يجر المغرب في الظهور) حتى لو صلى فيه
 بعد ما لم يطلع الغروب وقال أبو يوسف يصح وقد أساءه على هذا الخلاف اذا صلى المغرب بعد ما ذهب
 غروب الشمس والعتمة بالظهور يفي اتفاق لا يلهو ولا يلهو في عرفات أو في الظهور في الجوز (ثم) (ثم)
 الغزير بغاس) أي ملأه بظلام آخر الدليل (عُقف) عز دلفة والموقوف بها أو حسب حتى لو ترك بلاه في بعض
 الدم وعند الشافعي ركن (مكبرا) مولا عليه الصلاة والسلام (داعيا) لما احتل (وهي)
 (وهي) كذا (الموقف الاطن خمس) يكسر السين المهملة وثمة بعدها اسم موضع معروف عن يسار دلفة
 (ثم) (ح) (الح) أي بعد ما أسفر) جدا قبل طلوع الشمس (قارم) حرة العتبة) هي الجرة العتيقة من الجرات
 والجسار بجمه أي اذا أتيت حتى قارم حرة العتبة (من بطن الوادي) ههنا بيان ان الأفضلية ولو ماها من
 فوق العتبة جاز (بسيح حصيات كحصى الخذف) وهو مقدار النواة ولو رجم بكبر من حصي الخذف
 جاز كبقية الرجم أن تضع الحصاة على ظهورهم التي وتستعين بالسيح ومقدار الرجم أن يكون بينه
 وبين موضع السقوط خمسة أذرع فصاعدا (وكبر) أي قل بسم الله رائد كبر اللهم احدهم بخبر رجا
 وبنافه فوراً وسعها عسكره ولو لم يجمع مكان التكبير جاز (بكل حصاة) أي كبر حال كونك عالما بكل
 واحد أو بكل واحد منها (واقطع التلبية بأولها) وقال مالك يقطع التلبية اذا رجع من عرفات (ثم) (ثم)
 ثم احاط) بهذا الذبح (أومس) التسمية ان يأخذ من رؤس شعرة مقدار غلة (والحلق) أحب (من التقصير
 ويكتفى بمحلق ربيع الرأس كحلق سيحبه وحلق العنق أفضل (وحل) كل شيء من شظوفات الاحرام (ثم)
 غير النساء) أي غير الاثني للنساء مطلقا سواء كان في التزويج أو ما دونه وقال الشافعي لا يشهد الاحرام

الجباع فياوردن الفرج وقال ما لك دخل كل شيء من هذه المخطورات غير النساء والطيب (ثم كرح) الى
 مكة بعد النحر من يومه ان استطعت (أو غدا أو بعده) أي بعد الغد (قطعت للركن) أي طواف الزيارة
 للحصول ركن الحج (سبعة أشواط بلازل وسقي) بين الميادين الأخضرين (ان قدمتهما والاول) أي وان لم تأت
 بالزمل والسقي بين نصفاء المروة عقب طواف القدوم (فعلا) أي طواف الزيارة وصل ركعتين عقب هذا
 الطواف (وحات) بعده الطواف (لثة النساء) أي التماسها (وكره تأخيرها) أي طواف الزيارة (عن أيام
 النحر) (ثم) رجع من مكة (الى منى هارم) أي اذا أتيت فارم (الجمار الثلاث في ثاني) أي في اليوم الثالث
 الزوال (و) روى عن أبي حنيفة أنه ان رماه قبل الزوال جاز (بالقرب) أي بالجد (حال من ضمير ارم أي ارم
 حال كونك مبتدأ) بالجرة التي تقرب مسجد النصف (يسمع حصيات وهو مسجد بني (ثم جازيها) أي ثم
 ابدأ بالجرة التي تلي الجرة الأولى وهي الجرة الوسطى واربعة سمع حصيات (تجبره) الة العتبة (اربعة
 من بطن الوادي) سمع حصيات كبري مع كل حصيات (وقفت) حامدا لله بعبادته كبري املا لادعاء
 لحاجته لغيرها البدن (ثم) اداء المذبحين جاعلا باطن السكة في السكة في الأذعية (عند كل
 رعى بعده) أي عند الأولى والوسطى تكون الوقوف في الوسطى أو كثر من الأولى (ثم هذا كذلك) أي
 ثم ارم الجمار الثلاث في ثالث النحر بعد الزوال الحج (ثم) ارم (بعده) وهو الرابع من أيامه بعد الزوال
 (كذلك ان مكنت) في منى والأفضل ان تقيم ولما ان تغدو المظلع النحر من اليوم الرابع فإذا طلع النحر
 لا يصل لثان تشر. وقال الشافعي اذا غربت الشمس من اليوم الثالث لا يصل لثالث النحر حتى ترى الجمار
 الثلاث في اليوم الرابع (ولو رميت في اليوم الرابع قبل الزوال) بعد طلوع الشمس (صح) عنده
 وعندهما لا (وكل رعى بعده رعى فارم ماشيا) هذا بيان الافضلية ما لورمه ارمها (والا) أي وان
 لم يكن بعده رعى فارم (راك) فان قبل هذا الخائف للسنة لا يرى له عليه السلام رعى الجمار كلها كما
 دلالة النسخة له لا يكون أظهر للناس حتى يفتدوا به فيما شاهدونه منه (وكره ان تقدم ثلث) فيفتن متابع
 المسافر واصلا (الى مكة) ان (تقيم على الرمي) وكره ان لا تبيت على الرمي ولو بت في منى بعده الا
 يجب عليك شيء وقال الشافعي لو تركت البيت في ثلث ايام يجب دم (ثم كرح) الى الحصب وطو موضع
 بقرب مكة يقال له الاطيم وهي أرض ذات شعوى والتحصن السور له ثم ذكر في شرح أبي نصر
 المقدادى التحصن نسبا وذكر في المبسوط هو سنة عند ناحي أو تركه يصير ميسرا وقال الشافعي ليس
 بعشي (طفت) أي اذا شئت مكة فطفت (لصدم سبعة أشواط) ويسمى طواف الوداع وطواف آخر
 هو بالبيت لا يصح مع البيت ويصير به هذه (وهو واجب) خلاف الشافعي فان عنده ليس بواجب وصل
 ركعتين بعده (الا) أي الطواف واجب الا على أهل مكة ومن وراءه الدقات ومن التحفة ذكر ان تأخيرها
 النحر وج من كان حائضا ونساء ومن كان معقرا عن أهل الآفاق (ثم اشرب من ماء زمزم والتميم
 الماترم) وهو ما بين الحجر الأسود الى الباب فضع صدرك ووجهك عليه واتل مع ساعة يسبح وقبل العتبة
 ايضا انما مسجدة (وقفت بالانستار والنور) خذك (بالخيار) ان تتركه من ذلك ثم انصرف ما مشيا
 وراءك ووجهك الى البيت مشيا كأنك تحس اعلى فراق البيت حتى تغدو من الماء مجد هذا تمام الحج
 الذي اراد صلى الله عليه وسلم ولو أني بالشر به هذه الاشياء لكان أولى لانه يكون بعده هذه الاشياء
 وهو لا يهتم من ظاهر هذا التركيب
 (فصل في من لم يدخل من الحرم) (مكة) وقتب بعرفة سبعة طواف القدوم) ولا شيء عليه (ومن)

بالجرح رفع صوته بالتلبية (بالعمرة والجمع من المقاتلة يقول) بعد الصلاة (الالهم اني اريد العمرة والجمع
 فيسره هلالا وبقبلهما مني) ان (يطوف) أي اذا دخل مكة سيدا بطواف العمرة فيطوف سبعة أشواط
 يرمل في الثلاثة الاول (ويضي) بين الصفا والمروة (لها) وهذه أفعال العمرة (ثم يجي) بعدها ما يفصله
 (كأمر) في المفرد (فان طاف لم يطواف) متعاقبين من غير أن يتخلل بينهما طواف القدوم (ويضي
 سبعين جاز وأساه) بتقديم طواف التيممة على سبقي العمرة وقال مالك القارن يطوف طوافا واحدا
 ويضي سعيها واحدا وهو قول الشافعي (واذا رمي) الجرة (يوم النحر ذبيحة) وهو واجب فهذا دم القران
 شكر المسألتين الله سبحانه وتعالى حديث وفق لاداء النسكين (أو بدنة) من الابل والبقر (أو سبعا)
 بأن ذبحت لسمعة (وصام) الحاج ثلاثة أيام في الحج (آخرها) أي آخر تلك الأيام الثلاثة (يوم عرفة
 وسبعة أيام أذفرغ) من أهمال الحج (ولو بكة) أي صام بعد الفراغ ولو كان بكة مطلقا سواء نوى
 الإقامة أو لم ينو وهي أيام التشريق وقال الشافعي لا يجوز بكة إلا أن ينوي الإقامة فحينئذ يجوز
 (وان لم يصم) الحاج من ذبيحة ثلاثة أيام في السابع والثامن والتاسع من عشر ذي الحجة (اليوم النحر
 تعين الدم) أي الهدى ولم يجز الصوم بعده وقال الشافعي يصوم بعد هذه الأيام وقال مالك يصوم في أيام
 النحر (وان لم يدخل) القارن (مكة) وتوجه الى هرات (ووقف بعرفة فليجهد دم) فبض العمرة (وقال
 الشافعي لا يصير رافضا لأن عند طواف العمرة يدخل في طواف الحج وانما يقيد بالوقوف لأن مجرد
 التوجه لا يصير رافضا لما لم يقف بعرفة في الصحيح وعن أبي حنيفة يصير رافضا لما لم يتوجه اليها
 (وقضاؤها) مرفوع مطوف على دم أي فليجهد قضاها لعمرة

باب التمتع

التمتع على وجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى بمعنى التمتع الترفق بأداء النسكين أي
 أي العمرة والحج في سفر واحد من غير أن يلبأ به بينهما المسامحة كما هو أبان برجم إلى أهله حلالا
 عند هجرته عند محمد ليس من ضروره فكملة الإمام كونه حلالا والتمتع (هو أن يصوم بعمرة من الميتة)
 ويدخل مكة (في طواف لها ويضي ينهما) وهم اركعتان (ويضيق) وقال مالك لا يحاق على المعتمر
 (أو بعمرة وحده حل منها) هذا إذا لم يسق مع نفسه هدى المتمتع فما إذا ساق فإله لا يتحمل عن أحرام
 العمرة إلا بعد الفراغ من الحج (ويطعم التلبية بأول الطواف) حين استتم الحظر الأسود في أول شوط
 وقال مالك كما وقع نصه على البيت تقطع التلبية ويقم بكة بعد الفراغ من العمرة حلالا (ثم يصوم بالحج
 يوم التروية من الحرم ويحج ويضي) هذا بيان آخر وقت الاحرام أو قدومه على هذا اليوم جاز وهو
 أفضل كما سيجي في المتن وانما قيد بهذا لانه أول يوم يبدأ بأفعال الحج فلا يجوز تأخير الاحرام عنه (فإن
 حجز) عن الحج (فقد صر) حكمه في فصل القران بأن صام ثلاثة أيام فيه وسبعا من أيام صام
 ثلاثة من شؤل فاعتمر) أي أحرم بالعمرة لم يجز) أي لم يحسب (عن الثلاثة) والتلبية اتفاق لأن
 المراد أنه ان صام ثلاثة أيام من أشهر الحج فحسب له صيامها في أيامها من غير أن يصوم (و) صم
 الصوم عن الحاجز ويحسب عنها (أو) كتاب (بعد ما أحرم بها) أي بالعمرة (فإن لم يطوف) وقال
 الشافعي لا يصام إلا بعد الاحرام بالحج (فإذا أراد) التمتع (سوق الهدى أحرم وساق) هديه بالسوق
 أفصل من قودها (وقل بدنة بعد زيادة أو نعل) والمقالة جعل الشيء ذللا في العتق وهو واجب من
 التحليل وقال الشافعي بقاد ثم يحرم (ولا يشعر) لانه مكرره وقال لا يشعر لانه من قال الشافعي بسبعة

أولاً كل ما فيها كثر ما بأن طارقاً بالثقة وعند أبي يوسف وحسب لا يجب شيء في هاتين الصورتين وإنما
شيء ناهية الخلق أن فعل العسبي لا يوجب بالجناية السكونية غير مخاطب وعند الشافعي إذا ارتكب العسبي
تحتلوا بالاحرام فيلزمه ما يلزم البالغ وقد انقضوا لانه لو طيب عضو من أو البدن كله نظر ان طيب في
يخلص واحدة فكذا لا يجب دم واحد وان طيب كل عضو من الاعضاء في مجلس على حدة يجب لكل عضو
دم سواء طيب العضو الثاني بعد ما ذكرنا في الأول أو غيره عند هذا ان كل عضو بعد في اربع الاول وان لم يذبح يجب
عليه دم واحد نقص عليه في شرح الطهاري (والا) أي وان طيب أقل من عضو أو كل طيبا قلنا لا
(نصدق) مطلقاً سواء كان به أو أقل منه وقال محمد يجب بقدره من الدم حتى ان طيب نصف عضو
يتصدق بنصف الشاة أي بنصف قيمتها وقبل ان طيب ربع العضو يجب الدم ايضاً وان كان دونه يجب
الصدق وان شتم طيباً لا يجب عليه شيء (أو) ان (نقص) رأسه بجمعة أو واحد من يديه عطفه بأسوأه
استعمل في الشعر أو غيره فقلبه دم شتان حنيفة وقال الشيخ ما به الصدقة وقال الشافعي ان استعمله
في الشعر يجب عليه الدم والاشياء عليه (أو) ان (نقص) يديا وان لم يمسح في يديه أو في الرأس باليس لان
لوا رتدي القميص بان استعمله استعمال الرداء أو أكثر بالسر أو بل بأن أسفه عليه استعمال الأزارق فلا
باس به (أو) غطى رأسه بما يغطي به عادة كالعمامة والقلمسوة أو الوضوء بخلافه في غسله (ويما
كاملاً) وعن أبي يوسف اذا نسي أن يمسح بنصف يوم يجب الدم وقال الشافعي يجب بجزء النسي (والا)
أي وان لم يمسح بنصف يوم فبما ليس أو غطى أقل من يوم (تصدق) كل صدقة في الاحرام
شبه مقدرة فهو نصف صاع من الراس يجب بقتل القهولة والجرداة بطله فيها ما شاء (أو) ان (ساق)
ربح رأسه (أو) ربح (التيمة) وقال مالك لا يجب الدم الاجتياق السكك وقال الشافعي يجب بخلق الثليل وان
ساق في ثلاث شعرات وانما من الربيع لا كرهوه قل قد يري اليه لم يوجب الدم في السكك الحقيقي الماروق
الاول (والا) أي وان كان أقل من الربيع (تصدق) كالتالي أي كالتصدق الحرام الخالق برأسه فغيره مطلقاً
سواء كان الشعر مجزأ أو حلالاً وقال الشافعي لا شيء على الخالق ان كان المخلوق حلالاً ويجب دم من
المخلوق مطلقاً سواء كان بأمره أو لا بان فان نأه أرمه كرهوا ولا الشافعي لا يجب اذا كان بغير امره (أو)
ان (حلق رقبة) كلها (أو) أبشبهه أو أحدهما ثم ذكر في الأبطال النصف في الأصل والحلق في الجاهل
انقصير قيل على التلاصع حق المخلوق وان كانت اليد تقبض والعل بالصدقة (أو) حلق (التيمة)
بفتح الهم موضع الخنجر بالسكسر فارورة الطغام وقال ابن الصدقة (وفي أخذ شاربه حكمة عدل)
وغيره ان ينظر الى هذا المأخوذ كي يكون من ربح التيمم فيجب عليه اللطم بمسحه حتى لو كان مثلاً
مثل ربح ربح التيمم يجب قيمته ربع الشاة أو غداً كرا الاستدوين الحلق لان الاستدوين الشارب لا يذبح
الحلق وقد بان نقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشاة اعلى اذن كرا الطم اذن ان حلقه شتاناً
مع به لانه يصنع في الماء شدة الشربة كانه شارب منه (وفي أخق) شرب (شارب) حلال أو قاطعه
يجب (طعام) على الحرم من أي شيء شاء (أو) قص (أي يجب شتاناً من انقار بغيره عليه)
كأها (محطس) وأسد (أو) قص (أو) حلق (أي انقار يذبح على ساق المضاف وإقامة
المضاف اليه مقامه وان كانت قص كلاً من الاظفار في مجالس فكذلك الشفط محمد وعندهما ربحه بماء
(والا) أي وان قص أقل من خمسة اظافر (تصدق) أي لكل ظفر صدقة وقال في ربح الدم بقصر
ثلاثة من اظفره قول أبي حنيفة أولاً (التيمة) أي كالتصدق بقم خمسة اظافر (متفرقة) من غيره

ورجله اسكل واحد منها وقال محمد عليه دم (ولا شيء) عليه (ياخذ بقر من كسروان ما يب) يعضوا كلاما
(أوليس) شظيا (أو ساق بفسد) مطلق بكل واحد منهما فهو شجران شاء (ذبح) في الحرم (شاة أو
تصدق) مطلقا سواء كان في الحرم أو في غيره ويجوز فيه التاميم والأضحية عندنا وعند محمد بشرطه
التاميم وقال الشافعي لا يجزئه الطعام إلا في الحرم (بثلاثة) أي تصدق بثلاثة (أصوغ) من شظية
(على ستة عساكين) اسكل واحد نصف صاع (أو صاع ثلاثة أيام) والتتابع فيه ليس بشراء
فصل في ولا شيء إن نظر في الحرم (إلى فرج امرأة بشهوة فاستى) يجب شاة إن قبل أو لم يسجد أو
جامع فبإدوين الفرج) مطلقا سواء أنزل أو لم ينزل وقال الشافعي يفسد الإحرام في جميع ذلك إذا ارتد
وذكر في الجامع الصغير إذا مبى بشهوة فاستى وذكر في الأصل ولم يشترط إلا منه في المس والاصح ما ذكر
هنا حتى يكون جماعا من وجه وانما قيد بشهوة لأن المس يدرى بالاحتمال (أو أفاضة) أي يجب شاة إن
افسد (تجمع مع) في أحد السنين قبل الوقوف بعرفة) وقال الشافعي يجب بدنة وعن أبي حنيفة لا يفسد
الجماع في الليل (ويضي) في الحج كما عصى من لم يفسد (ويضي) في السنة الأخرى (ولم يفرق فيه) أي لم
يفرق في قضاء ما فسد أو قال زفر بترقان إذا حرما وقال الشافعي بترقان إذا قرب من ذلك الموضع الذي
واقعه فيه وقال مالك بترقان إذا شرب من يثمه (أو بدنته بعده ولا فساد) أي يجب بدنته ولو جامع بعد
الوقوف بعرفة ولم يفسد أو سواء كن قبل الرمي أو بعده وقال الشافعي إذا جامع قبل الرمي يفسد (أو
جامع أي يجب شاة إن جامع (بعد الحلق) قبله لأن الخروج عن الإحرام اغمايكون بالحلق أو بالتقصير
ومعنى المشاة جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة كله أو أكثره فأنزل جامع بعد ما طاف بالزيارة كلها أو
أكثره ولا شيء عليه لأنه شيء من حرمة وحلته النساء أيضا (أو في العمرة) أي يجب شاة إن جامع في العمرة
قبل أن يطوف (أو أكثر) من العمرة وهو أربعة أشواط فصاعدا (وتصدق) العمرة بهذا العمل (ويضي) في
العمرة (ويضي) العمرة (أو بعد طواف الأكثر) من العمرة (ولا فساد فيها) وقال الشافعي تقصد في
الوجهين وعليه بدنة (وجمع النامي) في الحج والعمرة (كالعامة) في غير الإحرام من الاحتكام وقال
الشافعي لا يفسد جماع الناس وكذا الخلاف في جماع المكره والنائمة (أو طاف بالركن) أي يجب شاة إن
طاف التحصيل الركن وهو طواف الزيارة حال كونه (محدثا) يجب (بدنته) طواف الزيارة (جنباً)
وبعد هذا الطواف عندنا وعند الشافعي لا يعتد به أصلاً قبل عتدنا الطهارة سنة والأصح أنه واجب
ويعد الطواف ما دام بمكة ولا يفسد في الضرر من وهو الأفضل وفي بعض النسخ عليه أن يعتد
والأصح أن يعتد في الحديث نداء وفي الجنبية وجوباً إن أحاده وقد طافه محمد نالام عليه وإن أحاده مرة
أيام الخمر فإن أحاده وقد طافه جنباً في أيام الخمر لا شيء عليه وإن أعاده بعد أيام الخمر يجب دم عند أبي
حنيفة وفسدهما لا يجب شيء وهذا يدل على أن المعتد به الطواف الثاني لا الأول لا ينال ولا المعتد به
الأول بل يفرق بينهما لأن الأخير لأنه مؤدى في وقته ولو جمع إلى أهله وقد طافه جنباً عليه أن يعتد به ويعد إحرام
جديد لأن الطواف الأول معتد به في حق التحليل وليس له أن يدخل مكة بغير إحرام فيلزمه إحرام جديد
لدخل مكة وقيل يعود بذلك الإحرام وإن لم يعد بدنة جاز إلا أن الأفضل أن يعود ولو رجع إلى أهله
وقد طافه حديثاً ثانياً عاد طوافاً جازاً بغير طهارة أو الأفضل (و) يجب (صدقه) طواف (حديثاً) لا للقدم
وهو سنة لكنه صار واجباً بالشرع (والصدر) وهو واجب ولكنه أدنى من طواف الزيارة وعن أبي
حنيفة في طواف الصدر حديثاً شاة (أو ترك) أي يجب شاة إن ترك (أقل طواف الركن) وهو ثلاثة

الشروط فادونها (ولو تركها أكثر) أي أربعة أشواط الزك (بقي محرما) عن النساء ابدا حتى يطوف
لا يارقان رجحا إلى الله له... من بعد ذلك الأحرام (أو ترك) أي يجب شاة أن ترك (أكثر) شواف
(الصدر) ويلزم إعادة ما دام بحكمة (أو طوافه) أي طواف الصدر (جندار) يجب (صدقة) صاع ونصفه على
ثلاثة مساكن كل مسكن نصفه (ترك أقل) أي طواف الصدر (أو طواف) أي يجب شاة اتفاقا أن طاف
(لأنه يحدنا) في أيامه (وللصدر طاهر في آخر أيام الشربق) قيسه أشار إلى أنه لو طاف في أيام
البحر لا يلزمه دم لوقوع طواف الزارة في رفته ولا يبقى التأخير في طواف الصدر لأنه غير مؤث في وقت أو يقول
اشفاقه لظهور الخلاف بين هذه المسئلة والمسئلة التي بعدها رفته طاهر لأنه لو طاف يحدنا يلزمه
دمان عند أبي حنيفة في رواية وفي رواية دم وصدقة هذا إذا كان يحدنا ما إذا كان حنيفا لزمه ثلاثة مياه
عنده وعنده ما دام (و) يجب (دمان لو طاف لأكثر من جنب) في أيامه وللصدر طاهر في آخر أيام الشربق
وقال عليه دم واحد (أو طواف) أي يجب شاة أن طاف (الصدرة) وسعي لها طاف كونه (يحدنا) الخصال
أنه (لم يحدنا) ورجع إلى أهله وان أعادها لآتي عليه وإن أعاد الطواف ولم يعد النبي قل لآتي
عليه في الصحيح وقيل عليه دم (أو ترك) أي يجب شاة أن ترك (الصدرة) بين الصفا والمروة ولم يفسد صفة
(أو أفاض) أي أن خرج (من عرفات قبل الامام) في النهار وقال الشافعي لآتي عليه (أو ترك الوقوف
بزدلة) ترك (رجى الجمار) في الأيام (كأهل ترك) (رجى الجمار) كأي (في يوم) واحد وان ترك تركى
أولى ثم صدق لكل حصاة نصف صاع ولو ترك البنية فبعض لا يجب دم خلافا لشافعي (أو اخر) أي
يجب شاة أن اخر (الحلق) حتى مضت أيام الحج عنده (أو) اخر (طواف الزك) قال الشافعي عليه ركنا
الخلاف في تقديمه على فسد كالحلق قبل الرمي أو ذبح القارن قبل الرمي والشافعي قبل الإجماع لأن
القارن إذا أتى من يوم النحر عليه أن يرمي جرة العتمة ثم يذبح عديده ثم يذبح ومن أراد أن يحفظ هذا
الترتيب فليحفظه فزج (أو حلق) أي يجب شاة أن حلق (في الحسل) طلع أجرة والعقبة عند اتفاق لان
الأذان أن حلق في غير الحرم يجب شاة والأصل أن الحلق يتوقف بالزمان وهو أيام النحر وبالنكاح وهو
الحرم عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يتوقف به أجرة ثم يتوقف بالنكاح دون الزمان وعند زفر
يتوقف بالزمان دون النكاح وهذا الخلاف في النوقيت في حق النضيم بدم أساما لا يتوقف في حق
التحليل بالانفاق والاعتصم من الحلق في العتمة فغير مؤث بالزمان بالاجماع حتى إذا خرج المذبح من
الحرم ولم يصر رجعا إلى أهله وقهر لآتي عليه (و) يجب (دمان لو طاف النار قبل الذبح) رقا لا ليس
عليه الأدم القرآن وقال بعضهم دم الزمان واجب إجماعا ويجب دم آخر أيضا إجماعا بسبب الجنابة على

الأحرام

فان فصل في أهل الزمان وهو المحرمون المنتظم المتوبين باصل الثلاثة وهو نوعان يرى في يومها يكون
قوله ومثواه في البر ويحرم وهو ما يكون قوله ومثواه في البر لا الزمان والأصل في الزمان هو
بعد ذلك عارض فاعبر بالأصل فالبحري - لال لللال والحرم والجرى يحرم بني الحرم الأم المستثنى وسؤل
الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يتدنى بالاذى فالأهلي ما سببه أن شاة لله تعالى (أن قتل محرم صيدا)
مطلقا سواء كان عامدا أو ناسيا أو كحنا أو سوا كان صيدا أو لال أو الحرم (أو لال) الحرم (عليه من فسد)
مطلقا سواء كان محرما أو حلالا (فعله الجزار) رقا لا ابن عباس لا يجب على العامة التحلي في القمار

ان لا يجب الجزاء على الدال فيه اخذ الشافعي وانما يجب الجزاء اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم اما
 اذا سئل الدال قبل اخذه فلا يجزى عليه بشرطه ان لا يكون المدلول عاما يمكن الصيد حتى لو كان علمه
 لا يجب الجزاء على الدال في دلالة ان يصدق المدلول الدال في الدلالة حتى لو كذب واخذ الصبي بدلالة
 محرم آخر كان الجزاء على الثاني لا الاول (وهو) اى الجزاء (قيمة الصيد بغيره) مطلقا سواء
 كان له نظير ولا لا الثاني اسقط الواحد في التقويم وقيل بغيره بغيره الثاني هو ما بالنس (في مقوله)
 لا يتقوم بقيمة الصيد في مكان قتله (او في) اقرب موضع منه ان كان في برية لا يباع فيها الصيد
 وقال محمد والشافعي الجزاء عما يشبه الصيد في المنظر ان كان له نظير من النعم حتى يجب في الزمامة بدنه وفي
 الجمار الوحشي بقرة وفي الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي البربع جفرة وهي من اولاد المعز ما بلغ اربعة
 أشهر وزاد الشافعي وزعم ان في الجماعة شاة في ما لا نظير له كالحصاة وزال يكون مضمونا بالقيمة واذا
 وجدت القيمة كان الجواب له حيث ذكره لهما من حيث انه يجب القيمة لان يكون الخيل لانه قتل (في شترى)
 اى اذا وجدت في شترى (بما عدا يذبحها بقتل) القيمة (هـ ديا) ان شاء (او) يشترى طعاما وتصدق
 به ان شاء (كالفطرة) اى يصرفه على كل مسكين نصف صاع من بر او دقيرة او سوسية او زبيب او
 صاعا من تمر او شعير (او صاع من طعام نل منه) قوله او صاع علف على شترى اى ان
 اشتار الصيام يقوم الفطر ولو طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما (ولو فضل اقل من نصف صاع
 تصدق به) ان شاء (او صاع يوما) بذهبه وعن محمد والشافعي الخيار الى المسكين في ذلك فان (سكنا بالهدى)
 يجب النظر على ما مر وان سكتا بالطعام او بالصيام فعلى ما قاله ان اختيار المسكين بالهدى فعله له الاتع
 في الحرم والتصدق بالهدى على الفقراء او بالطعام فجوز في غيره خلافا للشافعي او بالصوم فجوز في غيره
 فان ذبح في الكوفة اجزا من الطعام ان تصدق بالهدى (وان حرمه او قطع عضو او نفض شعره) تقب
 الشعر والى يس وجوزت زهرة (ضمن ما نقص) فيقوم الصيد سلبا وبشرى بغيره ما بين القيمة (وتجب
 القيمة) السكالة (بغيره يشبه) أى الطر (وقطع قوائمه) وكسر جناسه شجر من ان يكون غنما
 بجناسه او قوائم (وحلوه وكسر بوضه وخروج فرخ منه) اى يجب قيمة الدال والبيض والفرخ الحى
 ان يظهر من البيض بعد كسره فرخ ميت بهذه الافعال وكذا للوضرب بطن طيرة فطرحت حيثما ميتا
 مما توجب قيمته بالاضلاف من ضرب بطن امرأة قالته حيثما ميتا وماتت حيث يجب ضمان الاصل
 لاضمان الخنثين وان قتل خنزيرا او قردا او فيلة لا يجب القيمة خلافا لفران وقيل ان الضرب بالبربع يجب
 القيمة عند اى حنيفة (ولا شئ يقتل شراب) والمراد به الا يقع الذى دال الجنب ويحفظ النفس من
 الظاهر في التناول اما الصق في يجب الجزاء على الحرم بقتله (و) يقتل (حادثة) السكر وقد فتح طائر
 يصيد الجرذ ان جرحه وهو القارة الهريفة (و) يقتل (ذئب ومبيسة وعقرب وفارة) مطلقا سواء كانت
 القارة بريئة او اهلية وعن ابي حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل السمور ولو بر (و) لا شئ يقتل (كالب
 حقور) وانما يفيد لانه في قتل غيره يجب شئ ومن اى حنيفة يجب فيه ايضا (و) يقتل (بعوض) سمى
 به لانه يعض اللحم (رغل) مطلقا سواء كان الغل مؤذيا ولا لا سكن الذى لا يؤذى لا يقتل (و) لا شئ
 يقتل (برغوث وقراد) قرد بغيره فزع منه القراد (وسلحفاة) وهو من حيوان الماء وغيره ساما من الحشرات
 كالنمافس والوزغاب (وبقتل قملة رجادة تصدق بمشاة) هذا الذى ذكره في القملة الواحدة ما نى
 العنيتين او الثلاث كس من حنيفة في الزيادة على الثلاث نصف صاع من حنطة وهذا اذا اخذ لهما من

من يده فقتلها ما إذا كانت القملة على الأرض فقتلها فلا شيء عليه كافي العرث وكذا مثل
القتل ولو أتى من يده على الأرض يجب الجزاء ولو أتى ثيابه في الشمس لقتل القمل من الشمس فقتله
الجزاء نصف صاع من حنطة إذا كان القمل كثيرا ما لو أتى ثوب ولم يقصده قتل القمل من غير الشمس
فلا شيء عليه كذا في الجامع الصغرى لقاض حنان (ولا يجاوز) أي ولا يباذله عن شاة بقتل السمسم (السمسم
العدوان) كانت قيمته زائدهما وقال الثاني لا شيء عليه بقتله وقال زفر يجب قيمته بالثمن ما بلغت
(وإن صال) السمسم عليه مائة (لا شيء) عليه (بقتله) وقال زفر يجب الجزاء (بخلاف) الحرم (المضطر)
في حالة الحاجة فإنه لو قتله يجب عليه الجزاء وإن اضطر الحرم إلى أكل الميتة وقتل الصيد أكل الميتة ولا
يقتله وقال أبو يوسف يقتله وذكر في المبسوط عن أبي حنيفة وأبي يوسف وتشاول الصيد ويرد على الجزاء
وهذا زفر وتشاول الميتة (ولا بأس) للعهرم ببيع شاة ويرد به ويرد بها ويرط أهل (والمراد به البط الذي
في الساكن والحياض) فأما البط الذي يطعم فيجب الجزاء بقتله (وعليه الجزاء) أي يجب الجزاء على
العهرم (بذبح حمام مسرول) أي الذي في رجليه ريش وقال مالك لا يجب شيء منه (وبذبح طي مستأنس)
قد يهدى إلا أن في شعره يجب الجزاء بالانقضاء (ولو ذبح بحرم صيد آخر) أي كاهه وذبحته ميتة مطلقا سواء
أكله بحرم أو لا وقال الشافعي لا يجب للعهرم القاتل ويحل لغيره (ولو) أكل الحرم الذابغ منه (غرم بأكاه)
وعليه قيمة ما أكل عنه وأبى حنيفة وعنده الحسن عليه إلا الاستغفار (لا يحرم آخر) أي إن أكل يحرم
آخر لا شيء عليه عندهم (وحل له) أي للعهرم اللحم ما صدده لئلا ذبحه مطلقا سواء كان صيدا لا حمله
أولا (أو) لم يبدل الحرم (عليه) ولم يأمره بصيده (أي) أن لم يأمر الحرم الحلال بصيد ذلك الصيد وقال مالك
إن اصطافه الحلال لأكل الحرم لا يجب له أن يتناول وأما عقيدته لا لأنه لو دل أو امر لا يجب وعليه الجزاء
(و) يجب (بذبح الحلال صيد الحرم قيمة) ذلك الصيد (بمصدق بها) على القراء (لا صرم) أي يجب
عليه قيمة لا صوم وعنده زفر يتأذى بالصوم أيضا وذكر في المختلف لا يجوز الصوم بالاجتماع (ومن دخل
الحرم بصيد) أي مع صيد (أرسله) أي فلهما أن يرسله فيه أن كان في يده وعنده الشافعي ليس عليه
أرساله (فإن باعه) بعد ما أدخله فيه فسيديعه (رد البيع إن بقي) الصيد (وإن قتل) الصيد (فقد به) أي
على الماتع (الجزاء) وهو الضمان (ومن أحرم) الحلال أنه (في بيته أو في قفصه) أي إذا كان في قفصه
ما لصدا القوملة (صيد لا يرسله) أي لا يلزمه إرساله وقال الشافعي بأنه إرساله قوله أو في قفصه أي
لو كان في قفصه صيدا يلزمه إرساله مطلقا سواء كان في يده أو رسله فقبل إذا سكن في يده لم يرسله
(ولو أخذ حلال صيدا فاحرم) بعد الأخذ وأرسله من يده غيره (ومن مرسله) قيمته عنده إلى حنيفة
وعندهما لا يضمن (ولا يضمن لو أخذ محرم) فأرسله من يده أو تعاقدا لحرم وفي يده صيد فأرسله فوجده
بعد ما حل في يده غير يستر منه (فإن قتل محرم آخر ضنا أو رجعا أخذه على قتله) أي إن أخذ محرم
صيدا فقتله محرم آخر ضمن كل واحد منهما جزاء تاما غير جمع لأخذيه ضمن من الجزاء على القاتل
وقال زفر لا يبرح جمع ما لو قتله حلال ضمن المحرم ورجع به على القاتل عندنا خلاف للشافعي (فإن قطع
حشيش الحرم) أي ما لا ساق له (أو شجر أفيه) أي ما له ساق (شجر عروق) الإحد (ولا عاينته) الخناس
ضمن (القاطع) قيمته (بمصدق) ما لو أدخل للصوم في يده فحاصل أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة
منها يجب قطعه أو لا ينتفع بها إلا بجزء واحد منها لا يجب قطعهما ولا ينتفع بها بدون الجزاء أما الثلاثة
الأول فمثل شجر أبنه الناس وهو من جنس ما يبيته الناس وكل شجر أبنه الناس وهو ليس من

طائف لانه لم يطف للعمرة أصلا لم يرضها الجماعا (ولو مضى عليها) أى أكلها المكي (صحيحها دم) لجمعه بينهما وهو دم جبر النقصان بأوتسكاه ما هو منهي عنه فلم يحل التناول منه فان قلت أليس انذرك في الهداية في مبداه هذه المسئلة ان الجمع بينهما فى حق المكي غير مشروع قلت أراد به انه غير مشروع كالأى كفى حق الآفاق والألوقع التناقض بين قوله أولا وبين قوله آخرأ كذا فى السكاكى وهو مشروع لجواز أن يكون الشيء غير مشروع ويقتون معهما كالمسئلة فى الأرض المقصورة (ومن أحرم بجمع ثم بأخر) أى يجمع آخر (يوم النحر) فان دلفى (الحج الأول) ثم أحرم بالجمع الثانى (لزمه) الحج (الأخر ولا دم) عليه (ولا) أى وإن لم يعلق للحج الأول وأحرم للحج الثانى (لزمه) الحج الآخر (وعليه دم قصر أولا) وقالا ان قصر فعليه دم وإن لم يقصر فلا شيء عليه هذا تفسير وبيان لقوله عن أحرم بجمع ثم بأخر يوم النحر (ومن فرغ من) أقبال (عمرة أو التخصير) ثم بأخرى) أى بعمرة أخرى (لزمه دم قصر أحرم بجمع ثم) أحرم (بعمرة) قبل انعام الحج لزماء يصير بذلك قارنا لكتبه أساء لانه أخطأ السنة لأن السنة للقاء ان يحرم به ما هما أو يحرم بالعمرة ثم بالحج (ثم) لو وقف بمرقات قبل أن يأتى بأهلهما (فقد فرض) أى عليه رفض (بعمرة وان توجه اليه) أى لا يرفض العمرة حتى يقف بهما (فلم يأتى بالحج) للخدمة (ثم أحرم بعمرة) لزماء (و) لو مضى عليهما) هان ولسكن (بجمع دم) عليه وهو دم كفارة لا دم ذنب (وذهب رفضا) فى هذه الصور وإذا رفض بعمرة فضاءها (وإن أغل) الحاج بأن أحرم وأورفعوا وأوتهم بالتلبية (بعمرة يوم النحر) أو أيام التشرى (لزمه رفضه أو) إذا رفضه أحجب (الدم والقضاء) فأن مضى عليها (والمسئلة) بجاهل (صحيحه دم) كفارة (ومن فاته الحج فأحرم به) رقا وجبر رفضها (وعليه دم الكحل) وعليه فى العمرة فضاء أو الحج بعمرة

(باب الإحصار)

وهو لغة الحبس عن الشيء والمنع منه والمحصر هو الذى أهل بعمرة أو نية تمنع عن الوصول الى البيت عريض أو نحو ذلك (إن أحصر بعد أو مرض أن يذهب شاة يذبح عنه فيتحلل) بعد الذبح (وقال الشافعى الإحصار يكون بالعدو فقط قوله فيتحلل الإشارة الى انه لا حلق عليه ولا تخصيص إذا ذبح عنه فى الحرم وهو قوله ما وإن حلق فهو حسن عندنا وقال أبو يوسف عليه أن يحلق وإن لم يفعل لا شيء عليه وإن لم يحمله ما يذبح لى محرما وعند الشافعى يحل بالصوم بان يقوم شاة وسطا قصوم بكل مدى ما اعتبر به الصوم المتعة قوله ان يذهب يجوز أن يكون مبيدا وقوله ان أحصر خبره وان يكون قاعا لم يقل محمد بن زيد بن يحوز يتعلق به قوله ان أحصر (ولو) كان الحرم المحصر (فأرنا بدمين) دم الحميم ودم العمرة (وتوقت) دم الإحصار (بالحرم) حتى لا يجوز ذبحه فى غيره وهما الشافعى لا يعرف ويحوز ذبحه حيث أحصر لا يوم النحر وعندنا لا يجوز إلا فى يوم النحر (وعلى) الحرم (المحصر) بالحج ان تحلل لا يجب عليه (تجبر بعمرة) مطلقه أسواء كان فضاء أو قطوعا وقال الشافعى ان كان الحج فضاء فضاء فضاء (وإن كان فضاء لا قضاء عليه (وعلى) المحصر (المعقر) يجب فضاء (عمرة) وقال مالك والشافعى لا يتحقق إلا إحصار قبل (وعلى) المحصر (القارن) يجب فضاء (تجبر بمرات) وقال مالك والشافعى عليه بجمعة لا غير (فإن بشت) المحصر عدليا (ثم زال الإحصار) الحال انه (قد رضى) ادراك (الهدى والحج توجه) أى لزمه أن يتوجه لا لا بالحج ولا يتحلل بالهدى (ولا) أى وإن لم يقدر على ادراكها (لا) أى لا يتوجه بل يصير حتى يحل بغير الهدى (والإحصار بعد ما وقف بعمرة) لا يتم بجمعة لكتبه وبقى محصر ما الى ان يطوف طواف الزيارة والصبر

وجعل (ومن منعه عنه من تركه) أي الوقوف وطواف الزيارة (وهو محرم ولا) أي وإن لم يمنع من
الركن وقد روي أحدهما (لا) قيل في هذا المسألة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف قال أبو يوسف
إذا غلب الصدوق على مكة حتى حطوا بيته وبين البيت كثر محرم وهو قول الشافعي والأصح أناته وإن إذا
كل محرم ما يلج فإن منع من الوقوف والطواف فهو محرم وإن لم يمنع عن أحدهما لم يكن محسرا

باب الغنم

مصدروا بقوت (من فاته الحج بقوات الوقوف بعرفة) أي من أحرم من المنياب وقائه الوقوف بعرفة
حتى طلع فجر يوم النحر فقد فاته الحج (فليحل) من أحرمه (بعرفة) فوطوف ويسعى بلا إحرام جديد
لهما وقال أبو يوسف أحرم للعمرة فيحصل بها (وعليه الحج من قابل) أي السنة الآتية (بإلزام) وقال
الشافعي عليه السلام (ولا ذوات لهمة وتسمى) أي العمرة (مطوف ويسعى وتسمى) العمرة (في السنة)
بقامها (ر) سكن (نكره) في خمسة أيام (يوم عرفة) مطافا وسوا قبل الزوال أربعة أيام (ويوم النحر) أيام
التشرى (و) عن أبي يوسف أنه لا نسكه في يوم عرفة قبل الزوال وعند الشافعي لا نسكه في هذه الأيام
وهي ستة مؤكدة وعند الشافعي فربضة وعن أحمد ثمانية فرض كفاية كفالة الجفارة

باب الحج عن الغير

اعلم انه يجوز للإنسان أن يجعل ثواب عمل الغير صلاة أو صوما أو صدقة أو شربة ماء عند أهل السنة خلافا
للعامة لأن العبادات ثلاثة أنواع مالية شتمسة وهي ما تنادي بالمال كزكاة وصدقة الفطر وبدنية
شتمسة وهي ما تنادي بالبدن كالصلاة والصوم وحرمة كعبته ثم ما كان الحج فانه مالي من حيث شرطه
الاستطاعة وجوب الأجرية بارتكاب محظوره وانه يرد في من حيث الطواف والوقوف ثم الحج من
الذهب فمن حج عن غيره زاد أصل الحج بقع من المجموع عنه فضا كان أو نفلا عن شخص أو الحج بقع
من الحاج والمجموع عن ثواب النفس ولو لأجل (هـ) النيابة تجزئ في العادة المالية عند الجمهور والقدرة
وهي الأولى (لم تجزئ) النيابة (في المدينة بحال) سواء كان حاجا أو قادرا وهي الثانية (وفي المراكب
منه) تجزئ عند الجمهور (أي دون القدرة) (والشرط) للنيابة في الحج (الجزء الدائم) إلى وقت الموت
كزمانه وقطم الرحلين ونما يقيد لانه ان كان الجزع معاوض يتوهم زواله بأن كان مريضا أو مسجونا
كان الأداة بالثأب مريضا فان استقره العذر إلى الموت تحقق اليأس عن الأداء بالبدن فوقع المؤدى
جائزا وإن زال العذر قبله سقطت الصلاة والسلام المؤدى وقوع (وإنما شرط تجزئ للمؤدى للغير لا للفعل)
فيجوز للحج المستطاع أن يحج رجل بـ (له نظره) (ومن أحرم عن أمره ضمن النفقة) (لا أمره) ويقع عنه
أن توفي عن أحد ما غير عين (وإن مضى على ذلك صار مخالفا لاجتماعها) (يضمن النفقة لهما وإن عين أحدهما
قبل الطواف والوقوف صحر يقع عنه ويضمن النفقة للثاني عند أحدهما استحسانا وعند أبي يوسف وقع ذلك
من نفسه ويضمن نفقة ما هو اليأس وإن أطلق وسكت عن ذكر المجموع عنه معينة أو مطلقا نص فيه
ويذهب أن يصح التعيين ههنا اجتماعا (وعدم الإحصاء على الأمر) (أن أحمر الثأب) وقال أبو يوسف على
المأمور (وعدم الفرار) والنيابة على المأمور فن مات (المأمور به) (في طريقه) حج عنه (أي عن الميت
الموصى (من مثله) وعند ههنا من حيث ما المأمور (بثلث ما بقي) صورته رجل أوصى بأن يحج عنه
ومات وترك أربعة آلاف درهم وكان مقدار الحج المأمور به فخذ الوصي ألفا ودفعها إلى الذي يحج

صحة فأتى أوسرقت في الطريق منه في قول أبي حنيفة بوجوب ثلث ما بقي من التركة بعد التلغ وعندهما
يجمع منه عباقي من المال المدفوع إليه المهر للرجع ان بقي شيء والا بطلت الوصية فيه نحو أبي يوسف في جميع
عنه عباقي من الثلث الأول وهو ثلاثمائة وثلاثون رطل درهم من مابقي من المال المهر زان بقي
والا يجمع عنه عباقي من الثلث الأول (ومن أهل) بأن اسم ووقف سوية بالتسمية (يجمع عن أبيه) غير
منه (فمن) عن أحدهما (صح) مطلقا سواء كان قبل الوقوف أو الطواف أو بعدهما ويجعل ثوابه
لا أحدهما

باب الهدى

وهو ما يهدي إلى مكة للتقرب جسم هدية كهدى وحديفة (أدناه شاة) وأغلاها بل وبقر (وهو) أي
الهدى (ابل وبقر ونم وما جازف الضحايا) جميع فحصة وهي الأصحية (بما جازف الهدايا) أي كباشر طرفي
الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالهرج والهرج ونحوها كاستئني في الضحايا ان
شاه الله تعالى فإنه يستمرط ههنا (والشاة تجوز في كل شيء) من الجنائيات وغيرها (الأي طواف الركن)
حال كونه (حماوا) في (وطء بعد الوقوف) يعرفه قال فيهما تجب البدنة (ويؤكل كل من هدى التطوع
والمنفعة والقران فقط) أي لا يجوز الا كل من دم الكفارة والندوة وهدي الاحصار وانما يجوز من
الدماه الشاة لأنه لا نه مستحب وقال الشافعي لا يؤكل من دم المنفعة والقران (وخص ذبح هدي المنفعة
والقران بيوم الخيرة فقط) (يذبح بقيمة الهدا بأي وقت شاه) وقال الشافعي لا يجوز الا في يوم النحر أو
نقول معنى قوله فقط أنه يقتضيه هذه الدماه بهذه الأيام ولا يتجاوز عنها فقل هذا الأثر تنب خلاف الشافعي
(و) خص ذبح (الكل بالهرم) سوى بدن النذر حتى لو قال لله على بدنة أنه أن ينحرها حيث شاه أن لم ينو
أن ينحرها بكة (وقال أبو يوسف لا ينحرها الا بكة لا بقة) أي يختص بالهرم ولا يختص ببقرة الحرم
بالتصدق عليه بل هو وغيره سواء (وقال الشافعي يختص بغير الحرم ولا يجب التصدق بالهدى) بأن
يذهب به إلى عرفان مع نفسه يعرف الناس أنه هدى وإن كان يعرف هدي المتعة حسنة (ويصدق
بجسالة) جميع جل (وخطاه) وهو حبل يجعل في علق الابل ريثي إلى أنفه (لم يعط أجر الجزاء منه)
أي من الهدى اعلم ان الأفضل في الابل النحر وفي البقر والغنم الذبح والاولى أن يتولى ذبح الهدى بنفسه
ان كان يحسن الذبح (ولا يركبه بلا ضرورة) وقال الشافعي له ان يركبه بلا ضرورة (ولا يجلعه) هذا اذا
كان قريبا من وقت الذبح أما اذا كان بعيدا عنه ويضر ذلك بالبدنة فيجعله أو يصدق بهما وبمثله أو
قوته ان صرحه إلى نفسه (ويضع) بالسكسر من حذض أي يمشي ويبل (ضربه) أي ثديه (بالنساخ)
أي الماء المارو العذب ليقا من لهما (فان خطب) والمراد منه القرب إلى الهلاك لان النحر بعد حقيقة
الهلاك لا يتصور (واجبا) حال من غير عذب (أو قهيب) عيبا كثيرا بأن ذهب أكثر من ثلث الأذن
على قول أبي حنيفة وأكثر من نصف الأذن على قولهما (أقام غيره مقامه) بالضم (والعيب له) بصنع
ما شاء (ولو) كل الهدى الذي دنا من العذب أو قهيب حال كونه (تطوا نحره وصبيخ نعله بدمه وضرب
به) أي بالدم (صفحة) أي صفته سنامه أو صفته وجهه وجانبه والمراد بالنعل القلادة (رفادة ذلك ان يعلم
الناس انه هدى فيما كله فقير (ولم يأكله شيء) أي لم يجزله ولا تغيره من الاغذية والأفضل أن يصدق به
ولا يتركه خرا للسماع (رثمة بدنة التطوع) بدنة (المنفعة) بدنة (القران) لا تدم نسل وفي التقليد
تدمر (فقط) أي التقليد مختص فيهم ولا يتجاوز إلى دم الاحصار ودم الجنائيات وانما يصدق به الا لا

بقوله الله تطهروا اذ لم تنطقوا قرآن

(مسائل متفرقة)

(ولو شهدوا يوم وقوفهم) يعرفون (قبل يومه) أي يوم عرفه (قبل) أي ما دلتهم ولا يجوز لهم ان يوقفوا يومه يعرفون
بغير قربة أخرى (ولو شهدوا يوم وقوفهم) بعده لا (تقبل شهادتهم) جاز الوقيف السكبان والقباس ان لا
يجوز قال بعض الأصناف الخلق في ينبغي القاضى أن لا يسمع هذه الشهادته في الصورة الأولى ويقول قد ترجع
الناس ولا فرق في شهادتهم بل فيه تمسيع للفتنة والفتنة ناعمة فمن الله من أبطلها وروى هذه
الشهادة أن يشهدوا بهم وأما حال ذى الحجّة في ليلة كان اليوم الذى روي فيه اليوم العاشر من ذى الحجّة
وعن أبي حنيفة في القاطع في العيد انهم اذا صلوا العيد وظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يجزى من الله
في العيد من وعده انهم يجزى من يوم وعده انهم يجزى من يوم في الاضحية دون الفطر وان لم يجزى جوا فجميع
ان ذلك يجزى ثم وان شهدوا وعده عرفة فحروية الحلال ولا يمكنه الوقوف بقية الليل مع الناس أو أكثرهم لا
تقبل هذه الشهادة (ولو ترك الجيرة الأولى) أى رعيها (في اليوم الثاني) رعى الوستلى والثالثة فأدرا
(رعى البكيل) بأن يرى الأولى ثم الباقيين رعية للتقريب (أو رعى) الأولى فقط (أى من غير ما عدا
الباقيين) وقال الشافعى لا يجوز زلم بعد السكك والتمتع باليوم الثاني اتفاق لان الحسك لا يختلف في
الثالث والرابع أما في اليوم الأول فلم يشرع الا رعى حرة العقبة (ومن أوجب) على نفسه أن يترك (بها)
ماشيا على القدم (لا يركب حتى يطوف للركن) ولو ركب أراق دم أو في الاضحية من الركب رعى رعى رعى
ثم قبل ميتة بالمشى من حين يحرم وقبل من ميتة فان قبل كيف يجب المشى ولا تقبله في الواجب ان
قلنا لا يجب الفقه عليه المشى الى عرفان ان قدر عليه (ولو اشترى) أمة (شجرة) أو شجرة من اشترى
بالبحر النبل (حاليا) أى لم يملكها من الاحرام بأن يقصر شعرها ويقل ذفرها (ويجاء بها) وتوقال بظاهرها
بالحال فظاهر الاشارة الى أنه يكون بعد التماثيل السكك أو رعى وقال زفر ليس له تعلمها

(كتاب النكاح)

النكاح لا يملكه من المال فكان الخمي لا يجب الا على من له المال فتناصبوا غوفي اللقمة القوم ثم يستعمل
في الوطء ولو جرد الضم فيه وفي العقد لا يفسخه (وهو عقد يرد على ملك المتعة قصدا) احتمل ان يصح البيع
لا يفسخه يرد على ملك المتعة ايضا لا يفسخه لا قصد او المتاع في اللقمة قل ما تنفع به وأما في البيع
الحاضر وهو اعم من متعة كاستلام من سلمه ومتعة الخ وبتة النكاح ومتعة الطلاق كل ما من ذلك لما
قيم من النفع كذا في المغرب (وهو سنة) وقال الشافعى مباح بالفضل النكاح وعندها هو أفضل من
التمتع لنفس العبادات (وعنده القوقان) بالحركات الثلاث وهو مصدر رقت نفسه الى كذا الشافعى
عنده اشتاق النفس الى النساء (واجب) وعنده الشافعى سنة ثم النكاح فرض من عند الله تعالى الطواهر
وفرض كفارة عند بعض أصحابنا (ويذهب) النكاح (بما يجب وقبول وضعه للمضى) بأن يقول زرت
فيقول تزوجت (أو أحدهما) عطف على القهر المرفوع في وضعه مع عدم التأكد لا يحل الفصل بأن
يقول زرت حتى يقول زرت (أو أحدهما) عقد النكاح (بلفظ النكاح والتزويج) بأن يقول
نكحتك أو تزججت فقالت قبلت (وما وضع) أى يصح بما وضع (التماثيل العين في الحلال) كالحلقة
والصدقة أو قبلت أو البيع قال لا عيش لا ينفع قد بالبيع ولا ينفع قد بالاجارة خلافا للمكرهين لانها

توضع أمثلة العين، ولا يلفظ الاحلال والاباحة والامارة لان هذه الالفاظ لا توجب ملكة العين ولا يلفظ
 الوصية لانها توجب الملكة مضافا الى ما بعد الموت وعند الشافعي لا ينعقد الا باللفظ النكاح والتمزيق
 (هند حرين) أي أنه ينعقد عند حرين أو حتر حرتين (عاقدين بالثمن مسأين) اعلم ان الشاهدين بشرط فيه
 وقال مالك ليس بشرط واغما الشرط الاعلان حتى لو أعلنوا بحضرة الصبيان والنسائين يصح برئ عند
 الشافعي لا ينعقد الا عند حرين ثم يسمع الشاهدين كلام العاقدين بشرط لانفس الحضور بخلاف
 لا يصح ابي والسفدي ولهذا ينعقد بالاعتقال والاخرس السامع ولا ينعقد بالشتم وهو الاصح بخلاف
 لا يصح ابي والسفدي والمراد بالسمع سماعهم اذ يسمعونهم معا فحينئذ بان يسمع احدهما أو ايسر
 المتفق معهم الاخر نظر ان اعيد في المجلس لا ينعقد عند عامة العلماء بخلاف ابي سهل وأبي يوسف وان
 اعيد في مجلس آخر لا ينعقد بجماعهم ثم فهم الشاهدين كلام العاقدين ليس بشرط وهو الاصح كذا في
 المطالبعة حتى لو عقد بالعرصة والشهود لم يمسسوا العريضة جاز وقال بعضهم بشرط وكذا روي عن محمد
 وفي الذخيرة ان هذا القول هو الظاهر ثم ينعقد عندنا (ولو) كانا (فالمسقين أو محمد ودين) في ذف (أو
 آحين) وقال الشافعي لا ينعقد بهذا الشهود (أو ابني العاقدين) مطلقا واه كانا ابنة أمها أو ابنة
 غيرها أو ابنة أمها من غيره ثم لو كانا ابنة من غيرها ان ينفذت فشهدت فشهدت لا تقبل وان كان الأب يدهي
 وهي تجب فشهدت لا تقبل ولو كانا ابنة من غيره ان ادعت لا تقبل وان جددت تقبل (أو يصح تزوج
 مسلمة فمكة) كناية (هند) شاهدين (ذمين) كناية عن رقال محمد وزفر لا يجوز واغما قيد تابا لكناية لان
 نكاح غيرهما لا يجوز (ومن أمر رجلا) أي وكله (أن يزوج من غيره فزوجها) الوكيل من زيد (عقد
 رجلا) واحد غيره (والأب حاضر صرح) النكاح لان الأب يجعل مباشر العقد لا تعداد المجلس ويكون
 الوكيل سفيها ومعه ابنته فيلزم وجوب شاهد آخر فيه صرح (والا) أي وان لم يكن حاضرا (لا) يصح وقالوا
 اذا تزوج الأب ابنته البالغة بأمرها يحضرها ومع الأب شاهد آخر صرح وان كانت غائبة لم يصح واغما
 قيد بالصغيرة لان في البالغة لا يتأتى هذا إلا بأمرها

فخصص في بيان النساء (الحرمات حرم تزوج أمه) وحديثه سواء كانت من قبل الأب أو الأم
 (وبنته وان بعدنا) أي أم أمه وان ماتت وبنت بنته وان ماتت (و) حرم تزوج (أختها وبنتها وبنت أختها
 وعمته وبنت عمته) مطلقا أي الجميع سواء في أنه لأب أو أم أو لأب أو أم (و) حرم تزوج (أم أم أمه)
 مطلقا سواء دخل بها بمثل أو لا وشهد به المريسى وابن شجاع ومالك وداود في أحد قول الشافعي
 لا نثبت الا بالدخول بالبت (وبنتها ان دخل بها) وان لم يدخل بالأم حتى حرمت عليها بالطلاق أو ماتت
 محمل له أن يتزوج بالربيمة (و) حرم تزوج (أمرأة أبيه) مطلقا سواء دخل بها أو لم يدخل (و) امرأة
 (أبيه وان بعدنا) أي امرأة أبي أبيه وان علا أو امرأة ابن أمه وان سفل (و) حرم تزوج (الكل) من
 المذكورات (رضاعا) أي من جهة الرضاع حتى ان امرأة أو أرضعت ولد لغيره على هذا الولد امرأته زوج
 المرضعة التي تزل إليها منه يحرم على زوج المرضعة هذا الولد ومن أراد ضبط هذه فليحفظ ما أنشده
 بعض الأفاضل

از جانب شريده هده خویش شوند * وز جانب شمر خوار زو جان و فرور
 (و) حرم (الجمع بين الاختين) مطلقا سواء كانتا حرتين أو أمهين (نسكها ووطئها لك عین) قيد به لانه
 لا يحرم الجمع لمسا (فلو تزوج أخت أمه الموطوءة) صرح النكاح ولكن (لم يطار واحدة منهم) ما حتى
 يبعها) أو يزوجها أو يطلق النكحة فإذا أتى به حمل له ووطئ واحدة منهما وقال مالك لا يبيع النكاح

وأما بقيدهم إلا أنها إن لم تكن موطوءة قبل المنكوح حلت قبل بيعها (ولو تزوج أختين في حدة مني) الحلال
 أنه (لم يدر الأول) ولم يدخل بواحدة منهما (فترق) القاضى (ينتهي بينهما ليلة منسب المهر) أى الأول
 من نصي المهر من الأختين وأما بقيد بقوله لم يدر لا ندوا علم الترتيب بينهما أقوال الأول جائز والنسائي
 فاستدوا المهر عليه نصف المهر (و) حرم الجمع (بين امرأتين أمة فرضت ذكر اسم النكاح) أى بشرط
 أن يتصور ذلك من كل جانب حتى لا بأس بأن يجمع بين امرأتين تزوج كل واحدة من قبل وقال زفر
 لا يجوز (والزنا والفساد والنظر) مطلقا سواء كان من جانبها أو من جانبها أو سواء حصل في الملك أو في غيره
 (بشهوة) مطلقا بكل واحد منهما (يوجب حرمة المصاهرة) أى شتم أو حرمان أو بيع قهرم هي على آية
 الواطئ وإن علوا وعلى أولاده وإن سفلوا وتحرم على الواطئ أمهاتها وأولادهن ونسبتهن وإن سفلن
 وقال الشافعي الزنا والميس والنظر لا يوجب حرمة المصاهرة في الميس بشهوة أن تنتشر الآلة وإن كانت
 منهية أن تزداد انتشارها أو الصحيح وفي الأخيرة وكثير من المباح لم يشترطوا الانتشار وجمعوا واحد
 الشهوة أن يعمل قلعة أياها يشتمى جماعها وهذا إذا كان شايقا قادرا على الجماع وإن كان شيخا أو عنتيا
 حقا للشهوة أن يتحرك قلعه بالاشتماء إن لم يكن متحركا كقل ذلك ويزداد الاشتها إن كان متحركا وكان
 الفقه يعمد إلى أن لا يثبت تحريك القلب وإنما يثبت تحريك الآلة لأن في نفي التحريم في الشغ
 الكبير والعنتين اللواتي كانت شهوة حتى لم يتحركت فهو بالملازمة والمعتبر النظر إلى الفرج الدخول
 ولا يفتق ذلك إلا إذا كانت متحركة ولو من فأنزل لاف بيب الحرمة في الصحيح لا يفتق إلا أنزاله
 غير دافع إلى الوطء وحل هذا إيمان المرأة في الدبر والنظر إليه ووطء صغيرة لا تشتمى خلافا لابي يوسف
 (ومهر تزوج أخت معتدة) مطلقا سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو فاش أو نكاح فاسد
 أو عن وطء بشبهة أو عن عتق في أم الولد وقال الشافعي إن العدة عن طلاق بائن أو فاش يجوز وقال الجوز
 نكاح أخت أم الولد في عتق (و) حرم تزوج (أمته) للسيد (وسيدته) للعبد (و) تزوج (الموسومة) وهي
 من الذين لم يسألوا لكتاب (ولو ثنية) وهي من تعبد الأصنام (وحل) لأب (تزوج السكانية) مطلقا
 سواء كانت امرأة ثنية أو غيرها (و) تزوج (الصائبة) ولكن يكره وقال لا يجوز له نكاح الصائبة
 وكذلك ذبايحهم وفي السكاف الصائبة من صبا إذا خرج من دين إلى دين وهم قوم عدلوا عن دين اليهودية
 والنصرانية وعبدوا الملائكة (و) حل تزوج المرأة (الحرمة ولو) كان المتزوج (شعرا) وقال الشافعي
 لا يجوز (و) حل تزوج (الامة) فغيره مطلقا سواء كان سنة طبع نكاح الحرمة أولا (ولو) كانت
 (كأمية) وقال الشافعي لا يجوز نكاح الامة إذا استطاع نكاح الحرمة وقال أيضا لا يجوز للحر نكاح أمة
 ككأمية أصلا (و) حل تزوج (الحرمة على الامة لا عكسه) أى لا يحل نكاح الامة على الحرمة مطلقا سواء
 تزوجها أو بعد برضا الحرمة ثم بغير رضاها وقال مالك يجوز نكاح الامة على الحرمة برضا الحرمة وقال
 الشافعي يجوز نكاح الامة على الحرمة للعبد (ولو في هذه الحرمة) أى لا يحل ولو كان تزوج الامة في عدة
 الحرمة مطلقا سواء كانت عدة طلاق بائن أو ثلاث أو رجعي عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز إن كانت
 العدة عن طلاق بائن أو ثلاث وإن كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز إنفاقا (و) حل تزوج (أربع)
 نسوة (من الخرائر والامهات فقط) للحر وقال الشافعي لا يجوز للحر أن يتزوج الأمهات واحدة حال عدم طول
 الحرمة على ما مر أنفاقا أو مطلقا فقط فبما لا ول أصحاب الظواهر فأنهم يجوزون تزوج تسع للحر (و) حل
 تزوج (ثنتين) من الخرائر والامهات (للعبد) وقال مالك أنه إن يتزوج أربع (و) حل تزوج (حبلى من زنا)

غيره انما يدعى نعمة المهر والزوج قوله أو زوجها أي أن الزوج المانع لها المهر فبكت بعده فهو ابن
وعند محمد بن مقاتل أن استأجر عاقلا العقد فسكت فهو رضى وأما إذا بلغها العقد فسكت لا يكون
رضا ثم الخبر أن كان فصولها شرط فيه العقد أو المانع في حقيقته حتم الله خلافهما ولو كان رسولا
لا بشرط إيجابها (وان استأجرها غير الولي) أو ولي غيره أو لم منه (فلا بد من القول) ولا يكون سكوتها
رضا (كالمثب) وهي من زالت عذرتها وعن المكره أن سكوتها عند استأجرها لا يعتني رضاها انما
تسلكها واسكن بلها العقد ووجد قبل بدل على الرضا فهو كقول كنهينها نفسها أو مطلقا لمهرها
ونفقها (ومن زالت بكارها ثمة أو حصة أو جراحة أو عيب) مصدر رخصت الجارية عذرها أي
صارت مائة رطل مكهاني منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الأبيكار (أو زافى بكر)
أي في سكر البكر حتى يكفى سكوتها عنده التزويج وقال لا يكتفى بسكوتها وقال الشافعي في جسيم هذا
الصور لا تسكون بكرا (والقول لسانا مختلفة في السكوت) أي إذا ادعى الزوج سكوتها في حال أخبارها
بأنسكاح فقالت رددت فالقول قولها ولا نسكاح بينهم أو قال زفر القول قوله (ولو) أي جودله (أنكاح
الصغير والصغيرة) مطلقا سواء كان عدلا أو قاسا وسواء كان أبيا أو غيره من الأولياء وسواء كانت
الصغيرة بكر أو ثمة وقال مالك ليس لاحد غير الأب تزويجها أو قال الشافعي ليس للأب والجدان كما
عدا بن تزويجهما (والولي العصبة بترتيب الأرب) أي الترتيب في العصبات في ولاية النسكاح
سكان الترتيب في الأرب فلا بعد شجب بالأقرب فأقرب الأولياء الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب ثم
الجد الأب الأب وان علمه لاخ لا ب وأم غلاب ثم ابن الأخت لا ب وأم ثم الأب ثم العم لا ب رام ثم الأب ثم
ابن العم لا ب وأم ثم غلاب ثم الممتحن ثم عصبة المتعصمون بأنفسهم وقال مالك الولي هو الأب وقال الشافعي
الأب والجد (ولهما خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجد) أب الأب (بشرط النقاء) أي أن
زوج الصغير أو الصغرى غيرهما مطلقا سواء كان القاضى أو الامام أو غيره مما فلا يكل واحد منهما بعد
البلوغ خيار الفسخ بشرط حكم القاضى وهو الأصح وعليه الفتوى وعن أبي حنيفة أنه لا يثبت الخيار
لغيرهما إذا كانا حاضرين أما إذا كان أحدهما غائبا فالأخت له كذا في العمادى وأما فيه لا يثبت
زوجهما الأب أو الجد أو خيارهما بعد البلوغ (ويقبل بسكوتها ان كانت) أي يطل خيارها أن زوج
غيرهما الصغير وقبلت وقد علمت بالنسكاح حال كونها (بكرا) فسكت فهو رضا وإن لم تعلم بالنسكاح
فأهنا اختيار حتى تعلم وتسكت وأما فيه لا يثبت خيارها بالسكوت (لا بسكوتها)
أي لا يطل خيار الصغير إذا بلغ فسكت (مالم يرض) بأن يقول رضيت (ولو) كان الرضا (دلالة)
بأن يحج منه ما يدل على الرضا كسليم الصدق والنفقة والمجامعة (وقرأنا قبل الفسخ) أي يرض كل
واحد منهما من صاحبه ان مات أحدهما قبل البلوغ أو مات قبل فسخ النسكاح ولا يرض بعد الفسخ (ولا
ولاية لجد ولا) (صغير ولا) (بختون) على أحد (ولا) (كافر على مسلم) هذا إذا كانت العصبة
(وان لم تكن) أي وان لم توجد (عصبة) لا قريبة ولا بعيدة ولا نسبية ولا نسبية كولي العتاة
(فالولاية لازم ثم لاخت لا ب وأم ثم) فلاخت (لا ب ثم لولدة الأم) أي لاخت والأخت لا ب ثم لولدهم
(ثم لولدى الأرحام) أي ثم الأمهات ثم الأخوال ثم الخالات ثم بنات الأعمام هذا عند أبي حنيفة وهو
استحسنه وعند مالك لا يثبت وهو القياس وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة والجمهور هو على أن ابنة
مع أبي حنيفة (ثم) عند عدم الأولياء فالولاية (للمسك) أي السلطان والقاضى إذا كان مأذونا

من قبل السلطان وهذا هو الذي يمكن عصبته قللة القاضي ولاية التزويج (والإمام) أي هو والولي الأبعد
(التزويج بغيره الأقرب مسافة أقصر) وهي ثلاثة أيام ولما إليها وقال الشافعي يرتجها السلطان وقال
زفر لا يرتجها أحد حتى يحضر الأقرب والمراد بالغبية المقطعة منه صاحب النكاح واختيار القاضي
إلى على التفرق وسعد بن معاذ المروزي روى عن الإمام الغزوي والصادر الشهد هذا رجليه القتيوى وقال
شمس الأئمة المرحومي الأصغر أن إذا كان في موضع لو أنظر حضوره واستطلاع رأيه فيوت الكف
الذي يحضر فالغيبه منقطعة وإن كان لا يفتوت فالغيبه لا تكون منقطعة وهو اختيار الفضلي وعن زفر
أن لا يعرف وأما وجهه وقيل الغيبه المقطعة أن يكون في بلد لا تصل إليه الأقوال في السنة الأخيرة وهو
اختيار محمد بن مسلمة والفروري (ولا يمتثل) أي لا يسمع في الغيبه في غيبة الأقرب (وهو رده) خلافا لفر
(وروي المجلدونه لابن) مطلقا سواء كان طارئا أو أصليا أي بلغ بحدوثه (لا الأب) وعندهم هذا الأب
لا الابن وقال زفر إذا طرأ المحدث لم يحز ترتجها

ففي فصل في الكفاة اعلم أن الكفاة في النكاح معتبرة في الرجال لا النساء في سبعة أشياء كما بين
في المتن على سبيل التفصيل وقال مائث وسفيان لا تعتبر (من نكحت شريكه) بغير إذن الولي
(فرق الولي) ما لم تله المرافعة أن شاه خلافا لما لك وسفيان وأما إذا ولدته منه فلا حرج له ولا يكون
التفريق بذلك إلا عند القاضي وما لم يفرق القاضي لم يفرق الطلاق وإلا رافقتم وذلك الفرقه ليست
بطلاق ولا مهر طالع لم يدخل بها وإن دخل بها فلها المسمى والطلاق هذه المسألة دليل على ردوع
محمد إلى قوله ما في النكاح بغير روى (ورضا إليه) من الأولياء (كالمثل) ولم يكن ابن وهو مشقة
في الولاية أن ينقضه إلا أن يكون أقرب منه وقال أبو يوسف إن رضى به البعض فلاولى الذي هو مشقة
أن لا يرغى (وقضى المهر) وبهذه كالتصام ثم يسرفاها (رضا لا السكوت) أي لو عمل الولي بالنكاح
وسكت لا يكون رضا وإن طال ما لم تله (والكفاة لغة تصريفا) أي من جهة النسب (فقرش الكفاة)
بعضهم لبعض بطنا البطن ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرش وعن محمد إلا أن يكون نسبهما شهورا كما قيل
بيت الخلافة (والعرب أكفاء) بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وليسوا بكف القرش والقرشي من كان من
ولد النضر والدرب من بعدهم أبفوق النضر (رحمة) من جهة الأصل (أماسلاما) من جهة الأصل
(وأبو أن فيهما) أي في الحرب والاسلام (كلأما) في لهاب واحد في الاسلام والحرب لا يكون كقولهم
له أبو أن فيهما ما عدا من أبي يوسف أنه يكون كقولهم (و) تعتبر (ديانة) عندهما حتى أن امرأة من بني
الصالحين لو نكحت فاسقا كان للابن ما حق الرد وقال محمد لا تعتبر إلا أن يغش كرجل يصنع في الاسواق
واسخر منه أو يخرج سكران ويلعب به الصبيان فانه لا يكون كقولهم (و) تعتبر (مالا) أبو حنيفة
لا يكون مال لكل للور والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى أن العاجز عنها أو عن أحدهما لا يكون كفوا
لهما عن أبي يوسف أنه يعتبر القدرة على النفقة دون المهر والمراد بالمهر قدر ما يتعارفون به فاما النفقة
في الغنى فتعتبر عندهما حتى أن امرأة فقيرة في سائر ما لو تزوجت من يقد على المهر والنفقة في دفعها
وذلك أبو يوسف أن كان قادر على إيفاء ما يجب لها وبكذلك ما بنقه عالم أبو أيوم فانه يكون كفوا وقال
شمس الأئمة المرحومي وصاحب الذخيرة فيها الأصغر أن ذلك لا يعتبر (و) تعتبر (حرفة) كقولهم والظاهر
كفؤان والخطاف لا يكون كفوا لهما وقال أبو يوسف لا تعتبر إلا أن تغش كخطام والمائل والمبايع وفي
الجامع الصغير الخائف لا تعتبر الكفاة في الخرف في ظهور الروايتين عن أبي حنيفة (ولو) نكحت كفوا

و (نقمت عن مهر مثلها) يجوز (الولي ان يفرق) عند الثاني ان لم يترجم ما يتم به المهر مثلها وهذه
 المرفة لا تكون بالطلاق لان المست من قبل الزوج (أو) ان (يتم مهرها) ان التزم به رضى عنه وعندها
 ليس للولي حق الاعتراض وهذا الوضع انما يقع على قول بعد المخرج اليه في النكاح بالارلى فقد صرح
 ذلك عنه وهو عندئذ صادق قطعه او كان تأويل المشقة فيه اذا اكرهت المرأة والولي على ان يزوجها
 بأقل من مهر مثلها غزال الاصغراء فرضيت المرأة للولي فليس له ذلك عندنا (ولو زوجت بقله غير
 كف او بين فاحش) أى ان زوج الاب الصالح ابنة الصغيرة من غير كف ولو بعد الزنا من
 مهرها وابنة الصغيرة من كف ولو امة أو زادت في مهر امرأته (صح) ذلك دليل على ما عند الامام وعندها
 لا يجوز ان يادة ولا الخط الابما يتفان الناس فيه والاصح ان اصل النكاح باطل عندنا وانما يقدر
 بالاحتمول لا يلو لكن سكران لا يجوز اجماعا وكذا اذا كان للاب سوء اختيار بانه أوفى (ولم يجوز ذلك)
 أى تزويج غير النكح والزيادة والنقصان (لغير الاب ولولد) اتفاقا
 في فصل (في الولاية في النكاح وغيره يجوز (لأب العم ان يزوج بنت عمه من نفسه) اذا كانت الولاية له
 صورته ان يقول تزوجت فلانة من نفسي بحضرة الشهود ثم ان كانت بنت عمه حاضرة في مجلس العقد
 يراها الشهود لا يحتاج الى تعريضها وفي المراسمة اذا قالت متعة تزوجت نفسي منك ولا يعرفها
 الشهود فقبل تزوجت جاز زادت في المراسمة وقال وعوا المختار والاحتياط ان يكسب ويوجهها أو يذكر
 اباهما وان كانت غائبة في ان يذكر اسمها واسم ابها وامه جدها وان كانت متعة يذكرا اسمها واسم
 محبتها واسم اب المعتمة (و) يجوز (للوكيل ان يزوج موكلته من نفسه) أى اذا كان وكيل ابتر ويجهها من
 نفسه أما اذا كانت ابتر ويجهها من نفسه لا يجوز وقال زفر والشافعي لا يجوز زواجها من احد قول
 الشافعي ان كان واما لا يجوز وان كان وكيل لا (ونكاح العبد والامة بلا إذن السيد موقوف) ان
 أجاز له الولي جاز وان رده باطل وقال مالك يجوز نكاح العبد بغير إذنه (نكاح الغرضى ولا يتوقف
 شرط العقد على قبول ما كسب غائب) عن است مسائل ثلاث فيها خلاف فصولي قال تزوجت فلانة من فلان
 وهو غائب ولم يقبل منه احد أو قال تزوجت فلانة وهي غائبة أو قالت تزوجت نفسي من فلان وهو غائب
 ولم يقبل منه احد أو قال أبو يوسف يتوقف ويتم بالاذن وقال هو باطل وثلاث منها يتوقف على الإجازة
 اتفاقا عندنا بخلاف الشافعي فصولي قال تزوجت فلانة من فلان فقال فصولي أجزرت وجهها منه أو قال
 تزوجت فلانة وهي غائبة فقال فصولي تزوجت فلانة أو قالت تزوجت نفسي من فلان وهو غائب فقبل
 منها أو ولي أخرجها (والمأثور بنكاح امرأته بخلاف باعراتين) بان أمر رجل رجلان يزوجهما امرأة
 فزوجهما امرأتين في عقد واحدة فلا يلزم الأمر واحدة منهما (لأبائة) أى لا يختالف ويجوز بان أمر رجلا
 أن يزوجها امرأة واحدة فله حصة واحدة ولا يجوز وان زوجها أمة نفسه لا يجوز اجماعا

باب المهر

(صح النكاح بلا ذكره) وقال مالك لا يصح (وأقله عشرة دراهم) مطلقا سواء كانت مصرية أو غير
 مصرية وقال الشافعي أما زان يكون ثمنافي البيع جاز أن يكون مهر (فان مهرها) أى العشرة (أو
 درهما) كمنه قدر درهم مثلا (قلها عشرة) دراهم (بالوط أو الموت) مطلقا سواء كان موت الزوج
 أو أو زوجة (و بالطلاق قبل الطهر) والمطلقة (تتصف) العشرة فيجب خمسة دراهم عند الثلاثة مطلقا سواء
 مهرها أى العشرة أو دونها وعند زفر يجب المنة إذا سمى أقل منها أو أما إذا سمى العشرة فيجب خمسة عشر

أيضا (وان لم يسمه أو نفاه) بأن تزوج على أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها) ان وطئ أو ماتت عنها أو ماتت عنه
مطلقا سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي لا يجب شيء في الموت قبل الدخول وان دخل
بها يجب المهر عندئذ أكثر أصحابه وقال مالك إذا نفاه لا يصح (و) لها (المنفعة ان طلقها قبل الوطء) والمصلحة
بما لها فان قيل ينبغي أن ينصف مهر المثل كما سمي قلنا التنصيف ثبت بالنقص في المفروض عند العقد
وهذا ليس بغيره ومن عندنا المنفعة ثلاثة أنواع من كسرة مثلها على قدر فقر الرجل ويساره (وهي درع)
أي نقص (وخار) أي منقعة (وهي هبة) أي بطلان ما قالوا هذا في ديارهم وأما في ديارنا فيجب أن يجب
أكثر من ذلك فبنا على هذا أزار ومكعب وكان الأكثر في قول المعتز في المنفعة المستحقة على الرجل وفي
المنفعة الواجبة حالها أو الصحيح أنه يعتبر حاله ثم هذه المنفعة واجبة وقال مالك مستحقة (وما فرض بعد العقد
أوزيد لا ينصف) أي أن تزوجه أو لم يسم لها مهر أو تم تزاجها على تسعة فمضى لها أن دخل بها أو ماتت عنها
أو ماتت عنه وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنفعة وعند أبي يوسف والشافعي نصف هذا المفروض قوله
أوزيد أي أن زيف المهر بعد العقد لفته الزيادة فلا نفاء ويسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول
أبي يوسف ينصف (و) أن حطت من مهرها (صحيح حطها) ولم يبق (الباقي) (والنكاح) (الصحبة) (بلا مرض)
احدها مطلقا سواء كان لرجل أو امرأة (وحبض ونفاس وإسرام) مطلقا سواء كان للمهر رجلا أو امرأة
وسواء كان الإحرام بجميع فرض أو نفيل أو بجمرة (و) بلا (صوم فرض) مطلقا سواء كانت رجلا أو امرأة
وان كان صائما نطقا أو قبل أن تصبح الخلوه كالفرض وقيل لها كل المهر وصوم القضاء والمنذور كالتطوع
في رواية والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله (كلاوط ولو) كان الزوج (تجبوا) أي
مقطوعا (أو عتقا أو خفيا) فيكون تمام المهر واجبا وقال الشافعي لم ينصف المهر والخلوه ليست
كلوطه وقال إذا كان تجبوا بأعليه نصف المهر وان كان معه ما نال التام الخلوه ولو كان أعنى أو نائما
أو أمته إلا أن يكون صغيرا لا يعقل والمكان الذي تضرع الخلوه فيه أن يأمنه فيه اطلاع غيره فمطلوبه ما بلا
اذاها كالميت والدار بخلاف المصحف والحام (وتجب) عليها (العدة فيها) أي في جميع هذه المسائل عند
صحبة الخلوه وفسادها بالوانع المذكورة احتياط (وتستحب المنفعة لكل مطلقة) برؤية المطلقة بعد
الدخول مطلقا سواء كان في نكاح فيه تسعة أو لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسعة وقال
الشافعي تجب المنفعة في الصورة الأخيرة (الائتمنة قبل الوطء) أي التي طلقها قبل الدخول في نكاح
لم يسم فيه مهر فانه واجب والمفوضة بالكسر الحرة التي فوّضت نفسها من غير مهر أو تزوج بالفتح الحرة
التي تزوجها ولها بالاذن بالامهر أو أمة زوجها ولا لها بالامهر قاله الفقيه والكسرة والامة بالفتح فقط
(وجب مهر المثل في الشغار) بالشين والسين المجتمعتين وهو أن تزوج الرجل شته أو أخته على أن تزوجه
الأخر بنته أو أخته على أن يكون يضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى فالعقدان جائزان ويسمى نكاح
الشغار لخلوهم من المهر يقال بلاءة شافرة أي خالية وقال الشافعي يبطل العقدان ولا يجب مهر وأجعرا
أنه لو قال زوجه ذلك أني على أن تزجني ابتاع ولم يقبل على أن يكون يضع كل واحدة منهما صداقا
للآخرى جاز النكاح ولا يكون شافرا (و) يجب مهر المثل في (شدة) زوج حر لا مهر (زوجته) (و) في
(تأيم القرآن) للإمام زوجها وقال محمد لما قيمته خدمته وقال الشافعي يجوز أن يكون مهرها تلك
الخدمة وتعلم القرآن (ولها خدمته لو جهدا) أي أن تزوج عبدا ذن مولا على خدمته سنة صحيح وطا
خدمته (ولو) تزوج امرأته على ألف (وقبضت ألف المهر ووهبت له) ألف المهر المقبوض لها

(فطلقت) المرأة (قبل الوطء برجع) الزوج (على باب النصف) أي نصفه (فإن لم يقبض) المرأة
 (الأنف) ووجهها (أو قبضت النصف ووجهت الأنف) أو وجهت الباقي (أو وجهت العرس المهر قبل
 القبض أو بعده) مطلقا سواء كان نصفه أو كله وهو ثلاث النصفين الشوب والحجران (فطلقت) في هذه
 الصور (قبل الوطء برجع على أبيه) عند أبي حنيفة (وقال زفر في الأثر نصفه في الثالثة برجع
 بنصفه قبله وهو القياس وقال في الثانية برجع بنصف ما قبضت وهو ما شئت ومن دون ولو قبضت
 أكثر من النصف بأن قبضت سقائه ووجهت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها فمعه برجع على إجماع
 وعندهما بثلاثة ولو قبضت أقل من النصف بأن قبضت ما شئت مثلا لا يرجع على أبيه شيء عند
 وعندهما برجع على إجماع (ولو نكحها بالأنف على أن لا يتزوجها) من المدة (أو على أن لا يتزوج عليها)
 امرأ أخرى (أو على أن أقام بها أو على أن ألقين أن آخرها) من المدة (فإن وقى) بالشرط
 بترجيح عليها أخرى (وأقام) بها (فلها الأنف والا) أي وإن لم يوف ولم يقبض (فمرأته) لا يراد على
 الألفين في الصورة الأخيرة لأنها لم ترضت بهما ولا ينعقد عن الألف لا ترضى به وعندنا يجب
 أمان وعند زفر الشرطان فأسدان ويكون لها مهر مثلها لا ينعقد منه ولا يراد على ما (ولو نكحها على
 هذا العبد) الذي هو أرفع قيمة أو على هذا العبد الذي هو أوكس قيمة أو على هذا الأنف أو على هذا
 الألفين عند أبي حنيفة (حكم مهر المثل) فإن كان مهر المثل مثل الأوكس أو دونها فلها الأوكس
 إلا أن يرضى الزوج بتسليم الأرفع فإن كان مثل الأرفع أو فوقه فلها الأرفع إلا أن ترضى المرأة
 بالأوكس وإن كان بينهما فلها مهر مثلها أو فلها الأوكس في ذلك كله أمانا ثم قبل الدخول
 بها فلها نصف الأوكس أو نصف الأنف في ذلك كله إجماعا ولو قال على هذا العبد أو على ذلك العبد
 لدفع التوهم إمكان أولى (ولو نكحها) (على قوس أو حمار) أو خادم أو بهيمة (يجب الوسيط)
 منها (أو قيمته) يعني الزوج مخير أن شاء أعطاه الوسيط وإن شاء أعطاه قيمة الوسيط وقال
 الشافعي يجب مهر مثلها (ولو نكحها) (على ثوب) خير معين (أو شعر أو خمر أو على هذا) الذي من الخمر
 فإذا هو خمر أو على هذا) الذي من الخمر فإذا هو خمر أو على هذا) العبد فإذا هو خمر أو على هذا الخمر فإذا هو
 عبد (يجب مهر المثل) في هذه الوجوه كلها أمافي الثوب قبل الاتفاق وأمافي الخمر والخمر برفس ذلك عندنا
 وعند مالك النكاح فأسد وأما وجوب مهر المثل في البواقي فذهب أبي حنيفة وقال أبو يوسف إذا
 تزوجها على هذا العبد فإذا هو خمر أو على هذا) الذي من الخمر فإذا هو خمر يجب قيمة الخمر لو كان عبدا
 ومثل هذا الذي من الخمر وفي غيرها لما أشار إليه مركز التزويج على هذه المية فإذا هي ذكيرة فإن
 لها المية عشرة وهي رواية عن أبي حنيفة ومحمد عن أبي حنيفة قيمة ذات تزويجها على هذا العبد فإذا هو
 حريم أو أبي يوسف فبما إذا تزوجها على هذا) الذي من الخمر فإذا هو خمر فإذا هو خمر أو على هذا الخمر فإذا هو
 عبد أو على هذه المية فإذا هي ذكيرة لما أشار إليه عند محمد وإذا تزوجها على هذا) الذي من الخمر فإذا هو
 هو خمر يجب مهر مثلها وهذه المسائل مبنية على أصل وهو أن الإشارة والتسمية إذا اجتمعتا والمشارية
 من خلافه منسبة المسمى فالهبة والتسمية وإن كان المشار إليه من جنس المسمى إلا أنهم اختلفوا في
 فالهبة للإشارة وأما قيد الشوب بخير معين لأنه إن كان معيناً بان قال هروى تصح التسمية بخير الزوج
 بين الوسيط والقيمة (وإن أمهر العبدين واحد هما خمرهما العبد) إذا سواي عشرة دراهم ولو كان
 قيمة هب ذلك العام العشرة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبدا أو عبد

شهد وهورايق عن أبي حنيفة قال العبد وتسام مهر مثلها أي ما يسم به مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر
 من قيمة العبد بان كان مهر مثلها عشرة دين درهما وقيمة العبد خمسة عشرة درهما الخمسة تراهم
 والعبد وان كان مهر مثلها خمسة عشرة درهما والعبد فقط (وفي النكاح الفاسد) اذا فرق القاضي
 (انما يجب مهر المثل بالوطء ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) ان كان أقل منه عندنا وعند زفر وجب
 مهر المثل بالتمام بلغ وانما يقيد بالوطء لانه لا يجب قبلي الوطء ولا بالملوطة الصبيحة (ويثبت النسب) في
 النكاح الفاسد من وقت النكاح عندهما وعند محمد من وقت الدخول وعلمه الفتوى وغرة الخلاف
 تظهر فيما اذا جازت بولد ستة أشهر من وقت النكاح وقد كان دخل به ابد النكاح بشهر يثبت نسب
 ولدها منه عندنا وعند لا يثبت (و) ثبت (العدة) من وقت التفريق عند القاضي وعند زفر من آخر
 الوطأت (مهر مثلها باعتبار يوم ابيها) أي باخواتها وعصاتها وبناتها لا يقوم أمها كخالات وبنات
 الاخوان والام الا اذا كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت جده فثبتت بعهرها من جهة أمها بشت
 هم أبيها وقال ابن أبي ليلى يعتبر بأمها وقومها هذا اذا استويا سنا ويحلا ولا ولا ولد واهصر وعقلا
 ودينها أي ديانته (وبكارة) وهذا في الحر اثمافي الاما فقهره مثلها قدر ما يرغب في ما عوى الا وراعي
 ثلث قيمتها (فان لم يوجد) من قوم أبيها من كانت يعمل حالها في الاشياء المذكورة أو وجدت واسكن لم يكن
 نكاحها في بلدها (فن الاجانب) من بلدها يعتبر بوز كرسنج الاسلام انه يعتبر بعهر امرأتين قوم أمها
 بثلاث الصفة عندنا وعندهما باجنبة وقيل بامرأة من قبيلة مشي قبيلة أبيها (وضوحه ان الولي) المهر
 (وطء انبزوجها أو وليها) يعني ان المرأة بالانمار ان شابت المبت زوجها بالصدق يحكم النكاح وان
 شابت المبت وليها يحكم الضمان كافي سائر الكفالات فان أدى الولي يرجع على الزوج ان كان بامره
 وان ضمن بقصر امره لا يرجع (ولما منه من الوطء والاخراج للهر ووطئا) أي يجوز للمرأة ان تنزع
 الزوج عن الدخول بها اربعة نفعه ان يسافر بها الاجل ان تستوفي المهر المجل وليس للزوج ان ينزعها من
 السفر والخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفى المهر المجل وهو مستيمان وان كان المهر كاهه ووطئا
 ليس لها ان تنزع نفسها وله ان يدخل بها في الخيال فاذا حمل الاجل دفع مهرها قال أبو يوسف ليس
 له ان يدخل بها حتى يوفى مهرها قوله وان وطئا أي لم آمنه منها وان وطئا اعند أبي حنيفة خلاقا لهما
 والخلاف فيما اذا وطئا طاعة وهي من أهل التسليم حتى لو دخل بها مكروه أو صغيرة أو محتوبة لا يسقط
 محققا في الحس اسما وعلى هذا الخلاف اذا خلا بها برضاها ويبنى على هذا استحقاق النفقة اذا
 منعته نفسها فقدره طاعة النفقة وعندنا لا نفقة لها اذا أرفقها مهرها ونقلها الى حيث شاء وكثير من
 المشايخ على ان ليس للزوج ان يسافر بها زمانا وان أوفى المهر لان القريب يتن ولو كان طويل
 الذيل ولكن ينقلها الى القرى ان أحب وعلمه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية
 الى القرية (ولو احتل في قدر المهر من مهر المثل) اعلم ان الاختلاف في المهر لا يخلو ما ان يكون في حال
 الحياة أو بعدها وحال الحياة لا يخلو ما ان يكون بعهد الطلاق أو قبضه وكل ذلك لا يخلو ما ان يكون
 الاختلاف في أصل المسمى أو كان أو لم يكن أو في مقدار المسمى كم كان فان كان الاختلاف في حال
 الحياة قبل الطلاق في مقدار المسمى فان مهر المثل يجعل حكمه عند أبي حنيفة ومحمد فان شهدا لحددهما
 فانه قولهم مع يمينه فان ادعى الزوج الالف والمائة يفي القين ومهر المثل ألف أو ثلثه فانه قول
 الزوج مع يمينه في انكاره الزيادة فان قيل اذا اختلف المتبايعان في الثمن وقيمة المبيع تسهده

٢٥

لا بد حذرا لا يستعمل قوله قلنا القيمة لا يمكن انسابها لما عطاى العقد وهو المثل على انما يعطى العقد
فاقرت فان نكل اعطاها الفين على سبيل التسمية ولا خيار الزوج في ان يصح له اداهم او دنانير وان
سلف اعطاها الفاعل سبيل التسمية ايضا فان اقامت المرأة البينة قبلت بمقتضى ما ثبت ان المسنى القان
وان اقام الزوج البينة قبلت ايضا وثبت ان المسنى انك ولو اقام البينة فبينتها اولي وان كن مهر مثلها
الفين او اكثر القول قولهما مع غيرها فيما ذكرت من الخط عن مهر المثل فان نسكت وحسب لها الالف
فان حلفت لم يثبت الخط وحسب لها القان الف مسمى باعدها هو والى باعتبار مهر المثل فخصم الزوج
في الالف الذى يجب باعتباره مهر المثل ان شاء عقد ادانته وان شاء جعله اداهم وان اقام الزوج
البينة فعلى ان المسنى الف قبلت بيمينته وان اقامت المرأة البينة قبلت بيمينتها ايضا وان اقاما البينة فبينتهما اولي
وقيل ينتم الى الرق وان كان مهر المثل الفاروق قسمه فان كل واحد منهما منه ما يختلف على دعوى صاحبه
فيحلف الزوج على دعوى المرأة ان اداه على مهر المثل وتحلف المرأة على دعوى الزوج الخط عن مهر المثل
ويجب ان يقرر بينهما فى البداية اعدم بيان أحدهما فان نكل الزوج وجب القان تسمية وان نكلت
وجب الالف المسنى به وان سلفا وجب ألف تسمية تسميته باعتباره مهر المثل وأيهما أقام البينة قبلت
وان أقالما البينة فعلى بالثبوت وخمسها فهو هذا الذي ذكرناه لا يحكم مهر المثل ثم بعد القان هو قول الرازي
وقال السكري حتى يخافان أو لاقى الفصل الثلاثة ثم يحكم مهر المثل فقال خمس الائمة السرخسي الأصم
قول السكري (و) حكم (المتعة) التي للمهر (لو طرفة فاقبل الوطء) بما بعده الاختلاف أو باختلاف
الطلاق على قياس قول أبي حنيفة ومحمد فان شهدوا لاحد منهما القول له مع يمينه وان كانت بين
الامرئين بان كانت أقل مما أدت منه وأكثرها اداه حلف كل واحد منهما مدعى صاحب مهر وهو
جواب كلب الجامع الكبير وأما جواب الجامع الصغير والاصل فان القول قول الزوج في نصف المهر
وقال أبو يوسف القول قوله بعده وقوله الا ان يأتي بشئ مظلل ثم اختلفوا في معنى قوله قال بعضهم ان
يدي يادون العشرة والاصح ان مراده ان يدعي شيئا أقل لا يعلم انه لا يتزوج معه مثل تلك المرأة ذلك المهر
عادة (ولو) اختلعا (في أصل المسنى) في حال الحلية قاله تكرارا أحد هاتين التسمية والاخر اداها ولم يتم
البينة فعلى ما ادعى وحلف منكر التسمية (يجب مهر المثل) اجتماعا وان كان الاختلاف بينهما دعوى
أحد هما بان اختلاف الخى مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في حال حياته سيما حال قيام النكاح
في الأصل والمقتدر (وان ماتا) واختلف ورثتهما (ولو) كان الاختلاف حق التركة فلو وجوز
ان تكون ولولا وصل (في القدر فالقول لو رثته) عند أبي حنيفة ولا يصح مهر المثل وليس في قوله استثناء
القليل وبطانة يستثنى القليل عنه وعند أبي يوسف القول قول ورثة الزوج فيها أقروا به الا ان
باتوا بشئ فليس بعنده محمد القول قول ورثة المرأة الى تمام مهر مثلها والقول لو رثه الزوج في الفضل
كما في حال الحلية وان اختلفوا في أصل التسمية بعد موتها فعند أبي حنيفة القول ان ينكر التسمية
ولا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة وطبقه الفتوى واذا مات الزوجان وقد عصى
شاهرا فأقرت بها ان أخذه وذلك ممن ترك الزوج وان لم يكن سمى لها مهر فلا شئ لو رثته عند أبي حنيفة
وعندهما لو رثتها المسنى في الوجه الاول ومهر المثل في الثاني (ومن بعث الى امرأة شيئا قالت هو جدي
وقال عرس المهر فالقول له) مع يمينه (في غير) الطعام (المبالاة كل) كالعلم والخبر فان القول في
قولها ولا يكون مهر اجمل وقيل ما يجب عليه من الجمار الأربع وغيرهما ليس ان يخصه من المهر

يخالفنا في ان الولد كافي حتى لا تحصل ذبيحة عنده (ولو أسلم أحد الزوجين عرض) القاضي
 (الاسلام على الآخر فان أسلم) فهو امرأته (والا) أي وان أي الاسلام (فرق) القاضي
 بينهما ولا توقف مطلقا سواء كان قبل الدخول أو بعده وقال الثاني ان كان قبل الدخول
 وقعت الفسقة باسلام أحدهما وان كان بعده الدخول بتوقف وقوع الفسقة بينهما على انقضاء
 ثلاثة ايام اعلم ان هذه الفرة علق عند أبي حنيفة وشهد اذا أسلمت المرأة فقط وعنده أبي يوسف
 لا تسكون طلاقا ما اذا أسلم الزوج فقط فلا تسكون الفرة طلاقا اتفاقا والى هذا أشار بقوله (واباؤه
 طلاق) مطلقا سواء كان قبل الدخول أو بعده عنده ما وعنده أبي يوسف فسبح وقال الثاني بآؤه بعد
 الدخول لا يكون طلاقا بل موقفا كما أنفا (لا بآؤه ولو أسلم أحدهما غائبا) أي في دار الحرب ولم يكونا
 من أهل النكاح أو كانوا المرأته التي أسلمت فاليه بتوقف (لم تبين) المرأة مطلقا سواء دخل بها أو لم
 يدخل (حتى تحيض ثلاثا) وقال الثاني ان كان قبل الدخول وقعت الفرة باسلام أحدهما في الحال
 وان كان بعده الدخول بتوقف على مضي ثلاثة قروء (ولو أسلم زوج النكاحية في نكاحها وتبين الدارين
 بسبب وقوع الفرة لا السبي) وعنده الشافعي سبب الفرة السبي دون التباين حتى اذا خرج أحد
 الزوجين اليمن من دار الحرب مسلمة وقعت النيبونة بينهما وعنده الشافعي لا تقع ولو سبي أحد الزوجين
 تقع الفرة بينهما اتفاقا عندنا لتباين الدارين وعنده الشافعي السبي وان سبيلهما عالم تقع الفرة بينهما
 عندنا وعنده الشافعي تقع (وتنكح) المرأة (المهاجرة الحائل) في الحال مطلقا سواء كانت مسلمة أو ممتدة
 (بلاعدة) عنده أبي حنيفة وعندهما انكحها العدة أما اذا كانت حاملا فلا تقول وجوب العدة عليها
 وانكحها لا تنكحها في العلم بتمامها وروى الحسن بن أبي حنيفة انه يصح النكاح واسكن لا يقر بها
 (وارتداد أحدهما فسبح في الحال) مطلقا سواء كان قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي لا تقع الفرة
 بعد الدخول حتى تنقضي الاقراء وقال محمد بن ~~سكان~~ كانت الفرة من قبل الزوج فهي فرة بطلاق
 فلها وظوؤه (المهر) الكامل (ولغيره انصافه ان ارتد) الزوج (وان ارتدت) المرأة (لا) شيء عليه واعلم
 ان قوله ان ارتد متعلق بقوله نفسه بها (والا يانظره) أي نظير الارتداد فان فرق بينهما بآبائهما بعد
 الدخول فلها المهر وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بآبائهما بعد الدخول فلها جميع المسمى وان
 كان قبل الدخول فلها انصفه (ولو ارتد) معا (وأسلم) معا (لم تبين) المرأة (فهما على نكاحهما استحصانا
 وفي المقام تقع الفرة بينهما وهو قول زفر (وبما ثبت) المرأة (لو أسلم) طالع كون كل منهما (معتقيا
 للآخر)

باب القسم

بالقسم قسمان قسم باليمين وقسم بالنصب وهو فرض (البكر كالنبيب) مطلقا سواء كانت البكر قديمة
 أو جديدة (والجديدة كالقديمة) مطلقا سواء كانت الجديدة بكرة أو ثيبا وقال الشافعي ان كانت
 الجديدة بكرة فبأنها يسبغ بماء وان كانت ثيبا بثلاث اماء (والمسلمة كالنكاحية) والمراهقة كالمالعة
 والمعلقة كالحنونة (فيه) أي في القسم (ولغيره نصف الامة) مطلقا سواء كانت مسلمة أو ممتدة والمربضة
 في القسم كالحنونة (ويسافر) الزوج (عن شاء) منهن (و) أسكن (الفرقة) بينهما (أعقب) فيسافر عن
 زوجته فترعتها ولم تحبب عليه ايام سفر مع التي كانت معه واسكن بتعجيل العمل بينهما قال الشافعي
 الفرقة مسخدة (وشأن ترجع) عليه (ان وهبت قدمه لالاخرى)

فما ذكرنا (لا) يجمع به وعن محمد بن أنس بن مالك يجمع في الوجهين وهو قول الشافعي ثم القول في ذلك قولهما
(ويثبت) الرضاع (عاشيت به المال) وهو وجه بهادة الرجلين العدلين العاقلين البالغين الحرين أو رجل
واحد من ذلك يقال له مالاً يشهاده امرأة واحدة فإن كانت موصوفة بالعدالة وقال الشافعي يثبت
بأربع نسوة والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الطلاق

الأساسية أن الطلاق محرم كالرضاع أولان الطلاق مقابلي للفسخ وهو راسم بمعنى التطبيق. كالسلام
والمرحاض يعني التسليم والتسريح ويحسد ومن طلق المرأة بانضم كالجمل من رجل وبالشتم كالفساد
من قسده. التركيب يدل على الحل والامتناع (هو رفع اليد الشابت رعا بالنكاح تطليقها) تطليقة
(واحدة في طهر لا وفيه رت كهاشي يقضي عدتها الحسن) وسنن من حيث الوقت والعدد (و) تطليقة
مدخولها (ثلاثان) (ثلاثة) (طهار) لاوط فيها في كل طهر تطليقة واحدة (حسن وسنن) من حيث
العدد الوقت وقال مالك هو بدعة ولا يباح إلا واحدة ثم قيل الأولى أن يؤخر الأطلاق إلى آخر وقت
الطهر أمداً من الزمان تطو بل العدلة والأظهر أن يطلقها كما طهرت (و) تطليقة (ثلاثان) بكلمات متفرقات
(في طهر) واحدة (أو بكلمة) واحدة فيه أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمتين
متفرقتين (بلهي) من حيث العدد وسنن من حيث الوقت أن خلا الطهر عن الجماع وقال الشافعي مباح
(وغير الروا) (طه) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة
السنة في العدد تحتها بالمطو "عني أو طلق ثلاثاً جملة غير المطوطة لا يكره عند زفر يكره حال الحيض
كذلك الحواشي في لسان الشريم (و) طلاق المطوطة للسنة من حيث الوقت والعدد (على الأقهر)
أن يطلقها واحدة فإذا مضى شهر آخر يطلقها أخرى فإذا مضى شهر آخر يطلقها أخرى (فمن لا يفيض)
فصغر أو كبر أو غفل وعند زفر لا تطلق إلا واحدة (و) طلاق (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة
والأدلة والحاصل (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد)
وعند زفر يفسد (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد) (بأنه لا يفسد)
وكونها (حادثاً بلهي) من حيث الوقت (في إحدى) (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة
واحدة (و) يطلقها (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة
طلقها فيه (ولو قال المطوطة) وهي من ذوات الأقراء (أنت طالق ثلاثاً للسنة) ولم يثبت شيئاً وقع عند كل
طهر طلقته وإنزوى أن تقع الثلاث الساعة) أي في المال (أو عند كل شهر واحدة) (أو بكلمة) واحدة (أو بكلمة) واحدة
لا يصح أن تؤى الثلاث في الحال لو كانت آية مدخولاً بها أو صفة مدخولاً بها فقال أنت طالق ثلاثاً
للسنة وقت الساعة واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى ثم أعلم أن المرأة كالمدخول في حق
مراعاة السنة والبيان ليس بدني في ظاهر الزاوية وفي الزادات سنن والطلاق سني سواء كان في حيض
أو طهر (ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو) كان الزوج (عكها) على الطلاق أملاً أو كره على الإقرار
بالطلاق فأقول لا ينفذ إقراره نص عليه في شرح الطحاوي (ولو كان الزوج (سكران) وفي أحد قول
الشافعي لا يقع وهو اختيار السكران والطحاوي ولو شرب من الأشرية التي تقتض من الحبوب أو من
العسل أو من الشهد فسكر وطلق لا يقع خلافاً لمحمد كذا في شرح المحيط ونوشرب الخمر قبل عقوبته
بالشرب ولو كان صرع زال عقله بالصداع لا يقع طلاقه كزواله بالبحر والواو الذي لم يعلم عقله قبل الاكل

وأما إذا علم فصد له أو كل يقع الطلاق ولو أكره على الشرب فبشر بحتى يسهر فطلاق امرأته قال بعض مشايخنا لا يقع وقال بعضهم يقع (و) لو كان (أخرس) يقع (بأشارة يحرر) كان الزوج (أو عبدا) أي لا يقع (طلاق الصبي والمجنون) والتامر السعيد على امرأته عدوا واعتباره بالنساء) قال الشافعي الطلاق يعتبر بحال الرجال والخلاف يظهر في حرة تحت عبدا ومعتقة تستر (في إطلاق الحرة ثلاثا) مطلقة أسواها كان زوجها أحرأ أو عبدا وقال الشافعي ثلاثان كان زوجها أحرأ (و) طلاق (الامعتقتان) مطلقة أسواها كانت تحت ح أو عبدا وقال الشافعي ثنتان إن كانت تحت عبدا

هو اسم اسكل كلام مكشوف المراد كشف الاشياء فقيمه بحيث يسبق الى القسم السامع مرادنا
انما يكون عند أكثر الاستعمال (هو كانت طالق ومطلقه مطلقه وتقع) الطلاق بمرة
الالفاظ (واحدة وحصة وان نوى الاكثر أو الأمانة أو لم ينو شيئا) وقال الشافعي ان نوى أكثر
من واحدة يقع ما نوى وبه قال زفر وهو قول أبي حنيفة الأول في نسبة الثلاث ولو قال أنت مطلقه
يسكون الطالق لا يكون طلاقا بالنية (ولو قال أنت الطالق) أي أنت طالق كرجل جعله أول أنت ذات
الطلاق في حذف الضاف (أو أنت طالق الطالق) أو أنت طالق طلاقا فمع واحدة مفعولة سواء كان
(بالنية أو نوى واحدة أو اثنين) وعند زفر تصح نية المنتين بهذا إذا كانت النية واحدة أما إذا كانت
أمة فتصح نية المنتين (و) أما (أو نوى) بهذه الالفاظ (لثلاثة لأش) ولو قال أنت طالق الطالق وقال
هنت بقول طالق واحدة بقول الطالق أخرى صدق (و) أن أضاف الطالق إلى جملتها أي جملة المرأة
بان قال أنت طالق (أو إلى ما بهر به عنها) أي عن الجملة كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج
والوجه أو إلى جزء منها كخضعة أو ثمنها تطلق (هذا جواب الشرط) (و) أن أضاف الطالق إلى اليد
والرجل والفرج بان قال يدك أو رجلك أو يد رجلك طالق (لا) تطلق وقال زفر والشافعي تطلق وكذا
الخلافة في كل جزء من لاهر بهن بجميع البدن وكذا العتاق والابلا والظهار وكل سبب من أسباب
الحرمة على هذا الخلاف وما كان من أسباب الحل لا يصح إضافة ما إلى الجزء من غير أن يخلو (و) لو قال
أنت طالق (نصف التلقاة أو ثمنها) تقع (مطلقة) واحدة (و) لو قال طلقك (ثلاثة أنصاف تطليقتين)
يقع (ثلاث) تطليقات ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة فيسقط يقع ثلاث تطليقات والصحيح أنه
يقع تطليقتان (و) لو قال أنت طالق (من واحدة) إلى ثنتين (أو ما بين واحدة إلى ثنتين) تقع مطلقه
(واحدة) لو قال أنت طالق من واحدة (إلى ثلاث) أو ما بين واحدة إلى ثلاث تطليقات (ثلاث) وهذا
عند أبي حنيفة وقال يقع في الأولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع شيء في الأولى وفي الثانية
تقع واحدة وهو القياس (و) لو قال أنت طالق (واحدة في ثنتين) تقع مطلقه (واحدة) رجعية لم ينو
(أو نوى الضرب) والحساب وقال زفر والشافعي تقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (واحدة في ثنتين) (واحدة
في ثنتين) أي مع ثنتين (فثلاث) طلاقات تقع (و) لو قال أنت طالق (ثنتين في ثنتين) تقع (ثلاث) و لو نوى
الضرب والحساب وعند زفر تقع الثلاث (و) لو قال أنت طالق (من هنا إلى الشام) تقع (واحدة رجعية)
وقال زفر بائنة (و) لو قال أنت طالق (عكة أو في مكة أو في الدار تخرج) أي واقعة في الحال وهو ضد التعليق
(و) لو قال أنت طالق (إذا دخلت مكة تعلق) فلا تطلق ما لم تدخل مكة
وفصل في إضافة الطلاق إلى الزمان (و) إذا قال (أنت طالق غدا أو في غد تطلق عند الصبح) الصادق

من الخد (ونبة العهر تصح في الثاني) دون الاول بان قال انت طالق في غيبه وقال نوبت آخر التهار
دين في القضاء ما لو قال انت طالق غدا وقال نوبت آخر التهار لم يصدق في القضاء وصحبت النية فيها يشه
وبين الله تعالى فيهما او قال لا يصح قضاء فيهما (وفي) قوله انت طالق (اليوم غدا او غدا اليوم) يعتبر
الاول (اي اول الوقتين اللذين تكلم بهما فيع في الاول في اليوم وسار قوله غدا الغد او في الثاني يقع في
الغد وسار قوله اليوم لغدا) (و) قوله لا امرأته (انت طالق) قبل ان تزوجها او امس وتكسحها اليوم (غدا)
فلا يقع شيء (وان تكسحها) وبعده قال انت طالق (قبل امس وقم الآن) (و) لو قال (انت طالق) ما لم
اطلقه او متى لم اطلقه او متى ما لم اطلقه لم يملكه (وسكت طلق وفي) قوله انت طالق (ان لم اطلقك او اذا
لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا) تطلق (حتى يروا احدهما) عند أبي حنيفة وعندهما كما سكت
يقع في اذا غامز اذ مات الزوج يقع الطلاق على اقليل مائة ساعة فلن يدخل بها فلا امرأته ما وان دخل
بها فالحال الميراث وهذا الخلاف فيما اذا لم يكر له نية اما اذا نوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع
في آخر العمر (و) لو قال (انت طالق) ما لم اطلقك (انت طالق طلق هذه الطلقة) اي الطلقة الثالثة
يقوله انت طالق اذا قال ذلك موصولا به والقياس ان يقع المضاف فيه عان ان كانت موطوءة وهو قول
زفر (و) لو قال (انت كذا) اي طالق (يوم تزوجك فمكسحها للاحداث) وطلقت (بخلاف الامر
بالبدن) بان قال امرأته بذلك يوم يقدم فلان فقد تم ثارا اول تعلم بعد ومعه حتى جن الليل فلا خيار لها
(و) قوله (انما طالق لغو) فلا يقع شيء (وان نوى) الطلاق وقال الشافعي يقع الطلاق اذا نوى
(وتدبر في البائن والحرام) اي لو قال انما سكت بائن او عليلك حرام ونوى الطلاق يقع الطلاق قبل نائها
لانه اذا لم تكن له نية لا يقع شيء (و) قوله (انت طالق) طلقة واحدة أولا أو مع موني أو مع موتك لغو
فلا يقع شيء (و) قال محمد وهو قول أبي يوسف أولا تقع واحدة رجعة في الصورة الاولى (ولو لمكسحها) كلها
(أو شقة قصوها) اي بعضها (او لمكسحها) كله (أو شقة بطل العقد فلو اشتراها) اي لو اشترى الزوج
منك رجعت (وظلقتها لم يقع شيء) دخل بها أو لم يدخل بها وتجب العدة اتفاقا ومن محمد أنه يقع (و) لو
قال لا امرأته وهي امته (انت طالق) ثنتين مع علق مولاك اياك فاعتق) المولى (له الرجعة ولو علق
عتقه او طلقها ما عجب) الغد لغو الغد لا يكون له الرجعة عند محمد او عند غيره (وعند ثلث
حجيز) بالاسماع ولو قال (انت طالق) كذا أو أشار بثلاث اصابع فهي ثلاث طلقات واغما
قدهم كذا لانه اذا أشار باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة (و) لو قال (انت طالق) بائن أو (قال انت
طالق) (البينة أو) قال انت طالتي (الحش الطلاق او طلاق الشيطان أو) قال انت طالق طلاق
(البعدة أو كجليل أو أشد الطلاق أو كالف أو لم) البيت أو نطلة شديدة أو طويلة أو عر رضة فهي
واحدة بالنسبة ان لم يترد ثلاثا) مطلقا وسار قوله لم يدخل بها أو لم يدخل وسار قوله ما دونه أو لم يترد وقال الشافعي
ان دخل بها تقع واحدة رجعة في الفصول كلها ومن محمد في قوله طلاق الشيطان تكون رجعا ولا تفت
البينة ولا بالنسبة وعن أبي يوسف ويحده في قوله انت طالتي طلاق البعدة لا يكون بائن الا بالنسبة وقال
أبو يوسف في قوله طالتي كجليل يكون رجعا ومن محمد في قوله كالف انه يقع الثلاث عند عدم النية
وعن أبي يوسف في قوله طويلة أو عر رضة تقع رجعة وان نوى الثلاث في هذه الفصول صححت نيته
فوقصل في في الطلاق قبل الدخول (طالق غير الموطوءة) بان قال انت طالتي (ثلاثا نزع) وعن الحسن
البرصى تقع واحدة الا اذا قال أو عت عليك ثلاثا تطلقات (وان فرق) الطلاق بان قال انت طالق

ثلاث مرات (بانت) للمرأة (واحدة) وهي الأولى ولم تقع الثالثة والثالثة (ولو ماتت المرأة بعد
الانقاع) أي بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) وثلاث أو ثنتين أو واحدة (أي) أي الانقاع وهذه
المسئلة تقر أن الطلاق إذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد فلا يقع واحدة على غير المشمول بها
بقوله أنت طالق إذا قرن بالثلاث ولا يعود ذكر الثلاث كما قال الحسن وهذا ما ورد هذه المسئلة في هذا
الفصل والالاختصاص لما يفسر المدخول بها (ولو قال أنت طالق واحدة أو) (وفي) أنت طالق
واحدة (فقبل واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (وهذه واحدة تقع واحدة) (وهذه واحدة تقع واحدة) (فثنتين في
الأول وضابطه في هذا القاري في قبل في ما ورد بها انداواكم بلك طلاق بدان (وفي) قوله أنت طالق
واحدة (بعد واحدة أو) أنت طالق (واحدة قبلها واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (مع) واحدة
أو معها واحدة (تقع ثنتين) (ويجب أن يفسر في قوله معها واحدة أنه يقع واحدة) (ولو قال) (لا امرأة
أن دخلت) (الدار فانت طالق) (ما لغة) (واحدة واحدة تدخلت تقع واحدة) (عند أبي حنيفة) (وهذه
تقع ثنتين (وان اختار شرط) بأن قال أنت طالق واحدة واحدة أو واحدة واحدة (فثنتين)

باب السكيات

السكيات ما استمر منه حتى مراده في الفتاوى الخافية السكيات ما يحتمل الطلاق ولا يكون مذكورا
نفسا (لا تطلق به إلا بالنية أو لالة الحال) كذا ذكره الطلاق وهذه الحالة أدل على الطلاق من النية
(فتطلق) طاعة (واحدة مضمومة في اعتدلى واستعبر في رجل وأنت واحدة) وقال زفر يقع في الباش
كسائر السكيات وقال الشافعي لا يقع بها شيء وقيل إنها تقع مع الطلاق إذا قال واحدة بالنسب حتى
يكون غيبا نصه (وإذا خذوف أما إذا قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى أن يهرب واحدة يحتاج إلى
النية وقال عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى إن كل على الاختلاف لأن العوام لا يميزون بين وجود الأعراب
فلا يميزون بينه وبينكم يرجع إلى العامة على هذا وهو الصحيح (وفي غيرها) أي غير هذه الألفاظ الثلاث
تطلق طاعة واحدة (بأنه وان نوى نية) وقال الشافعي يقع به شيء في الجموع وقال زفر ان نوى
ثنتين تقع ثنتين وهذا إذا كانت حرة أما إذا كانت أمة فتقع ثنتين أيضا عندنا (وتصريحه الثلاث) حتى
ان نوى الثلاث تقع الثلاث الا في قوله اختارى كما سيأتي (وهي) أي الفاظ السكيات (بأنه بنية) (بأنه بنية)
الميت والبطل القطع (حرام خلسة) من الغلو (برية) من البراءة (حبك على غار بك يني) من التظلية
لأنهم إذا رسلوا الشافعي يجعلون حجابها على غار بها وهو ما بين المشام والتحق (الحق) بالهلك وبهتلك لاهلك
معه حلت فارتقت) (وهذه الشافعي) (هنا يصحان لا يمتنعان إلى النية) (أمرك بذلك اختارى) (وفي
هذين اللفظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها لأنها متدة وضمان (أنت حرة فتعني فتعري) أي البسي الحمار
(استعبر) (أشربيه) (الفرية) (يقبل اعز في مكان اغري من الغريب وهو البعد) (أخرج اذهبى) (قوى
اليتى) (أي المظلي (الأزواج) ثم السكيات ثلاثة أقسام ما يصلح حوا بالا غير أمرك به ذلك اختارى
اعتدلى واستعبر في رانته واحدة حرة كذا قال قبل ولا مكان في عليل ولا سبل في عليل وبخلت
سبل لأن خلافه في يوسف فإن عتده يصلح حوا ياورد أو ما يصلح حوا ياورد الأغبر انما راجى اذهبى اعز في
قوى فتعني استعبر فتعري ويصلح حوا ياورد أو ما يصلح حوا ياورد الأغبر انما راجى اذهبى اعز في
وماله مذكرة الطلاق بأن سأل على طلقها أو غير ما طلقها أو حالة الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق
في الألفاظ كلها الا بالنية والأول قول الزوج في ترك النية مع العين وفي حالة مذكرة الطلاق يقع الطلاق

في سائر الاقسام قضاء الاقسام على حوايا ردائه لا يجعل طلاقا والقسام الثالث لا بد ان يجعل طلاقا
 لأن الحال لا يصلح للتمتع فعنه الجواب في حالة انفسه لا يقع الطلاق في الاقسام الثلاثة الا في ابلغ
 للجواب لا غير ذلك يقع الطلاق (ولو قال اعدي ثلاثا) بان قال اعدي اعدي اعدي (وقوي بالاول
 طلاقا) وما بقي حيفا (صدق) فصاره ولو قال لم اوف بالكل شيئا يكون القول قوله (وان قوي بالاول
 الطلاق) (لمنع ما بقي شيئا) أي قال فوبت بالاول الطلاق ولم اوف به بقي شيئا أو قال فوبت بالاول
 والثانية الطلاق ولم اوف بالثالثة شيئا أو قال فوبت بالكل الطلاق (فهي ثلاث) طلاقا ولو قال فوبت
 بالاول والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض أو قال فوبت بالاول الطلاق وبالثالثة الحيض ولم اوف
 بالثالثة شيئا أو قال فوبت بالاول الطلاق وبالثالثة الحيض ولم اوف بالثالثة شيئا أو قال فوبت بالاول
 والثالثة شيئا فوبت بالثالثة الطلاق يقع ثلثان ولو قال لم اوف بالاول والثالثة شيئا فوبت بالثالثة
 الطلاق تقع واحدة وكذلك لو قال لم اوف بالاول شيئا فوبت بالثالثة الطلاق وثلثا الحيض ولو قال
 فوبت من ثالثة واحدة ففهي كذلك فيما يفهمه بين الله سبحانه وتعالى وأما في القضاء ففهي ثلاث وفي
 كل موضع يصدق الزوج على نفى التهمة وفي سائر الكتابات اغيا بصدق مع اليقين (ووظائق يستلزم
 بامره أنه أولست لك بزواج) أو ما تبلى بامره أو ما تالته بزواج (ان قوي طلاقا) وقال لا تطلق وان قوي
 واغيا بصدقه قوله ان قوي لانه لو لم يشؤ لا يقع شيء بالاتفاق (والصريح بطرح المبرج والبائن) بان قال
 للدخول بما انت طالق ثم قال انت طالق وهي في العدة أو قال لا امرأته انت باني ثم قال انت انت طالق
 وهي في العدة تتبع الثانية أيضا يقال الشافعي لا يلحق المبرج البائن (والبائن يلحق التصريح) أيضا بان
 قال للدخول بما انت طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق
 للدخول بهما انت باني ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق ثم قال طالق
 خالعهما تالسا لا يقع الثاني كذا في المحيط (الا اذا كلن معلقا) بان قال طالق ثم دخلت الدار فانت باني ثم
 أدتمت فدخلت الدار وهي في العدة وقع عليها طلاق آخر وعندهم فرق لا يقع ومن أراد ضبط هذه المسائل
 فليحفظ هذا النظام

والطلاق قد تطلق * والطلاق قد تطلق * والطلاق قد تطلق * والطلاق قد تطلق

في باب نفوذ الطلاق

(قال لها اختاري) حال كونه (ينوي به الطلاق فاستمرت) المرأة (في مجلسها) بانزاد واحدة والقسام
 ان لا يقع شيء وان قوي الزوج الطلاق واغيا بصدقه بالنية لانه لو لم يكن له نية لا يقع شيء (ولم تمنع نية) الزوج
 (الثلاث) وقال مالك تمنع (فان قامت) المخيرة عن المجلس قبل الاختيار (أو أخذت في عمل آخر) غير
 الاختيار (بطل) النفوذ حتى لا يجوز لها ان تطلق نفسها بذلك الامر (وذكر النفس) والنظافة
 (أو الاختيار) أو ما يكون كتابة عن ذلك (في أحد كلامهم شرط) حتى لو قال لها اختاري فقلت اخترت
 كان باطلا ولو قال لها اختاري نفسها لكانت اختارت بنفسه واحدة قائمة (ولو قال لها اختاري اختيرة
 فقلت اخترت تقع واحدة قائمة) وان اراد هذا اذ لم يصرق في الزوج ثم اختارت نفسها أما اذا صدقها فانه
 يقع الطلاق بتصادقهما وان خرج الكلام منهما بمجلس لا بد من هذه الاطراف (وان قال لها اختاري فقلت
 أنا اختار نفسي أو اخترت نفسي نطقي) طالعنوا واحدة ان قوي الزوج الطلاق استجبتا وانما والقياس ان
 لا تطلق في الاولى (وان قال لها اختاري اختاري اختاري فقلت اختارت) الاولى (الاولى) على

أو الأخيرة (و) قالت (اخترت اختيارة) فقد (وقع الثلاث بلائية) من الزوج عند أبي حنيفة وعندهما
 نطاق واحدة في غير اختيارة (ولو قالت) في جواب قوله اختاري ثلاثا (طأقت نفسي أو اخترت
 نفسي) بتطليقة بآت واحدة (وذكر في الهداية فهي واحدة) تلك الرجعة ومثله في بعض نسخ الجامع
 الصغير والحوادث أنه لا تلك الرجعة وكذلك في الجامع الكبير (ولو قال) لا امرأته (أمرتك بيدك في
 تطليقة أو) قالها (اختاري تطليقة فاختارت نفسها) بأن قالت قد اخترت نفسي (طأقت) طاعة واحدة
 (رجعية)

(فصل) في الأمر باليد (ولو قال) لا امرأته (أمرتك بيدك) حال كونه بدوي به ثلاثا قالت اخترت
 نفسي (واحدة وقعت) قوله بواحدة أي مرة واحدة والتقييد باليد اتفاق حتى لو قال أمرتك في كفك أو
 عيذك أو شمالك أو لك أو لسانك لا يختلف الحكم (وفي) قولها (طلقت نفسي بواسطة أو اخترت نفسي
 بتطليقة بآت واحدة) وأعلم أن حكم الأمر باليد كالحكم في التخيير في حق الاقتضاء على المجلس وفي أنه
 لا يقع الإطلاق فيه بلائية لأنه إذا نوى ثلاث تطليقات هنا صريح (ولا يدخل اللبس في) قوله لا امرأته
 (أمرتك بيدك اليوم وبعد غد) فلا يكون اللبس وقتا لا اختيار حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع
 الإطلاق (وإن ردت) الخيرة (الأمر في يومها) في هذه المسألة (بطل أمر ذلك اليوم وكان) الأمر (بيدها
 بعد الغد) وقال زفر بطل الأمر أصلا (وفي) قوله (أمرتك بيدك اليوم وبعد غد يدخل اللبس) في ذلك
 ويكون وقت الاختيار عند أبي حنيفة إلى شربها الشمس من الشمس (وإن ردت) الخيرة (في يومها) في هذه المسألة
 (لم يبق) الأمر (بيدها) في الغد أيضا وعن أبي حنيفة أنه إذا ردت الأمر في اليوم لسان تختار نفسها
 غدا وعن أبي يوسف في الإمامي أنه إذا قال لا امرأته (أمرتك بيدك اليوم وأمرتك بيدك غدا) انهما أمران
 حتى إذا اختارت روجها اليوم ثم جاء الغد صار الأمر بيدها وهو صحيح (ولو ~~كسبت~~ كسبت) المرأة (بعد
 التفويض يوما) أو ~~كسب~~ كسبه (ولم تقم) أي لم تأخذ في عمل آخر (أو كسبت عنه) أي عن القيام (أو
 اكسبت عن فعود أو كسبت) بأن كانت متكئة ففقدت (أو دعت أباها للمشورة أو) دعت (شهودا
 للاشهاد أو كانت على دابة فوقفت) أو تزالت (بقي خيارها) ثم ردت إذا كانت حاضرة فإن كانت غائبة
 يعتبر مجلس عليها وانعاقب بقوله ولم تقم لأنهم إذا قاموا أو أشد في عمل آخر خرج الأمر من يدها كما مر
 وفي رواية إذا كانت قاعدة فاكسبت بطل خيارها ولو كانت قاعدة فاضطربت بطل خيارها عند زفر
 وهو رواية عن أبي يوسف (وإن سارت) الدابة بعد التفويض (لا يبقى الخيار) (والفلك ~~كالكسبت~~ كالكسبت)
 ويحيى به لا يبطل خيارها

(فصل) في المشيئة (ولو قال لسا طاق نفسك ولم ينو واحدة فطلقت) بأن قالت طلقت نفسي
 (وقعت) طاعة (رجعية) وإن طلقت ثلاثا (فبما إذا قال طاق نفسك) (و) قد نواه (وقعت) قد بد الثلاث لأنه
 لو نوى الزوج ثنتين لا يقع نيته إلا أن تكون المرأة أمية (وإن كنت نفسي) فيها إذا قال طاق نفسك
 (طلقت) طاعة رجعية (لا باخترت) وعن أبي حنيفة أنه لا يقع بقولها أنت نفسي (و) (ولو قال لسا طاق
 نفسك) (لا تلك الرجوع) عنه (وتعد) الأمر (مجلسها) حتى لو قامت عن مجلسها أو تحوالت إلى مكان آخر
 أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من يدها (الا إذا زادني شئت) فإنه يجوز أن تطلق نفسها في المجلس
 ويدها (ولو قال لرجل طاق امرأتى لم يقيدها بالمجلس) فلذلك للرجل أن يطلق في المجلس وبعد ذلك الزوج
 أن يرجع عنه (الا إذا زادني شئت) فيجوز أن يطلق في المجلس لا بعده لأنه علة بحيث يثبته فصار ليكالا

تو كيلة فتمت بعد الجلس وليس لازوج أن يرجع وقال زفره هذا أو الأول سواء (ولو قال لها طلق نفسك
ثلاثا فطلقت) طلقة (واحدة وقت) طلقة (واحدة) رجعية (لا في حكمه) أي لو قال لها طلق نفسك
واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة وعندهما يقع واحدة (و) لا في طلق نفسك ثلاثا إن شئت
فطلقت (طلقة واحدة ولا) في (حكمه) لا يقع عند أبي حنيفة وعندهما يقع واحدة (ولو أمرها بالطلاق)
بأن قال لها طلق نفسك واحدة بائة (أو أرخصني) بأن قال لها طلق نفسك واحدة رجعية (فحكمت)
بأن قالت طلقت نفسي واحدة رجعية في الأولى أو بائة في الثانية (وقع ما أمر به) ولا غير بما زادت أو
نقصت في الوصف (ولو قال) لها (أنت طالق إن شئت فقالت شئت إن شئت فقال شئت) حال كونه
(بنوى الطلاق أو قالت شئت إن كان كذا المقدم) مثل أن تقول شئت إن جاء المظفر في جواب قوله أنت
طالق إن شئت (بطل) لا مرف في الموضع ولم يقع شيء (و) لو قالت شئت (إن كان) كذا (لشيء مضى)
أي ثابت (طلقت) طلقة رجعية (و) لو قال لها (أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو إذا شئت أو إذا
ما شئت فرددت الأمر) بأن قالت لا أنشاء (لا يرتد) حتى يجوز لها أن تشاء بعده ونطاق في أي زمان شاءت
(ولا تنقض بالجلس ولا تنطق) أي لا تملك الطلاق (لا) طلقة (واحدة وفي) قوله أنت طالق (كلما شئت
طالقت) ترقى الثلاث (بأن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تنطق ثلاثا ولا تجمع) بأن تطلق نفسها
ثلاثا في كلمة واحدة فإن طلقت ثلاثا لا يقع شيء عند أبي حنيفة وعندهما وقت واحدة (ولو طلقت بعد
زوج آخر لا يرجع) لأن التعليق ينصرف إلى الملك القائم دون المسحوق حتى لو طلقت ثلاثا فزوجت
بزوج آخر وعادت إليه فطلقت نفسها لم تنطق (وفي) قوله لها أنت طالق (حيث شئت وأين شئت لم تنطق
حتى تشاء) (الطلاق) في مجلسها (قيده بالمشقة في المجلس لانها لو قامت من مجلسها قبل أن تشاء فلا مشقة
لها في مجلس آخر حتى لا يقع شيء) (وفي) قوله لها (كيف شئت يقع) طلقة (رجعية) كما قال هذا المقل
قول المشقة وقال أبو يوسف ويحمد لا يقع ما لم تشاء (فإن شاءت) واحدة (بائة أو ثلاثا) وقد كان الزوج
(قواء) أي نوى ما شاءت (وقع) أما إذا شاءت ثلاثا والزوج نوى واحدة بائة أو شاءت واحدة بائة
والزوج نوى الثلاث فتمت واحدة رجعية ولو لم يقصر للزوج نية لم يذكر في الأصل ويجب أن تعتبر مشقتها
فيما شاءت حتى لو شاءت ثلاثا أو واحدة بائة ولم ينو الزوج وقع ما وقع بالافتقار وعند الجصاص يعتبر
نية الزوج لا مشقتها (وفي) قوله أنت طالق (كم شئت أو) أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها (ما شاءت
فيه) أي في المجلس فإن قامت منه قبل أن تشاء شيء بطل الأمر (وإن ردت) الأمر بأن قالت لا أنشاء
(ارتد) فليس لها أن تشاء بعده (وفي) قوله (طالقت) نفسك (من ثلاث ما شئت) أو اختار من الثلاث ما
شئت (تطلق) نفسها (مادون الثلاث) وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما لها أن
تطلق ثلاثا أيضا

باب التعليق

(المشايخ) التعليق حال كونه (في الملك) كقوله المسكوت عنه إن زرت فلانا فأنت طالق (فيقع الطلاق
بعد الزيارة أو مضافا إليه) أي يصح التعليق حال كونه مضافا إلى الملك أي سمي مطلقا سواء خص مصر
أو قبيلة أو وقتا أو لم يخص وهو قول عمر وقال مالك إن خص مصر أو قبيلة صح ولا وهو قول ابن أبي ليلى
وابن مسعود وعند الشافعي لا يصح أصلا وهو قول ابن عباس (كان نسككها) فأنت طالق (فيقع) الطلاق
(بعده) أي بعد النكاح (فولو قال لا جنيبة إن زرت فأنت طالق فتمسكها) فإن زرت لم تطلق (هذا نتيجة لما

قبله (أو انما الشريعة ان واذا ما وكل وكما روي في وقت ما) والشرط الفلانة منه شرط الائمة أي
 علاماتها فسميت هذه الألفاظ بذلك لا قترانها بالفعلي الذي هو شرط المحدث أي علامته لان الجزء اعلم
 بشانها على دخولها في الوجود وهو الافعال لا الالهام لا سيما التي هي في النظر فيها (ففيها بان وجود الشرط
 انتهت اليمين) فلا يتحقق المحدث بعده الا في **كسما** فان اليمين هي في طاعت ثلاث ولا ينتهي حتى
 يستوفي الثلاث (لا مقتضاه عموم الافعال كاقضاء كل عزم الالهام فلو قال كسما) تزوجت امرأة فمضى
 طالق (محدث بكل مرة ولو) تزوجها (بعد زوج آخر وزوال الملك) بعد اليمين بان طلقها واحدة أو اثنتين
 وانقضت عدتها (لا يطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلق وتخلت) اليمين (والا) أي وان لم يوجد
 في الملك بان قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ونقضت السنة ثم دخلت
 الدار (لا تطلق) (و) (الملك) (تخلت) اليمين (وان اشتد في وجود الشرط) بان قال الشرط لم يوجد
 وقالت (سد) (فالقول له) (لانه منسك) (الاذا برهنت) أي أقامت المرأة بينة فكان القول قولها (وبالمعنى
 الامانة فان قولها في حقها) (لا في حق غيرها) (كان محضت فأنت طالق) (ولان) (كنت تصميني فأنت
 طالق) (والا فلا) (فقلت) (محضت أو) (تصلت) (طلقت) (هي فقط) (ولم تطلق) (فلا تلو) (قال ان) (احبيته) (بني) (قبلت) (فأنت
 طالق) (فقلت) (احد) (طلقت) (قضاء) (وفيها) (يتم) (بني) (الله تعالى) (وان) (كذب) (عند) (عسا) (عن) (محمد) (تطلق) (إذا
 كانت) (كاذبة) (فيها) (بني) (دين) (الله تعالى) (و) (برؤية) (الدم) (بعده) (ما قال ان) (محضت) (فأنت طالق) (لا يقع) (الطلاق
 لا) (استعمال) (أن) (يقع) (فيما) (من) (الثلاث) (فان) (استقر) (الدم) (ثلاثا) (من) (الايام) (والا) (الي) (وقم) (الطلاق) (من)
 (حين) (رأت) (الدم) (حتى) (لو لم) (يكن) (مدخولا) (بها) (فترجعت) (زوج آخر) (بعد) (الزوجة) (تعد) (أي) (بها) (الدم) (كان
 (الاستحاج) (معهما) (وان) (محضت) (محضة) (يقع) (الطلاق) (حين) (تظهر) (من) (الحيض) (لم يقع) (قبل) (انظر) (وفي) (ان
 (ولدت) (فراخت) (طالق) (طلقة) (واحدة) (وان) (ولدت) (اثنى) (فثنتين) (فولدت) (مما) (الحال) (انه) (لم يدرك) (الاول)
 منها) (تطلق) (طلقة) (واحدة) (قضاء) (وثنتين) (تتزوجها) (حتى) (لو طلقها) (واحدة) (قبل) (ذلك) (واراد ان) (يتزوجها
 قبل) (زوج آخر) (فلا) (يوطأ) (ان) (يتزوجها) (وهي) (العدو) (وضع) (الحمل) (والمراد) (بالزوجة) (التام) (عن) (مكان
 الحرة) (والملك) (بشرط) (آخر) (المشرطين) (محور) (تم) (قال) (لسان) (كلمت) (أبا) (محرو) (وأبا) (يوسف) (فأنت طالق) (ثلاثا
 فطلقها) (واحدة) (فانقضت) (عدتها) (كلمت) (أبا) (محرو) (ثم تزوجها) (فكلمت) (أبا) (يوسف) (طلقت) (فلا) (تأمن) (الواحدة
 الأولى) (والثانية) (على) (أربعة) (أوجه) (أما) (من) (وجد) (الشرط) (ان) (في) (الملك) (في) (ما) (بقي) (من) (الثلاث) (اجسامها) (أو) (وجد
 في) (غير) (الملك) (فلا) (يقع) (اجتماع) (أو) (وجد) (الأولى) (في) (الملك) (والثاني) (في) (غير) (الملك) (فلا) (يقع) (اجتماع) (أو) (وجد
 الأولى) (في) (غير) (الملك) (والثاني) (في) (الملك) (فلا) (يطلق) (عندها) (اخلافا) (لغير) (ويبطل) (تحيين) (الثلاث) (تعلقه) (أي) (تعلق
 الثلاث) (على) (ما) (يشير) (اليه) (أكثر) (الكتيب) (والأولى) (أن) (يرجع) (الى) (الزوج) (حتى) (يفعل) (تعلق) (الثلاث) (ومادونه
 صور) (تم) (قال) (لامرأته) (ان) (دخلت) (الدار) (فأنت طالق) (ثم) (ما) (لها) (ثلاثا) (ثم) (عادت) (اليه) (بعد) (زوج آخر) (ثم) (دخلت
 الدار) (لم يقع) (شيء) (وقال) (زفر) (يقع) (معلق) (و) (عاقبة) (بالثلاث) (لانه) (لو) (تجزئ) (ثنتين) (بعد) (التعلق) (لا) (يبطل) (التعلق
 عند) (بها) (وعند) (مده) (طالق) (ما) (بقي) (من) (الطلاق) (وهو) (قول) (زفر) (والشافعي) (ولو) (عاقب) (الثلاث) (أو) (البائن
 (أو) (العق) (بالوطء) (لم يجب) (العقر) (بالمثل) (بعد) (الطلاق) (أو) (العتق) (بالا لبقاء) (عن) (أبي) (يوسف) (انه) (أوجب) (الهر
 بالمثل) (ايضا) (ولم) (يصرم) (اجعابه) (أي) (بالبش) (في) (الرجعي) (الا ان) (أولج) (ثالثا) (بعد) (الأول) (فانه) (يجب) (العقر
 فيه) (أو) (يصم) (من) (اجعابه) (بالا لبقاء) (صورته) (قال) (لامرأته) (ان) (لا) (تمت) (ان) (بما) (معتك) (فأنت طالق) (اوانت) (خرج) (فلما
 انقضى) (الخط) (ثلاثا) (ولبت) (ساعة) (لم) (يجب) (عليه) (العقر) (وكذا) (لم) (يصرم) (اجعابه) (إذا) (كان) (الطلاق) (معلق) (بجها)

فمنه ثم عند أبي يوسف يصير محرما (ولا تطلق في ان تسكتها بعد ان تهي طالق فتمسكها على ما في
 عدة (الطلاق) المسمى) ورويه قال الامراء ان تزوجت سليمان فالتى اخرج طالق فطلق امرأته طلاقا
 بانها تم تزوج امرأته اخرى في عدة طلقا ورويه في عدة المباشرة الى ان اذا كان في عدة
 الرجعي تطلق (ولا تطلق في) قوله (ان طلق ان شاذ ان) حال كونه (متصلا به) وخلافه مالك (وان
 ماتت قبل قوله ان شاء الله) وانما قيد بقوله متصلا لانه لو سكت قبل حكم المهر ولا يبطل بان شاذ ان
 وهذا اذا سكت من غير ضرورة اما اذا سكت لتتبع من أو العطاس او نحوها فلا يمنع الانصال (وفي)
 قوله (ان طلق ثلاثا الا واحدة يقع ثلثان وفي الاثنيتين) يقع واحدة (ومن أبي يوسف انه لا يقع
 اثنى ثلثا الا في ظاهر الراية لا فرق (وفي) قوله ان طلق ثلاثا (الان ثلاثا) يقع ثلاثا)

باب طلاق المريض

واختلافه وفي حد المريض قيل هو الذي لا يقدر ان يقوم بنفسه الان يقع انسان وقيل هو الذي يكون
 صاحب فراس وان كان يقوم بنفسه وفي الجامع الصغير الخافى فسر كونه صاحب فراس بان لا يقوم
 بجوارحه بكلمة ومشفقة وكان الغالب من حاله الغلظة والصعيج انه اذا مكثه القيام بجوارحه في البيت
 ولا يمكنه القيام خارج البيت لا يكون مرضا مرض الموت والمراة اذا كانت بحضرة لا يمكنه القيام فله صوت
 على السطح كانت مريضة والا لا (طلقها) اي امرأته مريضة (رجعها) بغير رضاها (او بانها) او ثلاثا
 (في مرضه ومات في عدة ما ورثت) المراه (وبعدها) اي بعد العدة (لا ترضى) مطلقا فاسروا تزوجت ولا
 وكذا لا ترضى اذا طلقها قبل الدخول وقال مالك ترضى امرأته ان ترضى بعد العدة قبل ان تزوج بزوج آخر
 وقال الشافعي لا ترضى في البائن (وان اباها بامرها او استخلفت منه او اختارت نفسها بغير رضه) ثم مات
 وهي في العدة (لم ترضى) (طلقها) رجعية فطلقها ثلاثا ورثت) وانما قيد بالرجعية لانها لو طالت
 طاقني بانها لو اباها لا ترضى كما تقدم انما (وان اباها بامرها في مرضه او تصادقها عليها) اي على الابانة
 (في الصحة) على (مضى العدة) اي ان طلقها بانها في مرضه بامرها وان قال لها في مرضه ان الطلاق
 البائن كان في صحتي وقد مضت عدتك فصداقته (فأقر) شامدين (أو أوصى لها) بوصية في الضرورتين
 (فلهما الأقل منه من ارثها) ثم في حنفية وعند هذا يجوز اقراره بوصية في الثانية ثم انه يجب العدة في
 الاول وعند ذفر لها جميع ما أقر أو وصى في الصورة الاولى (ومن يارزرجلا أو قدم اليه قتل بقود) اي
 قصاص (أو بجرم) في الزنى (فأباها) عقب هذه الاشياء (ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل) وهي في
 العدة ومن أبي حنيفة في النواذر فمن خرج للبراز أي للبراز لا يكون فارا فلا ترضى (ولو) كانت (محصرا)
 أي عروفا حصن فطلق امرأته بانها (أو) كان موانع بالعدو (في صف القتال) فطلق امرأته بانها
 (لا) ترضى (ولو طلق طلاقا باعلا) شخص (أجنبي أو بجني فرقت) بان قال ان دخل فلان الدار أو اذا جاء
 رأس الشهر فانت طالق (و) الخالف ان (التعليق والشروط في مرضه أو) علق طلاقها (بتعليل نفسه)
 مطلقا سواء كان حاله بدنه أو لا بدله منه (وشما) أي التعليق والشروط (في مرضه أو الشرط) في مرضه
 (فقط) أي دون التعليق (أو) علق (بفعلها) الخالف انه (لا بدله سامته) كالا كل واشرب وكلام
 الا بوجوبه من المرض وصلاته ونقاضي الدين والقيام والعقود (وهنا) اي التعليق والشروط (في
 المرض أو الشرط) فيه دون التعليق (ورثت) المراه في جميع المهور وعند ذفر وعند لا ترضى في الصورة
 الأخيرة (وفي غيرها) اي في غير هذه الوجهة المذكورة (لا) ترضى كما اذا علق طلاقا بفعلها الذي علقها

بدمه ككلام زيد غير مدحون وكذا إذا علق طلاقها بعمل أجنبي أو بجي وقت في العدة ويصدق الشرط في المرض ولو أباها في مرضه فصيح المرض (ومات) عرض آخر (أو أباها في وقت فاستقامت ثبات) وهي في العدة (لم ترث) في الصورةين وقال زفر ترث في الصورة الأولى (وان لما رعت ابن الزوج) في الجماع والمثلية (بجملتها أولاً وعن) أي أن وفق أمراته وهو صحيح ولا عن وقرق بينهما (أو أبا) حال كونه (مرضا) ثم ماتت وهي في العدة (ورثت) وقال محمد لا ترث في الأولى ولو وفقته في المرض ورثت عندهم جميعاً (وان أبا في عتته وبانت به) بأن انقضت مدة الإيلاء (في مرضه لا) ترث لما زاد كرسبب الحرمة ذكر رافعه عتته حيث قال

باب الرجعة

أمر من رجس رجوعاً بكسر الهمزة وفتحها أو الفتح أو الغنة حيث لم ير سبب الزوال (وهي استدامة) النكاح (الفرق في العدة) وعند الشافعي هي استباحة الوطء (وتصح) الرجعة (في العدة لم ينطق ثلاثاً) ولا باناً وقد خلت (وهي في العدة) (ولو) كانت (لم ترث) (راجعتك) أي تصح يدك الحاضرة (مراجعة) أمرأتى (في الحرة والغيبه) (و) تصح الرجعة (بما يوجب سبباً أصح) وهو الوطء والتقبيل بشبهه واللمس بشبهه والظفر إلى فيه بشبهه وقال الشافعي لا تصح الرجعة إلا بالقول إذا قدر عليه بأن لا يكون آخر أو معتقلاً اللسان (والاشهاد مندوب) (رجعتك) (عليها) أي على الرجعة (وقال) مالك (والشافعي لا تصح) الرجعة إلا بالاشهاد (ولو قال بعد العدة راجعتك فيها) أي لو أشبه بعده فيها بأن قال كنت راجعتك في العدة (فصدقته تصح) الرجعة (والأ) أي وإن لم تصدق (لا) تصح الرجعة وكان القول سلباً (كراجعتك ثقات) حال كونها (محبية) له (فصدقتك) على الفور مصداقاً لقوله فإنه لا تصح الرجعة عتقاً في حنفية والقول لها وعندهما صحيح والقوله (وان قال زوج الأمة بعد) مضى (العدة) قد كنت (راجعتك) فاصدقته فصدقه أو كذبته (الأمة) (أوقات) الأمة (فصدقتك) وأنكر (أي الزوج والنسب) (فالنقل لها) في الصورةين عتقاً في حنفية وعندهما القول قول السيد في الأولى (وتنطق) الرجعة (ان طهرت) المعتدة (من الحيض الأخير) وهي الثالثة التي تنقضي العدة بها (الشرة) أيام (وان) كانت (لم تنفسل) (وان طهرت من هذا الحيض) (الأقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع الرجعة (حتى تنفسل أو يضي) عليها (وقت صلاة) حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع ما تمكّن من الاعتسار وختم الصلاة فهد ذلك التمسك بظهارهما وقال زفر لا تنقطع بعض وقت (أو تيمم) إن لم تقدر على المساء بعد ما طهرت لدون العشرة (وتصلي) على طائفة أو كانت مكتوبة أو نطوا وعاران فثبت ولم تصل بقي حق الرجعة استعساناً وهو قولهما وعند محمد يبق وهو القياس ثم قيل تنقطع بنفس الشروع ههنا أي بصفة وأبي يوسف والصحيح أن الرجعة لا تنقطع عندهما ما لم تفرغ منها (ولو اغتسلت) العدة من الحيضة الثالثة (وثبت أقل من عضو تنطق) الرجعة (ولو عسوا) تاماً (لا) تنقطع وعن أبي يوسف إن ترك الأعضاء والاستمتاع كترك عضو كامل وعنه وهو قول محمد هو بمنزلة ما دون العضو (ولو طلق ذات حمل أو ذات) (ولم يقل لم أطأها راجعتك) أي له أن يراجعها إذا كانت الولادة بعد التزويج في عدة يتصور أن يكون أوله منه ويثبت نسبه منه بأن ولدت لتسام ستة أشهر من يوم التزويج أو أكثر أما إذا كانت لأقل من ستة أشهر لا يكون له (الرجعة) (وان خلأ بها) وأخلق باباً وأرخس سراً (وقال) لاجعها (أو طلقها) رجعة عليها (فان راجعها) (والسبب) بها لا يعني طلقها بعد ما خلأ بها (وقال) لم أجعها

ثم رجعتها (ثم ولدت بعدها أقل من عامين) فيوم من وقت الطلاق (صحت تلك الرجعة) إذا قال لامرأته
 (إن ولدت فأتت طالق فولدت) ولدا (ثم ولدت من بطن آخر) لأقل من سنتين يوم أولاً ثم (فهى)
 أى الولادة الثانية (رجعة) وذكر في كتاب الدعوى أن المطلقة طلاقاً رجعيها إذا ولدت لأقل من
 سنتين يوم لا يكون رجعة وإن ولدت لأكثر من سنتين يكون رجعة (و لو قال (كلما ولدت) ولداً فأنت
 طالق فولدت ثلاثة أولاد (في بطن مختلفة فالولادة الثانية) يصير به مراحعة الطلاق الأول (والثالث)
 يصير في الطلاق الثاني (رجعة) ويقع الطلاق الثالث بولادة الوالد الثالث وجبت العدة بالاقراء ولا
 سبيل إلى الرجعة وإن كانوا في بطن واحد طلق بالولد الأول وبالثنائي وانقضت العدة بالثالث
 (والطالقة الرجعية تنزى) وتشفو في العدة أى تحل وجهها وتقبل خدمتها إذا كانت المراحعة
 مرسومة أما إذا كانت تعلم أنه لا يراجعها الشدة بغضها فإما لا تقبل ذلك وانما يخدمها لأن المدة وتوالمعترف
 عنها أن رجعتها على ما يسيح (و رتب) الزوج (أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها) ويعلمها بالتحقق وخفي
 النحل (ولا يسافر) الزوج (بها) أى بالمطالعة الرجعية (حتى يراجعها) وقال زفره أن يسافر بها (والطلاق
 الرجعي لا يجرى الوطء) حتى لو طمها لا يجرى الفهر وقال الشافعي يجرى حتى يفرم العقر
 فصل في ما تحل به المطلقة (و ينكح مبانته) بمادون الثلاث (في العدة وبسدها لا المبانة) أى
 لا ينكح المبانة (بالمثلاث) مطلقاً سواء كانت في العدة أو لا (لو كانت المبانة حرة) لا ينكح المبانة
 (بالمثنتين لو) كانت (أمه حتى يطأها غيره) مطلقاً سواء كانت في حبس أو نفاس أو حرام أو هو أو أم أو
 هى صائغة أو سواء أنزل أو لا (ولو) كان ذلك الغير (مراهما) أى صديقاً ربما إلى الملوغ وقال مالك لا يسهى
 (بنكاح) أى حتى يدأها بنكاح (صحيح) حتى (تغضى عيدينه) أى عدة ذلك الغير (لأعاليين) لأن
 وطء المولى ليس بنكاح (ويذكره) النكاح (بشرط التحليل) بأن يقول أتزوجك على أن أسالك
 للزوج الأول (وإن حدث الأول) عنده إلى حنة وعند ابن يوسف النكاح فاسد ولا تحل للزوج الأول
 وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل للأول (ويعلم الزوج الثاني مادون الثلاث) يعنى إذا طلق
 الحرة طليقة أو طليقتين مضى عندتهما رز وجب تزوج آخر ثم عادت إلى الزوج الأول عادت بثلاث
 طليقات ويعلم الزوج الثاني مادون الثلاث كما يعلم الثلاث عندها وعند محمد وزفر والشافعي لا يعلم
 مادون الثلاث (ولو أخبرت مطلقة الثلاث عضى عديته) وهى (عدة الزوج الثاني) (الحال أن) العدة
 تحته (له) أى المذكور وهو المذنان (له) أى للزوج (أن يصدقها) ان غلب على نفسه صدقها (وإذا دعى هذه
 المدة عند أبي حنيفة شهر أن أقرب باضى بالاقراء وعند هانسة وثلاثون يوماً وإن كانت أمة
 فمدها تصدق في أحد وعشرين يوماً سنة للخصمين وخمسة عشر بالظهر وعند زفر وأبي حنيفة دعى أربعين
 والله أعلم

باب الأيلاء

والمناسبة أن الطلاق سبب للحرة والرجعة رافعة لها وكذلك الأيلاء سبب للحرة والى رافع لها وهى
 اللعنة اليمين وهى الحلف بالله سبحانه أو غيره من الطلاق أو العتاق أو الحج أو نحو ذلك وفى الشرع (هو)
 الحلف على تركه قرباناً أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله لا أقرب بك أربعة أشهر أو والله لا أقرب بك قوله
 قرباناً أى قربان المنكوحه أحد أركان اليمين على ترك الوطء للأمة من المولى فإثم الانكاح أيلاء
 (فإن وطئ) المولى (فى) هذه (المدة كفر) إن كان عينا بالله سبحانه وإن كان عيشاً بغيره فاجعله عزاه

شيء عوضا عن المرأة في الطلوع قل أو أكثر (أن تشر) الزوج (وان تشر) المرأة (لا) بكرة ولا بأس به أن
 يأخذ المهر الذي قبضته منه بعيته أو مثله وان أراد أن يأخذ منها زيادة على مهرها كرفع راية الميسوط
 ولا يذكر في رواية الجاهم الصغير والنشر بالكون والحركة المكان المرتفع والجمع نشور ونشاز ومنه
 تشرت المرأة على زوجها فهي ناشرة إذا استعصت عليه وأبفضته كذا في المغرب (وما صلح مهرها صلح بدل
 الطلوع) وأما لم يذكرها كسبها حيث لم يقل وكل ما لا يجوز أن يكون مهر الإيجور أن يكون بدلا في الطلوع لأنه
 ذكر في الميسوط وان اختلعت منه شيء في بطن جاريتها أو باني بطن شقيقه بغير إرضاء له ما في بطنه بغيره لأن
 البساق فإن في مثله يجب مهر المثل لأن ما في البطن ليس عيلا فتمت في الحال وإنما هو بالوحد
 الانفصال (فإن خالته أو طلقها) المثل (بغيره) أو تشرير أو مئة وقيم (خلات) بأن في الطلوع رجحي في غيره
 وهو الطلاق (بجنا) أن لا يجب عليها شيء ولا المسمى ولا غيره (تكتا) أي على ما في يدي (الحال) أنه (لا شيء)
 في يدها وان زادت (بأن) أن خالته على ما في يدي من مال أو من دراهم حين لا شيء في يدها (ردت)
 مهرها) في الصورة الأولى (أو) ردت (ثلاث دراهم) في الثانية ثم قواه ردها إشارة إلى أن المهر
 مقبوض لأن الراداة يكون بهذا الاستدراك كانت لم تقبض بعد سقط (وان طلع على) بعد أن طلق على
 انما يرى من ضمانها لم تجز (المراة من ضمانها) وعليها تسليم عبثه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت (قالت)
 طلقني ثلاثا ألف درهم (طلقني) واحدة (واحدة) ثلاث الألف (وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث
 درهم (وبأن) واحدة (وقر) على الألف (بأن) قالت طلقني ثلاثا على ألف (وقر رجحي) حال كونه (بجنا)
 دنفدي أي حجبته فتردها فلو قول الشافعي بقدر طلقه بألف ثلاثا أو قال (طالق نفسك ثلاثا بألف أو
 على ألف فطلق واحدة فلم يقبض شيء) بل قال (أنت طالق بألف أو على ألف فقلت) الألف (رس) الألف
 (وبأن) واحدة (والمعقبة) بغيره وشالته لم تقبل لا لطلاق ولا لغيره شيء ولو قال (أنت طالق
 فقلت) الألف (أو) قال الأولى لغيره (أنت سحر وعلمك) ألف طلق (في) الخلع (وعقود) مطلقا سوا عقولا
 الألف أولا (بجنا) وذلك عند أبي حنيفة وعند شافعيهما الألف ان قبلوا ولم يقبلوا لا يقع الطلاق
 والعتاق وكذا إذا قالت المرأة زوجها طلقني وثلاث ألف درهم أو خالتي وثلاث ألف درهم فقبل ذلك وقع
 الطلاق ولم يجب المال عليها عند حنيفة وشافعيهما المال (وصح شرط الخيار لها) في الخلع (لا) فإن
 خالها على الألف على انما بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صح شرط الخيار فان ردت الخيار في المدة بطل الخلع
 ولا يقع الطلاق وان اختارت فطلق واقعه والمال لازم وقال الخيار باطل والطلاق واقع في المال
 والمال لازم عليها وان خالها على انما بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق بالاتفاق ولو
 قال لا مهر أنت طلقته أنس بألف فلم تقبل فقالا قبلت صدق (الزوج) والقول قوله (بخلاف) أي عليه (فأه
 لو قال الشافعي بطلت فهذا العهد بألف أمس فلم تقبل فقالا المشتري قبلت فالتقول للمشتري (ويستقط
 الخلع والمبارأة) يقال إلهي بركة أي أبرأ كل واحد منهما صاحبه ومنه قولهم المبارأة كتحلعه وقوله المهرزة
 خطأ كذا في المغرب (كل حق لكل واحد) من الزوجين (على الآخر) أي على بالتمسك (أمر) من الحقوق
 الواجبة بالتمسك الثانية بعد الطلوع فلا تقطع نفقة العدة ونفقة السكنى ونفقة الولد ومن واجب عليه
 بسبب آخر وهو أن كان لها عليه في نكاح سابق ولو اب في الدين طاهر أو ذرية (حتى) لو خالها أو بارأها
 على المهر لم يكن لزوجها مهر ولم يبق لزوجها مهر قبل صاحبه دعوى (وهو اسم) للادعاء (أنها) الثانية
 فلا تزوج بعدهم دعوى ما لم ينجح كفتوى وفنارى كذا في المغرب (في المهر) موصلا (أو) موصلا (أو) موصلا

قبل الدخول بها أو بعده (وقال محمد لا يسقط قسمها إلا بمباها وأنها ما كان له قبل صاحبها شيء من
الهرثه عليه وأبو يوسف معه في الظاهر ومع أبي حنيفة في المنارة في أنه لا شيء لا أحد يتساعل صاحبها
(وان دخل) الولي (صغيرة) مع زوجها (عالم الجيز) الخليل (عليها) فلا يسقط المهر ولا يستحق الزوج ما
عين الولي من مال الصغيرة (و) سكن (طلقت) وهو الصحيح وفي رواية لا يقع الطلاق إلا إذا قبلت الصغيرة
(ولو) دخل الولي صغيرة (بأنف على أنه) أي الولي (صامن مطلق والالف) واجب (عليه) ولم يرد في
الصمان الكاملة عن الصغيرة ولكن المراد بالصمان هنا التزام المال ابتداء لا نتيجة السكينة والله أعلم

(باب الظهار)

الظهار أيضا مبني على النشوز مأخوذ من الظاهر (وهو) في الشرع (تسمية المنكحة بحرية عليه) أي
على الظاهر مطلقا سواء كانت الحرمة ينسب أو رضاع أو مصاهرة حتى لو قال أنت علي كظهر أمي فلا يحرمني
أم الزاني بها أو ابنة الزاني بها لا يكون مظاهرا لأن من الفقه ما يقول أن الحرمان لا يحرمني محلا لا كذا
في شرح الطحاوي (على التأبيد) أي حرمة كانت هي التأبيد وهو احتراز عن حرمة لا على التأبيد
كاخت امرأته (حرم الوطء ودوا عليه) وهي اللبس والتقبيل وتحتوي (بأنت على كظهر أمي حتى يكثر)
وقال الشافعي الدواحي ليست بجرام (فلو وطئ) المظاهر (فبطلت) أسمة حرمة فقط ولا شيء عملية غير
السكارة (وهو) أي العود الذي يجب به السكارة أي يستقر به وجوها (عزمه) على وطئها (وعند
الشافعي السكوت من الطلاق عقب الظهار عوده) (وبطنها) أي إذا قال أنت علي كظهر أمي (ونكحها
وفرجه) فهو مظاهر كما إذا قال أنت علي كظهرها ولو قال كسدها أو رجلا أو عضبها لم يكن مظاهرا
(وأخته) ومتمه وأمرضاها (نفسا) (ورأسا) أي إذا قال رأسا علي كظهر أمي أو رجلا وجهي
ورقبتي ونفسي (كانت) علي كظهر أمي فيكون مظاهرا (وان نوى) بأنت علي مثل أمي (أو كرامة
منصوب على أنه قول نوى (أو ظهار أو طلاقا فيكون نوى) (أو) أي وإن لم ينو شيئا (لغا) ما قال وقال محمد
يكون مظاهرا (وبأنت) أي أن نوى بقوله أنت (علي) حرما كما في ظهار أو طلاقا فيكون نوى (وان لم يكن له
نية فظاهر أو عند أبي يوسف ادلاؤه) (وبأنت) أي أن نوى بأنت (علي) حرما كظهر أمي طلاقا أو بلا فظاهر
عند أبي حنيفة وعند غيره ما أن نوى الظهار أو لم يكن له نية فظاهر أو نوى الطلاق فطلاق (ولا ظهارا
من زوجته) حتى لو ظاهر من أمته أو مدبرته أو أم ولد له لم يكن مظاهرا خلافا لما لا (فلو نكح امرأته بلا
أمرها فظاهر منه) (أجازته) أي النكاح (بطل) الظهار (أنت علي) أي قول الرجل لزوجته أنت علي
كظهر أمي (ظهار منهن) فيكون مظاهرا منهن (وكفر لسك) واحدة منهن وقال مالك تسكبه كفارة واحدة
(فصل في السكارة) (وهي) أي السكارة (تحرير بقية) - طلقا سواء كانت كفارة أو مسلمات أو ذكرا
أنثى أو صغيرة أو كبيرة وسواء كان مقطوع الأذن والرجل أو البعد أو النقص أو المجهول أو الأعمى
أو الأصم أو المرن أو المدة أو كذا الحكم في سائر السكارات غير أن في كفارة القتل لا يجوز النكاح
بالنفس وقال الشافعي لا يجوز السكارة وقال زفر لا يجوز تحرير مقطوع الأذن وفي رواية النوادر لا يجوز
الأصم وقبل لا يجوز الأصم الأصلي إذا بدأ بكون آخر واعتناق الآخر لا يجوز وعند بعض المشايخ
لا يجوز اعتناق المترد عنها (ولم يجز) تحرير المملوك (والاهي) ومقطوع البسدين (وأما) أي إجماع
السيد (أو الرحبان) أو البسدين والرجل من جانب واحد وتخصيص الإجماعين إشارة إلى أنه إذا كان
غيرهما يجوز (والجوزون) الذي لا يعقل والذي يجزى ويقبض (والمدبر) وقال الشافعي يجوز تحرير

المدبر (وأم الولد والسكران الذي أدى شيئاً) من بدل السكران وروى الحسن بن أبي حنيفة أنه يجوز تحريمه
 هنا (فإن لم يؤد شيئاً أو اشتري قريبه) الذي يعتق عليه بالشرع وهو ذرهم يحرم (ناوي بالشرع الكفارة)
 مطلقاً سواء كانت الكفارة ظاهراً أو عينياً (أو حر نصف عبده عن كفارة ثم حر باقيه عنها) قبل
 الوطء بها (صح) وقال زفر لا يصح في الأولى وقال الشافعي لا يصح في الأولى والثانية أيضاً والقيمة
 بالشرع إساءة إلى الله لورثته أو بالارث الكفارة لم يكن عنه (وإن حر نصف عبده لم يشترط) هنا
 (وضمن باقيه) بأن كان مرسداً (أو حر) عنها (نصف عبده ثم وطئ) التي ظاهر (منها ثم حر باقيه) عنها
 في صورتين (لا) يجوز عنه إلى حنيفة وعندهما يجوز (فإن لم يجد) أي أن لم يستطع (ما يعتق صام
 شهرين متتابعين ليس قيمه ماضياً وأيام منية) حتى لو دخل في صومه يوم البحر أو الفطر أو أيام التشريق
 ورمضان فعليه استقبال الصوم ولو صام شهرين بالأهلة جازان كان كل شهر تسعة وعشرين يوماً أو
 صام بشهر الأهلة ثم فطر لتمام تسعة وخمسين يوماً منه الاستقبال ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على
 الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه نطوقاً (فإن وطئها فيها)
 أي في الشهرين (أيلاً) مطلقاً ما كان أو ناسياً (أو فو ناسياً) استأنف عنه وهو عند أبي يوسف
 لا يستأنف (أو فطر) عنه مطلقاً سواء كان بعد ذراو أو بعد عذر (استأنف الصوم) فإن وطئ نهاراً
 عنه من ظاهر منها أو من سواها فإنه يستأنف الصوم اتفاقاً وإن وطئ في الليل من سواها مطلقاً وفي
 النهار ناسياً أو لكل ناسياً لم يضره (وليجز للعتق) في كفارة الظهار (الاصوم وإن) كان (أطعم
 أو اعتق) نائباً (عنه) فإنه لم يستطع (الظاهر الحر) الصوم أطعمه ستة أشهر أو كالفطرة
 أي أطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيقة أو بسو فقه أو زبيب أو عسل أو تمر أو شمس (أو قيمته)
 أي اقتدى قيمته وقال الشافعي لا يجوز دفع القيمة كفاً في الزكاة والعشور والصدقات (فإن)
 امرغره أن يطعم) نائباً (عنه من ظاهره فقه) عن كفارته ولا يجوز للمأمور أن يرجع على الأمر
 في ظاهر الزاوية وعن أبي يوسف أن يرجع وانما يفيد بقوله أن يطعم عنه لأنه لو قال بغيره اعتق عبده عن
 ظهاره فقه لا يسقط عن الأمر كذا في الجامع الصغير الخافى (من تصح إلا باحدى الكفارات) ككفارة
 الظهار والأقطار واليمين وحزاه الصبيد (والفسدية) في حق الشيخ الغساني وهو ما يفيد (دون
 الصدقات) كالأصدية الفطر (والعشر) فإنه يشترط فيه التملك والاضابطان ما شرع بالمقتضى (أطعم
 والطعام يجوز فقهه إلا باحدة وما شرع بلفظ الأيتام والأدلاء وشترط فيه التملك وقال الشافعي وشترط
 التملك في الكفارات أيضاً (والشرط) في طعام الأباضة (شأن أو عشاء أو مشبهان أو عشاء أو عشاء
 والغداء طعام الغداة) كان المشاء طعام العشي وفي الجرد عن أبي حنيفة إذا غدى ستة عشر وشي آخر
 لا يجوز ذكره في الحبط ولو كان فمن عشاءه يسي قطع لا يجوز لأنه لا يستوفي كمالاً ولا يدين الأدام في
 خبر الشافعي وفي خبر البر لا يشترط (وإن أعطى) طعاماً (فقرراً) واحداً (شهرين صح) عندنا خلافاً
 للشافعي (ولو) أعطى مسكيناً واحداً (في يوم) واحد من مرة مطلقاً سواء كان بدفعة أو دفعات (لا) يجوز
 (الأعز بومه) وهذا في الأباضة بخلاف ما التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل
 لا يجوز وذكر في الحبط هو الصحيح وقيل يجوز (ولا يستأنف بوطئها) الاطعم (الظاهر منها) في خلال
 الاطعام ولو اطعم من ظاهرين مطلقاً سواء كانا في امرأ أو امرأتين (ستين فقيراً كل فقير صاعاً) من بر
 (صح عن واحد) من الظهارين عندهما وعند محمد يجوز عنه ما كذا في كفارة اليه من (أو أطعم بستين)

مسكيناً (عن) كفارة (افطار وظهار) اسكل مسكين صاعين بر (واحد وعشرين عن ظهار ستر ولم يبين) عن
 احدهما (صحيحهما) في الصور (تين) ومثلهما الصيام والاطعام (يعني) لوصاياهم اربعة اشهر او اطعم مائة
 وعشرين مسكيناً عن ظهارين ولم يبين عن احدهما صحيحهما (وان) حوز عن اربعة اوساخ شهرين صحيح عن
 واحد منهما صحيح كنه ان يجعل عن ايهما شاء (ر) ان حوز (عن ظهار وقل لا) يجوز عن احدهما اوقاف
 زكاة ليعرض احدهما في الفصليين وقال الشافعي انه ان يجعل عن احدهما في الفصليين

(باب الامانات)

[illegible]

وهذا اذا كانت سورة أما اذا كانت أمه الحق الدائم لها عند أبي حنيفة خلافه لا في يوسف وغيره
 مع أبي يوسف وأربعة طلبة بائنه عندنا وعند الشافعي فسخ وعندي يوسف وشهدتها كما اختار
 نفسها اتفق الفرقة بينهما قولا في التأجيل بقدر سنة شهيرة وأبداه التأجيل من رتبة الخصومة في
 ظاهر الرواية بسنة قرية وقيل هو الأصح وعين شمس الأئمة الجاهل في الشهادة ثلاث عشرة سنة وستون
 يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والعمرية ثلاثة وأربعة وخمسون يوما ويحتمل
 بأيام البيض وبشهر رمضان ولا يحتمل بجرمته ومرضها ولها عام مهرها ان خلا العتق والحضي بها
 وتحب العدة وهذا اذا أقر أنه لم يصل إليها ولو اخلفا في الوطء فان كانت ثيبا قال قول له مع عيتمه فان خلف
 بمطل حقه وان نكحل بوجع سنة وان كانت بكراف نظر إليها النساء فان قلن هي بكر أحيل سنة وان
 قلن هي ثيب خلف الزوج فان خلف لا حق لها وان نكحل بوجع سنة وان أحيل سنة (فوقال) بعد عضي
 السنة قد (وطئت) فيها وهي بكر في الاصل (وأنتكرت) المرأة (وقلن بكر) كما كانت (خسرت) المرأة
 وان قلن هي ثيب خلف الزوج فان خلف فلا خيار لها وان نكحل بوجع سنة وان أحيل سنة (فوقال) بعد عضي
 السنة قد (وطئت) فيها وهي بكر في الاصل (وأنتكرت) المرأة (وقلن بكر) كما كانت (خسرت) المرأة
 (صدق الزوج) (بطلته) (بعد هذا) ان اشتارته بطل حقه فلا يكون لها خيار وكذا الورثة امرأة ثم تجز
 لا خيار لها ولو لم يكن له ما ويحتاج ولا يتزل لا يكون لها حق الخصومة ولو فرق بينهما ما العدم الوصول
 ثم وعدها الوصول فتر وجهها فتر لا خيار لها لا خيار صحتها خلاف ما لو تزوجت به أخرى وهي
 مالة محالة لا يكون رضاءها وفي الأصل يكون رضا ولو كانت زوجة الدين أو المصاهرة لا يفرق
 ولم الاحتساب أن تبلغ فترضى وان وجدت كبر زوجها الصغير عندنا فتر بأوقته بخلاف المصير
 قائم ولو وجدت زوجها الصغير مجبوا وطلبت الفرقة يجهل ولها خصمها والآن نصب القاضي عنه خصمها
 ويرق ولا ينظر بأوقته العدم الفائد ولو كان زوج المبالغة صغيرا عندنا أو خصمها ينظر بأوقته (ولم
 يضمن أحدهما بغير) وقال الشافعي ترد الزوجة بالحبس الجنون والجدام والبرص والزرق والقرن
 وهو مانع عن منسكوك الذكرك في الفرج وقال محمد بن الحسن في الجنون والجدام والبرص ثم قيل كيف
 يبرضاها كرام أم ذب قالوا يوضع في فرجها الصفر بيضة من بيض الدجاج فان دخلت بالاعتف فغيب ولا
 فبكر وقيل ان أمكنها أن تقول على الجد ان فبكر والا فغيب وقيل تسكر البيضة وتصب في فرجها فان
 دخلت فغيب والا فبكر

باب العدة

ولما كانت العدة عقب الفرقة أخرها عن سبع (هي ترخص) وانتظار (بارئ المرأة) عند زوال النكاح
 أو شبهته (عدة الحرة للطلاق) مطلقا سواء كان بائنا أو رجعي (أو الفسخ) وبغير الطلاق كما في الفرقة
 بخيار العتق أو البلوغ أو ما لأحد الزوجين صاحبه بعد المذحول (ثلاثة أقراء أي خيض) ان كانت
 هائمه اعدا عندنا وعند الشافعي ثلاثة أشهر وقفا ثمة لطلاق تظهر فيها الاطلاق امرأته في طهر لم يجامعها
 فيه لا تنقض العدة عندنا ما لم تظهر من الحيضة الثالثة وعنده كما شرعت في الحيضة الثالثة انقضت
 عدتها (او ثلاثة أشهر ان لم تحض) لصفر أو أيام أو بلوغ بالسن من غير روية خيمض (و) عدة الحرة
 مطلقا سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو كافرة أو مسلمة أو موطوءة أو غير موطوءة (للون أربعة أشهر وعشرون
 ليمال في تناول ما بارأته من الأيام) (و) عدة (الامة) والمذرة وأم الولد والمسكنة في الطلاق والفسخ
 (قرآن) أي حيضتان (وهذه المفسر) ان لم تحض أو مات عنها زوجها وقال مالك لها ثلاث حيض

(و) عدة (الحامل) مطلقا سواء كانت حرة أو أمة أو مطلقا أو متوفى عنها زوجها (وضعه هو) عدة (زوجته الفاسدة بعد الحملين) أي عليها أربعة أشهر وعشرا إذا كانت أطول من العدة بالحيض وحيض من كان أطول من العدة بالأشهر وقال أبو يوسف ثلاث مenses وهذا إذا كان الطلاق بائنا أما إذا كان رجعي فليها عدة الوفاة اجتماعا (ومن عنت في عدة) الطلاق (الرجعي لا البائن) لا في عدة (الموت كالخبرة) فتنتقل عدتها إلى عدة الخثر. وقال مالك لا تزاد بالعنف وقال الشافعي عدتها عدة الخثر في البائن والموت أيضا (ومن عاده مهر بعد الأشهر الحيض) أي إذا كانت أيسة فاعتدت بالأشهر ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها أن تستأنفها بالحيض قال صاحب الهداية معناه إذا رأت دما على العادة لأن هو دمه يبطل الإياس هو الصحيح وقال صاحب المحيط لا تقدر في عدة الإياس بالسنتين في رواية ويأسه على هذه الرواية أن تبلغ من السن ما لا يحيض مثله فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع الدم حكم بإياسها فإن رأت بعده ذلك ما يكون حيضا على هذه الرواية فحطل الاعتداد بالأشهر ويظهر فساد النكاح وفي رواية قد تدر خمس وخمسين سنة على ما قالوا فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها حكم بإياسها فإذا رأت الدم بعد ذلك لا يكون حيضا عند البعض ولا يبطل به الاعتداد بالأشهر ولا يظهر فساد النكاح وقبل يكون حيضا يبطل به الاعتداد بالأشهر ويظهر فساد النكاح وقال بعضهم إن كان القاضي قضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضى بفساد ذلك النكاح وكان الصدر الشهيد يفتي بأن الوراث الدم بعد ذلك على أي صفة رأت يكون حيضا ويقضى بطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالأشهر ولا يفتي بطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالأشهر ولو حاضت حيضتين ثم أيست تعتد بالأشهر (و) عدة (المنكحة نكاحا فاسدا) كالنكاح بغير الشهود والوك (والموظفة بشبهة) الملك أو العقد بان زفت إليه غير امرأته أو تزوج منه كوجه الغير ولم يعلم بها فوطئها (وام الولد الحيض لولته وغيره) كالفرة والعنف وقال الشافعي عدة أم الولد حيضة واحدة وإن مات المولى عنها أو اعتقها وهي حامل فعدتها وضعه (و) عدة (زوجة الصفي الحامل) هو صفة زوجه وهذا نص بخصوص بالأنثى كحائض ولها ذلك ثم يرنث (عند موته وضعه) عدة زوجه الصغير (الحامل بعده) أي بعد الموت (الشهور والنسب منتف) من الصغير (قيما) وتسمى قيام الحمل يوم الموت أن لا بد بعد موته لأقل من ستة أشهر وإنما يعرف حدوث الحمل بعد موته بأن تضعه ستة أشهر فصاعدا عند الجمع هو وقيل أن ذلك أكثر من سنتين وقال أبو يوسف والشافعي عدتها أربعة أشهر وعشر في الأولى أيضا (ولم يعتد) أي لم يعتد (بحيض) التي طلق نفسه ويجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة وقد اختلفت أي العدة أن مطلقا سواء كان الوطئ أجنبيا أو زوجيا بأن قال طلفت أن المطلقة من طلاق بائن فعل قبل النكاح (والموت) أي ما تراه من الحيض يكون محسوبا (منه) وقال الشافعي لا تدخل فيما إذا وطئها حتى بشبهة (وتتم) العدة (الثلاثة إن عت) العدة الأولى ومبدأ العدة في الطلاق والوفاة (بعد الطلاق) بعد (الموت) مطلقا سواء مات بالطلاق أو الموت أولا حتى لو لم تعلم ومضت عدة العدة فقد انتقضت عدتها ومضت بحيضا بقية في الطلاق بأن ابتداء هبها وقت وجود الأقرار وهو اختيار مشايخ بلخ أيضا ثم تعدت بمشور العدة في الطلاق والوفاة بالهالة إذا اتفق ابتداءها في الفرة والاقبال أيام عند أبي حنيفة واحدة في الرويتين هي أبي يوسف في الطلاق تسعون يوما وفي الوفاة ثمانون يوما وعند محمد وفي رواية أخرى عن أبي

يوسف بكمل الشهرة والاول من الاشهر ثلاثين يوما والباقي بالاهلة وكذا الخلاف في الاجارة والذين معه
العشرين بالايام اجساعا (و) مبدأ العدة في السكاح الفاسد بعد التفريق (أو) بعد العزم) أن قال
صريحنا زمت (على تركها وطها) أو ترك وطها وقال زفر من آخر الوطأت حين إذا حلت بعد الوطء
قبل التفريق أو العزم ثلاث حيض فعدنا نفقت العدة عنده (وإن قالت) العدة (مضت عدتي) والدة
تحتمل ذلك (و) كذب الزوج فاقولها طها مع الحلف ولو تسكع وعنده هي أشار في أن ادخل بها (وطها)
قبل الوطء وجب مهر تام وعدة معتدة أي مسقة قبله وهذا عنددهما وعنددهما نصف المهر وعليها
انعام العدة الاولى وعند زفر لا تجب عليها العدة أصلا (ولو طلق ذمى ذمية لم تعد) عنده أي حنفية
وعندهما انتقد وهذا الخلاف إذا كان في معتددهم أنه لا عدة عليها
فصل محمد ^ص حدد المأثر ترك زينة أو مضامها وعدة وفاة الزوج لانها ما صنعت والحسد المنع (معتدة
البت) أي الباش (والموت) مطلقا سواء كانت حرة أو غيبا وقيد بما لا لا لحداد عني الرجعية لان
نعمه السكاح باقية بترك الزينة والطيب والسكحل والذهن) هما بالفتح مطاسوا كان مطبعا أو غير
مطيب (الابعد) وقال الشافعي لا حداد في البتة فإن اشبهت رأسها أو عينها فاصبغت عليها
الدهن أو كحلها لم يخل فلا بأس به وإن كان لا تقصده الزينة ولو اعتادت الدهن تشافت وجهها
يجلجها ولو لم يفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هو المأثر ولو لم يكن لا تقصده الزينة وكذا الواحات إلى
ليس المأثر لحكمة لا بأس به (و) بترك (الجناس) بترك (العين) الثوب (المصغر والمزعر) وإن لم يكن
طها إلا الثوب المصوغ فلا بأس به وإن لم تقصده الزينة قال شعبي الأشعث الحلي في المأثر بالثياب
المذكورة الجسدية منها أمالو كان الثوب يعلقه الزينة فلا بأس به وهذا الحداد واجب عليها
(إن كانت بالغة مسلمة) فلا يجب على الكافرة وإن أبانتها مسلم وأبانت عنها ولا على صبية وعند الشافعي
يجب عليها الحداد في الموت (للمعتدة العتيق) أي لا تحداد المولدا إذا اعتدها مولدا أو مات عنها (و) لا
معتدة (السكاح الفاسد ولا تحط معتدة) صريحنا بأن قال الشافعي أن يدان أن تسكلك (وصح
التعريض) في الخطبة بأن يقال طها في الجملة أو صالحة أو من غرضي أن تزوج وعسى الله أن
يسمى امرأه صالحة وتعود ذلك من الكلام الموهوم (ولا تحترج) أي لا يجوز أن تحترج (معتدة
الطلاق) مطلقا سواء كان رجعا أو بائنا (من بينها) لا يسلا ولا تمرا حتى تنقضي العدة (ومعتدة
الموت تحترج يوما وبعض الليل) وعن محمد أنها تحترج أقل من نصف الليل لأن نفقة أهلها (ومعتدان)
أي معتدة الطلاق والموت (في بيت وحيث) العدة (فيه) وإن كانت الفرة بالبائن في بيت الزوج ولم
يكن له بيت آخر لا بد من ستر بينهما وكذا هذا في الوفاة إذا كان من ورثته من ليس يحرم لها كذا
في الميسور (الأن تحترج) المأثر (أو ينهدم) ذلك البت أو تخاف سوطه أو خاف الفارة على متاعها وإذا
سكنت منزلا آخر لا تحترج من ذلك (الابعد) (بأن مات أو مات عنها) زوجها (في سفرو) الحال أن (بينها
وبين مصر ما أقل من ثلاثة أيام رجعت اليه) أي إلى مصر هامة مطلقا سواء كانت في مصر أو غير مصر هذا إذا
كان المقصد ثلاثة أيام أما إذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام فهي بحجرة (ولو) كان بينها وبين مصر
(ثلاثة) أيام (رجعت أو مضت) إذا كان المقصد كذلك وهي في المفارقة لم يكن الرجوع أولى أما إذا كان
المقصد أقل من ثلاثة أيام فتختار الأدنى (معها أولى أولا) متعلق بالصورتين (ولو) كانت (في مصر) أو بينها
وبين مصر ما مقصد هامة السفر (تعدت) ولا تحترج مطلقا سواء كان لها محرم أولا (فتحترج بحرم)

تستخلف عنه سدها خلا فلا يبي حنيفة فان حلفت بثبت نسبه منه وان سكنت فلا (ولو عاق طلاقها
ولادتها) فقالت ولدت (وشهدت امرأه) قابله مقبولة الشهاده (على الولاده) لم تقبل (لم تطلق) عند
اي حنيفة وعندها تقبل فطلق هذا المبرر بالحبل (وان كان أقر بالحبل) ثم عاق طلاقها بالولاده
فقالت ولدت وكلم الزوج (طلعت بالاشهاده) قابله عنده وعند سدها شرط شهادة القابله (واكرمه)
الحل سنتان) من وقت التزوج وعند الشافعي اربع سنين (وأقوال سته شهر فلو تسكن اه طلقها
فاشترها فولدت لأقل من ستة أشهر منه) أي من وقت الاشتراء (لزمه) أي الولد الرجل أي يثبت نسبه
منه بلا دعوى (والا) أي وان ولدت لسته أشهر ادا كثر (لا يثبت منه الا ان يدعيه هذا اذا طلقها بعد
الدخول بها بائنا واحدا أو سخلها أو رجعا اذ لو كان قبل الدخول لم يلزمه الولد الا ان تله لأقل من
سته أشهر مطلقا أو وان طلقها ثنتين حتى حرمت عليه سته مطلقا يثبت النسب الى سته من وقت
الطلاق) ومن قال لمتان كان في بطنه ولد فهو مني) فقالت ولدت (وشهدت امرأه) قابله مقبولة
الشهاده (بالولاده) يثبت نسبه بلا دعوى (فهو أم ولده) هذا اذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت
الاقتران اذا ولدت لسته أشهر فصاعدا فلا يلزمه (ومن قال لعالم أو ابني ومات) القائل (فقالت أمهانا
امرأته وهو انتم مني فهي امرأته وهو ابني مناته) هذا اذا كانت المرأة معروفة بانها حرة فماتت الم الغلام
(فان جهات حرة بنتها أو قال وارثه انت أم ولدي) ولو سكت عنك وحنه أبي (فلا ميراث لها)

باب الحضانة

وهي التربة يقال حضنته حضائنه إذا رفقته وربيه (أحق) الناس حضائنه (بالولد) الصغير (أما قبل
النفقة وبعدها) الا ان تكون مرتدة أو فاحشه فغير مأموئه (ثم الأم ثم الأب) وقال زفر الأخت لأب
وام أولام أولاب وأب راحلة أحق من أم الأب (ثم الأخت لأب وأم ثم أم ثم لأب) وفي رواية الحسالة أولى
من الأخت لأب (ثم الخالات كذلك ثم العمات كذلك ومن تسكت من هؤلاء (غير محرمه) أي غير محرم
الصغير (بسقط حقها) أي سقى الحضائنه وانما يقبده لانها لو تسكت محرمه كالحدة اذا كان زوجها حيا
لصغير أو الأم اذا تزوجت بغير الصغير لا يبطل حقها (ثم يعود) حق الحضائنه (بالفرقة ثم العصبان
بترتيبهم) واعلم ان كل هذا على سبيل البدلية (والأم والحدة أحق به) أي بالتمام (حتى يستغنى) أي
ويجده ويشرب ويحده ويلبس ويحده ويستغني وحده قيل المراد بالاستعجاء اللوضه وقيل نفس الاستعجاء
(وقدر) الاستغناء (بجمع سنين) وهو قول الحنصاف وعليه الفتوى (والأم والحدة أحق بهما) أي
بالحارية (حتى تحيض) وروى محمد انه اذا بلغت حد الشهوة تدفع الى الأب (وغيرهما أحق بهما حتى
تستحي) بأن تبلغ مملعا يجامع مثلها فإنه يختلف بانه لا خلاف الاحوال من السن والحزال والنفقة
والضف والقيح والجبال وفي الجامع الصغير حتى تستغني (ولا حق للأمه أو الأم الولد ما لم تنعقا) ومولاهما
أولى بالولد من الأب حال قيام النكاح وبعده (واللهمة أحق بولدها المسلم) بأن كان زوجها مسلما (مالم
يعقل دينه) فان عقل الاديان أو شفيق أن يألف أتيه فترفع عنها (ولا خيار للولد) مطلقا سواء كان غي
أولا رسوا كان مسلما أو مجاربا وقال الشافعي اذا صار مجرا خيرا بين الابوين فيكون عند من يختار منهما
(ولا تسافر طلة بولدها) بعد انقضاء العدة ان كان أصل النكاح في مصر هي فيه الا أن يكون بين
المصرين قرب بحيث لو خرج الزوج اطاعة الولد أمكنه أن يبيت في أهله فحينئذ يسكنون هذا كالحال
الحنيفة ولهذا ان تحول من محلة الى محلة أخرى والقرية مثل المصر (الا) أي لا تسافر به (الا الى وطنه)

الحال انه قد نكحها ثم قبل به لانه اذا لم ينكحها لم ينكحها لان ثقل الولد

باب النفقة

وهي مشتقة من النفوق اطلاقاً او النفاق الزواج لان بها هلاك المال اولاً فلما تزوج في مصالح الحال نفقة
 القبول الغير يجب بثلاثة اشياء: مال، وجمعة، والقراءة والمال فسد بالنفقة الزوجات لانها تناسب ما تقدم
 وغيره او اقع استطراداً حيث قال (تجب النفقة لازمة) مطلقاً سواء كانت ترف الى بيت زوجها او لم
 ترف وسواء كانت مسلمة او كافرة غنية او فقيرة موطوءة او غير موطوءة معتقلة الى بيت الزوج او غير معتقلة
 (على زوجها) مطلقاً سواء كان غنياً او فقيراً او غائباً (والكسوة بقدر حاله اولاً) كانت (مازفة
 نفسها للزوجة) المجل وقال بعض المتأخرين اذا لم ترف الى بيت زوجها لا تستحق النفقة وهو رواية عن أبي
 يوسف وزكريا السمرط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد يجب لها النفقة وان لم تنتقل الى بيت زوجها
 وعليه الفتوى وقد كوفي المحيط والايضاح واذا تزوج امرأة فطلب النفقة قبل أن يتحولها الى بيته فلهما
 النفقة اذا لم يطلها الزوج بالانفصال قوله بقدر حاله أي يجب النفقة والكسوة لهما عليه بقدر حاله في
 اليسار والاعسار وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار ان كانا موسرين ونفقة الاعسار ان كانا
 معسرين بنزاع كانت هي موعرة وهو معسر لهما عليه فوق ما يفرض لو كانت معسرة فمقاله لهما عليها حتى
 اليو باجاة أو باجنتين وان كان الزوج موسراً فمطلوب اليسار حتى وإن كان الحلوى والقم المشوي والساجات
 وهي فقيرة كانت كل في بيتها بنحو الشعر لا يجب عليه أن يطعمهما بما كل بنفسه ولا ما كانت تأكل في
 بيتها ولكن يطعمها بنحو البر أو باجنتين وقال السكري وهو ظاهر الرواية وقال الشافعي يعتبر حال
 الزوج (لا) أي لا يجبان لو كانت (ناثرين) حتى تعود الى منزلها النشوز في اصطلاح الفقهاء ووجوب الرأفة
 من منزل الزوج ومنعها لنفسها مذهب حتى بان أوفى مهرها أو كان كاهن جلاً أو هبت منه (ولا) يجبان
 لو كانت (صغيرة لا توطأ) أي لا تلحق بالجماع مطلقاً سواء كانت في بيت الزوج أو الأب بعد نكاحه
 الشافعي لهما النفقة وان كانت صغيرة فمطلوباً فلهما النفقة (و) لا لو كانت (مختبوسة بين ومغسوبة)
 غصباً رجل كرهها فذهب بها (و) لا لو كانت (حاجة مع غير الزوج) وعند أبي يوسف ان يجب مع محرم
 فلهما النفقة ومنها ان كانت مغسوبة لهما النفقة والفتوى على الأول وانما قدس بقوله حاجة لأنما لو
 كانت معسرة أو تاحرة وليس معها سائر وجهان الاتحمان اتفاقاً وقيد بقوله مع غير الزوج لانها لو كانت مع
 الزوج يجبان بالاتفاق (و) لا لو كانت (مريضة لم ترف) الى بيت زوجها لمطلوبان وزكريا فرضت بعده
 فلهما النفقة ومن أبي يوسف ان نفقة لسان كانت مريضة لا تطيق الجماع (و) تجب النفقة (لخادمها)
 مطلقاً سواء كان حرراً أو علقاً كالمساكين (لو) كان (موسراً) فان كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض
 عندها وعند أبي يوسف يفرض لخادمتين وقيل ان كان علقاً لا يستحق والا لوفى فتساوى مرفقاً اذا
 كانت المرأة من بنات الأشراف ولها خادم يجب الزوج على نفقة خادمتين ومن أبي يوسف في رواية
 أخرى انها اذا كانت فاقعة بنت فائز وزكريا زوجها مع خدم كثيرة استحققت نفقة الخدم كلها وقالوا
 ان الزوج الموسر ينفق من نفقة الخادم ما يلزم المهر من نفقة امرأته قوله لموسراً الإشارة الى انه لا تجب
 نفقة الخادم عند اعساره وهو رواية عن الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح خلاف ما قاله محمد وفي الأخيرة
 هذا اذا كان لمرأة خادماً أما اذا لم يكن لمرأة خادماً لا تفرض نفقة الخادم عليه في ظاهر الرواية عن
 أحمد بن حنبل عن زكريا يفرض للخادم واحد حتى تقوم بذلك بنفسه أو بتكليف خادماً (ولا يفرق) بينهما

(يعجز عن النفقة) مطلقا سواء كان حاضرا أو لا وسواء طلبت أولا وقال الثاني إذا كان حاضرا
وطلبت ينفق (وتؤمر بالانكاح عليه) مطلقا سواء كان حاضرا أو غائبا وفي فتاوى السراجية هذا إذا
كان الزوج حاضرا وإن كان غائبا لا تؤمر به وإن كان غائبا ان تسمى بالاستدانة على الزوج وهو الشراء
بالنسبة لبقية الثمن من مال الزوج (وتتم نفقة اليسار بطرقه وإن فنى) القاضي (بنفقة الاعسار)
هذا إذا اختلفت أمه أو أخته بمأخلا (ولا تجب نفقة) مدة (منبت) بأن غاب عنها أشهر أو أكثر كان حاضرا
واستمتع من الاتفاق وقد أكلت من مال نفسها (الابالة قضاء) في هذه المادة (أو أراضا) فيعضى لها بنفقة
ما مضى (ويعتد أحدهما سقط) النفقة (المقضية) المفروضة وعند الشافعي لا تسقط هذا إذا لم يأمرها
بالاستدانة أما إذا أمرها بالسقط كانت ثمنات أحدهما لا يبطل ذلك هكذا ذكر الحنفية في الشبهة في المستصحب
وذكر كراهية المصنف أنه يبطل أيضا والعصم هو الأول وذكر في شرح الهندية كذا الوطء في الزوج في هذا
الوجه يسقط ما لم يمتنع عليه من النفقة بعد فرض القاضي (ولا تحرم الجدة) أي لو عمل لها نفقة من ثمنات
أحدهما قبل فنى المادة لم يرجع شيء عندها مطلقا سواء كانت شرا أو أختا وعنده محمد والشافعي
ترفع عنها حصصة المادة الماضية قبل موته ويسترد ما ورثه ذلك إن كان قائما وإن كان ميتا سكتت بقية
المال على هذا الخلاف فيجوز السكوة وعن محمد إنهما إذا قبضت نفقة شهر فمادونه ومات أحدهما قبل
مضيه لا يسترد وإن كان أكثر من الشهر قبل ما ينفق من الخلاف (يريسع القن في نفقة زوجته) (الآن
بفديه مولاها غايبه بالنق) لأن الميراث لا يساع ونفقة تعلق بكسبه وكذا المسكتة ما لم يعجز وان عجز نباع
هذا إذا كان التزويج بائن المولى أما إذا كان التزويج بغسي لا إذن فلا نفقة عليه ولا مهر أيضا (ونفقة
الأمه المسكوة عنه أو المتوفى) مطلقا سواء كانت مديرة أو أم ولد وفي أن ينفق عليها ما ينفق
منزله ولا يسترد مهرها ولو شققتة أحبا ما من غير استخدام فها النفقة ولو استخذهما بعد التوبة سقطت
النفقة أما المسكوة عنه ففى كالحرة في استحقاق النفقة سواء بواها مولاها أولا (وتجيب السكينة) مصدر
سكن الماروقه إذا أقام أو أسس بعضى السكان كترقي بمعنى الارقاب (في بيت خال من أهلها وأهلها)
الآن تختار ذلك ورضيت (ولهم) أي لأهلها (النظر) الكلام معها في أي وقت شاء أوله أن يمتنع والديها
وولدها من غير مهر وأهلها من الدخول عليها قبل لا يمتنعهم من الدخول عليها وانما يمتنعهم من القرار وقيل
لا يمتنعهم من الخروج إلى الديار ولا يمتنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم بقدر
يسمونهما والعصم (وليس له التوى) وقال محمد بن مقاتل الرازي لا يمتنع المحارم من الزياره في كل شهر
(وفرض لزوجة الغائب وطءه) الصبيح الفقير مطلقا سواء كان ذكرا أو أنثى وأولاده المسكين الرازمي
الفقراء (وأولاده) إن كانا تحتين فحسب (في مال له من ماله) وقوله وبالزوجة) مطلقا سواء كان ودية
أو مضافا أو ذريته وقال زفر لا ينفق باعطاءها من مال الوديعه وتؤمر بالاستدانة عليه هذا إذا كان
المال من جنس حشوها كاللحم والذئب والطعام والمسكوة أما إذا كان من خلاف جنسه فلا يرض
القاضي فيه النفقة وكذا إذا أنكر أحد الطرفين لا يفرض القاضي النفقة ولا يسمع بيمينته على النكاح
أيضا عند عائنا الثلاثة (ويؤخذ كقول منها) بعد ما نطقت حتى إن حضر الزوج وأقام يمينته على أنه
أوفى لها النفقة يأمرها القاضي بردها أخذت وقيل السكينة ضامن لها أخذت وإن لم يكن له دينه وحلفت
على ذلك فلا تقى على السكينة وإن نكحت زوجها وله الخيار في مطالبة أمه ما شاء وذكر في أدب القاضي
للجصاص لم يس عليه ذلك لكن لو فعل فحسن وكذا يجبر الأب فحسب على نفقة أمه إن أذنه الغائب ونفقة ولده

(و) تجب النفقة والسكنى دون المكسوة (لمعتدة الطلاق) سواء كان رجعيًا أو بائنًا وسواء كانت حاملاً أو لا وقال الشافعي لا نفقة للبتوة ولها السكنى الا اذا كانا حاكمين كانت حاملاً أو غائماً فلما دونت المكسوة لأنها لا تحتاج في هذه الحالة إلى السكن وتحتلوا احتاجت تفرض كذا في الخزانة (لا الموت) أى لا يجب شيء لمعتدة الموت (و) لمعتدة (المعتصة) وهى التى جاءت الفرة بجمعيتها كردتها وقيل ابنته قبل الطلاق (وردت بعد البت) عطلة سواء كان واحد أو أكثر (تسقط نفقتها) اذا حبست حتى تقرب فان لم تقرب بعد حل هى في بيت زوجها فلها النفقة (لا) أى لا يسقط (عكس ابنته) من نفقة ابنتها بعد البت فيه يكون لها النفقة خلافاً لغير هذا اذا كان بائناً ما اذا كان رجعيًا وارثت نفقتها أولاً او مكنت ابنته فلا نفقة لها (و) تجب النفقة (لطفة العسر) اذا كان حراً أو مملوكاً كان الولي عليه ما دفعته على مولاه وان كان الأب عسر الا لانه نفقة الابن وان تزوج باذن المولى لا يقال قد استغنى هذا من قوله وقضى لطفة لانا نقول يجب ذلك في مال الأب القائب وهذا يجب عليه مطلقاً سواء كان غائماً أو حاضراً فلا يكون مكرراً (ولا تجبر أمه الرضع) مطلقاً سواء كانت شريفة أو أولاً وهذا لما لا يجب بران لم تكن شريفة وهاهنا الأعمال تجب عليها انما لا تجبر عليها في المسكن نحو كنس البيت وغسل الثياب والطبخ والغليظ والخبز والارضاع (ويستأجر) الأب (من ترصعه عندها) اذا أرادت ذلك هذا اذا وجدت أمًا اذا لم توجد من ترصعه تجبر الأم على الارضاع وقيل لا تجبر الأم في ظاهر الرواية وتبي له غذا من المعائنات والدهن والى الاول مال شمس الأئمة السرخسي والقدرى وهو الاصح وعليه الفتوى (لأماه) أى لا يستأجرهم الطفل (لو) كانت (منكوسة ومعتدة) من الطلاق الى حيا لترصعه وأما المعتدة عن طلاق بائن فكذلك في رواية وفي رواية أخرى يجوز استئجارها وان استأجرها وهى مشركية أو معتدة لترصعه ولده من غيرها جاز (وهى) أى الأم (أسق) وأولى (به وهذا) أى بعد انقضاء العدة (ما لم يطلب من يادى) تجب النفقة (لأبويه وأحداهما وحدهما) كلوا (فقرها) وان كانوا أغنياء فلا (ولا نفقة مع اخته) لأبى الدين (الا بالرجعية والولاد) أى الابوان والاحداد والجدات والاولاد والاولاد وصورته أن يتزوج ذى ذمية فولدت ولداً ثم استأمت قالوا ليدفعها في الاسلام ونفقة على الأب أو أسلم الولد ونها ولا يشارك الأب والولدة في نفقة ولده وأبويه واحد) فيه ألف ونشره تقديره لا يشارك أحدهما من الاقارب الأب في نفقة الابن ولا يشارك أحدهما من الاقارب الولد في نفقة أبويه وعن أبى حنيفة ان نفقة الولد على الأب والأم أنلانا بحسب معراثهم ما هذا اذا كان الأب مومراً فان كان مومراً أو الأم مومرة أمرت بأن تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الأب اذا أيسر فان كان الاولاد مومرين فنفقة الابن على الذكور والانا بالسوية في ظاهر الرواية وهو الأصح وعن أبى حنيفة ان النفقة بين الذكور والانا بالذكور مثل حظ الأنثيين (و) تجب النفقة (لقرىب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارشالو) كان (مومراً) حتى لو كان رجلاً مومراً عاجزاً عن الكسب وله اخ وأخت مومران تجب نفقتهما على الاخ والأخت أنلانا قال ابن أبى السلي تجب النفقة على كل وارث عجزاً كان أو لا وقال الشافعي لا تجب النفقة على غير الوالدين والمولودين (رضع) للوالد (يسمع عرض ابنته) القائب (لا) يسع (عقاره لنفقة) الا اذا كان الولد القائب صغيراً فإنه يسع يسع العقار أيضاً وعند أبى يوسف ويحمد لا يجوز ذلك كله وهذا الخلاف في الأب أما يسع غير الأب فلا يسع (أبى جعاف) في حال حضرة من تجب عليه النفقة ليس لأحد من يستحق النفقة يسع العرض والعقار اجتماعاً (ولو أنفق مودعه على أبويه) وزوجته ولده (بلا أمر من) وهو منكرته

موضع النقي فيتم أمر القاضى وأمر الغائب حتى لو أنفق بأمر أحد الأوصياء (ولو أنفق ما عداهما)
 أو أنفق ولده وزوجته ما عداهما من مال الابن الشائب أو الأب أو الزوج وهو من جنس حقه وقهرهم
 (لا يضمون (فرقضى) القاضى (بنفقة الولاد أو القريب وضعت عدة) ما وباله (سقطت الأن بادن
 القاضى بالاستدانة) فاستدان عليه شيئا تصدق بما في ذمته ولا تسقط بعض المدونة كرفز كذا
 الجامع أن نفقة الحرم تصدق بما أقضاه القاضى وكفى كتاب النكاح إنهم لا تصدق بشا بالقضاء وتسقط
 بعض المدقة مثل بعثهم المذكور فى الجامع على ما إذا قصرت المدقة والمذكور فى النكاح على ما إذا طالت
 المدقة فنفقة الأخت لا تجوز لا تصدق بما بالقضاء إن طالت المدقة ما إذا قصرت تصدق بما والى القاضى لا تسقط طالت بها
 والذكر الشهر وانما قيد بنفقة الولاد أو القريب بل لأن نفقة الزوجية إذا قضى بها القاضى لا تسقط طالت بها
 المدقة أو قصرت كما تقدم فى صدر الباب (و) يجب النفقة على المولى (المملوك) مطلقا سواء كان المولى أو
 العبد أو الأمة صغيرا أو كبيرا (فإن أبى) المولى الاتفاق عليه وإن كان كسب (ففى كسبه) أى نفقة نفقة
 كسبه (والأب) أى وإن لم يكن للمالك كسب بأن كان حيدا أو منسا أو أمة لا يؤجر مثلها (أخر) المولى واجبر
 (بنيته) بخلاف الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقة ما يبيعها وإن اعتنع من الاتفاق بل يؤمر به فيما بينه
 وبين الله تعالى وعن أبي يوسف أنه يجبر على الاتفاق على النكاح أيضا وهو قول الشافعى والأصح الأول

كتاب الاختلاق

المستأنسة أن الاعتناق رفع القيد كان الطلاق رفعه وهو عبارة عن القوة يقال اعتقوا أوطار إذا قوى
 أوطار عن وكرو فى الشرع (هو إثبات القوة الشرعية) التى بها يصير أهل البيت أدب والولايات (فى
 المملوك) مستند والذى هو بحسب حاكم لا يقدر به على التصرفات والولايات والمالك للملك
 (يرجع) الاعتناق (من مملوك) عاقل بالغ مطلقا سواء كان كافرا أو مسلما (المملوك) بأن حر أو عبا
 يربيه عن البذل كالأمس والوجه والعنف والفرج إن كان أمة وانما قيد بالبدن لأنه لو أضافه إلى
 النفس الذى لا يربيه عن البدن كالبهائم والجن لا يعتق عند تأخلاق الشافعى وكذا الدبر لأنه لا يربيه
 عن البدن (و) يانث (عتيق ومعتق وعكر وحرثك واعتقتك) فبعتك بهذه الألفاظ سواء (قوله) أى
 الاعتناق (أولا) يبيع (بلاملك) (ولا رق) (ولا سبيل) (علمك) هو متعلق بالبيع (أن توى)
 العتق والاولا وكذا خليت سبيلك وعن أبي يوسف أنه لو قال أطلنتك وتوى العتق عتق بخلاف مطلقك
 (و) يبيع (بهذا البنى أو) هذا (أبى أو) هذه (أبى) مطلقا سواء كان يولد مثله أم لا ولا سواء كان
 معروف النسب أو مجهول النسب وأسكن فى معروف النسب لا يثبت النسب منه فى قول أبى حنيفة
 الأخير بل لأنه وفى قوله وهو قوله الأول لا يعتق إن كان لا يولد مثله أم لا وهو قول الشافعى ولو قال
 للعبي هذا جدى فبيل على الخلاف الذى مر وقيل لا يعتق إجماعا (وهذا المولى) أى يبيع بهذا
 مولاه (أو يمولاه أو يحر أو يباعثق) مطلقا سواء توى أو لا وقال زفر لا يبيع الاعتناق بشو له يمولاه
 إلا بالنسبة ولو قال عتيت به المولى فى الدين أو الكذب صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق قضاء
 (أبى البنى عياشى) وعن أبى حنيفة أنه يعتق فيما لو قال هذا أخى لا يعتق وروى الحسن عن أبى
 حنيفة أنه يعتق ولو قال لعبد هذه بنتى فبيل على الخلاف وقيل لا يعتق إجماعا وهو الظاهر ولو قال
 عبدى أو حمارى أو دارى عتقت العبد عند أبى حنيفة بخلافهما ومن أراد حفظ هذه المسألة فليحفظ
 ما أنزله بعض النظار

چونكه گفت آزاد باشد عبيد يادار كه كروا آزاد باشد عبيد يادار

(رسلطان) اى لا يبيع بالسلطان (لى عيسى) و الفاظ الطلاق مطلقه اسواء كانت صريحه او كناية
وسواء نوى اولاده او عينا و عند الشافعى يمتنع بالفاظ الطلاق ان نوى (وانت) اى لا يبيع ولا يعتق بآنت
(مثل الشر) الا بالنسبة (و يمتنع بمات الاسرى) مطلقه اسواء نوى او لم ينو (و) عتق (عناك) قرب محرم
مطلقه اسواء كان ولده او ابوه او غريم هم وسواء نوى او لم ينو و يقال الشافعى لا يعتق عليه الا الولدان
و المولودون و قال اصحاب الظواهر انه ان يعتقه ولا يعتق قبل اعناقهم و انما يعتق بقرين محرم لانه
لو ملك في بيع غير محرم تعبد المالك معه كعبت الم او ابن الم او محرم ما لا يكون قرينه له كاخته او امه
رضا او زوجة ابنة لا يعتق (ولو كان المالك صبي او مجنون) او مسلم او كافرا في دار اقامته قد ناله لان
الحرق لو ملك في دار الحرب دار محرم منه لا يعتق عليه (و) يصرح (بشكر بلوحيه الله) سبحانه
(و الشيطان و انهم) مطلقه اسواء نوى او لم ينو (و) يصرح (بكره و سكر) مطلقه اسواء نوى او لم ينو و عند
الشافعى لا يعتق فيها و في رواية عن السكر و الخمر اوى لا ينفذ عتاق المسكر و السكران (و ان اضافته)
اى العتق (الى ملك) بان قال ان ملكه كانت حر (او شرط) بان قال لسيده ان دخلت الدار فانت حر
(صح) الاضافه في ما خلا للشافعى في الاول (ولو حر) الامة طال كونها (حامله عتقا) اى العتاق بالملك
مطلقه اسواء نوى عتقه ما لم يشتر (و ان حره) اى الحل (عتق فقط) ذوات الحامل (و الولد) يتبع الام
في الملك و الحرية و الزنى و التدبير والاستلاب و السكا و تزويج الامة حال كونه (من سيدها) قوله من
سيدها اشارة الى ان و انما من نفسه لا يكون حر اذ لم يعتق و انما لو دخلت من اللقطين و هذا الملك و الرق
اتفاقهم من حيث السكال و التدبير لان في المدبر و ام الولد الملك كامل و الزنى ناقص و في السكاتب عتق
عنه و لان المملوك عاتقه فتكون في بني آدم و غيرهم و المارقة و فيه خاصية فحينئذ ان الولد يتبع الام
في العام و الخاص بدليل ان البقر الوحشي لا يجوز في الاغتصبة وان كان الولد بين الواحد وثنى و الا فليس
ينظر ان كانت الام وحشية لا يجوز و الا يجوز كذا في فتاوى الولوالجي

باب العبد يعتق و يهرقه

(من اعتق بعض عبيده لم يعتق كله) اى لم يزل ملكه من كله بل يزول عن ذلك البعض (وسمي)
هذا العبد (له) اى لسيده (فيما بقى) من قيمته من عدم الزوال (وهو) اى معتق اليه من ماله و سمي
(كالمالك) هذا عبيد اى حتمية و عتقه هيا يعتق كله و هو قول الشافعى و لا سعاية عليه و اصله ان
الاشتاق يخرج اخره و عند جملة المجتزأ (ان اعتق نصيبه) من عبيد ترك يتهربون غيره (فليس بملك)
المالك (ان يحرر او يستعفى) العبد المعتق في قيمة نصيبه مفسرا كله المعتق او موعرا (و الولد) علمها
او يضمن (لو موعرا) اى و بشرى بانه ان يحرره او يستعفى او يضمن المعتق قيمة نصيبه و لو كان المعتق موعرا
(و يرجع) المعتق بعد التخصيص (به) اى بما تولى (على العبد و الولد) اى لا يعتق بحسب و هذا كله عتق
اى حتمية و عند جملة اليسر له الا لضمان بيع اليسار و السعاية مع اليسار و الولد لا يعتق في الوجهين
ولا يرجع المعتق عليه و عند الشافعى ان كان مفسرا فليس بملك ان يستعفى الرق في نصيبه و يتصرف
فيه كما كان تصرف من قبل فبإجماع و هو بهذا اذا كان الشر بملك المعتق مفسرا وان كان موعرا يعتق
كله و يضمن بشرى بانه نصيبه فالعتق عنده لا يخرج ان كان موعرا وان كان مفسرا يخرج ولا يرى التخرج
الى الحرية بالسعاية ثم اجماع في اليسار ان عتق قد رقيمة نصيب الآخر يوم الاعناق و به استدعاه المشايخ

وعن أبي حنيفة أن العشرة ذلك لئلا يكن مأسوي المشغول بمخاطبته. كنعان الميت والخادم والمزمل وريثا
الجد وسواهما المختار وقيل العشرة نصاب حرمان الزكوة والعشر القيمة في الضمان والسهماء يتوهم الاهتمام
(ولو شهد كل واحد من الشريكين) (بفتح نصاب صاحبه سبي) العدة (لها) أي أسكن واحد منهما
نصيبه مطلقا سواء كانا موسرين أو عسرين أو حركا أن أحدهما موسر أو الآخر عسر اعند أبي حنيفة
وعند جابر كانا موسرين فهو حر ولا سباعية عليه وإن كانا عسرين سبيهما في قيمته وإن كان أحدهما
موسرا والآخر عسرا سبي للموسر ولا سبي للعسر والوالاة في جميع ذلك موقوف عند طاعة المال بفقاع على
اعتناق أحدهما (ولو علق أحدهما عقه) أي العدة المشتركة (فعل فلان شدا) إن قال أحدهما إن دخل
زيد هذه الدار غدا فافلح عسر (وعكس الآخر) إن قال إن لم يدخل فهو حر (وعسى) العدة (ولم يدرك) الفعل
ولا هذه وقال كل واحد منهما حاشيت صاحبه (عشق نصفه وعسى في نصفه) الآخر (لها) انصافا مطلقا سواء
كانا موسرين أو عسرين أو أحدهما موسرا والآخر عسرا اعنده وعند أبي يوسف أن كانا عسرين فسكن
قال أبو حنيفة يسبي في نصف قيمته لهما وإن كانا موسرين لم يسع لهما (لأنه) في شيء وإن كان أحدهما
موسرا والآخر عسرا سبي في ربع قيمته للموسر وعند محمد وسفي في تقسيم قيمته لهما أن كانا عسرين سبي
كانا موسرين لم يسع لهما أحدهما في شيء وإن كان أحدهما موسرا والآخر عسرا سبي في نصف قيمته
للموسر ولم يسع للعسر (ولو خلف كل واحد من الرجلين) (بفتح عبده) والمثله لهما (لأنه) (للمعتق واحد)
منهما أجمعا (ولو ملك ابنه من رجل آخر عشق عقه) أي نصيبه (ولم يضمن) الأب نصيب بشره
(ولشره) (لأنه) (بفتح أو) (سبي) وهذه أطلاق سواء كان التملك نازحا أو غير نازح أو من عه قوله ولد
ثم مات سيدها فورث زوجها ابن عم آلها ولو لم يبعث على أبيه ولا يضمن بشره بكونه أو بشره أو بجمعة
أو بوضعية أو بصدقة وسواء كان الأب موسرا أو عسرا وسواهما عسر (لأنه) (بفتح أو) (سبي) (لأنه) (بفتح أو) (سبي)
حنيفة وعند جابر يضمن الأب في غير الأرض نصف قيمته إن كان موسرا وإن كان عسرا سبي الابن في
نصف قيمته بشره بكونه أبيه وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه إن لم يدرك فلان يضمن أمه (وإن اشترى
نصفه اجنبي) (أو لا) (اشترى) (الأب مابق) من ابنه وهو موسر (قله) أي الاجنبي (أن يضمن الأب)
نصف قيمته (أو يسبي) الابن في نصف قيمته وهذا اعند أبي حنيفة وعند جابر لا يضمن له وفي الأب
نصف قيمته (وإن اشترى نصف ابنه من رجل كاه لا يضمن أمه) (مطلقا سواء كان موسرا أو عسرا اعنده
أبي حنيفة وعند جابر يضمن إن كان موسرا وأما في بقوله من علق كاه لا يملكه لو كان مشتركا كابن اثنين
فباع أحدهما نصيبه من أبيه وهو موسر فلا شر ذلك حق التضمن اجتماعهما (عبد) مشترك (الموسرين) بكسر
الراء (دبر واحد) منهم أو لا وهو موسر (وحرره آخر) وهو موسر (ضمن) (الشر) (لك) (المدر) ثلاث
قيمته فإنا لو أسلمه أن يضمن المعتق (والمدر) يضمن (المعتق ثلاثة) حال كونه (مدر) (الماضين) المدر
هو ثلاث قيمته فلهذا اعنده أبي حنيفة وعند جابر العدة كاه مدر للمدر والاعتناق باطل وفي المدر ثلثي
قيمته بشره بكونه موسرا كان أو عسرا واعلم أن الولاء بينهما الثلاثا ثلثاه للمدر وثلثه للمعتق وقيل يضمن
المدر المعتق نصف قيمته فإنا لو بيع المال الصبر والشهد وعالمه الفتوى (ولو قال) آخر (شره) بكونه أم
وأكد (أو أنكر) (الشر) (لك) (تخذه) أي الجارية المنكر (يوما وتوقف يوما) وتكتسب وتتوقف على نفسها
ولا سباعية عليها المنكر ولا سبيل للمعر عليها وقال أبو يوسف وعندها ليس لئلا ينكر أن يستخذهما وله أن
يبيعهما في نصف قيمتهما ثم يكون حرة لا سبيل لأحدهما وقد كفي الأصل رجوعه إلى يوسف في قوله

أني حصة واحدة بما يقوله وانكر لانه لو أقر ضمن لشر بيه نصف قيمته (وعلم انه ولدته تقوم فلا يضمن أحد
الشر بيه ما كان باعتاقها) هذا عند أبي حنيفة وعندنا قيمة واحدة ~~وكان~~ قيمتها اثنتان فقيمة واحدة قيمته من
الشر بيه سدس قيمته واحدة ولا سيما عندنا ان مات أحدهما عند هذه خلافه ما كان جازت بولد فادماه
أحدهما أثبت نسبة منه بالذمعة وعقوله لم يضمن لشر بيه شأ من قيمة ولا سواة عليه عندنا وعندنا
يضمن نصف شر بيه ان كان موهرا ويسرى له الولدان كان ميسرا رجل (له) ثلاثة (أعبد) دخل عليه
اثنتان (قال لاثنين) في حال الصحة (أحد كخر مخرج) من عنده (واحد) عنهما (ودخل آخر) وهو الثالث
(وكرر) قوله وهو أحمد كخر (ومات) المولى (بلا بيان عتق ثلاثة أرباع) (العمد) الثابت ونصف كل من
الآخرين) وقال محمد بن عتيق ربع الدخول (ولو) كان القول (في المرض) أي مرض موته فان كان له
مال يخرج قدر العتق من الثالث وذلك الرقبة وثلاثة أرباع رقبة عندهما وعند محمد رقبة ونصف رقبة أولم
يخرج ولم يكن أجزاره الورثة فالجواب كذا كرنا وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يزل الورثة (قسم الثالث)
من العبد بينهم (على هذا) بقدر سهامهم كذا كرنا بما نه ان نقول حق الخراج في النصف وحق الثابت
في الثلاثة الأرباع وحق الدخول عندنا في النصف أيضا المحتاج الى استخراج له نصف وربع وأقله أربعة
عشر في الخراج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الدخول في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل
ذلك المال سبعة لان العتق في المرض رخصة ومثل نفاذها الثالث وإذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا
المال أربعة عشر وهي سهام السبعة وصار جميع المال أسدس عشر بن واهل ثلاثة أعبد فيصير كل
عبد سبعة فيعتق من الخراج سهمان ويسرى في خمسة ويقتون الدخول سهمان ويسرى في خمسة
ويقتون من الثابت ثلاثة ويسرى في أربعة فبلغت سهام الوصية سبعة وسهام السبعة أربعة عشر
فأقسام الثالث والثلاثين وعند محمد حق الدخول في سهم فمكان سهام العتق عندنا ستة ويجعل كل
رقبة ستة وسهام السبعة اثنا عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلاثة ويسرى في ثلاثة
ومن الخراج سهام ويسرى في أربعة ومن الدخول سهم في خمسة فان قيل ينبغي ان يعتق كل
واحد منهم ولا يسرى في شيء غير جوامع الثالث أولا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان الاعتاق عندنا
لا يجزأ فإذا ثبت في بعضه ثبت في كله فلما لا يعتاق عندنا لا يجزأ إذا صادف شلعا معلوما أما إذا ثبت
بطريق التوفيق باعتبار الأحوال فلا لانه حينئذ ثبت ضرورة والثابت بالضرورة قيمة بقدر بقدرها
ولا يحد موضوعها (والأبسط) مطلقة أسواء كان صحها أو فاسد أسواء هم القرض أو يدونا أو مشروط
بشرط الخيار (والموت والتدبير والضرر) والجهة (بيان في العتق الميم لا الوط) بدون العلق وعندنا
بتعين بالوط (وهو) أي الوط (والموت بيان في الطلاق الميم) صورة إذا قال لآخر أيه أحدكم طلاق
فتمامت أحدهما أو طلق أحدهما فمات في البين صار بياننا بالاجتماع فطلعت الثانية (ولو قال) لأمته (ان)
كان أول ولدنا يسه ذكره فأنت حرة فولدت ذكرا أو أنثى ولم يدر الأول رقة نذكر أي يبي رقبة
(وعتق نصف الام) نصف (الأنثى) هذه المثل على وجودها ان يوجد التصديق بعدم العلم
بالمولود أولا والجواب ما ذكرنا الثاني أن تدعى الام ان الغلام أول وأنكر المولى ذلك وقال البنت
هي الأول والبنت صغيرة فاقول للمولى مع عينة يخلق على عدم علمه فان حلف لم يعتق أحدهما
الان تقيم الام البينة بعد ذلك على انها ولدت الغلام أولا وان تكفل عتقت البنت والام والثالث ان
يوجد التصديق بأولية الغلام فعتق الام والبنت ويرى الغلام لانه لا دخل له من العتق بحال والاربع

ان في هذا التصديق بالولاية البتة فلم يبق احد من الناس ان تدعى الام واليه السلام ولم يدعى البتة
شأوا في كبره فان المولى خلفه فان خلف لم يشئ شي وان تسفل عتقت الام دون البتة والسادس ان
تدعى البتة وهي كبره واولية الاملام دون الام فتدعى البتة دون الام (ولو شهدا) على رجل (انتهى
احمد عديده) بشيئ عليه ارضه اذ ائتمت عليه ولم يدع العبد (او) انه حر احدى (أقمية) بغير عين
(الفت) الشهادة عندنا في حصة وان لم تكن الدعوة شرط في عتق الامه عندنا تسفل شهادة
يحرر المولى على اليان (الان تسكون في وسة او طلاق مهم) بان شهدا انه طاق احدى نسائه تسفل
الشهادة في صحبه على اليان اجساما لهذا اذا شهدا في حصة انه اعترف احد عديده فان شهدا انه اعترف
احد عديده في مرض موته اوشهدا على تدبير في حصة او مرضه او ديا الشهادة في مرض موته او بعد
موته تسفل استحصانا القاص ان لا تقبل روضة شهدا بعد موته ان قال في حصة احد حواجر فلا نص فيه قال
بعض مشاخنا لا تقبل ولا يصح انها تسفل

﴿ مَابِالْخَافِ الْعَقُوقِ ﴾

الخلف بالفتح ويسكون الالام وكسر اللام القسم ويكسر الحاء ويسكون الالام العهد (ومن قال ان
دمعت الدار (فقبل علوك في يومئذ) أي يوم اذ دخلت الدار فغمر (حرق) ما عالت بعده أي بعد العاجل
(به) أي بالمشول مظلة اسواه كان الاما نهارا (ارولو بدل يومئذ) والاسئلة بجاء (لا) يعنى الذى ملكه
بعد العاجل (والملوك لا يتناول الخمر) مطلقا حتى لو قال لا منه قل علوك في غدا برك حتى لم يعنى حملها ولا
فوق بيتن ان تلد لا قل من سنة اشهر ولا كثر بلو قال (قل علوك في اوانا ملكه) فهو (حرب بعد غدا وبعده
موتى ريتا اول من ملكه مده خلف قط) لا من ملكه بعد العاجل فموت من ملكه في المسئلة الاولى حرافى
الثانية بى (را) لكن (عوته حتى) في الثانية (من ملكه بعد) أي بعد العاجل (من ثلثه) أي ثلث ماله
(أيضا) أي كماله حتى بعد الموت من كان وقت العاجل وقال ابو يوسف في التواوير تمتع الذى كن فى ملكه
يوم خلف ولا يعنى الذى ملكه بعد العاجل بلو قال قل علوك في اذ امت فهو مشهور فموت على هذا الخلاف

﴿باب العتق على رجل﴾

بالفهم ما جعل للعامل على عمله والفراد عما يكون عوضا عن التعقيل (وحرر عنه مدح على مال فقبل)
 البعد (محقق) مدح على المال دين عليه وذلك مثل ان يقول أنت حر على أنفس أو يات بأعلى أن
 في عمله الفاعل على أنه قد وبها أو على أن تعطى الفاعل على أن تعطيني بألف وأغناقه مدح وقوله فقبل
 لأنه لو لم يقبل لا يفتقر والملاقظ المال يتناول الثمن والعرض والحيوان كالفرس والحصان
 مثلا وإن كان بنفسه ويستهزأ بالعلماء والمكيل والموزون إذا كانت مدح أو الم الجنس ولا يضر به جهالة
 الوعد سب (ولو علق عقده بإدائه مائة ذنبا) في التجارة لا مكنته مثل ان يقول ان أدبت إلى
 ألفا فأنت حر أو إذا أدبت أوفى وليكنه يقتصر على المجلس في أن أدبت وعن أبي يوسف أنه لا يقتصر
 كافي التعقيل في سائر العقر وطحق إذا باعه ثم اشتراها جبرها إلها كم على قبضه أن أحضر المال منه
 (وعقده بالتظلمة) رقبته من الجاهل هذا وفي قبض سائر الحقوق أن البعد إذا أخضر المال بحيث يتمكن
 المولى من قبضه وعلى غيره بين المولى قبل قبضه وحكم بقبضه ولو أدى البعض الجبر على القبول ولم يكن
 لا يفتقر بالبرهان السك والرفق لا يجرى على القبول فيها وهو القياس ولو أدى من مال الكتب مدح قبل
 التعقيل عتق وإن كان من جسم المولى عليه بعبه وإن أدى من مال الكتب بعبه التعقيل لا يجرى جمع عليه

(وان قال) لعمري (أنت سيء بموتى بألف) أو على ألف (فالقبول) أي قبول المال من العبد بعد بيعه (بعد موته) لاقوله ولكن لا يفتق الا باعتاق الوارث بخلاف المذنب لان همة متعلق بقص الموت فلا يشترط اعتاق الوارث (ولو حرره على خدمته سنة قبل عتقه) في الحال (وشدده) أي زعمه خدمته سنة (ولو مات المولى أو العبد قبل أن يخدمه سنة) (تجب قيمته) عليه هذا ما عرفت يجب عليه قيمة خدمته سنة وهو قول زفر كذا وفي الجامع الصغير الثاني (ولو قال) (لرب) (الشيء بألف) درهم أو على ألف درهم (على أن تزوجه ففعل فأت) الأمة (ان تزوجه عتقت) الأمة في الحال (بجنا) ولا تفتي على الأمر (ولو زادني) بان قال عتقت أمي على ألف درهم والمستأجر بالمال (قسم) الألف على قيمتها ومهر مملوها (وتجب) في الأمر (ما أصاب القيمة فقط) وما أصاب مهر المثل بطل عنده وأما ما قيل بقوله فأت لا تم الوزوجة نعمت قيمتها قسمت الألف على قيمتها الا مكرهه ومثلها فأما أصاب القيمة فقط في الوجه الأول وهو لولي في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهر الخاق في الوجهين

باب التدبير

واعلم أنه يقع من امر المانع العاقل على همة كفي العتق والتدبير في اللغة همران نظرا إلى ما تولى فيه عاقبته وفي الشرع (هو تعليق العتق بطاقي موته) أي موت المولى وأما قال بطاقي موته لا يوجب خدمته بمرض ~~سنة~~ أو يطلق موت رجل آخر لا يكون مديرا خلافا لفر فيجوز بيعه كإتاني في هذا الباب) كذا صفت فأت حر أو أنت حر يوم أموت أو أنت حر (عن دبر مني) أي بعد موتي (أو) أنت مديرا أو دبرك فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن (و) لكن (يخدمه ويؤخر وقوطا) ان كانت أمية (ورنكهم) وقال الشافعي يجوز بيعه وهبته وقد يكون التدبير لفظا للعين والوصية نحو ان يقول ان مات فأت حر أو قال أو وصيت لك بعتقك أو بثلث مالي وكذا لو قال ان مات فلا سبيل علمك لا حد يكون مديرا (وموته عتق) المدير كله (من نشه) أي من ثاماله (و) لكن (يسهي في ثلثيه لو) كان المولى (فقيرا) أي لم يكن له مال سواه بعد موته (و) سفي في (كاهل) كان المولى (مديونا) هذا اذا كان الدين مستقرا ماله وان لم يكن قيمة الدين ثم التلمذ ثم قد أحل القيمة ولم يمت انه يسهي في قيمته فمأزوم مديرا قيل انه يسهي في قيمته مديرا وذكروا في كتاب الجفر اذا دبر السفيه ثم مات بسبي الغلام في قيمته مديرا وان سب عليه نقصان التدبير كما صلح اذا دبر زمان وعليه ديون وقيل يقوم في ثلث المسافع التي تقرب بالتدبير وإليه أشار محمد بن زويل نصف قيمته لو كان قنار قبل ثلثا قيمته (وبباع) العبد (أو قال ان مات من مرضي) هذا (أو سقري) هذا أو من مرض كذا (أو) قال ان مات (الى عشر سنين) قيمته لا تلو قال إمامة سنة ومثلها لا يعرض اليه المسافه ومديرا أيضا وقيل هذا اعتقاد أيضا فيجوز بيعه (أو أنت حر يوم موت فلان) أو قال ان مات فلان أموت أو أنت حر أو قال قبل موتي شهر أو يوم أو قال زفر لا يباع ويكون مديرا (ويعتق) العبد كما يفتق المدير من نشه (ان وجد الشريط) ولو قال ان مات من مرضي هذا فهو خرقه لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضي ولو قال ان مات من مرضي هذا وله حتى فيكول مسددا أو على حكمه قال محمد بن مرض واحد ولو دبر عبده ثم جن ومات بخون لا يطل ولو أوصى بركة ثم جن ومات بخون لا يطل لا يخلو دبره أحد الشريرين فلا يكت عبدا أبي خنيفة ثلاث خيرات في الموصر وأما ان في المهر كما مر في العتاق

باب الاستيلاء

الاستيلاء في النسبة هو طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد من الامه وهو من الامهات الغالبه
 والمناسجه بين البانيان في المديروا م الولد الملك كمل والرق ناقص (ولدت امه من السيد المثلث) الامه
 وهو قول عامه الصحابه وقال جمهور الفقهاء وقال بعض العلماء وأصحاب الظواهر يجوز بعها فبقوله
 من السيد لانها اذا ولدت من غير محرم بعها وعليها النكاح (وقوله أو تخدم وتزوج وتزني فان ولدت
 بعده أي بعد اعترافه منه بالولد الاول (ثبت نسبه) منه (بالدعوة) مالم ينفذ (بخلاف) الولد (الاول)
 فإنه لا يثبت نسبه منه مالم يقر بالنسب وقال الشافعي ثبت نسبه منه بالدعوة ان كان مقرأ بالوطء (وتتفق)
 نسب الولد الثاني (بنفيه) مطلقا وعن أبي حنيفة اذا وطئها ولم يعزل عنها وجنمها فعليه ان يدعى نسب
 ولدها وليس له ان ينفيه فيما بينه وبين الله تعالى ولو عزل عنها أو لم يجنمها ان ينفيه وعن أبي يوسف انه
 اذا وطئها ولم يستتره بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعى به سواء عزل عنها أو لم يعزل حسن الأول لم يجنمها وعن
 محمد انه قال لا ينفي أن يدعى النسب اذا لم يعلم أنه منه ولكن ينفي أن يدعى الولد ويقتحم بها ويستحقها
 بعد موته (وعتقت) أم الولد (يعتق من كل ماله ولم تستعرقه) شيئا (ولو أسلمت أم ولد النصراني) أو مدونه
 قومت فمعه عدل (سعت في قيمتها) وهي كالكتابة لا تفتق حتى تؤدي اليها وتزال فرقت في الحال
 والعالية دين علم وهذا الخلاف فيما اذا هرض الاسلام على المولى فاني فان أسلم بقيت على حالها وان
 مات مولاهما عتقت بالاسلامية وانما يفسد بأم الولد لانه لو أسلم بعد النصراني أم أمته وعرض على المولى
 الاسلام فاني يجمع عليه (وان ولدت بتسكك فليدعها) أي اذا تزوج رجل ابنة فولدت غمها لها بشره
 أو غيره (فهي أم ولده) عندنا خلافا للشافعي (ولو ادعى ولد امه مشركه) ينتم ما (ثبت نسبه) من المدعي
 (وهي) كالأول (أم ولده ولزمه نصف قيمتها) بشره بغير العلق (و) لزمه (نصف عقربها لا قيمته) أي قيمة
 ولده وفي المسوط العرق عبارة عن مهر المثل يستأجر على الزنا ثم ذبأت تعالى من ذلك مع جملها الوجاز
 الاستئجار على الزنا فقد الذي تستأجر على الزنا يجمع عقربها (وان ادعى امه) ثبت نسبه منها (اذا
 كان العلق في ملكها الا اذا كان أحد الشر يكن أب الآخر كان مسلما والآخر ذميا فله دعوة
 الأب بالاسلم أول وقال الشافعي يرجع فيه الى قول النافقة يجمع قائم وهو الذي يعرف آثار الآباء في
 الابناء أي يعرف شبه الاولاد بالآباء (وهي أم ولدهما) خلافا للشافعي (وعلى كل واحد من
 الشر يمكن يجب) نصف العرق وقصاصه (عالة على الآخر ثم تقابل الحقان فسد قطان بالمقاصة فان قيل
 لا فائدة في جواب العرق لانه يصرف قصاصا فلما فيه فائدة في بيان غير واحد منهما الآخر من حقه فيسحق حق
 الآخر فتوجه المطالبة (ورث) الابن (من كل) واحد منهم ما رث ابن كامل (ورثانه) أي من الابن
 (ارث أب) واحد قيمة سمانه نصفين (ولو ادعى) المولى (ولدها من مكاتبه) فسد حقه المكاتب لزمه (أي المدعي
 (النسب والعرق قيمة الولد) وعن أبي يوسف انه لا يعتد بنسبه بقره (ولم تصر) الامه (أم ولده وان كذبته)
 المكاتب في النسب (لم يثبت النسب) منه ولو لم يكن يثبت نسبه منه ويحجي أن شالته تعالى
 في كتاب المكاتب

كتاب الايمان

جمع بين وهو في اللغة عبارة عن العزوف في الشرع (اليمين تعويذ واحد طارفي الخشب) المقسم به (خلفه
 على) النبات (أمر) ماض (أو نفي حال كونه) كدبا عذ الخوص (هو فعل على فاعل لانه يعجز من صاحبه
 في الاثم ثم في النار واعلم ان التقييد بالماضي اتفاقا أو انحرافا لان خلفه على اثبات شيء أو نفيه

في الحال كذا بعد الخمس أيضا (و) حله على ماض كذا (ظنا لغو) وعند الشافعي بين اللغوان يجري
 هل لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي أو في الآتي بأن قصد المتكلم بغير مجرى هل لسانه العين (وأنه)
 الخالف (في الأول) فاستغفر ويؤوب (دون الثاني) وحله (على) أمر (آت) مستقبل (مستغفر فيه
 الكفارة) عند الحنف (فقط) لا في الغفر واللفظ وعند الشافعي في الغفر كقارئة أيضا (ولو) كان
 الحسالف عند الحنف (مكرها أو ناسيا) وقال الشافعي لا يشعده عيونهما حتى لا يحب الكفارة (أو حدث
 كذلك) أي ولو حدث مكرها أو ناسيا فعل الحلو فعمله وكذا إذا فعله وهو مخفي عليه أو مخنون (والعين)
 مشروعة بالله والرحمن والرحيم والحق وعزته وحلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأقسم أن لم يقل (في
 هذه الألفاظ الثلاثة) بالله (يقال) زفر إذا لم يقل بالله في هذه الفصول لا يكون عينا (وأيضا والله) أي بقاؤه
 (وأنه الله) معناه أين الله عند أهل الكوفة وهو جمع عين وعند أهل البصرة هو من حروف القسم
 معناه والله ولو كان جمع عين لا سقط هـ موزة عند الوصول (يعني) والله ومشتاقه على (نذر ونذر الله)
 حتى إذا قال ان فعلت كذا فلي نذران نرى قرب من القرب التي يصح النذر بها لا يجرى وان لم يكن
 له نية عليه كفارة عين (وان فعل كذا فهو كافر) أو نصراني أو مجوسي أو يهودي أو يري من الإسلام
 وعند الشافعي لا يكون عينا إذا كان في المستقبل أما إذا كان في الماضي لشي قد فعله فهو والله وس
 فلا يكفر في المروي عن أبي يوسف وقال محمد بن مقاتل يكفر والأصح أنه ان كان الرجل عالما يعرف
 أنه عين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر بالخلف يكفر في الماضي والمستقبل
 ولو قال وأما أنه يكون عينا في رواية الأصل ~~صكأنه~~ قال والله لا من وكي الطحاوي عن أحمد بن
 أنه ليس عين (لا يله) أي العين مشروعة بالله لا يله (وخصه) وخصه بوجهه ووجهه هو الذي والقرآن
 والكعبة) (ولو قال أنباري من النبي والقرآن يكون عينا ولو قال أنباري من المحض لا يكون عينا
 بخلاف ما لو قال أنباري عا في المحض فإنه يكون عينا (و) لا (حق الله) (وجهه) عند هـ ما هو رواية
 عن أبي يوسف وعنه أنه يكون عينا (و) لا (لو قال) (أن فعلته فعل خصه بوجهه) (أن) فعلته (أن) (أن) (أن) (أن)
 (أو) أنا (سارق أو) أنا (شارب خمر أو) كل ربنا (العين) فوجان عين بالله سبحانه وتعالى أو صفة
 وعين بغيره وهما مشروعتان ولكن الثاني مكره عند البعض وعند عامة العلماء لا يكره أيضا في الأول
 أما أن يكون بأسماء من أسماء الله تعالى كالله والرحمن وسائر أسمائه عز وجل أو بصفة من صفاته
 كعزته وحلاله وكبريائه فان كان بأسماء من أسمائه سبحانه صح العين مطلقا سواء أراد العين أو لم يرد
 وسواء تعارف الناس الخلف به أو لم يتعارفوا وقال بعض أئمتنا كل اسم لا يسمى به شيء الله كونه
 والرحمن فهو عين مطلقا ما سمى به غيره كالعليم والحكيم والقادر فان أراد به سبحانه فهو عين وان لم يرد
 به عينا لم يكن عينا وكذلك الصفات لو كان عرف الناس الخلف بها أو قال العراقيون من مشائخنا الخلف
 بصفات الذات كقائه ودره العظمة والعزة والجلال والكبرياء والجلال والصفات الفعل كالهبة
 والسخط والغضب والزنا ليس عينين وقالوا ان ذ كرو صفات الذات كذا كذا الذات وذ كرو صفات الفعل
 ليس كذا كذا الذات والخلف بالله سبحانه وتعالى مشروعة دون غيره وهذا غير مرضي عندنا لانهم
 يقصدون بهذا الفرق الإشارة إلى مذهبهم ان صفات الله غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله
 سبحانه وتعالى لا هو ولا غيره وكما قديمه ولا يصح ما قلنا وهو اختصار ما مضى من راء النهر لان الإيمان
 مبنية على العرف (وحروفه) أي القسم (الباء) فحوائه (والواو) نحو والله (والنهاء) نحو والله فالباء

تدخل على المظاهر والمفسر والواو لا تدخل الا على المظهر والهاء لا تدخل الا على المظهر والمظهر والمفسر والواو لا تدخل الا على المظهر والهاء لا تدخل الا على المظهر
لان الهاء لا تدخل الا على المظهر والمفسر والواو لا تدخل الا على المظهر والهاء لا تدخل الا على المظهر والمظهر والمفسر والواو لا تدخل الا على المظهر والهاء لا تدخل الا على المظهر
الله لا يخلو كذا في نفسه اهل البصرة يكون منه يابن في الخافض ومنه في اهل السكون فيكون مجزوا
ليكون دال الا على الخذف ولو قال الله يكون عن ثلثين معناه باه اذ الباء في الهمزة ثابتة (وكما في قوله
وقبلة اوطاهم عشرة مساكن) أي كالتحريك والاطعام (في) كقراءة (الظهار) في أنه مجزئ
وقبلة مطلقا ويجوز في الطعام التعليل لا باحة ويجوزهما الا في أنه على سبيل التورية حتى لا يكون
مخبر (أو كونه) عايسر عايسر عايسر (حتى لا يجوز السراويل القصير ولا قمار يستريحه العور
الغلبة على قوله عايسر وهو الاصح ومنه ان أدناه ما يستريح العور (فان يجوز عن أحد عايسر ثلاثة أيام
متتابعة) وعند الشافعي ان شاء ما يبيع وان شاء فزق ثم البسار والاحسار بغير حالة الاداء دون الوجوب
وعند الشافعي عند الخنثى حتى لو خنثى وهو مومس ثم أعسر جاز الصوم وبه كماله لا يفسد ما عساه على
القلب (ولا يفسد قبل الخنثى) مطلقا سواء كان بالصوم أو بالماء وعند الشافعي يجوز التكفير بالماء
قبل الخنثى دون الصوم (ومن خالف على معصية) مثل أن لا يمسك أول يوم أو يمسك ثانيا فلا يفسد
اليوم مثلا (ينفي) أي يجب (ان يحنث) نفسه (وذكر) من يحنثه لا يفسد الخنثى معصية أيضا لا يفسد
حرقة الله تعالى لان هذه معصية تخص في الشئ وماذا كرتا من المعاصي ليس عزم (ولا كراهة
على كافر وان حنث) حال كونه (مسلم) وعند الشافعي فلهما السكارة (ومن صوم ما يملك) بأن قال
حرمة على شيء هذا (ليحرم) لكن (ان استباحه) على نفسه أي عايسر بالمساج (كسر) وعند الشافعي
لا كراهة عليه (و) لوقال (كل حل على حرام فهو) واقع (على الطعام والشراب) فبشرط كراهة وشربه
وان قل الا أن يورى غير ذلك والقباس ان يحنث كراهة فلا يفسد فعلا حلالا كالنفس ورفع اليدين
ومجره وهو قول زفر (والفتوى على أنه تناسل بالنية أي نية الطارق وكذا لوقال حلال يرى
حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قل ما أتى الطلاق لم يفسد قضاء وفي قوله هرجه يفسد وأما
كبر يرى حرام قبل جعل طلاقا بالنية وهو اختياره مشايخهم وقد اوضح ان نية الحواشي وقوله
ان في الطلاق يكون طلاقا لوقال هرجه يفسد كبر قبل لا يكون طلاقا بالنية لوقال حلال الله على حرام وله
هرجه يفسد كبر قبل لا يكون طلاقا بالنية وقيل لا يشترط النية لوقال حلال الله على حرام وله
أمر أن يقع الطلاق على واحد أو اثنين في الاظهر (ومن يذبح ذكرا عطفيا) بأن قال الله على صوم
شهر مثلا (أو معاقب بشرط وجود) الشرط فيما اذا علق نذره بشرط (وفي) في الصور تنع مطلقا وعن
الشافعي أنه متعين عليه كفارة لمن ومن شخصه انه اذا علق نذره بشرط يذبح كونه كفارة ان شئ الله
مريض أو زرع أو غنم لا يخرج منه بالكنارة ويجب عليه الوفاء وان علقه بشرط لا يبر كونه كدخول
الدار ونحوه يخرج من الكفارة بين الوفاء على التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ان بأحتمية
الرجوع الى هذا القول قبل موته بسبعين عاماً به كان يفتي عاصم الزاهد وشعس الغلبة السرخسي
ومشايخ بلخ (ولو وصل بجلسه ان شاء الله) بأن قال والله لا فعلن كذا ان شاء الله (جر) والمراد به عدم
الانقضاء أي لا يحنث أصلا فلا يكون عينا

باب الإيمان في الدخول والسكنى والخروج والائمان وغير ذلك

الأصل ان الألفاظ المستعملة في الإيمان مبنية على العرف عند نوا عند الشافعي مبنية على الحقيقة وعند

ما لا يتصل بمعاني كلام القرآن ان (لا يدخل) فيما لا يدخله دخول المسجد والمسجد
 والبيعة) وهو مسجد النصارى (والكنيسة) وهي مسجد اليهود (والداهل) والظلة والصفة) قال مشايخنا
 هذا اذا كان الداهل محال أو أغلق الباب بقي خارج البيت فإن كان بحيث لو أغلق الباب بقي داخل
 البيت وهو مسقف يجب ان يدخل وكذا الظلة بالضم وهو السباط الذي يكون على باب الدار ولا يكون
 فوقه بناء وفي عرف أهل السكوة فيدخل في الصفة (وفي دار يدخلها شربة) أي لو حلف أن لا يدخل
 دارا منكر لا يدخلها (لا يدخلها) كونهما شربة (و) ان حلف أن لا يدخل (في هذه الدار) بحيث يدخلها
 شربة (وان) كانت شربة دار أخرى (مقامها) (وهذا الانهدام) وقال النسيه أو الميث ان كانت العين
 بالفارسية لا يدخل في المنكر والمساكن اليه لا يدخل المنيعة كذا في شرح النظم (وان دخلت) الدار
 المنيعة (مستانا أو مسجدا أو مساما أو بيتا أو نهرا) فدخله (لا) يدخل (كهذا البيت) أي كمالا لا يدخل
 ان حلف أن لا يدخل هذا البيت (فهدم) ثم دخل (أو بنى) دارا (أخرى) مقامه ثم دخل (والواقف على
 السطح) أو الجدار (داخل) حتى لو حلف أن لا يدخل هذا البيت وقف على سطحه أو جداره حدث
 والخيار أن لا يدخل ان كان الحال من بلاد الجحيم وعليه الفتوى وان كان من بلاد النهر يدخله وهو
 جدار الأصل (و) ان وقف (في طاق الباب) بحيث لو أغلق الباب يكون داخل لا يدخله برأما اذا كان
 خارجا (لا) يدخل ولو أدخل رأسه أو إحدى رجله لم يدخل (ودوام اللبس والركوب والسكنى) كالانشاء
 لا دوام الدخول) حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه أو لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أولا
 يسكن هذه الدار وهو ساكنها ثم خرج أو نقل أو انتقل في الحال لا يدخل (وقال الزفر) بحيث ولو حلف أن لا
 يدخل هذه الدار وهو فيها لم يدخله (فما دام لم يدخله حتى يخرج ثم يدخل وهو المراد بدوام الدخول
 والاقبال لدوامه فكله يستقيم قوله لا دوام الدخول وقال الشافعي بحيث (و) لو حلف أن (لا)
 يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة (فخرج) منها (وبقى مقامه وأهله) فيها وهو يدعى لا يعود البيت (حدث
 بخلاف) ما لو حلف أن لا يسكن في هذه (المصر) أو القرية فخرج بنفسه وترك أهله ومساكنه فله لا يدخل
 قوله حدث أي حدث مطلقا سواء بقي من مساعده قليل أو كثير وان كان وقد اعتدى في حقيقته وعنده أي
 يوسف ان نقل الا كثر لا يدخل وان نقل الاقل يدخل وعليه الفتوى وعند محمد ان نقل الى المسكن الثاني
 مائة أتى له المسجد حتى لم يدخله ومشايخنا قالوا بهذا اذا كان الباقى لا يقصد به السكنى فأما
 ان بقي مكانه أو ردت أقطعة حصير لا يبيح ساكنا لا يدخل وهذا الاختلاف في نقل الامتعة فأما الأهل
 فلا بد من نقل الكل بخلاف وينبغي أن ينتقل الى منزل آخر بلا تأخر حتى يبرأوا من نقل الى السكنى
 أو الى مسجد قالوا لا بد وان كان في طلب مسكن آخر فترك الامتعة فيها لا يدخل في الصحيح ان لم يفرط في
 في الطلب وهذا اذا كان الخلاف ذاهبا فان كان في عمال غيره أو كان اثنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت
 امرأة لا يدخل بترك المتاع لان اعتبره ناما مسكنا فقط وهذا كمن بالعمرة فأما اذا قال بالفارسية من يدبر
 خانه انتر بناسم فخرج بنفسه بزم أن لا يعود لا يدخل وان خرج بزم أن يعود وحدث قال الفقيه أبو الليث
 في الدار المستأجرة اذا سلم الدار الى صاحبها في عينه وان كان هو المتاع في السكنى انما المسجد كذا في شرح
 التمهيد ولو حلف (لا يخرج) من المسجد (فأخرج) الخلاف حال كونه (محمولا) (بأسره) حدث (و) لو
 حلف أن لا يخرج فخرج فخرج محمولا (برضا) لا بأسره (وأخرج) مكره (لا) يدخل (كذا يخرج) أي كمالا لا يدخل
 لو حلف أن لا يخرج من داره (الا جنازة فخرج) منها (اليها) ان الخارج (أي حاجته) أخرى وقال

بعض مشايخنا ان يخرج رضاء قلبه لا بأس به يحدث والصحيح الأول ولو حلف (لا يخرج) أولاً يذهب الهمكة
 (يخرج) من بيته حال كونه (يريد ما يخرج جميع) من غير وصول اليها (حدث) واعلم انه يشترط للحدث أن
 يجاوز عرآن مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عرآن مصر فلا يحدث وإن كان
 على هذه النية والذهاب كالخروج في الصحيح وقيل لا يحدث فيه ما لم يدخلها (وفي لا يأتيها) أي فيما إذا
 حلف أن لا يأتي مكة (لا) يحدث ما لم يدخلها ولو حلف (ليأتينها) أي فلان (فلا تأتيه) حتى مات حدث في
 آخر (يخرج) من آخره (حياته) حلف (ليأتينها) (ان استطاع فهي استطاعة العبد) أي صحة أسباب
 الاتيان وسلامة الآلات وارتق سماع الموانع حتى لو لم يعم عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم
 بأنه حدث (وان قوى) بها (القدرة) الحقيقية التي يحدثها الله سبحانه لا عجزه حاله الفصل الثاني من كتابه عند
 أهل السنة (دين) أي صدق ديانة فيما يقوله وبين الله سبحانه ووالى لا قضاء حلف (لا يخرج) أمر أنه
 (الابدي شرط) الاذن (لكل خير فوج) حتى لو أذن له امر متفرج حدث مرة أخرى بلا اذن حدث (بجملته) لا
 ما لو حلف لا يخرج (الان) أذن لك (وحتى) أن أذن لك فأذن له امر متفرج حدث ثم خرج بعد بلا اذن لم
 يحدث (ولو اراد أن المرأة) (انلوج) فقال الزوج ان خرجت (فأنت طالق أو) ارادت (ضرب العبد
 فقال ان ضربت) فمصدى حر (تقيد الحلف) به (أي بذلك الخروج أو الضرب حتى لو مكنت ساعته ثم
 خرجت واضرب لا يحدث وشبهه بين الفور ما خذوه من فارتب القدر اذا غلبت فاستعير للسرع ثم سميت به
 الحيلة التي لا يثبت فيها ولا يثبت ويقال جاف فلان من فوره أي من ساعته وتقدر أي حقيقته بانها رها لم
 يسبقه احد اليها (كاجلس) أي كاتقيد الحلف بالغدا المين فيما اذا قال رجل اجلس (فتحدث عدى
 فقال ان تقديت) فمصدى حر ذهب الى منزله فتحدثى لم يحدث وقال الشافعي وزفر يحدث (ومر كعبه
 كركبه في الحديث ان قوى) (الحال انه) (لا يدينه) اصلاً او يكون دين واسكن لم يستعرق حتى لو حلف ان
 لا يركب دابة لان فرك دابة بعد ما دون له وعلمه دين مستعرق لم يحدث فوى او لم يركب بخلافه عدم دين
 او عدم دين مستعرق فانه ما لم يركب لم يحدث هذا اعتداني حقيقته وعندي أي يوسف يحدث ان قوى سواء كان
 عليه دين او لا وعند حدث بكل حال وان لم يركب وانما قال مر كعب عده لانه ان ركب مر كعب مكانه
 لا يحدث عندهم وانما قال في الحديث لانه في بيان الايمان

في باب المين في الكل والشرب واللبس والكلام

لو حلف (لأمر) كل من هذه (الخلة) أو (السكر) (حدث بغيرها) أي حدث بأكل شره ما طيلة ساعته أو كان يسرا
 أو رطباً أو قراً أو بأكل طامه أو حارها أو دبس يخرج من غيرها أو عنبه أو عصيرها أو شفاقيه لانه لا
 يحدث بأكل عين الخلة (ولو عين البسر أو الرطب أو اللبن لا يحدث برطبه) فيما اذا حلف لأمر كل من هذا
 البسر (و) لا يحدث بأكل (عنه) فيما اذا حلف لأمر كل من هذا الرطب (و) لا يحدث بأكل (شراؤه)
 فيما اذا حلف لأمر كل من هذا اللبن ركذا لا يحدث اذا أكل غنم في هذه الصور وانما اذا لم يكن لها اثر
 فيحدث بغير (بجلاف) ما لو حلف أن لا يكلم (هذا الصبي وهذا الشاب) لأمر كل (هذا الجمل) أو ثقبه بعد
 ما شاع أو أكله بعد ما صار كبد شافيه حدث حلف (لأمر) كل يسراً أو كل رطباً لم يحدث وفي لا يأكل رطباً
 أو يسراً أي فيما اذا حلف لأمر كل رطباً أو حلف لأمر كل يسراً (أو) حلف (لأمر) كل رطباً أو يسراً
 حدث بالذنب) أي بأكل المذهب ما طامه أو كان رطباً مذنباً أو يسراً مذنباً عندنا أو قال أبو يوسف ان
 حلف لأمر كل رطباً أو يسراً حدث وان أكل يسراً مذنباً لا يحدث وان حلف لأمر كل يسراً

يادرك (والخيار) وهو الماروف وفي المشرق تسميه القماء بالخيار في شرب القماء والخيار وفي الصحاح
 القماء الخيار والقماء ثبت بشبه الخيار وقال أبو يوسف وشيخه حنيفة في الشرب والربط والزمان أوصاف
 فيكون فانه حنيفة ذهبوا كذا الياديس من هذه الأسماء يسمى فانه لا لا البطيخ وقيل هذا الاختلاف
 عمر وزمان فاناس في زمن أبي حنيفة كناية عن كونهم يشارف زمانهم ما يشككون في كل حنيفة
 ما شاهد في زمانه. وقال في المحيط القماء لا عرف فيما يؤكل على سبيل التفتك كعادة ويعدها كهي في
 المشرق يدل تحت العين وما لا فلا وهذا اسمها الذي لم يكن له نية رأيا ما الذي فعل في ما في الاجتماع (والادام
 ما يصطبغ به كالخل والمخ والزيت) أي لو حلف لا تأثم لانه لا دام الخل والزيت والابن والمرق
 ونحو ذلك مما يصطبغ به الخبز ويختلط به (لا اللحم والميض والجبن) والسائل هذا عند أبي حنيفة وهو
 الظاهر من قول أبي يوسف وعند شيخه ما يؤكل مع الخبز غالب فهو دام فيكون الميض واللحم والجبن اذاما
 وهو رواية عن أبي يوسف والعنب والبطيخ لسايا دام بلا خلاف وقيل على الخلاف والصحيح الاول
 (والقماء الا كل من) طلوع (الخمر الى الظاهر) كذا في المشرق (والعشاء مشه) أي من الظهيرة الى نصف
 الليل) لان ما بعد الزوال يسمى عشاء وهذا معنى الظاهر احدى سلاقي العشاء في الحديث (والسجود
 منه) أي من نصف الليل (الى طلوع الخمر) لانه ما شوذ من المحذور في التفسير توسع ومنه ما كل
 القماء والعشاء والمحذور على حدة مضاف وذلك لان القماء اسم لعلعام القماء لا اسم لكلها وكذا
 العشاء بالدر الفتح اسم لطعام العشاء كذا في المشرق ثم القماء والعشاء ما يقصد به الشب مع عرفا ويعتبر
 في حق أهل كل بلد عاداتهم حتى لو حلف لا يتعدى لا يحسن بالابن وانما اذا كان يدور بالوفاء (ان
 ليست أو كانت أو شربت) أو نسكحت أو اعتسلت فعدى حر (وتوى) ثوبا (مبيتا) أو طعاما أو شرابا
 أو فلاة أو من الحنينة المعينة (لم يصدق أصلا) لا ديانة ولا قضاء فيحتمل ان ليس أي ثوب كان واسكن
 يشترط أن يكون قد مره أو شرب أو طعم أو كل وأي شراب شرب وأي امرأة استلجم وأي حنينة
 المتعدى وعن أبي يوسف يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وبه أخذ النصارى وهو قول الشافعي (ولو زاد
 ثوبا) فقال ان ليست ثوبا (أو زاد طعاما) فقال ان كانت طعاما (أو زاد شرابا) فقال ان شربت شرابا
 أو امرأة أو شربا (دين) أي صدق ديانة لا قضاء لو حلف (لا يشرب من دجلة) ان عتقت عينه (على
 السكر) ولم يحتمل اذا شرب بانه عند أبي حنيفة وعند شيخه لا يحتمل السكر تعادى بالامع من موصفه
 (بخلاف) ما لو حلف ان لا يشرب (من ماء دجلة) فانه يحتمل بأي وجه شرب ما تناقوا لو قال (ان لم اشرب
 ماء هذا اليوم فكذا) وفي امرأتي طالق مثلا (أو) الحال انه (لأما فيه أو كان) الماء في ذلك
 السكر (فص) قبل الليل (أو طالق) أي لم يذكر اليوم بأن قال ان لم اشرب ماء هذا اليوم (أو) الحال
 انه (لأما فيه لم يحتمل) لعدم امكان المحلوف عليه وهو شرط في الابتداء والبقاء (وان كان) الماء فيه
 (فص) حلت الاراقة لا تعاد العين وفوت البر بالاراقة هذا عند شيخه وعند أبي يوسف يحتمل في
 ذلك كذا لم يشترط الامكان عند طلق الآن في المطلق يحتمل في الحال لو حلف البر وجو ياموسعا
 كذا في فاذ قالت وجوب عند الفراغ وفي المفيد اذا مضى اليوم زعي هذا الخلاف اذا كان العين بالله
 سبحانه (حلف) لم يصدق العشاء أو ليلة بل هذا الخمر ذهبها ان عتقت عينه (حتم في الحال) وقال زفر
 لا تنقض لو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (فناداه وهو نائم فاقطعه) بناداه (أو) حلف لا يكلمه (الا نأذنه
 فاذن له) الحال انه (لم يعلم) الخائف اذنه (وكلمه) الخائف (حتم) في الصورتين عند هذا الخلاف في

يوسف في الثانية وأما بقوله فأيقظه لأنه لو لم يوقظه لاجتنب في الصحيح وقيد بقوله لم يعلم لأنه لو علم به
لم يكمله لاجتنب اتفاقه (لا يكمله شهر فهو) منه (من حين حلف) حلف (لا يتكلم فقرا القرآن
أوسج أوهل لاجتنب) مطلقا سواء كان في الصلاة أو خارجا راجعا له الفتوى وفي رواية من علمه ثلثان
قرأ فيها أوسج فيها لم يجنب وإن قرأ أوسج أوهل أو كبر في غيرهما حث والمذكور في المتن رواية شيخ
الاسلام المعروف بمخاير زادوا قياسا أن يجنب في الوضوء كما هو لو قال لعبد (يوم أكل فلانا) فأن
سح منه (على الحددين) أي هل الليل والنهار حتى لو كلفه ليل أو نهارا لم يجنب وإنما هو ما اتحددها
(فإن عني) بقوله يوم أكله (النهار خاصة صدق) قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء (و) لو قال لعبد (ليلة
أكله) فأن سح منه (على الليل) وحده ولو قال (إن كلفه إلا أن يقدم زيد أو سح) يقدم (أو الآن يا ذن
أوسج) ياذن (فكذا) أي فمعدى حث مثلا (فكلم قبل قدومه) في الأولى (أو قبل) (أذنه) في الثانية
(سح) ويعد (أي بعد القدوم والاذن) (لا) يجنب (وإن مات زيد) الذي استدل به من اليه قبل القدوم
والآن (سقط الحلف) حثا وهو عند أبي يوسف يبق اليه لو حلف (لا) يأكل طعام فلان أو لا يدخل
داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابته أو لا يكلم عبدا) ينظر (إن أشار) إلى المضاف إليه في سح
الصور (وزال ملكه) أي ملك المضاف إليه (رفعل) أي كلفه (لا) يجنب (عدهما) عند محمد بن جعفر (كنا
في المتحد) أي كلفا لم يجنب أن يتحدوا الملك في مثل هذه الأشياء جمعا بأن اشترى طما أو دار أخرى
أو دابة أخرى وثوبا أو أمة أخرى (وإن لم يشر) إلى المضاف إليه ونضاف إلى فلان هذه الأشياء
(لا) يجنب (إن فعل ما قال) (بعد الزوال) لكن (سح) بالمتحد) مطلقا سواء كان دارا أو غيرا أو قال
أبو يوسف لا يجنب في الملك المتحد في الدار ومنه في رواية منه حثا إليه من الجميع مع باقيهم في ملكه
وقت الحلف (وفي الحديث في الزوجه في المباحة حث بعد الزوال) أي لو حلف لا يكلم صديق فلان حثا
وزوجه فلان هذه كلف بعد زوال الصداقة والزوجه حثا (جمعا) (وفي غير المباح) إليه بأن قال لا أكلم
صديق فلان أو زوجة فلان فكلهما بعد زوال الصداقة والزوجه (لا) يجنب عند محمد بن جعفر حثا
(وحدث بالمتحد) بأن لم يكن له صديق أو زوجة وقت الحث فاستحدث وكلمه حثا هذه حثا وعده حثا
لا يجنب ولو حلف (لا يكلم صاحب هذا الطيبان في مباحة) (الصاحب) (فكلمه) (جمعا)
وإن كلف المشرى لا يجنب (الزمان والمكان) ويذكرهما سنة أشهر (حتى لو حلف لا يكلم الزمان أو المكان
أو زمانا أو مكانا لم يفعله) سنة أشهر فلو كلف قبل مضي ستة أشهر لم يجنب وعده لا (والدهر والليل) (سح)
حتى لو قال إن صحت الدهر أو لا بدقه سح حتى فوقع على العهر (ودهر) (سح) قال الوضعية لا يرى ما هو
وقال هو على ستة أشهر (والأيام بأيام كثيرة والشهور) والدهر والجميع لا لزمنه (والسنة) (سح)
من ذلك حثا في حثية وعده حثا السنين والدهر والأزمنة والجميع على العهر والليل والسنة
والأيام بأيام كثيرة على السنة وقيل ينصرف إلى سمعة اتفاقا لو حلف بالفسار سمعة (فذكرها
ثلاث)

باب العين في الضلاق والعقار

الأصل أن الولد المبتدق حق شهره لأن حق نفسه وإن الأول أعلم لغيره سابقا والآخر لغيره لاحق فلو
قال لأمرأته أراحته (إن ولدت) ولدا (فأنت كذا) أي طالتي أو حرة (حدث بالميت بخلاف) قوله للامه إذا
ولدت ولدا (فهو) أي الولد (سح) فولدت ميتا لا يجنب ولكن بقي العين عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجنب

والخلفاء الذين بلا عزاه (فلو ولدني) آخر (وعدة جماعة في الحق) وعدة عنه خلافه اولو قال (اول عنه
أهلكه فهو من ذلك عبدا) واحدا (عق) ولم يملك عبد من معانم) ملك عبدا (أخر لا يعق واحد منهم ولا زاد
وعدة) بان قال أول عبدا أهلكه وعدة فهو حق (عق) الثالث ولو قال آخر عبدا أهلكه فهو حق (فذلك عبدا)
ومات (لم يعق) فلواشترى عبدا ثم عبدا فاشات (الحالف) (عق) العبد (آخر من ملك) عبدا في حنيفة
حتى اعتبر من جميع المال لو اشترى في عبته وعدة ما يعق مقصرا على حالة الموت فمقتضى من الثالث
ولو قال (قل عبدا بشر في بكذا) أي يعق جميعي مثلا (فهو حق بشره ثلاثة مقرون مع حق الأول) فقط
(وان بشره معاهدة أو مع غيره أهلية لا كفارة) أو باعها خلافا لفرقوا الشافعي (لاشراء من حلف بعهده)
للكفارة (و) لا شراؤه (أم ولده) للكفارة حتى لو قال لأمة رجل استولدها بالنكاح ان اشترى بها فانت
حر عن كفارة بمعنى فاشترى بها فانت عتق ولو جرد بشره عن الكفارة أو غشقه بأمة الولد لانه لو
قال لأمة ان اشترى بها فانت حر عن كفارة بمعنى فاشترى بها فانت عتق وتجزي عن الكفارة واعلم ان التعبد
بالأب انما في لان الحكم لا يخالف في قرب محرم كالمهر في باب الظهار ولو قال (ان تسربت) أمة (فهي
حر صريح) هذا الحلف (لو) كانت الأمة (في ملكه) وقت اليمين فمقتضى عبده التبري (والا) أي وان لم
تكن الحرة في ملكه وقت اليمين (لا) يصح خلافه حتى ولو اشترى أمة بعد عبده يسرى به بالمعق
عنه بخلافه يقال تسربت وتبريت كما قالوا انكذبت وظنيت أي اتخذها سرية أي بواشيتها ومنعها
عن الخروج فوسى قلبه بالقيم متسوية الى السر بالسرية وهو الجناح أو لا يخافه لان الانسان يسرى به
واغشاها بسرية لان الأينية قد تغرق في النسبة متعامة وكما لا يخفى يقول نكحتمه من السرور لانه
يسرى بها فقبل ما خوزة من السرور وهو السيد لانه اذا اتخذها سرية ففسد جعلها سيدة للجوارى كذا في
الفتاوى الظهيرية وذلك منه هو عند أبي يوسف طلب الولد مع ذلك شرط ولو قال (كل عاقل في فهو حر
عق عبده وامهاته أو لاه وهدوه لا مكاتبه) ولا يعق البعض الا أن يشوبهم أو قال (سوية هذه)
طالق أو هذه وهذه طالق طلق الأخيرة وخبر في الأوليين (فان ان يمين الطلاق في أي ما شاء) (وكذا
العق والاقرار) بان قال لعبيد هذا أو هذا وهذا حتى عتق الأخير وخبر في الأوليين وبن قال لقلان
على ألف أو لقلان ثلاث كان للأخير خمسة وآخر حتى خمسة اثنى في الأوليين

باب اليمين في الميعوم والقسم والزوج والصلا وغيرهما

والاصل ان كل جعل ترجع حذرة في المباشرة لا يحنف الحالف بيمينه المأمور بوجوده منه حقيقة
وحكمه لا يحنف فيه سر العاقد منه أو الأمر فاهلنا (ما يحنف بالمباشرة لا بالأمر الميعوم والشراة
والاجارة والاحبة والجار والصلح من مال والقسم والخضومة وضرب الولد) حتى لو حلف لا يبيع ولا يشترى
أو يزوج أو يملك من فعل ذلك لا يحنف لان الذل وجده من العاقد حقيقة وحكمه لا يحنف من جهة الحق
الوجه لو كان العاقد بالعاقل لا يحنف في عيونه الا ان يتوى ان لا يأمره شيئا شدد الأمر على نفسه
بنيته ليرد الحالف على لا يمانر هذه القوة بنفسه شيئا يحنف بالثبوت وان كان بغير نارة
وبهوض أخرى يعتبر ان العاقد (وما يحنف بها) أي بالمباشرة والأمر (النكاح والطلاق والبيع والعق)
مطلقا سواء كان ميعوم أو غيره (والأمانة والصلح عن دم عده والطبقة والصدق والقرض والاستعراض
وضرب العبد والنجس والمباة والحيطة والايذاء والاستيلاء والاعارة والاستعارة وقضاء الدين ونقضه
والاستسرة والجل) حتى لو حلف لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو يشوه أو يملك بذلك ففعل الوكيل حنث

وقال الشافعي لا يثبت في النكاح والطلاق والعق والطلاق والعق
 ونحوها يثبت أن لا شيء صدق ديانة لا قضاء وفي ضرب العبد وبيع الشاة لعني أن لا يثبت
 ذلك إلا بنفسه صدق ديانة وقضاء وقيل ذكر القضاء في مسألة الضرب رواية في الطلاق ويصدق قضاء
 في الغصن وإنما قال ضرب العبد لأن ضرب الحر كضرب الولد (ودخول اللام على الميم) أي على
 ما عاكب بالعقد كالبيع (والشراء والجارعة والصبيعة والخداطة والبناء كان بهت لك ثوبا) أو اشترى
 لك عيدا أو نحو ذلك (لاختصاص الفعل) كالبيع (بالخوف عليه بأن كان) الأقل (بأمره) أي بأمر
 الخوف عليه سواء (كان) العين (ماسكة أولا) حتى لو دس الخوف عليه شوه في ذهاب الخائف فباعه
 ولم يعلم الخائف لم يثبت لأن تدمير الكلام أن يثبت ثوبا بأمره ولو كان لم يثبت (ودخول اللام على
 الدخول) أي على ما عاكب بالعقد كالدخول بأن قال أن دخلت لك دارا (والضرب والاكل والضرب
 والس والعين كان بهت ثوبا لك لاختصاصه) أي لاختصاص العين بالخوف عليه (بأن كان
 ماسكة) سواء (كان) بأمره أولا (عليه بذلك أولا) حتى لو باع ثوبا بهمه لك بالخوف عليه يثبت وإن كان بلا
 أمره (وان توى غيره صدق فيما عليه) لآله أي لو توى بقوله بهت لك ثوبا بهت ثوبا لك أن بقوله بهت ثوبا لك
 بهت لك ثوبا بصدق ديانة فهو أرفاه فيما فيه تغليظ لا فيما فيه تخفيف وانما ذكر ضرورة دخول اللام على
 العين دون غيره لأن تأخير اللام عن العين شرط ههنا خلاف سائر الصور لأنه لا فرق بين تقديمها على
 العين وتأخيرها ههنا فلا حاجة إلى المسأل لو قال (أن يفته أو يفته) أي اشترى به (فهو حرقه فقد
 بالجارح حدث) أي هتك هتكه الميم بخيار الشرط أو الشراء به قسده بالخيار الشرط لأن خيار الضرب
 والرؤية لا يثبت زوال الميم عن ملك المتابع (وكذا بالفساد) أي يفتد ثوبا بهت بأمره أو بالفساد
 يفتد ثوبا بهت بأمره أو بالفساد يفتد ثوبا بهت بأمره أو بالفساد يفتد ثوبا بهت بأمره أو بالفساد
 المشتري مضموننا عليه لا يعتق وإن اشتراه ففسده انظر أن كان العبد في يد المتابع لا يعتق وإن كان
 في يد المشتري يعتق (و) كذا (الموقوف) أي حدثت بالبيع والشراء الموقوفين بأن اشترى من فضولي
 وهو حالم وأما بيعه بنفسه فهو قافلا يتصور (لا بالمطل) بأن باعه بالبيعة أو اشترى بهما ولو قال
 (أن لم أبيع) أي لو قال أن لم أبيع هذا العبد (فكذا) أي امرأتي طالق ههنا (فأعتق) العبد (أو
 حدث) لو (أفالت) المرأة زوجها (تزوجت علي) فلا تنة (فقال كل امرأة طالق طابط الخلفه) وكذا لو
 قالت تريد أن تزوج علي ففقال كل امرأة تزوجها فهي طالق يتناول الخطابة حتى تطلق في الحال في
 المسئلة الأولى وإن تزوجها بعد الابانة في اثنتان وعين أي يوسف أن الخطابة لا تدخل ولو توى غيرها
 صدق ديانة لا قضاء ولو قال (علي) الشيء إلى بيت الله أو إلى الكعبة حج أو عمر) أي به حج أو عمره
 (ما شيا فان ركب في كل الأوقات) أراق دما ولا يارمه شيء بقياسا أما إن ركوب في بعضهما فبصدق بقدر
 ذلك من قيمة الشاة كذا في المواثي تنال عن الشرع ثم لا فرق بين أن يكون النذر في الكعبة أو خارجا
 عنها (بخلاف) ما إذا قال علي (الشرع أو الذهاب إلى بيت الله) كحج أو عمر (أو علي) الشيء إلى الحرم أو
 الضعفاء أو المرأة أو إلى المسجد الحرام فإنه لا يارمه شيء عند أبي حنيفة وعندهما في قوله علي الشيء إلى
 الحرم أو إلى المسجد الحرام لم يارمه حج أو عمره ولو قال (عبدي حر) لم ينج الحرام فشهد بالخبره بالثبوت العام
 وهو يقول بحديث (لم يعتق) عبده وقال محمد يعتق عبده (وحدثني في بصوم) أي لو حلف لا يصوم حدث
 (بصوم ساعة) في محله أن كان (بشيء) حمت (في) حلفه لا يصوم (صوم أو يوما بيوم) أي حدث به يوم

(و) حنت (في) حافة (لا) يه لي من كفة) تامة وتماها اذا قيد الر كفة بال شدة فوعند أبي يوسف اغتاحت
 ما تمام الشهور القعود قدر الشهور (و) حنت (في) قوله لا يصل (صلاة) شفع) لو قال (ان) ليست من شراك
 فهو هدي ذلك) القائل (قضا) بعده (فقرائه) ليس شوب (وليس فهو هدي) عند أبي حنيفة ومحمد
 ليس يه لي واغزال فذلك فخر الله لانهما اذا كانا في مسكة يوم حلف فهو هدي بال شفع ومعني الهدي
 التسمية به عكة انه اسم الهدي اليه (و) ليس شاتم ذهب أو عند ابي (غير صحيح) (ليس) (لي) (لي) لو
 حلف لا يلبس حليا جهنت بل ليس شاتم ذهب عندهم وليس لو اؤخذ بهما لان لا في حنيفة والشافعية
 بغير صحيح لانه اذا كان مبرح جهنت اتفاقا والتفريقا بال اؤ اتفاقا أو لا جهنت لان عقد الزمرد
 والزبرجد غير مبرح على هذا الخلاف (لا) ليس (حاتم فضة) لو حلف (لا) يلبس على الارض فليس على
 بساط أو حصير أو حلف (لا) ينام على هذا الفراش يقبل فوفه فراشا آخر فنام عليه) أي على فراش آخر
 فوفه (أو) حلف (لا) يلبس على مبرح يفعل فوفه مبرح آخر لا جهنت (في جميع الصور) وذلك في
 الخلف لو حلف لا ينام على هذا الفراش يقبل فوفه فراشا آخر أو حلف لا يلبس على مبرح يقبل فوفه
 مبرح آخر ونام عليه قال أبو يوسف جهنت قبل المذكو ر في المتن قول محمد (ولو) يقبل فوفه الفراش فيما
 اذا حلف لا ينام على هذا الفراش (فراش) وهو ستر غير قم ونقوش بسيط على الفراش وكذلك المبرم
 والمقامة (أو على السبر) بسيط أو حصير (فيما اذا حلف لا يجلس على هذا السرير فنام أو جلس عليه
 حنت)

باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك

والأصل ان لا يشارك الميت فيه الحى فالعين وقعت على الجاني وما انخص به الحى بغير الحياة فقبل هذا
 لو قال (ان ضربت بك كذا ميتا أو كسوتك) أي ماله كذا (ودخلت عليك) أو قال لا من أنه ان ومثل أو
 قبلة أو هدي (م) (تقدم باليمين) حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا جهنت بخلاف النفس والجل
 والميت) بأن قال ان قتلته أو عقلت أو مسستك فهو حرم وكذا ألبستك فأنما لا تة بعد بالحياة حتى لو فعل
 بعد الموت جهنت بغيره لو حلف (لا) يضرب امرأته ففدسها أو خنقها أو عصبها) أو أوجأها وهو ضرب
 باليد أو بالكنز أو قرصها (حنت) وقال الشافعي لا جهنت به قال بعض مشايخنا ثم قالوا هذا اذا كانت
 الأفعال في حال الغضب ولو كانت في حال الملاعبة لا جهنت وقيل اذا كانت بعينه بالغارسة لا جهنت
 بهذه الأفعال لو حلف (ان لم تقتل فلانا فكذا) أي فامرأتي طالق مثلا (وهو ميت) ينظر (ان علم)
 الخالف (به) أي بغيره (حنت) (والا) جهنت عندهما وعند أبي يوسف جهنت (مادون الشهر) قريب (حتى
 لو حلف ليقضين دينه أو قريب فان قضاه فيما دون الشهر لم جهنت وان قضاه بعد مضي الشهر جهنت
 (وهو) أي الشهر (وما فوفه بعد) حتى لو حلف ليقضين دينه أو قريب فوفه على الشهر وما فوفه لو حلف
 ليقضين دينه اليوم فوفه (أو وجد المال) (زبوا) زافت عليه الدراهم أي صارت مردود عليه بقس
 فيما قبيل وهو مادون الشهر رجعة في الزاوة لأن الزبوا ما رجعت المال والنهر رجعة ما رجعت التجار (أو
 نهر جاز أو مستحقه) في عينه (ولو) قضاه (رصاصا أو ستوة) لا يبر الستوة يا فخر أراد من النهر رجعة
 وعن السكرين الستوة عندهم ما كان الصغار أو الخماس هو الغالب الأصح كثير وفي الرسالة أبو سفيان
 النهر رجعة اذا غلب الخماس لم يخذ وأما الستوة فإرام أخذها لانهم ائمنوس وقيل هو تعرض به فوفه كذا
 في المغرب (واليسع به قضاء لا الحسية) حتى لو حلف ليقضين دينه اليوم فباع بالدين عبدان الدين فقد

فمنه ما يورث عنه ولو حلف لشيء من دينه اليوم فهو فيه الدين الذي لا يكون قضاءه فحلف لو حلف (لا يقبض دينه) درهم دون درهم فقبض دينه (أي درهم الدين لا يجنب حتى يقبض كله متفرقا) بتقرير
 التثنية بأن قبض بعضه في أول النهار وبعضه في آخره (لا يتفرق بضروري) بأن قبض دينه في
 وزنتين ولم يشغل بينهما إلا يومه أو لوزن قائمه لم يجنب عندنا خلافا للفرق ولو حلف (أن كان في الأمانة)
 درهم (أخبر) ما أتته درهم (أو سوى) ما أتته درهم (فكذا) أي امرأته التي أو عبده أو مشلا (لم يجنب)
 سواه (ما سواها) بتمامها (أو بعضها) ركنا إذا لم يملك الاستمناء لو حلف (لا يفعل كذا تركه أبدا) لو حلف
 (ليعلمه) في عينة (عرة) فله (ولو حلفه والامتناع) أي الحلف الوالي (بكل دهر) خيمت فمعه بصره
 (تقيد) الحلف (بقيام ولا يشق) أي ولاية الوالي الحلف والموافاة أو العزل في ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف أنه يجب الزرع المذبح العزل (ببر الحاشية بالقول) حتى لو حلف أن يبع عبده فلان فهو حله
 ولم يقبل لمجنبه أصحها أن كان الموعوب له فائدا وإن كان حاضر أصحت بفسخه سنا وقال زفر في قول
 لا يجنب المبيع يورث قول مالك لم يقبل ويقتضي على هذا العارية بطلانها والوصية (بخلاف
 المبيع) أي بخلاف ما لو حلف أن يبيع عبده من فلان فقال له بعت عبدي منك فلم يقبل لم يجنب حلف
 (لا يضر رجلا) هو ما يملكه المنة بطلانها ولا ساق له فعرقا (لا يجنب بشم يورث يمينه) والتمسح
 والورد) بتمام (على الورق) في صفة فلو سلف لا يشترى بشفه أو يورثه على الورق قال في الجامع
 المشتمل المبيع يورث الدين (الحلف لا يترفع فزوجه فضولي وأجاز بالقول حلت وبالقوله) بأن
 بعت المأموه ما كذب بوضعه (لا) حلفت في المبيع (ودار بالملك والجارحة) والعارية حتى لو حلف
 لا يدخل دار فلان فدخل داره مكنة فلان سواه كرت يملك أو جارحة أو جارحة بعت وقال الشافعي الدار
 تتناول دار الملك حلف بأن لا مال له (قد كان) أي للحلف (دين على مفلس) بأنه شديده ورجل
 حكم القاضي على أفلاسه (أولى) أي خفي (لم يجنب)

كتاب الحدود

والناسية بين المسلمين أن الحدود بسبب الامتناع كان الإيمان بسبب له الحلف المنع عنه سعي المواب
 حداد المنع التام عن الذنوب في الشروع (الحدوبة مقننة) يجب حقا (لله تعالى) قوله مقننة
 احتراز من التميز بل عدم التدبير فيه سبحانه احتراز عن القصاص لأنه حق العباد (والزنية)
 الرجل المرأة فيخرج من الزنى (في قبل) فيخرج الوطء في الدبر (خال عن ملك) أي ملك عن نكاح
 (و) عن شبهة) فيخرج وطء هذه الخلاق الثلاث أو به وزوجه إن كان حلفا (ويثبت) التي
 هذا الحلف (بشهادة أربعة رجال) فلا يثبت به القاضي وإنما في هذا العدد لأنه لا يثبت بشم أحد أقل
 منه وإنما في الرجال لأنه لا يثبت بشهادة النساء (بأن لا يوطئها الجماعة) أي الإمام (أو القاضي
 بعد شهادتهم (عن مائة) بأن يقول ما الزنى لأن من الناس من زعم أن الزنى كل وطء محرم وليس كذلك
 (وكيفية) بأن يقول كيف زنى كراهة أو ما كراه لا يجنب (و) عن (مكانه) بأن يقول
 أين زنى لا حلف أن يكون في دار الحرب أو في حسكر أهل البقي فلا يجب الحد (و) عن (زمانه) بأن يقول
 في أي زمان زنى لا حلف تقدم عهد الزنى أو في حال الصبا أو الجنون فلا يجب الحد (و) عن (الزنية)
 بأن يقول عن زنى لا حلف أنه زنى بجارية أبنة أو عين له فيم أملك أو شبهة فلا يجب الحد (فان يمتنع) أي
 المذكور في حكمه وإن وهي تذكري أمر غير مكش لأنه قلما يثبت الزنى باليمين (وقالوا إنهم يطعمون)

الفرج (كامل في المحكية) أي وجهه السجل (وهذا واسمها وجهه راسم) الامام (ب) أي بالزنى ولا يكتفى
 بظاهر العدالة (و) ثبت الرئي أيضا (بافرا) أي بأقرار الزنى (أو بما في مجالسه الأربعة) الضم في
 مجالسه يرجع إلى المقر وقال بعضهم المستبرح مجلس القاضي دون المقر فرجع إلى القاضي والاول أصح
 وقال الشافعي يكتفى بالأقرار مرة واحدة (فلما أقرته) القاضي أو الحاكم حتى يذهب ويذهب عن بصره
 ثم يحيى هو مقر (ويقال) بعد ما أقر أربع مرات عن ما هيته وكيفية ومكانه وزمانه والمزنية (كأمر)
 وقيل لا يسأل عن الزمان هنا ولا يصح ما في المتن (فإن يشأ) أي من المقر ما سأله (أخذه) فإن رجم (المقر
 هن) أقره قبل الحداد في وسطه على سبيله (وذكره) ولم يحد ولم يتم وقال الشافعي وإن أتى ليلى بعد
 (ونب) للامام (فلقينه) بله لا تكتفى أو لم تكتفى بشبهة (أو تزوجته) (فإن كان) المشهور وعليه بالزنى
 أو المقر به (شده) خارج (بالطريق) في دفعه (أي مكان واسم) حتى يموت بعد الشهود (ب) أي بالرجم وقال
 أبو يوسف في رواية والشافعي لا يشترط بدانة الشهود (فإن أبوا) كأنهم أو بعضهم أو غالبا أو أمواتا أو مات
 بعضهم أو صار أحمى أو أخص أو أرث أو فذف يحد (سقط) الرجم عند هجره أو بة تن أبي يوسف
 (ثم) يبدأ (الامام) بالرجم (ثم الناس) ويبدأ (الامام) بـ (لو) كان (مترام الناس) ويصل ويكفن ويصل
 عليه (ولو) كان المشهور وعليه بالزنى أو المقر به (غير شخص) جلده مائة (إن كان) حي أو لا فإسراؤه كان رجلا
 أو امرأة (ويفق) للعبد (وهو) خمسون (بسوط) أي جلده بسوط (لا شتره) بدل (متوسطا) بين المبرج
 والمؤخر من الزنم شتره الوسط مستعمارة من ثمره الشجر وهي ذنبه وسطه كذا في المغرب سكن المشهور في
 المكتب لأثره أي لا يحدقه (وتترع) منه (ثيابه) سوى الأزار (ويفرق) الفرق (على) بدنة الأراسه
 ووجهه وفرجه (وقال الشافعي يخص بظهوره قال أبو يوسف آخر يضرب الرأس أيضا وسوطا واحدا
 (ويضرب الرجل) حال كونه (فإنما في الحدود) كلها (و) التميز حال كونه (غير عمد) والمردان الجلاد
 لا يعيده فوق رأسه رقل مراده أنه بعد ما أقيم السوط على بدن الجواد لا يحدقه وقيل إن لا يطرح على الوجه
 ولا يحد رجلاه وكل ذلك لا يفعل لمسا فيه من زيادة المسحوق والجل والمراد في ذلك سواها (ولا يترع) عنها
 (ثيابه) إلا الفرو والحشو وتضرب المرأة (جاسدة) ويحفر لها في الرجم إلى الصدر (لأنه) ولا يحد المولى
 (عنده) أو اخته (بلاذن أمامة) مطلقا قال الشافعي له أن يقيم الخلع الذي هو شخص حق الله تعالى أن
 طين سببه أو أقر بين يديه وإن ثبت باليمين فله قولان وهذا إذا كان المولى من عياله إقامة الحد ولاية الامام
 فإن كان مكاتباً أو ذمياً أو امرأة فليس له ولاية إقامة الحد وعلى مملوكه (واحصان الرجم الحرة) فلا
 يرحم المقرق أو أقر أو أقرنا قصا (والشكليف) فلا يرحم المحنن والاصبي (والاسلام) فلا يرحم الكافر
 وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو رواية عن أبي يوسف (والوط) بتشكاح صحيح فلا يرحم ما كان
 بتشكاح فاسداً أو شبهة أو عاصفة الا حصان زمان الدخول بهنك التشكاح حتى لو دخل بالمتكسرة
 السكينة أو الخبونية أو الصبيعية أو المرقوقة لا يكون خصصا وكذا إذا كان الزوج ممة فما باحصى هذه
 الصفات وهي حرة بالغة مسلمة بيان أسما قبل أن يطأها ثم وطأها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما فقامها
 لا تكون خصصة بهذا الوط ثم في السكاب شرط هذه الأوصاف ولم يترد إلى حين إقامة الحد ودون
 في المسوط أنه يشترط به هذه الأوصاف ما سوى التشكاح والدخول حتى لو ماتت امرأته الموطوءة
 أو ماتت لم يزل إحصان واحد منهم ما تم الدخول إلا بالإلاج في القبل على وجهه ويجب الفصل
 وإن قال إحصان الرجم لأن إحصان حد الفذف غير هذا كما سيأتي إن شاء الله (ولا يجتمع بين جلد

ورحمه) في الحصن بل يرحم فقط وقال أصحاب الظواهر بجلده ثم يرحم (و) لا يجمع بين (جلده رزقي) في غرض الحسن وقال الشافعي يجمع بينهما (ولو غرب) الامام (عيا) أي جملة (برى المصلحة فيه صح) (اذ رزقي (المرضى) وحده الرحم (يرحمه) اذ رزقي وكان سجده الجلد (لا يجلده حتى يبرأ) اذ رزقي (الحامل لا يجلد) مطلقا سواء كان سجدها الجلد او الرحم وسواء كانت من نطفة أو لا (حتى تلد وتخرج من نفسها) لو كان سجدها الجلد) وان كان سجدها الرحم يرحم بعد الولادة في الحال وعن أبي حنيفة يؤخر الى ان يسهق في الولادة ثم اذا لم يكن له اسدير يده

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

(لا حد بشبهة الحمل) والشبهة ما يشبهه الثابت وليس بثابت وتسمى هذه الشبهة بشبهة عدومة وذات بقايا دليل الخلق في الحمل وامتناع حملها لماع (وان ظن الواطئ أو علم (حرمة) أي الحمل (كوطء أمة وولدوه) رطه أمة وولدوه) رطه (معتدة السكيات) بان قال لها أنت بان أو نحو ذلك وأراد به المعتدة أو الثلاث ثم جاءه في وقتها (و) لا حد (بشبهة الفعل ان ظن (ر) وتسمى هذه الشبهة بشبهة اشتباهه وان يظن غير دليل الخلد وليا لا هو نتيجة في سق من استشه عليه أو لم يعلم دون من لم يشبهه عليه أو لم يعلم فلا يرض الظن له نتيجة الاشتباه (كعتدة الثلاث) أي كوطء معتدة الثلاث كما اذا طلق امرأته فلا يصح بها فرطها في المدة وقال طائفة منهم انما يتحل في لا عتدة وان قال علمت انها يرحم بعد (و) كوطء (أمة أو يوه) أمة (زوجته) خلافا لفرق (و) أمة (سيدة والنسب يثبت بالدهوة (في) المسألة (الاولى فقط) أي لا في الثانية وان ادعى (وحده ووطءه) أمة أو غيره وعده وان ظن (سقط) والتشبه بهما اتفاق لان الحبس لا يختلف في اماه مسائل الحارم سوى الولاد (و) حد رطه (امرا أو غيرها على فراشه) وان قال الواطئ علمت انها امرأتى (لا بأجنبية) أي لا يحد بوطئ (أجنبية) (زغت) اليه (وقبل هي زوجته) (سكن) (عليه المهر) أي مهر المثل وعليه العتدة (و) لا يحد (بمهر نسكها) مطلقا أو لا يحد بوطئ من علم بذلك عند أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحدان علم بالحرمة والا لا (و) لا يحد (بأجنبية في غير المثل) مطلقا (أو بوطء) عند أبي حنيفة ولا يحد بوطئ في السجين حتى يتوب وعندنا وهو أحد قول الشافعي يحد حد الرزقي فيحدان لم يكن يحد من يرحم ان كان يحد من كوفي الروضة ان الخلاف في القام أو الموطئ امر أدق دبرها حد بالخلاف والاصح ان الكل على الخلاف نص عليه في ان ياد ان هذا اذا فعل بالايجاب ولو فعل بعده أو أتمته أو زوجته بنسكها صحيح أو فسد لا يحد اجسما وقال الشافعي في قول ثلاث بكل حال (و) لا يحد (ببهيمة) هذه ما غن كان الدابة لا يوق كل تدبج ثم تحرق النار ولا تحرق قبل الذبح ومن الواطئ قيمته ان كانت افسده وان كانت غايه كل تدبج رزق كل يحد في حدته ولا تحرق وعند أبي يوسف تحرق ويضرب ويضرب ان كانت افسده وان كان الا حرق ليس يوجب يحدنا وانما يحد اثلاث يحد الرجل (و) لا يحد (بزني في دار حوب أو باني) اذا خرج اليها وعند الشافعي يحد فيها (و) لا يحد (بزني حربي) مسة آمن (بأمية) أم مسلة (في حقه) أي لم يرضي وحدت الذمة أو المسلة عند أبي حنيفة وعند محمد لا حد على كل واحد منهما وهو قول أبي يوسف ولا يحد بوطئ يحدان (و) لا يحد (بزني صبي أو مجنون بكافة) طاعة عليه وعند زفر والشافعي يوجب الحد عليهما وهو رواية عن أبي يوسف بخلافه على أي ان زني عاقل بالغ مجنون أو صبيته يجمع بينهما واحد الرجل خاصة اجسامها (و) لا يحد (بالزني بسنطرة) امرئ بها عند أبي حنيفة وعندنا يحد وهو قول الشافعي (و) لا يحد بالزني (بأكره) من السلطان وكان أبو حنيفة

فوجد أحد الشهود بمداً وشهدوا (قدية على بيت المال) وهذا عند أبي حنيفة وقال الأرسلي الضرب
أيضاً على بيت المال وعلى هذا لو مات من الضرب بحبب الدية في بيت المال عندهم أخلاقه وكذا
لو رجع الشهود وقدم حصة السباط فلا ضمان على الشهود عنده وعندهم أيضاً من الشهود أرسلي
الضرب وإن مات عنهما الدية ولو ضرب بدينه نفسه ثم ظهر خطؤه يكون ضمانه في بيت المال (ولو رجع أحد
الأربعة بعد الرجم حد) الرابع جمع وحده (وغيره) بدم الدية عندهم وقال الشافعي يجب القتل دون المال
وقال زفر لا يحد الرابع جمع (و) (ولو رجع قبله) أي قبل الرجم بعد القضاء (حدوا) أي الشهود (ولا
رجم) أيضاً على الشهود وعليه وقال شتار وزفر حد الرابع جمع فقط وإن رجع واحداً منهم قبل القضاء
والأربعة حدوا بجمعها أيضاً وقال زفر حد الرابع جمع فقط (ولو رجع بعد القضاء والأربعة) (أحد الخمسة
لا شيء عليه) أي على الرابع جمع من الحدود الغرامة (فإن رجع أحده) عن الأربعة السابقة (حدوا) وحرماً
ربيع الدية) أنصافاً (وضمن المترك) دية المرحوم إن ظهر راعياً (أي عند أبي حنيفة) وهذا عندهم الأضمان
عليه ولو لم يكن الدية في بيت المال هذا إذا رجع المترك عن التركة وقال به غيره ما أو كذا قال في نه مدت
التركة تقع على جسد المرحوم وأما لو ثبت على التركة وطهر المرحوم بعد علم ضمنه ولو لم يكن نفسه أن في بيت
المال عندهم (كأنه لو قتل من أمر برجمه) أي ضمن المترك كما تضمن من دية المقتول من أمر برجمه فقتله
(فظهروا كذلك) أي عبيد أوفي القياس يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في ماله في ثلاث
سنين (وإن رجم) المأمورية كما أمر به (فوجدوا عبيداً) مثلاً (قدية في بيت المال ولو قال شهد الزنى
تعمداً للظن) إلى فرجهم ما حصة حتى جعل إتماماً للشهادة وتوابعها وأمرها ما كالميل في المسئلة
(قلت فيهم يادتهم) وهذا ما شروعه عليه إن كان النظر إلى الفرع جرحاً مفسداً (ولو أنكر) المشهود عليه
(الأحصان) بعد شهادته الأربعة جهاداً أنكر الدخول بعد وجوب سائر الشرائع (شهد عليه) أي
على الأحصان (رحل وأمر أن أو ولدت زوجته) أي وكانا مقرين بأن الولد ولدتهما (وإن رجم)
المشهود عليه في الصورتين خلافاً لفرع الشافعي في الأولى

باب حد السرقة

(من شرب سحراً) أي من المسلمين المكافين في دار الإسلام لأن الذي لا يحد وكذا المسلم لا يحد إذا شرب سحراً
دار الحرب (فأشذروهم وهو جودا وكان سكران ولو) (نكسكه) بغيره (الفر وشهدوا) حلال أو أقرضه
ورجعهما جوداً (حدان علم شرطه طوعاً وجهماً) أي أفاق وإن علم سربه كرهان يحد وكذا في حال السكر
لا يحد عن أبي يوسف أنه يشترط الإقرار مرتين وأما بقية النكيد بالمر لا أن يكون من نكيد الله
وهو ذلك لا يحد كذا في الهداية وأما بقية شهادة الرجال لأنه لا تقبل فيه شهادة النساء وإن شهدتا
معه رجلين راعى أن التقيد بالثبوت أو الإقرار إشارة إلى أنه لا يحد بهما في وجود الائمة كذا في صريح
المتن (وإن أقر) يشرب الظن (أو شهدا) بطوعاً (بعدد في رجمهما) كيداً أو سباً أو جرمهما في رجمهما
أو قتلهاهما) أي المجرم (أو رجع جمعهما أقر) قبل إقامة الحد أو في رسداه (أو أقر) حلال أو كونه (سكران)
بأن زال عقله (لا) يحد في جميع الصور المذكورة خلافاً للحسد في صورة الإقرار والشهادة بعد المضي
قوله بأن زال عقله بيمين حد السكران يعني اغتياقه في كونه سكران إذا زال عقله فلا يعرف الرجل
من المرأة ولا أرض من العسا وقالة هو من مذهبنا ويحط به بجزالة ولا يستقر على شيء في صواب وخضا
والعسا مال أكثر الشاي وأما قال لا يحد المسافة لأنه لو ثبت رجعة أو عيب المجرم حد (وحد السكر)

(و) حشد رب (الخمر ولو شرب فطرته فان سوطا) للرب (والعبد نصفه) وقال الشافعي حشد الشرب
 أربعون سوطا من امكنان أو عبدا (وفرق) حشد الشرب (على بدنه) وتفرغ ثيابه (كحشد الزنى)
 وعن محمد لا يجبر دهنها

باب حد القذف

(هو كخذ الشرب كمية) أى من جهة العدد (ونبوتا) بأن شهده رجلان أو امرأة مرة (ولو قذف) وجعل
 أو امرأته رجلا (محصنة أو) امرأة (محصنة فرقى) وأن قال زنت أو أنت زان أو يزانى أو نحو ذلك من
 صريح الزنى (حد يطالبه) أى المقتوف حدا (معتقرا) كما في حد الزنى وإن لم يطالبه لا يحد إلا أن يطالب غير
 المقتوف الذى يقع القذف في نسبه كمن المقتوف حده الحيا كما أيضا وإن غفلنا من صريح الزنى لأن حد
 القذف لا يلحق بالشبهة (ولا يفرغ عنه) ههنا (غير الفرو والحشو) وأحصانه يكون مكلفا
 من احصائه فيمن الزنى) قوله عن الزنى أحسن من الزنى الوطء لأنه يترام في المأكل فانه لا يخرج الواطئ عن
 أن يكون محصنا (فإن قال قائل لم يستلأنيك أو لمست بياض فلان في مضرب) متعلق بقول (حد) هذا إنما
 يكون قذفا إذا كانت أمه محصنة لأنه في الحقيقة قد قذفها (وفي غيره) أى غيره القذف (لا) يحد
 (كثفبه) أى كما لا يحد في غيره (عن حده) بأن قال لمست بياض فلان وفلان حده (وقوله) أى كما لا يحد
 في قوله (أعزى بالنبي) وبأبى من ماء النساء) أو لمست بعزى أو لمست من قبيلة فلان لقبيته التي هو منها
 وقال ابن أبي بديع النسل محيل عن النكاح بخصوصه بالاختصاص لا بصحة (ونسبه) أى
 كما لا يحد في نسبه (العمه) وحده أو زوج أمه (أو ناله أو رآه) أى الذى يراه (ولو قال) (سبل) بياض
 الزانية أو أمه مينة (محصنة) فطاب الوالد) أى والد الأم وهو حد المقتوف وإن علواه كان كافرا
 أو عبدا (أو الولد أو ولد) أى ولد الولد أو نسل (حد) فطاب أمواه كان الولد أو نسل كافرا أو عبدا
 حيا أو عبدا أو سواه كان ولد الولد لم يثبت أو ابن) وقال زفر لا يجبر لولد الكافر والمملوك أن يطالب بالحد
 وقال محمد ليس لولد البنت حق المطالبة بحد لولد الولد حق المطالبة به أم الولد شيئا فزفر غير أن يطالب بحد
 القذف للبنت الأم يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الذى ذكر في المتن بحد الشافعي ثبت حق المطالبة
 لكل وارث (ولا يثبت أب ولا عبدا أباه وسيد) فيه لب ونشر تقديره لا يطالب بحد أباه ولا عبدا وسيدا
 (بقذف أمه) ولم كان أو العاصلة مكان الوالد أو العاصلة أو كان ضمن التثنية مكان ضمير المشرق والكان أولى
 (ويبطل) الحد (عوت المقتوف) فطاب أمواه كان قبل إقامة الحد وفى وسطه وعند الشافعي لا يبطل
 أصلا (لا بالرجوع) أى لا يبطل برجوع القاذف عن الإقرار (والعفو) عنه وعند الشافعي يبطلهما
 وعن أبي يوسف فى العفو مثل قول الشافعي (ولو قال) (لرجل) زنا فى المجلس وعنى الصعود (عليه) (حد)
 وقال محمد والشافعي لا يحد (ولو قال يازانى وعكس) مخاطب بأن قال لا بل أنت (حدا) أى الأول
 والثانى (ولو قال لأمرأته يازانية وعكس) امرأته بأن قالت لا بل أنت (حد) المرأة فقط (ولا لعان
 ولو قالت) امرأته في جوابه قوله يازانية (زيت بل بطلا) أى الحد والعان ونحو ذلك لا يحد به بزازانية
 فقالت زيت بنت حدهى حد القذف دون الرجل (وإن أقر بولد) بأن قال هو حيا (تم نكاحه) بأن قال ليس
 يابى (بلا من وإن عكس) بأن فى نسب الولد ثم أقر بأنه ولده (حد) المارق فقط (والولد قيمما) أى فى
 الصورتين (ولو قال ليس بابى ولا بيا بلى بطلا) أى الحد والعان (ومن قذف امرأة) بالزنى (لم يدرك أبوه لها
 أى) قذف امرأة (لا يثبت بولد) فطاب أمواه كان الولد حيا أو مينا (أو قذف) رجلا أو وطئ في غير ملكه

أي الذي يتساهل في أمر الغير ولا يخاصم نوع غير بخلاف الأيوبي (باب ما يوجب سب) باب لا سود
 وأبو ليس كذلك يارسا في وشوايس كذلك يادع (لا) يعز في جميع الصور المذكورة وقيل في عرفنا
 يعز في ياكب ويأخار ويأختر وباقه وقيل إن كان المسبوب من الأشراف كان في سبها في العسرة
 يعز وان كان من العامة لا يعز وهذا أحسن (وأكثر التفسير تسعة وثلاثين سبوا وأقله ثلاث
 حركات) وقال أبو يوسف في رواية يبلغ التعز خمسة وسبعون سوطا في رواية تسعة وسبعون سوطا
 قول زفر وقول محمد مضارب في بعض الكتب مع أي حنيفة وفي بعض أمع أي يوسف ثم كره شاذن
 أدناه فمؤض إلى رأي الإمام يقيم بقدر ما يرى المستحقة فيه وعن أبي يوسف إن التعز على قدر عظم الجرم
 وصغره وعنفه أي أقرب كل فرع من باب في قرب الأس والقيد من حد الزنى والتدقيق بشر الزنى من حد
 القذف (وضوح جديسه بعد الضرب بأشد الضرب التعزير) يرب السب في الضرب وقيل جميع الأسواط
 في عضو واحد (ثم حد الزنى ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزر) بأسر الإمام (فأب قد عذر)
 وقال الشافعي يجب دية في بيت المال (بخلاف الزوج إذا عزر زوجته تركت الزينة أو) ترك (الاجابة
 إذا طأها إلى فراشه) فماتت فانه يجب الدية والمراة بالاجابة التمكن من الوطء لان الدعوة إلى الفراش
 كناية عن الوطء (و) لاجل (ترك الصلاة) أي بخلاف الزوج إذا عزر زوجته تركت الصلاة (و) ترك
 (القتل) من الجنابة (و) ترك (زوج) أي بخلاف ما إذا عزر زوجته بغير زوج (من البيت) ولا يجوز طأ
 الخروج إذا قبضت مهرها أو وجبت منه ما قبل قبض مهرها فله أن يفرج في شوايدها وان تزيرها بها
 وسرقة حرامها بغير إذن الزوج وفي كتاب العسل في ضرب الولد الزوجه تركت الصلاة ورايان
 زفر في جنابات الذخيرة انه لا يمس له ضربها على ترك الصلاة بخلاف الابن ان له ضرب ابنته على تركها
 بالاجتماع

كتاب السرقة

اعلم انه قد اختلف في ما لا يشرع اصابته الانساب والعرض وفيه احياء النفوس لان الولد الذي هلك
 معنى لعدم مربيته ثم حد الشرب لانه اصابته العقول التي بها اقوام النفوس ثم حد القذف لانه اصابته
 الاعراض ثم حد السرقة لانه اصابته الاموال والاموال رقاية النفس والعقل والعرض (هي أخذ
 مكاف) مطلقا سواء كان ماله أو كافر أو مسلما (خفية قدر عشرة دراهم مضروبة واحدة) (محررة
 يمكن) كالدور والحبوب (أو حافظ) وقال الشافعي ربع دينار وقال مالك ثلاثة دراهم وأغاسيد بقوله
 خفية وشعر زعلان الأخذ إذا لم يكن كذلك لا يكون الأخذ سارقا وأغاسيد قدر عشرة دراهم لا تناول
 الدراهم وما يبلغ قيمته عشرة دراهم وأغاسيد مضروبة حتى لو سرق عشرة تمرات أو عشرة دراهم لا تناول
 لا يجب القطع ورر الحسن من أي حنيفة إن المضروبة وشعرها سواء الأول أصغر وأغاسيد واحدة لانه لو
 سرق عشرة تمرات لم يقطع عنه أي حنيفة وزفر وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أيضا انه يقطع أن كانت
 تروج ثم المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة ما قيل (فيقطع أن أقر) الأخذ (محررة) عندهما وعند أبي
 يوسف لا يقطع على مقرر مرتين وعنه انه شرط اقرارين في مجلسين مختلفين وكذا الخلاف في الاقرار
 شرب الخمر وذكر بشر رجع أبي يوسف إلى قولهما (ارشد بجلان) على السرقة (ولو) كان السارق
 (جمعا) الأخذ بعضهم قطعوا (ان) قسم (أصاب الكل) واحد من السارقين (نصاب) وهو عشرة دراهم
 وإليها أن يقطع الأخذ وحده وهو قول زفر والشافعي وأغاسيد نصاب لانه ان أصاب لم يكل أقل من

ذلك لا يقطع واحدا منهم خلافا لما كان عند ان سرق جماعة ثلاثة وراهم فقطعوا (ولا يقطع ختسب)
 وغلة بأصلها (وحشيش وقصب ودهن) مطلقا سواء كان طريا أو مالحا (وطير) سواء كان بطا أو دجاجة
 أو حماما (وصيد وزرنج) ومغرة بالأسكن هي الطين الابيض وقد تترك والاهمرا الاخضر (وروز) زخمة
 وأشعثان وقال الشافعي يقطع بسرقة كل ما يبلغ قيمته نصا بالارباب والطين والسرقة وهو رواية
 عن أبي يوسف (و لا يقطع بسرقة) فأكهة رطبة أو) فأكهة (على شجر) لا يقطع (راهم) رطلهم وزرع
 لم يحصه) وقال الشافعي يقطع في هذه الأمور وانما يقطع رطبة لانه في البادية يقطع وانما قال لم يحصه
 لان الذي حصه وأخر يقطع فيه (و) يقطع بسرقة (أقربة) مطلقا سواء كانت حياوة أو مرقعة ومن أراد
 حفظ هذه المسائل فليحفظ هذه القاعدة لا يقطع فيها تسارع اليه الفساد والمراد بهذه الاقربة الاقربة
 التي لا تبقى وتسارع الى الفساد والافالتي تبقى وتذخر مال اجساما فمقطع (و) لا يقطع في (طنبور)
 وما أشبهه من الملاهي (ومحجف ولو تحسلى) بخيلة (وباب محجفة) وقال الشافعي يقطع ان بلغت قيمة
 المحجف فصايا وعن أبي يوسف مثله وعنه انه يقطع ان بلغت حليته نصا يا (و) لا يقطع بسرقة (صليب)
 ذهب) مطلقا سواء كان في الصلي أو في غيره وعن أبي يوسف ان كان الصليب لا يقطع وان
 كان في بيت آخر يقطع (و) لا يقطع بسرقة (شطر شجر وورد وصبي حرلو) كان (معه حلي) وهذا أبي
 يوسف يقطع اذا كان عليه حلي يبلغ نصا يا وعلى هذا اذا سرق اناه فضة فيه نبيذ أو ثريد أو لحلاف
 في صبي لا يحس ولا يتكلم حتى لا يكون في بدنه (و) لا يقطع بسرقة (عبد كبير) وصغير ومقل ويتكلم
 (و) لا يقطع بسرقة (دفاتر) مطلقا سواء كانت مشروعة ~~ككتب~~ التفسير والحديث والفقه أو غير
 مشروعة ككتب السحر والشعوذة وشعرها (بخلاف) سرقة العبد (الصغير) أي الذي لم
 يهجر عن نفسه ولا يعقل ولا يتكلم فانه يقطع فيه عند اختلاف أبي يوسف (و) بخلاف (دفاتر الحساب)
 والمراد بها دفاتر مضي حسابها لان ما فيها لا يفسد بالاختصاص وانما المقصود الكواشف في قطع ان بلغت
 نصا يا واختلف في كتب الادب قبل هي متحقة بسائر دفاتر الحساب ومقل بالفقه والتفسير (و) لا يقطع
 بسرقة (كاتب وفهيد ووفى بطمبل) هذا اذا كان طمبل هو اما اذا كان طمبل الغزاة فاختلاف المشايخ
 في وجوب القطع فيه (و) يربط ومزمارو لا يقطع (خضائة) المودع ما في يده من الشيء المأمون (ونهب)
 واختلاس) الخلس بانهما المجمة والدين المهمة أخذ الشيء من ظاهر بسرقة (ونش) النش استخراج
 الشيء المذفون من باب طلب ومنه النباش الذي ينش القبور وقال أبو يوسف والشافعي يقطع فيه
 واختلف مشايخنا في اذا كان القبر في بيت مقل والا صح انه لا يقطع سواء نش السكفن أو سرق مالا
 آخرون السبت وكذا اذا سرق السكفن من يابوت في القافلة وفيه الميت لا يقطع في الاصح (و) لا يقطع
 بسرقة (مال عامية) أي كمال بيت المال (أو مستترك) بين السارق والمسرقة منه (ومثل دينه) أي من له
 على آخر دين سرق منه مثله والدين حال لم يقطع وان كان مؤجلا يقطع قياسا ولا يقطع استحصانا وكذا
 اذا سرق زبادة على حقه لا يقطع وان سرق من خلاف جنس حقه يقطع وعن أبي يوسف انه لا يقطع وان
 كان دينه وراهم سرق دنانير المدينون فالصحيح انه لا يقطع (و) لا يقطع (بشي) قطع فيه ولم يتغير (بشي)
 من سرق عينا فقطع فيها فردا ثم عاد فسرقة او غيرها لم يقطع وعن أبي يوسف والشافعي يقطع قياسا
 وانما قال ولم يتغير لانه لو تغيرت عن حالها بان سرق غز لا يقطع فرده فتبيع ثم سرقة ثانية يقطع (و) يقطع
 بسرقة (الساج) الساج شجر عظيم جدا قالوا لا ينبت الا ببلاد الهند كذا في المغرب (و) بسرقة (القنا) أي

الرج (والاثنين والصين والدارصين) (والفصوص) الحصى (والساقوت والازر) (والزوا) (ومن
 محمد لا يقطع في الفص ويصوه (و) يقطع بسرعة (الواني والابواب الخنزة من الخشب قوله الخنزة
 متعلق بالواني والابواب واعلم أنه اذا غلبت الصفة على الأصل في الحصى كان الحصى المتعدى
 والجرحاني قالوا يقطع أيضا وتسمى الظلمة أن تزيد مائة الفضة على مائة الفاصل كذا في شرح القديري
 وفي الابواب المعسولة اغيا يقطع اذا كان في حوز ما اذا كان في باب الدار لا يقطع واعيا يقطع اذا كان
 خفية لا ينقل على الواحد حمله

فصل في الحزرجي يقال أحزه حله في الحزرج وهو الموضع الحصى (ومن سرق من بيت ذي رحم محرم
 لا يرضاع) لم يقطع مطلقا سوا مسرق من ماله أو مال غيره وقال الشافعي يقطع في غير الولاد ومن أبي
 يوسف اذا سرق من أمه رضاع لم يقطع وانما قيدنا بالبيت لأنه اذا سرق مال ذي رحم محرم من بيت غيره
 يقطع (و) من سرق من زوجته (و) من سرق من زوجها) لم يقطع مطلقا وقال الشافعي يقطع وقال مالك
 ان سرق من بيت سوى البيت الذي هو فيه يقطع والا فلا (و) من سرق من (معه زوجة) أي زوجة
 سيده (و) من (زوج سيده ومن مكاتبه) من (خنثيه وصهره ومن مقيم) من الغنمية (و) من (حمام
 و) من (بيت أذن) الناس (في دخوله) ويدخل في ذلك حوائث التجارة (لم يقطع) هذا جواب الشرط
 ومثله في الجبيع وعند أبي يوسف ويحتمل ما اذا سرق من بيت خنثيه وصهره يقطع فيه ما عدا ما عدا
 سرق شيئا من تحت يده في الحما يقطع وعند مالك يقطع وهو ظاهر المتعصب وعليه الفتوى هذا اذا أخذ
 نهارا اما اذا أخذ ليل فليقطع (ومن سرق من السجدة) أو من غير الحزرج (متاخر به عنه) (خاص) (قطع)
 وان لم يخرجه عنه ولا الا لاراد باب الحافظ (وان سرق ضيف عن أخذه أو سرق من الدار) (شبابا)
 الحال أنه لم يخرج من الدار إلى اليمن (لا يقطع) (وان أخرج من منجرة إلى) (الدار أو غار من
 أهل الجرجة إلى منجرة أو نقيب) (يدخل) (فدخول) (أو في شيا في طريق) (مخرج) (ثم أخذ أو حمله) أي
 المسروق (عليه) (مخارفة أو آخر) (قطع) في جميع الصور المذكورة خلافا لما في صورة الإلقاء في
 الطريق ثم لا يقطع فيه ولا يقطع واعيا بقوله قد دخل لأنه اذا لم يدخل فيه بنفسه بل أدخل يده
 فيه وأخذ شيئا لا يقطع خلافاً لأبي يوسف كما عساه في يده بقوله فساقه وأخرجه لأنه لو حمل الحمار فخرج
 السارق ويدخل في منزله ثم خرج الحمار بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يقطع وكذا ان خرج الحمار قبل خروج
 السارق كذا في المحيط (وان ناول آخر من خارج أو أدخل يده في بيت) ولم يدخل هو بنفسه (وأخذ
 أو طر) أي قطع وشق (صورة) مأخوذة من قولهم دراهم مصرودة أي مشقودة (خارجته من كم أو سرق من
 قطار بعيرا أو حمارا) يقطع في جميع الصور خلافاً لأبي يوسف في صورة إدخال اليد وطرق الصرة فإن
 عنده يقطع فيها ما عدا بقوله خارجة لأنه اذا أدخل يده في السكك وقطعها أو أخذها قطع كما يأتي في آخر
 هذا الفصل وقوله وان ناول آخر أي أن أعطى رجلاً آخر من خارج البيت لا يقطع واحد منهما مطلقا
 سواء أخرج الداخل يده فناولها الخارج أو أدخل الخارج يده فناولها من الداخل وعن أبي يوسف ان
 كان الخارج أدخل يده حتى ناله الآخر المناع فاقطع عليه ما وان كان الداخل أخرج يده مع المناع حتى
 أخذ منه الخارج قطع الداخل فقط قوله أو سرق من قطار أي من سرق من قطار رجلاً أو حماراً لا يقطع
 مطلقا سوا كان معه سائق يسوقه أو قائداً يوده أو لاني مقصود الغاير السائق القود والسوق قطع
 المسافة دون الحفظ واعيا يجب القطع اذا كان المسروق مخفوطا مقصوداً لو كان مع الجال من يتهبها

(ولو أقر بعد) بسرقة قطع مطلقاً (وإذا سرقة إلى السرقة منه) والمسئلة على وجوده لا يثبت له ما كان
 يكون مأذوناً أو مخجوراً أو المال قائم في يده أو هالك فإن كان مأذوناً يصح إقراره في حق القطع والمال
 فقط قطع يده ويرد المال على السرقة منه أن كان قائماً وإن كان هالكاً لا ضمان عليه في سرقة مولا
 أو كذبه وإن كان مخجوراً أو المال هالكاً لا يضمن كذبه مولا أو مصادرة وإن كان قائماً ومصادرة مولا
 يقطع منه ماله ويرد المال على السرقة منه وإن كذبه وقال المولى المال مالي قال أبو حنيفة يقطع يده
 والمال للسرقة منه وقال أبو يوسف والشافعي يقطع يده والمال للمولى وقال حماد لا يقطع والمال للمولى
 وقال زفر يصح إقراره بالمال أن كان مأذوناً وإن كان مخجوراً لا يصح إقراره بالمال ولا يصح إقراره في حق
 القطع مأذوناً كان أو مخجوراً (ولا يجمع قطع وضمان) لكن (نرد العين لو) كان (قائماً) أي
 لا يجمعان مطلقاً سواء هلك أو لم يهلك وسواء مال أو لا في رواية الحسن بن أبي حمزة فإنه يجب
 الضمان بالاستيلاء فإذا كان بعد القطع فإن كان قبل القطع فإن قال المالك أنا ضمه له يقطع
 عندنا وإن قال أنا اختار القطع يقطع ولا يضمن عندنا وقال مالك أن كان السارق ذمالي يضمن في الحال
 والألا ويضمن في الشافعي يجمع مع الضمان (ولو قطع بعض السرقات) بأن صرف من أشخاص أموالاً
 تفاسدها بعد قطعهم وقطع فيه وجاء آخر وأثبت (السرقة لا يضمن شيئاً) مدافقاً وسواء هلك أو استهلك
 والقطع الشكل هذا عند أبي حنيفة وعند غيره يضمن كلها إلا التي قطع فيها أو غشاقه بقوله بعض لا يضمن إذا
 خسر وأرادوه ووطعت يده يضمنونهم لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها ولو شق ما عرق في
 الدار (فمقتن) ثم أخرجه منها وهو يساوي عشرة دراهم بعد الشق (قطع) خلافاً لأبي يوسف وأغشاقه
 يقولنا وهو يساوي عشرة دراهم بعد الشق لأنه أن كان يساوي عشرة دراهم يقطع منه ولا يقطع اتفاقاً
 وإليه أن هذا الخلاف فيما إذا اختار تضمين التضمين وأخذ الثوب فإن اختار تضمين القيمة فترك
 الثوب عليه لا يقطع اتفاقاً وهذا كله إذا كان التضمين فاسداً وإن كان يسيراً يقطع اتفاقاً ولو عرق
 شاة فزجها في الحرنز (فأخرجها) لا يقطع وإن كانت قيمتها مائة مائة عشرة أو غشاقه بقوله فزجها لا يقطع
 أخرجه من الحرنز وفيه ثم عشرة ثم زجها يقطع وإن انتقصت قيمتها بالذبح (ولو صنع السرقة) بأن
 عرق ذهبا أو فضة فصنع (دراهم أو دنائير قطع وردها) على السرقة منه هذا عند أبي حنيفة قال لا
 سبيل للمهرق منه على الدراهم والدنانير وقيل عند المالكية لا يقطع (ولو عرق ثوبا) (صبيغة) آخر قطع
 يده (لا يرد) الثوب المصبوغ إلى المال (ولا يضمن) قيمة أبيض هذا عند أبي حنيفة وعند غيره يضمن
 الثوب ويعطى ما زاد المصبوغ فيه (ولو صبغه) (أسود) يرد إلى المالك عند المالكية خلافاً لأبي يوسف لكن
 الفرق بينهما أن عند أبي حنيفة السرقة منه بأخذ الثوب ولا يعطى شيئاً وعند غيره يأخذ ويعطيه
 ما زاد المصبوغ فيه

باب قطع الطريق

أي قطع المسار من الطريق وشرطه أن تكون الجماعة ذات منه ولو (أخذوا) قطع الطريق قبله
 أي قبل قطع الطريق (بعضهم) بعد آخر (في ثوب وإن أخذوا ماله معصوماً) بأن يكون مال مسلم
 أو زني (يقطع يده ورجله من خلاف) كما مر يسأله وأغشاقه بقوله معصوماً لا إذا أخذ مال الحربي
 سواء كان مستأمناً أو لا لا يحد لأن ماله ليس بمعصوم (وإن قتل) فاطمأن الطريق ولم يأخذ مالا (فقتل
 حياً) أي من جهة الحية لا القصاص خلافاً للشافعي فإن عنده من جهة القصاص (وإن عرق المولى وإن

قتل وأخذ المال إن شاء الإمام (قطع) يدهور حمله من خلاف (وقتل وصاب) بعد القطع (أو قتل) من
 غير قطع (أو صاب) من غير قطع وقال لا يقتل أو يصاب ولا يقطع عن ظاهر الرواية وهو خرق الصواب إن شاء
 فقهه وإن شاف تركه وعن أبي يوسف أنه ليس للإمام أن يدع الصواب (و) إذا أراد الصواب في ظاهر
 الرواية (يصاب حياً ثلاثة أيام ويحبس بطنه) أي يشق (يرشح حتى يموت) وبه قال الأصح حتى ومن
 الطحاوي لا يصاب حياً بل يقتل ثم يصاب وعن أبي يوسف أنه ترك على خشبة كذلك حتى يقطع
 فيسقط ولا يصح أنه يترك مصراً ثلاثة أيام ثم يخنق بين يديه وأهله ليمزله ويذوقه (و) إذا قتل فاطم
 الطريق (لم يصب من ما أخذ) كما في الصغرى إن هلك أو أسست هلك ويردان كان منه (وغير المصاب
 كما سافر) حتى لو باشر القتل أحدهم جدا لم يصب وعنده الشافعي لا يجد إلا المباشرة (والعصا والجر
 كالسيف) حتى لو قتل قاطع الطريق بالمصا أو الحجر فيصعد أنه قتل بالسيف فحرم على المصلحة بخلاف
 القصاص (وإن أخذ) قاطع الطريق (ملا أو جرح) المارة (قطع) يدهور حمله من خلاف (و) بطل الجرح
 فمؤثره في الجرح (وإن جرح فقط) أي لم يأت خلعاً ولا لم يبق على أحد (أو قتل فتأب) عن قطع الطريق
 واختلفوا في التوبة قبل أو بعد قطع الطريق وقيل هو التوبة ورد المال إلى المالك (أو كان بعض
 القطع غير مكافئ أو) كان بعض القطع ذارحهم محرم من المظروع عليه أو ذل بعض القاطع على
 البعض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بعصر أو بين عصرين لم يجد في الصور المذكورة (أو أقالوني) فيها
 إذا قتل جدياً (أو فاعاً) وفي المقتول قوله غير مكافئ أي كان من القطع صبي أو مجنون سقط الحق
 عن الكل خطأ فاسواً باشر غير المكافئ الأخذ أو التمس أو لا عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف
 إن باشر الصبي أو المجنون الأخذ والقتل فلا حقه على السابقين وإن باشر القلاء حده السابقين وعليه هذا
 السمعة العشرى إن رأى الصبي والمجنون أفعال المتأسع سقط عنهم وإن رأى سواهم ما قطعوا إلا الصبي
 والمجنون قوله ذارحهم محرم أي إذا كان بعض القطع ذارحهم محرم من المظروع عليه سقط الحد عن
 السابقين مطلقاً وقال أبو بكر الرازي المسئلة محمولة على ما إذا كان المال مشتمل كابن المظروع عليهم وفي
 قطاع الطريق ذارحهم محرم من أصلهم أما إذا لم يكن المال مشتمل كابنهم فإن لم يأخذوا المال لا من
 ذريتهم محرم فكذا ذلك وإن أخذوا منه ومن غيرهم يحدون والعصم أي يجرى على إطلاقه وأثمهم لا يحدون
 بكل حال قوله أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بعصر أي إذا قطع الطريق في العصر أو بين العصرين أو قبل بين
 ليلاً ونهاراً لم يلزمه حد قطع الطريق مطلقاً استهساناً وأخذوا المال وأذبح وحبس والآخر في قتل
 من قتل منهم أو جرح إلى الأبد والمصاه وعن أبي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه حد قطع الطريق قبلها
 وعنه أنه في العصر وفيما بين القرى أن قطعوا بالسيلاح حدوا وإن قطعوا بحجر أو شئ نهاراً أو ليلاً كان
 ليلاً حدوا (ومن خنق) أي عصر حلقه (في المصغر مرة) واحدة أي مراراً (قتل) نخلاني (به)
 سماسه أو ما قصده بقوله غير مرة لأنه لو خنق رجل مرة واحدة حتى قتله فالدية على عاقلة أو على حنيفة
 وأما عند هذا الواجب هو القصاص ولما كان المقصود من الحد رد استيلاء العالم عن المعاصي ومن الجهاد
 إخلاصه عن رأس المعاصي أو رد السبع عقب الحد وقد قال

كتاب السير

هي جميع سيرة وهي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في معانيه وهي مخالفة من السير كالجلطة إلى مكة
 للجبلوس والركوب ثم تقلب إلى معنى الطريقة والمذهب ثم غلبت في لسان الشرع على أمور الخافز وأما

سبحي بهما هذا الكتاب لا يبيِّن في سبب المسلمين في المعاد في سبب الكفار من أهل الحرب ومع أهل العهر
من أهل الذمة والمسلمة من مع المرتدين الذين هم أغنى الكفار بالانستار بعد الأفرار ومع أهل البقي
الذين ضلوا دون حال المشركين وان كانوا جاهلين (الجهاد فرض كفاية ابتداء) أي من غير أن يجتمع
الكفار والجاهلوه بل الطاقة وتعمل المشتقة في سبيل الله من صدر جاهل العترة واحدة وجاهدا إذا
جاء به وقتانته (فإن قام به بعض بسطة عن الكل والا) أي وإن لم يقم به أحد (أثوا) أي كل الناس
(بتركه) وبالجملة الشريعة وقت تقسيم الفرض الكفاية (ولا يجب) الجهاد (على مني واحد أو عديد
وأعي ودعوا فقط) بناء على أن الجهاد فرض كفاية (وفرض عين) على كل واحد من المسلمين (أن يحسم
العدو) أي أن أتى بقصة على بلاد نار صار النفي عاما ولا يتأدفعهم إلا بقواتهم جميعا فيحسم على جميع
الناس الدفع (فخرج المرء أو العبد بلا إذن زوجه أو سيده) فيعلم وفهم (وكره الجبل أن يوجد في بيت
المال (في مالا) أي وإن لم يكن فيه في مالا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا الجبل ما يجعل للعالم على عمله
تحمي به ما يعطى المجاهد ليستعين به على جهاده والمراد به ههنا أن يضرب بالامام الجبل على الناس
الذين يخرجون إلى الجهاد (فإن صار ناهم) أي إذا دخلوا دار الحرب وجعلنا الكفار في حصار (فأعدهم
في الإسلام فإن أسلموا) ثم المراد (والا) ندعوهم (إلى قبول (الجزية) وهذا في حق من تعذر منه الجزية
كأهل الكتاب والجنس وغيره إلا وثار من الجهم وأما المرتدون وعدة الأوثان من العرب فلا فائدة في
دعائهم إلى قبول الجزية فلا فائدة لا قبل منهم الجزية فنهنا تلهم إلى أن يسأوا (فإن قبرا) الجزية (فأدوم مالنا)
من عهدهم دعائهم وأدولهم (وعلمهم) أي يلزم عليهم (ما يلزم) علمنا ولا نقبل من لم يتلقه الدعوة إلى
الإسلام فندعو إلى الإسلام (ندبا) أي من جهة الندب (من بلغته) الدعوة (والاستمعة من بانه سبحانه
وتعالى) أي وإن لم يملوا الجزية فطلب العون من الله سبحانه وتعالى (فبشارتهم من حسب الجانيق) جميع
مخبرين وهو الذي ترحى به أشجار (رحمة وهم وغرقهم) الغرق في جهنم مفسدة وغرق في الماء إذا غار
فيه من باب ليس فهو شريق وهم غرق (وقطع أشجارهم وأغساد زرعهم وزرعهم وإن تروى به بعضنا)
أي ترحى السهام الميسم وإن أخذوا بعضه من تحت الترس (د) لكن (فقددهم) باز في هذه الصورة
(فهمنا من أخرج من حصار وأمر أهله رية يخاف عليهم) سري بالله لي يسري من باب ضرب بمعنى
صار ليل أو أهرى مثله وعنه السري لولا واحدة السرايلا ثم أتى في خفية ويجوز أن يكون من الاستراء
الاختيار لأن اجتماعه صيراه من الجيش أي اختاره كذا في المقرب وفي الميسوط الجيش الجمع العظيم
وكذا الجند وأما السرية ففكوا رية بعد أن يسريون أربعا ثم يسريون بالليل ويحتملون بالنهار ويقال خبر
السرايا رية من أخرج من حصار ولا بأس بأخراج النساء والمصاحف إذا كان عسكر عظيم يؤمن عليه كذا في
شرح القاموس (د) فهمنا من (غادر وغلول) الغادر تركه الوفاء والغلول الأكل النجاسة (د)
فهمنا من (مثلثة) المشقة العسقية وهي قطع عضو من أعضاء الحي (د) فهمنا من (قتل امرأة
وغريمها) أي صبي ومجنون (وشج) فإن وأهي وقعه إلا أن يكون أحدهم ذار في الحرب أو
سبكا (فقتله) قتل والغريق أحدهم لئلا كورين والصبي والمجنون إذا قاتلا في الحرب جهلا ذار
وقته لا فائدة الشافعي في الشيخ والمفتي والاهي ومن يبق ويقتل كالصبي في حال إفاقته وكذا لا يقتل
مقطوع اليد والرجل من أي جانب كان ولا مقطوع اليد التي خاصة ويقتل أقطع اليد اليسرى
أواحد الرجلين وإن لم يقاتل أحدا كذا في كفاية البيهقي (د) فهمنا من (قتل أب مشرك) ومن في

منه. كالأهم والجد أي ثمنا ابتداء أما إذا قصد أحدهم قتله ولا يمكنه دفعه إلا بقتله فلا بأس به وانما قيد
بالأب لأن له أن يمدأ بقتل أي مشرك وشبهه من المحارم سوى الأبوين وإن هلكوا (ولباب الابن) من قبل
أي بيان أدركه (لبتله غمره) واعلم أنه لو قال قلباب بالقاء لسكان أولي (والباب لهم ولو) كان الصلح
(عمال) بأن تأخذ منهم مالا (إن كان) الصلح (خيرا) لضعفنا وشركهم هذا إذا كان لنا حاجة وإن لم
لنا حاجة لم يجوز وما أخذ يصرف في مصارف الخراج ولا تخس فيه إذا لم ينزلوا بساحتهم بل أرسلوا رسولاً
أما إذا أطاع الجيوش بهم ثم أخذوا المال فهو رشيق (ونابذ) أي تنقض العهد مع إرسال العلم إليهم
(لو) كان النابذ (خيرا) المسلمين (ونقابل) أهل الحرب الذين صالحناهم (بالنقل) لو كان ملكهم) وكان
ذلك باتفاقهم (والمرتدين بالمال) أي لصالح المرتدين على ترك قتالهم مدة معلومة من غير أن تأخذ منهم
مالا (فإن أخذ) منهم مال مع أنه لا يجوز (لا يرد) عليهم (ولم نضعه) لأحاديثهم (مطلقا) لقل الصلح ولا بعده
(ولم تقتل من آمنه) (سرا) (وحتى) منا ذلك أن كان بالقاء فلا بأس الذي لا يرد قل فلا يصح أمانه وإن
كان يرد قل نظران كان محجورا عن القتال فهو كالعبد وإن كان مأذونا فليس له الصلح ولا يصح
(رئس) لو شرا يعني لو آمن وأخذ من الجيش أهل حصن وقبيلة من بني الأمان وفؤديه (وبطل أمان
ذمي وأسير وتاجر) دخل عليهم ومسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إليها (وعبد محجور عن القتال) (عبد أبي
حنيفة) وقال محمد والشافعي وزفر يصح وأبو يوسف معهما في رواية السرخسي يرفع إلى حنيفة في رواية
الطحاوي وانما قيد بالحيوز لأنه لو كان مأذونا يصح أمانه اتفاقا

باب الفنائيم وقسمتها

(ما فتح الأمام) من الأراضي التي للفقار (عشرة) أي قهر أو غلبة فهو بالخيار إن شاء تجسوا (قسم)
الباقى (بيننا) أي بين المسلمين الفاعلين (أو أقر أهلها) عليها (وضع الجزية على جميعهم) أي رؤسهم
(والخراج) على أراضهم وقال الشافعي تقسم الأراضي ولا تترك في أيديهم بالخراج وهذا في العقار أما
في المنقول المجرد فلا يجوز أن يرد عليهم بالاتفاق وإن من عليهم بالرقب والأراضي يدفع إليهم من
المنقولات بقدر ما يتيسر لهم من العمل (وقتل الأحرار) إن شاء أي غير الذين نعتبنا من قتلهم وهذا إذا لم
يسلموا أما إذا أسلوا فلا يقتل (أو استرق أو تركهم أسرا ذمة لنا) غير مشركي العرب والمرتدين (وحرم
ردهم إلى دار الحرب والفساد) أي لا تأخذ منهم فدية بمقابلته الأسارى التي في أيدي المسلمين مطلقا أي
لا تأخذ مالا ولا أسيرا مسلما قال لا تأخذهم أسارى المسلمين وهو قول الشافعي وقال محمد لا بأس بأخذ المال
فداء إذا كان للمسلمين حاجة (و) حرم (الن) على الأسارى وهو أن تظلمهم بمجاناة قول الشافعي يجوز أن
(و) حرم (غرم) وما شق أو أخرجها من دار الحرب خلافا لما (فتبيع) خلافا للشافعي (وتعرق) حرم
(قبضة الغنيمة في دارهم لا الإيداع) مطلقا وقال الشافعي لا بأس بقبضتها في دار الحرب بعد تمام انهمزام
المشركين فإن قسمها في دار الحرب فذلك قسمتها في قولهم كذا في الذمانية ثم قبل موضع الخلاف في قريب
الاحكام على القسمة إذا قسم الأمام لأن اجتماعهما إذا أدى اجتماعهما على ذلك وقسمها بغير اتفاق
وقبل مذهبه كراهة القسمة في دار الحرب لا بطلانها (و) حرم (بيعها قبلها) أي حرم بيع الغنيمة قبل
القسمة خلافا للشافعي (وشرك الرد والمدفونها) أي مع المقاتل في الغنيمة خلافا للشافعي رد أو رد أمانته
والرد بالسكينة والعون والمدفوعة عليه الشيء أي براد أو بغيره أمدا الجيش عنه إذا أرسل إليه زيادة
(لا السوقي) أي لا يشارك السوقي العسكر مع اتفاق فيهم (بالقتال) وإن أحدهما في الشافعي له سهم (ولامن

مات من الغائبين بعد انتصار الحرب (فيها) أي في دار الحرب مع الأخصياء حتى لا يرثوا رثته وقال الشافعي
 من مات بعد استعراة الرعية يورث نصيبه (و بعد الأعراس) أي من مات منهم بعد أعراس الغائبين (دارنا
 يورث نصيبه ويشتق فيها) أي في دار الحرب (بعلف) للدواب (وطعام) للكل (وحطب) للأحراق
 (وسلاح) للاستعمال (ردن) للادهان (بلازمة) أي ينفع بهذه الأشياء بلازمة ينفعهم شرط
 الحاجة في السير الصافي حتى لو كان بالحاجة أي كرهه ولا تنفع بالشباب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة
 (ولا ينفعها) أي هذه الأشياء المذكورة التي يباح الانتفاع بها قبل القسمة حتى إن باعها أحدهم رد
 الثمن إلى الشفعة (وهذا الفروع منها) أي من دار الحرب (لا يجوز الانتفاع) (وما نضل) معه من العلف
 والطعام ونحوهما من الأسماء المباحة (رد إلى الشفعة) وعن الشافعي لا يرث (ومن أسلم منهم) في دار
 الحرب (أجز نفسه) أي حقه في الجز (وظفله وكل مال معه أو ودعة عند مسلم أو ذمي دون ولده الكبير
 وزوجته وسجلها) وقال الشافعي ما في بطنها مسلم بأسلام أبيه (و دون) (عقاره) وقال أبو يوسف والشافعي
 هوله وقبله وقول أبي حنيفة وأبي يوسف (و دون) (عبد المقاتل) وأما عقيدنا بدار الحرب لأن المهاجر
 البتة لا يصير بحرراً وأولاده وماله بأسلامه في دار الإسلام وقيد بالودعة لأن ما غصب من ماله مسلم أو ذمي
 بعد إسلامه يكون فيه اعتدائي حقة وقيد بالانصب بعد الإسلام لأنه لو غصب قبل الإسلام ملكه
 الغائب مسلماً كان أو ذمياً وأما عقيد الودعة فيكون ما عند مسلم أو ذمي لأنه إذا أودعه عند ذمي يكون
 فيه اعتدائي حقة بخلاف ما إذا غصبه العبد فيكونه مقتلاً لأن من لم يقاتل من عبده فهو له
 في نفسه في حقة القيمة (يقسم الإمام الشفعة في خمس أولاد ويقسم ما ورثه من الغائبين بأن
 يكون (الراجل) سهم والفراس سهمان ولو) كان (له فرسان) هذا اعتدائي حقة في نفسه وفي رثته وصاحبه
 والشافعي للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم وقال أبو يوسف أيضاً سهم للفرسين أي له أربعة أسهم
 للفرسين إن دخل دار الحرب بهم (والراجل) كالقتال فيكون أصحابهم أسهم آخر البرذون الترك من
 الخيل بخلافه العرب عتاق الخيل كراتهم أجمع شقيق كزباط وريط وهو فرس عريف (لا الرجلة)
 أي لا يسهم لرجل الجملي (والعقل) يكون سهم صاحبها كالراجل (والعبرة للفراس والرجل عند الجائزة)
 أي بخارزة العرب حتى لو دخل فارس أو قاتل راجلاً لصديق المسكن يستحق سهمهم الفارس اتفاقاً وأما
 لو دخل فارساً لم يباع فرسه أو وهبه أو أجزه أو رهقه في رواية الحسن عن أبي حنيفة يستحق سهم فارس
 وفي ظاهر الرواية يستحق سهم راجل ولو باعه بعد الفراع لم يسقط سهمهم الفرسان في الأصح ولو باعه في
 حال القتال سقط سهمهم الفرسان في الأصح وعند الشافعي يعتبر حال انتصار الحرب حتى لو دخل راجلاً
 فاشترى فارساً وقاتل فارساً استحق سهمهم الفرسان وعندنا سهم الرجل ثم قال الخليل الدرب الباب الواحد
 على السكة وعلى كل مدخل من مدخل الزوم درب من دروبها كذا في المغرب لسكن أفراد من الدرب
 ههنا هو البرزخ الحاجز بين الدارين أي دار الإسلام ودار الحرب حتى لو جاوز الدرب دخلت في دار
 الحرب ولو جاوز أهل الحرب الدرب ودخلوا في دار الإسلام (وللوك) إذا قاتل سواء كان قاتلاً ومعداً أو
 مكنتاً (والمرأة) إذا كانت ذوات الجرحى وتقوم على المرفعى (والصبي) إذا قاتل بأذن الإمام (والذمي)
 إذا قاتل أول على الطريق (الرضخ) أي العطاء القليل بحسب ما يرى الإمام (لا السهم) إلا إذا دل على
 على الطريق وفيه منسعة عظيمة للمسلمين شريطة أن يذهب السهم له (و) أما (الخمسة) فيقسم على ثلاثة
 أسهمهم (للإمامي والمساكين وابن السبيل وقد ذى القرى الفقراء منهم عليهم) أي قدم الفقراء من

ذوى قرابة النبي عليه السلام على الأصناف الثلاثة المذكورة فيدخل إقام ذوى القرى في سهم النصارى
وصاكن ذوى القرى في سهم المسلمين وابن السبيل من ذوى القرى في سهم ابن السبيل فيقيم
كل صنف منهم على الذين يدخلون فيهم وهو الأصغر وهو اختيار الكرخي قال الطحاوى سقط سهم الفقير
منهم (ولا حق لأغنياءهم) أى أغنياء ذوى القرى خلافًا للشافعي (وذى قرى تعالى) بقوله تعالى واعلموا
أن ما غنمتم من شئ فإن لله خمس (للتبوك) وسهم النبي عليه الصلاة والسلام سقط غنمه كالصدق (قال
الشافعي) يصرق سهم الرسول إلى الخليفة الصفي شئ نفيس وسطفه لنفسه من الغنمية مشعل ذرع أو
مسيح أو بخارية أو فرس أو غنم قال وذى قرى تعالى احتراز عن قول أبي العباس فإنه قال يقسم على ستة
أقسام سهمهم لله تعالى فيصرف إلى حجارة السكينة إن كانت الغنمية بقر بها رأت حجارة الجامع في كل بلدة
هي بالقرب من موضع الغنمية (وان دخل جسم ذوة غنمهم بلا أن) من الامام (خمس) أى يأخذ
الامام خمس (ما أخذوا بالآ) أى وإن لم يدخل جماعة بل دخل واحد أو اثنان أو دخل جمع صغيرين
مثل صبي صبي لا مائة ثم بلا أن الامام (لا) يأخذ الخمس من خلاف الشافعي (والامام) أى يجوز للامام (أن
ينقل) ويجوز ضربه عليه قبل الفتح وأحرز الغنمية وقبل أن تضع الحرب أوزارها أو لو قبل بعد الفتح
والجزية لم يجز أصلاً التنقل اعطاهمى زائد على سهام الشايعين والنقل الزيادة (بقوله من قتل قتيلاً)
تسببه الشئ بما يؤول الله (فليس له) لا الامام أن ينقل ويجوز (بقوله للسر) به جعلت الحكم الربيع أو
التصف وما أشبهه ذلك (بعد الخمس) أى بعد دفع الخمس (وينقل) بعد الأحرار من الخمس (فقط) أى
لا من أربعة إلا تخمس وانما قبل بقوله بعد الأحرار لأن قبل الأحرار ينقل من السكك أو من أربعة إلا تخمس
(والسلب لكل إن لم ينقل) أى إذا لم يحصل السلب لآثاره فهو من حيلة الغنمية والآثار وغنمهم هو
وقال الشافعي السلب للقاتل إذا كان من أهل أن يسهم له وقد قبله مقبلاً (وهو) أى السلب (مركبه)
وما عليه من السرج والآلة (وثيابه وسلاحه وما معه) على الذباية من ماله في حقيقته أو على وسطه لا على
وما معه وذابته وما عليه وما في بيته

ع (باب أسبأ الكفار)

(إذا سبي الترك الروم) الترك جمع تركي والروم جمع رومي التقييد بهما اتفاق لان المداومهما الكفار من
البلدين (وأخذوا) أى الترك أموالهم ملكوها وملكها ما يجد من ذلك) أى من الأموال المأخوذة (أن
غلبنا عليهم) أو على الترك (وان غلبوا على أموالنا أو زوها بدارهم ملكوها) وقال الشافعي
لا يملكونها والمداوم بدارهم دار الحرب لادارهم غلب عليهم احتجى أن الترك والغنم دول استولوا على مدينة
وأحرزوا ما فيها بدار الهند ثبت الملك للترك كما ثبت للهند وانما قيد المسئلة بالأحرار لأن قبل الأحرار بدار
الحرب لم يملكوها (وان غلبنا عليهم) بعد الغلبة عليه (الغن وجند) هنا ملكه قبل القسمة أخذه (أخذوا
بجنانا) أى بلا بدل (وبعد هذا) أى بعد القسمة أخذه (بالقيمة) أى بالثمن لو اشتراه تاجر منهم وان
وقع غنمه وأخذ أربابها وعلمهم أن المولى يسقط عنه حصصه الأثر من الغدا وهو الثمن (فإن تكرر
الأمر والشراء) بأن أمر الشراء يكون بعد ما فسرناه رجل بألف درهم فامر به ثانياً ودخلوه دار الحرب
فأشتره رجل آخر بألف درهم فأخرجناه (أخذ) المشتري الأول (والأول من) المشتري الثاني (بثمنه) أن شاء
(ثم أخذ) المالك (القديم) أن يشاء من المشتري الأول (بالبثمن) أى الثمن الذى اشتراه أولاً من أهل
الحرب وبالبثمن الذى أخذ من المشتري الثاني (ولم يملكوا) أى أهل الحرب بالاستيلاء (خرناهم في نارنا)

ولا تاركها تينا) وان في قصورهم اشار الى انهم يتكلمون القن والفتنة (و) السخط (فانك عليهم) اي على
أهل الحرب يجمع ذلك (انك) كوز ايضا (وان تزل اليهم) اي انك دار الحرب (ب) جمل فاشقروا ملككم (و) بالقتل
بالجمل اتفاق لان المروية الثانية ثمة المجمع تفسر ثمودا من باب ضرب (و) ان ابقى اليهم قن لاجل ثوبه (و) لا
يكونه (فلا ابق) عصبه فترس ويشتاع (و) اخذوها (فما جرى) رجل فانه من (و) انسجدها البنا (اشد) قول
القتل (انهم يتكلمون بالفتنة) وقلنا ياخذوا بعد وياه به باليمن ان شاذ (يا ران تاج) اي اشترى حرق
(مستأمن) في دار العدا (مروعاوا) دخله دارهم (عقب) التبع خلافا لهما (الوامن) عبد حرق (عنه) اي في
دار الحرب (خافوا) ورونا اي شلينا (عليهم تنقون) العبد ثم التقييد باليمن انك لان الحظ لا يختلف
في العبد الذي كذا في الارض مع رعايته بقوله خافنا لانه ان لم يخرج اليه بعد الاسلام فهو على حاله

باب المستأمن

الاستماتان طلب الامان من العدو وما كان او سلمه (دخل) آخر ثالثة (اي) في دار الحرب (من) فترسه
لنبي منهم (اي) من الامر الى الا تفسر ما داموا على شروطهم وانما قد ناله لانه اذا قدر ملكهم ما ختمه
أورجسه فترس الملك بملكه ولم يمتعه الملك فترسوا وان يترسوا منهم وانما قد ناله لانه اذا قدر ملكهم ما ختمه
الترس من ان اطلقوه ما رها (فلما خرج) التماس (شيئا) من امورهم وانهم البنا (عليه) ملكا شديدا
(عظما) وانهم قد (اي) ذلك الشيء (فان) اذا تفرقوا وان (استأمن) التماس (عربا) وخصب احدثها
صاحبه (اي) مستأمن صاحبها في دار الحرب (وتربها البنا) استأمن من الحرب (لم يرض) انما هو صاحبها
صاحبه (يوشم) من الدين والغصب وقال أبو يوسف بقضي على المسلم بالدين اذ ان احدث ما بالدين واستأمن
اي شاع به وان قد يد الال اي قبل الدين (وكذا) اي لم يقض واستأمنه ابني (لو كان) آخر بين قولا
ذلك اي ان استأمنه الآخر أو خصب احداهما صاحبه في دار الحرب (ثم استأمن) ان حيا مسلمين (البنا)
(قضى) بالدين بينهم الا انصحب (اي) لا يقض بالغصب والسكن ثم الغاصب في دار الحرب فترس عنه يقضي فيها
بينه وبين الله تعالى (استأمن) مستأمنان (في دار الحرب) قتل أحداهما صاحبه تجب الدية في قتله
مطابقا سواء كان هذا أو شطأ ولا يجب القود في ظاهر الرواية ومن أي يوسف ان القود في العمد ذكر
الامام فان كان هذه المدة في الجاهل الصفي وجعل هذا الحد في قول أبي حنيفة ثم قال وقال أبو يوسف
وعندنا عليه القصاص في العمد كذا في النهاية (و) تجب (السكارة) ايضا (في الخطا) وعند الشافعي تجب
السكارة في العمد ايضا (ولا شيء في الاسيرين) المسلمين اذا قتل أحداهما صاحبه في دار الحرب مطابقة
سواء كان هذا أو شطأ (سوى السكارة في الخطا) عند أبي حنيفة وعند الشافعي تجب الدية في العمد والخطا
وعندنا في تجب القصاص في العمد والدية في الخطا (ولا شيء في قتل مسلم مستأمن) مطابقة لسواء
كان هذا أو شطأ سوى السكارة في الخطا وعند الشافعي تجب الدية في الخطا والقود في العمد

فان قيل لا ينبغي مستأمن (اي) ان يقيم (فيها) اي في دارنا (سنة) كماله (وقيل) لان اقتصرة وضع عليه
الجزية فان ملك يده اي بعد ما قيل له (سنة) فهو ذمي في تركه ان يرجع اليهم كما لا تركه (لو وضع عليه
الخراج) بارادته في دارنا بامان واشترى ارض خراج ووضع عليه خراج الارض اي وظيف عليه مصار
فيها (او تركه) بخرقة (فما اعطاه) اي ان دخل حرق في دارنا بامان فترس قبح ذمية فيرجع اليهم ان شاء
ولا يصير ذميا (و) يرجع (الخرفي) المستأمن (اليهم) وله ذمية عند مسلم (في دارنا) (أو) عند (ذمي) ادين
عليهم ما حل (وه) وما في دار الاسلام من ماله على خطر اي شرف الزوال (فان اسر) الرجوع (أو) ظهور

عليهم قتل) هذا الرجل اجمع بعد الغلبة (سقط دينه) ولا يصير غنيا (رمز ما رت ودونته فنيا) اي يوسف
ان الودعة تصير له كالأردح (وان قتل) الراجح (لم يظهر عليهم اونايت) الراجح (فقصره ووديعته
لورثته) فرد عليهم كل ما دعاه في حياته (خان جاهدنا في بامان) قد كان له زوجة ثمانية وولد) سواء كان
صغيرا او كبيرا (أرمال) اودع بعض (خدمه ساو) بعينه شدد (دخو) بوضه شدد (سوي فأسلمه هئا) أي
في دارنا (ثم طاهو عليهم فأسكل في وان أسلم شجاعة فانظر عليهم ولده الصغرى مسلم وما اودعه عتبه
مسلم) اودعي قوله وغيره) كائنا أمة متعلما او لاده السكار ومال في يد سوي (في) أي غنية للثلاثين (ومن
قتل ساسا شطرا) الخال ان (لا لوله) اصيلا لا حاضر ولا غايب (أو أسلم) حر باجاء بايانا فأسلم
فدينه على قائلته) أي على حاقلة القتال (الامام) راعاه مدة قوله لا لوله لا لوله كان له رزق فلا امر اليه
وقد دينه بامان وبالإسلام لا لوله لم يكن عتسا أمرا أول مسلم قتل لأشي عليه (وفي العهد القتل أو الذية)
بطريقه الصالح التراضي (لا التنازع) في المسئلة

باب الفاشرة والاشارة والاشارة والاشارة

[illegible]

(وان عظمها صاحبها) بأن لم يرضعها (أو أسلم) صاحبها (أو أشتري مسلم أرض تراج يحجب الخراج في
 الصور كلها) (ولا عشرين خارج أرض الخراج) وقال الشافعي يجمع بينهما
 (فصل الجزية ولو وضعت بتراض وصلى) أي برضا الإمام ورضا من وضع عليه قيمة قدر بحسب ما يقع
 عليه الاتفاق (لا يبدل عنها إلا) أي وإن لم يوضع بالتراضي فإنه (يوضع على الفقير المقتدر) وهو الصفيح
 القادر على التكسب (في كل سنة اثنا عشر درهما) يؤخذ منه في كل شهر درهم (ويوضع على وسط
 المال ضعفه) وهو أربعون درهما (وعلى المكثر ضعفه) وهو ثمانون درهما وقال
 الشافعي يوضع على كل عالم دينار أو ما يعادل الدينار والفقير والفقر في ذلك سواء وعلم أن المعتبر في الفتي
 والفقير أكثر السنة فلو كان غني في نصف المحول وفقر في النصف يؤخذ منه حتى ية الوسط والفقر من ذلك
 عشرة آلاف درهم فصاعدا أو التوسط من ذلك مائتي درهم إلى عشرة آلاف والفقير من ذلك مائتي
 درهم وقيل من لا بدله من التكسب لا صلاح معه شته كذا في شرح القديري (وقوم) الجزية (على كتابي)
 يهوديا كان أو نصرانيا من العرب أو غيره (و) على (محمدي ووثني عثماني) (أو ثني عراقي ولا على عربي)
 ولا (على صبي ولا على) امرأة (مطلقا سواء كانت حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكنتة) ولا (على)
 عديم مكانة (ولا) (أعني ولا) (فقر غير معتدل ولا) (راهب لا يخطأ) وكذلك (المشرك والشقي)
 السكير وقال الشافعي لا يوضع على وثني محمدي وتوضع على فقير غير معتدل وعن أبي يوسف أنهم اتعجب على
 غير الصبي إذا كان ذمالا وهو امرأة والزمن والأعبي والمشرك والشقي الكبير كذا في شرح القديري
 قوله وراهب أي لا يوضع على راهب لا يخطأ الناس مطلقا رد كرحمده عن أبي حنيفة أنه يوضع عليه إذا
 كان معتدرا على العمل وهو قول أبي يوسف وأما عقوبة وله لا يخطأ الناس لأنه لو خطأ لهم فهو وغيره سواء
 (وتسقط بالاسلام) أي أو أسلم من عليه الجزية قبل أن يؤخذ منه تسقط عنه مطلقا وقال الشافعي إن أسلم
 بعد كمال السنة تسقط عنه وإن أسلم قبل كمال السنة فله فيه وجهان (والسكران) أي وتسقط الجزية بسكران
 السنة أي بان سرت عليه سنون ولم يؤخذ منه أخذت وقال لا يؤخذ من كل سنة وبه أخذ الشافعي (والموت) أي
 تسقط الجزية بالموت هذا مطلقا سواء كان بعد مضي السنة أو النصف وعند الشافعي لا تسقط (ولا تحدث
 بيهة) أي مبيد النصارى (بكنيسة) وهي مبيد اليهود (في دارنا) مطلقا أي لا في الأمصار ولا في القرى
 وروى عن أبي حنيفة أنهم لا ينعقون من أحد منهم في القرى (و) (لكن) (دعاد) البعثة (المنهم) والكثيرة
 المنهم أيضا أو أعاد كرا السنة لأن الشاة في البيعة للنقل لا للتأنيث (ومبيد الذي عتاني الزى) أي الناس
 فلا يلبس رداءا ودرعا ولا قلنسوة مثل خفافا وعتان ومن لباس يفتن به أهل
 العلم والهدى (و) يعرف (الركب والسرج فلا يركب خيلا) إلا عند الحاجة مما إلى الاستعانة في الحرب فيركب
 حمارا أو بغلا أو جحوة ولا يعمل بالصلاح ويظهر النسيج) وهو خيط شليظ من الصوف بقدر الأصبع
 يشده الذي فوق ثيابه دون الزنار الخ من الأبرسم وهو فارسي معرب (و) (ركب سرجا) كالأقف (يجمع
 كاف الجار وهو مرفوف ولوقا سرجا أو كالا كاف لسكان أصوب) (ولا ينعق من عهده بالأيام) أي
 بالامتناع (عن) إذه (الجزية) وإن في بسلمة وقتل مسلم وسب الذي عليه السلام بل ينعق (بالشاة)
 وقال الشافعي ينعق بسب النبي عليه السلام (وبالعقوبة على موضع للراهب وصار) بعدها (كالزينة)
 إلا أنه لو أسر ستمت بخلاف المرد (ويؤخذ من) أموال (نقلبي وتقلبية بالعين ضعف) (كأننا) وقال زفر
 لا يؤخذ من نسائهم أيضا وهو قول الشافعي وأما عقوبة بالبالغ لأنه لا يؤخذ من الصبي والصبية (ومولاه)

كول القرشي) أي إذا اعتق القرشي عبدا كافر أو أخذ منه ولا يعتبر حاله بحال مولاه فكذلك اعتق
 التالي أو أخذ منه الجزية إذا كان كافرا ولا يضاعف عليه خلافه لأن المؤمن على من وجب هذا إرادان
 بين المصارف فقال (والخراج والجزية وما لالتغلي وهذه أهل الحرب) أي الإمام (وما أخذنا منهم
 ولا قتال يصرف في مصالحنا كمد الغنور) جمع نفر وهو موضع الحفاضة من العدو (وبشاء القناطر
 والجسور) والقناطر قمانني على الماء للروور والجسور هام (وكفالة القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة
 وذرائعهم) أي ذرائع المقاتلة وأما بقية ديوله فلا تقبل لأن المأخوذ منهم بالقتال يعمى ثم يقسم بين
 الغنائم كما مر وأما إن المكاف في سوا الغنور إشارة إلى أنه له مصارف أخرى كعمارة المساجد وأزباط
 ورم ما أنشئ من الأنهار (ومن مان) من أهل العطاء (في نصف السنة حرم من العطاء) وأما وضع
 المسئلة في نصف السنة لأنه لو مات في آخر السنة يستحب صرف ذلك إلى ورثته وأما أهل العطاء في
 زمانه القاضي والمدرس والمحقق

باب المرتدين

لما فرغ من بيان أحكام الكفر الأصلي شرع في بيان أحكام الكفر العارضي (يعرض الإسلام على
 المرتد مطلقا سواء كان حرا أو عبدا رجلا أو امرأة لأنه مستحب) وتكفي شبهة التي وقع في أمر دينه
 (بحسب ثلاثة أيام) أي إذا أبى عن الإسلام بعد العرض وفي الجامع الصغير المرتد يعرض عليه الإسلام
 فإن أبى قتل فتأويل ما في المتن أنه إذا استعمل للفسك (فإن أسلم) فهو المراد (والاقتل) وإسلامه أن يأتي
 بكلمة الشهادتين (يتبرأ من الأديان) كلها (سوى دين الإسلام) أو عاقلة يهودية أو نصرانية أو غيرها
 قبل عرض الإسلام (و) لكن (لم يضمن قتله ولا تقبل المرتدة) مطلقا سواء كانت حرة أو امرأة مختلafa
 للشافعي (بل تجزئ) وتجزئ هي عليه (حتى تسلم) وإن كانت أمه وطلبه ولا هادفت إليه ليجزئها في
 منزله وتجزئ على الإسلام ويستخذهما عند الحاجة وكيفية ان تقبس ثم تجزئهما في كل يوم ويعرض عليهما
 الإسلام ونصير أسوأ ما ثم يجزئهما هكذا إلى أن تقرب أو تقرب (وتجوز ملك المرتدة عن ماله) يردنه
 (زوالا موقفا) عند أبي حنيفة وعند مالك (فإن أسلم عاد ملكه) تفسير لقوله زوالا موقفا
 (وإن مات أو قتل على ردة ورثت كسب إسلامه وورثته المسلم بعد قضاء دين إسلامه وكسب ردة في بعده
 فضاء دين ردة) هذا عند أبي حنيفة وقال مالك لا يرثه المسلمون وقال الشافعي وكسب المرتدة
 لو تهاوى برثمان زوجها إن ارتدت وهي حرة وإن كانت عتقة لا يرثها (وإن) يلحق بدار الحرب مردوا
 (حكم الحاكم) (بالحق) (ع) عقوق مديرة وأم ولده وحل دينه) الذي عليه في سبيل التأجيل وقيل
 ما اكسبه في حالة الإسلام إلى ورثته المسلمين وقال الشافعي بقي ماله موقفا قوله وإن حكم بحقه إشارة
 إلى أن الحكم بشرط التحق في أحكام الموت وهو ظاهر الآية وفي بعض الروايات ثبت الأحكام بمجرد
 الإلحاق وقوله عقوق مديرة إشارة إلى أن أحكام الموت تحق في مجرد الإلحاق بالحق لا يثبت شرط القضاء بذلك
 الأحكام وبه قال الجمهور وإليه أشار محمد في أكثر المواضع وقيل بشرط القضاء بشئ من أحكام الموت
 ولا يكفي بالقضاء بالحق (وقيل مبايعته) هذا بقوله حكم عقوق مديرة وحل دينه لأنه غير
 عقيد وقوله وإن حكم بالحق (وعقته وهبته) ورثته (فإن آمن نفذ وإن حكم) على ردة (بطل) هذا عند أبي
 حنيفة وعند مالك في هذه التصرفات لا عند أبي يوسف فتشكك كما تشكك في الصحيح حتى تعتبر به عانته من
 الكل وعند محمد تنفذ كما تنفذ من الرض حتى تعتبر بعانته من الثالث وأما إن تصرف المرتدين على

أربعة أقسام قسم منها بالافتاق كالاستملاذ والافتاق وقسم منها بالقتال كالنكاح والبيع
 وقسم من الموقوف بالافتاق كالتفاسية وقسم منها بالقتال في قوله وهو ما عدا في المان (ان ما دام) الرد
 في دار الاسلام (مسألة) في الجاهلية في قوله (في دار الاسلام) من له دينه (الحسنة) واسكن الله
 بعمواله ما له من دينه بفضله وأرضاه وأغناقه بقله بعد الحكم بطلان قوله لأن الموقوف ليس بالفتاوى
 جعله كأنه لم ينفذ وكان ثم لم يزل مسأله فبما أخذ ما يجده من ماله ينفق في داره ويضمن ما ناله (والا)
 في وان لم يجد ماله في داره ان أزاله الوارث عن ماله (لا) بأشده (ولو ولدت أمه له نصره رابعه) المسألة
 أشهر (أو أكثر) مقدار تدفدها فهي أم ولد وعوايشه (حرو) نسكن (لا يرثه ولو) كانت (مسلمة)
 والمسئلة بها (ورثه الابن ان مات) المرث في الصورتين أو يقتل (في الردة أو يوفى) مرثها (يدار
 الحرب) وأغناقه بقله لسته أشهر ولا تنه الوجاء بولد لاق من ستة أشهر فما زاد لم يرث كذا في النهاية (وان)
 في الردة (أو دار الحرب) (عالمه) أو مع ماله (فظهر عليه) أي على المسألة (فوفى) فأن رجوعه (بمسألة)
 بدار الحرب إلى دار الاسلام (وذهب عيال) وأدخله في دار الحرب (فظهر عليه) أي على المسألة (فلو ارثه)
 الابن (أو أخاه) ويضمنه في قبل القسمة وبالفقه هذا القسمة هذا إذا رجع من يدينه أو انما يدينه بطلان
 قوله قلنا قبل القسمة على كذا في رواية وفي رواية يكون فيها (فأجاب الحق) المرث بدار الحرب وله عند
 في دار الاسلام (وقضى) به بطلانه في كتابه الابن (فيها) المرث حال كونه مسأله أو الكتابة (أي)
 بدار السكينة (بأنه والوالد وارثه) بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق المكاتب فإن الوارث فيه الابن كذا في
 النهاية (فإن قتل من تدبر الخطأ أو يلق) بدار الحرب (أو قبل خالديه في كسب الاسلام) خاصة عند
 أبي حنيفة وقال الأئمة كسبه في الردة والاسلام وكذا إذا كان حياً في دار الاسلام بالفتوى والافتاق
 والقتل اتفاقاً واختلفوا في ما عدا ذلك على أن المرث يقتل الابن يلق بدار الحرب (ولو ارثه بعد الاطعم) في
 لو ارثه مسلم بعد ما نطق بده (عند ارماتة أو يلق) بدار الحرب ويضمنه بطلان قوله (أو سلمه) سلمه
 ضمن القاطع) فيها (أو يلق) في ماله ليرثه (وأغناقه بقله) بعد القطع لا لو قطع بدار الحرب أو سلمه
 وراثته لا ضمنه (فإن لم يلق) المرث المقتطوع أو يلق ولم يقض بطلان قوله (أو سلمه) سلمه ضمن القاطع
 (الدية) كلها عند مالك وعند غيره من فرق نصف الدية وهو القياس (ولو ارثه مكاتب يلق) بدار الحرب
 أو كسبه (أو يلق) بدار الحرب (أو يرض عليه الاسلام فأبى) وقتل (على رثته) (سكنته) مولاً ومواثيق) من
 بدل السكينة (لو ارثه) أي لو ارثه المكاتب (ولو ارثه الزوجان مطلقاً) بدار الحرب (فولدت) ولداً فيها
 (وولده) أي هذا الولد (ولو في دار الحرب) فظهر عليهم فلو ولدان في دار الحرب أو ولد على الاسلام أو ولد
 فولد مطلقاً سواء كانت الزوجة حية في دارنا أو في الحبس عن أبي حنيفة أنه يجب عليه أيضاً
 (ولو ارثه الأب) العاقل الصحيح كاسلامه) عندهما وقال زفر والشافعي أن رثته ليس بمخرج كاسلامه
 وقال أبو يوسف أيضاً رثته ليس بمخرج وأما في رواية أقل لأن غير العاقل لا يصح رثته (ويجب) الصبي
 (عليه) (أو لا يقتل) ان أبي روف القياس يقتل ثم الجريح من أن يكون بالجرح أو بالتمديد أو غيره

باب البغاة

فما فرغ من بيان الجهاد من الأخبار شرع في بيان الجهاد مع المسلمين من البغاة وهي جمع الباغ كالكفرة
 جمع الغازي وهم قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الإمام الحق طائفتهم على الحق والإمام على الباطل
 مسبة كمن في ذلك يتأمر بل فاسد فإن لم يكن له تأويل فله حكم النصوص إذا (خرج) قوم منه وقتلوه

طاعة الامام وغاموا على بلادة دعاهم الامام (اليه) الى نفسه أي الى العود الى الجماعة (وكشف
 شبهتهم) فان أجابوا نعم الامام وحصل الائتلاف لم وان قالوا افعلنا الظالم فالامام يمتنع عن الظلم ولولا منع
 وقائهم فالتناس لا يميزون الامام ولا الجماعة لو قالوا افعلنا لان الحزم بمعاودة والولاية فله ان يقاتلهم
 وعلى الناس ان يدينوه (وبدأة تمام) أي حتى الامام ان يقاتلهم وان لم يردوا فبقتله ان انفسكر وا
 واجتمعوا وذكري القديري في خصمه ولا يبدأ بهم بقتال حتى يبره قاتلهم بدونه قاتلهم حتى يفرق بينهم
 وهو قول الشافعي (ولولا فقة) أي لو كان البغاة جماعة يرجعون اليها (لجوز جرحهم) أي أسرع
 قتله وأتمه (وتنبيه عليهم) وقال الشافعي لا يجوز ذلك في الحالين (والا) أي وان لم يكن البغاة فقة (لا) يتم
 قتل جرحهم ولا يسمع مولاهم (ولم تسب ذريتهم) أي ذرية البغاة (و) لكن (فحبس أرواحهم) ولا تقسم
 (حتى يتردوا) فان تابوا أو قالوا أي رجعوا الى أمر الله تعالى فترد عليهم أو وهم (ران احتياج) أهل العدل
 الى سلاح أهل البغي وشيخهم (فأقول يسألونهم وشيخهم) خلا للشافعي فيه وان لم يجتمعوا الى ذلك
 حبس عنهم كسائر الاعوان ويبيع السكران ويحبس عند (وان قتل باغ مشرك) مطلقا سواء كان عبدا
 أو خيطا (فظهر عليهم) أي على أهل البغي أهل العدل (المحبب) عليه (شيء) أي لا لعمامة ولا لادنية
 (فان قتلوا) أي البغاة (على مصر) من أمصار أهل العدل (نقتله مصري) عبدا (مقتله فظهر) أهل
 العدل (على البحر قتل) القاتل (هـ) أي بسبب المقتول قصاصا هذا اذا غلبوا ولم يجوز احكامهم حتى
 أسرهم امام أهل العدل من المهر أما اذا أسر واقبضه احكامهم لم يجب شيء (وان قتل عاديا باغيا أو قتل
 أي الفاعل لا باغ) وكان القاتل فيه وارثا (فقال) الشافعي (أنما على حق) أي كتب على الحق من قتلت
 وأما الآن على الحق (ورثه) أي القاتل المقتول في الصورتين (وان قالنا) أي كنت (على باطل لا) يرث
 الباقي هذا عندهما ردها ليرث الباقي في الوجهين وهو قول الشافعي (ولم يسمع السلاح
 من أهل الفتنة) وفي عسا كرمهم (وان لم يدركه) أي المشتري (منهم) أي من أهل الفتنة (لا) يكره

كتاب القبط

الغمامة بين السكاكين ان السهم شرح معنى في غيره وهو خلا العالم عن الفساد وأخذنا القبط والقطعة
 شرح لا حياة النفس والمال قال الله تعالى ومن أعما فانك كما أهدا الناس جميعه الا أن الأول فرض
 وهذه تدور في بعض الصور فأخرج من القول رافعا معنى ما عتبار آله لما لا يقط وهو في القبط والقطعة
 أي ما فرغ من الأرض فيقبل على معنى وهو قول ثم يطلب على القسي المدور لا على عرض أن يقط وفي
 الشرح اسم أوله وحيط رجه اهله فوقه من السيلة أو فرار من غمة الى (نبت القاطعة) أي ان لم ينفذ
 ضياعه (ووجب ان) ينفذ الضياع وهو في وقت في بيت المال كثرته أي كان ذات وترك ما لا يلبس
 له رث يوضع في بيت المال (و) كذا (جنايته) أي عقل جنايته فهو نفس بيت المال (ولا
 يأخذهم) أي القبط من المائتة (أحد) هذا اذا لم يدع نفسه أما اذا ادعى مدح الله ابنته فاقول قول
 المدعي ويثبت نفسه عليه بدون الخطأ هذا اذا لم يدع المائتة نفسه وان ادعى نفسه فهو أوله من الخارج ان
 كان المائتة رجلا أما ان كانت امرأة فلا تلتفت اليه (ويثبت نفسه من واحد وعن أنفسهم) أي اذا
 ادعى معا رافعا فدنا لا يملو ميعتة مدعوه أحدهما فوابنه والقياس أن لا يقبل قوله (وان وصف
 أحدهما علامة) رثته (فيما اذا ادعى اثنين) فهو (أي المدعي الواصف) أحق (هو) يثبت نفسه
 (من ذي) اذا ادعى في الاستحسان (وهو مسلم ان لم يكن) القبط (في مكان أهل الفتنة) رافعا عليه لا

لوجوده في قرية من قرى أهل الامة أو في كنيسة أو اربعة كان ذهبا كان الواحد ذهبا ثم ان كان
الواحد مسلمان في هذا المكان أو ذهبا في مكان المسلمين اختلفت الروايات فيه في رواية كتاب اللقيط
في الميسوط اعتبره المكان دون الواحد وفي كتاب الدعوى في الميسوط اعتبر الواحد دون المكان وهي
رواية محمد بن نعيم عن محمد وفي بعض نسخ دعوى الميسوط اعتبر الاسلام سواء كان في الواحد أو في
المكان وهو اوفق (و) ثبت نسبة (من عبده وهو حر ولا يرق) أي لو ادعى رجل ان اللقيط عبده
لا يصدق (الا ينفقه وان وجد معه مال) مشدود عليه وكذا اذا كان مشدودا على دابة فهو عاينها (فهو له)
دون الواحد ثم يصرفه الواحد اليه بأمر القاضي وقيل يصرفه بغير أمر القاضي (ولا يصح للملئط عليه
نكاح وبيع واجارة) أي لا يصح كون له ولاية التزويج وبيع ماله ولا يكون له ان يشأه وفي
مختصر القدرى له ان يؤجره (رسالة في حقة) وصناعة (وبقيض هبة) أي ان يؤجره وأهله أحد
وهو يقيض ما يطلب له

كتاب اللقيط

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه سميت بالانتماء لقط فالبا (لقطة الخيل والجرم امانة
ان أخذها البرد دعا على ربه أو أشهد) على ذلك شاهدان حتى لو طسكت لا يضمن وعنده أي يوصف لا يشترط
الأشهاد وان لم يقدر على الأشهاد أو أشهد ولم يقدر على إقامة أو خاف ان لا أشهد عليه أخذها ظلم منه
فترك الأشهاد لا يضمن ثم يشهد اذا طفر عن يده حتى لو طسكت بعد ذلك لا يضمن (وعرف) في موضع
أصابعها وفي مجامع الناس وأبواب المساجد وفي الأسواق والشوارع وأما ان الواقيمة ابتدئة لا علاقة
على أخذها أو أشهد (الى أن علم ان ربه لا يظلمها) بعد ذلك ان كانت شيئا بقي فأما ان كانت شيئا لا يبقى لوائي
يوم أو يومان عرفها ان يخاف ان تقسده ثم يصدق بها ان كان غنيا أو بأكلها ان كان فقيرا وقدرة
تجديف الاصيل بالخول من غير تقصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك وأشافعي ومالوي يحد من أي
حقيقة انها اذا كانت عشرة دراهم فصاعد أو رفرها حولا وان كانت أقل من عشرة دراهم عرفها بحسب
ما يرى فليس بتقدير لازم ثم يجدد الانسان فهو نوحان فرع منهما يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالنوى وقصور
الزمان ونحوهما أو حكم فيه ان له ان يأخذ وينفع به فان وجدته صاحبه في يده بعد ما جعلها فهو الحق
بأن يرفع منها يعلم ان صاحبه يطلبه فعليه أن يحفظه ويعرفه ويوصله الى صاحبه على ما ذكر في السكك
فقوله لقطة امانة تدبر يديه النوع الثاني (ثم يصدق فان جاهر بها) بعد ما يصدق بها فهو على الخيار ان شاء
نقد أو ضمن الملتقط) أو المسكين ان كانت هالكه وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط الهيمه)
مطلقا سواء كانت بعيرا أو بقرا أو فرسا أو شاة وقال مالك وأشافعي اذا وجد العبر والبقرة والفرس
في الصحراء فالترك أفضل وان وجد في الساسة التقطها (وهو) أي الملتقط (مستحب في الاتفاق على
اللقيط واللقطة) بغير إذن الحاكم فلا يجزئ على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة ولا يكون له أن
يتمها من ربه الا بجل ما تفق (و) لو اتفق عليها باذن القاضي تسكون (النفقة) دنيا عليه وعلى
صاحبه أفرج جميع على اللقيط اذا كبر وعلى رب اللقطة اذا جاهر (ولو كان لها نفع آخرها) القاضي (وأنفق
عليها والا) أي وان لم يكن لها نفع وخاف أن تستغرق النفقة فيتمها (باعتها) القاضي وأمره بحفظ الثمن
(ومعها) أي الملتقط اللقطة (من ربه حتى يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها بلا بد فان بين علاقتهما)
أي ان لم يقم البينة وبين علامتهما بأن هي وزن الدراهم وعددها ووزنها وكاهها أو شبهه الدابة وسببها

ان كانت دابة أو حلية العبد واجهه وحسنه وسمه (حل الدفع) اليه (بلا جبر) من القاضي وقال مالك
والشافعي يجزى (ربته مع المولى) كان الملتقط (فقيرا والى) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق على أجنبي
ومع على أبيه وزوجته وولده لو) كانوا (فقرا)

كتاب الأبق

تناسب السكابين من حيث ان فيهما الحياه المال بهد ماصار على عرض الزوال وهو علو كقر من مال ماله
قصد (أخذ له) أو أفضل من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه وأذا الضال) قبل ذلك وقيل تركه أولى
والضال هو الذى خلط الطريق الى منزل مال ماله (ومن رده من مده سفر) الى مولاه (فله أربعون درهما)
مطابقا له شرط أول بشرط وفي القياس لاجل له الا بشرط وهو قول الشافعي هذا اذا لم يده الا عانة
حتى اذا قال المالك لا تحرفدا بقى عبدى ان ربه قد نكده فقال نعم فو رده المأمور على مسرة السفر وجاه
به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان به وهو قد ر على الا عانة كذا في الملاصة (ولو) كانت (قيمة
أقل منه) وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن قيس له بقيمة الادرها (ومن رده لافل منها فاجسابه) وحسابه
قد يكون بمصالحهما وقد يكون برأى الحاكم وقد يكون بتوزيع الاربعين على الايام الثلاثة
فان جاء به من مسير يوم فله ثلث اربعين وان جاء به من مسير يومين فله ثلث اربعين على هذا
(والمدير وام الولد كالقن) في وجوب الجهل التام (وان أبق من الراد لا يقمن) الراد هذا اذا اشتهر على أنه
أخذ ليرده على المالك (ويشهد) أى عليه أن يشهد (انه أخذ ليرده) قالوا له ادعيه محتم هذا أى حقيقته
ومحمد رحمه الله حتى لو رده من لم يشهد به وقت الاخذ فلا جعل له عندنا (وهو الرهن) أى أبق العبد
المرهون فردة فالجهل (على المرحمن) هذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر منه
في قدر الدين عليه والباقي على الزاهن (وأمرته فقه كالقطة)

كتاب المفقود

تناسب السكابين من حيث ان كلاهما غائب لم يدركه ثم المفقود موجود ونظرا الى قول حاله خفي الاثر
نظرا الى ما له كالميت وماله في حق نفسه حتى لا تنكح عرسه ولا تقسم ماله ولا تسبح جارته
(هو غائب لم يدركه وهو غيبه وموته ونصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق
منه على قريبه ولدا) أى من جهة الولادة (ولا يورث) بنو الاحداد والجدات والاولاد واولاد الاولاد (و
على (زوجته) فان كان المفقود نصب في حال حضرته قيمته لم يقم على ماله ويحفظه حال غيبته فلا نصب
القاضي (ولا يفرق) القاضي (بينه) أى بين المفقود (و بينها) أى وبين زوجته مطبقا خلافا لما لك فان
هناك يفرق بعد مضي أربع سنين ان طلبت وتعدت عدة الوفاة (وحكم) القاضي (عونه بعد تسنين سنة)
من يوم ولده عليه الفتوى وفي نظائر الرواية تسديد عوف أقرانه فان لم يبق أحد من أقرانه حبس حكم عونه
وروى الحسن بن أبي حنيفة بعد مائة وعشرين سنة وفي المروى عن أبي يوسف عائة سنة (و) اذا حكم عونه
(تعد امراته) عدة الوفاة من وقت الحكم عونه (ورث) ماله (منه) حينئذ لا قبله) أى قسم ماله بين ورثته
الموجودين في وقت الحكم كانت مات في ذلك الوقت ومن مات قبله لا يرث منه (ولا يورث) المفقود (من
أحد) مات في حال فقده يعنى لا يرث من نصيب المفقود من الميراث لمسك له واسكنه فوفت نصيبه من ارث من
مات حال غيبته فان ظهر حيا علم أنه كان وارثا فهو ماله (ورثه) فالوقوف له وان لم يظهر حتى حكم عونه

فإنه قوف برده على ورثة صاحب المال (قلو كان مع المفقود وارث محجب به) أي بالمفقة ودستج الحرمان (لم يعط شيئاً فإن اقتص حقه) أي حق الوارث الذي يجب بالمفقود يعط أقل النصيبين بوقف السابق كالن (بما هو رسل مات عن بنتين وابن مفقود وابن يعطى العاتان النصف ووقف النصف الآخر ولا يعطى ولد إلا بن بطنه بالمفقة وقدر نظمه الحل فإنه بوقف له نصيب إن واد باختصار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسهط بحال ولا يتغير بمحل يعطى كل نصيبه وإن كان عن بسطة بالحل لم يعط شيئاً وإن كان عن يتغير به يعط أقل النصيبين كافي المفقود

كتاب الشركة

تساوت الشكاكين من حيث أن كلامهم مناسب للفظ وهي عبارة عن اختلاط النصيبين فصارها يصح لا يفرق أحد النصيبين من الآخر بلفظ هذا الاسم على انعقد أي عقد الشركة وإن لم يوجد اختلاط النصيبين إذا لم يثبت له شيء من الشركة كالمالك وشركة العقد (شركة المالكان على اثنين) مثلاً (عينا أو ثانياً أو شراً) أو نحوه (وكل واحد من الشريكين) (أجنبي في قسط صاحبه) حتى لا يجوز له التصرف فيه إلا بإذن صاحبه (وشركة العقدان) يقول أحدهما مشاركتك في كذا وبقول الآخر (بأن يقول قبلت وهي مفادضة أن تضمنت وكلة) بأن يكون كل واحد من الشريكين وكيل في أعمال التجارة وقبولها عن الآخر (وكافة) بأن يكون كل واحد من الشريكين كلاً ولا وضمان التجارة ولو اختلفا عن الآخر فصار كل واحد من الشريكين كلاً لا يثبت له شيء من الشركة (وتساويهما لا وقصر فإذ لا تضاعف) المفادضة (بين من وعده وصلى وبأنه) بين (مستطير وكافر) عندهما وعند أي يوسف يجوز بكرة وإعلاء أن هذه الشركة لا تعقد إلا بلفظ المفادضة والقيام أن لا يجوز شركة المفادضة وهو قول الشافعي وقال مالك لا أدرى ما المفادضة (وما يشريه كل واحد من الشريكين) (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام أهله وكسوتهم) وكسوته والادام فإنه في الأثر ترك أن يستحسننا (قل ديونهم أحدهما بتمارة) كالنصف والشرا أو الأجرة (وعصب وكافة) بالمال (لزم الآخر) - لا قالهما في الكفاية ولا في يوسف في الغصب أيضاً ولو كفل بعمل بشري آخر المكفول عنه لم يثبت له شيء من الشركة اتفاقاً (وتجمل) شركة المفادضة وتضم عتانا (إن وهب لأحدهما) (قبيل وقبض) (أورث ما تصح فيه الشركة) كالمفادين ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب لأحدهما العرض أو ورثه لا تجمل (ولا تصح مفادضة عتنان بغير الشركة) من أجل ما قال مالك تجوز بالعرض إذا كان الجنس واحداً (وغير) (التي والفوس النافقة) وهو ما كان شري مفروض من الذهب والفضة ويجعل التجريفي شركة الأصل والجامع الصغير بمنزلة العرض وهو ظاهر المقذهب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز بالفوس (ولو باع كل واحد من الشريكين الذين أراد الشركة) (نصفه فبرضه) بقصف عرض الآخر) حتى صاروا كل واحد منهما ما مشركا في ما مشركا (وعقد الشركة صحيح) هذا إذا كانت قيمة كل واحد منهما مثلية قيمة عرض صاحبه وإعلم أن هذا محل نزاع في المفادضة والعتنان بالعرض (وعتنان أن تضمنت وكلة فقط) أي دون الكفاية (وتصح شركة العتنان) مع التساوي في المال دون الرجوع (في حكمه) أي مع تساويهما في الرجوع دون المال وقال زفر والشافعي لا تجوز بينهما (وبعض المال) أي يصح أن يعقد كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض بخلاف المفادضة (و) (تصح مع) خلاف الجفس (بأن كان من جهة أحدهما دراهاهم ومن جهة الآخر دنانير) (و) (تصح مع) (عدم الخط) (خلاف زفر والشافعي) فيها (و) (ما اشترا كل واحد من شريكي العتنان للشركة) (طولها المشترى بالشن فقط) أي

دون الآخر (ورجوع) المشتري إذا أدى الثمن من مال نفسه (على شيء بكمه بخصه منه) أي من الثمن
(رتبالي) شركة العنان (بذلك الماين أو أحدهما قبيل الشراء) وأبوهم بذلك هلاك من مال صاحبه هذا
إذا هلك قبل الحياطة فإن هلك بعد الحياطة هلك على الشركة (وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر
فالمشتري بينهما) (سكن) (رجوع) المشتري بخصه من غنمه على شركته (ولو قال فذلك مالنا بدل على
المشتري سكن أولى لأنه إذا هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر بماله انصرط بالوكالة في عقد الشركة
فالمشتري مشتركة بينهما وإن ذكر كسب الشركة ولم يصرح بأقبيه فهو لشركة خاصة (وتفسد) الشركة
(ان شرط لأحدهما) أو اقبيهما (دراهم مائة من الربح والكل واحد من شركتي العنان والمفاوضة
أن يصنع ويسنأج) من يحفظ المال ويتصرف فيه (ويضارب ويودع) وعن أبي حنيفة فإنه ليس أن
ويضارب (ويؤكل) من يصرف فيه بيعا وشراء (ويده) أي يملك واحد منهما (في المال) يد (أمانة) (و)
شركة العقد (فقل ان اشترى خمسة طان أو شيئا وصباغ) أو نحوهما (على أن يتبعه بالأعمال) من الناس
بأجر (و) ان (يكون الكسب بينهما) أي أجر الكسب فيجوز ذلك استحسانا عندنا خلافا للشافعي وهو
القاسي ولا يشترط في شركة الصنائع اتحاد العمل والمكان خلافا لفرع مالك (وكل عمل يتقبله أحدهما
بأجرهما) حتى لو دفع رجل إلى أحدهما عملا فلا يأخذ بذلك العمل أنهما شاءا وكل واحد منهما أن
يطالب بأجره العمل إلى أن يمدق مري عن أداء الأجرة (وكسب أحدهما بينهما) ثم هذا النوع من
الشركة قد يكون عتاقا وقد يكون مفاوضة عند استعماله مع شرائطها ووجوده أن الشركة كالأعمال على أن يشترط
وجوده أو مداه في جازة عندنا خلافا للشافعي ومعتبة شركة وحده لأنه لا يشترى بالنسيئة إلا من له
زحاجة عند الناس (وتتضمن) هذا الإطلاق (الوكالة) فتكون عتاقا (فان شرط ما شاءة المشتري
أو عتاقا فله الرجوع كذا) (سكن) (بطل شرط الفضل) أي شرط فضل الربح فيها بأن يكون المشتري بينهما
نصفين والربح أثلاثا فيكون الربح بينهما بقدر المثلث ثم هذه الشركة تكون مفاوضة أو رويعة شرائطها
(فقد سئل في الشركة الفاسدة) (ولا تقع شركة في احتطاب واصطيد واستقاء) واحتطاب الخمار
المبلية والبرية والتكدي (والكسب) أي المكسوب (للعامل و) (سكن) (عليه) أي على العامل (أجر)
مثل (مال الآخر) أي أن أمانته إلا أنه لا يجاوز عن نصفه ذلك عند أبي يوسف وعند غيره أجر مثله بالاعدا
ما بالغ (والرجوع في الشركة الفاسدة) التي يجوز أن تجعل صحيحا يكون (بقدر المال وان شرط الفضل
وتبطل) الشركة (عوت أحدهما) مطلقا سواء علم الشرط بعوت صاحبه أولا (و) (لو كان الموت حكا)
بأن ارتد لحق بدار الحرب وقضى بها (ولو) أحد لشركتي (مال الآخر) بل لأنه فان أذن قل
منهما صاحبه أن يرد ذك كانه (وأداهما) أي ضم كل واحد منهما انصب صاحبه مطلقا (لم
يعلم عند أبي حنيفة وعندهما لا يضمن شيئا لم يعلم (ولو) أدبا (متعاقبا) (الثاني) (أنما يرجع للأول
مطلقا سواء علم بأد صاحبه أولا عند أبي حنيفة وعندهما علم بأد صاحبه ضم والأول في إيراد
لا يضمن مطلقا وهو الصحيح عندهما (وان أذن أحدهما) أي أحد المدة رضي (بشرائه) (لما
المشتري (فقل) وأدى الثمن من المال المشترك (فهي له) أي للشركة خاصة (بلاشئ) عند أبي حنيفة
وعند هياير رجوع الأذن عليه بنصف الثمن وانما قال لأن له في أسرى شيا يسير ذر شركته يكون
مشتريا بينهما (وانما قد بقوله أيضا لأنه لا يؤول أمر للخدمة فعله فكذلك له خاصة ولا تثيب الحبسة فيرجع
عليه صاحبه بنصف الثمن

كتاب الوقف

تساوي السكابين من حيث ان المقصود من كل منهما الانتفاع لكن الانتفاع الأول في الدنيا وانتفاع
 الثاني في الآخرة ولا بد ان يكون المقصود من كل واحد من الوقف انتفاعا بغيره وقفا
 بمقتضى ولا يتعدى وقيل لا يكون وقف تسوية بالمصدر في الشرع (هو حبس العين على ملك الوقف)
 أي قصر عليه لا يتجاوزها في ملك غيره (والمتصدق بالشفعة) على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير عند
 أي خفية فيجمع فيه ويبيع ويوهب ويورث وعند صاحب العين على حكم ملكه تعالى فيقول ملك
 الوقف عنه (والملك من بالانضمام إلى الملك) أي لا ينتهي إلى يد مالكه قال الشافعي يدخل في ملك
 أو يورث عليه في أحق قوايه وعند أبي يوسف يورث بمجرد الوقف وعند غيره وبالنسب (ولأنهم) الوقف
 حتى يقبض المتولي (ويقرض بحسن) الوقف (آخره لجهة لا تنقطع) عند محمد وعند أبي يوسف يتم
 بمجرد الوقف حتى إذا سمي جهة تنقطع جاز وصار بعدها الفقراء أو لم يسمهم عنده (وصح وقف الفقراء
 بقره) أي بمقره (أو كثره) جميعا كزروهم المزارع وكذا سائر آلات الخرافة عند محمد
 خفية لا يجوز (وصح عندهما وقف مشاع قضي بجواز) أي فيمالا يقسم وأما فيما يقسم فيجوز عند
 أبي يوسف ولا يجوز عند محمد (وصح وقف) متقول فيه تعالى يعني جرت العادة بوقفه مطابقة سواء كان
 محصيا أو فاسا أو مزا أو قد وما أمشار أو خسارة أو ثوبا أو قدور أو مراح أو سلاطع عند
 محمد وعليه ما عدا المشايخ استحسنوا من أبي يوسف أنه لا يجوز في غير السراخ والسلاح (ولا يملك) بعد
 القصة (ولا يسم) وأن وقف على أولاده أي إذا قضى فأنس بجواز وقف المشاع ووقفه سائر ما صار متفقا
 عليه وبطل بشر بملك القصة لا يقسم ويتم أن يكون عند أبي حنيفة وقال لا يقسم واجتمعوا أن الكل لو كان وقفا
 على الأرباب قازدا والقصة لا تقسم كذا في المحيط (وإذا وقف) بعد أن قلته بماريته بلا شرط من
 الواقف (ولو) كان الوقف (دارا مارية على من له السكنى ولو ألى) أي الموقوف عليه وهم السكان من
 العمارة (أو يجوز الخ) بأن أحدها زوجها (بأخره) فإذا عرت زوجها إلى من له السكنى (وصرف)
 المالك (نقصا إلى عمارته) أن اختياره إلى النقص (والأى) وإن لم تنجب العمارة إليه (حفظه لجهة ما)
 فيصرفه في دار القصة بغير ما يقع البناء المنقوض (ولا يقسمه) أي النقص (بين مستحق الوقف وإن جعل
 الوقف شلة الوقف لنفسه) في حياته صح عند أبي يوسف ومشايخ بلخ عليه الفتوى ولا يجوز على قياس
 قول محمد به قال الشافعي والمخالف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء وفيما إذا
 شرط الكل لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء سواء (أو) جعل (الولاية إليه صح) الوقف والشرط عند
 أبي يوسف وهو ظاهر المذهب (ويخرج لو خائنا) أي لو شرط الواقف الولاية لنفسه وكان منها غير مأمون
 على الوقف فلا قضى أن يخرج من يده (كأوصى) إذا كان خائنا (وإن شرط) الواقف (أن لا يخرج)
 الوقف من يده

فصل في أحكام هذا الفصل مخالفة لأحكام ما سبق عليه في الشروط من اشتراط التسليم
 إلى المتولي عند تجديد واشتراط المطالبة للخروج عن ملكه عند أبي حنيفة ذكرها بفصل على حدة فقال
 (من بنى مسجدًا لله تعالى لم يرأ ملكه عنه حتى يقره) أي غيره (من ملكه طريقه) بأن يجعل له طريقا
 عامالا المستأمن (ر) حتى (بأن بالصلابة فيه) بأن يقول لنا صلواته بيمينه ما عدا ما عدا حتى لو قال صلواته
 يومنا شهر أو نحوه فصالا لا يرول ملكه كذا في الواقعات (فإذا صلى فيه واحد زال ملكه) وقال

أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً وفي رواية أبي حنيفة ومحمد تشترط الصلاة بجماعة وهو
 الصحيح كذا في الكافي ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذن وإقامة دهر الأسرار حتى لو صلى جماعة
 بقي أذن وإقامة أو جماعة الأجر لا يصير مسجداً عند هذا وإن دخل للمسجد من ذناباً وما هو محل
 واحد فأنزل وأقام وصلى وحده صار مسجداً بالاتفاق كذا في النهاية (ومن جعل مسجداً تحته دراب)
 بالسكس وهو عرب سرادبة وهو بيت تحت تحت الأرض للتراب ولو كان السرداب لصالح المسجد فكان
 مسجداً بيت المقدس جاز (أو فوقه بيت وجعل باباً إلى الطريق الأعظم) وعزله عن ملكه (أو اتخذ
 وسط داره) بالسكون (مسجد أو أذن للناس بالدخول فيه له به وهو يورث عنه) إن مات في الصور كلها
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال إذا جعل السفلى مسجداً وعلى ظهره سكن فهو مسجد ومن جعل على
 عكس هذا روى أبو يوسف أنه جوز في الوجهين (ومن بنى سقاية أو خاناً) هو الموضع الذي يسكنه أبناء
 البيل (أو زباً أو ما وقع لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به كما) عمن أبي حنيفة وعنده أبي يوسف يزول
 ملكه بالقول وعنده مسجد إذا استبقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والباطون في المقبر قال
 ملكه (وإن جعل شيء من الطريق مسجداً أصح حكمته) بأن جعل بعض المسجد طريقاً أو قصر
 بالطريق كذا في النخبة وأهلان المشربها أربعة حق الله تعالى خالصاً وحق العبد خالصاً وما اجتمعها
 فيه وحق الله غائب وما اجتمعها فيه وحق العبد غائب فلما فرغ من الثلاث شغى عن حق العبد فقال

﴿كتاب البيوع﴾

جميع بيع عني مبيع كضرب الأعمى والميمية اصطاف واجناس متفاوتة أو جمع المصارف لا اختلاف
 أنواعه وهذا السكاب لبيان أنواعه لا الحقيقة وما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وقدم المبيع
 لأنه أكثر وقوعها (هو مائة المال بالمال بالتراضي والارنم) البيوع (بالتحليل وقول) إن كانا باقطة
 الماضي مطلقاً فلا خيار لأحد منهما إلا لا يبيع أحد منهما ربة وقال الشافعي السكاب لكل واحد منهما خيار المجلس
 ما لم يتفرقا يدان وإن كان أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً لا ينعقد والاحتياط ما ينفذ به أو لا سواء كان
 من جانب المائع أو المشتري وأما هي إيجاباً لا أنه أو يجب جواً على صاحبه (و) بأنم البيوع (بتعاط) أي
 تناول مطلقاً سواء كان شحياً أو قيساً أو سواهما كان الأعتاه من جانب واحد كالقول الماسد كذا في
 خمسة أقره خمسة دراهم فكأن قد ذهب به فهو بيع وإن لم ينع الدراهم أو من الجانبين وعند البعض
 لا يلزم إعطاه الجانبين وعند أبي الحسن السكرب يجوز التعاطي إذا كان في الجانبين (وأي) من
 المتعاقدين (إذا قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب) فلا يبق للآخر ولاية القبول بعد (وأي) من
 من معرفة قدر ووصف ثمن غير مشار) أي إذا كان الثمن غير مشار إليه لا بد من معرفة قدره
 (للمشار) أي إذا كان الثمن مشار إليه لا حاجة إلى معرفة قدره وصفه في حوائج البيع (وأي) من
 (بش حاله) هو وجعل (بأجل معلوم ومطلقه على التقدير) أي ومن أطلق الثمن في البيع أو في
 القدر دون الصفة كان على غالب نقد البلد (وإن اختلفت النقود في البلد) (فسد البيوع) (وأي) من
 أحدهما هذا إذا كان السكرب في الواقع سواء وإن كان بعض النقود أروج يشترط في الأروج
 (ويباح الطعام) والمحبوب (كناز وجزاً) هو معرب السكرب والحزاف في البيوع والشرع ما لم يكن بلا
 كيل ولا وزن هذا إذا باع بمختلف جنسه بخارفة وإن باع بجنسه بخارفة لا يجوز (و) (بائع) (بائع)
 (بشيه) متعلق بما (لم يشر قدره) وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وأما شخص آخر بالذ

المسألة فيها لا بد من الزيادة والنقصان والخبر كذلك حتى لو باع بواحد من هذه البضائع أو بهذا الطين لم يضر
لاحتساب النقصان بالمخالف ومن هذا ما علم أن من يد بالإناء لا يبيع عند الكيل ولا يبيع عند عدمه
فإنه لا يجوز (ومن باع صبرة) من الطين (كل صاع بدينار) (المبيع في صاع) واحد عشره (أو عشرة) أي خمسة
الآن يسمى بجملة من الزاد فالأصح في الكل (سعى) لم يسم ويوابع كل قسمين بدينار منهم من صبر في بر وسبر
لا يبيع عنده في الكل وعندهما يبيع في الكل وقد كثر في الخط والاضحاح أن العقد يبيع حتى في قدر واحد
منه ما عنده (ومن باع ثلث) أي قطيع غنم (أو ثوبا) أو سارا (أو) كل شاة أو كل ذراع بدينار (فسد) المبيع
(في الكل) أي كل المبيع (ولو سعى الكل) في الخيل في هذه المسائل الثلاث (صح) مطلقا سواء كان
عند العقد أو بعده (في الكل) أي كل المبيع في هذه المسائل أي واقع قوله فسد في الكل أي في كل
المسائل فثبت لا يحتاج إلى التفسير (فلو نقص كبل) أخذه بخصته أو فسخ وان زاد فللبائع أي لو اتبع
صبرة على أنهما مائة اثنين بمائة درهم فوجدت أقل فاشتري بالخيار إن شاء أو أخذ الموجود بخصته وإن شاء
فسحق المبيع وان وجدها أكثر فزاد المائة (ولو نقص ذراع) أخذ بكل الثمن أو تركه وان زاد فله المشتري
أي أن يشتري ثوبا أو أرضا على أنه عشرة أذرع وعشرة أقل فاشتري بالخيار إن شاء أو أخذها بجملة
الثمن وإن شاء تركه وان وجدها أكثر من الأذرع الذي سماه فهو للمشتري (ولا خيار للبائع و لو قال) يعتك
على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع بكذا) أي بدينار (ونقص) ذراع فاشتري بالخيار إن شاء (أخذ)
المشتري (بخصته) من الثمن (أو تركه وان زاد) ذراع فله بالخيار إن شاء (أخذ) كله كل ذراع بكذا) أي
بدينار (أو فسخ) (المبيع) (فسد) ببيع عشرة أذرع من مائة ذراع (من دار) أو حياض عنده مثلا فله مطلقا
(لا أمهم) أي لا يفسد ببيع عشرة أمهم من مائة منهم من دار أو حياض بالاجتماع وقد كثر الخصاص في العلم
بجملة الأذرع ويجوز عند هذا أن يزيد الشرطي وغيره أنه فاسد عنده وإن علم بجملة الأذرع وهو الصحيح
(وان اشتري عدلا) بالعكس (على أنه عشرة أبواب فنقص) (أو) (أو زاد) (أو) (فسد) (المبيع) (ولو بين
لكل ثوب ثمن) بأن قال يعتك هذا العدل على أنه عشرة أبواب كل ثوب بدينار (ونقص ثوب صم) المبيع
(بقدره وخي) المشتري إن شاء أو أخذ الباقي بخصته من الثمن وإن شاء تركه (وان زاد) (أو) (فسد) (المبيع)
في الكل أو أكثره فثبتنا على أن الجواز في فصل النقصان هو هذا ما علمنا من حصة في العقد فاسد وقال
شعشع الأئمة السرخسي الأصح أن يفسد أو يفسد (ومن اشتري ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدينار
أخذه) المشتري (بشيرة) (درهم) (في عشرة نصف) فسله نصف ذراع بجملة (بالخيار) عنده وعنده أن
يوسف أخذه بأربعة عشر إن شاء وعنده يفسد يأخذه بعشرة ونصف إن شاء (أو) أخذه (بشيرة) في نفسه
ووصف بخيار) عنده وعنده أي يوسف إن وجدته تسعة ونصف أو فسخا أخذه بعشرة إن شاء يفسد يفسد يأخذه
ونقص إن شاء

فصل في بيع ما يدخل تحت المبيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وفيها (يدخل الماء والمناقع) أي مفايع
الغلق أو مفايع الأبقار وما كان متصلا بالإناء (في بيع الدار) وفي القياس لا تدخل المناقع (أو)
يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا ذكر) متعلق بالمسكنين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا
تسمية) مطلقا وقد كثر أن يردى ولا يسحب في أن الزرع إنما لا يدخل في بيع الأرض بلا ذكر كذا لم
ثبت بعد أو ثبت وصار له قيسه أما إذا ثبت ولم يصر له قيمة بعد يدخل (ولا) يدخل (الثمن في بيع الشجر
الباشرط) أي بشرط دخوله في المبيع مطلقا سواء كان له قيمة أولا وقيل من اشترى شجرا أو عليه شجر

لا قيمة له فهو للمشتري وفي القياس يدخل الزرع والشجر (ويقال للذائق) في الصورتين أقطعها وسلم
 المبيع وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع والشجر مطلقا أم لا ولا وهذا الشافعي إن كانا
 مطلقا لم يمتنع دوما بقطع ولا (ومن باع ثمرة بذا) أي ظهر (مسلاحة أو لا) المبيع اعلم أن بيع
 الثمر قبل الظهور لا يصح اتفاقا وإن باعها بعد أن تصبح مثمرة عام يصح خلافا للشافعي وإن باعها قبل أن
 تصبح مثمرة عام بان لم تلحق ثمرة بذات الشيء أو بشرط المبيع أو بشرط البيع (ويقطعها
 المشتري في الحال) هذا إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وان) باع (شرطه) كعاشي الخيل فسد
 المبيع وهذا إذا لم يتناه عظمها فإن تناهى عظمها فباعها بشرط الترتل لم يصح أيضا قياسا على ما هو
 استحسانا عند محمد (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة أو طرأ معلومة (صح) في ظاهر
 الرواية وهو قول مالك في رواية الحسن والظاهر لا يصح استثناءه أو طرأ معلومة (كبيع بر) أي كما
 يصح بيع بر بخلاف جصة في منتهىه وبقائه في غشوه وكذا الأرض والمبيع وقال الشافعي لا يصح بيع
 البقلاء الأخضر وكذلك الجوز واللوز والفستق في قشره الأول وله في بسم السنبله ولان (أجرة
 السكك) والوزن والذراع والعدا إذا باع بشرط السكك والوزن والذراع والعدا (على السائمين) أي
 (نقد الثمن) أي تميز المبيع عن غيره (و) أجرة (وزنه على المشتري) أما النقد فمعه رابستان من نقد في
 رواية يكون على البائع وقدر رواية يكون على المشتري (ومن باع سفعة بثمان) حال (سفه) أي المشتري
 الثمن (أولا) فإن سفلها قبل البايع سلم المبيع وقال الشافعي بتمام ثمان معا (والا) أي وان لم يبيع سفلة
 بثمان ولكن باع سفلة وسفلة أخرى بثمان قبل طما (سفلها)

باب خيار الشرط

المبيع فوجان لازم وغير لازم فالأول لازم شرعا في ميان غيره وهو ما فيه خيار شرط أو فدية أو رخص
 وإضافة الخيار إليه إضافة الحكم إلى سببه كسلفة الظهور وقدم خيار الشرط على البواقي لكونه أهم
 وحدود حتى شرع للعاقدين ولا حد لها وأخرهما ما بينهما (صح للكتابيين وأولاهما) وأخرهما
 (ثلاثة أيام) بالنصب (أو أقل) في المبيع بخيار الشرط أربعة أو خمسة خيار السائمين مدة رخصا للمشتري
 منفردا وخيارها رخصة وخيار غيرهما ثم الخيار إما أن يكون مطلقا أو مؤبدا أو مؤقتا والأول لا يجوز أن
 بالاتفاق وأما المؤقت فهو زرع هذا الخيار كما جاز عند المبيع يجوز بعده أيضا حتى لو باع ومضى عليه
 ثلاثة أيام مثلا بعد قبض المبيع فقال له البائع أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام ولو قال له أنت
 بالخيار فله الخيار وما دام في المجلس كذا في الفرائز (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح مطلقا عنده
 وقال الجوزي إذا مضى مدة معلومة طالت أو قصرت (فإن أجاز في الثلاثة صح) العدد عندنا خلافا لغير
 والشافعي فيما إذا كان الخيار أكثر (ولو باع) عبدا (على أن لا ينفذ المشتري الثمن إلى ثلاثة أيام فلا
 يبيع) بينهما (صح) البائع عندنا كسلفا خلافا لغير وهو القياس (و) لو باع على أن لا ينفذ الثمن (إلى
 أربعة) أو أكثر (لا) يصح البيع عندهما وعند محمد جائز (فإن نفذ في الثلاث صح) عند الثلاثة خلافا
 لغير فبما إذا شرط أكثر من الثلاث (وخيار البائع يمتنع من وج المبيع عن ملكه) عندنا خلافا للشافعي
 (ويقبض المشتري ملكه بالقيمة) مطلقا أي لو قبض المشتري باذن البائع أو بغيره وظل المبيع في يده
 في مدة خيار البائع فبطلت بالقيمة في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وإن يوفى يوسف ما يجب الغن المعنى وعن
 ابن أبي ليلى إن لاشئ فيه هذا إذا كان من ذوات القيم أما إذا كان من ذوات الأثمان فيجب المنسل

الخيرية ثم خيار العيب فيجمع لزوم الحسب فيمكن أن تضعف من الكل فلذلك قد قدم خيار الشرط على خيار
 الرؤية ثم قد قدم خيار الرؤية على خيار العيب (فمرامهم طائر) كما إذا اشترى زينا فزنى أو يراق
 جوارق أو درة في حقة أو شى بأكى أو تفتا على أنه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا من ذلك صبح البيوع
 عندنا خلافا للشافعي (وله) أى للمشتري (أن يردّه إذا رآه) وأن رضى قبله (بأن قال رضى) (ولا خيار له
 بأع ماله) (بأن يردّ شيئا من أفعاله ما عتبه) بل الرؤية وكان أمره متعقبا يقول أولاه الخيارات ثم رجع وقال لا
 خيار له (ويبطل) خيار الرؤية (عيا يبطل به خيار الشرط) وكنت زوّجه الصبرة (وجه) (الواقع)
 مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة والنظر إلى غيره من الجسد لا يبطل الخيار (و) وجهه (الدابة وكفها)
 وشرط بيعهم رؤية القوائم في دواب الركب وعند محمد رؤية الوجه تسكن في وجه أبي يوسف أن النظر
 إلى وجه الدابة لا يبطل خيار الرؤية متى نظر إلى كفها أيضا وفي رواية للجمهور لا بد من الجسد وفي رواية
 القليلة لا بد من النظر إلى الضرعها وفيما ينظم لا بد من الرقعة وعن أبي حنيفة أنه في المردون والبغسل
 والخمار بشرط رؤية الدافق والأذن أيضا (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب) حال كونه (مطلوبا) وعند
 زفر لا بد من رؤية غيره كذا قالوا إذا لم يكن في طي الثوب ما يكون مقصودا فإن كان فيه ما يكون
 مقصودا كالعلم لا يستلزم خياره ما لم يوضع العلم (و) كفت رؤية (داخل الدار) وفي عامة الروايات
 إذا رأى ضمن الدار فلا خيار له وإن لم يره أو كذا إذا رأى خارج الدار وأشجار البساتين من خارج
 وعند زفر لا بد من رؤية داخل البورت وهو الصحيح قبل في الدار يهرؤية ما هو المقصود محسوس لو كان
 في الدار بيتان شويبان وبيتان صفيان ويشتطابق بشرط رؤية المكل كذا بشرط رؤية الدار ولا يشترط
 رؤية المطبخ والمزبلة والمواضع إذا كان المراد مقصودا وبعضهم بشرط رؤية المكل وهو لا يظهر كذا
 في المحيط (ونظر) وكلمه بالقبض كنظرة لا نظر رسولاه حتى لو اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا بالنقبض
 فقبضه أو كيل بعد ما رآه فليس للمشتري أن يردّه إلا من عيب وإن أرسل رجولا بقبضه فقبضه الرسول
 بعد ما رآه فلا خيار له أن يردّه وقال أبو يوسف وشهد إلى كيل الرسول سواء للمشتري أن يردّه إذا رآه وهذا
 انحصار في الكل بالنقبض فأما لو كسل بالشراء فمعرفة قبضه انحصار بجماع صورته أو كيل أن
 يقول للمشتري لغيره كى وكما عني قبض المبيع وصورة الرسول أن يقول كى رسولاه عن قبضه (وهو
 حق الإلهي) مطلقا سواء كان بيعا أو شراء وقال الشافعي لا يصح عاؤه (وسقط خياره) إن اشترى
 الإلهي (بجس المبيع) إذا كان عاؤه قبضه (وشهه) إذا كان عاؤه قبضه (ودوقه) إذا كان عاؤه
 يهرقبه (وفي النقصان بوصفه) أى يسقط خيار الإلهي إذا اشترى النقصان بوصفه بالبيع ما يمكن
 إذا قال رضىته (ومن أى بوصف ان يقاد إلى ذلك الموضع فإذا صار بحيث لو كان بصيرا لآفة قال رضىته
 يسقط خياره) وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن أبي حنيفة أن وكل بصيرا بقبضه أو قبضه أو كيل
 وهو نظر إليه يسقط الخيار (ومن رأى أحد الشرايين فاشترىهما) بصفة واحدة (غير أى الثوب الآخر
 له ردهما ولا يورث) خيار الرؤية (كخيار الشرط) حتى إذا مات المشتري قبل الرؤية يبطل خياره ولا
 ينتقل إلى ورثته خلافا للشافعي (ومن اشترى ما رأى) أى قبل البيع (خبر أن قبض) عن الصفة التي رآه
 (والا) أى وإن لم يتغير (لا) خيار له (وإن اختلفا في التغير) فعال المشتري قد تغير (يقال البائع لم يتغير
 قاله للبائع) مع بقاءه وعلى المشتري القيمة وهذا إذا كانت المدة قريبة يعلم أنه لا يتغير في مثل تلك
 المدة فإن بعدت المدة بأن رأى أمته شابة ثم اشترىها بعد عشر من ستمة زعم البائع ثم لم يتغير قاله قول

المشترى (والمشترى لو) اختلفا في الرواية فقال المانع رأيت قبل البيع وقال المشتري ما رأيت قبل
 البيع فأقول للمشترى مع عيبه (ولو اشترى عدلا) من الثياب ولم يرد فيه ضمه (وباع منه شيئا) وذهب
 (وسم) ثم اظلم على عيب في الباقي فهو بالخيار ان شاء أمسكه وان شاء (رد) بعيب لا بخيار روية أو شرط

باب خيار العيب

وهو نقص خلا عنه أصل الفطرة وهو نقص ظاهر في ظاهره وباطنه في العين وباطنه كالسعال
 وانقطاع الخيش شهرين فصاعدا والاباق في ظاهرها وأصل ان المراد بالعيب عيب كان عند المانع ولم يرد
 المشتري عند القبض ولا عند القبض (من وجع بالبيع عيبا) منقص الثمن فهو بالخيار ان شاء (أخذه
 بكل الثمن) وأوردته وما أوجب نقصان الثمن عند الخيار عيب كالاباق (مطلقة لغيره) كان الثمن من المولى
 أو من في يده بجارة أو أهارة أو ردية وإن كان في مصادون السرا ما إذا عيب به رجل فأبى منه أنه يرد
 مولاه فليس بعيب (والبول في الفراء والصوفة) في الصغير إذا بلغ قدر الدرهم أما إذا سرق المالك
 إلا كل فليس بعيب فلو سرق البيع فهو عيب مطلق لغيره من المولى أو غيره وهذا عيب في الصغير
 ما لم يبلغ فأما إذا بلغ فليس ذلك الماضي بعيب حتى يرد أو يرد الباقي في يد المانع ثم يرد به فصار عيبه في
 يد المشتري ومعنى هذا انه إذا ظهر بعهده العيب عند المانع في صفة ثم حدث عيب عند المشتري في صفة
 فهو عيب وإذا حدث هذه الاشياء في صفة فباعه في حقه عند المشتري بعد البلوغ لم يرد وإن وجدت
 هذه الاشياء بغيره البلوغ عند المانع ثم وجدت عند المشتري يرد والمراد من الصغير الذي كور من يعقل
 ذكرنا كالأواني وهو الذي يأكل ويشرب ويحمله وأما الذي لا يعقل فهو وصال لا يرق وهو ان
 شخص سرق كذا في الذخيرة (والخزف) يعني إذا سرق عند المانع ثم جن في يد المشتري فهو عيب وقيل إذا
 اشترى عيبا قد جن عند المانع لم يرد وإن لم يرد وإن لم يرد عند المشتري والمجهول على انه لا يرد ما لم يرد
 عند المشتري وهو المصحح في سقم المشايخ في قدره قال بعضهم أقله ساعة وقال بعضهم ان كان العيب في
 يوم واحدة فهو عيب قال بعضهم المطلق عيب وعنه ليس بعيب وخبر الأماير وأوساطها كذا في الذخيرة
 (والبحر ولا فرق في ولده في الامه) متعلق بالاربعة المذكورة والبحر والذفر ليسا بعيب في الغلام إلا
 ان يكونا فاحشين والذفر ليس بعيب في الغلام إلا ان يكون عاده وقال الشافعي الزنى عيب مطلق والبحر
 فيختص بنظر الشفة والعم والذفر بالمال الموهبة مصدر دفر إذا شئت وانحطت بالسكون التي اسم منه وأما
 الذفر بالمال الموهبة فما البحر والاشعر وهو حدة الوجه أيا كانت ومنه مسك الذفر وانط ذفر أو رجل
 ذفر به ذفر أو صلبان وهو الوجه مكرهة في الأبط وهو من اد الفقهاء في قولهم والبحر والذفر عيب كذا
 في المغرب (والسفر) مطلق أي في الغلام والجار ية أو اشترى عيبا على انه كافر فوجبه مسلم ليس
 له ان يرد منه إلا إذا اشترى (وعدم الخيش) في البالغة (والاستحاضة) بالخبر على انه عطف على
 الاباق ويعتبر في ذلك قضي ما انتهى اليه استدعاء الخيش وذائب مع عشرة سنين لأن ذاتها غاية
 بلوغه عند نفي حقة وانما يعرف هذا بقول الامه ثم يختلف البائع مع هذا ان كان بعد القبض يرد
 بنسكوله وان كان قبل القبض فكذا في المصحح وعن محمد بن بلالين المائدة قوله قالوا في ظاهر الرواية
 لا يقبل قول الامه في ذلك (والسعال القديم والدين) أي الذي له مطالب في الحال لا دين موجب فانه ليس
 بعيب كذا في الذخيرة (والشعر والماء في العين) والشعر بية وهي حمرة في الشعر عيب إذا شئت بحيث
 يضر به إلى البياض وكذا الشحط في الصغير وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر (ولو حدث) عيب

(أخر عند المشتري) واطلع على عيب كان عند البائع (وجمع) المشتري (بشئ منه أو زوده) أي المبيع (برضا بائعه) وقال مالك زوده بغير رضا ويرد مع نقصان العيب الحادث في مده وطريقه معرفته ان يقوم به عيب ويقوم ولا عيبه فإن كان نقابا من العشرين العشر رجس بشرائهم وان كان نصف العشر رجس بنصف بشرائهم وهكذا (ومن يشتري ثوبا باقطة) ولا يخطئه (فوجده عيبا رجس) المشتري (بالعيب) أي نقصان العيب (ولن يملك البائع ذلك) أي مطلقا (له ذلك فإن باعه المشتري لم يرجس شيء) مطلقا سواء كان عالما بالعيب وقت البيع أو لا وهو ظاهر الرواية وعنه ما انه رجس به فلو طقه وخاطاه المشتري (أوصفه) آخر أو أصفر أو نحو ذلك لما يرد قيمته الثوب (أو) اشتري سويقا (ولست السويق بجمع) أي خطئه (فاطلع على عيب) كان عند البائع في الثوب أو السويقة ولم يكن عالما وقت الصنع بالثوب (رجس) المشتري (بشئ منه) كما زوده بغير روية العيب (يملو باع المشتري الثوب الخيط أو الثوب المصبوغ أو السويق الملوّن رجس بنصفه فكذلك ما اعلم ان الزيادة في ثوبان متصلة ومنفصلة والمثله أو ثوبان متولدة كالسهم والجمال وهي لا تنضم لأن الزيادة تبسع بعض باعتبار التولدة متصلة غير متولدة كالصبيغ والخياطة والتدبج تنضم إليها عيب اقتطاعا لفصله أو ثوبان متولدة كقولوا والحمر وهي تنضم الرد وغير متولدة كالنكسب وهي لا تنضم الرد بالعيب (أرمت العبد) عطف على باع أي كالمولات العبد (أو أعتقه) بل بالمال ثم اطلع على العيب رجس بنقصان العيب والقياس في الاهتاق ان لا يرجس بالنقصان وهو قول الشافعي وفي بعض شيوخ الحنابلة وهو قول زفر بن التديروا لا استبعاد كالأهتاق (فان أعتقه على مال) أو كاتبه ثم اطلع على عيب لم يرجس شيء (عنه) أي حنيفة وهو قول أبي يوسف انه يرجس بنقصان العيب (أو قبله) أو باعه (أو كان) المشتري (طاعما فأكله) كله (أو بعضه) أو باع أو بعضه (لم يرجس شيء) متعلق بالمال لم يرجس شيء أبي يوسف انه في الأولى يرجس وعند أبي يوسف لم يرجس بجمع فيما إذا أكله كله خلافا له وأما إذا أكل بعضه ثم علم بالعيب فعنده أبي حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجس بنقصان ما أكل وما بقي وعنه ما انه يرجس بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي وهما أيضا لا يرد ما بقي ويرجس بنقصان ما أكل وفي بعض البعض عنه روايتان في إحدى الروايتين لا يرجس بشئ كله ومذهب أبي حنيفة في الأخرى يرد ما بقي ويرجس بنقصان عيب ما باع كقوله زفر (ولو اشتري بيضا أو ثوبا أو حوزا) أو قنطرة أو كسرة (ورجسه فأسدا) فإن كل (بنتفع به) هم فساد به بأن يعل لا كل بعض الناس أو لعاب الثوب (رجس بنقصان العيب) ولا يرد مطلقا وقال الشافعي يرد إذا كسر مقدار لا بد منه لعل بالعيب ثم عفا إذا لم يلعب به الكسرة ولو علم قبله فأكسر لا يرجس به (والأ) أي ان لم يجد فأسدا امتنع به بأن وجهه غير متغير (أصل رجس) (بكل الشيء) عفا إذا لم يكن أفسره قيمة أما إذا كان لشعره قيمة قيل يرجس بفساد الرأس ويصح العقد ان الشئ محصية وقيل يرد الشعر ويرجس بكل الشئ ثم هذا اذا وجد السكل فأسدا وان وجد البعض فأسدا وهو قول صح البيهق أسد ما ان كان الفاسد كثير الا يصح في الكل ويرجس بكل الشئ يرد عنه ثم اراد من الكثير ما زاد على الثلاثة في قدر المائة لا الكثير الذي هو زائد على النصف وهو الأصح وقال بعضهم الكثير ما زاد على النصف حتى لو اشتري مائة بيضة فوجد فيها اثلاثة مذرة لا يكون له ان يرجس بشئ (فأفاد) أما إذا اشتري عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة خارية قيل يجوز البيهق في الخمسة العشرة بالاتفاق ويرجس بنصف الثمن وقيل يفسد الجميع في السكل بالاجماع وقيل يفسد الجميع في السكل عند أبي حنيفة ويرجس

(ولو قطع المقبوض بسبب) كان عند البائع ثمرة واسترد الثمن (أي لو اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم المشتري به عند البيع ولا عند القبض فقطع يده في يد المشتري بثلث السرقة جرد وبيترد الثمن عند أي حقيقة وقال لا يجرده واسكن برجع حصصة القصاص من الثمن وعلى هذا الخلاف إذا قتل العبد بسبب وحده في يد البائع (ولو رى) الباقي (من كل عيب عند البيع) صحيح (وإن لم يسم السك) أي كل العيوب (ولا يرد بهيب) فيدخل في هذه البراقة من العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند فسخه وعند فسخه ولا يدخل الحادث قوله أي صحيح البيع والشرط عند الثلاثة وعند الشافعي لا يقع البراقة من كل عيب ما لم يسم السك ويصح البيع ويصح فسخه وفسخ البيع جائز والشرط باطل

باب البيع الفاسد

الجميع ما كان مشروعا بأصله وصحته والفاسد مشروعا وبأصله لا وصفه ثم عند الباب مشتمل على ثلاثة أنواع باطل وفاسد ومكر وبالفاسد ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه والفاسد ما يكون مشروعا بأصله دون وصفه والمكر وهو مشروعا بأصله ووصفه يمكن طوره في شيء آخر من حيث هو عيبه فالباطل والفاسد هذا التفسير مقتضى ما نرى في تعريف كل واحد قد يشاقق تعريف الآخر فالباطل بأنه فاسد دون الباطل والمكر ولأن الفاسد وصف شامل كالعرض العام لما قلناه الباطل فأن الأصل والوصف والفاسد فأن الوصف فالأصل والمكر وفان ثبت وصف السك في قول الرضا في السك كالحركة بالنسبة إلى الحيوان والنبات ثم الفاسد في عيب من الفاسد من الباطل أن أحد العرضين إذا لم يكن مالا في دينه ما روى في البيع باطل سواء كان مبيعاً أو شقاً فيسم المبيعة والدم والخمر باطل وكذلك البيع من دون كان في بعض الأحيان مالا دون البعض أن يمكن اعتباره شقاً في اسم فاسد فيبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فيبيع الخمر بالدرهم أو الدرهم بالخمر باطل (لأنه يبيع المبيعة والدم والخمر والخمر) (لأنه) (الخمر) (وأم الولد والمدر) والمراد به المدر المطلق وهو أن يقال أنت عذرة أو أنت فأنت حي دون المدر المقدر هو أن يقال إن كنت في هذا المرض فأنت حرة فهو زوجه بالاعتاق وقال الشافعي يجوز بيع المدر المطلق (و) (لأنه يجوز بيع) (المسك) (أي المسك) الذي لم يرض ببيعه ولو رضى المسك ببيع بغيره وأما أن لا يظهر الجواز (فأوله) (كروا) أي لو باع عبداً له أسماً أو هليماً (عند المشتري لم يضمن) المشتري عند أي حقيقة وقال بعضهم في المدر وأم الولد قيمتهما وهو راد من أي حقيقة فيفسد في أم الولد ثلاث قيمته فأنه وفي المدر ثلث قيمته فأنه (و) (لأنه يجوز بيع) (السك) (الصيد) وكذا لو ركن في سجنه ولا يستطيعه المخرج عنه إذا كان لا يؤخذ إلا بالأسطى ما دونهما إذا أخذته ثم ألقاه في الحظيرة حتى صار المال سكاراً لوجهه فيها لا بأسطى ما دله لم يبع به سواء أمكن أخذه أو لا وإن سجد موضع دخول المساجد لا يستطيع الخروج عنها لا يبع بها لا يبع البيع عند بعض المشايخ قبل بيعه أن أمكن أخذه من بلاصة طراد وهذا الخلاف في حاله المبيع الحظيرة فلا بأسطى ما دنا إذا سجد بها لم يكن بلا خلاف (و) (لأنه يجوز بيع) (الطين في الهواء) مطبوقة سواء أخذته ثم أرسله أو لا وإنما قيده لا يتناول طراد ثم القاء في الحظيرة فظهر أن أمكن أخذه من غير حيلة جاز ولا لا (والجمل والنبات) والجمل ما في البطن والنتاج ما يحمل هذا الحمل وهو جبل الحبل وقد كانوا يسمون ذلك في الجاهلية (و) (لأنه في الضرر) (و) (الزواني) (الصدف) (وقال أبو يوسف يجوز بيع الزواني ويختار إذا رآه) (والصوف) (في ظفر الغنم) (وعن

أي يوسف انه يجوز بيع هذا الصوف (و) لم يجز بيع (الجامع في السقف وذراع من ثوب) مطلقا سواء
 ذكره أو وضع القطع ولم يذكره أو لم يخرج البائع الحصة أو قطع الذراع من الثوب قبل قبض المشتري
 العقد انقلب صحيحا (وضربة القانص) أي الصائد وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة (و) لم يجز
 بيع (الزبانية) مطلقا سواء كان في خمسة أو سق أو في ما دونها أو في ما زاد الزبانية بيع الثمر على
 النخل بشمره محذور مثل كبله خصوصا وقال الشافعي يجوز في ما دون خمسة أو سق ولا يجوز في ما زاد عليها
 وفي قدر الخمسة قولان (والاملاسة والقاه الخج والمناذرة) وهذه بدوع كانت في الجاهلية وهو ان يتسام
 الزحان على سبعة فان ساء المشتري أو وضع عليها حصة أو نبذها اليه البائع لم يبيع فلا قول يبيع
 الملاسة والثاني القاه الخج والثالث المناذرة ذكر في المتن في قول أبو حنيفة الملاسة ان يقول أو يملك
 هذا المتاع بهذا فإذا استلحق البيع أو يقول المشتري كذا لثا القاه الخج أن يقول المشتري أو البائع
 إذا ألتفت الخج وجب البيع (وثوب من ثوبين) بأن يقول بعت منك أحد هذين الثوبين (والمرابي
 واجل ثوبا) وهي جمع مربي كالواقي جمع مولى والمرابي الكلا الثابت مطلقا سواء كان في أرض
 مساحة أو على كيدون الأرض قبل القطع والاسراز وأما لو كان الكلا مثبتا بأرض سقى الأرض لاخذ
 الحشيش فثبت بتسكية جهاز بيعة كذا في النصاب وأما قيد بدين الأرض لأنه لو باع المار كذا دخل
 الكلا في البيع كانهصر (و) لم يجز بيع (الخل) عند جماع مطلقا وعند شهود الشافعي يجوز إذا كان
 شحورا (وباع دود القز وبيعه) عند شهود مطلقا سواء ظهر القز أو لا وقال أبو حنيفة لا يبيع بهما وقال
 أبو يوسف يبيع بهما الدود وإذا ظهر القز فيه واللا أو أبو يوسف اضطرب في بيعه (و) لم يجز بيع (الآبق
 إلا أن يبيعه من يربهم أنه عند دواب امرأه) ولو في قديم مطلقا سواء كان ابن حرة أو أمه وقال الشافعي يجوز
 مطلقا قال أبو يوسف ان كان ابن أمه يجوز واللا أو بيعه في عين زينة عند بعض أصحابنا لا يجوز
 وقيل يجوز إذا علم أن زوجه له (و) لم يجز بيع (شعر الخنزير) لكن (يشتق بالخنزير) عند شهود
 وعند أبي يوسف انه يكره ذلك لا يبيع قول أبي يوسف وعن بعض السلف انه كان لا يبيع دجاجة أو خفا
 خجوزا بشعر الخنزير (وشعر الإنسان والانتاع به) أيضا وعن محمد انه يجوز الانتاع به (وسلد المينة
 قبيل الدبوع وبعدها وبيع) ينتفع به كظم الميتة وعصم أو صوفها ورقها وورعها (وشعرها وفي الأصح كلها
 نجسة فلا يجوز الانتاع بها أو بيع عظام الغيل و ينتفع به عند شهود عند محمد لا يبيع بهما الانتاع به (و)
 لم يجز بيع (عارسط) أي إذا كان على أحد وسق أو خرقة مطلقا أو سقط الثوب بقي الشغل فباع صاحب
 الغلوة وضع الغلر لم يجز وان سقط الغلوة بعد البيع قبل قبضه بطل البيع (و) لم يجز بيع (أمة ثنتين
 أشعة وبعده) أي لو اشترى شخص مائة أمة فإذا اشترى بعد أو على أنه عبد فإنه أمة لم يجز استحسانا
 خلا لثوبه وأما قيد بالأمه لانه لو اشترى بجمعة على أنه ذكرا فإذا اشترى صاع البيع (و) لم يجز شراءها
 باع بالقل قبل النقد) مطلقا سواء كان شراءه لنفسه أو شراءه من لا تصح شهادته له ككولاه والده
 وزوجه وبعده ومكانه يرقأ أبو يوسف ربه ويجوز في غير العبد والمساكين وسواء باع بنفسه أو يبيعه
 بأنواع وكيله وسواء اشترى لنفسه أو غيره من مشتريه أرضا ورثه لأم الموهوب له أو موصى له هذا إذا
 كان المبيع لم ينقص ذاتا اتحد الثمنان جسا اما إذا تعيب المبيع ذاتا في المشتري فباعه من البائع
 بأقل من الثمن جاز وأما فلان إذا تالاه أو انتقصت قيمته بغير السهم لم يجز شراؤه بالأقل وشرطنا اتحاد
 الثمنين جسا لأنه إذا اشترى بجنس آخر شي جنس الأول يجوز وان كان الثمن الثاني أقل من

الدنانير خمس الدراهم حتى لو كان العقد الأول بالدراهم فاستراه بالدنانير وقیمته أقل من الثمن الأول
 لم يجز البيع سائما و جاز قياسا وهو قول زفر بن حنبل في هذا لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي وللفقهاء بشرط أن لا يلو
 اشتراه بأكثر مما يملكه جاز (وصح) البيهقي (فيما قسم الله) حتى لو اشترى أمه بخصم مائة وقضها بمائة بها
 وأخرى معها من البائع قبل نقد الثمن بمائة مائة صحح الشراة في التي لم يشترها من البائع (و) لم يجز بيع
 (زيت على أن يريته بظرفه) أي بشرط أن يبين الزيت ثم ظرفه (ويطرح منه) أي من مبلغ الوزن (مكان
 كل ظرف خمسة دينر طلاء وصح) البيهقي (لو شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف وان اختلف باقي المقدار وزن
 (الزيت فاقوله لا للشرى مع غيره ولو أمر) مسلم ذمما بشرائه بغيره أو بهما (صح) وقال لا يصح وعلى هذا
 الخلاف الخليل بن (و) لم يجز بيع (امعة على شرط) (أن يبعث في المشتري) وقال الشافعي يجوز البيع بشرط
 الاعتاق وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (أو) (أن يبيع أو يكاتب أو يستأجر أو لا احتمال) أي لم يجز بيع
 الامعة الاحتمال في العبارة تسامح (أو) على (أن يستعملها البائع شهر) لم يجز بيع (دار على أن يسكن)
 البائع (أو) على (أن يقرض المشتري) البائع (درهما) على أن (يبيع) المشتري (له) أي البائع (أو)
 على أن (لا يبيع) البيهقي (الذي كذا) أي إلى ذلك الشهر (و) لم يجز بيع (ثوب على شرط) (أن يقطعه)
 البائع (ويخطه قيصا) للمشتري (وصح) الشافعي (بيعه قبل على شرط) (أن يمسكه) البائع (ويؤديه
 (ويشركه) شركه العمل وضع الشراة على النحل وهو سبيلها الذي على ظهر القدم وقال زفر لا يجوز وهو
 القياس (لا البيع) أي لا يجوز البيع بثمن مؤجل (في النحل) وهو بوزن وهو أول يوم من تزول
 الشمس في النحل (و) (في المورج) وهو أول يوم من تزول الشمس في الميزان (و) (في صوم النصارى
 وقطر اليهودان لم يدر المساقدان ذلك) أي الأوقات والمساكن صوم النصارى وقطر اليهودية والتمها
 بيانه أن النصارى يبتعدون الصوم من غير ذرية صوم من خمسة من يومائهم خمسة من والنسب غيرهم صوم
 لا يمين الا بظن وعارسة يعلم الخبوم فربما يفتنى ويصيب أما إذا دخل صومهم فيوم فطهرهم معلوم بان
 اليهود يصومون شهر رمضان كل ولا يظن بوزن يوم النطر يبتعدون صومهم من شوال إلى تمام حنين يوم
 تم يبتعدون فيه دخول صومهم لا يعلم يوم فطهرهم لأنه يختلف ما عدا في عرفة رمضان فيحتمل أن يكون
 الحادي والعشرين من شوال أو الثاني والعشرين منه (و) لم يجز (أن يقدم الحاج) إلى (الحصاد) وهو
 قطع الزرع (و) إلى (الدياسة والقطاف) والدياسة والدياسة في الطعام أو قوتا أو سواهم الدراية
 والقطاف قطف العنب من السكم (ولو كفل إلى هذه الاوقات) التي لا يجوز تأخير الثمن إلى (صح) ان
 أسقط الاجل أي لو باع إلى هذه الأجل ثم أسقط الاجل من له الاجل (قبل حمله صح) خلافاً لغيره
 والشافعي (ومن جملة) في البيع (بين عبيدي) بين (شاة كية) كية بطل البيع فيها (مطلقة اسماء
 هي لكل واحد منهم سائما أو لم ينسب وعند أبي حنيفة وعنده ان هي لكل واحد منهم سائما صح في البيع
 والشاة الكية (وإن جمعت بين عبيد وعبد) (أو مكاتب) أو تم بوزن بوزن تبعه من عبيد غيره (بين ملك ووفد
 صح) البيهقي (في القرن وعنده مالك) الحصة من الثمن خلاف غيره
 هو قول في بيان أحكام البيع الماسة حكم ثمن شروفاً ببيع المؤثر وحكم البيع الماطل انه ان
 هلك المبيع في يد المشتري فعند البعض ملكه وعند البعض مائة وعند البعض مائة وبالنسبة وما حكم البيع
 الماسة في هذا الفصل بيانه (أن قبض المشتري البيع في البيع) الماسة بامر البائع (وكل واحد من)
 هو فيه مال ملك المشتري مطلقا سواء كان الاخر مبيعاً ولا بان قبض يحضره البائع في مجلس العقد

ولا يتم اهلاك (المبيع بقدمته) في ذوات المبيع وعمله في ذوات الامثال وقدمته بوقته يوم القبض وقال
 محمد بن يعقوب قد علم يوم تلف وقال الشافعي لا يملكه وان قدمه باذنه واغناقه بقوله قد علم لان المال لا يثبت
 في المبيع الفاسد بدون القبض وقيد بقوله باخر المباح لا يثبت قبضه بدون امره لا يملكه مقيده بقوله وكل
 من عوضه مال لانه ان لم يعلم احد العوضين مالا كالمثمة والدم والخنزير لا يثبت المثل ثم هذا الم يكن
 للمائع مبيعاً (واكمل) واحداً (منه فاسد) فمسل الخنزير يحضر من الآخر وكذا هذا القرض اذا كان
 انفساد في صلب الفقدان باع عليه بخمسة او خنزير وان كان الفساد بشرا فلان باع الى اهل مجهول
 طبق الفسخ في له الشرط بدون من عليه عند محمد وعندهما السكك واحداً من المتعاقدين الفسخ (الآن
 يبيع المشتري قبل) الفسخ (أو يبيع) (أو يبيع أو يبي) أي لو يبي في دار اشترىها ثم افساد أو
 اقتطعها عند اذنه قيمته أو ينقطع حق الاسترداد عند أي حصة تشترط عند اذنه قطع المانع ورد المارحل
 معاجها أو يأخذ الشفيع بقيمتها عند أي حصة تشترط عند اذنه لا يشفع في مال الفرس على هذا الخلاف (وله
 أي للمشتري أن يبيع المبيع من المائع) بعد الفسخ (حتى يأخذ) المشتري (الممن منه) أي من المائع
 (وطالب المائع ما يرجع للمشتري) أي لو اشترى أمته أو فاسداً بالثمن يرد لهم ويتأبى ويرجع كل واحد
 منهم فيما قبض طاب للمائع ما يرجع من الممن ولا يطيب للمشتري ما يرجع به ابل بقصد حق الرجوع (ولو اذني)
 شخص (على شخص) (آخر دراهم فضاء اياه) وتصرف القابض فيه ويرجع ثم تسد قائلاً لا شيء عليه
 طاب له) أي للسدي (بشيء ذكره الشخص) بشكته من وهو أن تسد تمام المسألة بأزيد من ثمن أو أثبت لا تريد
 شراءه المالك الآخر فحق فيه وكذلك في الشكاح وغيره وروى بالسكون أيضاً كذا في المغرب (و) كره
 (السوم على سوم غيره) وهو أن تريد في الممن به تقرر له لارادة الشراء وهذا اذا رضى العاقل ان على
 ثمن فاما اذا ساءه فبشيء ولم يكن أحد ههنا الى صاحبه فلا بأس للممن ان يسأوه ويشترطوا له ههنا ببيع
 من يزدولاً بأس به (و) كره (فائق الجانب) يقال الجانب الشيء اذا جابه من يشاء الى بلد وهو يحتمل أن
 يكون جميع الجانب كالمخدم جميع الخادم ويحتمل أن يكون معنى الجنب فوجب كالمشور في المحلوك
 اذا قرب من بلدته أو به حق العاعة فيكره ان يستعمله البعض ويشترط بيع العامة من شره وهذا اذا
 يكره اذا كان يضرب بأهل البلاد وان كان لا يضرب بأهلها فلا يكره الا اذا دس السهم على الوارد
 واشترى منهم بأرض من سائر الصر وهم غير طائفة حقيقة ذكره (و) كره بيع (الحاضر للبادي) هذا
 اذا كان أهل البلد في بطن وهو يبيع من أهل البلد ورغبة في الثمن الفائق وقيل صورته ان يبيع البادي
 بالطعام الى مصرف في كل الحاضر للبادي ويبيع الطعام ويقبل السهم على الناس فانه مبيع عنه (و)
 كره (المبيع عند اذان الجمعة) ورثته الى أن تتم الجمعة والمعتبر الاذان الاول بعد الزوال (لا يبيع) أي
 لا يكره (يبيع من يزدولاً يشرق) البائع (من صغير وذو رحم يحرم منه) فلا يدخل فيه محرم غير قريب
 كل ضاع والمصاهرة ولا قريب غير محرم كالأولاد والعم والعصاة بخلاف السكينة والزوجين مطلقاً سواء
 كانا غير بن أو أختان لا يكره بيعهما

باب الاقالة

وعلى في القارة وفي سائر ما في الشرع عبارة عن رفع العقد وقيل انه مشتق من القول وهو من السلب أي
 ازال القول السابق كما في غط وأقط أي ازال الجور وهو غلط لانهم قالوا قلت البيوع واقلته (هي فسخ
 في حق المتعاقدين) مطلقاً (بيوع جديد في حق ثالث) بعد القبض الا أن لا يمكن جعله اقسماً بأن رتب

المبيعة فبطل هذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هي باع جدي لا ان لا يمكن جعلها بيعا بان كان
المبيع مئة ولا لم يقض فيه جعل فخصا لا ان لا يمكن ان يجعل باعاً ومخصاً بان تقابل في المثل وقبل
قبضه على خلاف جنس الثمن الاول فبطل وقال محمد هي فسخ الا اذا تميز جعلها فسخاً فبطل
بيعاً الا ان لا يمكن فبطل وفائدة ان المبيع لو كان هبة في يد المبيع فباعه من آخر ثم تقابل في الفليس
لواهب ان يرجع ففساد كان المانع اشتراه في حق الواهب كذا في شرح الطحاوي (ونص على ان الثمن
الاول بشرط الاكثر والاقبل بالاقرب وجنس آخر فهو زهه الثمن الاول) بكل حال قوله بالانقيص يتعلق
بقوله والاقبل وقوله وجنس آخر عطف على الاكثر بانه اذا باع بعد ائلاف درهم وتقابل العدة
بألف صح وان تقابل بالالف وخمسائة صح بألف اتفاقاً ولو فذ كر خمسمائة وان تقابل بخمسمائة
فالمبيع بحاله لم يبيع بعت بألف وبطل ذ كر خمسمائة وان دخله عيب صح بعت بخمسمائة وأتوا المحطوط
بازاء العيب وهذا عند أبي حنيفة وعندهما في شرط الزيادة يكون بيعاً وفي الشرط الاقل كذلك عند
أبي يوسف وعند محمد يكون خفياً بالثمن الاول ولو تقابل بالبرغم من الثمن الاول فهو فسخ بالثمن الاول
هنا في جنس مئة ولو فذ كر جنس آخر وعندهما يكون بيعاً (وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة) لكنه
(هالك المبيع عنم) الاقالة (وهلاك بعضه) أي بعض المبيع عنم أيضاً (بقدره)

باب التوايه والمرابحه

الخامسة بين المدين ان الاقالة نقل المبيع الى البائع عثل الفل الاول والتولية كذلك نقل لكن الى
 ضم المائتم وكل ذلك بقية في سابقة العقد (هي بيع ثمن سابق) بلا زيادة ترج (والمراجعة) بيع (به)
 أي بائع السابق (وبزيادة) رجوعا في قوله لان البائع كانه يجعل المشتري والمائتم استراجعا
 استراه (وشروطهما كون الفل الاول مليا) كانه كمالا واوروثا حتى اذا لم يكن مثليا بان كان
 هبدا ووثبا لتحقيق المراجعة والتولية (وله) أي البائع بالمراجعة (ان يضم الى رأس المال أجرة القصار
 والصبغ والطراز والقتل والنشر (و) أجرة (حلى الطعام وسوق الفم) وان (يقول قام على) (بكذا)
 ولا يقول اشترى بعه بكذا (ولا يضم أجرة الرعي والتعليم) مطلقا سواء كان تعليم القرآن أو غيره
 (و) لا يضم (كراه) يت الحفظ فان خان (البائع (في) بيع (المراجعة) فالمشتري بالخيار ان شاء (أخذ بكل
 ثمنه) أي الفل الذي قاله الخائن (أوردته) على المائتم (وحط) قدر الخائن من الثمن (في) بيع (التولية)
 وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يحط فيما وجد منه بغيره أو بجميع الاقوال فطور (ومن اشترى
 ثوبا بفاعه برجع ما استراه) أي ذلك الثوب (فان باعه برجع) لم يحط (طرح عنه كل ربح قبله وان أحاط)
 الربح (بقنه لم يرجع) أي لم يبعه من اجته هذا عند أبي حنيفة وعند حماد يبيع من اجته على الثمن الاخير
 صورته اذا اشترى شيئا بغيره وقبضه ثم باعه بخمسة عشرة وانه باع ما اشتراه بغيره من اجته بخمسة
 ويطرح عنه ما ربح وهو خمسة ويقول قام على خمسة ولا يقول اشترى بعه بخمسة ولو اشترى شيئا بغيره
 وباعه بغيره من ثمن اشتراه بغيره لا يبيع من اجته اصل اعناده وعند حماد يبيع من اجته بخمسة في الاصلين
 (ولو اشترى ما دون مدين) يحط بدينه وقبضه (ثوبا بغيره) ربح من سبعة وخمسة عشر ويبيع (المولى بعا
 من اجته على عشرة وكذا العكس) أي لو اشترى المولى ثوبا بغيره وباعه من عبده المأذون المدين بخمسة
 عشر يبيعه المأذون من اجته على عشرة والمكاتب كالأذن ولولين الله اشترى من عبده المأذون المدين
 أو من مكاتبه ان يبيعه من اجته على خمسة عشر وغا في بعه قوله ولولين ليحصر العقد لما كان الدين (ولو)

كان) البائع من رب المال وهو خسرانهم مثلاً (مضارباً) بالثمن نصف ما مضارب من رب المال
 ما اشتراه بعشر قبضة عشرة مثلاً وأردب المال البسم (يعني من المشتري رب المال بأثنى عشر قبضة)
 هذا البيع يجوز عندنا وعند زفر لا يجوز. يبيع رب المال من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال
 إذا لم يكن في المال ربح (وإياها بالبيان بالتعريف ورب الثوب) أي إذا اشترى مضارباً بقاءه ورباً بقاءه
 سواء بقاءه أو ما أراه في ثوب يبيع من المشتري لا يبيع عليه. إن يقول في المشتري أسبق فأعوت في يدي
 وعند أبي يوسف وزفر في بيعه بيان هذا البيع والمثله في إذا لم ينفصها الزود (وإياها بالبيان بالتعريف
 ورب الثوب) أي أن فاعلاً عن أنفسه وفقاً لها أحسن وأشدّ ذار شهراً أو طمأه وهي بطلت ببيعها أمر المحقق في
 يمين (ولو اشترى) شيئاً بألف تسعة وأربع مائة (حالة ولم يدين) أنه اشتراه تسعة مائة فالمشتري ذلك
 خبر المشتري أن شاهراً وإن شاء أخذه بكل الثمن (فإن ألتف) المشتري المبيع والمثله في حالها (فإن)
 بذلك (ثم بألف ومائة) لا يرجع بشيء (وكذا التولية) أي أن ولاه رجل ولم يمين أن الثمن فسيتم على
 المشتري ردّه إن شاء وقبله بكل الثمن إن شاء وإن ألتف لم يعد له بألف حاله في الرجوع على الثمن بشئ
 وعند أبي يوسف فأنه يرد قيمة الثمن ويسترد كل الثمن وقيل يقوم الشيء في رجوعه حاله في الرجوع على الثمن
 المشتري بفضل ما يملك ما عليه فتوى أبي حنيفة المظني وهذا إذا كان الأصل على شرط وفي العقد وان لم
 يكن مشروطاً فيه لكنه من رسوم متعارف كهلواتهم بين التجار أن لا يطالبوا بالثمن بمئة بل المشتري
 يؤديه بمائة في كل أسبوع ثم إن المشتري باعه من جهة فقيل لا بد من بيمانه والجدة وعلى أبيه بعه
 من جهة بالبيان قال صاحب المحیط في باب ذكر المضارب في الأصل المشروط هذه رواية فين اشتري شيئاً
 فصار له من ثمنه ما شاء فاشاله أن يردّه على البائع بحكم الفهم وقال القاضي أبو علي في التفسير في رواية
 من أصحابنا يرد في رواية الزيد وكان سدر الإسلام أبو اليسر يفتي بأن المانع أن قال للمشتري قيمة مائة
 كذا إذا قال مائة يسأري كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر من ذلك أنه لا يرد له الرجوع التغير مروان قال ذلك
 فليس له الرد وبعضهم لا يفتون به بكل حال والصحیح أنه يعني بالرد إذا وجد التغير مروان لا يفتي به
 (ومن ردّه لا شيء ما قام عليه) أي لو باع منه ثوباً بدينه قام عليه (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فرد)
 البسم (ولو علم) المشتري مبلغ الثمن (في المجلس) المشتري أن شاء منه كره وان شاء ردّه وان علم ردّه
 التفرقة عنه لا يذهب بحصصه ولا يجوز إلا بخبر يصدق

في نفسه. ص. يبيع العاقبة قبضة. وقال محمد وزفر الشافعي لا يبيع ببيع العقارب قبض
 (لا يبيع المتقول) أي لا يبيع ببيع المتقول مائة فاسد أو كان طعماً أو غيره وقال مالك لا يبيع ببيع
 المتقول قبض قبض في غير الطعام (ولو اشترى مكيلاً كالأحرم) للمشتري عنه (ببعدها كله) حتى يكيله
 المشتري ولو كاله البائع بعد البيع بخصه المشتري مرة قبل لا يكتفي به والصحیح أنه يكتفي به وعليه
 الجوز. وأما في كيله لا يلو اشتراه بخلافه يجوز له إلا كل ولا يبيع قبل أن يكيله بعد العقد (وقوله)
 الموزون والمعدود لا الموزون) عند أبي حنيفة مذكور على شرط أنه كذا إذا عاين جوز للمشتري لبعده
 في بعه قبل أن يردّه وعند أبي يوسف ومحمد المعدود كالذروع (وصح التصرف في الثمن) أي تصريف
 البائع في شئ المبيع (قبل قبضه) أي قبض الثمن (و) صح للمشتري (الزيادة فيه) أي في الثمن البائع
 بعد تعيينه في البيع (وصح للبائع) (الحظ منه) للمشتري بعد تعيينه فيه وعند زفر الشافعي لا يبعثان
 (و) صح للبائع (الزيادة في المبيع) بعد تعيينه (بمعلق الاستحقاق كله) أي استحقاق البائع

والشترى في الثمن والمبيع والزيادة والمز يدمله (وهو تأجيل كل دين) حال حتى لو باعه شيئا بشئ
حال ثم أحس أن ماله أو ما صار مؤجلا (غير القرض) قال تأجيله لا يصح يعني لا يلزم حتى لو أجلسه عند
الاقراض هذه مائة مائة أو بعد لا ينبت الاجل له أن يطالبه في الحال إلا في مسئلة وهي أن يوصى أن
يقرض من ماله ألف درهم فلا نال إلى سنة وهو يخرج من ثلث ماله يلزمهم أن يقرضوه ولا يطالبوه قبل المدة
وقال مالك يصح في القرض أيضا

باب الزيادة

تناسب البابين من حيث أن فيهما زيادة السكن في المراجعة زيادة هي محال في الزيادة هي حرام
والاستعانة من الشبهة واجب في كل باب ثم الزيادة في الفضة الفضل يقال هذا في بيع على ذلك أي يفضل
ويسمى المكان المرفوع بزيادة الفضة على سائر الأماكن وفي المشرع (هو فضل مال بالاعراض فيه عارضة
مال بغيره) أي فالسكن يسع الدرهم بالدرهم متساوية في جنس واحد تناسبه يكون ربا أو الفضل ليس
ربا ولا تناسبه وفضل متصفة (وهي لغة) أي حالة في وجوب المساواة التي يلزم عند وقوعها ربا أو جعله كون المال
ربا أو جعله حرمة الفضل (القدر والجنس) والمراد بالقدر الكيل في الوزن في الوزن وعنده
الشافعي الطم في المدة وما في الثمنية في الأثمان والجنسية شرط وقال مالك العلة الاقتباس بالإدخال
(حرم الفضل والنساء بهما) يعني حتى وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء طلقا سواء كان في
المشهور أو غير فلا يجوز بيع الحنفية بالحنفية متفاضلا أو بنساء مثلاً والنساء بالمال مشهور وهو التأخير
كذلك المشرع (و) من (النساء فقط) أي دون الفضل (بأحد هـ) فيجوز بيع البر بالبر بغير متفاضلا إذا
بعد لانتسبه وقال الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النساء (وساويهما) أي كل المتفاضل والنساء
إذا عدم القدر والجنس فيجوز بيع الكيل بالوزن بالمتفاضل والنساء (ويصح بيع الكيل كالبر
والشعر والتمر والخم بالوزن كالنقد في ما ينسب إلى الرطل) كذا هو بنحوه (بجنس متساو) أي متفاضلا
وجده كريمة (ولو باع قنينة حمراء من حنفية بقرنين رديين منها لا يجوز) ويعتبر التبعين لا التفاضل
في غير المصروف أي بشرط تعيين التبدلين في جنس العقد فيما يجري فيه إلى بالاقتباسهما وقال
الشافعي التفاضل شرط في بيع الطعام بالطعام وفي المصروف التفاضل شرط بالإجماع (ويصح بيع
الحنفية بالحنفية) بالحساء المذلة قدر لـ (والسكن وبالجم) قدر من النقصه وما دون نصف الصاع فهو في
حكم الحنفية (في التعاقد بالمتعاقدين بالبيعة المتين والجوزة بالخوزة والتمر بالتمر) خلافا
لشافعي في جميع هذه الصور (و) يصح بيع (الفلس بالناسين بأعيانها) أي يصح بيع الحنفية بالحنفية
إلى آخره حال كونهما مبيعين حتى لو كان أحدهما يفسد بغيره بان باع ناسين مبيعين بفلس غير مبيعين
أو باع ناسيين بفلس غير مبيعين لا يصح وعند شهيد لا يصح بيع الفلوس بالناسين طلقا (و) يصح بيع
(التمر بالخوزة) مطلقا عند هـ سواء كان من جنسه بان باع طم شاة بشاة أو من غير جنسه بان باع
التمر بغير شاة وقال شهيد والشافعي إذا كان التمر من جنسه لا يصح لأن يكون التمر المرفوع كغيره الأعم
الذي في الشاة ليكون التمر مما يلزم ما فيه من التمر والماء في براه النسبة (و) يصح بيع (السكن بالناسين)
مطلقا سواء كان متساويا أو متفاضلا (و) يصح بيع (الزيت بالزيت) عمة (أو بان تمر متفاضلا) أي
كلاهما يعلو عنه وعندهما في وصف وشهد والشافعي لا يصح (و) يصح بيع (الزيت بالناسين) مطلقا سواء علم
التفاوت بعد الخذف أم لا (وإن ياب) أي يصح بيع الزيت بالزيت كبيع الزيت بالزيت على اختلاف

وقيل لا يصح اتفاقاً (و) يصح بيع (الزيت) المتخذة بعضها ببعض متفاضلاً (و) يصح بيع (البن البقر والغنم) أي يصح ابن البقر وابن الغنم وابن الغنم وابن البقر متفاضلاً (و) مثل الأقل) أي مثل أردأ النمر (بجمل الغنم) ويصح البطن بالألسنة واللحم والخبز والبر والذبيق متفاضلاً) متعلق بجميع هذه المسائل ومن أي حنية لا يشتري بيع النجس بجزءها والفتوى على الأقل (لا يصح) أي لا يصح بيع (البر بالذبيق أو بالذبيق) مطلقاً سواء كان متساوياً أو متفاضلاً (و) لا يصح (الزيتون) الزيت والصمغ بالشرج حتى يكون الزيت والشعير أكثرهما في الزيتون والصمغ) ليكون الدهر مثله والزيادة والتجبر اعلم أن بيع أحدهما بالآخر على أربعة أوجه: علم أن الزيت الذي في الزيتون أكثر من الزيت المنفصل لم يصح وكذا أن علم أنه مثله وإن كان الزيت المنفصل أكثر جاز وهذه الثلاثة والاجتماع لم يعلم أنه مثله أو أكثر منه أو أقل منه صح عندنا فروضه ثلاثاً يصح (و) يستقرض الخبز من زنا لاعدداً) عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة لا يجوز مطلقاً وهذه محمولة على مطلقاً (ولا ريب بين السيد وعمد) هذا إذا كان العبد مأذوناً غير مدين فإن كان مدين لا يصح (ولا) ريباً بين المسلمين والخارجي في ثمة اختلاف أبي يوسف والشافعي واتفاقه بقوله لأنه لو دخل دارناحي بامان فباع منه مسلم درهماً لم يجز اتفاقاً

باب الحقوق

لمسافر من بستان ما هو أصل في البيع وهو المبيع والتمنيز كرفي هذا الباب ما يجره من الحقوق وله مناسبات خاصة بالزيتون في بابها ميان فضل هو حرام وهذا بيان فضل على المبيع هو حلال (العلو لا يدخل بشرائه) بكل حق) أي لو اشترى يتأخر في بيع لا يدخل العلو وإن قال اشترى بكل حق إلا أن ينص عليه (و) لا يدخل (بشرائه منزل) إلا أن يقول اشترى بكل حق هو له أو جرافقه أو بكل قليل واشترى هو فيه أمثله) حقه ثم يدخل العلو (و) دخل بشرائه كالكسيف وهو المستراح (لا انقلبه) يقال لها بالقارصية صباط أي لا تدخل الخلة في بيع الدار عند أبي حنيفة مطلقاً (الا) أن يقول اشترى بكل حق) وعندنا ثم يدخل بلاذ كحقه أن كان متهماً في الدار فالبيت اسم مسقف واحد له دهن وانزل اسم لما يشق على بيوتة وصحن مسقف ومطبخ والدار اسم لما يشق على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فكان الدار اسم من أخذها لا يشقها على ما عداها في عرف أهل السكوة وفي عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك (ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب) بالسكسر النصيب من الماء (الا) إذا قال اشترى بهذا البيت أو الأرض (بجوكل حق) حقه ثم يدخل (بجلاط الأجرة) فإنه فيها يدخل الطريق والمسيل والشرب من شيرد كرقوله بجوكل حق

باب الاستحقاق

ويصح الفضل في الاستحقاق الحق فيكون بعد هذا الاستحقاق (البيعة) حجة متعديّة) حتى تظهر في حق كاتبة الناس كما إذا اشترى أمّة فادى المشتري انها من الأصل ولا متعديّة وأقام البيعة على وهو مقبول بينه وبين جميع بالثمن على البائع وإذا ثبت حرمتها في حق البائع ثبت في حق كافة الناس البيعة فبذلك من البيعة يتأوى الأيمان كذا في المغرب (لا الأقراء) أي الأقراء ليس بحجة متعديّة حتى يقتصر على المدي كما إذا اشترى أمّة فبذمتها ثم ادعى أنها ملك فلان وفلان يدعيها لا يرجم بالثمن على البائع (والنفاقض) في الدعوى (ينزع دعوى الملك) كما لو اشترى أمّة ثم ادعى أنها ملك فلان وفلان يدعيها أو أقام المشتري

يذبح على دعواه لا تقبل لأن أفعاله على الشراد لي على إتمام ملك البائع فإذا ادعى غيره كان ممتنعا
 (لا الحريه) أي التناقص لا يتم دعوى الحريه (والطلاق والنسب) كالمواشري أمه وقبضه ثم ادعى
 إتمامه فثبت فلان الأمانة ذهبي وأقام البينة تقبل ويرجع بالثمن على البائع وإذا اختلفت نفسها من
 زوجها ثم أقامت يذبح على أن زوجها طلقها لا تقبل الخاتم فإنه يذبح دعواها وكذا إذا باع عبد أو له عنده
 وقبض المشتري ثم قال البائع هو ابني يقبل قوله ويثبت النسب منه فلو كانت عبيده ولدت (عبيده ولدت) عند المشتري
 فاستحققت بدينه يتبعها أو له أو ابنه (أقر) المشتري (بها رجل) والمصلحة بها (لا) أي لا يتبعها ولا لها
 فمن جمع بالثمن في الأول دون الثانية على البائع (وان قال عبد للمشتري اشتري فأنما عبد فاشترى) بقوله
 فإذا هو حر (فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبته معروفة معروفة يدري مكانه ويرجع حضوره فلا
 شيء على العبد ولا) أي وان لم يقبض غيبته معروفة بان غيبته منقطعة (يرجع المشتري على العبد)
 بالثمن (و) يرجع (العبد على البائع) ان طفر به (بخلاف الزهر) أي ان طفر به عبد فأنما عبد فاشترى
 فوجد حرم الميرجع الميرجع على العبد مطلقا سواء كان الزهر غائبا غيبته معروفة أو ممتنعة طفر به عن أبي
 يوسف انه لا يرجع في الأول على العبد بالثمن أيضا (ومن ادعى حقا) يحوز لا غيره (من دار) فأنكر
 المذبح عليه ذلك (فصرح على مائه درهم) (فان تحقق بعض الميرجع) المذبح عليه على المذبح (بشيء)
 دلت هذه المسئلة على ان المذبح على المجهول على بدل معلوم جائز وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط الصحة
 الصلح لان دعوى الحق المجهول غير صحيح في هذه الدعوى حتى لو أقام البينة عليه لا تقبل الا اذا ادعى
 اقرار المذبح عليه بالحق فصح الدعوى والبينة كذا في الفوائد الظاهرة به وتذكر أبو الحسن السرخسي ان
 صحة الدعوى شرط صحة الصلح عن الانكار (ولو ادعى كاهن) وبقي المسئلة على الخلف (يرجع) المذبح
 عليه على المذبح (بقسطه) من بدل الصلح
 الفصل في بيع الفضولي (ومن باع ملك غيره) يبعه فضوليا (لما لا أن يسخفه) مطلقا صريحا أو دالة
 بأن قال سخرت أو باع العقود عليه من غيره (و) ان (يجزئه) صريحا أو دالة بأن قال أجزت أو قبض الثمن
 من مشتريه (ان بقي العاقدان) أي البائع الفضولي والمشتري (والعقد عليه) وهو المبيع (و) انعقد
 (له) وهو المالك (و) انعقد (به) وهو الثمن (لو) كان الثمن (عرضا) قوله ان بقي العاقدان ان المذبح على
 بقوله ويجزئه فلهذا يدل على ان انعقاد المبيع غير نافذ ولازم اذا كان له يجزئه عند العقد حتى يجزئه أما اذا
 لم يكن له يجزئه لا يتوقف ويقسم باطلا وقال الشافعي تصرفات الفضولي كلها باطلة ولا تتوقف على الاجازة
 فإذا أجاز المالك كل الثمن عندنا فهو كالمالك أما في يد الفضولي والفضولي ان يسخف العقد قبل الاجازة
 بخلاف الفضولي في النكاح حيث لا يكون له السخف قبل الاجازة ثم هذا اذا كان الثمن دينارا فان كان
 عرضا عندنا انما يصح الاجازة اذا كان العرض باقيا أيضا ثم الاجازة فقد لا اجازة قد لا يكون
 العرض الثمن جملو كالفرضي وعليه مثل المبيع ان كان مثلا أو قيمة منه ان لم يكن مثلا ولو هو ذلك المالك
 قبل الاجازة لا ينفذ باجازه الوارث في الفرضي أي فيما اذا كان الثمن دينارا وعرض ضا ولو أجاز المالك
 ولم يعلم حال المبيع جاز المبيع في قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد ثم يرجع أبو يوسف وقال لا يبيع
 حتى يعلم قيامه عند الاجازة فاعلم ان في قوله (وله) بعض تبوء بقوله المالك أن يجزئه (وصح عنه) مشتري
 من فاسد باجازه يبيعه (أي ان غصب عبد انباعه فاعتقه المشتري ثم أجاز المالك يبيع ان غصب صح
 العتق من المشتري استحسانا لما عندنا ومما عند محمد ورؤيته عن أبي يوسف لا يجوز وهو القياس

ينصرف في رأس المال قبل قبضه كذا في الحواشي نقلا عن الشرح (ولو) أسلم في كرفا ساحل الاجل
 (المشتري المسلم اليه) من رجل (كرفا من) المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه قضاء) لحقه بقبضه من رب السلم
 (لم يصح) القضا (وصح) القضا (لو) سكن السكر (قرضا وأمره بقبضه له) أي صح القضا ولو أمر
 المسلم اليه رب السلم بقبض السكر للمسلم اليه (ثم) بقبضه (لنفسه ففعل) أي فأتاه له ثم أتاه لنفسه صح
 (ولو أمر رب السلم) أي لو أسلم في كرفا من رجل الاجل وأمر رب السلم (أن يكبله) المسلم اليه (في طرفه) أي
 طرف رب السلم (ففعل) وكال (وهو) أي رب السلم (فأجاب لم يكن قبضا) مطلقا وعليه أن يكبله ثانيا
 بحضرته وقال همس الأئمة الأصح عندى أن يصير قبضا ولو كان في طرفه من رب السلم لم وقد كمال
 المسلم اليه السكر قبضه بأمره قبل يصير قابضا وقبل لا بخلاف الجهم (فإنه لو اشتري من آخر طعنا معاينا
 وأمره أن يكبله في طرف المشتري ففعل وهو فأجاب وهو قبض (ولو أسلم أمة في كرفا من الربا وغيره
 وقبضت الأمة ففعل) السلم (فأنت) الأمة في يد المسلم اليه (أومات) الأمة (قبل الأقالة) في عقد
 الأقالة فبقا بقا الأوقات (وصح) الأقالة فيها أومات قبل الأقالة (وعنه) أي السلم اليه (بقبضه) يوم
 قبضه في الصورتين (وعنه) أي عكس الحكم المذكور (شرا وهدايا) صورته اشتري أمة بأن
 ثم نقا الأوقات في يد المشتري بطات الأقالة ولو تة لا بعد موتها فالأقالة باطل أيضا (والقول المذموم
 الرداءة والتأجيل لالتناق في الوصف) أي لا يكون القول بالسكر وصفي السلم فيه (والاجل) مطلقا أي
 أيهما كان حتى لو قال السلم اليه شرط للشرط وقال رب السلم لم تستطع تشبهه فأقول للمسلم اليه في
 عكسه بأن ادعى رب السلم شرط الزدي وأنكر المسلم اليه الشرط أصلا فأقول قول رب السلم عنداني
 حذيفة وعندهما القول لا لم اليه ولو قال السلم اليه لم يكن له أجل وقال رب السلم كان له أجل فأقول
 رب السلم عندهم وفي عكسه بأن ادعى السلم اليه الاجل وأنكر رب السلم فآله السلم اليه عنداني حذيفة
 وعندهما حال السلم (وصح السلم والاستصناع في خضوع وطست وقسم) أن كان يعرف بالوصف وأن
 كان لا يعرف بالوصف فلا خير فيه وقوله والاستصناع أي لو استصنع في شيء من ذلك بغير أجل صح
 استحسانا ورنه أن يقول للثقة أي آخر زني خفاهم أديت توافق رجلى وريده حوله تكذا وإذا عمل الصانع
 (فله الخيار إذا رآه) أي المستصنع لا الصانع وعن أبي حذيفة له الخيار أيضا وعن أبي يوسف انه لا خيار
 لو أحدهما (وللصانع به قبل أن يراه) وانما يقيد به لانه إذا رآه واختاره صار له عندنا ولم يبق للصانع فيه
 حق المبيع (وهو حله) أي مؤجل الاستصناع وسلم ولو ضرب الاجل فيما فيه تعامل صار له عندنا
 حذيفة وعندهما هو الاستصناع ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار له عندنا حذيفة حتى يشترط تعيين
 رأس المال واسقضاء الوصف ولا يكون له خيار روية

فصل المتفرقات

كان من دأب أهل التصنيف ذكر ما شذ من الأبواب في آخر الكتاب (صح بيع الكتاب) عندنا مطلقا
 سواء كان معلما أو غير معلوم فمن متلفه وعن أبي يوسف لا يصح بيع الكتاب المفقور وعند الشافعي
 لا يصح بيع الكتاب أصلا (وصح بيع) (الفهد والسباع) من البهايم (والطيور) والمسلم وغيره سواء
 في ذلك وكذا في الحواشي نقلا عن الشرح هذا إذا كان قابلا للتعلم (والذي) كالسليم في بيع غير العلم
 والمخبر ولو قال رجل (بيع عديلة من زيد بأنف) درهم (على أن يضمن لك مائة سوى الألف فباع
 صح بأنف) أو يأخذه من المشتري (وطول الضمان) فلا شيء على المضمين (وان زاد) قوله (من الثمن)
 بأن قال سوى الألف وباع (فالألف على زيد والمائة على المضمن) خلافا لفرع الشافعي (وطوله) زوج

الامة (المشترقة قبض لاشقة) حتى لو اشترى امة ولم يقبضها حتى زوجه او طلقها او زوجها او طهره بنوب
من قبض المشتري وان لم يطأها فلا يسقط قبض والقياس ان يبصر المشتري قابضا (ومن اشترى عبدا
فغاب) المشتري قبل القبض وقبل نقد الثمن (فجرهن البائنه) عند القاضي (على بيعه) وطالب منه
ان يبيعه بدينه (وشعبته معروفة لم يبيع من الدين البائنه والا) أي وان لم تكن شعبته معروفة يعني لا يدري
مكانه (يبيع لدينه) واظهر الثمن ثمان كان الثمن الثاني أكثر من الاول يسقط الفضل للمشتري حتى
يحصيه وان كان ثمنه من الاول جسد البائنه على المشتري اذا ظفر به (ولو غاب) أي لو كان المشتري
اثني وغاب (أحد المشتريين) قبل نقد الثمن والقبض للحاضر دفع كل الثمن وقبضه وحده (إذا
حضر) حتى ينفقه بدينه (من الثمن حصته وهذا قولهم) وقال أبو يوسف إذا نقد الحاضر كل الثمن
لم يأخذ الا نصيبه من العبد وكان متبرعا في الأثر من صاحبه فالمرجع عليه هذا إذا كان الثمن حالا
أما لو كان دينا خلافاً من له دفعه وان حل الاجل كذا في المحيط (ومن باع أمة بألف مائة ذهب وقبضه)
ولم يره (فوما نصفان) أي يبيع من كل واحد منهما خمسة مائة (وان قضى زينا) دلا (من جديدها تلف
فهو وقضاها) أي من له على أخذهاهم جبار وقضاها زينا وهو لا يعلمها إذا نسفها أو غلبت ثم علم فلا يس
عليه شيء وقد تم استيفاءه عندهما وعند أبي يوسف يرد القابض عليه مثل زينا فهو يرجع عليه بالبيعان
وان كان قائما له رده واسترداد الجارية إذا غلبت أو غلبت بالبيعان فلا يرد له ولا يرد له لو علم ثم انفق كان رضيه
فلا يرد مثل يديه بالانفاق (وان أفرغ طيرا أو باض أو نكس طي في أرض رجل فهو) أي كل واحد
منهما (ان أشد) لا لرب الأرض هذا الذي لم يبيع ربه الأرض أرضه له فان هيأ له شيء من ذلك لرب
الأرض واغشاه من الطير والطي لا يملكه الا من اشترى في أرضه فالعقل لرب الأرض وان لم يرد هذا ذلك
(ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعلقه بالشرط) الفاسد (المبيع) بأن باع على أن يشتريه
المائع غيرها (والفاسد) بين المشتريين بأن اقتسما على ان لا يحددهما الصامت والاخر العريض
وقاشات الخنازير والديون على الناس على انه لو قوى شيء من الدين يرد أخذ الصامت على شيء نصفه
كانت القسمة فاسدة كذا في الفتاوى الخانبة (والاجارة) كمن استأجر أرضا للزراعة على أن يردّها
مكروبة (والاجارة) بأن قال أجزت البيع اذا لمع رأس الشهر (والزراعة) بأن قال ان رضيت فمركلة فقد
راجعتك (والصالح عن مال) بأن كان له على ألف درهم على آخر دينه فقال له ان قدم فلان فقد
صالحك عن ألفي على هذا العبد (والا برأى من الدين) بأن قال ان جاء فلان فقد برئت من دعوى هذه
(وعزل الوكيل) بأن قال ان قدم فلان فقد عزلت عن الوكالة (والاهتكاك) بأن قال ان قدم فلان
فقله على أن أعتك كتم وجبا (والزراعة) بأن شرط قبض على العامل الجصاد والداس والتسدية
وقصد العقد في ظاهر الزاوية (والعاملية) بأن دفع الى رجل مائة مائة تسدين معلومة على أن يقوم عليه
ويقيمها أخرج الله تعالى عن الثرفه وبينهم ما نصفان وعلى أن يرب الأرض على العامل مائة درهم
(والاقرار) بأن قال لا تملان على ألف درهم ان أمطرت السماء أو هبت الريح (والوقف) صورة فساد
الوقف بالشرط أن يقول وقتت داري على كذا ان شاء الله تعالى فلا يصح الوقف وهو المختار (والتهكم)
كمرحلي قال لا تخن ان قدم فلان فاحكم بمرئيتي هذه الحادثة فانه لا يصح عند أبي يوسف وعليه التقوى
(وما لا يبطل بالشرط الفاسد العرض) بأن يقرض على أن يكتب الى صديقه بكذا وكذا حتى يوفيه دينه
(والهبة) كاسر أو هبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها او قبل الزوج مع هبت الهبة طلقها أو لم يطلقها

(والصفة) كذا قد يقع على رجل يدرهم على أن يرد عليه شيء منها أو الصفة قد جازت في الشرط (والشكاح) بأن تزج امرأته في أن يفتق على أي كل شهر ما قد دينار وقال أبو حنيفة الشكاح جاز واما
 نفقة مطلوا (والطلاق) بأن قال طلقتك على أن لا تزوجي بآس بكذا العدة وقبلت طلقتك تزوجت أو لا
 وبطل الشرط (والخلع) بأن اخذت من زوج وهاهنا شرط أن لا يكون الولد الصغير لما يصح الخلع دون الشرط
 (والعتق) بأن قال أعتقتك على أن لا يكون الولد ميتا أو قبل العبد عتق وبطل الشرط (والزهر) بأن
 رهن عقد انسان شيئا فقال المرتهن الراهن آخذته على أنه ان ضاع بعرضي لم يسأل ثم الرهن جاز والشرط
 باطل (والإبضاء) بأن قال لاخر الثمانية درهم على أن تكون وصية الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي
 كذا في المحيط (والوصية) بأن أوصى بثلاث ماله لأم ولده ان لم تزوج فقبلت فأنما يتحقق الثالث وبطل
 الشرط (والشركة) بأن تفاوتت المال في شركة العنان وشرط الرجوع والوصية تفسد في الوصية ههنا فأنما
 والشركة فصحة كذا في المحيط (والضاربة) بأن شرط الوصية على الضارب بعت الضاربة وبطل
 الشرط وشكون الوصية فعلى رب المال (والأقضاء أو الأمان) وفي الشرط قال اذا قدم فلان وأنت حاضر
 أو أمير هذه البادية جاز وهذا تفريق عليه (والكفالة) بأن قال ان استحق المبيع مائتا كسيلة من البائع
 بالثمن صح الشرط والكفالة كذا في المحيط (والخوالة) بأن أمنا رجل رجلنا على غريمه بألف درهم
 فقبل التمريم لم يمت الخوالة على أن تفرض في الشاخرى صحت الخوالة وفي الشرط أولا (والوكالة)
 بأن قال ان عبت الرج فأت وكيلي في كذا يصير وكذا في الخجل (والإقالة) بأن اشترى رجل من آخر
 عبدا بألف درهم وقتا أيضا ثم قال لئلا تنع أعتني حتى أؤخر لك الثمن سنة فقال أقلت جاز في الإقالة دون
 التأخير (والكفالة) بأن كتب بشرط أن لا يخرج من المكوفة إلا بذنه قال كفاية جاز والشرط
 باطل وله ان يخرج (والذن العبد في التجارة) بأن قال لا هل سوق أذنت هذا العبد في التجارة بشرط
 ان يعلمني صحه إقراره (ودعوة الولد) بأن قال ان كانت الحسرة طاملا فهو مني فهو مطلقا سواء كانت
 حاملا أولا (والعلم من دم العبد) بأن قال ان قدم فلان فقد صالمتك من دم ووفي على كذا صح العلم
 (و) عن (الجراحة) لقي فيها النقصان كذا فصحة بأن قال ان قدم فلان فقد صالمتك من دم ووفي على كذا
 جاز لاوه وسلاصه العلم (ودعوة الذمة) بأن ضاع الامام على مال معلوم على ان يأخذ ذلك من الزوجه
 أو من الاراضي خاصة لا يصح الشرط (وقتل في الرد بالعيب أو بخيار الشرط) وفي الخلاصة اذا قال
 ان لم أرد هذا الثوب الماعيب اليوم عليك فقد رضيت فأنشرط بالرد بالعيب باطل في الرد سواء اشترى
 وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فقال ان لم أرد المبيع اليوم عليك فقد رضيت فهو بالرد وبقي خيار
 الشرط (ومزول القاضي) بأن كتب الخليفة إلى القاضي اذا وصل كتابي اليك فأت بمزول ومزول
 يصير مزولا وقال طاهر الدين المرعشي ان نحن لا نقضي بجمعة فليقم العزل وهكذا كان قدوى على وغيره

كتاب الصرف

المبيع بالتقاضي إلى المبيع أربعة أو اربع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين بالدين
 الثلاثة الأولى شرع في بيان الرابعة رأسا أي ههنا لا يبيع الدين بالدين أو يبيع الدين بالدين حتى شرط
 قرض العوضين في المجلس والمنااسبة له صفة يشترط في السلم ان رأس المال اذا كان دراهم أو دينار
 يكون يبيع دين بدين والصرف يبيع دين بدين فتناسب بأرغاسه أي بهنأ خمسة النقل في بدليه من يداليه
 والصرف هو النقل والردقة وفي الشرع (هو يبيع بعض الثمن ببعض) بأن باع الذهب بالذهب أو الفضة

بالنقطة أو أحد هاتين النقطتين (فقد انجاسا) كالذهب بالذهب (شرط التماسك) في القدر (والتعاقب) في
 مجلس العقد (وان اختار ما جوده موصوفاً ولا) أي وإن لم يتحدد ما بأن باع ذهباً بقصة (شرط التعاقب)
 دون التماسك (فأوباع الذهب بالنقطة بخلافه) (البيع) (ان تعاقباً) البدلين في (المجلس) ولا يفي به
 موصوفه موصوفاً بل المتعاقب وجود القبض قبل أن يترقا بالبدلين حتى لو قاما ومشافراً وهذا أو ناما في
 المجلس أو أغنى بغيرهما (فالتعاقب قبل الإقرار في البيع) (القبض) (شرط رأس مال السلم)
 بخلاف شيار بخسيرة بحيث يسطر على مجرد قيامها (ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) أي قبل
 قبض ثمن الصرف: (لو باع ديناراً بدينارهم) ولم يقبضها (واشترى بها ثوباً) في هذا المجلس (فقد بيع
 الثوب) فقط وعن زفر أنه يجوز (ولو باع أمة مع طوق) ذهب أو فضة في ثمنها (قيمة كل ألف) أي قيمة
 كل واحد ألف (بألفين) وتنفد من الثمن ألفاً في المجلس (فهو) أي الألف المقبوضة (من الطوق) وإن
 اشتراها) أي هذه الأمة بألفين ألف نقد وإن نفدت ثمنها (من الطوق) (فإنما قال بألف نقد وألف
 نسبه) لأنه لو اشتراها بألفين نسبة نفسه البيع في الشكل عند أبي حنيفة وعندنا في الطوق بخاسية (وان
 باع فيها) مثلى (حليته خسون) درهما (بمائة) درهم (ونقد) من الثمن (خمس) فهو) أي
 المقبوض (حصة) وإن لم يبيع (المشتري عند نقد الألف) أو الخمسين ألفه (حصة) الطوق أو الخلية (أو قال)
 أي وإن قال المشتري عند نقد الألف أو الخمسين أنه (من ثمنها) أي من ثمن الطوق والائنة أو الخلية
 والبيع (ولو أغفر قبل القبض) (الثن) (صحيح) (البيع) (في السيف) (بدينار) (ان يخلص) الخلية من السيف
 (بلا ضرر) (والأ) أي وإن لم يخلص من السيف إلا بضر (بطل) أي بطلت هذه الشراة إذا كانت
 النقطة المتزارة بغيرها فبطلت (كانت) فبطلت الخلية الخمسين درهما والنقطة المقررة مئة درهما وإن كانت
 فبطلت المقررة بغيرها فبطلت النقطة الخلية في القدر أو أقل وإن كانت أربعين درهما بطلت النقطة مئة درهما أو أكثر
 فيل يندر الخلية خلاف زفر (ولو باع أمانة فضة) بفضة أو ذهب (وقبض) المانع (بعض ثمنها) (فترقا)
 بالآذان (صحيح) (البيع) (فيما قبض) وبطل فيما لم يقبض (والائنة مشتركة بينهما) وإن استحق بعض
 الائنة والمشتري بها فهو بالدينار إن شاء (أخذ) المشتري ما بقي من الائنة (بقسطه) من الثمن
 وإن قل (أورد) ما اشتراه (ولو باع قطعة نخرة) فضة قبض بعض ثمنها أو أكثر فاصح العقد فيما قبض
 والقطعة مشتركة بينهما (فإن استحق بعضها أخذ) المشتري ما بقي من النخرة (بقسطه) بالآذان (وأخرج
 بعض النصارى) (استغناء) كقولهم ولو لم يجعل على هذه المسئلة مثل المسئلة الأولى يصح فسخكون حينئذ
 مسئلة ابتدائية (وصح) ببيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين (بيع) (مكررو) ويشترى بغيرهما
 استخساناً أو قال زفر والشافعي لا يصح قياساً (و) صح ببيع (أحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار)
 بأن جعلت العشرة بثلثها والدينار بدرهم (و) صح ببيع (درهم) صح بدينارين بثلث درهم صح بدينارين
 بدرهم غلة (الغلة ما أخذته التجارة ويرد بيت المال) (و) صح ببيع (دينار بعشرة دراهم عليه) أي
 على الدائم (أو بعشرة مطلقة وبيع الدينار) في الصورتين (وقام العشرة بالعشرة) ففسخ حق
 المطالبة وصحت المقاصة في الثانية استخساناً قال زفر لا يصح وهو القياس (وقاب) النقطة والذهب فضة
 وذهب حتى لا يصح ببيع (النقطة) (والأصلية) أي بغالب النقطة (و) لا يصح ببيع بعضها ببعضها) أي
 بالخالصة أي ببيع بعض الدراهم التي غلب عليها النقطة ببعض الدراهم التي غلب عليها النقطة (الأ
 متساوية) أو لا يصح الاستقراض بها) أي بالدراهم والثمانية التي غلب عليها النقطة والذهب (الأزنا

وقالب النفس من الذهب والفضة (ليس في حكم الدراهم والدنانير فصح بيعها) أي ببيع الدراهم والدنانير التي شلت عليها الغش (بجنتها متفاضلا) وبصرف الجذس إلى خلاف الجذس ولكن بشرط التفاضل (و) صح (التيابيع والاستقراض بما يروج) من الدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش (وزنا أو دوا) أو جمعا (ولا تميمين) الدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش ما دامت تروج (بالتدين) لكونهم أنعماء تدين بالدينين أن كانت لا تروج والمتساوي كقالب الفضة في التبايع) حتى لا يبيع بيعها بالخالص لا متساويا وزنا (و) في (الاستقراض) - حتى لا يبيع الاستقراض بما الاوزنا (و) الصرف كقالب النفس) فيصح بيعها بجنسها متفاضلا وبشرط التفاضل في الجلس (ولو اشترى به) أي بقالب الغش (أو بفلس ناقة) أي راجحة (شما أو كسد) وترك الناس العامة بما قبل دفعها إلى البائع (بطل البيع) هذه فريد المبيع أن كان قائما أو لا يردق منه وعند أبي يوسف عليه قيمة قالب النفس يوم المبيع وقال محمد عليه قيمة آخر ما تعامل الناس به (وصح البيع بالفلس الناقصة) الراجحة (وأن لم تدين وبالسكاملة لا) يصح (حتى يدين ولو كسد) أي لو استقرض فلوسا فكدسها (أقلس القرص بحسب ردملها) أي مثل أفلس القرص عند أبي حنيفة وعند محمد لا تجب قيمتها ولكن (تقدر) أي يوسف تدرج قيمته يوم القبض وعند محمد يوم السكاد (ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس) أو بدنانير فلوس (صح) وعلقه من الفلوس ما يباع بنصف درهم وشعره وقال زفر لا يصح في الشكل وقال محمد يصح فيه ما دون الدرهم (و) في الدرهم (ولو أعطى) رجل (صبر فيا) أي صرا (درهما وقال أعطى به) أي بذلك الدرهم (نصف درهم) حال كون النصف (فلوسا ونصف الاصب) الصرف

كتاب الكفالة

المناسبة بين السكابين أن المبيع لو جسد في الذمة والسكافا لشهرت بوجبة لا يستيفاء الدين فالباوفا مناسبة خاصة بالصرف لأنه قسم ذمة إلى ذمة في الواجب بالسبب والسكافا تضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وهي في اللغة القسم وفي الشريعة (هي ضم ذمة) السكفيل (الذمة) الاصيل (في المطالبة) دون الدين فمكون الدين باقيا في ذمة الاصيل كما كان وقال مالك براء الاصيل وقل في الدين وهو قول الشافعي فيمنع من الدين الواحد ذمتين (وتعصب بالنفس وإن تعددت) السكافا حتى لو أخذ من رجل كفلا ثم أخذ منه كفلا آخر بقية فهو كما كفلان وبطالب صاحب الحق أيهما أشاء أو الكل به ثم المضمون بها حضار السكفول به وهو مذهب الشافعي وعنه أنه لا يصح (و) تصعب بالنفس (بكتلت بنفسه ويصعب به من العفت) حقيقة كالجسد والنفس أو هرقا كالروح والوجه والراس (وبجزمه شائع) كالنصف والثالث (ويضمه ويقل) والى (وإن أعجم به وقيل به لا) أي لا يصح بقوله (أنما ضم أجرفته) ولا بأنما ضم لك لأنه لم يدين المضمون هو نفس أو مال بخلاف ما لو قال (أشأني فلان برهنت أو قال سم فلان أشأناست) يكون كفلا لا تكافهم فروقوا بين العربية والفارسية كذا في الاصيل (فان عرط) في الكفالة (تسليمه) أي المسكفول منه (في وقت بعينه) أحضره فيه ان طلبه) المسكفول له بأحضاره (فان أحضره) فيه فيها (والا) أي وإن لم يحضره (حبسه) أي السكفيل (الحا) كم كان غاب) المسكفول عنه وعلم مكانه (أهله) الحا كم (له ذهابه وبأية فان مضت) المدة التي أمهله (ولم يحضره حبسه) الحا كم (وإن غاب ولم يعلم) السكفيل (مكانه لا يطالب به) ولا يحبس (فان أحضره) سلمه بحيث يسدرا المسكفول (له) أن يتخاصمه كصرون مطاعا سواء كان المصر الذي كفل فيه أو مصر آخر وعند محمدان سلمه في المصر الذي كفل فيه برئ

والالاوان سلمه في برية أو سودا بيرا (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي يسلمه عنه) في زماننا وفي
 المقدم لوسلم في السوق برئ (وتبطل) الكفالة بالنفس (بموت المطلوب) وهو المكفول عنه
 (والكفيل لا) بعت (المطالب) أي المكفول له بخلاف الكفالة بالمال فاقطع المثل (وبرئ)
 المكفيل (برفع يده وان لم يزل) المكفيل للمكفول له (إذا دفعته اليك فأنابريه) ولا يشترط
 قبول الطالب التسليم يعني برئ بمجرد الخلية بينه وبين المكفول عنه (و) برئ بتسليم المطلوب نفسه
 من كفالته (و) بأن قال سلمت تقسمي اليك عن المكفيل ولو لم يزل من المكفيل لا يبرأ كذا في الفتاوى
 الخانية (و) برئ بتسليم وكيل المكفيل ورسوله فإن قال (رجل ان لي مائة درهم على آخره قال له رجل
 ان لم أوافقك غدا) أي ان لم آت بالمكفول عنه ذلك اليوم (فهو) أي المكفيل (ضامن للمكفول عنه)
 فلم يوافق به أوبات (المطالب) أي المكفول عنه قبل مضي الغد (ضمن) المكفيل (المال) فتمنع
 الكفيل الثمان خلاف للشافعي (ومن ادعى على آخر مائة دينار قال) له (رجل ان لم أوافقك غدا فعليه
 المائة فلم يوافقك غدا فعليه المائة) مطلقا سواء بين صفة على وجه يصح الدعوى أو لم يكن ذلك وقال
 محمد ان ادعاه لم يبين ما ادعى كفل له بمائة دينار ثم ادعى بعد ذلك لا يصح (ولا يجبر على الكفالة بالنفس
 في حقه وقود) أي لا يجبر على إعطاء المكفيل عنه أي حتمية مطلقا سواء كان الحدس قد دفي أو لا
 وعندهما يجبر في حد القذف والقصاص وانما قيد بالحد لأن في التميز بوجوب القصاص أن يطلب منه
 كفلا كذا في الخانية ولو أعطى المكفيل فيه ما يجوز اتصافا (ولا يجبر فيهما حتى يشهدا هذان
 مستوران أو شاهداً (عدل) يعرفه القاضي بالعدالة وعنه ما في المجلس في الحد وانه قصاص
 روايتان في رواية يجبر ولا يكفل وفي رواية عكسه (و) تصح الكفالة (بالمال ولو) كان المال (مجهولا
 اذا كان دينيا محضاً) وهو كل دين لا يسهط الا بالاداء أو لا يراه نفسه احتراز عن بدل السكينة بكلمات
 عنه بالف وبما لك عليه أو بما يدركك في هذا الميسخ أو ما يابعت فلاناهي (وبما ذاب) أي يجب (لك عليه
 قعلي وما حصل فلان قعلي وطالب المكفيل أو المدينون) أو طابها أي اذا صحت الكفالة فالكفول له
 بالتجديد شاهداً المكفيل به وان شاع طالب المدينون وقال مالك بيرا المدينون (الا) أي فهو مخير الا
 (اذا شرط البراءة) عن المدينون (فحينئذ تكون سائلة) بيرا المدينون (كان الخوالة بشرط ان لا يبرأها
 المكفيل كفاً) فحينئذ يخير أيضا (ولو طالب أحدهما) ولم يأخذ المال (له أن يطلب الآخر) وله أن يطلب أيهما
 (ويصح تعليق الكفالة بشرط هلاثم) فبالكشروط وجوب الحق كان استحقاق الميسخ (فاناضامن لنفسه أو
 لنفسه (أو لا مكان الاستيفاء) أي لا مكان تسليم المكفول عنه تطرف على قوله وجوب الحق واللام مقدرة
 لأن الاضافة بمعنى اللزم أي كشرط لوجوب الحق (كان قد تم زود هو) أي زود (مكفول عنه وأرلته غيره)
 أي لنفسه الاستيفاء (كن غاب عن المعسر) فاناضامن (ولا) يصح تعاقب الكفالة (ينحصران هبت
 الربح) فاناضامن (و) لكن (لو عدل أحدا تصح الكفالة ويجب المال حاز) ولو قال ويجب عليه
 ما تكفل به ليقاوم النفس والمال لكن أولى (فإن كفل به عليه) بأن قال تكفلت به لك عليه
 (فبهرن) المكفول له (هل أنف لزمه ولا) أي وان لم يبرهن المكفول له (صدق الكفيل بما أقر بحمله)
 يعني القول قول المكفيل في قدر ما أقره مع عينه على نفي العلم (ولا ينفذ قول الطالب على الكفيل) أي
 ان قال المكفول عنه له على ألف وقد أقر الكفيل بتسليم مائة ولا ينفذ له المكفول له لا يجب له على الكفيل
 ألف وانما يجب ما أقر به بخلاف ما إذا قال ما ذاب لك على فلان فعلى فلان الطالب ألف درهم

وقال الطالب لا بل أفان ولا يتقوله وقال الكفيل الشك فيه في ذلك القول قبل الطالب لا يتقوله
تسفل بما يجب عامه في التسفل لأن الذوب يستعمل في معرفة كذا في الأصل (وتعرج الكفالة بأمر
الكفول عن غيره بغير أمره فإن كفل بأمره جميع الكفيل بما ذكره (يقال في حديث) أي الذي
مافعه وإن أدى مثله رجوعه يعني لا يمان في شيء لو قيل من رجل يمان بهم يمانوا على الطالب
زوبار جمع على ما على الأصل (وان كفل وهو أمر بجمع) الكفيل على ما في حديثه من الألفاظ
(ولا يطالب) الكفيل (الأصل بالمالك قبل أن يؤدى عنه) أي عن ذمة الأصل وهو الكفول عنه
(فإن لزوم) الكفيل بالمال (لأزله) حتى يخلصه فإن جميع الكفيل جميع الكفول عنه أيضا (وروي)
الكفيل (بأداء الأصل ولو أبرا) رب المال (الأصل) عن الدين (أو نكر) الطالب المطالبة عنه من
الأصل (روي الكفيل وتؤخر) المطالبة عنه (أي عن الكفيل أيضا فله وتؤخر الأول بالاول
والثاني بالتالي (ولا ينكس) أي لو أبرا الكفيل برئ عولا الأصل وكذلك لو أخرج عن الكفيل لم يكن
تأخر عن الأصل فيطالب الأصل في الصورتين وهذا إذا كان التأخير بعدما كفل حالاً أم لا كفل
بالمال مؤجلاً أو شهراً فإنه يتأجل عن الأصل أيضا (ورأى صالح أسد هما) مطلة أسواه كان كفيلاً
أو أصيلاً (رب المال عن ألف على نصفه روي) عن الجماعة الأخيرة فلا يبرح جميع الكفيل إلا بنصف
الألف على الأصل في أصح ما إذا صالح الكفيل رب المال على جميع آخر حديث يبرح بكل
الألف (وان قال الطالب الكفيل برئت) حال كون مؤذياً (أي من المال) الذي كفلت به من فلان
(جميع) الكفيل (على المطالب) إذا كفل بأمره ولا لانه إقرار بالانفاذ (وفي برئت أي أبرا أو كلاً)
يبرح ويضمنه أي يبرح في جميع برئت (ويطال تعليل البراءة من الكفالة بالشرط) بأن قال الطالب
للكفيل إذا قدم يد فأت برئ من الكفالة فويل يبرح (ر) بطل (الكفالة) بعد وقوعه معناه بنفسه فخط
والقول لا يبرح من عليه الخط والقصاص (روى) أي بطل الكفالة بنفسه فيبيع في البيع الصحيح
(وهرهون وأمانة) كالوديعة والمعارضة والمضاربة والتمركه والمستأجر وعند أبي يوسف ومحمد العتق
في يد الأجير المشترك فمعه من الكفالة به عند سؤاله كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو بتسليم
البرء بعد القبض إلى الزا من أو بتسليم المستأجر إلى المستأجر يبرح (جميع) الكفالة (أو) كان الكفول
به (غنياً) بأن كفل عن المشتري به مثله (ومقصود ما هو على صوم الشراء وبيعها) حال كون البيع
(فأسداً) مطلة أسواه كان المقصود شئاً أو شيئاً وقال الشافعي لا تصح الكفالة إلا لعين المضمونة
(وحتى دابة) أي لا تصح الكفالة بحمل دابة (مهيئة مستأجرة وشهوة عبد) (استمر) من الخففة) وإن
كانت بغيره هي بعت الكفالة (ر) بطلت الكفالة بالنفس أو المال (ولا يقول الطالب في مجلس
العقد) عند هاتين الألفين يوسف فهما (الا) أي لا تصح الكفالة إلا بقبول الكفول له الا (ان يكره
وارتد المريض عنه) ورويه أن يقول المريض لو ارته تسفل على جماعة من الدين نعماً أي فتسفل به مع
شعبة الغرماء حاز استحساناً وإن كان القياس على قوله ما أنه لا يجوز وهذا الكفيل أغاصه إذا كان
للمريض مال وأغاصه بالوارث لأنه لو قال لا يجزي تسفل لا يجزي فإنه تسفل بجوز وفول لا يجوز
(وعن ميت فليس) أي إذا مات المديون فلسفة تسفل رجل عنده لأغرماء يبرح عند هاتين الألفين
لا يبرح الوارث وغيره وسواء فيه (و) بطلت الكفالة (بالثمن للوكل أو رب المال) أي إذا باع رجل لرجل
ثوباً بأمره ثم ضمن الثمن عن المشتري للأمر بأربع المضاربة مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال

لا يبيع (ولا يبيع) أي يطل السكك بالثمن للشمس بك (إذا بيعت بمسقة) أي إذا باعها بعد أن رجع
مسقة واحدة فضمن أحد الطرفين صاحبه حصته من الثمن بطل الضمان وإنما قيل بوجهه لأنه لو باع
كل منهما حصته وبعده فمضمّن أحد الطرفين صاحبه حصته من الثمن صحيح الضمان (و) بطل السكك
(بالسدة) أي أن اشتري بعد فمضمّن لا رجل بالثمن في الضمان مطلق لأنهم مشترك (والمخلص)
أي بطل السكك لو ضمن فمضمّن المبيع عند أي حصة خلافها (وما السكك) أي إذا قال رجل
للولى أنا كفى من هذا السكك بطل كاتبه لا يبيع

فصل ولو أعطى المطلوب السكك مضمّن ماض من عمال يمين كالرجل (قبل أن
يعطى السكك الذائب لا يسترد) المطلوب (منه) أي من السكك مطلقا سواء كان الدفع على وجه
الاقضاء أو على وجه الرسالة فإن أداه بنفسه قبل أدائه للسكك لم يسترد من السكك ما أخذ (وما ربح
السكك) في ذلك (لو تبيع به) أي ربح المال (على المطلوب لو كان) الربح (شأيتين) ولا يبيع عليه
في السكك هذا عند أي حصة في رواية الجاهل المبيع غير قال لا يرد على الذي قضاه وهو روليه عنه وعنه
أنه يتصدق به هذا إذا دفع المال على وجهه الاقضاء بأن قاله أن لا آمن أن يأخذ الطالب حصة
من السكك قبل أن تؤديه بخلافه ما إذا كان المبيع على وجه الرسالة فإن قال المطلوب للسكك قبل أخذ
هذا المال وأداه إلى الطالب فإنه لا يبيع له الربح سواء كان الربح ماضيا من أو غير ماضيا
مطلقا لا في يمين (ولو أن) السكك لم يمس (كأنه لم يمين عليه) أي أن يشتري بيمينه (حريا)
وهو مضمّن وهو المضمّن المستحق من المبيع على ما لا يبيع من ربح المال عن القرض إلى بيع المبيع في رجل
أبانه واليمين قائم فمضمّن من القرض إلى الرضا المراد باليمين أن يأخذ المبيع من رجل يبيع مضمّن من
حصة دراهم فلا يرد مضمّن ماضيا طاعة الذي أصابه العقل الذي لا يملكه باقرض فمضمّن له أن يبيع
الشمس بقيمة عشر بقاى عشر إلى أجل لبيعه في السوق بعشرة فيحصل الربح درعين فيحصل (واشتري
حريا) وبيع بأقل مما اشتري (فأشتر السكك) والربح عليه ومن كفى من رجل إذا أداه عليه (أي
بما يجب للسكك) على السكك (منه) (أو) قضى له على ثمن المطلوب فبيع المبيع على السكك
أرك) أي للطالب (على المطلوب) لم يقبل (بمنه) على السكك (بمنه) فمضمّن له فمضمّن عليه
ولو قال الذائب أني قدمت المطلوب به السكك إلى الفلان القاضي وقت البيعة عليه بألف درهم فمضى
في ذلك عليه فمضرت كنه لا يملك حصته المضمّن حتى لو أنكر السكك وقام الطالب المضمّن بذلك
فمضى القاضي على السكك بل وانقلب بألف (ولو برهن) رجل على (أنه على زيد) الذائب (كدار)
برهن (أن هذا كفى) عنه بأمره فمضى له به عليه ما ولو (أدعى السكك) (ولا أمر قضى على السكك) فقط
ذو الأصيل ولو لم يبيع على المطلوب (ولمائه بالثمن تسليم) أي إذا باع أو أوفى السكك رجل المشتري عن
الرباع عا دة كفه من ذلك فمضى له بالثمن تسليم (أي يبيع) (حي) أو أنه السكك على المشتري أن
الدارم له كنه لا يبيع دوا به ذلك (وشواه وشه لا) أي لو كتب شهادة على ذلك الدارم فمضى على
ذلك الصلح (أو ادعى الشاهد بعد ذلك أن الدارم له فمضى دوا فلا تكون الشهادة وانظر تسليم ما أقر بأن
المالك لا يبيع ما لو شهد بالبيع عند القاضي وقضى بشهاده أو لم يقض فأدعى بعد ذلك أنه لم يبعه
واعتلم أن الجواب المذكور في السكك محمول على ما إذا كتب شهدة فلان البيع والشراء أو كتب جرى
البيع بشهدة مني أو كتب أقرب بالبيع والشراء عند أي أما إذا كتب في البيع ما دوا به يجب صحة البيع

وفيه انه بان كان في صلابة الميم باع فلان كذا او هو عليه كذا او باع فيه ابنا فاذ او هو كتب شرا فذلك فلا تبيع
وهو اما اذا كان في الصلابة باع فلان كذا او اقرنه باع عليه كذا او اقرنه باع عليه كذا او اقرنه باع عليه كذا او اقرنه باع عليه كذا
والجامع الصفة وله وختمه اشارة الى عرف زمانهم فان الرجل اذا كتب شرا اذنه في صلابة الشرا اذنه في
آخره متى يكون ذلك على الصلابة السكينة ولم يبق ذلك العرف في زماننا (ومن ضمنه من آخر ترجمه
او غيره به) أي بالمرجع (أوضح قوله أو قسمه ص) في المغرب النافذة الدائلة التي تصبب الأذن
يقع كسرى ثمرة شتركة بينهما وبين غيره وأما في النوازل التي يطالب الإنسان بغير حق كالخبايا في
زماننا فلا تصح السكينة بها أو قال بعضهم تصح وقيل في القسمه هي النافذة فيكون العطف للتفسير وقيل
هي النافذة الموقوفة وهي المقاطعات الدوائية في كل شهر أو ثلاثة أشهر فيكون عطف الخاص على العام
(ومن قال آخره صحت لك عن فلان نائمه) حال كونها مؤجلة (أي شهر فقال) الطالب (هي حالة قاله
لأضامن) في ظاهر الرواية (ومن اشترى أمه أو كفل له رجل بالدرك فاستحققت) الأمة (لما خلد المشتري
الكفيل) بضامن الدرك (حتى يقضى له) أي للمشتري (بالمثل على البائع) وعن أبي يوسف ان العقد
ينسخ بالقضاء بالاستحقاق فعلى هذه الرواية للمشتري أي باخذ الكفيل بالثلث من اذنه على
بالاستحقاق

باب كفالة الرجلين والعبدتين

(دين علم ما) على السوية (كل واحد من المدونين) كفل عن صاحبه) بامره (فأشاده أحدهما من
الدين) لم يرجع على شريكه) وان من من صاحبه فيكون تخمساً عن نصيبه من الدين (فان زان المؤدى
على النصف) أشاده (رجع) المؤدى (بان زيادة) على شريكه ولو كان ماعليه مالا أو ماعلى الآخر مؤجلاً
هو تعينه) وان كفالة رجل) بألف (وكفل كل واحد منهما بمائة الألف (عن صاحبه فمأدا)
أحدهما (رجع) المؤدى (بنصفه) أي بنصف المؤدى (على شريكه) مطلقاً سواء كان قليلاً أو كثيراً
(أو) رجع) بالشكل على الأصل وان أبا الطالب (عن المطالبة) أحدهما أخذ) الطالب الكفيل
(آخر بكاه ولو افرق) وفتح الشركة (المفارضان أخذ الغريم) أي الدائن (أشاه) من المفارضة) بكل
الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدى أكثر من النصف) وفي الدسوق والغريم من له الدين
ومن عليه الدين (وان كاتب عبيده كتابة واحدة) بان قال كاتبه كعلي ألفي سنة (وكفل كل
واحد من العبدتين المكتاتين (عن صاحبه فمأدى أحدهما رجع) المؤدى (بنصفه) وهذا الحق يعجز
استحساناً (ولو حرر) المولى (أحدهما) قبل ان يؤدى شيئاً (أخذ) المولى (أشاه) بخصه من لم يهتق فان
أشاده) المولى (المعق رجع) بما أدى (على صاحبه) أي على الذي لم يهتق (وان أخذ الآخر) أي الذي لم
يهتق (لا يرجع على المعق بشئ) وأما كفالة المسئلة بكتابة واحدة لان كل واحد منهما كان مكاتباً على
حده فكل كل واحد منهما عن صاحبه بمثل السكينة للمولى لا يصح قياساً واستحساناً كذا في النهاية
(ومن ضمنه من عده مالا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وان لم يسه) قوله يؤخذ بصفة مالا أي من ضمنه من
عبد مالا يطالب به هذا العبد بعتقه بأن أقر العبد بالسكينة مالا وكذا به بعد أو أقره انسان
أو بانه وهو شجر ولم يسم الضامن حالاً أو غير حال يؤخذ الكفيل به حالاً (ولو ادعى) على رجل (رفقة
العبد) في يده (فكفل له رجل فمأدا العبد فيهن المدهي) أي العبد كان (له ضمن) الكفيل
(فيه ولو ادعى) رجل (على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فمأدا العبد في الكفيل ولو كفل عبد عن

سبعة بأخره فحق فأداه أو كفل سبعة سبعة وإذا به دعت لم يجمع واحدا منهما (على الآخر) وقال زفر
يرجع كل واحد منهما على الآخر معنى الوحدة الأولى أن لا يكون على العدد دين حتى تصح كفاة المال
عن المولى بأمره وأما كفاة من العبد فصح بكل حال سواء كان العبد مملوكا أو لا

كتاب الخوالة

الخامسة بينهما أن في كل واحد منهما التزام على الآخر بل إلا أن الخوالة تتضمن براءة الآخر بل دون
الكفاة فهذا آخر الخوالة عنها ثم الخوالة اسم معنى الإحالة يقال أحلت زيداً على علي رجل فاحتمل
زيد على ذلك الرجل فإن المدينين يحتمل وزيد يحتمل والمال يحتمل به والرجل يحتمل عليه وتقدر
الحتمل في الفاعل محتمل بالكسر وفي المفعول بالفتح وتقوم المحتمل له لقوله لا حاجة إلى هذه
الصلة كذا في المغرب (هي نقل الدين من ذمة المحمل إلى ذمة المحتمل عليه) (وتصح في الدين لا في العبد
برضا المحتمل أي الدائن) (والجواب عليه) أي الذي يقبل الخوالة وأما رضا المحمل أي المدين فليس بشرط
فلهذا لم يتعرض له (وروى المحمل بالقبول من الدين) أي يرى من الدين بقبول المحتمل الخوالة هذا عند
أبي يوسف وعند محمد يرى من المطالبة وعند زفر لا يبرأ المحمل منهما (ولم يجمع) بالدين (المحتمل على
المحمل) أي المدينون (الابتنوى) أي الآن تنوى حقيقة فإذا تنوى على المحتمل عليه جاز الدين إلى ذمة
المحمل وقال الشافعي لا يعود إلى ذمته وإن تنوى (وهو) عند أبي حنيفة أحد الأمرين أما (أن يجمع)
المحتمل عليه (الخوالة) (المحتمل عليه) على ذلك (ولا يثبت له عليه) أي لا طالب على ذلك (أرجمت) المحتمل عليه
(مفاسا) ولم يترك كفاة وإن ترك كفيلا كفل عنه بأمره أو بغير أمره لا يعود إلى ذمة المحمل ويقال لا هوان
ووجه ثالث وهو أن يحكم القاضي بإفلاسه حال حياته (فإن طالب المحتمل عليه المحمل بمأ حاله فقال
المحمل أحلت ديني على المحتمل من المحمل مثل الدين) ولا يقبل قوله بل القول قول المحتمل عليه (وإن قال
المحمل للمحتمل أحلتك لتقبضه) (وكنيت وكنت في قبض مالي على فلان ولا تنهني لك على) (فقال المحتمل
أحلتني ديني على محلك قال القول للمحتمل ولو أحال) رجل (عالمه عند زبيدي في محنت) الخوالة (فإن
هناك) (لودعة قبل أن يردوا إلى المحتمل (يرى) المودع (وكره السفاح) وهي فرض استيفاء المقرض
سقوط خطرات الطريق وهذا نوع نفق استيفاء المقرض السفاح يجمع سبعة بنفسم الدين وفتح التاء وهو
تفر بلسنة وهو شيء يحكم أو يحكم في هذا القرض بما لا يملكه أحكام أمره أو لأنه تشبيهه بوضع
الدرهم في السفاح أي في الأشياء الخوفة كما تجعل العصا محروقة ويحرقها المسال وأما ما أورده في الخوالة
لأنه في معنى الخوالة لأنه أحال الخطر المتوقم على المستقرض

كتاب القضاء

وهو عبارة عن الأحكام لغية وعن الالتزام شرعية وفي النهاية هناك مفرق فصل النجس وصيات وقطع
المنازعات (أهل) أي القضاء من هو (أهل الشهادة) والفاسق أهل القضاء كما هو أهل الشهادة) وقال
الشافعي لا يجوز ضارة كما لا تجوز شهادة وعن علمائنا التلائق في النوادر أنه لا يجوز قضاء الفاسق
وقال بعضهم إذا قلد الفاسق ابتداء يصح ولو قلده وهو عدل ففسق ينجز بالفاسق (الأنه لا ينبغي أن
يقلد) كما لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق وإن قبل صح (ولو كان القاضي عدلا ففسق يأخذ
الرشوة) بالخركات الثلاث (لا ينجز) بذلك خلافا لبعض علمائنا (و) (المنكر) (تصح في العزل) وهذا
ظاهر المذهب وقال القاضي غير الدين أجروا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى (إذا أخذ)

أحد القضاء بشروطه لا يصير قاضيا) فلو قضى لا يندفع ضار (و الفاسق و مخرج) أن يكون (مفنيا و قبل لا ولا ينبغي أن يكون القاضي قضا) جافيا مسمى الملق (شائلا) قلبه القلب (جبارا) من حجب على الأمر يعني أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد (عندنا) أي عندنا المجامع الحق معاد بالآثار (و ينبغي أن يكون موثوقا في عفافه) أي كفه عن الحرام (وعنه) صلاحه و فقهه و علمه بالسنة و الآثار (أي عاشت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول و فعل و سكونا و عبادته و رويحه الفقه) أي علمه بطريق السنة و هو عند عامة العلماء أهم لهم خاصة في الدين لا لاسكل علم و هو العلم بالمعاني التي تعلقت بم الأحكام من كتاب الله تعالى و سنت الرسول عليه السلام و إجماع الأمة و مقتضاياتها و أشاراتها (و لا احتمال شرط الأولوية لا شرط الجواز حتى يجوز تقليد الجاهل في الصحيح و يعمل بفتوى غيره و قال الشافعي لا يجوز تقليد الجاهل والأولى له المذهب) قد علم لم يكن مجتهدا فالخالف لأقرب الأئمة أولى و لم يكن حافظا لها فالعقل كاهل الشهادة أولى (و المقتضى ينبغي أن يكون هكذا) أي موثوقا به في العفة أف إلى آخره (ويكره التقليد لمن خالف المذهب) فيه وهو الجور و الظلم من خاف عليه يصحف إذا جار (وإن أمته لا) يكره تقلد القضاء و يكره الدخول فيه من خاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه الحيف فيه و قيل يكره الدخول فيه مختارا و إن أمس على نفسه الحيف ألا ترى أنه امتنع كثير من العلماء كالشعبي و أبي حنيفة و قد روى أن أبا حنيفة دعي إلى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى حجب و جلد كل مرة ثلاثين سوطا حتى قال أبو يوسف لو نزلت لثقت الناس فنظرت إليه شبه المذهب فقال له لو أضررت أن أقطع الجرس سباحة أكنيت أقدر عليه و كانى بل قاضيا (ولا) ينبغي أن (يسأله) ولا ينظمه (و يجوز تقلد القضاء من السلاطين العادل و الجائر) أي الظالم مطلقا سواء كان كامرا أو مسلما كذا في الأصل (ومن أهل المذبي فإن تقلد سأل ديوان قاض قبلي) الديوان أخذ من قولهم دق الكتب إذا جمعها و أعلم أن كلمة أن تنبيه على أن تقلد القضاء نادر غير كائن لا يتقلده إلا مقرو و يحدث النفس (وهو) أي الديوان (الخراط التي فيه الله سبحانه و الحاضر و غيره) من نصب الأوصياء و أقيم في أموال الوقف و تقدر النفقات و الصم كوك هذا يحتاج إلى الديوان و الخريدة و إنما هي الخراط ديوانا لأنها محال الجرائد (و نظير حال المحبوسين من أقر منهم بجن أو قامت عليه يئسة بأن أنكر الحق و قامت عليه يئسة أزمه) أي ذلك المحبوس الحبس (والأى وان لم يقر المحبوس بحق أو لم تقم عليه يئسة نادى) مطلقا (عليه) أي امرئ نادى بان نادى كل يوم إذا جلس من كان يطلب فلان فلان المحبوس الفلاني بحق فل يحضر حتى يجمع بينه و بينه فن حضر فيها و ان لم يحضر نادى في ذلك أنما على حسب ما يرى القاضي فان لم يحضر أخذ منه ~~كفيل~~ كفيل بنفسه و أطلقه (وعلى في الودائع و غلات الوقف مينة أو أقرار و لم يعمل) الله (يقول المعزول) في هذه المسائل (الان) يقر و اليقانة) أي المعزول (سأله إليه) أي الذي إليه (فيقبل) المقاد (قوله) أي قول المعزول (فيها) و يقضى في المسجد أو داره) أي يجلس في المسجد للقضاء مطلقا أو مسجد الجامع أولى و قال الشافعي يكره المجلس في المسجد و ذلك ما لا نكبره ~~نقدم~~ تقدم الجلوس فيه لفصل الخصومات و أسألو كثر في المسجد فقدم إليه الخصمان لا يأمن بفصل الخصومة فيه (و يرد هدية الا) أن تكون الهدية من قريبه أو من جرت عادة بذلك) قبل القضاء ولو كان للقريب خصوصية لا يقبل هديته أيضا و كذا الرواد المهدى على المتأبد و الزيادة و كذا لو وقعت له خصوصية لا يقبل أيضا (و يرد دعوى خاصة) أي لا يحضرها إلا أن يكون المضيف قريبا له ~~مقتضى~~ مقتضى محبته هكذا ذكر الخصاص في الاختلاف و ذكر الطحاوي أن على قول أبي

بحقيقة رأي يوسف لا يجب الدعوة للمحاكمة للقريب وقال شهود يجب وانما يجب الدعوة العامة والجميع
ان المصلحة لو علم ان القاضي لا يضره الا يتخذها فهي خاصة وان كان يتخذها فهي عامة (ويشهر
الخنازرة ويهود المريض) هذا اذا كان المريض من غير المتخاصمة من واما اذا كان من المتخاصمة من لا
يعوده (ويسوي) القاضي (بينهما) اي بين المدعي والمدعى عليه اذا ضمر (احدنا وسوا الا) أي فيها أو
من حدهما من يدعي قسوة الظاهر من المدانين (ولم يتق عن مسارة أحدهما) واما وتلقين حجة وضامته
والخلف في وجهه (والمزاج) معه أو مع غيره (وتلقين الشاهد) الشهادة بما قالوا معناه ان يقول أشهد
بما ذكره او ان يشهد أبو يوسف في غير موضع التهمة

فصل في الحبس (واذا ثبت الحق للمدعي على المدعى عليه عند القاضي (أمره بدفع ما عليه) ولا
يجب عليه في القور هذا اذا ثبت بالافراء فان ثبت بالبينة - حصة كانت (فان أبي) عن الدفء - حصة في
التمن والقرض والمهر المجل وما التزمه بالسكافة لا في غيره) أي لا يجب في غير ذلك كضمان المتحسب
وأرض البتانيات (ارادعي) المدعى عليه (الفقر) عند الأمر بالدفع (الا أن ثبت في غيره فانه) بدليل
معي (فحسبه عارأي) من المصلحة ومن أبي حنيفة أنه مقدر بشهر وعنه ستة أشهر ومنه بأربعة أشهر
والجميع أن التقدير موقوف الى رأي القاضي (تجسس عنه) أي يسأل القاضي الناس عن حاله فان لم
يظفر له مال خلاه (بدفع في المدة) ولم يخل) القاضي بعدما أخرجه منه (يئتمرون بشراء مقرر بالبينة)
لوقامت البينة (على افلاسه قبل حصة) عند الجهور وقيل تقبل (وبينة السبأ راقح) أي لو أقام
المجوس يئتمرون على حصة وأقام رب المال يئتمرون بدفعه بينة السبأ ولو كسبية الشهادة على الافلاس
يحكم عن أبي القاسم أن قال ينبغي أن يقول الشهود وشهدوا بأنه فليس معه دم لا تقبل له الا سوى كسوبة
التي عليه عز ثياب له له وقد اختلف برأيه في السر والعلانية كذا في شرح السيد لاوداية (والمجس
الموس) أي أن يدفع المال الى المدعي (ويجس الرجل لنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا أبي) الأب
(من الاتفاق عليه) أي على الولد بثبوت جيس هذا اذا كان الولد صغيرا لا مال له وانما يقبل من الولد
لان الرجل جيس في دين والده فيه اشتباه لانه يناقض قوله فيم تقدم لا في غيره ولو قال في الآ حصة
في القرض وما التزمه بالعقد كالمهر والمكافاة لكان أولى لان نفقة الزوجة والولد من قبل ما يارمه بالعقد

بواب كتاب القاضي الى القاضي وغيره

أي غير كتاب القاضي اوردها الباب بعد فصل الحبس لا يثبت بقاض واحد وكتاب القاضي الى القاضي
لا يثبت الا باثنين والواحد مثل المتعدد لا لمخالفة في السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة
السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لو كان يخال لو غدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع
الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى ويكتب القاضي الى القاضي في الحقوق كلها (شهر حد
وقود) ولا يقبل في الاعيان المنقولة كالغنياب والعميد والاماء وعن أبي يوسف انه يقبل في العميد
دون الاماء وعنه أنه يقبل فيهما وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخر ون قال القاضي
الاسيحيان وعليه الفتوى ثم الكتاب الى القاضي فورا أحدهما السهل والثاني يسمى بالكتاب الحكلي
(فان شهدوا على شخص حاضر وهو المدعى عليه (حكم بالشهادتين) انما يجمع على
بائنه (وهو المدعى بخلافه) أي وان شهدوا بغير شخص (لم يحكم بالشهادة ليحكم المسكوب اليه بها
وهو الكتاب الحكلي وهو) أي هذا الكتاب (يقال الشهادة في الحقيقة) والفرق بينهما وبين السهل ان

السجل لا يكون إلا بعد الحكم بالكتاب الشككي لا يكون إلا قبل الحكم بحكم القاضي في السجل إذا
 وقع في مسئلة مختلفة غير الناس المكتوب اليه ولاية الرديل عليه تنفيذه لا اتصال الحكم بينهما
 الكتاب الحكمي فإنه جازل المكتوب اليه مرد موقد ذكر كيفية تنفيذ المكتوب فاضر بخاري القاضي يعرفه
 أن فلان فلان ثامن عند اعتدادي أن عند فلان المعنى بعبارة الذي عليه كذا وكذا أبو من مالكة فلان
 ووقع يعرفه في يد فلان إلى آخر الكتاب ووجه تنفيذه في القاضي يعرفه بحضور الخصم مع العبد
 وينصحه بشرا فانه إلى الثاني في المتن أن لم تكن حليته كما كتب بتركة وان كان فالخصم أن ذهب إلى
 بخاري في الإلزام العبد إلى المدعي لأعلى وجه القضاء وبأخذ منه قبل انقضاء السنة ويجعل في عتقه
 شهما ويؤتممه حتى لا يفر من له أحد في الطريق أنه مرق ويكتب إلى القاضي بخاري جواب كتابه وأنه
 أرسل إليه العبد فإذا وصل إليه الكتاب بحضور الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد يشهدوا في حضرته
 ويشهدوا إليه أنه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب إلى القاضي يعرفه تسديد الشهود وشهدوا بحضوره
 وأرسله مع العبد إليه الحكم القاضي يعرفه على الخصم ويبرأ التكفل من كفالته كذا في الأصل
 ثم يشترط أن يكون الكتاب من معلوم إلى معلوم في معلوم على معلوم وأسلام هؤلاء بذكر اسمهم
 ووجههم إلى أبيهم ووجههم أقرب إليهم فإن لم يذكر اسم الأب ولا الجد لا يحصل التقرير بالانفاق وإذا ذكر
 اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قريب له لا يحصل التقرير أيضا إلا إذا كان مشهورا باسمه العلم (وقرأ)
 أي يجب أن يقرأ الكتاب (عليهم) أو يقرأهم بما فيه أن لم يقرأ (وختم عندهم) مطلقة أعز الله شهادتهم وعند
 أبي يوسف لا يشترط شيء من ذلك وقيل إذا كان الكتاب في يد المدعي بقي بأن الترخيم شرط وإن كان
 في يد الشهود بقي بآله ليس بشرط كذا في الأصل (وسلم إليهم) وحصل القضاء اليوم أنهم يسلمون
 إلى المدعي وعن أبي حنيفة أنه يسلمه إلى الشهود فإن وصل إلى القاضي المكتوب إليه نظر إلى ختمه ولم
 يقبله بالخصم وشهدوا أن شهودا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إليهم في مجلس حكمة وقرأ عليه (وختمه)
 وفتح القاضي (المكتوب إليه) وقرأ على الخصم وأزعمه ما فيه (فإذا عجزوا عن أبي يوسف إذا شهدوا
 أنه كتابه وختمه فمسكه ولم يشترط في الكتاب فإور العبد له للفتح حيث قال فإن شهدوا الكتاب فلان
 القاضي إلى أبيه فحضر ولم يردوه فله هذا أنه لا يشترط العدا للفتح والصحح أنه يفتحه بعد ثبوت عدالة
 الشهود كذا في المصنف بحضور الشهود عند الفتح شريطة لا يتم بل هو احتياط كذا في أبي
 القاضي للخصم (ويطلب الكتاب عبوت) القاضي (المكتوب وعزله) وبعدم أهليته وعن أبي يوسف أنه
 يقبل بعده مرة أيضا (وعبوت المكتوب إليه) وعزله (إلا) أي بطل عبوت المكتوب إليه إلا إذا كتب بعد
 اسمه أي اسم المكتوب إليه (والى كل من وصل إليه من قضاة المسلمين) يحق له لا يطل عبوت المكتوب
 إليه فيقبل من يصل إليه من القضاة ينفذه بخلاف ما إذا كتب القاضي ابتداء كتب إلى كل من يصل
 إليه فإنه لا يجوز عندهما خلافا لأبي يوسف (لا عبوت لخصم) أي لا يطل الكتاب عبوت لخصم ولما فرغ
 من بيان كتاب القاضي شرع في غيره فقال (وتبقى المرافعة غير موقودة) كذا فيهما (ولا يستخلف
 قاض على القضاء (إلا إذا فرض) الإمام (إليه ذلك) أي الاستخلاف فيمنعه عزله أن يستخلف
 (بخلاف المأمور بالجماعة) حيث يجوز له استخلاف غيره وإن لم يأذن الإمام بالجماعة لا يستخلف فإذا
 اذن بالاستخلاف فاستخلف صار الاستخلاف قاضيه من جهة الإمام لا من جهة القاضي حتى لا يلحق
 القاضي الأول عزل الثاني إلا أن يقول له الخليفة عزل من شئت واستبدل من شئت فيملك عزل الثاني

واذا رفع اليه حكم فاض آخر افاضه ان لم يخالف) حكم ذلك القاضي (الكتاب والسنة المشهورة والابتناع) بأن كان قول لا دليل له (وبهذا القضاء بشهادة الزور في العقود) بان ادعى رجل على امرأه تسكها وهي تجعدوا أقام عليها شاهد زور وقضى القاضي بالسكاح بينهما (والفوض ظاهر) فسلم المرأة الى الزوج ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجه (باطنا) فيقول له وها هو يصلح لها القدر فيها بينهما وبين الله تعالى وعندهما لا ينفذ باطنا وهو قول الشافعي (لا في الاملاك المرسلة) أي المطلقة التي تثبت بدون أسماها أي لوقفي يشهد زور في الاملاك المرسلة أي المطلقة بقضائه ظاهر الا باطنا وفي الغيبة والصدقة روايتان عن أبي حنيفة (ولا ينفق) القاضي (على غائب) مطلقا وقال أبو يوسف ان انكرتم غائب ينفق وقال الشافعي يوزر القضاء على الغائب بالمينة (الا أن يحضر من يقوم مقامه كالوكيل) عن الغائب (والوصي) عنه (أو يكون ما يدعي على الغائب سبيل ما يدعي على الحاضر) فانتصب الحاضر خصما عنه (كن ادعى عنه في يد غيره انه اشتراه من فلان الغائب) وأقام الغيبة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب وأنكر ذلك بالثبوت الى انكاره (ويقرض القاضي مال المقيم) يراد الغائب (ويكتب الصلح) أي يكتب قدر القرض واسم المستقرض وشلا في ديوانه (لا الوصي) أي لا يقرض الوصي مال المقيم (و لا الأب) مال ولده حتى اذا أقرض ضمن الاب وعن أبي حنيفة ان الأب كالقاضي

باب الحكم

وقال حكي في فوض الحكم اليه الحكم أي مرتبة من التقاضي قلنا ذلك من دوائرهم يباب على حدة (حكمار حلالا يحكم بينهم ما حكمهم) ذلك الرجل (بينة أو قرأ أو سكر) عن الجين (في غير حد وفودودية على العاقلة) بينهم أو رضيا (صح) ذلك الحكم (لوصي الحكم فاضيا) فلا يجوز حكم النسيب والصبي والمجنون والسكران والمجذوم في القذف ونحوها وأما قوله على العاقلة لانه لو قضى بالدية على القاتل فيها أقر بالقتل خطأ يجوز حكمه بالدية عليه (واسئل من الحكم أن يرجع قبل حكمه) عليهم (فان حكم له هاد) اذا رفع حكمه الى القاضي (أمضى القاضي حكمه) ان وافق مذهبه والا بطل وبطل حكمه (أي حكم الحكم) لا يورده وزوجه حكمه القاضي (له ولا المذكورين) بخلاف حكمه (أي حكم الحكم) عليهم (مسائل شتى) من كتاب القضاء اذا كان الملول رجل والسفل آخر (لا يتدوس سفلى فيه ولا يلقب كوة بالارضا صاحب العلو) مطلقا عند أبي حنيفة سواء كانا من أولاد عدهما انضج ذوا السفلى مالا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو أن يبنى على هاهو عالم يكن فيه له وتخصيص الوتد والنقب إشارة الى انه لا يخدم بالطريق الاولى عند (زائفة) أي حكمه من زائفة الشمس ما لم يثبت بالزائفة ليلها من طرف الى طرف (مستطالة يشعب عنها أمثالا) في الاستطالة (غير نافذ) منشق (لا يفتح أهل) الزائفة (الأولى) من طائفة دارهم (فيه) أي في الزائفة المستقيمة (بابا) فيمنع المنع من المرور لانه فتح الباب والفتح انه يفتح من الفتح ثم يفسد اذا فتح بالمرور امانا. فتح للاستضاء أو لئلا يفتح لا يفتح صورة هكذا

(صورة الزاوية المستوية في المثلثية)

(صورة الزاوية المستوية في المثلثية)

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

واغنية بقوله غير نافذ لان المتشبهة لو كانت نافذة لا يمنع أهل الزاوية الأولى (بجلاف المستوية) أى
ان كانت الزاوية الثانية مستوية قد اتصل ماؤها بالمسطبة فيجوز أن يقع ما أبداً في موضع شامها
إذا كانت مثل نصف دائرة أو قسماً حتى لو كانت أكبر من ذلك لا يقع فيها فلتصور صورتين في الأولى
يكون له قطع الباب دون الثانية (أدعى داراً في يد رجل أنه) أى إذا البلد (وهما له) رسمها إليه (في وقت)
معين كرمضان وقضاها لنفسه (فسأل الميتة) يعنى طلب الفاضل الميتة من المدعى على دعواه
(فقال) المدعى لم يكن لي بيت في حق الميتة ولا سكن لي بيتة في الشراعية وذلك لاني طالبت المدعى عليه
هذه بأن أقصر في هذه الدار لأنها ملكي بطريق الهبة والتسليم منه فيقتض (بجدها) المدعى عليه
فاضطرت إلى شراء الدار منه (فاشترتها) من الواهب (ورهن على الشراء قبل الوقت الذي يبي
فيه الهبة) كاشعيان (لا يقبل) البهتان ولا يقضى له (ربعه) كشوال (يقبل) ويقضى له (ومن قال آخر
اشترى متى هذه الأمة) بأنف درهم (فأنسك) الآخر وقال ما اشترى به (الدائن) بطأها ان ترك البائنه
(المقصومة) ومن آخر يقبض عشرة) من فلان (ثم ادعى انما يوفى) أو ينهجه (هدق) مع عيته والحقا قيد
به لانه لو قال انما استوفى لا يصديق أو آخر يقبض الجهاد أو يقبض (بجدها) أو بالاستيفاء ثم ادعى انها
زويقة أو تنهجه لا يصديق (ومن قال آخر للثقة على ألف فرد) بأن قال المقر لا شيء في عهدي (ثم صدقه
فلان) عليه (أى على المقر) لم يثبت بالبيعة أو بالقرار بعد الرد (ومن ادعى على آخر ما لا فقال) المدعى
عليه (ما كان لي على شيء) فقط فبرهن المدعى على ألف وهو (أى المدعى عليه) برهن على القضاء بالاناب
(أو لا يبرهنه) (بجدها) وعنده زفر لا يقبل (ولو زاد) المدعى عليه على قوله ما كان للثقة على شيء قط ولا
آخر فلا يقبل ولا رد القدرى عن أصحابنا في هذه المسئلة ان بيئته على القضاء تقبل أيضاً وقبل تقبل
البيعة على الآخر افي هذا الفصل باتفاق الروايات (ومن ادعى على أخوانه بامه أمته) من المدعى عليه
(فقال) الآخر (لم يبعها منك قط فبرهن) المدعى (على الشراء فوجد) المشتري (بها عيها) كالاصبع
الزاوية وأراد ردّها (فبرهن البائنه) أى المشتري (برى اليه) أى إلى البائنه (من ثل عصب تقبل)
بيئته البائنه عند عصبه على يوسف تقبل (وبطل المالك بأن شاء الله) وأبطل آخره لا الجلة حتى إذا
كتب صك الشراء كتب في أسفله وما أدركه فلان من ذلك فعلى فلان خلاص ذلك وتسليمه ان شاء الله
يبطل الذي حرّكه حتى يفسد الشراء والخلاص عنده وهذا الشراء حثرو قوله ان شاء الله ينصرف إلى
قوله فعلى فلان الخلاص استحساناً (وان مات دعى فماتت زوجته أسلمت بعده موته) وفي المرات (وقال)
الورثة أسلمت قبل موته) ولا ميراث لك (فالقول لهم) ولا ترث الزوجة وعنده زفر القول لها (وان قال

المودع) رجل (هذا ان مودعي ولا وارث له غيره دفع المال اليه) أي بأمره القاضي بدفعه اليه (وان قال
 لاخر هذا انه أيضا كذبه) (الابن (الاول) وقال ليس لوالدي ابن آخر (قضى الاول) لا لا لآخر (ميراث
 قسم بين الغرماء) وبين الورثة (لا يكفل منهم ولا من وارث) وهو شيء احتاط به بعض القضاة وهو ظم عند
 أبي حنيفة وقال يأخذ الكفيل من الغريم والوارث والمثلية فيما اذا ثبت الدين للغرماء وقضى القاضي
 بدونهم واحتمل أن يكون على الميت دون غيره أو ثبت الارث بالشهادة ولم يقتل الشهادة ولا نعلم له وارثا غيره
 حتى لو ثبت الدين والارث بالاقرار يؤخذ الكفيل بالاتفاق ولو قالوا لا نعلم له وارثا غيره لا يؤخذ منهم
 كفيل بالاتفاق سواء كان وارثا يحب بحال أولا (ولو ادعى دارا ان نفسه ولا يخفى ان ثبوت برهن عليه)
 أي على انه مات أبوه وترك الميراثا ثمة بين أخيه فلان الغائب ولا وارث له غيره (أخذ نصف
 المذني فقط) وترك النصف الآخر في يد الذي هني في يده ولا يستوفى من صاحب اليه بكفيل (هذا عند
 أبي حنيفة وعندهما ان كان ذواليد منكر ذلك أخرج نصيب الغائب من يده ووضع في يده كفيلا حتى يقدم
 الغائب والآخر النصف في يده حتى يقدم الآخر وأما الخلاف في أخذ النصف الباقي لا يخفى الغائب
 وتركه في يد صاحب الكفيل الاختلاف في جواز القضاء بنصفه للغائب فعند أبي حنيفة في يده وعند غيره
 لا يقضى به للغائب وقبل لا خلاف في انه يقضى للغائب لكن الخلاف في التزوع من يده وتركه فيما كذا
 في الأصلي وإذا حضر الغائب لا يحتاج الى إقامة البينة في الصحيح فبطل النصف اليه بذلك القضاء وأما
 قبيد بالدار لانه لو كانت الدعوى في منقول فكيف يؤخذ الكفيل منه اتفاقا وقبل المنقول على الخلاف
 أيضا (ومن قال مالي أو مائلك في المسكين صدقة فهو) (على مال الزكاة) كالنقود والاسواق ومال
 التجارة مطلقا سواء بلغ النصاب أولا والقياس أن الزمة التصديق بالكل وهو قول زفر بن روق رواية لوقال
 ما مائلك صدقة في المسكين يتناول كل المال (والصحيح انهما) أي مالي وما مائلك (سواء) قال مالك بدخل
 فيه ما نكث المال ويدخل فيه أي في كل واحد منهما أرض العشر عند أبي يوسف خلافه لم يرد ولا تدخل
 أرض الخراج بالاجماع ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب عسك من ذلك قوته وقوت من
 يجب عليه نفقته ثم اذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق منه على ما أسكن ولم يدين في المبسوط ما يسكن لقوته
 والمأخوذ من قد رواه قالوا المحترف عسك لنفسه وعصبه قوت يوم وصاحب الفضلة وهو آخر الدار ويحسوها
 عسك قوت شهر وصاحب الضمة عسك قوت سنة وصاحب التجارة عسك مدة دار ما يرجع اليه ماله (ولو
 أوصى له بثلاث ماله فهو) (يقع) (على كل شيء ومن أوصى اليه) أي جعل وصيا (ولو لم يعلم بالوصية فهو وصي)
 وعند أبي يوسف لا يكون وصيا حتى يعلم (بخطأ الوكيل) حتى لو وكل رجل ببيع شيء وهو لا يعلم
 به فباع ذلك الشيء قبل العلم لا يجوز بالاتفاق (ومن أعلم من الناس) بالوكالة صح قصره ولا يثبت عزله
 الا بعدل أو مستورين) عند أبي حنيفة وعندهما هذا الاول سواء (كالاخبار لا يثبت بنية عبد
 ولا نفي مع المكر والمسكن الذي لم يهاجر) أي اذا أخبر بنية عبد فباعه أو اشتقه لا يصير مختارا للقاء
 عنده الا اذا أشبهه عبد أو مستوران خلافا لهما وإذا أخبره واحد غير عدل وسكت لا تبطل شفاعته
 عنده خلافا لهما وإذا أخبره واحد غير عدل بالشراثة لا الزمة عنده خلافا لهما (ولو باع القاضي أو صبه
 عبد للغرماء أو أخذ المال) أي الثمن (قضاء) المال في يده قبل قضاء الدين (واسكنه التمسك) من يد
 المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالثمن (على الغرماء) وان أساء النافذ الوصي
 ببيعهم لم يقاتحني) العبد (أرمان قبل القبض) أي قبض المشتري (قضاء المال رجوع المشتري على

الوصى وهو) أى الوصى رخص (على الغرماء ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرحم) فى الزنا
 (أو بالقطم) فى المهرقة (أو بالضرب) فى الحسنة فافقه (وسمى بغيره) وقال شمس أئمة لا يقبل قوله حتى
 يعان الخطبة وكثير من مشايخنا أخذوا رواية محمد بن هذا وقالوا ما أحسن هذا فى زماننا وإن كان عدلا جاهلا
 يستقسم فقال أحسن تقسمه ويجب تصديقه والالوان كان جاهلا فاسمنا أئمة اسما فاسمنا لا يقبل قوله إلا
 أن يؤمن بسبب الحكم وهو الشهود (وان قال قاض عزل رجل أخذت منك ألفا ودفعتها لى زيد) حال
 كوفى قد قضيت له به عليه فقال الرجل أخذت منها ألفا أقول للقاضى بغير عينه وكفى بالذمعة
 لا يقبل قول المازول ويضمن المقتضى به (وكذا لو قال قضيت بقطم بكذا فى حق) وقال فاعلمت طالما
 ولقاضى مصدق بكل حال (إذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المسال مقرا أنه أى القاضى فعله وهو
 قاض) ولو زعم المقطوع يده والمأخوذ منه ماله أنه لم يكن قاضيا يومئذ وغا فاعمل ذلك قبل التلايد أو بعد
 العزل فالقول قول القاضى أيضا فى الصحيح

كتاب الشهادات (١)

الشهادة غما يقبل فى مجلس القاضى ولا تكون ملزمة بدون القضاء ولذا لم يعلقه بكتاب الشهادات (أى
 أخبار عن مشاهدة وعيان لأشياء متعينة) أى ظن (وحسبان) ولذا قيل إنها مأخوذة من المشاهدة
 المنبثقة عن العمانية وقيل من الشهود عني الحضور لأن الشاهد يحضر الحادث ثم يجلس القضاء لاداء
 الشهادة فسمى الحاضر شاهدا وأداءه شهادة (والزعم) اداء الشهادة (بطلب المذمى) وهذا يشير إلى أنه
 لو امتنع الشاهد عن أداء الشهادة بعد طلبه الطلب يأثم وكفى بالذمير غايبا ثم إذا كان فى امتناعه
 تضميم حق المذمى أو كانت شهادته أمر عقيب ولا امتناع كان يمينه عذر طاهر (وسترها فى الحدود
 أحب) وأفضل (ويقول فى المهرقة أخذ) المسال (لاهرق) أى لا يقول بمرق رهاية لحائب الستر (وشروط
 الزنا) أى لا يثبت الزنا (أز بهرجال ولبقية الحدود) كحد الشرب والغذف والمهرقة (والقصاص) أى
 للقصاص (رجلان) فلا يقبل فى الحدود والقصاص شهادة النساء (و) شرط (لولا دة والمكره وعيوب
 النساء) والاماء (فيما لا يطلع عليه رجل امرأة) واحدة وعند الشافعى أربع وقال مالك يشترط
 امرأتان (و) بشرط (لغيرها) أى لغير الأشياء المذكورة (رجلان أو رجل وامرأتان) مطلقا سواء
 كان الحق مالا أو غيره كالطلاق والعتاق والسيكاح والو كالة والوصية وقال الشافعى لا تقبل شهادة
 النساء مع الرجال فى الأموال ونواحيها كالأجل وشروط الخيل والسكينة (و) شرط (للكل) أى
 لجميع ما تقدم (لغز الشهادة) حتى لو قال أعلم أو أتبعن لا تقبل وعن شمس الأئمة الجسوان أن القبايل
 لو قالت أقول إنها أولدت أو أخبرت أنها أولدت كفى (و) شرط (للكل) (العدالة) مطلقا فى الحدود وغيرها
 وعن أبى يوسف إن الفاسق إذا كان وحيها فى الناس ذميرة تقبل شهادته والأصح القول للعدالة
 هى الأسقية فى الدين والدليل من كان محجة بنسب من السكائر غير مرم على الصغار والعدالة شرط العمل
 بالشهادة لا شرط الأهلية (وبسأل) القاضى (هن) حال (الشهود) ورواها فى سائر الحقوق أى فى
 جميعها أعندها وعليه الفتوى وعند أبى حنيفة أنه يفتقر الحاكم على ظاهر العدالة فى المسلم ويسأل
 عنه ما زاد لا ينقص أنها مسلم أو غير عدل إلا إذا ظن الخصم أو كانت الشهادة فى الحدود والقصاص
 مطلقا فنه يسأل فى المهر يزكى فى العلانية فيم بالاجماع ثم التزكية فى المهر إن يبعث المياض الذى
 فيه أسماء الشهود ونسبتهم وحببتهم ومساجدهم التى يصلون فيها إلى المعدل حتى يعرق المزكى فى معرفة

بالعدد الذي يكتب الله في السماوات انه عدل جائز الشهاده ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل
 يكتب ومن لم يعرفه بالعدد الاقوال بالفسق يكتب انه عدل وينبغي أن يكون المترك عدلا لا يسمع من غيره
 وانما كان ذلك في السر لا يظهر رعاي جندع المترك بالمال أو يقصر في التعديل للمخافة وفي العلانية
 لا بد أن يجتمع مع القاضي بين العدل والشاهد في مجلس القضاء سأل المترك عن الشهود بعضهم الشهود
 أهول العدل مقبولوا الشهاده او بشرط في تركي العلانية ما يشترط في الشاهد من العداله والعدل
 والحريه والعقل والبصر وأن لا يكون محدودا في القذف سوى لفظة الشهاده وفي تركية السر بشرط
 عداله المترك فقط وان كان محدودا في القذف كذا في الخبر (وتعدى عليهم لا يصح) حتى لو قال
 المصح عليه الشهود عدل لا يفي بشهادته ما طافا حتى يرسل من غير الشهود عليه وعن أبي يوسف
 ومحمد انه يجوز ترك كتمته ان كان عدلا (والواحد يكفي للتركيزه والرسالة) من القاضي الى المترك (والترجمة)
 يقع الجحيم اذا كان القاضي لا يفهم لغة الشاهد والاثنان أحوط هذا عند جمهورهم عند محمد لا يكفي الاثنان
 وقد قالوا يشترط الأربعة في ترك كتمته عند الجمهور وانما إن ما يتحمله الشاهد على توضيح نوع ثبت
 بنفسه بلا شهاده كالبيع ونحوه فاذا سمع الشاهد المسمع والقرار وحكم الحاكم أو رأى القصب والقتل
 وسمع أن يشهد وان لم يشهد عليه واليه أشار بقوله (وله أن يشهد بجمع أو رأى كالمسمع والقرار
 وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه) فيه ألف ونشر ولو سمع من وراء الحجاب لم يجز له أن يشهد
 ولو شهد ففسد لقاضي لا يقبل الا اذا دخل البيت وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج وقعد على الباب وليس
 له بيت من دخل غيره فسمع أقرا من في البيت ولا يراه فله أن يشهد على أقرا من هذا قالوا اذا سمع
 الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد بعنده اثنتان اتم الفلانة بنت فلان لا يجوز أن يشهد عليها كذا
 في الخبرين نوع لا يشهد بحكمه بنفسه كالمشاهدة على الشهادة فاذا سمع شاعدا يشهد بشي لم يجز للسامع
 أن يشهد على شهادته الا أن يشهده واليه أشار بقوله (ولا يشهد على شهادته غيره ما لم يشهده غيره ولا يعي
 شاهد وقاض ورأى بالخط أن لم يتذكر) فلا يجوز للشاهد ان رأى خطه أن يشهد الا أن يشهد
 الحادثة وكذا القاضي اذا وجد في رواية أقرا رجلا رجلا يحق من الحقيقة وهو لا يشهد في الحادثة
 لا يحكم بذلك وانما اذا وجد شهاده رجل يشهد رجل آخر على رجل يحق من الحقيقة وهو لا يشهد كذلك
 لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى يتذكر وكذا الزاوي اذا لم يتذكر رواية الحديث لا يحل له الرواية قبل هذا
 قول أبي حنيفة وقاله أن يشهد به ونفى ويرى اذ اراه خطه على الحقيقة (ولا يشهد بغيره ما يشهده
 الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقت فله أن يشهد بما اذا أخبر بها) أي
 الشاهد (من سبقه) استحسنوا والقياس أن لا يجوز الشهادة بالسامع في شيء من حيث هو شرط فيها أن يجزئه
 رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وقبل ذلك في الموت وباخبار واحد واحد وأما الوقت فالصحيح انه
 تقبل الشهادة بالسامع في أصح دونه شرائطه وكان الامام ظهير الدين الرافعي يقول لا بد من بيان
 الحق بأن يشهد ورأى أن هذا وقت على المسجد أو على المقبرة أو نحو ذلك حتى لو لم يتذكر كروا ذلك في الشهادة
 لا تقبل شهادتهم فالمراد بأصل الوقت ان هذه القضية عرفت على كذا في بيان المصنف داخل فيه
 أما الشرط فلا شك في الخبرية ومعنى قوله دون شرائطه أن بعد ما ذكرنا ان هذا وقت
 على كذا لا ينبغي لحسم أن يشهدوا انه يشهد أو من غلته فصرف الى كذا حتى لو قالوا ذلك في شهادتهم
 لا تقبل شهادتهم ثم قصر الاستثناء على هذه الاشياء الستة إشارة الى انه لا يجوز أن يشهدوا بالسامع

في شربها كقولاه وعن أبي يوسف أنه يجوز (ومن في يد فتي يسرى إلى قبيح لثان تشهد أنه له) أي الذي
 الذي قالوا أنما يجعل له أن يشهد بالمال الذي البدا إذا وقع في قلبه أنه ملكه فان وقع في قلبه أنه ملكه غيره
 لأجل أنه أن يشهد بالمال وقال الشافعي دليل الملك المذموم مع التصرف فيه قال بعض مشايخنا وأما العبد
 والأمة أن كان يعرف انتم مارية كان فكذلك يجعل لراوى الشهادة وإن كان لا يعرف انتم مارية إلا
 انتم صغيران لا يعرفان عن أنفسهما فكذلك يجعل وإن كانا كبيرين أو صغيرين يعرفان عن أنفسهما
 ذلك مصرف الاستثناء وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يجعل له أن يشهد بغيرها أيضا ثم المسئلة على أربعة
 أوجه أحدها أن المال والمالك بان عرف المالك بانه ونسبه ووجهه وعرف المالك بحسبه ودوره وآفة في يده إلا
 منسقة ثم آفة في يد الآخر بقاء الأول وأدعى المالك نفسه أنه أن يشهد بالأول بالمالك وإن كان المال دين
 المالك بان عين من يملكه بحدوده ونسب إلى فلان بن فلان المسلماني وهو لم يعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء
 الذي نسب إليه المالك وأدعى ملكية هذا المحدث وعلى قضى حل له أن يشهد استسكانا وإن لم يأت المال
 والمالك ولكن معهم من الناس قالوا فلان بن فلان في قرية كذا ضيقة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك
 الضيقة ولم يأت بها على الأجل أنه أن يشهد له بالمالك وإن كان المال دين المالك بان عرف الرجل معرفة
 تامه ومعهم أن له في قرية كذا ضيقة وهو لا يعرف تلك الضيقة بعينها إلا سمع أن يشهد به وإن قصر للقاضي
 أنه يشهد بها (التسامح) في شرب صورة الموت والوقت (أو بما عاينه البذل لتقبل) وهو الصحيح وفي صورة الموت
 والوقت لو فسرت قبل أن تستدعيه إلى من يتقرب به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازة فهو
 معانته حتى لو فسرت للقاضي قبل)

(باب من تقبل شهادة من لا تقبل)

(ولا تقبل شهادة الأعمى) مطلقا سواء كان بصيرا وقت التعمد ولا وسواء كانت فيما يجزى فيه التسامح
 أولا وقال القزويني وهو رواية عن أبي حنيفة تقبل فيما يجزى فيه التسامح وقال أبو يوسف والشافعي إذا تعمد
 الشهادة وهو بصير ثم إذا عاوه هو أعمى تقبل وقال مالك تقبل شهادته مطلقا ولو حكي بعد الادعاء قبل القضاء
 يمنع القضاء عند شهادته أبي يوسف لا يمنع بل يقضى بها (و) لا تقبل شهادة (الماولك) مطلقا
 سواء كان قدا أو مكاتب أو عبدا (والصبي) شيلا فالملك فيهما (إلا أن يحمي مالا في الرق والصغير
 وأديار به الحرة والبلوغ) لا تقبل شهادة (المحدث في ذنوب) وإن تاب إلا أن يجد الكافر في ذنوب
 ثم أسلم) شرطه تقبل شهادة وقال الشافعي تقبل شهادته إذا تاب وفي المحدث وفي غير الذنوب تقبل
 شهادته إن تاب ورائه أقتضيه بالكافة لا يلوحد العبد المسلم في ذنوب ثم عتق ثم شهادته (و) لا تقبل
 شهادة (الولد) أي به وحده وهكسب واحد لا زوجين للأخوة السيد العبد) مطلقا سواء كان عليه دين
 أولا (أو مكاتبه) ومالك يخالف في الولد والوالد فهو يجوز شهادته كل واحد منهما صاحبه والشافعي
 يخالف في أحد الزوجين فهو يجوز شهادته أحدهما صاحبه (و) لا تقبل شهادة (المرأة الشريكة
 فيما هو من شريكها) ولو شهد بماله من شريكها تقبل وهذا ظاهر في شريكها العنان أما شهادة
 أحد الماويين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود والقصاص والشكاح كذا في الذميمة (و) لا تقبل
 شهادة (الغشيق الناجية والمغنية) ولا فرق بين أن تغني للناس أو لنفسها هذا إذا كان تحققت به باختباره
 بان يشبه بالنساء في القول والفعل أو يجعل نفسه سجلا للوطء وأما الخنزير الذي في كذا من وفي أعضائه
 أي ألسنه تباخر بخلافه ولم يشغل بفعل الذي هو فيه ولو شهد بالشهادة والمال بالناجحة التي تفرح في صينية

غيرهما ولا فرق بين أن تكون النواحة بالمال أو بدونه كذا في الأصل (و) لا تقبل شهادة (العساقون
 كانت) العداوة (عداوة دنيوية) وإن كانت عداوة دينية لا تمنع قبول الشهادة وفي الغنية هذا إذا
 كان غير عدل وإن كان عدلا تقبل في الصحيح وفي الخبر أن العداوة من يفرح لخبرته ويحزن بفراقه ويسل
 يعرف بالعرف (و) لا تقبل (مدمن الشرب على اللهو) طلق الشرب لا يتناول الأثربة الخمرية وغيرها
 لا يسقط العداة ما لم يسكر بل أمان السكر يسقط وقد ذكر وإن الأدمان في التيسه وهو أن يشرب وفي
 هزمه أن يشرب كما وجد كذا في الأصل (ولا) تقبل (شهادة من يلعب بالطيور) وفي بعض النسخ
 بالطيور وهو لا تنب أما إذا كان يعمل الخبازة في دية الاستئناس ولا يلعب بها فهو عدل (أو يفتي
 للناس) وإنما قال للناس لأن من يفتي لدفع الوحشة عن نفسه لا تسقط عداوته (أو يرتكب ما يوجب الحد
 أو يدخل الحسام بلا زار أو يأكل الزبا) أي لا تقبل شهادة كل الزبا مطلقا سواء كان مشهورا أو لا
 واشترط في الأصل أن يكون مشهورا به (أو يفتي بالحدود الشرطية أو يفتي بالتبليغ بسببها) وإنما قيد به
 لأن مجرد اللعب بالشرطية ليس بفسق مانع من الشهادة وإن كان مكررا وعاديا من لعب بالحدود
 فهو من دود الشهادة بطل حاله فلا يقال أو يفتي بالشرطية بل يلعب بالحدود كما كان أولى (أو يبول أو يأكل
 على الطريق) متعلق بهما (أو يظهر بسبب السلف) أي الصغرية والعلماء والمحدثين (وتقبل) الشهادة
 لا شيعه وأبو يهرضا وأبو أمراءه وبنها) أي بنت أمراءه (وزوج بنته وأمرأة بنته) أمراءه (أو أبوه)
 تقبل شهادة (أهل الأهواء والانطوائية) أي الذين يتبعون الأهواء ولا يتبعون مذهب أهل السنة
 كالنصارى والمجوس والمطلة والقدرية والمجبرية وآثر وأفض وشهادة معتبرة عندنا إذا كان هو لا يفتي
 به صاحبه ولا يكون ما حثنا كذا في الذميرة وقال الشافعي لا تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع والخطابية
 وهم صنف من الرافض يسمون أهل الخطاب يعتقدون أن الشهادة لكل من حلف عند الله علق
 بقلوب المؤمنين لا يكذب ولا يهافت كاذبا وقيل يرون الشهادة لشيعتهم ويدينون بشهادة الزور ولا يفتيهم
 وعلى مخالفتهم (و) تقبل شهادة (الذي على مثله) لأهل الملة مطلقا سواء كانت مائة واحدة أو لا وقال
 ابن أبي ليلى يشترط اتحاد الملة وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادته على أحد (و) تقبل شهادة (المعري
 على مثله لأهل الذمير) تقبل شهادة (من لم يصغره) أي أذن بصغره صغيرة مشفق من الملام وهو
 الصغيرة إن اجتمع الكبرية أو كانت حسناته أغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في العداة المعتبرة وقيل
 من ارتكب كبيرة أو أصغر على صغيرة تسقط عداة الله الكبيرة عند أهل الحديث سمعة الأثربة بالله
 والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس بغير حق ونهب مال المؤمن وأثرنا وشرب الخمر وقيل
 كل الزبا أو كل مال البتاني وقيل الكبيرة ما سمي فاحشة في الشرع كاللواط والزنا أو لم يسم فاحشة
 واسم شرع عليها مقربة بنص قاطع في الدنيا بالحدود الوعيد في العقوبة كالبغية أو كل مال البتاني ومالم
 يسم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها مقربة في إحدى الدارين كالغرة أو القابلة فهو صغيرة وقيل
 ما كان من المال العينة فهو كبيرة وما كان من المال غير فهو صغيرة والأصح أن ما كان شيئا بين المسلمين
 وفيه هلكة من الله تعالى والدين فهو كبيرة والأفوه صغيرة (و) تقبل شهادة (الألقف) أي الذي لم يحن
 وعن ابن عباس أنه لا تقبل شهادته وإنما قبل عندنا إذا تركه بعدد الكبيرة وخوف الخلافة وإن تركه
 على وجه الأعراس عن الفرض أو السنة على ما قالوا أو الاستخفاف بالدين فلا تقبل شهادته ثم لا بد من
 معرفة وفاته فأبو حنيفة لم يقدر ديشي وغيره قال من سب سبعين إلى عشر سنين (و) تقبل شهادة الخصى

وولد الزنا والشك (الآن المشكك لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا في
 الفرائد) وأما تقبل شهادة ولد الزنا مطلقا سواء شهد في الزنا أو لا وقال مالك تقبل في جميع الحقوق إلا في
 الزنا وفي بعض المواشي المذكور في المتن فظاهر الرواية وقيل لا تقبل مطلقا (و) تقبل شهادة (العامل)
 والمراد بهم عمال السلطان الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالتراج ونحوه عند الخدم وقوله هذا كان
 في عصرهم فأما في زماننا فلا تقبل شهادة أقارب تظلمهم فالمعامل ان كانوا هؤلاء لا تقبل والألا
 وذكر في الأئمة المرحومين ان العامل اذا كان وجها في الناس ذامرة لا يجازف في كلامه تقبل
 شهادته وأما اذا كان ساقط الميزة عند الناس أو مجازفا في كلامه لا تقبل شهادته (و) تقبل شهادة
 (معتق سابق) والأول مبنى للمقول والثاني مبنى للمفعل (ولو شهد ان أنا هذا أو صي إليه والوصي يدهي
 جازت) الشهادة استحسنوا القياس أن لا تقبل (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كالمشهدا) أي كما
 لا يجوز الشهادة ولو شهدا (ان أنا هذا) الغائب (وكله بقض ديونه) وأدعى الوكيل أو أنكر ولا يسع
 القاضي الشهادة على جرح مجرد ولا يحكم بذلك أي لا يسع الشهادة على ما يتضمن تفسيق الشهود من
 غير أن يتضمن إيجاب حق من حقوق الشرع أو العبد فهو أن يشهدوا أن الشهود في هذه الحادثة إلا اذا
 ربا أو شهدوا على أقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو على أقرارهم أنهم شهدوا على أقرارهم أن الشهود أوعى
 أقرارهم أن المدعي مظل في هذه الدعوى أو على أقرارهم أنهم لا يشهدون في هذه الحادثة إلا اذا
 شهدوا على أقرار المدعي أنهم في هذه الدعوى أو بالزور ونحوه أو أقام المدعي عليه الدية أن المدعي استأجر
 الشهود عشرة دراهم لاداء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده أو أقام المدعي عليه
 البينة بأنهم زفوا وصية الزنا أو شهدوا بالزور أو بغيره في كذا ولم يتقدم العهد بأنهم عبيد أو أحدهم عبد
 أو محدودون في القذف أو أقر المدعي أنه استأجرهم على هذه الشهادة فيقبل (ومن شهد ولم يبرح)
 أي لم ينفارق مجلس القضاء (حتى قال أو حث بعض شهادتي) أي أخذت بكثرة زيادة كانت باطلة
 أو أخذت بنسب ما كان يجب على ذكره (يقبل) قوله (لو كان) الشاهد (عدلا) والألا أو غافلا فقبله
 ولم يبرح لا يوافق المجلس ثم عاد وقال أو حث بعض شهادتي لم يقبل ذلك منه وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف أنه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا ثم قبل يقضي بجميع ما شهد به وقبل يقضي بما في
 حتى لو شهدت بألف ثم قال فقلت في خمسة أنه يقضي بخمسائه قال مالك خمس الأئمة المرحومين

باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى) أي أفظ أو معني عند أبي حنيفة ومعني عندهما (قبلت والألا) تقبل قال
 الشيخ دار الرثا أو شهدا بذلك مطلقا (الشهادة) (وبعكسه) أي لو اتقى دار الحكم مطلقا فشهدا
 (على كعبه الأثر أو نحوه) (لا) تلفه وفتقبل (وبعبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعني) عند أبي حنيفة
 وعندهما يعتبر معنى لا لفظ والمراد بالاتفاق لفظا اتفاقا فظهما على إفادة المعنى بطريق الوضع
 لا بطريق التضمن كدلالة الألفين على الألف (فان شهدا أحدهما بألف والآخر بألفين لم يقبل)
 عند هؤلاء وعندهما تقبل على ألف اذا كان المدعي يدهي ألفين وعلى هذا الخلاف المائة والمائتان
 والمائة والثلثان والمائة والثلث (وان شهدا الآخر بألف وخمسمائة والآخر يدهي ذلك قبلت)
 الشهادة (على الألف ولو شهدا بألف وقال أحدهما فضاء عنها) أي المدعي عليه المدعي من الألف
 (خمسمائة تقبل) الشهادة (بألف) وعن أبي يوسف أنه يقضي بخمسائه (ولم يسع أنه قضاء الآن)

وشهد به) أى مع الذى شهد بأنه قضاؤه شاهد (آخر) حثيثا نذير (ويثبت أن لا يشهد) يعنى إذا
 ادعى المدعى الألف ولم يقر بقبض خمسة مائة ينفي للشاهد الذى علم بأداء خمسة مائة أن يمنع (حتى
 يقر المدعى بمائة قبض ولو شهد) على رجل (بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أى المدعى
 عليه (قضاؤه) وقال المدعى لم يقبضها (جازت الشهادة على القرض) وقد كثر الطحاوى عن أصحابنا أن لا
 وقضى القاضي بالقرض وهو قول زفر (ولو شهد بأداء قتل زيد يوم النحر بمكة) شهد شاهدان (آخران
 أنه قتل يوم النحر عصر ردا) أى الشهادتان وهذا إذا اختلفوا عند الحاكم بشهادة (فان) سمعت
 أحدهما فى الادعاء (قضى) القاضي (بأحدهما أولا) ثم جاءت الأخرى (بطأت) شهادة (الأخرى ولو
 شهد على سرقة بقرة أو خمائل فى نواطع) يد السارق مطلقا أى فى جميع الألوان عند أى متبينة وهو
 الصحيح لا فالله ما هذا إذا ادعى بسرقة بقرة فقط أما إذا ادعى بسرقة بقرة سوداء أو بيضاء لا تقبل
 بالاجماع قبل الاختلاف فى لونين يشاهدان كالسواد والحمر أو كالصفرة والحمر لا فى السواد والبياض
 فانهم لا يتشاهدان فلا تقبل الشهادة كذا فى الأصل وانما يقبل قوله فى لونين لا لأنه لو اختلفا فى القيمة لا
 تقبل بالاتفاق (بمختلف الكوردة الأوثنة) أى إذا اختلف الشاهدان فى ذكر كوردة المشهود به وأوثنه
 لا تقبل شهادتهما بالاتفاق فلا يقطع (والغصب) أى بخلاف اختلاف الشاهدين فى لون البقرة الغصب
 حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد رجل أنه اشترى عبدا فلان بألف وممدا آخر) أنه اشترى عبدا فلان
 (بألف وخمسة مائة بطأت الشهادة) مطلقا سواء ادعى المدعى أقل المالين أو أكثرهما وهذا إذا اختلف
 البائع والمشتري قبل تسليم العبدان الدعوى حيث يثبته هو العقد ما به التسليم فكيف يمكن الدعوى فى
 الدين حثيثا نذير وفى النفاذ الظاهر بأنه إذا اختلفت الشاهدين واختلفا فى قدره كان هذا المسمى مثله
 تقبل الشهادة بخلاف ما إذا اختلفا فى أن يشهد أحدهما بالشره بألف درهم وشهد الآخر بمائة
 دينار لا تقبل (وكذا المكتبة) أى هى كالمشموم (وكذا الخيل) بالاعتناق على مال والصلح عن دم العبد
 إذا كان المسمى هو المرأة والعبد أو القاتل أما إذا كانت الدعوى من جانب الزوج أو المولى أو ولي
 المقتول فهو بمنزلة دعوى الدين (فأما النكاح فيصح بألف) وهو أقل المشهود به عند أى متبينة وقال لا
 وقضى بالنكاح أيضا وهذا مطلق أى سواء كان الدعوى من الزوج أو من المرأة وسواء ادعى الأقل أو
 الأكثر وقبل الاختلاف فيها إذا كانت المرأة هى المدعية فان كان المدعى هو الزوج لا يقبل إجمالا
 والأصح أن الخلاف فى الفصد لمن (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بالرجوع) بأن يقول الشاهد أنه
 كان لأبيه مات وتركه ميراثا (الا أن يشهد بملكه) أى تلك المورث (أو يده أو يدهودع أو يده
 مائة عن وقت الموت) متعلق بالكل بانه إذا مات رجل فأقام وارثه يمينته على دارها كانت لا يمينه
 عاها وأجرها وأوردها الذى هى فى يده فانه يأخذها ولا يكتب اليمينته على أنه مات وتركها ميراثا
 هذا بالاجماع (ولو شهد أبوهى مائة مائة) الشهادة وعندنا فى يمينته لا ترد وانما يقبل قوله بيمينته
 لأنهم لو شهدوا أنها كانت فى يده فلان فثبت تقبل بالاتفاق كذا فى الأصل فى قوله مائة مائة ومجوده كدعه
 والمنه لا يثبت أيضا بدون ذكره فانه ذكر الثمرات فى الجامع الصغير وشهدوا على أن العين كانت فى
 يده لم تقبل (ولو أقر المدعى عليه بذلك) أى بأن العين كانت فى يده المدعى (أو شهد شاهدان أنه) أى المدعى
 عليه (أقرانه) أى العين (كان فى يده المدعى دفع إلى المدعى)

باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما لا يسهل قط بأشبهة) بخلاف الحدوث والتودد وجوازها استحسان والقياس بأبي جوازها (ان شهد
رجلان على شهادة شاهدين) بأن شهدا على شهادة واحد من الأصل ثم شهدا على شهادة الآخرون من الأصل
وقال الشافعي لا يتصور الا اربع عن كل أصل اثنتان (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة
واحد) من الأصل وعند مالك تقبل (والاشهاد أن يقول) الأصل للفرع (الشاهد على شهادة ابي شاهد
ان فلانا أقر عندى بكذا) أو يقول اشهد أنت على شهادتي بكذا أو يقول اشهد ابي معك فلانا يقر فلان
بكذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول اشهد على شهادتي ابي شاهدان فلان بن فلان أقر عندى بكذا
وأشهد ابي على نفسه أى المقر (وأداء) شهادة (الفرع أن يقول اشهدان فلانا أقم عندى على شهادة ان فلانا
أقر عندى بكذا وقال) الأصل (لى الشاهد على شهادتي بذلك) أى بأن فلانا أقر عندى بكذا وبسطا أطول
هن هذا أقصر منه لا يمكن ذكر الوسط الى العدل أقرب وشيخ الأهورى وساطها اما الأطول فهو أن يقول
الأصل الشاهد بكذا وأنا أقم عندى على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه خمس شهادات يقول الفرع اشهد
أن فلانا شهد عندى بكذا وأشهد ابي على شهادتي بذلك وأمر ابي أن أشهد على شهادتي وأنا أشهد على
شهادتي لك وفيه ثمان شهادات والاقصر أن يقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه ثمان
والأطول اختيار بعض المشايخ والاقصر اختيار أبي جعفر وأبي الليث وشمس الأئمة المرشسي وما ذكر
في المتن اختيار شمس الأئمة الحلواني (والاشهاد للفرع بلا موجب أصله أمر ضا أو غيره) أى لا تقبل
شهادة شهود الفرع إلا أن يثبت شهود الأصل كأهم أو يثبتهم أو يعرضون مرضا لا يسهل عليه حضور
بجس القضاء أو يقيمون مدة ثلاثة أيام وليا لهم فاصعدا وعن أبي يوسف انه لم يجعل السد فسطحا
وامكنه قال ابن كثر غائب عن المصر في مسافة لو غدا الى القاضى لأداء الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله
صح الاشهاد (فإن هدهم) أى الأصول (الفرع صح) التعديل (والا) أى وان تركوا تركتهم (عدلوا)
وهذا عند أبي يوسف وعند غيره لا تقبل شهادة الفرع اذ لم يعلموا واحدة الأصول (وتقبل شهادة الفرع
بأنكار) شاهد (الأصل الشهادة) ومعنى المسئلة انهم قالوا لما شاهدت على هذه الحادثة وما تروا فلان
جاء الفرع يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة امامهم حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفرع وان لم
يشكروا وكذا فى النكاحى (ولو شهدا) أى شاهد الفرع (شهرانا) أى شاهد الأصول (انهم ما يقر فانهما) أى المدعى
(بأمرنا وقال) أى شاهد الفرع (لم ندر اهي هذه ام لا قبل للمدعى) قد ثبت الحق على فلانة بنت فلان
الفلانية بشهادة شاهدين ثم هانت شاهدين آخرين (انها) أى هذه المرأة (فلانة) بنت فلان
الفلانية (وكذا كتاب القاضى الى القاضى) أى اذا ورد كتاب القاضى الى القاضى وفيه شهود بنى
فلان بن فلان انفسا بن فلان بن فلان كذا من المال وانكر ذلك الرجل ان يكون هو فلان بن فلان
فلا يكون كتاب القاضى الى القاضى عليه ما لم يشهد آخر ان انه فلان بن فلان (ولو قال) أى الفرعان
(قيما) أى فى الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى فلا تكتب فلان (التمحيص لم تجز)
هذه الشهادة (حتى ينسبها الى خلفها) وهو القبيلة الخاصة بالنسبة الى ما فوقها من الشعب ونحوها
قيس هذا فى العرب امانى الحج فلا يشترط ذكر الخنزير قيسل فى بلادنا النسبة الى فرغانة نسبها وقال
الأوزجندى نسبة خاصة وقال الامام الجردوى النسبة الى مصر فتدو بخارى لان لم يلح للتعريف وقيل النسبة
الى النكة الصغرى خاصة والى النكة الكبرى خاصة كذا فى الأصل (ولو أقر) (الشاهد) انه شهد ورواه

ولا يعزى) مطلقا واعلم أن شاهد الزور بعد اجتماعه انصل القضية بشهادته أو لم يتصل فقال أبو حنيفة
 تميزه شهيرة ولا يفرق ولا يرد وجهه فيه إلى سوقه ان كان يوقر إلى قومه ان كان غير سوق بعد
 العهر في أجمع ما كانوا يقولون انا واحدة نأخذ شاهد زور فاحذر من ذلك وحذر الناس منه وقالوا يضرب
 ويحبس وهو قول الشافعي وذكره في الأئمة السرخسي شهر عند علماء أيضا والتزم من الحبس على قدر
 ما يراه القاضي عند ما قال الحاكم الامام أبو محمد الكاتب ان رجس على سبيل التوبة والتسوية لا يعزى
 بالاخلاق وان رجس على سبيل الاضرار يعزى بالضرر بالاخلاق وان كان لا يعلم فعل هذا الاختلاف
 ولو تاب بعد ما شهد بزور تقبل شهادته في الاصح كذا في الجامع الصغرى للجمهور في قول اغاوض المصلحة
 في الاقرار لانه لا طريق الى بيان مهر فسد ذلك بالتمتة وذكر في المفتي قال صاحب الاقضية وشاهد الزور
 عندنا المقر على نفسه بذلك أو يشهد بجوب رجل أو بقتله فيجوز المشهود بقتله أو بقتله حيا فعمل من هذا ان
 شهادة الزور قد تعلم بدون الاقرار بالكذب لكن ينبغي أن يقتصر التعزير بالاقرار بذلك مع عدم الامانة
 فلا يكاد اشار إليه في الهداية

كتاب الرجوع عن الشهادة

تماسب المكاتبين ظاهر اذا الرجوع عنها يقتضى سببه او لها مناسبة خاصة بشهادة الزور اذا الرجوع عنها
 من أسباب شهادة الزور وكن ينبغي أن يقول باب الرجوع الان الرجوع عن عاكن ميانا الحالف لفسده
 بالكتاب تنبيه الاول الالباب ثم لركن وهو قول الشافعي شهد بزور وشروطه وان يكون عند القاضي
 وحكم وهو وجوب التعزير والضمان معه بعد القضاء وكان المشهود به ما لا يورأ انه يغير عوض ويغلبه
 (لا يصح الرجوع عن الاخذ قاض) تنكيره يشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض كان ولا يشترط
 الرجوع عند الذى شهد عنده (فان رجعا) عن شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي (وبعد) أى
 وان رجعا بعده (لم يقض) حكمه (وضمنا ما أتلفناه) من المال (للمشهود عليه اذا قبض المدعى المال)
 مطلقا سواء كان (دينا أو عينا) وقال الشافعي لا يضمنان وفي موطأ شيخ الاسلام والمفتي كان
 المشهود به عينا فله أن يضم ما يفسد الحكم قبض المدعى الدين أولا (فان رجعا أحدهما ضمن النصف
 والآخران يرقى) من الشهود (الان رجعا) هذا هو الاصل في الباب (فان شهد ثلاث رجعا واحدا لم
 يقضه) (الاجماع شيئا) وان رجعا آخر) من هذه الشهود (ضمنا) أى الاجماع (النصف وان شهد رجل
 وامرأتان فرجعت امرأتهم فأتى من المال (فان رجعتا) ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر
 نسوة فرجعت ثمان) نسوة (لم يضمن) أى الاجماع (فان رجعت أخرى) (أو نسوة بجمعا) ضمن) أى
 الاجماع التسع (ربعة فان رجعا) أى الرجل والنساء (فالغرم بالاسداس) على الرجل السدس وعلى
 النسوة خمسة الاسداس لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد وقال على الرجل النصف وعلى النسوة
 النصف (وان شهد رجلان عليه أو عاينها بشكاح بقدر مهرها فمهرها رجعا لم يضمن وان زاد عليه) أى على
 مهر المثل (ضمناها) أى الزيادة للزوج فيما اذا ادعت المرأة الشكاح والرجل ما حد (ولم يضمن فى الجمع
 الامانة من قسمة المبيع) بخلافه يضمنان هذا اذا كان المدعى مشتريا اما اذا كان بائعا فالإيضمانان
 أيضا لا فرق بين أن يكون المبيع ثأنا أو قيمه شيئا بالائم (فى الطلاق) أى ان شهد اهلى ورجل انه طلق
 امرأته (قبل الوطء) ثم رجعا (ضمنا نصف المهر ولم يضمننا) لو كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء وفى
 العتق) أى لو شهد اهلى رجلا انه اعتق عبده ثم رجعا (ضمنا القيمة وفى الفصاحص) أى ان شهدا

بعضه من ثم يحسمه بعد القتل ضمة (الدية لم يمتصا) وقال الشافعي بقصاص (وان رجوع شهود الفرع
ضمة الا شهود الاصل لم يشهد الفرع على شهادتنا) أي لا يضمن شهود الاصل ان يرجعوا بعد القضاء
فقالوا لم يشهد الفرع على شهادتنا (أو أشهدناهم بخلافنا) وعند محمد في الثالثة يضمن الاصول (ولو
رجع الاصول والفرع ضمن الفرع فقط) دون الاصول عندهما وعند محمد الا شهود عليه بالخيار
ان يشاهد ضمن الاصول وان شاء ضمن الفرع (ولا يلتفت الى قول الفرع) مطلقا سواء قال الفرع
(هكذا ب الاصول أو غلطوا) في شهادتهم (وضمن المازكي بالرجوع) عن التركة عند أبي حنيفة
وعندهما لا يضمن (و) ضمن (شهود الزنا وشهود اليقين لا شهود الاحصان والشرط) أي اذا شهد
شاهدان يامين أي قالانه قال له يمينه ان دخلت الدار فانت حر وشاهدان يوجود الشرط ثم رجعا
فالقضاء على شهود اليمين وقال زفر على الفرعية ولو رجع شهود الشرط وصدقهم اختلف المشايخ
وضا الفناز في الاحصان

كتاب الوكالة

المشاهدة بين الشهادة والوكالة ان كلاهما من باب الولاية على الغير على سبيل الاعانة في المعاملات
هي بفتح الواو وكسرهما هم للتوكيل وهو الحفظ ومعه التوكيل في المعاملة تعالى يعني الحافظ وطفا قالوا اذا
قال وتكلمت على انه يملك الحفظ فقط فيكون فعلا يعنى فاعل التوكيل يدل على معنى الاعتناء
وانتقوض ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا أي فرضنا أمرنا اليه بالتوكيل تقويض التصرف في
الغير وهي الوكيل به لانه موكل اليه الامر أي مفوض اليه اعمته ادا عليه والوكيل القائم بمفوض
اليه فيكون فعلا يعنى مقبول لانه يوكل اليه الامر (صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه
في التصرف في عياله) فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل والمجنون (اذا كان الوكيل) ممن (يعقل
العقد ولو صبي أو عبدا أو مجنونا) أي صح التوكيل (بكل ما يعقد بنفسه) (هكذا ليسم والشراف والافراد
والنكاح والطلاق والمخلع والصلح والاستعانة والمسقة قبل هذا على قوله أو ما على قول أبي حنيفة
والشرط ان يكون التوكيل حاصل اعمامه الوكيل فاما كون الموكل ما يملك التصرف فليس بشرط حتى
يجوز عنده توكيل المسكين الذي بشره النعمر والتخفيف وتوكيل المحرم الحلال ببيع الصبي وقيل المراد ان
يكون ما يملك التصرف نظرا الى أصل التصرف وان امتنع به مرض وبيع النعمر يجوز له في الأصل
واعتنا بفتح يعارض انتهى (و) صح التوكيل (بالضرورة) أي الدعوى والجواب (في الحق) وفي رضى
النعمر الان يكون الموكل مريضاً بحيث لا يستطيع ان يعشى على قدميه الى مجلس القضاء ولو امكن
ركوب الدابة والحمل على أيدي الناس يلزم منه التوكيل بلا رضاه وان كان لا يتيده الركوب مرضاً
في الأصل هذا عند أبي حنيفة وعندهما يصح بغير رضى النعمر وهو قول الشافعي ثم قيل اختلاف
في الصحة والصحة ان اختلاف في الازم وفي النهاية الصحيح قولهما والشرط بغيره سواء فعل القاضي
الالزام بغير رضاه (أو غائباً مدة السفر أو مريراً للسفر) ولو قال انه يملك ولا يملك السفر قيل يحمله القاضي
وهو اختيار المصنف وقيل لا يحمله بل ينظر الى حاله فان كان عليه مدة السفر بغير رضاه التوكيل والا
(أو تجذرة) أي صح لها التوكيل بلا رضا النعمر مطلقا وهي التي لا يراها غير المحرم من الرجال ولم يقر
هاديها بالبروز وحضر بجناح المحرم فاذا توجه اليه من عليها أو على المريض بعث القاضي أميناً يعرض
عليه أميناً فاذا عرض فأتى بتختلف عليهم الى أن تختلف أو تسكن أمراً أيضاً ان قول وكلا

يخسر مع خصمه إلى القاضي ويحضر شاهدان يشهدان على نسكوطا غسدة القاضي ثم يحكم القاضي بالنسكول ويلزمهما ما وجب عليهما والمتأخر من الاختار والفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم التعنت في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ولا يقبل التوكيل من الموكل بقدر رضاه وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بخصمه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضى صاحبه وهو اختيار شمس الأئمة السمرقندي (و) مع التوكيل (بافاضل) أي بأداء الحقوق (واسبقا) أي بقض الحقوق (الأنى حدد وفقد) أي صح التوكيل باستيفائها الأنى حدد وفقد (انتخاب الموكل) وقال الشافعي يستوفى التخصيص في حال حاجة الموكل (والحقوق) السكينة (فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كما يبيع والجاره والصح عن اقراره يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا) لا بالموكل وقال الشافعي يتعلق بالموكل قوله والحقوق معتقدا خبره يتعلق (كتسليم الجميع) فيها اذا باع هذا بيان للحقوق (وقبضه) فيما اشترى (وقبض الثمن) فيما باع (والرجوع عند الاستحقاق والخضوع في العيب والملاءمة للوكل ابتداء) لا الوكيل (حتى لا ينفق قرب الوكيل بشراؤه) وقال أبو الحسن الشيرازي الملاءمة للوكل كبيع الثمر أو لا ثم ينتقل الى الموكل (و) الحقوق (فيما يضيفه الى الموكل كالتسليم والخلع والصلح مع دم محذور الصلح عن انكاره يتعلق بالموكل فلا يطلب وكسبه بالهر) لا يطلب (وكيلها بنسابة هو المشتري منع الموكل من الثمن) يعني اذا باع الوكيل بالبيع ثم طالب الموكل المشتري بالثمن يجوز للمشتري أن ينعق الثمن اياه ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطلبه) أي المشتري (الوكيل ثانيا)

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

انما يقدم التوكيل بالشرع على التوكيل بالبيع لان الشراء عايب للامور المبيع بها البه والحيات اب أقوى من السالف فقال (أخره) بشره روى أرفقس أو يفل مع سمي شمس أولا (وأخره) في الفتوى ان البيع مقدم عليه ثم اذا اشترى بمثل قيمته أو بما يغنيان الناس فيه فقد على الموكل وان اشتره بغيره فاحش نقضه على الوكيل (و) آخره (بشره) بعد أو ارضع ان سمي غنسا ولا) أي وان لم يسم (لا) أي لا يبيع (و) أو آخره (بشره) أو اذ لا يبيع الامر (وان سمي غنسا) أو آخره (بشره) اعطاهم يقع على البه ودقيقه مطلقا وانما ان يقع على كل مطعوم يقبل ان كثرت الدراهم فعلى المرء ان قلت فعلى الخبز وان كانت بين الامر بين فليدفع الدقيق والقليل مثل الدرهم الى ثلاثة والوسط مثل أربعة الى خمسة أو سبعة كذا في شرح السيد وان لم يدفع اليه شيئا أو قال اشترى حنطة لم تجز على الأمر (والوكيل الرذ بالعيب مادام البيع في يده فلو شغل) الوكيل (الى الآخر لا يرده الا بأمره) والوكيل (حبس) البيع لثمن دفعه من ماله فلو هلك البيع (في يده قبل حبسه) أي الوكيل هلك من مال الموكل ولم يسطر الثمن) عن الموكل في بيع الوكيل عليه (وان هلك) البيع في يده (بعد حبسه) لا استيفاء الثمن (فهو كالبيع) عند سمي أي يكون مضطربا بالثمن مطلقا قلت قيمته وكثرت رده في يوسف كذا في الركن حتى لو كان فيه رنأه بالثمن سقط والامر بجمع الفتوى على الموكل ونعذر كفر كماله المقصود بقبضه ضمان مثله (وتعذر مفارقة الوكيل في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد هذا اذا كان الموكل قائما من الجناح وأما اذا كان حاضرا في مجلس العقد رخص كان الموكل صارف بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل كذا في النهاية نقل عن خواهر زاده ولو فارق الموكل لا يطل والمراد بالسلم الاسلام وهو أن يوكل رجلا يسلم دراهم معدودة في كرمها ثم يأخذ على السلم الثمن بمثل ما يتقبل

اثنى قال لا يجوز تركه كسيلة (ولو وكاه بشرا عشرة أرقام لم يدرهم قاله سقري عشر من رطل بدرهم فما
 يباع) أي من علم يباع (مثل عشرة) أرقام (يدرهم لزم الموكل منه عشرة فيصرف درهم) عند أي حصة
 وعندهما يلزمه العشرون وقول فقهاء مع أي حصة في بعض النسخ قوله ما يباع إلى آخره أي إذا كانت
 عشرة أرقام من ذلك لزم تساع قيمته درهمها وأغنا قيمته لانه إذا كانت عشرة أرقام هذه لتساوي
 درهمها فهذا الشكل على الوكيل بالاجتماع (ولو وكاه بشرا عشري بعينه) اما بالاشارة أو بإسائه العلم أو بالاضافة
 إلى مال غيره (لا يشترطية لنفسه) أي ليس للوكيل أن يشتريه لنفسه ولو اشتري لنفسه فهو لا أثر (فلو اشتراه
 بغير النقود) وأمره بالنقد (أو بخلاف مائة من الثمن) بأن وكاه بشرا ثمانية عشر درهم فاشتراه بعشرة
 دينار أو بمائة وعشرين درهم (وقع) الشراء (للا وكيل) وإن كان بغير عينة قال الشراء للوكيل إلا أن يشتري
 الوكيل (للكل أو يشتريه بحاله) أي أن أضاف العقد إلى مال الموكل سواء فقد الثمن من ماله أو من
 مال غيره وأغنا قيمته لانه لو أضاف العقد إلى درهم نفسه فهو له وأنه أضاف إلى درهم مطلقه فإن تواها
 لأثره فهو كأي شيء وإن تواها لنفسه فهو له وإن تسكاد ما في النية يحكم العقد حكاما فإن فقد الثمن من ماله
 فهو له وإن تقدم من مال الموكل فهو له وإن تصادقا على أنه لم تحضره النية فعند أي يوسف يحكم العقد وعند
 محمد فهو للوكيل (وإن قال) اشتري لأثر (الآخر) اشتري (لنفسك) ولم يدفع الثمن إلى المأمور
 (فالقول لا أثر وإن كان) الموكل (دفع إليه الثمن فلا أثر) أي القول له وهذه المسئلة على ثمانية
 أوجه لانه إما أن يكون مأمورا بشرا عمدا بعينه أو بغير عينة وكل وجه على وجهين لانه إما أن يكون
 الثمن منقودا أولا وكل وجه على وجهين لانه إما أن يكون العبد حيا حين أخير الوكيل بالشراء أو ميتا
 فإن كان مأمورا بشرا عمدا بعينه فإن أخير عن شره والعبد فاشترى حتى قال القول للمأمور أجماعا منقودا
 كل الثمن أو غير منقود وإن كان ميتا حين أخير قال هلاكه عندى وعد الشراء أو أنكره الموكل فإن كان
 الثمن غير منقود فالقول لا أثر وإن كان الثمن منقودا فالقول للمأمور بعينه وإن كان العبد بغير عينة
 فإن كان حيا فقال المأمور اشتريته لك وقال الآخر لا يسر هو عبيدك وإن كان الثمن منقودا فالقول
 للمأمور وإن لم يكن منقودا فالقول لا أثر عنه أي حصة وعندهما القول للمأمور وإن كان العبد ميتا
 وهي مسئلة الكتاب وإن لم يكن منقودا فالقول لا أثر وإن كان الثمن منقودا فالقول للمأمور وإن
 قال (يجوز لأخي) العبد (فلان فباعه ثم أنكر الآخر) أي أمر فلان فباعه فلان وقال أنا
 أمرته (أخذه فلان الآن يقول) فلان (لم أمره) أي بالشراء فيقتل لم يكن فلان أن يأخذه (الآن
 يسلمه المشتري إليه) فإن سلمه إليه وأشفه الذي اشتري له صار بيها لذي أشفه من المشتري وتكون
 العهدة على المشتري (وإن أمره بشرا عبيد بعينه ولم يسلم ثم أنكر المشتري له) أي للموكل (أحدهما مع
 و) إن أمره (بشرا ثم ما بال ألف وقيمة ثم ما سواء) فاشترى أحدهما نصفه وأقل صح (ويشع للأثر
 و) إن اشتري أحدهما (بالا كتملا) يصح مطلقا (الآن يشتري) العبد (الباقى بباقي) من الثمن
 (وقيل الخصومة) مطلقا يصح وقال أبو يوسف وصحده أن يشتري أحدهما ثمن خمسة مائة بغير
 الناس فيه وقد بقي من الألف ما يشتري عتقه العبد الباقي فهو جائز (و) إن أمره (بشرا هذا) العبد
 (بدل له عتقه) أي بدله لأثره على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو) كان العبد (غير عينة)
 يعني لو أمره بشرا عبيد غير عينة فاشترى المأمور عبدا (نفذ على المأمور) حتى لو مات العبد عند المأمور
 مات من مال المأمور والدين عليه فإن قبضه الآخر فهو له وهذا عند أبي حنيفة وقالوا هو لازم للأثر

المكفل (عالم) أي لو كان رجل على رجل مال فمكفل به رجل فكل الطالب المكفل ببعض المال من الطالب لا يكون مكفلا في ذلك أبدا (ومن ادعى أنه وكل القائب قبض دينه فصدقة الغريم) أي المدين (أمر بصدقه المدين أن حضر القائب فصدقه) أي صدق القائب الوكيل في دعوى الوكيل عنه فلا شيء على الغريم (والأ) أي وإن لم يصدقه في ذلك (دفع إليه) أي إلى رب المال الغريم الدين (ثانيا ربحم) الغريم (على الوكيل لو) كان المدفوع (بأقبا) في يده (وإن ضاع لا) يرجع (إلا إذا ضمه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المدين الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (إليه هل ادفعه) ولم يظن ضمه مروي بالتشديد والتخفيف ففي التشديد هو أن يجعل المدين الوكيل ضامنا فالمستسكن في ضمه مستثنى المدين والبارز راجع إلى الوكيل ومنه معنى التخفيف هو أن يقول الوكيل للمدين لو ربحم على رب الدين ثانيا بزيادة المال فأنضم به فاستسكن مستثنى الوكيل والبارز إلى المدين (ولو قال) رجل (الوكيل قبض الوديعة فصدقه) أي الوكيل (المدفع) فيبدأ ادعاء (أو يؤمر بالدفع إليه وكذا) لم يؤمر المدفع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي لو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها (وصدقه) المدفع فيها (ولو ادعى رجل) أن المدفع ما يبيع وتر كاهم مثاله (ولا وارث له غيره) (وصدقه) المدفع (دفع) الوديعة إليه (فإن وكلاه قبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذ مدفع) الغريم (المال) إلى الوكيل (واتيم) المدين (رب المال واستحقاقه) أي المدين رب المال على أخذه واستحقاقه (وإن وكلاه ببيع في أمة) أي وإن وكلاه بوجار ببيع بسبب عيب فيها (فادعى البائس رضى المشتري ثم رد) الامة (عليه) أي على البائع (حتى يختلف المشتري) أنه لم يرض بالبيع وعنه أي يوسف ومحمد يتخذ الجواب في الفسخ أي ففسل الردان ببيع وفصل الدين ولا يؤخر القضاء بردا الجار فيقول الأصح عند أبي يوسف أنه يؤخر في الفصلين (ومن دفع إلى رجل عشرة لم ينفقه على أهل فأنفق عليهم عشرة من عهده في العشرة بالمشرة) والقياس أن يكون من غير عاقب عليه ومما قبض

باب عزل الوكيل

(وقطع الوكيل عنه أن يعلم) أي الوكيل (به) أي بالعزل فإن لم ينفقه فلا يهزل وقال الشافعي يهزل (وعبوت أحدهما وحدثني) أي يحنون أحدهما حبونا (طبقا) أي مستوعبا من قولهم أطبق الغنم لئلا يهمل أي استوعبها وحدها فحنون المطلق شهر عند أبي يوسف وعنه أكثر من يوم وليلة عند محمد بن كامل وهو الصحيح (ولو وقعه) طلق كونه (مرتدا أو فراقا الشريكين) أي فوطئ الوكيل بكلمة بفسخه والشركة مطلقا سواء كانت الشركة موضوعة أو عينا أو سوا وكل كلاما ثلثا أو أحدها (أو يحجز موكلا) عن بدل المكاتب (أو) كان الموكل (مكاتباً أو حجرة) لم يؤذنا بفسخه بنفسه) أي إذا وكل رجلا بشيء ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطأ الوكيل

كتاب الدعوى

(هي إضافة شيء إلى نفسه حالة المنازعة) وشرط جوازها الخس الفسخ وحكمها أو حجب الجواب على المدعي عليه (والمدعي من أذنت له ترك) أي لا يجبر على الخصومة إذا ترك (والمدعي على الخصومة) أي المدعي على الخصومة إذا ترك (كاهما هذا صحيح) ولا يصح الدعوى حتى يدعى (المدعي) شيئا علم بحقه) بأن قال حطت من دلا (وقدره) بأن قال عشرة أفقره (ثلاث) (فإن كان) المدعي (عينا) وهو المال والمدعي (خطأ) فبغير المدعي عليه كالف المدعي عليه (أحضارها) بشي المدعي إليها بالدعوى وإن أضاف الشكامة فلا يفسخ (أو)

أى يكافئ المدعى عليه بأحضار المدعى لغيره الذى ياداه الشهادة والقاضى عند الاستحلاف والمدعى
 عليه عند الحلف هذا إذا أمكن احضار العين في مجلس القضاء كالشباب والعميد وان كان غائبا
 نقلها كالحري والمنفعة الثابتة ونحوهما فغيره من الناس كما أو بعث أمينا ليضع شهادة الشهود وعبد
 حرة الزن فاذا سمع بخبر القاضى بذلك فمضى القاضى بأخبار أمينة رده كذا في القيمة ومثله في
 الثانية (فان تعذر) احضارها بان لم تكن حاضرة (ذ كريمة) قال القيمة أبو القاسم يشترط
 بيان القيمة ذكر الكثرة والافنية وقال القاضى نكر الدين وصاحب الذخيرة فيها وان كان الله تعالى
 وأدعى انه في يد المدعى عليه فأنكر ان بين المدعى قيمة وصفته فتسمع دعواه وتقبل قيمته وان لم يكن
 القيمة وقال غصبت متى عين كذا ولا أدري انه هالك أرقام ولا أدري انه كم كانت قيمة منه ذكر في طاعة
 الروايات انه سمع دعواه (وان ادعى عقار ذ كريمة) الاربعة مطلقة سواء كان مشهورا أولا والم
 مال أبو حنيفة وهو ظاهر الراية وقيل ان كان مشهورا كدار الوليد بالكوقة ودار الفضل بخاري فكفى
 بذ كريمة دون الحد وهو قولهما (وأكتب ثلاثة) أى لو ذكر كريمة من الحد بدلتكى بما اخلافه فز
 ماذا شاط في الرابعة فلا تصح الدعوى (و) ذكر (اسماء) أيهما (و) أنسابهم (ولا يضمن ذ كريمة) أى ذكر
 به صاحب الحد (ان لم يكن) صاحبه (مشهورا) وان كان مشهورا ليكتفى بذ كريمة (و) ذكر (انه) أى العقار
 (في يده) أى في يد المدعى عليه ولا يحتاج الى هذا القول لانه مشاهد في اليد (ولا تثبت المدعى
 العقار بتصادقهما) بان ذكر المدعى ان العقار المدعى في يد المدعى عليه وصدق المدعى عليه في ذلك (ول
 تثبت اليد) (بينة أو غير قاض) في الصحيح قال بعض المشايخ يكفي التصديق (بخلاف القول) فانه ثبت
 فيه اليد بتصادقهما (و) ذكر (انه يطالبه) به ليجب على القاضى اعانته وقيل لان المطالبة حقه وفيه
 اشتباؤا فأنى أنه لا يقع احتمال التأجيل واعلم ان الدين اذا كان وزنا لا يدين القدر والمجلس كما
 مرفى الكل واذا كان مضمرا وبالأيدان بين نوعه فهو بخارى القدر وان كان في الملاءة فمختلفة
 لا بد ان يبين نوعه وضمنه بالتمسك اوردى كذا في النهاية (به) أى ذكر المدعى انه يطالب المدعى
 عليه بالعقار أى يسلمه اليه لانه يحفل ان يكون مرهونا في يده أو مشعرا وسأوجه شرعى في يده وانما
 يزول عند الامتثال بالمعالمية وهذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا في السكا في
 منه ان هذا التميز ادى في المنقول (وان كان) المدعى (دنيا) في الذمة (ذ كريمة) المدعى (وصفه
 انه يبط اليه) ولو ادعى الحقة بالا ناهى دين أو صافه فقبل لا يصح وقيل يصح كذا في النهاية (فان
 حجت الدعوى سأل) القاضى (المدعى عليه) أى من الدعوى (فان أقر) المدعى عليه (أو أنكر)
 فبين المدعى قضا عليه (سكن في الاولى بالاداء فقط وفي الثانية بالاداء والزم وحده) ثم لا يكون قضاء
 بل يجازى في الاولى حقيقة في الثانية (والا) أى وان لم يبرهن بان يحجز من البينة (حلف) القاضى
 المدعى عليه (به) أى يطلب المدعى الحلف وان لم يبرهن له لا حلف عليه (ولا تردعية) على مدع مطلقا
 وقال الشافعي ان لم يكن للمدعى بينة اصله لا وحلف القاضى المدعى عليه فمسل برد الدين على المدعى
 فان حلف قضا له والا فلا (كذا) اذا اقام المدعى شاهدا واحدا ويجزى من أقامه شاهدا آخر فانه قد
 الجمين عليه ان حلف قضا له بما ادعى وان نكل لا يقضى له بشئ (ولا بينة لى اليد في الما المطبق)
 أى لا تقتم (روية) انما راجح الحق (وأولى بهنى) لو ادعى خارج دار أو مئة ولا مسكا مطلقا وذو اليد ادعا
 كذلك وبرهنا لم يوزع وأرخا نحا واحد لا تقبل بينة يدى اليد ويقضى للتارح لأن يكون تاريخ

ذي البد أسبق بغيره. ثم ينفذ في ذي البد وقوله وبينه الخارج بيان لقوله ولا يثبت لذي البد والمراد بالطلاق
 أن يذهب أن هذا أملا على سبب وسكت عن السبب أما إذا ذهبي ذوال البد الناتج أو ادعى اتقي الملك من
 واحد أو أحدها قابض أو ادعى الشراء وأرخا تاريخا وتاريخ ذي البد سابق فإن في هذه الفصول ثقل
 يثبت ذي البد بالإجماع كذا في المصنف لا يوجب الإسلام وقال الشافعي ينفذ يثبت ذي البد مطلقا
 (وقضى) بالمال لأدعي (أن نكل) المذني عليه (مرة) صريحا (بالأخلف) أي بأن قال لا أخلف وهو
 النكول الحقيقي (أو سكت) وهو النكول المحسكي إذا علم أنه لم يكن من عرس أو عهم أو طرش في
 الصحيح وعند الشافعي لا ينفذ به بل يرد اليمين على المذني فإن حلف المذني أخذ المال وإن أبي انقطعت
 المنازعة بينهما (وعرض) القاضي (اليمين) على المذني عليه (ثلاثا) وهو لازم في المروي عن أبي
 يوسف ويحذر الجهم ويرى أنه لا احتياط حتى لو قضى بالنكول مرة نفذ قضاءه في الصحيح (ولا يستخلف
 في نكاح) بأن ادعى رجل على امرأة أو هي عليه نكاحا والآخر ينكر (و) في (ربعة) بأن ادعت عليه
 أو هو عليها بعد المدة أنه راجعها في العدة وأنكر الآخر (و) في (ف) بأن ادعى المولى عليها أو هي عليه
 بعد المدة أنه فاه في المدة وأنكر الآخر (و) في (رق) بأن ادعى على مجهول النسب أنه عمة أو ادعى المجهول
 الولد أو ولد أقدام وأنكر الآخر (و) في (نسب) بأن ادعى على مجهول النسب أنه أمه أو هو يدهي عليه
 والآخر ينكر (و) في (ولاه) بأن ادعى على معروف النسب أنه ممتعة وهو لا أو ادعى المهر وقد نكل عليه
 أو كان ذلك في ولأه المولاة والآخر ينكر هذه المسائل كلها عند أبي حنيفة وعندهما يستخلف وبه يفتي
 فيها (ولا) يستخلف في (حد ولعان) صورة اللعان إن امرأ ادعت على زوجها أنه قد فها بالزنا وعليه
 اللعان وهو منه مكروه صورة الحد ادعى على آخر أنه قد فها بالزنا وعليه الحد وهو ينكر في صورتين
 لا يستخلف إجماعا إلا إذا تضمن حقا بأن حلق عتق عمة بالزنا قال ابن زبنت فانت حر فادعي العبد أنه
 فزنا ولا يثبت له عليه استخلف المولى حتى إذا نكل يثبت العتق دون الزنا كذا في أدب القاضي للمصدر
 الشهيد (قال) القاضي الإمام نضر الدين (قاضي حنبل رحمه الله الفتوى على أنه يستخلف المنكر في
 الإشهاد الستة) فإن قيل كيف تمكون هذه المسائل ستة وهي سبعة قلنا أهمومية الولد بابتة لعموم النسب
 (ويستخلف السارق) فيما إذا ادعى رجل على أخوانه سرق منه كذا (فإن نكل) عن اليمين (ضمن)
 المروق (ولم يقسم) يده (و) يستخلف (الزوج) إذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطء فإن نكل ضمن نصف
 المهر (والثقيبة قبل الوطء) اتفاق لأن الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا (و) يستخلف (ماحد
 القود فإن نكل في قتل النفس) فلا قصاص ولا دية وإن نكل (حين حتى يقر أو يستخلف وإن نكل
 فيما دونه) أي فيما دون النفس (وقضى) منه هذا عند أبي حنيفة وعندهما براءة الدية فيه أولا وقضى
 بالقصاص (ولو قال المذني لي بينة حاضرة في المصنف) (وطالب اليمين لم يستخلف) إلا قال لا يوجب ويحمد
 في رواية (و) (السكر) قيل لخصمه أعطاه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام وهذا يستحسن وبه استدل أبو حنيفة
 وقال أنه استخلافه يجب أن يكون الكفيل نفسه موقوف الدار المكاهة بالنفس جائرة منه فخالفا
 للشافعي والتمهيد بثلاثة أيام مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في السكاني وفي النهاية وعن أبي
 يوسف أنه يأخذ كفيلا في مجلس القاضي مجلسا آخر وهو حسن وقد كفي في الغناوى الخائفة وهو الصحيح
 وقد كرهه الأئمة الخوافي أنه يفوض إلى الراي القاضي ولا يفرق في الظاهر بين الخامل والوجه والخاتمة

من المال والخطير ومن جدد أن الخصم إذا كان مهر وفاء أو المال حقيق أو الفاضل من حاله أنه لا يضيئ نفسه
 بذلك القدر من المال لا يجرى على إعطائه الكفيل وانما يقيد بدقوله في سنة حاضرة فلا نه لوقال لا يشغل
 أو هو يردى شبيب مستخلف أنفاقا أو غار وناقو له ساقى المصرا لا نه إذا أحضرنا المتيقن المجلس لا يجوز الحكي
 باليمين حيثما بالاتفاق (فإن أي) المدهى عليه إعطاء الكفيل بنفسه (لازمة) المدهى (أي داره متعين
 سار) المدهى عليه حتى لا يغيب (ولو) كان المدهى عليه (غيره) مسافرا (لازمة قدر) أي مقدار
 (تجاس القاضى) وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس (واليمين) المتعبر أن يحلف (بأنه تعالى لا) أن
 يحلف (بأنه لا يوهن) الا اذا أبلغ الخصم (خفته) يحلف به ما ومع ذلك اذا نكل لا يعضى القاضى
 بأنه كوا واذا انقضى لا ينفذ فضله (وتنظا) أي ثور كذا اليمين (بذ كر أو صافه) مطلقا أي بذ كر أو صافا
 أنه تعالى يغيب حرف الخلف فهو قوله في والله الذي لا اله الا هو عالم القريب والشهادة الرحمن الرحيم الذي
 يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلان هذا علمك ولا قبلك هذا المال الذي اداه وهو كذا وكذا أو لا شيء
 منه وإن ين يفي التعليل على هذا وله أن ينقص منه الا أنه يحيط وقيل لا يلفظ على الرجل المعرف
 بالصراح ويلفظ على غيره وقيل يلفظ في الخطير من المال دون الحقير (لا زمان) أي لا يلفظ اليمين على
 الممر زمان (وه كان) مدلة أو قال الشافعي ان كان اليمين في قسامة أو لعان أو في مال عظيم يبلغ عشرين
 مثقالا لا يتحصر بالمكان كجانب الركن والمقام في مكة وعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ومكة
 الجامع في شهرهما أو المسجدان لم يكن جامع (ويستخلف اليهودي بالله الذي أنزل النور اذ على موسى)
 عليه السلام (والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى) عليه السلام (والجوهري بالله الذي خلق
 النار والوحي بالله) ويؤلف على كل واحد ما يعتقد تغليظ اليمين به وعن أبي شعبة انه لا يحلف أحد
 الا بالله خالصا ولو كرر الخصاص أنه لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض متأخري
 (ولا يحلفون في ديوت عباداتهم) أي معادهم (ويحلف) المدهى عليه (على الحاصل) لأعلى السبب أي
 بالله ما ينسب كما يسمع قائم ونسكاح قائم وما يجب عليه من زوجه وما هي بالنسبة للآل (وقوله الآن يتعلق
 بالديسم (أي دعوى الديسم والنسكاح والنسكاح والطلاق) أي يحلف على الحاصل في هذه الصور مطلقا
 في هذا الكلام لف ونفس على الترتيب والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرب ترفع بعد وقوعه
 كالسور المذكورة في المتن فان اليمين فيها يكون على الحاصل لأعلى السبب عند دعوى دعوى عند أبي يوسف
 يحلف في الديسم على السبب الا اذا قال المدهى عليه اذا عرض عليه القاضى اليمين أي القاضى قد
 يسمع الانسان شيئا ثم يباله فيثبت بحلفه القاضى على الحاصل وعنه انه ينظر القاضى الى انكار
 المدهى عليه أنه ان أنكر السبب كالشيخ ونحوه يحلف على السبب فان أنكر الترتيب يحلف على الحاصل
 وعليه أكثر القضاة وقال غير الاسلام فهو من رأى القاضى وان كان سببا لا يرفع برفعه والتخلف
 على السبب اجتماعا كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه ويخجل المولى يحلف على السبب (وان ادعى
 شفعة بالجار أو شفعة بالمتوفى قد كان المشتري أو الزوج لا يراها) أي لا يعتقد هذه الدعوى بأن كان
 المشتري شتمى المذهب أو زوج كذلك فيثبت (يحلف على السبب) ثقة أو غار أو غار بالجار لان الشفعة
 عند الشافعي تسحق بشركة البعثة وبالموتونة لان المطلعة الرجعية تسحق في الشفعة عند الشافعي (و يحلف
 على العلم لو وردت عبدا) مثلا (قد اداه آخر) بان العبد له ولا يمينه للمدهى (وعلى البنت لو ودها
 أو ان تزنا) أي يحلف المنكر على القطع لأعلى العلم ولو ملك الجنب بالجنب والشراء (ولو اذنى المنكر عليه

أو صلحه نهائلي شئ) أي لو ادعى عليه آخر ما لا فائدة كذا فاستخلف ففقدى قيمته بمال أو صلحه عن قيمته على شئ (صح) الاقتداء بالصلح (ولم يخالف بعده) ثم الاقتداء به يكون عال مثل المدعي به وقد يكون بأقل منه وأما الصلح عنه فمما يكون على مال هو أقل من المدعي به غالباً كذا في النهاية

باب التحالف

إذا (اختلفا في قدر الثمن أو المبيع) بأن ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه (قضى) الحسبكم (من برهن وإن برهننا فثبت الزيادة) مطلقاً سواء كان بائناً أو مشترياً ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً بان ادعى البائع أكثر منه وادعى المشتري من الثمن وادعى المشتري أن أكثر مما يقر البائع من المبيع في طاعة واحدة فثبت البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع (وإن تجزأ أو لم يرض بما يدعي أحدهما تحالفاً) أي أن لم يكن أسهل وأحدهما ما يتقبل للمشتري أما أن يرضى بالثمن الذي ادعاه البائع ولا يقضينا المبيع رقبيل للبائع أما أن تسلّم ما ادعاه المشتري من المبيع ولا يقضينا المبيع ويجب أن لا يقبل القاضي بالشفخ حتى يسأل كل واحد منهما عما يجتازه فإن لم يترضيه استخلف القاضي كل واحد منهما على نفى دعوى الآخر (ويبدأ بيمين المشتري) في الصحيح وهو المروي عنه ما هو قول محمد بن زفر رحمه الله تعالى عن أبي يوسف أنه يبدأ بيمين البائع وهكذا إذا كان المبيع عيني يدين فإن كان يبيع عيني يدين أو ثمن يدين يبدأ القاضي بيمين البائع ثم ما وصفه التحالف أن يختلف المشتري بالبائع ما اشتراه بالثمن ويختلف البائع بالثمن ما باعه بالثمن كذا ذكره في الأصول وفي الزيادات وصاحب البائع بالثمن ما باعه بالثمن وباعه بالثمن ويختلف المشتري بالبائع ما اشتري بالثمن واقتداه بالثمن (وإذا تحالفا) (فمنع القاضي) للمبيع (يطلب أحدهما) وهو الصحيح وقيل لا يمنع بيمين التحالف (ومن فسل منهما) من اليمين (لزم دعوى الآخر) أن اختلفا في الأصل (أي في أصل الثمن) (لم يتحالف) وقال زفر والشافعي يتحالفان في اختلاف الأصل (أو في شرط التليار أو في قبض بعض الثمن) أو في أصل الثمن أو في مكان دفع المبلغ فيه (أو) اختلاف في قدر الثمن (بعد ذلك المبيع) لم يتحالفوا القول للمكر مع قيمته عند محمد بن أحمد والشافعي يتحالفان ويقضي المبيع على قيمة المالك (أو بعضه) أي أن المشتري يدين بيمينه واحدة والبائع يدين بيمينه ثمانية أو بعضها

واختلفا في قدر الثمن فقال المشتري اشتري بيميناً بآنف وقال البائع اشتري بيميناً بآنف لم يتحالفا عند أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة المالك وفي الجاهل الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند أبي حنيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له وقال أبو يوسف يتحالفان في الحلي ويقضي للعقد الحلي والقول للمشتري في حصة المالك من الثمن مع يمينه وقال محمد يتحالفان عليه ما ورد الحلي وقيمة المالك قيمته يوم القبض (أو في بدل الكتابة) أي لو اختلف المولى والمالك في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا القول قول البائع مع يمينه عند أبي حنيفة وعند محمد والشافعي يتحالفان ونسخ الكتابة (أو) أن اختلف رب السلم والمسلم فيه (في) قدر رأس المال بعد إقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال السلم إليه خمسة (لم يتحالفوا القول للمسلم مع يمينه) قوله لم يتحالفوا إلى آخره جواب الشرط ومعلق بالمبيع (ولو) اشتري أمه بالبدرهم وقبضها ثم نقلاً للمبيع حال قيام الأمانة (اختلفا في مقدار الثمن بعد الإقالة) قبل أن يقبض البائع الأمانة يحكم الإقالة تحالفاً ويعود المبيع الأول ولو قبض البائع الأول الأمانة يحكم الإقالة يجب أن لا يتحالفوا ويكون القول للمسلم

خصاله (ولو اختلف في الماهية رضى من يرضى وإن برهنا فلا ريب) أى قضى لها (وان يخبرنا) من أقامه
 المينة (تخالفنا) عندنا حقيقة (ولكن لم يفسخ الذكاج) بعده (بل يحكم به المثل حقيقة حتى يشوه لو كان
 مهر المثل (كما قال) الزوج (أو أقل) منه (وقضى) وهو لم يكن (مهر المثل (كما قالت) المرأة (أو أكثر)
 منه (وقضى (أو) أى مهر المثل (لو) كان (بينهما) أى بين قولها ما بان كان أكثر مما قاله وأقل مما قاله
 فقد ذكر المخالف أولا ثم اتبعهم وهو قول السكرتي وعند الرازي يحكم به المثل ثم يخالفه وقال شمس
 الأئمة السرخسي الأصح قول السكرتي (ولو اختلف في الإجارة قبل الاستيفاء) أى استيفاء المنفعة
 (تخالفنا) وتسايفنا بعده مطلقا سواء اختلف في المبدل أى الأجرة أو المبدل أى المنفعة وفيه ما بان قال
 المؤخر أجر تسعة عشر شهرا وقال المستأجر عاقبة أرادنى المؤجر إجارة تسعة عشر شهرا وقال المستأجر تسعة
 عاقبة العاقبة أراد أن وقع الاختلاف فى الأجر بدئى يمين المستأجر وان وقع فى المنفعة بدئى يمين المؤجر
 وأجره انكسر لزمه دعوى مساحبه وأجره ما قام المينة قبل يمينه ولو أقامها بما فيه الموضع أولى ان كان
 الاختلاف فى الأجرة وان كان فى المنافع فيمنه استأجر أولى وان اختلفا فى ماله كما إذا قال المؤجر أجر
 تسعة عشر شهرا وقال المستأجر لا بل أجر تسعة عشر شهرا وأقاما المينة تسعة عشر شهرا (وان اختلفا
 بعده) أى بعد استيفاء المنفعة (لا) يتم القساق (والقول للاستأجر) مع يمينه (والابيض معقبين المكل)
 يعنى إذا اختلفا بعد استيفاء بعض المنفعة قبل القساق فحسبنا العقد بما بقي والقول للمستأجر فيما قضى مع
 اليمين (وان اختلف الزوجان فى منافع البيت) مطلقا سواء كان حال قيام النكاح أو بعده فبيع النكاح
 وكل ولو احدهما يدعى الله (فالقول بكل منهما ما فيه ما يلحق له قال صلح الرجل كالمساواة والقباع والقلنسوة
 والظلمات والسلاح والنفقة والحصص كلها مع يمينه وما يلحق النساء كالتجارة والفرع والسوار
 والحفنة والملاحة ونحوها فمعهما مع يمين الشاهة الظاهر إذا كان الزوج يبيع هذه الأشياء فلا يكون
 القول لها متعارض الظاهر ينزى كذا إذا كانت المرأة تبيع ما يلحق الرجال لا يكون القول فى ذلك (وله)
 أى القول قول الرجل مع يمينه (فيما صلحهما) كافرش والأولى والأئمة والقول فى ذلك (وله) والقول
 والنواشى والأئمة وهذا إذا كانا حين (فان مات أحدهما) واختلف ورثته مع الآخر فالجواب فى غير
 المشكل على ما مر وأما فيما يلحق لهما (فللعلى) منهما أىهما كان وهذا الذى ذكرنا قول أى حقيقة وعند
 أبي يوسف يدفع إلى المرأة من المشكل ما يحجز به مثلها والباقي للزوج مع يمينه أو لورثته وقال محمد
 ما يلحق له فلا بد لو رثته وما يلحق لهما فلا بد لو رثتها وما يلحق لهما فلا بد لو رثته وقال مالك والشافعي وزفر
 هو بينهما وقال ابن أبي ليلى السكلى للرجل لهما ثياب بدنها وقال الحسن البصرى السكلى لهما له ثياب
 بدنها إذا كانا حين (أو) ما (لو) كان (أحدهما) أو كالفرض في الحياة) مطلقا سواء كان المملوك
 محجورا أو مأثورا أو موكنا وقال المأثور والمكتوب كالحرة (وللعلى فى الموت) أى فيما إذا مات أحدهما
 المنفعة مطلقا وفى رواية محمد والزهري فى المهر ما

(فصل فى حقين يكون خصاصهما من لا يكون (قال المذهب عليه) فى جواب من ادعى عينه فى يده (هذا
 الشيء) أو عينه أو أجزأه أو أجزأه فلان الغائب عتدى (أو رثته) أو حصة منه (برهن عليه دفعت
 خصوصية المذهب) مطلقا أو أقام دوا ليد بينة أن المذهب أقر أنه فلان الدفعت الخصومة عنه وفيه سد قوله
 وبرهن لأنه لم يبق المينة لا تدفع الخصومة فلا يلزم أى ليس فى عينه تدفع الخصومة بغير دونه

بغير بينة وقال ابن شجرة لا يخرج من خصومته وان برهن وقال أبو يوسف اذا كان ذوال اليد مسلما لم
تندفع عنه الخصومة اذا برهن ولذا كان معروفا بالحيل لا تندفع الخصومة باليمين ورجع اليه حين ابتلى
بالنقض وعرف أحوال الناس هذا الذي ذكرنا اذا عرف شهره وصاحب اليد المودع بانه مودعه وموجبه
فاما اذا قال شهره وذو اليد مودعه رجل لا يعرفه أصلا فلا تخاصي لا يقبل شهادتهم ولا تندفع خصومته
المذمومة عن صاحب اليد بالاجماع وان قال الشهره ونعرف المودع بوجهه ولا يعرفه بانه مودعه لا تندفع
الخصومة عند محمد وعند أبي حنيفة تندفع الخصومة عنه وتسمى هذه المثلثة خمسة كتاب الدعوى اما لانها
شخص صور أولان فيها خمسة أقوال كما بينا (وان قال) المذمومة عليه (ابتعته) أي اشترته (من الغائب
أو قال المذمومة مني) أو قال غصبته مني أو صرفته (وقال ذوال اليد أو عنه فلان وبرهن) ذوال اليد
(عليه) أي على ماله وهو لو بدية (لا) تندفع الخصومة وتقبل محمد تندفع في قوله صرف مني ولو على غصب
مني تندفع وان قال المذمومة ابتعته من فلان وقال ذوال اليد أو عنه فلان ذلك سبب الخصومة بغير بينة

باب ما يثبت به اليمين

اذا ادعى ثمان عينا في يد آخر وكل يزعم ان له (و برهن على ما في يد رجل) آخر قضى (الحكم)
على سبيل التخصيص وفي أحد قول الشافعي ثم اتى الميعنان وفي قول يرفع يمينهما ويقضى أن
خير جرت قرعته (و لو برهن على نكاح امرأة مسقطا) أي البرهان عندا اذا كانت الدعوى حال
حياتها وان كانت الدعوى بعد موتها قبل الميعنان لأن الارث يقبل الاستمرار (وهي) أي المرأة
(ان صدقت له) (أو سبقت يمينه) أي لو ادعى على امرأته نكاحا لم يثبت أقوام اليمين تنفي من ماله ثم ادعى
آخرها أقوام اليمين على انها امرأته لا يثبتها الا لأن الوقت الشهود قد انقضى فاجاز اذا كانت المرأة
في يد الزوج ونكاحه ظاهرا لا قبل بينة الخارج الاعلى وجهه الحق بعد في يد رجل ادعى رجلان كل
واحد (و برهن) (على الشراء) أي من ذي اليد وقد اتفق ولم يثبت واحد من اليمينين وقتا فيكون
(اسكنا) واحد من المدينين (نصفه بده ان شاء) ورجع لكل منهما على الباقي بنصف اتفق وان
شأه تركه وأخذ كل الثمن (و بابا فاحدهما) عن أخذ نصف المذمومة (بعد انقضائه) يمينها (لم يأخذ
الآخر كله) أي لا يجوز الا باليمين الجديدة في النصف الثاني الباقي قوله بعد القضاء إشارة الى أنه يجوز له
أن يأخذ كله قبل انقضائه هذا اذا لم يرض أو رخصا أو رخصا واحدا (وان أرخصا) يمين أحدهما سابق
فلسابق وكذا اذا أرخص أحدهما أو رخص الآخر مع رخص يمينه أو رخص وان ادعى الشراء من واحد
وأحدهما قابض وأرخا تارخا (فلسابق والا) أي وان لم يرض أو رخصا أو رخصا واحدا أو أرخص واحد منهما
(فقدى القبض) يمينه والشراء أحق من اليمين حتى اذا ادعى أحدهما على الآخر رخصا فقبضه أو سطره
واحد أو أقاما اليمين ولا تأخر بيمينه أو الشراء أو رخصا أو رخصا واحد من اليمينين يمينهما نصفين
(والشراء من المهر سواء) حتى لو ادعى أحدهما ثم ادعى اليمين من ذي اليد أو رخصا أو رخصا أو رخصا
عليه واستوى باقية على اسكل واحد منهما بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد والشراء أولى (و ان
أحق من اليمين) حتى لو ادعى أحدهما رخصا أو رخصا أو رخصا واحد من اليمينين أو رخصا أو رخصا
القياس الحقبة أولى (ولو برهن الخارجان على الملك المطلق) (و على التارخ) وهو يختلف (أو برهن)
الخارجان (على الشراء من واحد فلا سبقي أحق) قوله من واحد أي من غير صاحب اليد أو رخصا أو رخصا
بالشراء من صاحب اليد من عرف صدر الباب قاله في يد غيره اليد تقع التمسك الا لا يخرج صاحب اليد

لان حكمه واحد (و) لو برهن الخارجان (على الشرايين رجل آخر وذو كرا تاريجا) واحدا (استويا)
 فيكون بينهما غير متماثل كل واحد منهما كذا كرم قبل (ولو برهن الخارج على ملك) مطلق (مؤرخ وتاريخ
 ذي اليد اسبق) فذو اليد اسبق منه وعن شهدائه لا تقبل بيعة ذي اليد (أو برهن) أي الخارج وذو اليد
 (على النتائج) فذو اليد اسبق منه وقال عيسى بن ابيان تهاجر البيعتان وتترك العين في ذي اليد لعل
 طريق القضاء (أو برهنه على) (سبب ملك لا يتكرر) كتسليم الثياب الفطحية والغزل وحلب اللبن (أو)
 برهن (الخارج على الملك) المطلق (و) برهن (ذو اليد على الشرايينه) أي من الخارج (فذو اليد اسبق
 منه) هذا جواب جميع المسائل الاربعه وانما قيد بقوله سبب ملك لا يتكرر لانه ان كان سببا يتكرر
 لا يكون لذو اليد بل للخارج (ولو برهن كل) منهما (على الشرايين الآخر) يعني اذا ادعى الخارج على
 ذي اليد انه اشترى منه هذه الدار بكذا او ادعى ذي اليد انه اشترىها من الخارج واقاما البيعة (ولا تاريخ)
 معها (سببا) أي البرهانان مطلقا وسواء بالقبض أو بالشهادة (وتترك الدار في ذي اليد) بغير
 فضاء وهذا عندهم اربعة فضاء في البيعتين فيقتضيهم الذي اليد ان ذكروا القبض وان لم يذكروا
 القبض يقتضيهم الخارج (ولا ترجح زيادة عدد الشهود) وعدا انهم حتى لو أقام أحد البيعتين شاهدين
 والآخر اربعة فهو اسوأ وعندنا لا يرفع في البيعة لا ~~كثير~~ كما عدد اربعين ما لا يرفع في البيعة
 (دار في يد) رجل (آخر) أي خاله مثلا (ادعى رجل آخر) أي زيدا مثلا (انصفها) ادعى رجل آخر
 أي بشر مثلا (كلها ورهنا) على ذلك قسم الدار بينهما ما ار باع (فللذول) وهو مدعى النصف (وربهما
 والباقى للآخر) أي مدعى الكل وقال قسم الدار بينهما الثلثا ثلثها للمدعى الكل وثلثها للمدعى
 النصف (ولو كانت في ايديهما) أي في ايدي مدعى النصف ومدعى الكل (فهو الثاني) أي الدار كلها
 للمدعى الكل نصفها على وجه القضاء ونصفها لعل وجه القضاء (ولو برهنه على نتائج دابة رخصا) تاريخا
 قضى ان وافق منها تاريخه أي تاريخ البيعة (وان أشكل ذلك) أي لا يعلم منها (فلهما) عندنا اذا ادعى
 شرايانا ما اذا ادعى الخارج وذو اليد النتائج واقاما بيعة وذو كرا تاريجا فان وافق سن الدابة وقت الخارج
 قضى له وان وافق وقت ذي اليد أو أشكل قضى لذو اليد وان خالف سن الدابة الوقتين أي لا يوافق
 تاريخه ولا تاريخه ذلك بلت البيعتان ~~ههههه~~ كذا ذكرا الحاشية في مختصره وفي المبدوء الدابة بينهما
 في الفصيلين (ولو برهن أحد الخارجين على الغصب والآخر على الوديعة استويا) أي اذا كان الغصب في يد
 رجل وأقام رجلان عليه البيعة أحدهما يغصب والآخر يوديعة فهو بينهما انصفان (والراكب والابرس
 أحق من أخذ الحمام والركب) أي اذا تنازعا في دابة وقبض أحدهما ركبها أو لا يسهه والآخر متعلق
 بالبحام أو الراكب فالراكب والابرس أولى (وصاحب الحبل والجذوع والاتصال أحق من الغصير) أي اذا
 تنازعا في دابة ولا أحدهما عليه حمل فصاحب الحبل أحق أو تنازعا في حائط ولا أحدهما عليه حذوع
 فصاحب الحذوع أولى وإذا استنزل رجل حائط متصل ببنيانه فصاحب الاتصال أحق والمراد بالاتصال
 مداخلة ابن حذره فيه وان هذا في حذره ان كان الحائط من الخشب فلا اتصال بأن تكون سياجة
 أحدهما اسر كسقف الأخرى (ثوب) طرفه (في يده وطرفه) الآخر (في يده) شخص (آخر نصف) الثوب
 بينهما (صبي) في يد رجل (يعبر عن نفسه) أي يفعل مفعول ما يجري على لسانه (فقال) الصبي (أنا) (أنا)
 وأنت صاحب اليد (فأقول له) أي الصبي (وان قال الصبي العاقل أنا بعدد لفلان) والذي هو في يده
 يدعي انه عبده فهو عبده لذو يده (أو صبي) لا يعبر عن نفسه فهو عبده لفلان في يده في المسئلة ثلث

(هشعة أبنات من دار في يده بيت في يد رجل آخر) ثم انما في الساحة (فالساحة نصفان) يتهمسا
(ادعى كل واحد من المديين أرضا ثماني يده) ولا يثبت له سمان (ن) لكن (ابن أحدهما فيها أربى
أحدهما فيها) أو حفر فهو في يده كمال برهن أنما في يده

باب دعوى النسب

(ولدت أمة) (مبيعة لا تقل مدة أجل) أي من ستة أشهر (مذمومة) فادعاه البائع فهو ابنه وهي أم ولده
ويفسخ البيع ويرد الثمن (المشتري مطالقا والقياس أن لا يثبت النسب من البائع إذا لم يسهله
المشتري وبه أخذ زر والشافعي) وان ادعاه المشتري منه أو بعده) وانما يثبت نسبه لو ادعاه المشتري
أولا ثم ادعاه البائع لا يثبت النسب من البائع بل من المشتري (وكذا ان ماتت الأم) فادعاه البائع وقد
ولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد وأخذه البائع ويرد الثمن كاه عند أبي حنيفة وعندهما يرد حصة
الولدة فقط (بخلاف موت الولد) أي ان مات ثم ادعاه البائع والمستهة بمطالبة يثبت نسبه منه (وعندهما ما
كوتهما) أي عتق الولد والمبيحة كوت الولد والبيعة عتق له حيث أمه في يد رجل فباعها فولدت في يد
المشتري لأقل من ستة أشهر مقابعتها وأعتق المشتري الأم فادعاه البائع فهو ابنه حيث كوت حرة ويرد عليه
بعضه من الثمن عندهما أو عتق فحده يرد بكل الثمن ولو أعتق الولد فادعاه البائع فهو ابنه لا يصح لأبي
حق الولد ولا في حق الأم (وان ولدت لأكثر من ستة أشهر) من وقت البيع ولا قبل من سنتين وأصل
تسام السنتين (ردت دعوى البائع الآن يثبت النسب من المشتري) (يحق يثبت النسب منه ويظهر ببيع الأم
والولد ليس وأما أم ولده (ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه) والتميز أن ولدت بين
ولادتهما أقل من ستة أشهر (وان) ولدت توأمين ثم (باع أحدهما وأعتقه المشتري) فبأرضي المالك نسب
الأخر (بشأن عتق المشتري) يثبت نسبهما منه إذا كان أصل العلق في ذلك البائع وان لم يكن في ملكه
والمساواة يثبت نسب الولد من منه ولا يطل عتق المشتري في الذي عتقه ولا يقضى ببيعته لأن هذا
دعوى تخرير لا دعوى استيلاء (صبي عند رجل فقال) الذي هو في يده هو (ابن عبدی فلان) العاقب
(تم قال) ذواليد (هو ابنی لم يكن ابنه) ثما (وان جسد فلان ان يكون) الصبي (ابنه) ولكن دعوى عليه
وان لم يثبت نسبه منه كذا في الميسر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما إذا جسد الجدة أن يكون منه فهو ابن
للأول وعلى هذا الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولا على فراشه ثم ادعاه لنفسه (ولو كان الصبي في يد مسلم
و) في يد (نصراني فقال النصراني) هو (ابني وقال المسلم) هو (عبدی وهو حر ابن النصراني) هذا إذا
ادعاه معا كذا في الظاهر وفيه إشارة إلى أنه لو سبق دعوى المسلم بكون عبد له (وان كان صبي في يد
زوجين فزعم) أي قال الزوج (ان ابنه من غيرهما) زعمت المرأة (ان ابنها من غيرهم) وانما يتبعها
وان لم تشهد قال على الولادة ومن اشترى جارية فوطئها ثم (ولدت) الجارية المشتراة (ولا يثبت
الامه بالهبة (غرم الاب) أي ضمن المشتري (قيمة الولد) يوم الخصام لا يوم الفضا ولا يوم الولادة
وقال الطحاوي يفرم قيمة الولد يوم الفضا (وهو) أي الولد (حر وان مات الولد) ثم استحققت (لمرضون
الاب قيمته وان ترك) الولد (مالا) فليكون المال ميراثا للاب (وان قتل الاب) الولد غرم الاب قيمته
وكذا ان قتلته شهيرة فأخذ منه بفرم (ويرجع) المشتري (بالثمن) أي عن الثمن (رقبته) أي قيمة الولد
(على بالنسبة بالاعتراف) وقال الشافعي يرجع بالاعتراف على البائع وفيه إشارة إلى أنه لو استجبت أحد
العتر من المشتري

ومندبل وفي الثانية ثوبان (و ثوب في عشرة) أن ثوب لزمه (له ثوب) عندهما وعند محمد أربع عشرة ثوبا
 (و خمسة في خمسة معنى) له (الضرب لزمه) له (خمس) وقال الحسن بن زياد لزمه خمسة وعشرون وهو قول
 زفر (و) لزمه (عشرة) أن قال (أن معنى مع) بقوله في خمسة مع خمسة (و) لوقال (له) على من درهم إلى عشرة
 (أو) قال له على (ما بين درهم إلى عشرة) لزمه (له) في الصور ثوبان (خمس) عند أبي حنيفة وعند محمد لزمه
 العشرة وقال زفر لزمه ثمانية (و) لوقال (له) من دارى ما بين هذا الحد إلى هذا الحد (لزمه) له ما
 بينهما فقط (فلا تدخل الثابتان) (وصح الأقرار بالحل) أي لوقال حل أي أو حل شاق فلان صح
 أقراره لزمه (ولله) أي صح لوقال لجلس فلان على ألف درهم (أن يذم سبعا المأ) بأن قال أرى له
 فلان أومات أو فوره فاسم تلك كنهه في هذا الأقرار صحيح لزمه المال ثمان جاف به حيا في مذم لزمه
 كان قاتل عاقبة الأقرار لزمه بأن وضعت لأقل من ستة أشهر مائة أو رث الوصى فان وضعت لأكثر
 من ستة أشهر لم يتحقق شيء إلا أن تكون المائة مائة مائة ثمان أو ثلث من ستة لزمه أيضا فان
 ولده مائة فما لم يرده على ورثه الموصى والمورث ولو ورثت ولدين مائة فما لم يردها كان
 أحدهما ذكرا أو الآخر أنثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث لأكثر من رجل - حظ الاثنين (والأ)
 أي وان لم يدين سبعا المأ (لا) مع مائة مائة كان سبعا مائة أو بجم في الأقرار وعند محمد أن أهم
 في الأقرار يصح وان كان السبب صحيحا إلا بأن قال أقرضني أو بعني سبعا ألف درهم فهو هذا الأقرار
 باطل ولا يلزمه شيء (وان أقر رجل بدين على أنه) بشرط الخيار (لزمه المال) وبطل الشرط

باب الاستثناء

هو التمسك بما بقي بعد الاستثناء (وما في معناه صح استثناء بعض ما أقر به) حال كونه (مقصدا) بالأقرار
 (لزمه الباقي) أي بعد الاستثناء مائة مائة أو أكثر وعن أبي يوسف وهو قول
 مالك والأقر لا يصح الاستثناء إلا إذا كان الباقي أكثر (لا استثناء لسك) أي لا يصح استثناء السك
 بأن قال له على ألف درهم ألف درهم فان الألف درهم لزم عليه وهذا إذا كان مقصدا لا بطل
 الاستثناء والمسلم من قوله مقصدا لا استثناء السك واللفظ وهو أن لا يكتب بين المستثنى والمستثنى مقصدا
 لا الاستثناء للمحصل (وصح استثناء السك والوزن من الدراهم) بأن قال له على ألف درهم الدراهم أو
 الألفين حطه وهو لا يدرى أنه لزمه ألف درهم إلا قيمة الدراهم أو الألفين وهذا عند محمد وهو الاستحسان
 وقال محمد وزفر لا يصح وهو القاسم (لا شيء) أي لا يصح استثناء غير السك والوزن من الدراهم بأن
 قال له على ألف درهم الألف أو قال الشافي يصح فيه طرح مائة مائة المستثنى (ولو بطل بأقراره)
 لفظ (ان شاء الله) أي بأن قال له على ألف درهم ان شاء الله (بطل أقراره) فلا يلزمه شيء (ولو استثنى
 البناء من الدار) بأن قال هذه الدار فلان إلا بناء فإنه لي (فهو) للمقر له وإن قال بناؤها هي والدار لفلان
 وهي القيمة للمسلم من الشيء (فكف) لوقال له على ألف من غير عمة) استثنى مائة مائة (ولم أقضه فان
 عين المقر (العبد) لزمه) أي المقر له (لزمه الألف) أي وان لم يسمه إليه (لا شيء) له على المقر حذره
 المستثنى على وجود أحد هاهنا أو الثاني أن يقول المقر له العبد ذلك ما يعتكف غيره وقد بطلته
 ولم يعل ألف درهم مائة وفيه المال لازم على المقر الثابت أن يقول العبد عدي ما يعتكف غيره وفيه لا يلزم
 شيء على المقر والرابع أن يقول العبد عدي ما يعتكف غيره ورجمه أن يبعها فلان أو يبعها فلان
 التي ذهوى كل واحد منهما من صاحبه فلا يبقى عليه شيء من المال والعبد سالم من يده هذا إذا عين

العبد (وان لم يرد) العبد (لزمه الألف) مطلقا ولا يصدق في قوله ما قبله من عبد أبي شيعة عند هان
وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر المقر له ان يكون ذلك من غير العبد وان أقر له من
عن العبد فاقول قول المقراني لم يصدق (كقوله من غير) هذا مقتضى فصل بقوله لزمه الألف
أي يلزمه هناك كما يلزمه هنا مطلقا فيما إذا قال فلان على ألف درهم من غير أن يرد عبد أبي
شيعة عند هان وصل صدق ولا يلزمه شيء (ولو قال) له على ألف درهم (من غير متاع) باعده في (أو)
قال (أقرضني) ألف درهم (و) قال (هي زبوف أو بركة) وقال المقر له بعد (لزمه الجهاد) مطلقا عند
أبي حنيفة وعند عثمان وصل صدق وان فصل لا وقال زفر بطل إقراره إذا قال المقر له هي جداد وعني أبي
حنيفة أنه يصدق في القرض في الزبوف إذا وصل وانما قيد بمن متاع بالقرض لأنه لو لم يرد كراييع
والقرض بأن قال فلان على درهم زبوف فقط قبل يصدق أحدا ما قبل هو على الخلاف أيضا بخلاف
الغصب والوديعة) أي إذا قال غصبت منه ألبا أو أودعني الفاتح قال هي زبوف أو بركة يصدق في
الغصب مطلقا وعني أبي يوسف أنه إذا قال غصبت ثم قال هي زبوف لم يصدق إذا فصل (ولو قال) في
اليبيع والغصب والقرض والوديعة أنه على الفاتح (الأنه يصدق) حال كونه متصلا بقوله
(صدق) المقر (والا) أي وان لم يقل متصلا بل منفصلا (لا) يصدق وانما لم يرد وقع الفصل بين الاستثناء
وبين ضرورية انقطاع الاستلام مانقطاع النفس أو بانتهاء العود وصل (ومن أقر بغصب ثوب
وجهه يبيع صدق) المقر (وان قال أخذت منك الفاتح وديعة رهك كرك وقال) المقر له لا بل (أخذت غصبا
فهو ضامن) فالتأويل قول المقر له مع عيشه وان تسكن عن عيشه لا يقضي المقر (ولو قال) أخذت ثوبا ووديعة
فهو كرك (وقال) المقر له (غصبت ألبا) ضمن المقر له كان القول قول المقر مع اليبيع فان تسكن عن عيشه
يلزمه الألف (وان قال) لا يرد المقر (هذا) الخ (كان وديعة لي منك فأخذته) سكت (فقال) كذبت
(وهو لي أخذه) عمرو (وان قال أحب بعمري بوبى هذا فلا تأفركه أو لمسه فردته) على وقال كذبت بل
الثوب والباقي (فقال المقر) غصبت في حنيفة وقال المقر له الذي أخذت الثوب منه والباقي وهو
القميص (ولو قال هذا الألف وديعة فلان لا بل وديعة فلان فالألف الأولى وعلى المقر له الثاني)
أي المقر له الثاني مثل ذلك الألف رده أي يوصف ليس عليه شيء

باب إقرار المريض

دين الحق وما زله في مرضه بسبب فقره وقدم (على ما أقر به في مرضه وأقر الارث عنه) أي إذا أقر
الرجل في مرض موته بدون عياله يدين في حنيفة ودينون لزمته في مرضه بالسبب معلومة من القرض
والشراء والقرع وجان الشهادة هذه الأسباب فدين الحق والدينات المفروقة للأسباب تقدم على
ما أقر به في مرضه والأرب مؤخر عن دين أقر به في مرضه وقال الشافعي دين المريض ودين الحق
يستويان (وان أقر المريض لوارثه) مطلقا سواء أقر بدين أو عين (بطل) الإقرار (الآن بعدد
البقية) أي الآن يصدق بقيمة وريثة المريض في الإقرار وقال الشافعي يبيع (وان أقر) المريض
بدين أو عين (لا يعتني صح وان أحاط بعاله) يعني وان أقر بجميع ماله والقياس أن لا يصح إقراره إلا في
الثالث (وان أقر) المريض (الاجنبى) مجزئ النسب (ثم أقر ببنوته ثبت نسبه) من المريض (وبطل
إقراره وان أقر) المريض (الاجنبى) ثم سكتها عن الإقرار عند زفر بطل (بخلاف الهبة والهبة) أي
لو هب المريض أو وصى لاجنبى ثم تزوجوا بطل الهبة والهبة (وان أقر بطله اثلاثا) أي في

المرض (فأهل الأقل) حال كونه (من الأثر والدين وإن أقر بغلام مجبول) النسيب (بولد) مثله (لمثله) أنه
 ابنه صدقة الغلام ثبتت نسبه منه (أي من المقر (ولو) كان المقر (مردضا) يشاركه) الغلام (الورثة)
 وإنما صدقه بقوله مجبول لأنه لو كان له نسب معروف لا ثبتت نسبه منه وبقوله بولد لأنه لا يثبت نسبه
 كذلك لا يثبت نسبه منه وإنما شرط تصديق الغلام لأن المسئلة في غلام يعرض نفسه فلا بد من تصديقه
 لأنه في بد نفسه أما إذا كان معترفا لا يعرض نفسه فلا بد من تصديقه قوله ولو مردضا في باب إقرار المردض
 لا يجهن (وصح إقراره بولد) بأن قال رجل هذا ولي (والوالدين) بأن قال هذا لي وأخي (والأولاد) إذا
 كانت المرأة خالصة من سكاك الغير وعنده أن لا يكون تحت المقر أختها ولا أربع نسوة معها (والمولى
 و) صح (إقرارها) أي المرأة (بأنوال الدين والزوج والمولى) بالولدان شهدت قابلة أو صدقتها وزوجها (أي
 صدقت المرأة زوجها في الإقرار) (ولا بد من تصديقه هؤلاء) أي الغلام يصح الإقرار إذا صدقت المقرلة المقر في
 الإقرار في المسائل كلها (وصح التصديق) أي تصديق المقرلة (بصدقات المقر) (بصدقات الزوج بعد
 موته) أي أن أقرب نسكاك رجل وماتت صدقة الزوج لم يصح تصديقه عند أبي حنيفة وعندهما يصح
 فعله وهو هاهنا لا يرث منها (وإن أقر بنسب نحو الأخ والأخت لم يثبت) نسبه ما من الأب والجد (فإن لم يكن
 له وارث غير مقر) كالم (أو بعيد) كولي الموالاة (ورثته) المقرلة (والأبأن كان) للزوجة وارث مقر
 أو بعيد (لا يرث المقر له حتى لو أقر بأخ وله عم أو مولى الموالاة فلا يرث له أو مولى الموالاة) (ومن مات أبوه
 فأقر بأخ شركه في الأثر و) لكن (لم يثبت نسبه) منه (وإن ترك ابنين وله) أي البنت (على) رجل (آخر
 مائة فأقر أحدهما بنسبه) أيه (خمين منها) وكذا الآخر (فلا شيء للمقر ولا لآخره) (بعدم ما يخلف
 بالله ما نعلم أن أبا الفضل مائة

كتاب الصلح

الصلح اسم عني المصالحة وهو خلاف الخصامة وفي الشرع (هو عقد يرفع النزاع) ويركبه الاتفاق
 والقبول وشرطه أن يكون البطل أي المصالح عليه ما لا يعلم ما إن احتجيج إلى قبضه ولا لا تنشرطه مع موصية
 (وهو) أي الصلح (جائز باقرار) المذمي عليه الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع إقرار (و) صلح مع
 سكوت) وهو أن لا يقر المذمي عليه بما ادعاه المذمي ولا ينكره (و) صلح مع انكار) ذلك وقال الشافعي
 لا يجوز الصلح مع انكار أو سكوت (فإن وقع) الصلح (عن مال يمال بإقراره ببعدها) يعني تجزئ فيه
 أحكام البيع (فثبتت فيه) أي في المصالح عنه (الشفقة) إذا كان عقارا (والزاد بالعيب وسخا رارة) (أي
 أي يرد خيار الروية وخيار الشرط) (وبصدقه جهة البطل) إذا كان محتاجا إلى قبضه (لأجله) الصلح
 عنه) وهو المذمي (وإن استحق بعض المصالح عنه أو كله) جمع المذمي عليه (على المذمي) (بخصه ذلك)
 أي بخصه ما استحق من المصالح عنه حال كون الحصة (من العوض أو) رجوع (بكله ولو استحق المصالح
 عليه) أي بدل الصلح (كله أو بعضه) جمع المذمي على المذمي عليه (أكل المصالح عنه أو بعضه) وإن
 وقع (الصلح) عن مال بثمنه (اعتبارا) يعني تجزئ فيه أحكام الأجرة (فبشرط التوقيت) أي توقيت
 استيفاء تلك المنفعة حتى لو صلح على سكنى بيت أبدا أو حتى موت المذمي لا يجوز (كذا في الحيطة
 و) بطل (الصلح) (بموت أحدهما طلقا) أي إذا علق المذمي أو المذمي عليه وكذا إذا علق المصالح
 قبل الاستيفاء بطل الصلح قياسا وهو قول محمد في مورد المذمي على رأس الدعوى ولو كان بعد استيفاء
 بهما بطل بقدر ما بقي ويرجع في دعواه بقدره وقال أبو يوسف إن مات المذمي عليه لا يبطل الصلح

والمدعي يستوفي المذموم على حاله وان مات المدعي فسكذلك في خدمة العبد ويسكن الدار والوارث يقوم
 مدة العبد ويطلق في ركوب الدابة وليس الثوب ولم يقل ريد على مسالك كل واحد ليستأول الحمل امكان
 أولي وما فرغ من مسائل الصلح مع اقرار شرع في مسائل الصلح مع سكوت وانكار فقال (والصلح مع
 سكوت أو انكار فدا ليمين) وعوض عنه (في حق المنكر ومما وضعت في حق المدعي فلا تنفعه) للبار على
 المدعي عليه (ا) صلح عن دار بينهما أي بسكوت وانكار (وتجب) الشفعة للدار على المدعي (لو صلح
 على دار به أو لو استحق المئزر فيه) كله بعد الصلح (رجع المدعي) على المستحق (بالخصوص ورد)
 المدعي (الدول) على المدعي (عليه) ولو استحق (بعضه فبقدره ولو استحق المصلح عليه) كله أو بعضه
 (رجع) المدعي (الى الدعوى) في كله أو بعضه وهلاك بدل الصلح بعد التيمين (قول السليم) الى المدعي
 (كاستحقاقه) أي استحقاق بدل الصلح في الحكم (في الفاضل) أي في الصلح عن اقرار والصلح عن
 انكار وسكوت وقد مر كنههما آنفا والله أعلم

في فصل في العلم ان ما جاز بيعه جاز صلحه (الصلح جائز عن دعوى المال والمنفعة) بان ادعى في دار سكنى
 سنة أو في عينة خدمة مشترط في حدود المال أو أقرب به ثمة مات ويحذر الورثة فصالحة الوارث على شيء من عين
 أو منعة جاز (ر) عن دعوى (البنائية) بهذا اللفظ يثبت اول العبد والحشأ والنفس وما دونه (بخلاف
 الحد) فإنه لا يصح الصلح مع دعوى حد حتى لو أخذوا قمارا أو سارقا أو شاربا شر الصلح على مال على ان
 لا يرد به الى السلطان فهو باطل ويرد ما أخذ (ر) الصلح جائز (عن) دعوى (النكاح) مطلقا (ومن
 الرق) وكان خلفا رعة فاعلى مال والصلح من دعوى النكاح على وجهين أحدهما أن يدعى رجل على
 امرأة نكاحا حتى يتقدم فصالحته على مال جازو الثاني ان تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحه على مال
 جاز هكذا في بعض نسخ المصنف وفي بعضها قول لم يميز قوله والرق أي الصلح جائز عن دعوى الرق اذا ادعى
 على متحول انه متبذل فصالحه المدعي عليه على مال جاز ويجعل في حق المدعي عليه بدلا لرفع الخصومة وفي
 حق المدعي كأنه اعتد على مال إلا أنه لا دلالة لانكار المدعي عليه إلا ان يقع المدعي بيمينه فقبل بينته
 على اثبات الولادون اثبات المالك (وان قتل العبد المأذون رجلا عدا لم يميز صلحه عن نفسه) مطلقا (وان
 قتل عبده) أي عبد للعبد المأذون (رجلا عدا فصالحه عنه) أي صلح العبد المأذون عن عبده (جاز)
 مطلقا سواء كان المأذون مدبراً ولا (ولو صلح عن المصوب المتلف عيانا على قيمته أو) صلح (على
 عرض) قيمته أكثر من قيمة المصوب المتلف (صح) عنه في جسيمة وهذا يثبت ان الفضل على قيمة
 بما لا يتغلب الناس ويلزم من الزيادة (ولو أعقق موهرا عبدا مشركا) بينه وبين آخر (فصالحه) أي
 المقتق (الشرط على أكثر من نصف قيمته لا يصح) الصلح في حتى ان ياد من نصف قيمته وان صالحة
 على عرض قيمته أكثر منه جاز واشبا قيد بقوله موهرا لأنه اذا كان معسرا انتب سماعا بالنصف على العبد
 (ومن وكل رجلا بالصلح عنه) أي عن الوكيل (فصالحه) الوكيل (لم يلزم الوكيل ما صلح عليه) أي بدل
 الصلح (المضمونه) الوكيل (بل يلزم الوكيل) ما صلح عليه هذا اذا سكن الصلح عن دم العبد وعن
 بعض ما يدعيه من الدين أما اذا كان وكاه بالصلح عن مال عيان فهو عترة اليسع فيكون المطالب بالمال
 الوكيل دون الوكيل (وان صلح) رجل (أي عن رجل) بلا أمر من ذلك الرجل (صح ان ضمن)
 القضوي (المال أو ضاف الى ماله) أي مال نفسه بان قال ما لخصت على أني هذا أو جدي هذا ولو قال
 صالحتك على هذا أو لاني أو على هذا العبد ولم ينسبه الى نفسه ثم الصلح بقوله (أو قال) صالحتك (على

من التربة أرض فيما يقابل نفسه من الذهب والفضة قال الحاكم انما يطل الصلح على مثل نصيبه أو أقل
من مال الربا في حال التصديق أو في حال النسيئة كرامة الصلح جائز وقيل انه باطل في الوجوهين (ولو في
التركة دين على الناس فخرجه) أي ان كان في التركة دين على الناس فصالحوه على ان يخرجوا
المصالح من الدين (ليكون الدين لهم بطل) الصلح مطلقا في الدين والعين فيل هذا قول أبي حنيفة
وعندهما باقي العقد صحيح فيما رواه الذين وقيل هو الكل (وان شرطوا أي الورثة في هذه المسئلة ان
يبيعوا الغرماء منه) أي من نصيب المصالح من الدين (صح) الصلح (ولو على الميت دين يحيط) أي مستغرق
جميع التركة بأن لا يبقى شيء بعد ادائه (بطل الصلح والقبض) وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي أن يصالحوا
ماله وهو ادائه (والقبض الواو يجوز انه يلح وذكر الكرخي في القسمة انها لا تجوز استحسانا وقجوز
قباسا والله أعلم

(كتاب المضاربة)

هي كإعانة من حيث انها تقتضي وجود البدل من جانب واحد هي مفاعلة من ضرب في الأرض
أو أسرار فيها وفي الشروع (في شركة تعال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب والمراد
الشركة في الربح (والمضارب أمين بعد القبض قبل التصرف) وبالتصرف فيه (وكل ربالربح) أي
اذا ربح فهو (شريك) في الربح (وبالفساد أحم) حتى يستعوب أجر المثل (وبالتخلف) أي اذا خالف
المضارب رب المال فيما يوافق فيه له (فهو غاصب) ضامن وان أجاز به ذلك حتى ان اشترى ما يملكه منه ثم
باعه وتصرف ثم أجاز رب المال فانه لا أثر لأجازته بخلافه لئلا يؤول الربح إلى المضارب فانه لا يملكه
المضارب فاحتماله ان يقرض المال من المضارب ويشهد عليه فهو ضامن بأخذ مضمونه مضارب بالتأجيل يدفع
إلى الماسقة رضى يستعين به في العمل حتى لو هلك في يده هلك كالتقراض عليه واذا ربح ربحه لربح
يتم ساعلي ما شرط اذا كان الاصل (وبالشرط كل الربح له) أي للمضارب (مستقرض وبشرط) أي
كل الربح (رب المال مستقرض من غاصبه) المضاربة (عما يصح به الشركة) من الدراهم والذئاب
عندهم اوجهة وهم يدوموا بالافانوس الرائحة او وقع اليه عرض او قال له به وعمل مضاربة في غنمه فباع
بدراهم أو بدنانير فقصصه (ويكون الربح بينهما ما شاءا فان شرط لاحدهما رباح عشرة) من الربح
على ما شرط فانه المضاربة (فله اجر مثله) لكن (لا يجاوز) الاجر من القدر (المشروط) عند أبي
يوسف وهو المختار وعندهم مجاوز وبائع بالافانيل وبجيب الاجر في المضاربة القاسدة وان لم يربح
في رواية الاصل (وعن أبي يوسف رحمه الله انه اذا لم يربح فلا أجر له) وكل شرط وجب الجاهل في الربح
ينسخه (أي قد مضى المضاربة وذلك لشئان يشترط ربح المال على المضارب ان يسكن رب المال داره وأرضه
سنة لا يتجهل نصف الربح عوضا عن عمله وأجرة والدار فصار حصه العمل مجعوله فربح وكذا لو ورد
في الربح ايضا سنة عقد المضاربة (ولا) أي وان لم يوجب الشرط جهالة الربح (لا) بقصد العقد (و) لكن
(يدخل الشرط كشرط الرضوخة) أي الخسران (على المضارب) أو على ما (يُدفع المال إلى المضارب
ويبيع) المضارب (بشدة ويشتري) المضارب (ويوكل) المضارب أحد البيع والشراء (ويؤاخر)
المضارب مطلقا ومن أبي يوسف انه ليس له ان يباشر بلاكه وعنده عن أبي حنيفة رحمه الله ان دفع المال
اليه في مصر وهو من أهل ذلك المصرف فليس له ان يسافر به وان دفع المال اليه في غيره مصره فله ان يسافر
إلى بلاده (ويبيع) أي يعطي المال بضاعة للخجارة (ويودع ولا يزوج) المضارب من مال المضاربة (عبد)

ولا أمة) وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يزوج الأمة (ولا يضارب المضارب) (الاباذن) من رب المال (أو باعل) أي الآن يقول رب المال اعل برأيت (ولم يتعد) أي لم يجاوز المضارب (عما عهده من بلد) وكذلك ليس له أن يذفقه بضاعة إلى من يخترجه من تلك البلدة فإن خرج المضارب إلى غير ذلك البلد فاشتري ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه ضيقه وإن لم يشتري حتى رده إلى البلد الذي عهده برى من الضمان وانما يقدر بالبلد لأنه لو قال له على أن تشتري في السوق لا يصح التقييده وإنه ان يعمل به في غير السوق في المصر استحسننا (و) لم يتعد عما عهده (من سلعة) بأن قال مثله هذا المال مضاربته على أن تشتري بها الطعام (ووقت) بأن وقت المضاربة وقت بيعه (ويعامل كل في الشرية) أي لم يجاوز عما عهده من هذه الأشياء كما لا يتعدى أحد الشريكين في الشراكة المقيمة مع شيء أو المراد بالمعامل معامل معين لأنه لو قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو قال على أن تعمل في المصر وتشتري في الصبارة أو تبسج منهم فباعه بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غير الصبارة فجاز (ولم يشتري) المضارب (من يفتق) بقرابة أو عين (على المالك أو عليه) أي على المضارب (أن ظهر ربح) متعلق بقوله أو عليه (وضمن) في الصورتين (أن قل) ويعتق عليه نصيبه ويقدر نصيب رب المال عنده ويعتق عندها (فإن لم يظهر ربح) في المال (صح) أن يشتري من يفتق عليه (فإن) زاد نصيبه بعد الشراء حتى (ظهر الربح) حتى حطه منه ولم يضمن المضارب (رب المال) شيئا (وسمي) العبد المقتق في قديمة نصيب رب المال عنه (أي مع المضارب) (الف) أخذها مضاربة (بالتصنيف) فاشتري بها أمة (موسر) أفلقت (بعد الدعوة) قديمة ألفا وخمسة آلاف سعي (الولد) رب المال في الف وربع (وهو مائتان وخمسون) (أواعته) رب المال فيكون رب المال الخمار (فإن قبض) رب المال ألف من الفلام بالاستسعاء وهو رأس (المال ضمن المدعي) أي مدعي النبوة (نصف قبضتها) واعلم أن قوله موسر ليس بقوله لا يزده لأنه لا يضمن في الولد مع أنه موسر فلا يضمن إذا كان موسرا أولى

باب المضارب يضارب

وهو حال من المضارب أو صفته لأن المضارب بمنزلة الشركة واعلم أن المضارب لا يملك أن يضارب الاباذن رب المال (فإن ضارب المضارب ولاذن) رب المال (لم يضمن) بمجرد الدفع (مالم يعمل) المضارب (الثاني) مطلقا سواء ربح أو لم يربح وهذا عند جمهورنا وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وقال زفر يضمن بالدفع حمل أو لم يعمل وهو رواية عن أبي يوسف وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يضمن بالدفع حتى يربح حتى لو هلك المال قبل ظهور الربح لا يضمن كلاهما فإذا ربح ضمن الأول رب المال هذا إذا كانت المضاربة بحسبة فإن كانت قاسدة لا يضمن الأول وإن عمل الثاني (فإن دفع) الأول إلى الثاني (بإذن) وبالمال المال (بالثالث) أي دفع بشرط الثالث (و) الحال أنه (قيل له) أي للمضارب الأول (ما رزق الله بيننا نصفان) وقد تصرف الثاني ربح (فالمالك التصرف) من الربح (ولا الأول السدس) والثاني الثلث وقيل له) أي للمضارب الأول (ما رزق الله بيننا نصفان) (و) الحال أنه (قيل له) أي للمضارب الأول (ثلثه) والباقي رب المال والمضارب الأول نصف (ن) فيكون الربح اثلاثا (ولو قيل له) أي للمضارب الأول (ما ربح بيننا نصفان ودفع) الأول إلى الثاني (بالتصنيف) والثاني النصف واستويا (أي رب المال والأول) (فيما سبق من النصف) فيكون الربع رب المال والربيع الأول ولو قيل له أي الأول (ما رزق

الله في نفسه) أو قيل (ما كان من فضل الله فينا نصفان فذهب المضارب الأول) (بالنصف والملك
النصف والثاني النصف ولا شيء للأول ولآخر) المضارب الأول (الثاني ثلثيه) والمستهة بمحاضارب
المال النصف والمضارب الثاني النصف (وغيره) المضارب (الأول) من ماله (الثاني النصف) من الربح
(وان شرط) المضارب (المالك ثلثه وواحدة) أي من ربح المال (ثلثه على ان يعمد) عند المالك
(معه) شرط (لنفسه ثلثه صم) وتصرف به جميع فساتن ذلك الربح للمضارب وثلاثة ربح المال ان لم يكن على
العبد دين وان كان عليه دين فهو للقرماء هذا اذا كان العاقبة هو المولى ولو فقد انفسه المأذون عقد
المضارب بقسم أحسنه وقدره العبد على المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين وان كان على العبد دين مع
عند أي حصة (وقد كان) المضاربة (عوضا أسدهما) بالخرق المالك (أي المحسني بالحق المالك) في
الحرب مال كونه (مريدا) فله بالحق لأن قبله يوقف تصرف المضارب به هذا أي حقيقة أن أصل
نفسه وان مات أو قتل على الأثر لم يبدل وفيه للمالك لأنه لو ارتد المضارب ولو قاض المضارب بتعديله لما
عندهم ولو خلق المالك مريدا ثم عاد مسلما فما قسم له مضاربته من الربح والشعر أو تبقى المضارب على
ما شرط كذا في البسوط (ويشترط) المضارب (بمزله ان يملك) المضارب الأول قبله لا بد له ولو لم يملك حتى
اشترى ما باع فقصه جاز (وان على) المضارب بهزلة (فالمال) عرض يا هذا ولم يعمد المولى عن ذلك ثم
لا تصرف) المضارب (في غيره ولو اقترعا) يعني فقهنا المضاربة (والحلل) أنه (في المال) دون ربح أجبره
أن الحاكم المضارب (على اقتضاء الدين) اقتضيت منه في أخاثة (والا) أي وان لم يكن في المال ربح
(لا يلزمه) الاقتضاء لو يترك المالك حله) أي على اقتضاء الدين من الغنياء (والسهماء) بالسهم
اللال (فليس) مضارب (يجوز على التفاضل) أي على أخذ من الجميع (وما حكم من مال المضارب بقدر الربح)
أي لم يرد رأس المال (فان زاد المال على الربح لم يضمن المضارب وان قسم الربح) قبل استيفاء
رأس المال (وبقيت المضاربة بغيره) ذلك المال كله أو بغيره (أي المالك) المضارب (الربح) يأخذ
المالك رأس ماله وباقيا (من رأس ماله) (توزع بينهما) نقص (من رأس ماله) بأن كان المال أكثر من
الربح (لم يضمن المضارب) ان قسم الربح (فصرفت) المضاربة (ثم قد اعمدا) أي ربح المال والمضارب
المضاربة ثانيا (فذلك المال) في (أو قد اعمدا) (المريدا) الربح الأول

فإنه في ولا تقسم المضارب بغيره المال إلى المالكين بشاهة قال ربح بينهما وقيل زفر نفسه المضاربة ولو
دفع المالك لرب المال مضاربة لا تنضم المضاربة الثانية ولا تقسم المضاربة الأولى عندنا ويكون الربح
بينهما على ما شرطت به زفر تقسم المضاربة الأولى (فان سافر) المضارب (فقد اعمدا) وشرايه وكسوته
وركوبه مطلقا سواء كان كراهة أو شرعا فليس يملكها راجعا أحسن من نفسه مع علف دابة ركبها
والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجارة أو الحطاب أو الحطاب (في مال المضاربة) مطلقا لا يحرق
الثاني بقدر المضارب من مال نفسه مطلقا قال مالك ان أكثر المال ينقسم من مال المضاربة ولو قل في
مال نفسه (وان عمن) المضارب (في المص) أو في قريبته (فانقصته في ماله) أي مال نفسه لا في مال المضارب
(كأنه لو) (وعن أبي سفيان) أن الدرافة في مال المضاربة ولو كانت في ربه دون خروج السفر فان كان بحيث
يفسد ثم يروح فيبطل به فهو بمنزلة السوق في المص وان كان بحيث لا يبيث في أهله فنقصته من مال
المضاربة (فان ربح) المضارب (أخذ المالك ما انفق) المضارب (من رأس المال وما بقي يكون بينهما) على
ما شرطت يكون النصفه مصروفة إلى الربح ولا تكون مصروفة إلى رأس المال (فان باع المتاع مراعاة

حسب) وأضارب إلى الثمن (مأ في على المتاع) من الخيل ونحوه كاجرة السهماء والقصار والصباغ (لا)
حسب مأ فوق (على نفسه) يقول غام على بكذا (ولو) كان مع المضارب ألف فاشترى به متاعاً أو قصره
أو جعله له (المال إلى) (فله) أي المضارب (أجل برأى فهو) أي المضارب (مقطوع) متبرع فيها
أنفق (وان صنفه) المضارب صنفها (أشرفه) أي المضارب (شربك) إذا زاد الصنف فيه ولا يصنم
المتاع قوله فيه أي قيمة الثوب الأبيض حتى لو كان قيمته شربة صبوغ ألفاً ومصبوغاً ألفاً ومائتين كان
الألف للمضاربة وما تبادرهم للمضارب بدل ماله وأغناش الحجرة لأن السوادين حسب النقضان وهو خلاف
سائر الألوان عند أبي شعبة وأساساً الألوان فمثل الحجرة كذا ذكره في الإسلام في الجامع الصغير
(معه ألف بالنصف واشترى) أي المضارب (به) أي الأثر قبل متاع الميت وقبل ثياب السكمان والقطن
(وباعه بأربعين واشترى) المضارب (بما) عبد (ولم ينفق) الثمن (فضاء) أي الألفان (في يده) أي في
يد المضارب غرم أي رب المال والمضارب أنفاه (غرم المالك) أي أيضاً يده (وربيع) العبد للمضارب
وباقية هي المضاربة (ورأس المال الفان وخمسائة) لأن رب المال دفع مرة ألفاً إلى المضارب ومرة ألفاً
وخمسائة (ويبيع على الفان) أي لا يبيع المضارب العبد من أجله إلا الفان فأن يبيع العبد بأربعة
آلاف صار ربع الثمن للمضارب لأنه بدل ماله وسأله أربع مائة وهي ثلاثة آلاف للمضارب يدفع رأس
المال وذلك الفان وخمسائة ويبيع في خمس مائة بينهم أهلي ما اشترطوا (وان اشترى) المضارب (من المالك
بألف عبداً) صغيراً صنفه (اشترى) المالك بنصفه (رابع) أي يبيع المضارب ذلك العبد من أجله
(بنصفه) فقول واشترى بنصفه من المالك بنصفه (معه ألف بالنصف واشترى به عبداً) أي أنفق العبد
بألفاً (أو بالألف أو بالنداء) فإن اختار الألف يدفع وتنتهي المضاربة وإن اختار النداء (فثلاثة
أرباع الفداء على المالك) (ورب المضارب) وانتهت المضاربة ثم العبد له الألف المضاربة (بخصم
المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً) وأما قيمة قيمة الفان لأنه إذا كان ألفاً لا شيء على المضارب
(معه ألف واشترى به عبداً) وذلك الثمن قبل التقدير المالك إلى المضارب (القائم) حتى ينفق
المضارب ثمن العبد (ثم يبيع) أي ويبيع على رب المال إلى أن ينفق ثمن العبد ولو عشر مرات (ورأس
المال جميع ما دفع) المالك إليه (معه الفان فقال) المضارب (دفعته إلى الفان) تحت أنما الفان وقال
المالك دفعته إليك الفان مضاربة فقال قول للمضارب (وكان أو خفية يقول أو لا القول رب المال وهو
قول زفر ثم يبيع وقال القول للمضارب وهو قولهما وإذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال
والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشركت ذلك الربح وقال المضارب رأس المال ألف
وقرط على النصف فقال للمضارب في قدر رأس المال كما سمر في الاختلاف والقول رب المال فها
شرطه من الربح رابع ما أقام البيعة على ما دعي من الفضل قبلت بيته ولو ادعى المضارب العدم في كل
ما كان وادعى رب المال الخصم أو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما هيئتني قبارة
بعدم فاقول للمضارب فقال زفر رب المال (معه ألف فقال) المضارب (عزم مضارباً بالنصف) أو عرض
والحال أن المضارب (قصر ربع العاقل المالك) هو (رضائه) أو يده (نحو قول المالك) والبيعة بقيمة
المضارب فإن قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين ما إذا انعكس صورة البيعة بأن ادعى رب المال القرض
والمضارب المضاربة فالبيعة هناك بينة رب المال والة للمضارب فأن وجه الفرق انعكاس البيعة
لأنهما قد اتفقا على أن لاخذ كان بأذن المالك ورب المال يدعي ضامراً من كذا إلى الأضاح

كتاب الوديعه

هي امانة تركت للحفظ والمضاربة للاستمتاع فمكنت أكثر وجودها من الوديعه فلهذا آخرها ما
 تم الوديعه والايداع في اللغة تسليط القبر على الحفظ أي شيء كان مالا أو شيئا يقال أودعته زيدا مالا
 واستودعته أياه إذا دفعته إليه للحفظ فأنما مودع ومودع بالكسر فيه ما وزيد مودع ومستودع بالفتح
 فيه ما والمال مودع ووديعه تركها الإيجاب والقبول بشرطها كون المال قابلا لاثبات الوديعه يمكن من
 حفظه حتى لو أودعته الأبن أو المال الساقط في البحر لا يصح وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ
 عليه وحكمها وجوب الحفظ وضرورة المال أمانة عنده وفي الشرع (الايداع تسليط القبر على حفظ
 ماله والوديعه ما يترك عند الأمن وهي أمانة) الآن الفرق بينهما ان الوديعه خاصة والأمانة عامة
 (فلا يضمن) المودع (بالهلاك) عطلة أو قال ما لا تنسب قوت الوديعه عند المودع ولم يسرق معها مال
 آخر للمودع يضمن (ولو أودع أن يحفظها بنفسه وبعماله) من زوجته أو ولده أو وليه أو أجيريه والعرض
 في هذا الباب للسان كنه لا للثقة حتى لو دفعته ووديعتها إلى زوجها لا يضمن وإن لم يكن الزوج في ثقتهما
 والآن الكسب إذا كان يسكن مع المودع ولم يكن في ثقته فليس يضمن وترك المنزل على الابن لا يضمن الوديعه
 والتعليق الخاص والأجير الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة دون المداومة فهو عن في عماله أما الأجير
 يعمل من الأعمال في كسائر الأمان يضمن بالرفع (فإن حفظها بغيرهم) وأودعها عند غيرهم
 (ضمن) الآن ينضاف الحرق أو الفرق فيسألها إلى جاره أو ذلك آخر أي يضمن الآن يقع في داره حتى
 غالب يخاف على الوديعه فسألها إلى جاره أو يكون في ذلك ينضاف الفرق فأنها في سفينة أخرى فتنزل
 لا يضمن عطلة أو قبل هذا إذا انحطط الحرق في منزل المودع وإن لم يمتط بمنزله يضمن ولا يصدق على العذر
 حتى يقيم البيت ذكر شمس الأمانة الحلو في الوديعه إلى جاره مع إمكان الدفع إلى بعض ما في عماله يضمن
 والأقاليم يفرق فيختصن مصدر غرق في الماء من باب ليس فهو غريق أو حرق بالسبح كمن من النار
 وبالنهر يك من القصاص كذا في القبر (فإن) أودع ثم (طلبها بها فبسيها) المودع حال كونه قادرا
 على تسليمها أو خلوها المودع (عماله حتى لا تنسب) وإن خطاها بجنسها كالابن بالابن والخطبة بالخطبة
 (ضمنها) في المسئلة من غنا فيسأل في الأول بقوله قادر لأنه لو كانت يضمن المودع لا يتقدر على دفعها
 لضيق الوقت أو غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في الخافيه واعلم أن الخلط على أربعة
 أوجه خلط بطريق المجاورة مع تسرا القسمن تخلط الدراهم البيض بالسوداء الدراهم بالذنان والجزر
 باللوز وأنه لا يقطع حق المالك بالاجتماع وتخلط بطريق المجاورة مع تعمير التمين تخلط الخطبة بالخطبة
 وذلك يقطع حق المالك ويوجب الضمان وقيل لا يقطع حق المالك عن الخلوط بالاجتماع هنا يكون له
 انحصار وقيل القياس أن يضمن الخلوط بالخطبة عند أبي حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وخلط
 الجنس بخلافه مجازة تخلط النخل بالتمر وهو دهن السمسم أو النخل بالزيت وكل ما تبعه غيره حنبل وأنه
 يوجب انقطاع حق المالك إلى الضمان بالاجتماع وخلط الجنس بالجنس مجازة أو مجاورة تخلط دهن
 اللوز بدهن الأرز مجازة أو دهن اللوز بدهن اللوز أو الابن بالابن أو الخطبة بالخطبة أو الذنبر بالذنبر
 أو الدراهم البيضاء بالدراهم السوداء سودة أو في حنيفة هو استهلاكه عطلة لا يسمي بل أصبح
 الانضمام المودع مثله أو دعه مثله أو المخلوط ملك للخالط وعند مالك لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل
 له انحصار إن شاء ضمن الخالط مثله وإن شاء شارك في المخلوط بقدر دراهمه (وإن اختلط) الوديعه بغيره

(بلا فعله) كما اذا انشئ السكس في صندوقه فاختلط بدارجه (اشترى ك) أى المودع والمودع في الخلو
حتى لو ملك بعضهم ملكاً من مالهما (ي) أى يترسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما مال
(لوا تيق) المودع (بعض أفراد) المودع (سند) أى مثل ما أتفق (وخطه بالباقي) من الوديعة (ضمن
الملك وان تعدى المودع (فيها) بأن كانت الوديعة دابة فركبها أو ثوباً فلبسه أو عبداً فاستخدمه أو
أودعها غيره (ثم زال التعدي) ورد إلى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدي وقال الشافعي
لا يبرأ من الضمان (بمخلاف المستعير والمستأجر) (يعنى اذا تعدى في المستعير والمستأجر بأن استعير ثوباً
لبسه يوماً فلبسه يومين أو ثوباً لتسليم أو أستهأجر الدابة لركبها أياماً معدودة أو ليحمل عليها أمناً معاملة
فركبها أو حملها أو أكثر منها ثم ردّها كما كانت لم يبرأ أخلاً فلا فرق رحمة الله فيهما (و) بمخلاف (أقرره بعد
محدوده) أى يضمن المودع بأقراره بالوديعة بعضهم ما يجزئها ولو جحدوا عند غير صاحبه بأن قال أجزئ
المودع عندك وديعة فلان فقال لا لا يضمن ويحدزفر يضمن (وله أن يسافر بها) مطلقاً سواء كان لها
حمل وموثة أو لا (عند عدم النسي والمطوف) وان تهي عن السفر بها فاسفرض من بالاقطار وقيد قوله
عند عدم الحرف لانه لو كان الطوبى محمولاً يضمن السفر ضمن بالاقطار هذا عند أبي حنيفة وعندهما
ليس له السفر بها اذا كل له حمل وموثة وقال الشافعي ليس له ذلك في الوسيين واعلم ان اطلاق قوله له ان
يسافر يدل على انه لا فرق بين السفر بالطوبى والسفر بركب كفى الجامع الصغير المائى والذخيرة قال أبو
حنيفة له ان يسافر مطلقاً وقال محمد رحمه الله لا يسافر مطلقاً وقال أبو يوسف له ان يسافر بها سفر اقصر
لا سفر اطول ولا عهداً لمخلاف فيما اذا أمكنه الحفظ في المصير بأن كان به ضماناً لم يمتنع الى تقويم
أمال لم يمتنع بأن لم يكن بعض عياله شعبة أو كان ولكن احتاج الى تقويم لا يضمن بالاجماع (ولو أودعها
شعباً) وديعة عند رجل مثمر أحد جوارب لبي نصيبه (لم يدفع) المودع (الى أحد جوارب حتى يحضر
الآخر) عند أبي حنيفة ولو فعل ضمن نفسه وعند الشافعي يدفع اليه نصيبه ولا يضمن والمخلاف في التكميل
والموزون وفي الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب والدواب أيضاً وكذلك في السكاك والمهجن ان الخلاف فيها
هو من ذوات الامثلة كالكميات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعيك فليس للناظر
ان يأخذ نصيبه بالاجماع (وان أودع رجل عند رجلين شيئاً يعقسم) كالكميات والموزونات والثياب
وكذا كل ما لا يتعصب بالنسبة (اقسمه وحفظ كل واحد منهما) (نصفه) وأودع أحدهما كله أى كل
ما في يده (الى الآخر) فضايع عنده (ضمن) الله افعلا القايض عند أبي حنيفة رحمه الله رقالة لا يضمنان به
(بمخلاف ما لا يعقسم) أى ان كانت الوديعة محمولة لا يعقسم كالعبود والثوب الواحد وكل ما يتعصب بالنسبة جاز
ان يحفظ باذن الآخر فلو دفع الى آخر ثم ضاع لا يضمن (ولو قال) المودع له (لا تنفق) الوديعة (الى عبدك أو
قال (احفظ في هذا) البيت (فدفعها الى من لا يملكه منه) أو حفظها في بيت آخر من الدار) الى كل البيتين
في تلك الدار (لم يضمن) الذائع (وان كان له منه) أى من الدفيع (بدأ وحفظها في دار أخرى ضمن ومودع
الغاصب ضمان) حتى لو غصب رجل شيئاً فأودعه عند رجل فذلك عند من المالك لا يضمن ان شاء من
المودع وان شاء من الغاصب وذكر أبو اليسر رحمه الله ان لم يعلم ان المودع غاصب يرجع عليه بعد
القبض من وان علم لا يرجع وكذا أشار اليه الله تعالى (لا مودع المودع) أى لا يضمن مودع
المودع بأن أودع عند رجل وديعة فأودعها المودع عند شخص آخر من غير عياله فلهذا ضمن الاول
دون الثاني عند أبي حنيفة وعند غيره انه لا يضمن أى ما شاء فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان

ذلك وهذا اذا لم يكن القاع ضرابا لارض فان كان ضرابا فالحساب لرب الارض (وان أمارها) أي
الارض ايزرعها المستعير (لا تؤخذ) الارض (حتى يحدد) الزرع (وقت أولا) بوقت استحصانها حصص
الزروع جزء حصصا وحصة من ياتي طلب وضرب كذا في المغرب (وهو ثمة الرذ على المستعير) مؤثرد
(الودعة على الودع) (بكره الدال) (و) مؤثرد المستأجر (على المؤجر) مؤثرد القصب (على القاصب)
(و) مؤثرد المؤجر (على المأجر) (وان) استعار دابة ثم (رق) المستعير (الدابة الى اصله) (والدابة) (ولم يسلم
(أو) استعار (الهد) ثم رده الى (دار المالك برى) من القصب ان استحصانها والقياس ان يضمن بخلاف
المضروب والديعة) (حتى لو رده المضروب والوديعة الى دار المالك ولم يسلم اليه فضاهاه من (وان رده
المستعير الدابة مع عبده أو بحيره مشاهرة) أو مسانحة لا مبالاة (أو) ردها (مع عبده الدابة أو بحيره)
مشاهرة أو مسانحة (برى) المستعير في الضررين والمسئلة الثانية مطلقة أي سواء كان عبده أو قوم على
الدواب أو غيره قبل عفا في العبد الذي يقوم على الدواب والاول هو الصحيح (بخلاف الاجنبى) أي ان
ردها مع اجنبى فله كذا ضمن ردها هذه المسئلة هي ان المستعير لا يملك الاداع من اجنبى (قال مشايخ
المراق) انه يملك الاداع وعليه للتوى واقول هذه المسئلة بأن وضع المسئلة فيها اذا كانت العار بمؤثرة
وقد انتهت العارية بانفساهة ثم انفساها بغير المستعير مودعا للمودع لا يملك الاداع بالاتفاق ومن
أمار ارضه ايضا لم يرضها وأراد كتابة القصة (يكتب المأجر انك أطعمته في ارضك) (عند ارضه) في
وهذهما يكتب انك أخرجتني من ارضك أو ضلت اشارة الى انه في ارضه لا يرض يكتب انك أخرجتني وفي غيرهما
يكتب انك أخرجتني اجمالا

كتاب الخبة

المستأجرة بين السكابين ان خلاصتها عليه بغير عوض ثم هي في اللغة ايهصال النفع الى الغير مالا كان
أو غير مال وفي الشرح (هي تلبس العين بلا عوض) قوله تلبس العين استعرا عن الاجارة بلا عوض
انه تراهن عليه بعوض اذ هي في المعنى بيع (وتضع) الخبة (باجباب) من الواهب (كوهبت وفجبت)
أي أعطيت (وأعطيت هذا الظاهر من جعلته لك) حمري (وأعبرت هذا الشيء وتزوج) بقوله (جعلته لك على
هذه الدابة) حال كونك (أو بابك) الخبة تطلق اسماءه كان السلطان أو غيره فبذلك لانه لو قال جعلته لك على
هذه الدابة ولم يذو الخبة يكون عار بترحيل عرو من السلطان هبة مطلقا (و) بقوله (كموتك) هذا الثوب
(و) بقوله (داري لك خبة) أي من جهة الهبة (تسكنها) قوله تسكنها لا يدخل له في الخبة حتى لو لم يقل تسكنها
تسكن هبة أيضا (أو) بقوله داري لك (هبة سكني) أو داري لك (سكني هبة سكني) أي نصيب واجباب
وقبول من جانب الواهب (وقبض) (أو) في المجلس لا اذن وبه (أي) نصيب الخبة ان قبض بلا اذن
اذا كان في المجلس استحصان ان قبض بعد الافراق لا نصيب الا اذنه وقال مالك ثبت المالك فيه قبض
القبض ثم يبره بالاجاب وقولنا ثبت المالك (في) شيء (مخوذة وسوم) شيء (في) شيء لا يتقسم الا فيما
يتقسم (وقال الشافعي) نصيب ونفعي بالخوز ان يكون مفرقا عن المالك الواهب وحقوقه عالمة يتقسم مالا
يتمثل القسمة في لا يبقى متقاعا بعد القسمة انما كعب واحدة ودابة واحدة ولا يبقى متقاعا بعد
القسمة من جنس الا نفع الذي كان قبيل القسمة كالبيت المصغر والخيام الصغير والثوب الصغير
ونعني بالمعصوم ان يبقى متقاعا في المجلس قبل القسمة ويسعدان وهب شعاها ما قدسرت الخبة
(فان قسمه وسلمه) الى الواهب له (صع وان وهب دقة في بولا) يعص (ون طعن وسلم) اليه (وكذا

الذهب في السهم واليمين في الزين) وذلك الموهوب (بالقبض حد يذلو) كان الموهوب (في يد الموهوب له) رتبة الأب لطفله يتم بالتمتع أي بقوله وهبت هذا الشيء لا يعني فلان ولا فرق بين أن يكون هذا الشيء في يده أو في يدهم ودعه وأما قد بقوله لطفله لأنه لو وهب شياً لابنه الكبير بشرط قبضه وان كان في يده لا يكتفي بقبض أبيه عند تناوذه إذا وهبت للطفل أمة شياً وهو في عياله أو بهيمة ولا وصى له عازت القسبة (وان وهب له أجنبي يتم قبض وليه) وهو الأب أو الجسد أبو الأب عند عدم الأب أو وصيهما (و) قبض (أمة أو أجنبي لو) كان الطفل (في حجرهما) قبضه لأنه لو لم يكن في حجرهما لأتم قبضهما بمختلف الولى بحيث لا يشترط كونها في حجره (و) يتم (بقبضه ان عتلى) ويحبز قبض زوج الصغرى وما وهب لها بعد الزفاف (وان وهب لسان داراً) مشتر كيانها (لو احدث صرع لا حكمه) أي لا يصح له وهب واحد ارامن اثنين عند أي حنيفة وعند هب اوصى (وصى تصديق عشرة) من الدارهم (وهبت القهرين لا لغنيين) أي لا يصح تصدقها وهبتا الغنيين وقال أبو يوسف ويحمد يجوز كله وانما خص العشرة بالذكر اتباعاً للمحمد فانه وضع المسمى في الجامع الصغرى هكذا

باب الرجوع في الهبة

إذا وهب هبة لأجنبي (صح الرجوع فيها) أي في الهبة ما باء انشاء أو بالرضى والمراد بالاجنبي ههنا من ليس بذى رحم محرم ولا زوج وقال الشافعي لا رجوع فيها (وضع الرجوع) في الهبة سبعة أشياء هي: جهوها المصنف في عرف (دفع خرفة فللال الزيادة المتصلة كالقبض) بالكسر (والبناء واليمين) وغيرهما مما يجب زيادة قيمته الموهوب أما إذا لم تنسأ له ماله كما إذا بنى دكاناً صغيراً أو غرس غرساً لا يأتاه إلا بسقط حق الرجوع وكذا إذا زاد ما دفعه حب نقصانه كالبن الشاة خاصة فيها ليست بزيادة حقيقة بل هي نقصان معنى فلا تتم الرجوع ولو كانت الزيادة منفصلة بان كانت الهبة أمة فقلت عند الموهوب له من زوج أو ثوباً رزقي فلأواه أن يرجع فيه دون الولد وان كانت الزيادة في السعر فله أن يرجع وإذا وهب عبد فعليه القرآن أو الخرفة لا يرجع عنده في يوسف وفي قول زفر يرجع ولو ادعى الموهوب له أنه سعى عندى وكذب الواهب فأنقول للواهب عندنا وهب زفر القول للموهوب له (والتمه هون أمة المتعاقدين) فإذا مات الموهوب له أو الواهب بمنع الرجوع من الواهب أو من ورثته الواهب (والعوض العوض قل قال) الموهوب له للواهب (شده عوض هبتك أو بدلها أو عتقها بالتمتع قبضه الواهب سقط الرجوع) ولو وهب للواهب شياً ولم يقل شذه هذا عوضاً عن هبتك أو ما شاكله فاسكن واحد منهما ما أن يرجع أما إذا كانت الهبة ألف درهم أو داراً والعوض درهم من تلك الدارهم أو بيت من تلك الدار لا يكون ذلك عوضاً للواهب أن يرجع في الباقي (وضع من اجنبي) أي أن عوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعاً بقبض الواهب العوض بطول حق الرجوع ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له بما عوضه وان امر به ما لم يضمن له الموهوب له صريحاً (وان استحق نصف الهبة رجوع) الموهوب له على الواهب (بنصف العوض وبكسبه) أي استحق نصف العوض (لا) يرجع الواهب في الهبة بئى (حتى يرد) الواهب (ماتق) من العوض عتقته فيرجع فيه أو قال زفر إذا استحق نصف العوض له أن يرجع في نصف الهبة وان كان لا قبل القسمة (فأعوض من النصف رجوع) الواهب (عالم يعوض) الموهوب له (والخامس وج الهبة من هبتك الموهوب له) بان باع الهبة أو وهب لأخر ويبيع نصفها رجوع في النصف أي ان وهب داراً قبضها الموهوب له ثم باع نصفها فلأواهب أن يرجع في النصف (كعدم بيع شيء) أي

ان لم يسمع شيئا منها ان يرجع في نفسه (وان اراد الرجوع) الزاى حقه ان تسكت بالبيعة للقرى فيها
و بين الزاى المصلحة والعبره نوقت المصلحة لا بوقت الرجوع (فلو وهب رجل) لاجتمعة (ثم تسكت رجوع
وبالاعتق لا) اى ان وهب له رجوعه ثم بائنه لا يرجع (والساق القرية) الخرمه باجره لا بالمصالحه (فلو
وهب له لى رجوعه محرمه لا يرجع فيها) قيدته لان له وهب لغيره ثم يجره محرم كائن المصلحة لا الرجوع فيها (فلو
وهب لغيره اخيه او لخاله القريب يرجع عنده وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع فى الاول (والهنا الهالك)
اى هلك الموهوب (فلو اذاعه) اى الموهوب له هلك المصلحة عند الرجوع (صدق) بلا خلاف (واذا اذاع
الرجوع بتراسه او بيمينه الحاكم) بالرجوع (فلو كانت المصلحة عند اقباضه الموهوب له اذاعه قبل ان
يقضى به القاضى الواهب تقدم مصلحه الموهوب له ولو لمعه عند الرجوع قبل القضاء هلك لم يضمن وكذا
اذا هلك فى يده عند القضاء لم يضمن الا ان يضمنه بعد القضاء وقد اطاعت الموهوب واذا رجع القضاء او
بالرضا يكون فسخا من الأصل فيه ودله الملك القديم حتى لا يشترط قبض الواهب (فان تلفت العين
الموهوبة راسختها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب لا يرجع على الواهب بمصاعف من رغبة بشرط
العوض) بأن يضمنه لرجل على أن يهب الموهوب له عده له (هبة ابتداء فشرط التقاض فى
العوضين) فى المجلس أو بعده باذنه (وتمثل بالشروع) فان وهب شيئا مباحا بشرط العوض لا يفسد
(يسمع انتهاء) معنى لو تفرقا بصدق العقد وصار فى حكم البيع (فرد بالبيع وشمارا ورتبوا خذ بالشفقة
لو كان عقارا وقال زفرى الشافعى بتمتع بعبدا ابتداء وانتهى حتى يشب الملك بغيره ولو لم يطل
الشروع ذكر الامام الشافعى فى الجامع الصغير هذا اذا ذكره بكافة لى فاما اذا ذكره بالباية بان قال
وهبت منك هذا العبد بشروط فأتى بغيره فهو يبيع ابتداء وانتهى كذا فى النهاية
في الفصل (الاف) فى الاستثناء والتعلق وشروطها (ومن وهب امه الاصلها او) وهب امه (على) شرط (ان
يردها) الموهوب له (عليه) بعد حين (او) على شرط (ان يبعثها او يبيعه او يذبحها) (و) عيب (داراهى) شرط
(ان يرد) الموهوب له (عليه) شيئا منها (او يرضه شيئا منها) اى يعطى بعض الدار الموهوبه بوضايع كل
الدار (عنت المصلحة فى الصور كلها) وبطل الاستثناء (فى الاول) (و) بطل (الشروط) فى سائر الصور
(ومن قال بحدوثه اذا ما قد فعل ذلك وانتهى منه جري او ان ادبته الى نفسه فذلك نفسه او ان يرى من
النصف الباقى فهو) اى كل واحد من هذه الاقوال (باطل) بفتح العبرى للجرر) بلفظ المفعول (حال
حسبنا ولو لم يرضه بعد وهبى اى العبرى (ان يجعل) المهر (داراهى) اى للمهر (عمره) اى مدة عمره (فاذا
مات) المهر (ترده له لا لرقى) اى ان مات بولائه او لغيره عند شاعلا ولا يبرسب فانها
عنده كالعبرى (والصدقة كطبة فينزلها نعم) الصدقة (الا بالقض) من المتصدق عليه فى المجلس أو
بعد باذنه (ومن ابراهم الخفى والقاضى شرح شيخنا) واثبات رواية تجوز بدون القبض فى رواية
لا تجوز ويشترط القبض (ولا تصح الصدقة فى مشاع بمقتل الفقة) هذا يستقيم على رواية الأصل
مطلقا وعلى رواية الجامع الصغرى مفيد بانى واشافى قد بان صدقة لان الصدقة تصح فى مشاع لا بمقتل
الفقة كطبة (ولا رجوع فيها) اى فى الصدقة

کتاب الاماریہ

فما ذهب إليه الحكماء من حديث أن كل واحد منهما يكون قائما يسكب بوضوئها لكن الاجارة تعليل للمنفعة
 بوضوئها هي دفع هفوة أو طمأنينة أو طهارة (وكل ما صلح) أن يكون (عنا) في اليمين (صح) أن

يكون (أجرة) في التجارة للبراهمة والثاني والمكمل والموزون. وهذا الذي ينبغي أن الشاب والأول
والدواب والصيد والبراهمة وغيرهم من الأعيان لا تصلح لتجارة (والمنفعة تصلح بأموال) ثلاثة الأول
ببيان المدّة أي مدّة الاستعجار (كاستأجر) وتزويدها من مدّة معلومة أي مدّة كاستأجر (ثالث المدّة
(في)جارة (الأوقاف على ثلاث سنين) في الصبح وعند السانح في قولنا لقصح في أكثر من سنة واحدة
وفي قولنا تجوز في سنة في قولنا تجوز في سنة واحدة أي في سنة واحدة أي في سنة واحدة
حتى يبيظه واسم له في حوز الأكل كونه يرفع إلى المالك حتى يجوز وفيه أن يعقد أو هو داخلة في كذا
في الأخيرة (أولاً التسمية) أي المنفعة تارة تعليل بتسمية العدل الذي تعبر عن البهارة المنفعة وزايلان على
(كالاتجار على جميع الثوب ومطامير) وهذا يشير إلى أنه لا يشترط بيان قدر الصبح وقد صرح عليه
في كتاب الاستعجار وفي بعض الكتب أنه لا يشترط حتى (لأنه يمكن قدر الصبح لا يجوز (أو
بالأشارة كالاتجار على نقل هذا الطعام إلى موضع) كذا والأجرة ثلاثاً بالعدل ولا يجب تسليمه
عنه ناعمة كان أو دابة (ول) ثلاث الأجر (بالتعديل) من طرف المستأجر من غير شرط (أو شرطه) أي
بشرط التعديل (أو بالاستيفاء) أي باستيفاء المالك وعلوه (أو بالتمكين منه) أي من استيفاء المالك
عليه بيان قبض الدار فعملية الأجر وان لم يكن له كذا الواسع دابة له كماله إلى مكة فذهب من إلى مكة
تركب يجب الأجر في قولنا الشانح ثلاث بنفسه والتدوير بحسب نفسه عند تسليم الدار والدابة في الاستأجر
(فإن يجب) المخرج (عنه) أي من المستأجر (معطى الأجر) وهل يشترط العقد كحر الفضل والقاض
غير الدين في التنازل إلا لثبوت قبض الأجرة ولكن يستقط الأجر بما عرفت به الاستعجار أي لا يشترط
وذكر في البداية أن العقد يشترط أن يوجد القصد في بعض المدّة يستقط (أو) من استأجر داراً أو
أرضاً أو غيره من ممتلكات (أو) الدار أو الأرض طال الأجر كل يوم (من استأجر بهما فكل من العمل)
أن يطالبه (كل من حقه) إذا لم يكن يفت الأجرة في أن يأن قال بشرط أن أعطى الأجر بعد شهرين
يطالب به بعدهما (ولم يضر أو التخليط) أن يطالب به (بعد الفراغ من عمله) ولم يضر بعدهما أخرج الخبر عن الغزير
فلا يشترط من التهور (فأحرق) من غير فعله (له) أي للربان الأجر ولا ضمان (على التنازل بالمالك عند
المكمل وذكروا التهور في شرطه على قوله يجب الضمان أم لا أو أحرق أو سقط من يده قبل الإخراج
لا أجر له (ولطابق بعد العرف) أي من استأجره بما لا يطعم له الطعام أو لم يمتعه أو لم يمتعه أي أخرج
الرق من القدر إلى القضاء عليه وان استأجره بطبخ فقد أحاطة فأنفق ليس عليه للعرف (ولما كان به
الإقامة أي أن استأجره بما لا يضرب له لمتافى ماله فأن يستحق الأجر إذا أقامه عند أبي حنيفة وعند
لا يستحقه حتى بشره به وهذا الأجر في ملك الاستأجر وان خرب في ملك نفسه فلا يجب الأجر
شده إلا بالعدل عليه بعد إقامته وعندهما بالعدل عليه بعد التبرع كذا في نظم الزنوسني (ومن فعله
أثر) قائم (في العين كالتبضع والقصار بحسبها) الصانع (الأجر) عندنا فلا فرق ذكر في الأخيرة أن
القصار إذا قصر بالنشأ أو ببعض الفضل لحق الجنس وإن بعض الثوب فقط ليس له حق الجنس
في الأصح (فإن حبس) الصانع (العين) القضاء (العين) فلا ضمان (عليه) عند أبي حنيفة وعندهما يقين
ولما استأجره لغيره أن شاء فله قيمة غير معلوم (ولا أجر له) أن شاء فله قيمة معلوم ولا أجر له (ومن
لا أثر له) في العين (كالحال والملاح لا يحبس للأجر ولا يستعمل) الأجر (شبهه) أن شرط عمل نفسه

المستاجر ثم عطف (ضمن) ومثله ما عطف بالمتاع (كالقسط) وقسمه حتى لو استأجر قسما طافه
 الى غيره بآجرة أو عارفة بنصيبه وسكن فيه حتى تلف ضمن عند أبي يوسف ثم ردهم بعد لا وفاء (ربلا
 يختلف بين) من الاعيان (بدل القيمة كالأشجار) وسكن فيه أو كان يسكن فيه (ربلا
 وقدر ككر مره) أي للاستاجر (مثل مثله) في الضرر (واختف) كاشعير والعسم (لا ضم) أي ليس
 له ان يحمل ما عوآخيه من البر (كالخ) والحديد وان استأجر دابة يحمل عليها ما يضر من القطر وليس
 له ان يجعله مثل رزقه حميدا (وان عطف بالارواق ضمن النصف) أي ان استأجرها ليركها فاردق
 فهو جلا فغطت ضمن نصف قيمته ساطعة اسواء كان أخف أو أثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل
 اثنين فان علم انما لا تطيق ذلك ضمن كل قيمة توارو أو ردف صيدا لا يستسلف عليها ضمن ما زاد النفل وان
 كان صيدا لا يملكه فهو كالرجل كذا في اقتبای ثم المسالك بالجار ان شاء ضمن المستاجر وان شاء ضمن
 ذلك الرجل فان ضمن المستاجر ولا يرجع هو على ذلك الرجل من مستأجرا كان أو مستعير وان ضمن ذلك
 الرجل يرجع هو على المستأجر ان كان ذلك الرجل مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع هو ولا يتم
 الاجرة اذا عطف بعد البلوغ الى المقصد كذا في الذخيرة (و) ان عطف (بأن يادة على الحمل المسمى ما زاد
 أي اذا أسسه أجرة يحمل عليها مقدار من الخبطة يحمل عليها أكثر منه فغطت ضمن ما زاد النفل الا
 اذا كان حلا لا تطيقه مثل ذلك الدابة شقينة ليرضمن قيمتها فلو استأجرها ليحمل عليها عشرة قطع من حطة
 تحمل عليها عشرة قطع من حة فما عطف بها من ثلث قيمتها عدا اذا كانت زيادة النفل من حة المسمى
 أما اذا كانت من غير حة ففيه من حة مع القيمة لا قدر الزيادة فقط كذا في الاصل (و) ان عطف
 (بالضرب والسكج) أي ضرب الدابة أو ركبهها بأشياء أخرى جديا الى نفسه لتلف اذا شرب حتى في السر
 فغطت ضمن كل قيمة توارو أو ردف صيدا لا يملكه ضمن اذا قبل فعلا متعارفة (ورفع السرج والابكار)
 يعني اذا اكترى حمارا فتزع السرج وأوقفه با كافي لا يوجب عليه يتضمن اجتماعا وان أوقفه با كافي
 يوجب عليه الخيل ضمن كل القيمة عند أبي حنيفة اذا نفل وعندهما يضمن الزيادة (والا سراج مالا
 يسرج بمشله) أي يرفع هرجه واهرجه يسرج لا يسرج بمشله الخيل بأن أمرج الحمار يسرج الخيل
 ضمن كل القيمة وان كان يسرج بمشله لا يضمن الا اذا كان زائدا عليه في القدر شقينة في ضمن الزيادة
 (وسلوك طريق شير معاملة وتفاوتنا) أي اذا استأجر رجلا ليحمل له متاعا وعينه في الطريق فأنفل
 في طريق آخر مالا يسلكه الناس فغطت ضمن السكك فان كان يحمل السكك الناس فلهك فلا ضمن ان
 عليه اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت أما اذا كان بين الطريقين تفاوت بأن كان الطريق السكك
 أو عارفا بعد أو خوف معاملة المسالك ضمن كل قيمته (وحمل في الجحش) ضمن (السكك) أي اذا استأجر
 رجلا ليحمله متاعا في البر شقينة في البحر كما يحمل الناس ويطلب ضمن السكك قوله السكك يعان
 بالمسائل المذكورة كما هو قوله والضرب (وان بلغ) المتاع الى المقصد (فله الآخر وزرع رطونا)
 قد (أذن بالبر) أي استأجر أرضا لزراعة أو لزرعها رطونا ضمن (ما نقص) من الأرض (ولا أجز)
 على المستأجر (ويضاطة قباهو) (فأمر بتمريض) أي ان دفع الخيما طورا أو أمرا أن يحفظ قضا
 بدرهم بخاطره قباهو وعمل بالخيل لرب الثوب الخيما (ان شاءه فيه فية شوه) وترك القبا عليه
 (وله أخذ القبا ودفن أجرة مشله) ان شاءه روى الحسن عن أبي حنيفة انه لا خيار لرب الثوب والخيل
 ضمن قيمة ثوبه

باب الاجارة الفاسدة بفقد الاجارة الشرطية

مثل ان يستأجر حيا مائة على انه ان افقط الماء فلا أجر عليه (وله) أي للاجر (أجر مثله) بعد التسليم واستيفاء المستأجر المنفعة حال كونه (لا يباويزه) أي بأجر المثل الاجر (المسمى) وقال زفر الشافعي يجب أجر المثل بالغائلا بلغ (فان أجزارا) على شرط أنها (قل شهر بلوهم صح) العقد (في شهر) واحد (فقط) ففسده في بقية الشهر ثم اذا تم الشهر الأول فاسكل واحد منهم ان ينقض الاجارة بمحضه صاحبه (الان يسمى السكل) أي كل شهر عند الاحتياز يصبح (كل شهر سكن ساعة منه صح) العقد (فيه) أي في ذلك الشهر وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية السكل واحد منها الخيارات في الليلة الأولى من الشهر الداخل ويومها وفي الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى رجل استأجر دارا لكنني قل شهر بكذا جاز وزعم في الشهر الذي يليه ولا يارنه في سائر الشهور بالاجتماع (وان استأجرها) أي دارا بعشرة دراهم (سنة صح) العقد (وان لم يسم أسكن) شهر وابتداء المدة وقت العقد ان لم يسم شي كان سعي بعينه يسمى (فان كان) العقد (حين محل) الحلال أي يوم الغرة (فتشهر باله) فتشهر بالسنة كلها بالالهة (والا) أي وان لم يكن يوم الغرة بان كان في أثناء الشهر (فبالايام) فتشهر بالسنة كلها بالايام الأولين يوما ههنا أي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعن حماد وهو رواية عن أبي يوسف الشهر الأول بالايام والثاني بالالهة فيكمل الأول ثلاثين يوما بالايام الأخرى كوفي في الشجرة اذا استأجر في أثناء الشهر يعتبر السكل بالايام بالاتفاق (وصح) أخذ أجره الحيا والمطامير لا أجره عيب التيس) وهو ضابطه يقال عيب الفحل الزاغة ويسمى عيبا زافرها كذا في القريب (و) لا أجره (الاذان واليخو والامامة وتعليم القرآن والفقه) وصورة المسئلة ان يقول استأجر فلان فكذا هل ان يحجج عن اوان يؤذن أما اذا أمره بأجر أو الاذان من شهرين كذا الاجارة فيكون كذا في الأصل ثم المذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم فلا تستأجر ما لم يخلو من خلاف بناء المساجد والقنابر وعنده الشافعي كل بالاتباع على الأجر اقامته فلا تستأجر على ذلك صحيح بخلاف الاستئجار على الصلاة والصوم وتخصيص تعليم القرآن والفقه يشير الى انه لو استأجر لتعليم الخط أو الكتابة أو علم الأدب أو الشعر أو الحساب أو الطب جاز (واقفوي) اليوم على جواز الاستئجار لتعليم القرآن وكذلك يفتي اليوم بجواز الاجارة على تعليم القرآن والفقه قال مشايخنا يجزى الأب على دفع الاجر في الاستاذ وكذا يجزى على الحلوة المرسومة وقال الامام أبو حمزة الخميني يجوز في زماننا الامام والمؤذن والمعلم أخذ الأجرة كذا في الذخيرة والروضة يؤخذ كوفي في الحسابة وأجروا على ان الاستئجار على تعلم الفقه ما لم (ولا يجوز) الاجارة (على الغناء والنوح والازهار) كالزمار والطبل (وفسد الاجارة المشاع) فتلحقا فيما يفسد ويقع الا ينقسم عند أبي حنيفة وزفر (الامن) الشعر بل) وعند حماد يجوز وهو قول الشافعي وروي الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصح من الشعر بل أيضا والقنوي على قطعها كذا في المغني واللمعة في جواز ذلك على قول السكل ان يهدا كذا في السكل أو لا ثم يفتحان العقد في بعضه بقدر ما يتفق عليه انعقادان وهذا جائز فكذا في الأصل على (وصح) استئجار الظاهر من المصلحة (استحسننا) (أ) صح (ب) ما هو أو كسوتها) استحسننا عقد أبي حنيفة اذا كانت المدة معينة وعند هذا لا يجوز قياسا وهو قول الشافعي وفي الجامع الصغير فان سعى الطعام دراهم روصف حدس الكسوة وأجلاها يؤذرها جاز اجتماعا معني نسبة الطعام دراهم ان جعل الاجرة دراهم ثم تبدل بمطامير يعني يعني الدراهم المقدرة بمقابل طعمها ثم دفع الطعام عن المطامير والاسمى الطعام

وبين وصفه وقدره جائزاً أيضاً وإن استأجرها بالثياب أو الأرض بشرط فيه بأن شرط أن يسلّم (ولا يبيع)
 المستأجر (زوجه من وطئها) فإن أجزت نفسها بغير إذن الزوج فله أن يفسخ الأجر وتسواه كان الزوج
 عن يمينه أن تكون امرأته نظراً أو لا وهذا إذا كان الزوج معزواً فماذا كان لا يعرف أنهم العرائس
 الأبقية فما قيل له أن ينقض الأجر ولو لم يمتدح من نفسه ما في منزله (فإن حملت) الظاهر (أو
 مرضت) فسخت (الأجرة) وعامياً إصلاح طعام الصبي (ينبغي المضغ) (ومسئله) (وطعام الصبي على
 أبيه) ثم يمتدح على الظاهر وما ذكر محمد أن المهر والرجحان على الظاهر فهذا من عادة أهل الكوفة (فإن
 أرضعته) في المدة (بلن شاء) فلا أجر لها ولو دفع غرضاً لا يمتدح به بنصفه (أي بنصف الثوب أو ثلثه) يجوز
 فالثوب لرب المنزل وللحائض أجر المثل وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي من استأذنه القاضي الإمام أبي
 على النعماني أنه يفتي بجواز العقد في ديار بنصف ومساكن أهل الخليفة بنحو جواز هذه الأجر (أو استأجره
 ليحمل طعامه) إلى موضع كذا (بقدر مئة) أي من الطعام الذي يحمّلها (أو ليخبره كذا) أي من الدقيق
 اليوم بدينهم يجوز متعلق بالمسائل المذكورة فإن حملته أعم منه فلا يجوز بالأجرة من أو المستأجر
 الأخيرة فائدة عند أبي حنيفة وعندهما لا يفسد هذه الأجرة من أي حصة فإنه يصح إذا قال في اليوم
 (وإن استأجر رضاعاً) شرطاً (أن يكرها) أي يقيم للثمن من باب طلب (ويزرعها أو يسهها أو يزرعها
 صبح) العقد (فإن شرط) استأجر (أن يشبه أو يكرى أشهرها أو وسرها) أي يجعل في الأرض السرقين
 (أو يزرعها أو يراعيه أرض أخرى لا يجوز) في المسائل الأربع خلافاً للشافعي في الأخيرة ولو كانت
 الأرض في بلدته محتاجة إلى تكرار التكرار ليخرج الرعي لا يصحكون هذه الشرط ففسد العقد وأما إذا
 اشترط عليه أن يسرقها فأنما يفسد العقد إذا ثبت متفقته بعد انقضاء المدة أما إذا لم يثبت فلا يفسد
 العقد وليس المراد بذكر الانحرار المداول في المبيع فإن اشتراط كرى الجدول صحيح ولو غاب المراد بها
 الانحرار النظام قوله أو يزرعها إلى آخره أي أن أجزأه لزرعها أو يسهها أو يزرعها أرض أخرى
 للأو جريزها المستأجره (كأجرة السكنى بالسكنى) بأن أجزأه لزرعها أو يسهها أو يزرعها أرض أخرى
 المستأجر فله لا يجوز خلافاً للشافعي (وإن استأجره ليل طعام ينزعه أو فلا يجره) أي إذا كان الطعام
 مستتر كالبزج فإن استأجر أحدهما صاحبه أو حصار صاحبه ليحمل نفسه منه إلى مكان كذا أو ليل
 الطعام كله فلا يجره لا المسمى ولا أجزأه ليل وقال الشافعي له المسمى (كرها) استأجر الرعي من المثلين
 فله لا يجره (وإن استأجر أرضاً لم يزرعها) أي المسمى أجزأه (يزرعها أو) ذكر أنه يزرعها ولكن
 لم يزرع (أي شيء يزرع) فلا جارة فائدة (فزرعها فاضي الأجل فله) أي للأو جريز (المسمى) وإن غلب
 العقد جاز الاستحسان أو القياس أن يجب أجزأه ليل وهو قول زفر (وإن استأجر حماراً) يذبح (أو مكة
 ولم يسم ليحمل) عليه (أو جارة فائدة) (محمل) عليه (ما يحمّل الناس) على مثله (ففتى) أي هلكت في
 الطريق (لم يضمن وإن بلغ مكة فله المسمى) استحساناً وفي القياس يجب أجزأه ليل (وإن شأنا) أي
 أن اخضعها إلى القاضي (قبل أن يزرع) في الأولى (و) قبل (الحل) في الثانية (نقضت الأجرة دفعها
 للسان) ولو تعدى المستأجر وضعه لا يجب الأجر

﴿باب في إسن الأجر﴾

هو فاعل بمعنى فاعل في الجمل أجزأه الرجل مؤخر إذا احتلت له على فله أجرة والاجر يسري على ضم بين
 أجزأه مشتركاً واجر مشتركاً (الاجر المشترك من يموله لا يبرأ منه ولا يستحق الأجرة حتى يمول

كله باع وانصاروا المتاع في يده غير مضمون بالهلاك) عند أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد وهو القياس
مطابقا وهو ذلك بأمر يمكن التجر زعمه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن الاحتراز عنه كالسرقة الغالب
والفارة العامة والسيارة وقالوا لان ذلك بأمر لا يمكن التجز زعمه فلا ضمان عليه وان هلك بأمر يمكن
التجر زعمه فعليه الضمان استحسنوا اختيار المتأخرين الفتوى بالصلح على نصف القيمة كذا في الاصحار
وقيل اذا شرط الضمان على الاجبر المشترك يصح عند أبي حنيفة ومبار كان الاجبر في مقابل العمل
والحفظ جميعا كذا في شرح الوفاية وهو قول الفقيه أبي بكر والفقيه أبو القاسم يفتي بان شرط عليه
الضمان لا يصح (وما تلف) أي المتاع الذي تلف (بعمله كخمر يرق الثوب من دقة) وكفساده من قسره
او تشعبه (وزلق الخلال وانقطع الحبل الذي يشده) المسكاري (الحمل وغرق السفينة) من يده (مضمون)
هنا في الجبيع قوله مضمون خبر مائة وقال زفر والشافعي والضمان عليه (ولا يضمن به) أي بفرق
السفينة (بن آدم) حتى لا يضمن دية من يفرق في السفينة وكذا من يسقط من الدابة ولا يضمن وان كان
يسوقه وقوده وكذا من لا يستعملها في الدابة كالأضياع (وان انكسر من في الطريق ضمن الخلال قيمته
في مكان حمله ولا أجر له أو في موضع انكسره وأجره بحسابه) أي ان استأجر حمالا ليحمل له زاعجا ظهره
أو دابته الى موضع معلوم بأجره معلوم فحمل ثم انكسر في بعض الطريق فالحال بالبيع ان شاعضته
قيمتها في المكان الذي حمله منه ولا أجر له وان شاعضته قيمته فالحال في الموضع الذي انكسر وأعطاه
أجره بحسابه وكذا اذا كسره حمالا بالبيع وقال زفر ان انكسر لا يضمن وان كسره حمالا يضمن
قيمتها في المكان الذي كسره (ولا يضمن حجام أو رافع أو فساد لم يمتد) أي لم يتجاوز الموضع المعقود في
الحجم والرفع والفساد وفي المقرب رافع البيمار الدابة اذا شته بالبيع وهو مثل مشروط الحجام (و) الاجبر
(المخلص) من يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل (من استؤجر بشر) بدرهم (للخدمة)
أو ربحي (الغني) هذا اذا تمكن من العمل اما اذا عجز عن العمل لا يستحق الاجر كان استأجر اجبرا
وبما لم يعمل في العجرا كقتاد الطين وقوه فطر ذلك اليوم بهد ما خرج الاستير الى العجرا لا أجر له كذا
في الاخير وقد يصح اجبر وحده لانه لا يمكن ان يعمل في تلك المدة غيره ثم اعلم انه اذا استأجر ربحي فحمله
بدرهم ثم رافوه وأجره مشترك الا ان يقول ولا ترجع غني غني فحمله بصر اجبر وهو وان في المدة أو لا بان
استأجر ربحي فحمله بصر اجبر وحده الا ان يقول وترجي غني غني فحمله بصر اجبر (ولا يضمن) الاجبر
انفاس (ما تلف في يده) (ما تلف) (بعمله) وصح ترديد الاجر ترديد العمل في الثوب نوعا ما في الاول
أي ان قال للحياط ان خطه فارسه ان ذلك درهم وان خطه مرموميا ذلك نصف درهم فالشرطان جائران
عندهم وأي العبد عمل استحق ما جبره وقال زفر والشافعي الشرطان فاسدان وعلى هذا يصح
ترديد الاجر بالترديد في صبغ الثوب بصر أو زعفران وان قال للحياط ان خطه اليوم فلان درهم وان
خطه غدا فلان نصف درهم صح الشرط الاول وفسد الثاني عند أبي حنيفة حتى لو خاطه اليوم فله درهم
وان خاطه غدا فله أجره فلا يتجاوز به درهم في ظاهر الرواية ولا ينقص عن نصف درهم في رواية
النوادر وقال الشرطان جائران وقال زفر والشافعي الشرطان فاسدان وهو القياس وروى أبو يوسف
عن أبي حنيفة انه لا يراد على نصف درهم درهم ولا ينقص عن نصف درهم فان خاطه في اليوم الثالث
فالحجم انه لا يتجاوز نصف درهم عند أبي حنيفة والصحح عندهما انه ينقص عن نصف درهم ولا يراد
عليه هذا اذا قل على سبيل الترديد اما اذا قل ان خطه اليوم فلان درهم كان له درهم وان خاطه في الغد

وكذا ان قال ان شرطه ان يملك نصف درهم وان خالفه في اليوم كذا في شرح المعام
 الصفي العبراني (و) صح ترديد العمل (في الله كان والبيت) أي ان قال آخر تل هذا الاكلان والبيت على
 ان اعم ان يملكه عطار افسد درهم وان سكته سدا اذ افسد درهمين فالأجارة مجازة وأي العملين عمل استحق
 المسمى فمسه وقال الا يفرقة فيه مجازة (و) صح ترديد العمل (في الله امة مسافة) أي ان قال آخر تل هذه
 الدابة الى مكة يدرهم وان جازته الى الله يملكه نصف درهمين فهو جازة كرسمة هذه المسألة لم يولد فيها ان لا
 فاعقل ان يكون قول السكلي واحق ان يكون قول أبي حنيفة وقالا لا يجوز (و) صح ترديد العمل في الدابة
 (حلا) أي ان قال آخر تل هذه الدابة الى مكة على أنه ان حمل عليها كرسمة فاجرة نصف درهم وان حمل
 كرسمة فاجرة درهم جازة عنده وعند هذا لا يجوز (ولا يسافر بعد استأجره للخدمة بالشرط) فان سافر به
 فهو ضامن ام لا ولا بأس به وان رده على مولاه بعد ذلك (ولا يأخذ المستأجر من ماله شيئا وأجر اذا
 دفعه له) استحسننا ولا نقض فاصب العمل ما قل من أجره) أي ان شفعه سدا فاجرة العمل نفسه
 وسلم من العمل فحسب الاجارة فان أخذ العبد الاجرة وأخذ الخصام اجرة من ماله كما لا يضمن عند أبي
 حنيفة وعند سدا فانه يضمن (ولو وجده به أسفده وصح قبض العبد أجره ولو أجره عبد من الشهرين
 شهرين أو اربعة أو ثمانية فصح) (و) الشهر (الاول) يكون (بأربعة) والثاني خمسة ولو اختلفا
 في الباقي العبد وسريره) وسري ماء الرستن (حكى الحال) حتى لو استأجره شهر افسد درهم فمضى في أول
 الشهر ثم يفسد في آخر الشهر والعبد مريض أو أبقى فاختلافه بالمتأجر أبقى أو مرض حتى حين أخذه وقال
 رب العبد لم يبن ذلك الا قبل ان يأتي في بساطة والقول للمتأجر ولو كان يملكه في الحال أو غير أبقى
 قال القول المؤخر (والقول لرب الثوب في القميص والقباء والحجرة والصفرة) أي فيعسا اذا قال لرب الثوب
 أمرت أن تخطه قباه وقال الخطاط بل قباه قال القول لرب الثوب وان قال لرب الثوب للصباغ أمرت أن
 تصبغه أجرة صبغة صبغ وقال الصباغ بل أمرتني أصبغه قال القول لرب الثوب (و) القول لرب الثوب في
 (الأجر وعنده) أي ان قال لرب الثوب عمله لي بغير أجر وقال الصباغ بل قال القول لرب الثوب مطا
 وقال أبو يوسف ان كان الصباغ يصفه له أي يصبغه أخذ ما عطاه كخياط يخط الثوب بأجرة ففعل
 ذلك حرار فله الأجر والا فلا وقال محمدان كان الصباغ موهوبا فمضى به الصبغة بأجر فقول له

باب فسخ الاجارة

وتفسخ بالعيب بان استأسر ار أو جدها عيبا يضر بالخدمة فله الفسخ (وخراب الدار وانقطاع الماء
 من الضيق) (و) ماه (الرسن) وقد اختلف المشايخ في هذه المسائل الثلاثة فقل تنفع بنفسه ولا يحتاج
 الى الفسخ (و) تنفع (بعبث أسد المتعاقدين ان عقدها لنفسه) وقال الشافعي لا تنقض عبث ما (وان
 عيبها العجز ولا) تنفع عبثه (كالوكيل) والاب (والوصي والمولى في الوقت) تنفع بغير العجز
 والزوجين والعذر) عتسه بخلاف الشافعي في الاولى والثانية (وهو يحجز بالعقد في الماضي في موجبته
 الا يجعل ضررا لم يمتدح به) ثم العذر اذا تحقق تنفع بنفسه العذر بعد بعض المشايخ وعند عامة
 المشايخ يحتاج فيه الى العسر وهو الصحيح فم الفسخ هل يحتاج فيه الى القضاء أو رض العاقد الآخر كفي
 الزيادة انه يشترط القضاء أو الرضا أو اشارة في الجماع الصفة جرد في الاصل انه لا يشترط القضاء أو الرضا
 (كن استأجره لبيع حقه في حقه فم الفسخ) له طعمه الوليمة (فاستلمت) امرأته (منه)
 أو مات (أو صافر) فم الفسخ فيه فافلس أو أجره وله من بعيان أو ببيان) من المؤخر (أو باقرار) منه

أى لا يجوز الزنوج (بلاذن أى بلا اذن من المولى) (و لا الحبة) ولو بعوض لانه يترجى بقصد ادم (و لا
 التصديق الا بغير) أى بصدقة نسبية وهبة نسبية ولا يؤكل مما يذوق في الذخيرة ان يتصدق بميم -
 بقدر فلس ورشفت وقضة أقل من درهم وبأخذ الضيافة النسبية يوم يذوق الطعام المبالا كل بقدر
 داقيق ولو وجب أو أهدى درهمافصاعدا لا يجوز (و لا التثكيل) بنفس أو مال (و لا الاقراض) (و لا
 اعاقب عبده ولو) كان يعمل ويبيع نفسه أى لا يجوز بيع نفس عبده من عبده (و تزوج عبده)
 أى لا يجوز مطلقا الى لا فرق بين ان تزوج عبده من أمته أو من أمته شريفة ووظاهر الرواية ومن اني يوسف
 انه لو تزوج أمته من عبده يجوز (والاب والوصى في) حق (رقيق الصغي) في باب النكاح (كالمسكاتب)
 فيمكن ان يبيع رقيق الصفة من غيره ويصنع كذا به لا تزوجه ولا يبيعه من نفسه ولا يعتقه ولو عيال
 وعيالك تزوج أمته (ولا يملك ما ذون ومضارب وشرك) مطلقا سواء كانت الشركة ككثرة أو واحدة
 والعنان (شياؤه) أى من المالك ورثته ما وجد أى يوسف ثم تزوج أمته (ولو اشترى) المسكاتب
 (أباه أو ابنته تسكاتب عليه) أى دخل في كتابته تمها أو غلاما يقل صار مكاتبه لا يملكه كان مكاتبه ماله
 لم يمت كتابته بعد فجز المسكاتب الاصلى وليس كذلك حتى اذا فجز المسكاتب تمها الاب (ولو الله تولى اخاه
 ونحوه) في القرابة وكل ذى رحم يحرم لا ولا دينهما (و لا) يدخل في كتابة المسكاتب عند ذى حنيفية
 حتى يجوز له أن يبيعه ويهدمه ما يدخل (ولو اشترى أم ولد له منه) بأن تزوج أمته جسد فولدت منه ثم
 اشترىها مع الولد (لم يجز بيعها) ولم يدخل في كتابته حتى لا يمتدق عليه بعتقه نص عليه في الميسر ويدخل
 ولدها في الكتابة واغنياءه بشره الولد له الا لا يملكه ولو لم يكن معه الولد لا يجوز بيعه خلاف ما علمنا (وان ولدت له)
 أى للمكاتب (من أمته) أى من أمة المسكاتب (ولدت تسكاتبها بوجه) أى كسب هذا الولد (له) أى
 المسكاتب (وان زوج) المسكاتب (أمته من عبده فسكاتبها) المسكاتب (فولدت دخل) الولد في كتابتها وكسبه
 لها (مكاتب أمه أو ذون) تسكاتبها (مولاة) كذا في غيرها (فولدت منه) فاستحققت فولد لها (مولاة)
 فلا يملكها بالقيمة وهذا عند ما وجدته ولا بأس بالقيمة (وان وطئ) المسكاتب أو المأذون (أمة) ملكها
 (بشره) يبيع (بغير اذن مولاة) فاستحققت أو بشره فاستحققت (الامة الى باعها) (فقاله) في السكابة
 أى في المسكوب في السكابة (ولو) وطئ السكاتب أو المأذون (أمة) (بشكاح) بشيها اذن المولى فاستحققت
 (أخذته) أى بالحق (مذعق) هذا اذا كانت الامة ثيبا لمالو كانت بكر فاقضها بثوب خذ بالعقر في الحال
 وكذا التزوجه باذن مولاة يؤخذ بما هو في الحال

(فصل) و اذا (ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها وتجيزت) نفسها (وهي أم ولده) صورته
 كاتبة أمه ثم وطئ فولدت فهي الحرة ان شاءت مضت على كتابتها وأدت بدلا وأخذت العقر واكتسبها
 من مولاها وان شاءت تجيزت نفسها عن اداء بدل المسكابة وردها الى الرق وصارت أم ولد له سواء صدقة في
 الدخوة أو كذبة فإن مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل السكابة وان ماتت وترك مالاً أو ذى
 كتابته ومات في ميراث لولدها فان لم تترك مالا فلا شهادة على هذا الولدان ولدت ولدا آخر فغناه المولى
 أولم يدهه فان نسبها لا يثبت منه لانهما مكاتبه ولا يحل للمولى وطؤها انما يشب النفس بغيره الا بالدخوة فاذا
 ماتت سي هذا الولد بقي عليها فإلزامت المولى بعد ذلك حتى الولد يوفى عنها السعيابة (وان كانت
 أم ولد له وبغير مبيع) عند السكابة حتى لو ادعى بدل السكابة قبل موت المولى عتقت بالسكابة (وعتقت
 شيئا بغيره وسعى الميراث في ثمنه أو كل ان يبدل عتقه) أى حال كون المولى (نقرا) لا ماله له

عنده وعنده اني يوسف يدي في الأقل منهما وهذا هو الذي في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل السكابة
وقد بقوله فقير الانا ومانت بترك ما لا يخرج المذبح من الثلث حتى بالذبح ويحسب بدل السكابة (وان در
مكاتبه صبح فان يحسن نفسه (بقى مديرا لا) أي وان لم يجزوه في السكابة ومانت المولى ولا ماله
سواه (بشيء في ثلثي قيمته) أي ثلثي البذل (عونه) حال كون المولى (معه) لا مال له شيء وعنده ان
حقيقة وعنده ما يسهل في الأقل منها واما غايب بقوله معصر الا انه لو كان مبرا ويخرج المذبح من ثلث
المال بقوله ولا يلزمه السعاية (وان اهتمق مكاتبه حتى ويسقط) منه (البذل وان كاتبه على ألف
هو محل فصاحة على نصف مال صبح) والقياس ان لا يصح ما يضر كاتبة عبده على ألفين مؤحلا
(الى سنة وقيمة ألف) درهم ولا مال له غيره (ولم تجز لورثة) التأجيل (أذى) العبد ثلثي البذل حالا
(و) أذى (الباقي الى السنة او ذرفعا) هذا هو الذي هو عند محمد يورث ثلثي الألف وهو القيمة حالا والباقي الى
أجله وان كاتبه على ألف مؤحلا (الى سنة وقيمة ألفين) ومانت ولا مال له سواه (ولم يجزوا) أي الورثة
(أذى) العبد (ثلثي القيمة حالا او ذرفعا) ويسقط عنه الباقي (حر كتب) أي اذا قبل الميراث اجني
عقد السكابة لمولى العبد ثلث (عن عبدا ألف وأذى) الحارصه (حتى) فان قبل العبد (حين سمع تلاوته قبل
أداءه) فهو مكاتب (وان قال لا أقبله ثم أذى القائل الألف لم يفتق لانه اراد بعبده كذا في الهياض مورا
حر قال اولى عبد كاتبه عبدا فلان على ألف درهم على ان ادب اليك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على
هذا الشرط وقبل الرجل ثم أذى أنفاته يفتق بحكم الشرط ولم يفتق على ان ادب اليك ألفا فهو حر
فأذى لا يفتق قياسا وفي الاستحسان يفتق ولو أذى القائل البذل لا يرجع على العبد وهل يرجع على
المولى ويستبرئ منه أذى اراد افاضه ما يستبرئ وان أداه بغير ضمان لا (وان كاتب) العبد (الحاضر
والغائب) معنى المستثناة أن يقول العبد كاتبي على ألف في نفسي وعلى فلان القائب وكاتبه على هذا
(وقبل الحاضر صبح) العبد فلهما الصبحسا والقياس ان يصح السكابة على الحاضر بخصه من البذل
ويوقف في حق الغائب على اجازته (وأبهما على عتقا) ويجوز المولى على القول (و) أي ما أذى بدل
السكابة (لا يرجع على صاحبه) بشي وان ذهب المولى السكابة للحاضر عتقا وان ذهب الغائب لم يفتق وان
جز العبد الغائب يفتق وان جز الحاضر يفتق وبطل عنه خصه من السكابة ويورث الغائب حصه
حالا ولا ذرفي الرق (ولا يؤخذ) العبد (القائب بشي) من البذل (وقوله لغو) يعني قبل العبد الغائب
أولى قبل فليس ذلك منه بشي حتى لا يجب عليه شيء من البذل والسكابة لازمة للشاهد (وان كاتب
الأمه من نفسه بواحد من صغيرين لها صبح) العبد (وأي أذى) بدل السكابة (لم يرجع) على صاحبه
بشيء ويجوز المولى على القول ويعتقون

باب كتابة العبد المشرى

عندهما اذن أحدهما صاحبه (ان يكتب خطه) أي خط المأذون (بألف و) ان (يقض) الشرى
المأذون (بدل السكابة فيكتب) نصيبه بالف (وقض بعضه فقهر فالمقبوض للمقبوض) وان ادب المأذون
خطه ولا يضمن المشرى بانه (ولكن يسهل) العبد في نصيب الساكت هذا عندنا وعندهما السكابة لا يفتق
فيكون الاذن مكاتبه نصيبه اذا نكح السكابة السكابة فيكون بدل السكابة يتم ما اذا قبض المكاتب شيئا يكون
بأن ما قبل المهر وبهده واما غايب بقوله اذن أحدهما لانه لو لم ياذن له حق الفسخ عند السكابة وان لم يفتق
على ادب بدل السكابة حتى خطه عند أبي حنيفة ولما كت أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من

المولد (أمة) بينهما كأنهما فوطهما أحدهما فولدت (إراداً) فادماه) لو اطلقى فحسبت دعوتيه ونسب النسب
 (ثم علق) ذلك (الأمة) الشرى بك الآخر فولدت (ولداً) فادماه) الآخر فحسبت دعوتيه ونسب النسب (فحسبت)
 عن الاداء (فهو) أم ولد للأول (وضمن) المستولد (لشرى بكه نصف قيمتها) ونصف عقرها (و) ضمن
 (شرى بكه) الآخر (عقراً) وقيمة الولد وطوائفه (راى) من المستولين (دفع) العتق إلى المكاتبة صحراً فلا
 يطالبه ناسياً بحسب قبل العتق وإذا عجزت فترده إلى المولى وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على أم ولد للأول
 وهي مكاتبه كلها وعلية نصف قيمتها الشرى بكه عند أبي يوسف وعند محمد عليه الأقل من نصف القيمة
 وعن نصف ما بقى من بدل المكاتبه ولا يثبت النسب للولد الآخر من الآخر ولا يكون الولد حراً بالقيمة
 ويقوم العتق بها (وإن دبر) الأمة الشرى بك (الثاني) ولم يطأها فحسبت بطل التدين عندهم (وهى) أم ولد
 للأول (وضمن) المستولد الأول (لشرى بكه) وهو الذى دبرها (نصف قيمتها) ونصف عقرها (والولد الأول)
 وإن دبرها الأول صح في خطه عند أبي حنيفة وعندهما صح في الكل وضمن نصيب الشرى بكه وموسراً
 أو موسراً (وإن) كاتبها طهرها (أحدهما) حال كون المعتق (موسراً) فحسبت ضمن المعتق (لشرى بكه)
 نصف قيمتها (و) رجوعه (أى) عاوى (عليها) فى (حنيفة) وعندهما لا يرجع (عليها) ما دبرها (أحدهما)
 ثم حرره الآخر (حال) كون المخرور (موسراً) للآخر (وضمن) المعتق نصف قيمته (مدبراً) وإن شأه أعتق وإن
 شأه استبقى (وإن حرره أحدهما ثم دبر الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) وله أن يشأه أعتق وإن شأه
 استبقى وهذا عند أبي حنيفة وعندهما إن دبر أحدهما أولاً صار كمدبر أولئك نصيب صاحبه فبطل
 تحرير الآخر فيضمن نصف قيمته فموسراً (وإن) أم موسراً وهذا إن أعتق أحدهما نسيه أو لا يخلق
 كله وبطل تدبير الآخر وضمن نصف قيمته إن كان موسراً أو يسي العتق ذلك إن كان موسراً

باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

مكاتب عجز (عن نجم) أى قسط وظرفته من وظائف بدل المكاتبه (و) فذا كان له مال سيصل (أى)
 جزئ منه وله إليه بأن كان ديناً يقضه أو مالا يقدم عليه (لم يعجزوا لها) كإلى ثلاثة أيام (والا) أى وإن لم يكن
 له مال سيصل إليه فطلب المولى (يعجزه) الحاكم (و) فسخها (أى) فسخ الحاكم (أو) فسخها
 (سيده) بفسخه (أى) بفسخ السيد (وإذا) أحكام الرق ومالى يده (سيدة) وأما لم يزل مادى الرق لانه في حال
 الكتابة مرفوق أيضاً هذا عند محمد وموسراً (و) لا يفسخ ولا يعجز ولا يردق الرق حتى يتروا إلى
 عليه فحين وفى بعض الروايات ينقذ المولى بالفسخ ولا يشترط رضا السيد (وإن مات) المكاتب (وله)
 مال لم تفسخ الكتابة وتؤدى كتابته (أى) بدل الكتابة (من ماله وحكم بعتقه في آخر) جزء من أجزاء
 (حمايته) وما بقى فهو ميراث لورثته وعتق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم في حال الكتابة وتؤدى
 قول على رابن مسعود به أشد عطاءً وقال زيد بن ثابت تفسخ الكتابة بموته وعبرت عبداً وماتاً
 لمولا وهو قول الشافعى (وإن مات) المكاتب (وترك) ولد (ولدى) كتابته ولا فرق) عطف على قوله ولداً
 أى لم يترك ما لا ينفى بميل الكتابة (سعى) الولد (كتابته) كتابته على غيره فذا أذهب حكم بعتقه (أى)
 بعتق الولد (وعتق) أبيه قبل موته (ولم) الشرى المكاتب ولداً ثم مات (ترك) ولداً بشرى فقط (نجم) الولد
 (الميل) حالاً (أورد) الولد (رفيقاً) عند أبي حنيفة وهذا يؤيد على نجوم أبيه (وإن) الشرى المكاتب
 (أبنة) مات (أى) المكاتب (ترك) وفاء ورثته (أبنة) أى ورثته باقى من بدل المكاتب (وإذا) بعتقه
 (لو) كان هو أبنة مكاتبين (كأبنة واحدة) مات المكاتب (ترك) لداً (كأنما) (من حرره) ترك (ديناً)

على الناس (فموفقا فكانت تسمى الولد فضى به) أى بأرش الخيانة (على حاقلة الام لم يكن ذلك) انقضاء
 (قضاءه) وانسكابه) وقد عرفت بالدين لا يلوثر كعبه الا يأتى انقضاءه بالاحسان بالام لا يمكن الوفاء
 في الحال كذا في شرح السيد (وان اشتمل موالى الام) موالى (الاب فولاؤه) أى ولاؤه المكاتب
 (فضى به) أى بالولا (لموالى الام فهو) أى القضاء بالولاة موالى الام فبجزء وانسخه ووالدى
 المكاتب (الى مولاة) (من الصدقات) ووالوى على لا تحمل له الصدقة (وتجوز) السيد (طاب لسيده) هذا اذا
 شتر بغير اداء الى المولى فلا يجوز قبل الاداء الى المولى فكذلك يطيب له وان كان شتر ما عند محمد وكذا في
 الصحيح من مذهب أبي يوسف (وان جنى عبد فساكنه سيده) حال كون السيد (جاهلا بها) أى الجنبية
 (فقد دفع أو فدى) أى دفع المولى نفس السيد أو قيمته الى ولى الجنبية وأغاب قد يقول جاهلا لانه لو كان
 عالما به عند الكتابة يصير مختارا للفداء (وكذا) دفع أو فدى (ان جنى مكاتب ولم يفض به) أى بأرش
 الجنبية على المكاتب (فجزء) من الاداء (فان قضى به) أى بأرش الجنبية (عليه فى) حال كونه فجزء
 المكاتب عن الاداء (فوق) أى قدر قيمته (دين) على المكاتب اذا كان أرش الجنبية أكثر وان كان أقل
 فأرش الجنبية دين يسع المكاتب (فيه) أى فى حق قدر قيمته الا أن يرضى المولى عنه هذا عند جمهور
 قول أبي يوسف الآخر وقد قوله الازل وهو قول زفر اذا عجز فمضى القضاء يسع أيضا (وان مات السيد
 لم يفسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب (المال الى ورثته) على خبره وان جردوه عنق نجانا والقبان
 لا يأتى (ان جردوا بعض لم ينفذ بئنه) وقال الشافعي عنه صحيح

كتاب الولاء

هو من آثار العتق فتمتعه فهو من الرقبة التى يعق القرب يقال بينهما ولاه أى قرابة حكمية طاصلة
 من العتق أو من الموالاة رهنه قوله صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة النسب أى رحلة كوصلة النسب
 وقيل الولاء والولاة بالفتح النصرة حصول الثاني بعد الأول بغير فصل واستحقاق الارث والنصرة
 يشترط بعد العتق هنا فسمى بأسم الولاء ثم اعلم ان الولاء نوعان ولا غنى عما قد مضى ولا غنى عما سيبه
 الولاء الاعتيادى عند الجمهور والأصح ان سببه العتق على ملكه وولاة الموالاة وسببه العقد الذى يجرى
 بين اثنين (الاولاهن أعتق ولو) كان العتق (بفسد) بمرور كتابة واستبدال وولاء قريب) بأن ذلك خارج
 محرم منه عتق علية مطلقا سواء كان بمال أو بغير مال هذا اذا لم يكن الماعتق حيا فيما اذا أعتق حيا
 عبد آخر بيا فى دار الحرب وشلا أى خرج من داره الى المسلمين ثم جاسه من داره فلا يلاؤه فلهما وعند
 أبي يوسف الولاء له ثم المعتق لا يرث من المعتق وقال الحسن يث (وشروط السابقة له) حتى لو أعتق
 وشروط ان لا يلاؤه ما لا يشترط باطل والولاة مانعة حتى (ولو أعتق) رجل امرأة (جاءه لان زوجه الن)
 لرجل آخر عتقت وعتق حملها (ولا يذلل ولا الحمل عن موافق الام) الى موالى الاب (أيد)
 وهذا اذا ردت لأقل من خمسة أشهر (وان ردت بعد عتقها الاكثر من ستة أشهر فولاؤه الى الام) فان
 عتق العبد فى هذه المدة (جس ولاه ابنته الى موالىه) حى (عجمي) لم يهتق أحد (تزوج ممتعة) سواء
 كانت للعرب أو للجم وسواء كانت مصرية أو عجمية (فولدت) منه ولدا (فولاؤه له ما لم يهاجرا وان كل له)
 أى للعجمي (ولا الموالاة) وان والى رجلا عندهما عند أبي يوسف ملكه حكمي به حتى لو ترك السيد الولاء
 عبدا وأخذه رجعة أمه فبإرادته ورثه عند الماعتق أمه وعندهما للمعتق اذا لم يترد له عبدا بطريق الولاء
 وأما قيد بالجمعى لانه لو كان الاب حيا كان الولاء منسوبا الى قوم أبيه والذليل بالمرأة إشارة الى ابيه

وحكمه وهو الرخصة أو الإباحة أو غيرها على ما سمي في بعض الألفاظ تعالى يشرب عند سحره وشربه
 (لوا كره على بيع) ماله (أو شرا) السلطة (أو اترا) بأن كره على أن يقول لا شيء على أن يدرهم
 أو إباحة) بأن كره على أن يشره داره (يقول) متعلق بآ كراه (أو ضرب بشدة يد أو جرحه) فعل (غير
 بين أن يجنى النجس) أو أكرهه أو الأقرار أو الإجارة (أو يضمنه) بخلاف ما إذا كرهه بغير يوم أو فساد
 يوم أو فساد بسيط لا يكون كراهها إلا إذا كان المكروه مما يجب عزو مرتبة يعلم أنه يضر به أقوال
 الرضا قال في الميسرة والخروج في الحبس الذي كراه ما يجنبه الاغتنام الدين به وبالضرب الذي كراه
 ما يصد عنه الألف الشد وليس فيه حد لا يزد عليه ولا ينقص عنه ولا ينفك على قدر ما يرى المالك إذا فرغ
 ذلك اليد (و يثبت به) أي بكل واحد من البيع والشراء ونحو هذا (المالك) مطلقا سواء كان ملكا عينيا أو
 ذلك منفعة (عند القبض للفساد) أي يثبت هذا القبض وإن كان مكروه عند لاجل فإدائه يضمن في
 العقد بسبب هذا شرطه وهو الرضا ويقتضيه لا يثبت بالإجارة تراض (وقبض الثمن طوطا)
 كالسليم) حال كونه (طاه) أو ان هلاك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على القبض (والباقي مكروه)
 على التسليم (ضمن) المشتري (قيمة المباح والمكروه) أي للمباح المكروه (أن يضمن المكروه) أن يسلم
 يرحم المكروه على المشتري بالثمن وانما يضمنه وهو غير مكروه لا لو كان مكروه هلاك المبيع في يده
 غير أنه لا يضمن من ملكه أمانة كذا في النصري (و) لو كره (على) كل علم خفي (و) الجرح (ميتة) وم
 وشرب (غير) ولو أكره بعض (أو) بغير أو يضمن (و) له ذلك (و) على الأقدام أن كره (يقول)
 وقطع (والو) يعني أو أو ضرب بخلاف منه التلف على نفسه وأعضوه من أعضائه (أو غيرهم) أي لا يضمن
 أن يضره على ما عده فان صير حتى تلف به يكون أو يضمن أي يضمن أنه لا يضره وكذا في حال أصابه
 شيء فله تناول من الميتة حتى مات في ظاهر الزاوية يكون آشا خلافا لابي يوسف وفي الشئمة قال هذ
 بضرب سوط أو سوطين فهو شره مشهور أن يقول لأضرب بك على العيين أو على المذاكير فالأصلي
 أنه لا يضر في الشرب بالزنا لا يفسد إلا في حوال الناس في تشد في الشاق فالمرجع فيه إلى غالب رأى
 المكروه وإن وقع في غالب رأيه أنه لا ينفك شيء منه لا يضره لحد أو لا يضره لحد فثبت به الإباحة كذا في
 الأصل (و) لو كره (على المكفر) بالله أو سب النبي عليه السلام فهو ذابته منه (و) تلف مال مسلم يقتل
 وقطع لا يضرهما (أو) كالتضرب والحبس (بمريض) له أظفار جلدة المكفر واتلاف ماله فإن أظهر ذلك ونظيره
 مظهر بالبيان فلا يضره التقيد بمسلم به ولو جعله احترازا عن مال الحربي فإنه مباح (لكن
 ألا كره على الاتيان بالمباح لا يكون كراهها أو الما الذي فسكاسلم (و) أسكن (يشاب) المكروه على المكفر
 واتلاف النفس (بالصبر) بأن قتله ولم يظهر منه شيء (و) أما إذا لم يضره واتلف المال (لأنه لا يضره
 المكروه) على لفظ اسم الفاعل (و) لو كره (على) قتل غيره يقتل لا يضره (أو) الأقدام (فإن قتله أثم) فيما
 إذا كرهه إذا كان مقتول الدم وإن كان مباح الدم كره على قتله لا يكون كراهها وبالترك
 يكون آشا كذا في تجميس الناصري وانما قال على قتل لأنه لو قال السلطان لرجل أقطع بفلان ولا
 قتله وسعه أن يقطع به (و) يقتص من المكروه (على لفظ اسم الفاعل فقط) أي دون المكروه عندهما
 وعند أبي يوسف لا يجب القصاص على واحد منهما وقال زفر يجب على المكروه دون المكروه وقال الشافعي
 يجب عليه (و) لو كره (على اعتناق) عبده (وطلاق) امرأته (ففعول) وقع (العتق) والطلاق فثبت
 قال الشافعي لا يعتان ولو كره على الأقرار بالطلاق فأقر لا يصح إقراره والفرق أن ما قبلت بالآ كراهها

الرضا وإن لم يسبق شرطاً لجهة الطلاق دل عليه المأزول والغائب بالاكراه هو الرضا باعتباره لا بغيره لأن
الافترار خبر بالخبر أعني قبل ويعتبر ذاتي صحيح صدقه على كسبه ولا رجحان منه سلب الرضا به يؤيد به هذا
الفرق إن المكره على الارضاغ إذا أرضع ثبت حكمه والمكره على الافترار بارضاع إذا أقرت لا
يصح اقرارها كذلك في القاضى (و) سكن (رجع) على المكره (بقيته) مطلقاً سواء كان مكره أو غير مكره أو غير مكره
ولا نهاية على العبد فلا يرجع المكره على العبد باضمان (ونصف مهرها) أى رجوع الزوج على
المكره (إن لم يطأها) والمزوجه وإن لم يكن مسمى برجع بالتمتع وإن وطئها لا يرجع عليه بشئ (و)
لوا كره (على الردة) والتمتياز يثبت على فاطمة المكره (لم يثبت رجوعه)

في كتاب النكاح

المستسبحة بين المتكاتبين إن كانا من العارض التي تزيل بسبب الولاية أو الرضا ثم الحرف في النكاح المنع
مطلقاً ومنه سمي الخطم بغير الية منع من النكاح وهو العقل بغير الية منع من التماخ وبقوله بالفلان
في بغير شريطة أى شرطية المستسبحة للعرض وفي الشرع (هو منع عن التصرف قولاً أو فعلاً) بشرط
وجوبه فلا يصح تصرف صبي بعقل المبيع والشراء لأن تصرف صبي بغير ما لا يجوز أصلاً (وعبد بلا
أذن وفي وصية) فيه انف وشر الأول بالأول والثاني بالثاني (ولا تصرف المجهون المقلوب بحال) قوله
بحال يجوز أن يتحقق بقوله المقلوب لم يتخذ معنى الكلام لا يصح تصرف المجهون المقلوب بحال دون حال
إذا تصرف في حالة المجهون سواء أذن له الولي أو لم يأذن ويجوز أن يتعلق بقوله لا يصح فحينئذ لا يصح
الكلام لا يصح بحال سواء أذن له الولي أو لم يأذن إذا تصرف في هذه الحالة وعلى التقديرين المراد
بالمجهون المقلوب الذي يتبين ويشتق وهو المفقود لا الذي لا يتبين وأصلاً كما قالوا ليكون من رجوع القسم في
قوله ومن عقدهم وهو يعقله مذكوراً أولان الذي لا يفوق أصله وسلوب العمل لا لا غاوية وأقول
المجهون على نوعين مجهون في غايب وهو الذي اختلط عقله بحيث يمنع خبره من الأفعال والأقوال على
جميع القبيل الأناذر أو تصرفه لا يصح بحال وعبد مقلوب وهو الذي يختلط كلامه فيسببه مرة كلام
العقلاء ومرة لا وهو المفقود كالأهمل فثبت قوله ويجوز أن يكون من رجوع القسم في مذكوره ما
(ومن عقدهم وهو يعقله بغير الولي أو بغيره) أى من باع من هؤلاء شيئاً أو اشترى وهو يعقل القسم
والشراء بغيره قالوا والمولى بالنيابة إن شاء أجاز إذا كان فيه مصلحة وأن شاء فسخ والمراد بقوله منهم
الصبي والعبد والمجهون الذي يختلط كلامه أو الصبي والعبد بطريق إطلاق الجمع وإرادة التثنية
كقوله لنفع الاستبادة والمراد بقوله عقده عقد دائر بين المفقود والمضرة والتصرفات ثلاث أنواع
ضار شخص كالطلاق والعاقبة والمصلحة والصدقة فلا عكس وإن أذن له الزنى ونافع شخص كقبول الحسنة
والصدقة فمصلحة بغيره دائر بين النفع والضرر كالبيع والشراء والأجازة والسكاح فمصلحة بالآذن
قوله وهو يعقله احتراز عن الصغير والمجهون الذين لا يتفكر والمراد بقوله تصدده أنه تصدده أنبات
حكمه وفيه احتراز عن المأزول فإنه لا يصدق حكمه (فإن اتفقوا شيئاً) من نفس أو مال (ضموا) هذا
تقرير على قوله لا فاعلاً (ولا ينفذ اقرار الصبي والمجهون) هذا لما لا يعمل ولا يصدق من الحدرد
ولا بالطلاق والعاقبة (وبنهذا اقرار العبد في حق سيده فلو أقر) العبد (على نفسه) (أو)
بعدها لم يرد أو أقر بعد أو قبله في الحال لا يصدق أى الخبر منع عن التعريف بغيره فلا يصدق وقال أبو
يوسف ومحمد وهو أحمد قولنا لا يصدق بالسيده والسيده بالسيده الذي في عقله وقيل السيده

هو الفحل مختلف شرجب الشرع تماشيا لمرى رة ك ما يدل عليه الخي ومن مائة العذر والاهم في
 النفقة وان تصرف فيه فانه لا يفرض وان فرض لا يفسد بالانقضاء من قبل الدنيا تصرفه مثل دفع المال
 الى الخفي والنفقات وشراء الحياطة الطيارة غير خالي والعين في التجارات من غير نفقة (فان بلغ) الصبي
 (شهر رشيد) ومعنى الرشيد ان بلغ المال فيما يحل وعسل هو يصير م ولا تصرف فيه بالتسليم
 والاشراف (لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ) غير الرشيد (شهر او شهرين سنة) يخرج الا كانه مال النسبة
 وينفق منه على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذري الارحام الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة
 اليه ليصرفها الى المساكين ولكن بمقتضى ما عليه اعيان المدفع الى المساكين يضر من اعيانه ليصرفها الى
 مستحقها ولو اراد حجة الاستسلام لم يمنع من مساوئكم يسلم القاضي النفقة الى نفقة من الحاج بنفقة عليه في
 طريق الخ ولو اراد دفع واحد لم يمنع من استحقاقها (وتد تصرفه قبله) اي تصرفه غير الرشيد قبل
 الاصل المذكور هذا عندني سنة وعندها لا يدفع اليه ابد حتى يؤمن اي يعلم من شره له ويحوز
 تصرفه فيه (ويدفع اليه ماله ان بلغ اذنه) اي شواو شهرين سنة حال كونه (مفسدا) عنده خلافهما
 واعاقبه عليه غير رشيد لا لو بلغ رشيد انما صار من الممنوع منه المال منه في سنة (وشرق) عطف
 على قوله لا ينفقه اي لا يمنع من ماله القاسم كانه له المال او ماله الله وعنده اي يوسع ويحذف اذا
 كان مقصد الماله يحجز عليه ثم الفسق الاصل والداري عواه فلا يصح ان يبلغ فاسقا او طاريا ان يبلغ
 هذا ثم رشيد قول القاضي يحجز عليه (وشقة) اي لا يحجزه في نفقة ويحوز ان لا يكون له مال او كونه سلبا
 القاب لا يمتد الى التمسك بالراحة ويدين في التجارات وعنده عا وهو قول الشافعي يحجز عليه
 (ويدين ان طلبه مائة) اي امره المدين حبه (وحبس ليمسك) المدين (مالة في دينه فلو) كان
 (ماله دينه وراه مائة) القاضي يأخذ (بلا امره) اجتماعا (ولو) كان دينه وراه مائة ودينه
 او العا لم يسع الدين في الاول والاراهم في الثاني في (دينه) ان يحبس ما عدا في نفقة (ولم يسع)
 القاضي (حرفه من مائة) في قضاء دينه وان كان يحبس ابد حتى ينقض دينه وقيل لا يبدل القاضي البيع
 في الدين بالنقد ثم يغير من قبله القمار وقيل يبدل القاضي بيع ما عدا في حله ان يرضى من موعده
 ويغيره فبما سئل في بيعه ويبيع الباقي وعلى هذا المسكن وقبل سنة ان لما دفع في خلال دينه لم يوا
 محذورا ان دفعه في شيء ثم ادبايع القاضي ماله او امره امة به كان العهدة على المدين لا على القاضي
 وادبته حتى لو اسفحه المبيع من بيعه وتضمن على المطلوب كذا في شرح الطحاوي (وافلاص) اي
 ولا يحجز بالانكسار عند اني حبة من الاطعمة (فان انكسرت حبة من شعير) اي ان صار اقل من
 اربعة اشل في الاكل وعنده ما عدا ليل يبيع به ما عدا من الماس ذلك ما عدا من الرجل المدين (فبانه اسوة)
 اي صدر (الفره) سق يباع ويقسم ثمة بينهم بالمسكن وعنده الشافعي ان يكون المانع سق انفع هذا
 اذا سددت ارب الدين او نزلت في مائة وقسم بينهم بالاختياره اما المدين لو اقرب بعض الفرع بقضاء
 الدين بامتناعه ذلك الله ذلك كذا في فتاوى النوري
 في مسئلة في حد البائع (نرخ العلام والاحكام والاحكام) اذا وصى (والا) اي وان لم يوجد
 ذلك فبيلو شة موقوف (حتى يتم ثمان في عشرة سنة) عهدة في حبة (و) باوخر الحارة بالبيع والاحكام
 والمطلوب (والا) اي وان لم يجد ذلك (حتى يتم) لها (سبع عشرة سنة) وفي بعض النسخ ثمانية عشر سنة
 على ما يدل من الخبر ان الزمان لم يرد في الاحكام باوخره لان اثر الحياطة انما يعلم بخلاف الصبي

(ويقال بالبلوغ فيها) أي في الغلام والجارية (عشرة عشر سنة) هذا قولهم وهو يترجع إلى حنفية
وهو قول الشافعي (وأدنى المدة في حقه اثنا عشر سنة وفي حقه تسع سنين فإن رآها) أي فأمر بالخلم
والشكل أمره في البلوغ (وقال) قد (بأنه صفة قارأ حكمها) أي حكمها (بالتسعين) فلأمر الغلام وهو
إن اثني عشر سنة أو أقرب الجارية به بعد أن تحطم تسع سنين بقل قولها بالاجتماع أم قبل ذلك فلا
وهي مائة سنة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثني عشر سنة أن لا يكون محالاً ليعتلم مثله ذكر هذه
القيمة في فتاوى الفضل

كتاب المأذون

المناسبة بين السكينة ظاهرة إذا لاذن بمقتضى سابقة الخطر فترتب الأذن عليه (الأذن) الإعلام لغة
وفي الشرع فك (الخط) الثابت بالرق (واسقاط الحق) عشرة نار عند الشافعي ووزع عبارة عن انابة
وتوكيل ثم أراد أن يظهره الخلاف فزعم وقال (فلا يتوقت) الأذن بالآما كن ولا زمان حتى لو أذن
لعمى وهو ما أوشهر أو مكانا كان مأذونا أبدا إلى أن يحجر عليه عندنا وعند زفر بوقت (ولا يخصص)
بنوع دون نوع حتى لو أذن له في نوع فهو ومأذون في جميع الأنواع وعند زفر والشافعي لا يكون مأذونا
إلا في ذلك النوع وما كان الأذن مثبت بالدلالة أيضا أشار بقوله (ويثبت بالسكينة) أن رأى عمده يبيع
ويشتري فإله بصير مأذونا عندنا في جميع ذلك التصرف الذي رأوه ولا فيه وفي ذلك لا يفتدوا ولا يشتري
شياء بالمولي فلم يفته المولى فهو وأذن منه وينفذ ذلك الشرع كذا في الأذنية ولا فرق بين أن يبيع عينا
علا كاللؤلؤ أو الأذن حتى يافته أو يبيعها فإنه كان أرفس روا وقال زفر والشافعي لا يكون أذنا (فإن
أذن) المولى أذنا (أما) لعمده بأن قال له أذن لك في التجارة (لا بشرأ شيء بعينه يبيع ويشتري) اتفاقا
وكذلك إذا قال أذن لك في جميع أنواع التجارة قوله لا بشرأ شيء بعينه لفي الخلاف في تناوبه زفر
والشافعي صرحا بوجوب كذا أهموم أن أذن طامعا يبيع ويشتري ما يملكه من أنواع الأعيان فحينئذ يبيع
وكذا بالدين الفاسد حش عندنا في حنفية بخلافهم أسوأ كذا عليه من أولا (ويؤكل) المأذون بهما
ويوهن (شما لنفسه) (ويشترى ويبيع) (ويضارب) ويشاركه شركة عثمان (في جميع نفسه) خلافا
للشافعي (ويقر دين) فلو أقر دين يلزمه في الحاصل إذا أقر له الولد والوالدين والزوج ويملك إقراره
لمؤلا عندنا في حنفية بخلافهم (ويصوب ويدهس ولا يترقيج) المأذون (ولا يترقيج علهو) (ه) مطلقا أسوأ
كان هذا وأما وقال أبو يوسف له ترويح الأمانة (ولا يكتاب) المأذون إلا أن يحجر المولى ولا دين عليه
لحفظه بخلافه المكتوبة ويصير المأذون نائبا عنه وأما لو كان عليه دين مستغرق فاستدعى حكمة فيما إذا
تصرف المولى في كسب المأذون المديون (ولا يعتق) ولو عبال إلا أن يحجره المولى ولم يكن عليه دين ولو
كان مديونا ضمن المولى قيمته فغرم المأذون على قومه كذا في الأصل نقل عن الإيضاح ولا يعرض
ولا يبيع ولو يهوى (ولا تصدق) يهدي طعاما مديرا كذا علف ويصنع ويصنع من وطعمه ويهمل من
الشمع يبيع) مثل ما يحيط به الخمار ولا يملك حظ الزمادة ولا يملك الحظ من غير عيب (ويدهس متعلق
برقبته) حتى (يباع) المأذون (ب) أي بسبب الدين (أو لم يدهس) بدهس (بضاه الدين بأمر القاضي) فإن
فداه لا يباع وقال زفر والشافعي لا يفتق بالرقبة وإنما يفتق باليأس كسب فلا يتبع رقبة في دين التجارة
ويباع كسبه (وقسم) بين الغرماء (أغنى بالخصص وما يبق طولب به حكمة) أي عاين من الدين
(ويحجر) (يحجره) أي يحجر المولى (أن يملك) أي بالخبر (أو يفتق لسوقه) وقال الشافعي يبيع المأذون

عليه بغير علم العبد وأهل السوق هذا إذا علم بالذات أهل السوق وإن علم رجل أو رجلان أو ثلاثة بالخبر
 يكون بغير علم من هؤلاء ولا يصح عداوته بان يخبره في بيته وإن لم يعلم بالذات إلا العبد فالخبر يكون بغير
 من العبد ولا يصح إذا كان الخبر في بيته بغير حضوره ثم العبرة بالشهر والخبر واستمراد بالخبر في السوق
 حتى لو تخبر في السوق وليس فيه إلا رجل أو رجلان لا يخبر ولو باعوه هاز وإن باعه الذي علم بالخبر وإن
 تخبر في بيته بحضور من أهل السوق يخبر (و) لا يخبر ضمناً (بوت سميلاً وخجونه) أي جنون المولى مطبقاً
 (وطوقه) أي حقوق المولى بدار الخرب حال كونه (مريضاً) وإن لم يعلم به أما غير المطبق كالمرض فلا يخبر
 به ما دون السنة ثم مطبق كذا في الأخيرة ولو أغنى عليه لا يصح من يخبر (و) لا يخبر (بالأبق) قال
 الشافعي لا يخبر من كان عادى إلا بأحق هل يعود قبل يعود وقبل لا يعود (والاستيلاء) أي تخبر الأمة
 المأذون لما في التجارة إذا ولدت من مولاها فأداه المولى هذا عندنا وعند زفر لا يخبر (بالأبق) أي أبق
 يخبر المأذون بأن تدبر (و) لكن (ضمن) المولى (مهما) أي بالاستيلاء والتدبير (قيمة ما اغرمه) لو كان
 علم ما دين التجارة (وإن أقر بعد تخبره بما في يده صح) عند أبي حنيفة من أنه أن يقر بما في يده أنه أمانة
 ثم يرد أو غصب منه أو يقر يدين على نفسه قيمة ما في يده وقال لا يصح إقراره ويؤخذ به بعد الحق وما
 في يده أو لا وأما قد عاقب يده لانه لو أقر بالخساية الموصفة للدفع أو للعدا لا ولا عاكس قد عاقب يده
 أحاط دينه عليه ورقمته) أي إذا لم يدين قيمته يحاط به عليه ورقمته لم عاكس سيده ما في يده (فقط) تخبر (أي
 تخبر المولى (عبداً من كسبه) هذا عند أبي حنيفة وقال عاكس ما في يده من كسبه ونفذ حقه في عمله
 ويقرم قيمته للفرما (وإن لم يحط) أي وإن لم يكن الدين يحيط به عليه ورقمته (صح) تخبره عبدان
 كسبه قوله وإن لم يحط معطوف على مجموع الشوط والخبر لا على قوله أو أحاط (ولم يصح بيعه) أي يبيع
 العبد المأذون شيئاً (من سيده إلا بمثل القيمة) هذا إذا كان عليه دين أما إذا لم يكن عليه دين فلا يجوز
 بيعه من المولى ولا يبيع المولى نفسه فإن باعه من المولى بنقصان القيمة لم يجوز مطلقاً فاحشاً كان الدين أو
 يسيراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند طحايا لا يبيع فاحشاً كان الدين أو يسيراً ولكن يخبر المولى
 دين أن ينزل الدين ديناً بنقص البيع وهذا الذي ذكرنا على قول أبي حنيفة وقول بعض المشايخ
 وقيل الصحيح أن قوله كقولهما (وإن باع سيده منه بمثل قيمته أو أقل صح) يبطل الثمن لو سلم المولى
 المبيع إلى العبد المأذون المدين (قبل قبضه) أي قبل قبض الثمن بخلاف ما إذا كان الثمن عرضاً
 فقبله لا يبطل (وله حبس المبيع بالثمن) أي للمولى أن يبيع المبيع ولا يملكه إلى العبد بسبب الثمن
 وأما قد بطله بمثل قيمته أو أقل لانه لو باع المولى متاعاً من عبده بأكثر من قيمته بقليل أو كثيراً
 فإن باء لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار أن شاء نقض البيع وإن شاء حط الفضل من القيمة كذا
 ذكره بعض الأصناف السرخسي وغيره في شرح الميسر من تحريف كذا الخلاف ويحتمل أن يكون البيع
 فاسداً عند أبي حنيفة وهو قول بعض المشايخ كافي الفصل الأول كذا في الكافي (وصح اعتاقه) أي
 اعتاق المولى العبد المأذون (و) لكن (ضمن) المولى (قيمة ما اغرمه) إذا كانت مثل الدين أو أقل وإن
 كان الدين أقل من القيمة ضمن الدين لا غير (وطواب) العبد (ببق) من الدين (بعد حقه) فإن باعه
 سيده) أي العبد المدين وعليه دين يحيط برقمته وقبضه المشتري (وشبهه المشتري ضمن الفرما السابق) وهو المولى
 (قيمة ما) وجداً المشتري العبد بغير التصديق (رداً) لعبد (عليه) أي على البائع (بسبب
 ربحه بغيره) على الذي أخذ منه (و) يكون (حق) الفرما في العبد أو مشتريه (عطف على البائع أي ضمن

الفرماة المائيم أو مشترية (أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن) ثم إن ضعفوا المشتري فمشتريه جميع المشتري على المائيم لأن ما يجه اختيار الفرماة فمشتريه يوجب له الآخر حتى لو تلفت القيمة على الذي اختاره لم يرد له على الآخر (فإن باع سيده) من رجل (والعلم) المشتري (بالدين) ثم جاء الفرماة بعد ما قبض المشتري العبد (فلما مرده البيع) إذا باع يحن لا يفي بدويتهما أما إذا باع يحن يفي بدويته فليس لهم رد البيع وقدرنا إلا على ما سقط الخيار للمشتري في الرد يجب الدين (فإن باع) عبده المادون وسلمه إلى المشتري (وناب المائيم فالمشتري ليس بخصم لهم) معناه إذا أنكر المشتري الدين عند فرماه تداني يوسف المشتري خصم لهم فيه فيسقط بدويته ويحق بدويته وأما إذا أنكر له إذا أقر المشتري بدويته وصدقه في دعوى الدين كن للفرماة أن ردوا البيع بلا خلاف كذا في شرح الهداية فقلنا عن الإمام الجويني وعلى هذا الخلاف إذا اشتري دارا فباعها رجلا ورثها أو سلمها إليه وناب ثم حضر الشفيع فالمشتري أو الموهوب له ليس بخصم لهم عند خلافا له وروي ابن سنان عنه أنه قال قول أبي يوسف في مسألة الشفعة (ومن قدمه من أقال أنا عدد) يدق المشتري يبيع ثوبه كل ثوب من الثوبين والمسألة على وجهين أحدهما أن خبرنا قوله أنه في مطلق الاستحسان لا كان أو غير عقل ربا لهما أن يبيع ويشتري ولا يجوز شيء عرف الاستحسان مثبت الأذن (و) إذا لم يرد يحن ولا يكون في كسبه وفاء (الاتباع) الرقبة (حتى يخلص سيده) فإن حضر وأقر باذنه يبيع في الدين (ولا) أي وإن لم يقر وقال أنه محجور (لا) يباع والقول قوله رعى الفرماة البيعة فإن أقال أو يبيع بالآل يطالب بهذا الحق (وإن أذن الصبي) الذي يقول (أرأيتوه الذي يقول البيعة والشرا أو يبيع) أي قل وأصدقتهما (في الشراء والبيع كذا عند المأذون) حتى ينفذ تصرفه ولا ينفذ تصرف غيره يبيع ما يملك ويصرف ما يملك ويصرف ما يملك أقره بما في يده من كسبه إلى غيره ذلك وقال الشافعي تصرف الصبي لا يجوز له يبيع من أي يملك كونه البيع سالما للآل والشرا أو يبيع بالبرج كذا في الغاية وقد ذكرنا الحائفة معناه أنه يعرف أن البيعة قبل المالك ويعرف الدين الفاضل والبيعة حتى لو لم يعرف ذلك لا يبيع الأذن وأعلم أنه لو يبيع غيره يبيع الأب ثم الجاء أبو الأب ثم وصيه ثم الولي أو القاضي أو وصيه ثم الأم أو وصيه ثم الأب يبيع وكذا أمير البلد

في كتاب الغصب

المسألة بين النكاحين أن الغصب من أنواع الخسارة حتى لو أقر المأذون ببيع كما يبيع بين الخسارة ولم يبيع بين المهر لأنه ليس من الخسارة والدين المنهوبة لا يملكها الغاصب كالمبيد المأذون لا يملك ما اكتسبه والعبد كما كان محجورا عن التصرف فالمولود يدين الأذن في كذا إذا انقضى لا يملك ذلك شرعا وعرف الأذن أخذ الشيء ظاهرا أو نهريا يقال غصب على الرجل شيء غصبته منه عبده أو أيا غصبه يقال للغصب غصب قهريا بالظهر وفي الشرع أخذ المال من غير شتره بغير أن المال على وجهه قبل يده أن كان في يده وزاد في السكاف على هذا أو لا أو بقصر يده أو لم يده في يده فخرج على الغصب مسألة الاستخدام عبده الغير والحل على دابة الغير وهو كاف المثل على الآلة والغصب شرعا لا ينفذ في المثل والغير لا يملك ليس بمالك ولا في غيره يد المثل لا تمت بتمتة ومدة ولا في مال الغير لأنه ليس بمرتحم ولا فيما أذن المالك بأخذه كالوديعة ولا فيما لا ينزل يد المالك عنه كزوال الغصب أو الغصب عندنا (عوار الأذن الشبهة باتبات) أي مع اثبات (المدة المظنة) وعند الشافعي هو تمام المدة المظنة ولا يشتريه إلا إذا اشتراها لم الغصب لأن من ادعى هذا الثمن يثبت له سبيل الطهينة ليخرج السرقة حكمه لا ثم إن علم رد الدين

قائمه والفرم هالكه وان كان بدون العلم بان ثلث ان المأخوذ ماله أو اشترى عينا ثم ظهر استحقاته
 فالضمان لا يشير (فلا يستخدام) أي استخدمه من جديد الغير (وحمل الدابة غصب لا جلوبه على الساطع)
 والاضمان لا يشير ويصح وزان الغصب غير مضمر ونفسه داخل في الشافعي وقد فرغ على هذا ان عبد المالك
 المومني حتى هلك وأمسك الغير على قلع الآخر ضربه أو حربه حتى ضاع ماله أو انخرم داره وهذا غير
 مستقيم لان انبات البذل لم يوجب هذه المسائل (ويجب) على الغاصب (رد عينه) الى الغصوب منه فان
 كان قائما (في مكان غصبه) أو (مهلكه) ان هلك عند الغاصب مطلقا سواء كان بفعله أو بغير فعله
 (وهو مئلي) أي والحال ان الغصوب معلى كالمكمل والموزون (وان انصرم) أي انقطع (مع المثل) عن
 ابدى الناس (فقيمة يوم الغصوب) أي تحب قيمة الغصوب يوم الغصوب مع القيمة عند أبي حنيفة وهذا
 يوسف قيمة يوم الغصب وعند محمد قيمة يوم الانقطاع (وما لا مثله) من الغصوب ~~ككعديان~~
 المتفاوتة كالباب والدراب والبطن والرامان (فقيمة يوم غصبه) وقال مالك لا يضمن مثله ضرورة من جنس
 ذلك والمخالف غير مقصور على العدديات المتفاوتة فان أكثر من الموزونات ليس معلى بل من ذات القيم
 كالقيمة والقدر ونحوهما ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البعير بل يكون مقابله بالثمن
 من المعالي الكلي أو الموزن أو القدر ولا يختلف بالقيمة حتى لو اختلفت كالقيمة والقدر فلا يكون
 مثليا بل لا يمتثل بالقيمة اما غير مصدوع أو مصدوع لا يختلف كالأرهاب والذاني والفلس
 وكل ذلك معلى وقد فصل القصة هاهنا المثليات وذات القيم في كتبهم ولا يحتاج الى ذلك فيا يوجب مثلي في
 الاسواق بالانقار يتعدي به فهو معلى وبالس كذا القوم من ذات القسم ثم معنى العدديات المتفاوتة
 الشيء الذي بعد تركه يكون افراده متفاوتة ولا يراد هنا ما يكون مقابله بالثمن من المعالي العدد كالحيوان
 مثلا فانه بعد هذا البعير من غير ان يقابل ببيع الغنم فبذلك أو اما العدد في الغير المتفاوت مثل الموزن
 والبعض والناقص فهو كالمكمل رشده التشبيه بالمكمل دون الموزون أن من الموزونات ما ليس بمثل
 كالموزون الذي في قبة غير وهو الطشت والقماقم ونحوهما من المصنوعات كذا في شرح الاصل
 فان ادعى الغاصب (هلاك حبه) الحاكم حتى يعلم أنه لو بقي لأظهره ثم اذا لم يظهره (فحق عليه بهلكه)
 أي المثل أو القيمة هذا اذا لم يرض المسالك بالقضاء بالقيمة اما اذا رضى به فانه يقضى ولا يتناول ويصدر
 التلوم وكوله الى رأى القاضي (والغصب) ثابت (قيمة منقل) ويجوز (فان غصبه ارا) أي ضمه
 وقيل كل ما كان له أصل كالدار كذا في القرب (وهلاك في يده) بأن صار حرجا أو سجنه أو فخرهما (الرضنة)
 الغاصب عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الآخر وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف الأول وقال
 الشافعي (وما نقص بسكاه) وعمل به كان حمله الحداثة أو القصاره (وزر اعته) ضمن النقصان كما
 في النذلي أي ضمن النقصان في صورتين كما يضمن النقصان في الغصوب النقص في قيمة اذا النقص
 عند الغاصب مطلقا سواء كان بفعله أو بغير فعله كالعوز والشلل وذهاب السمع والبصر وانما قال
 بسكاه لانه اذا تم دمت الدار بعد ما غصب أو سكن فيها لا بسبب سكاه وعمله لا ضمان عليه عند أبي حنيفة
 وفي النزل الآخر عن أبي يوسف كذا في غصب المبسوط وقال نصير بن يحيى في نقصان الأرض انه ينظر
 بكل استأجر هذه الأرض قبل استئجاره وبكل تستأجر بعد استئجاره فاقاربت ما بينهما من نقصانها وقال محمد
 ابن مسleme فظهر بكم تستأجر قبل استئجاره وبكم تستأجر بعده فمقاربت ما بينهما من نقصان الأرض كذا في
 النهاية ثم النقصان أنواع أربعة بتراجع السعور بقوات جز من العين وفوات وصف غروب فيه

كما سمع والبصر واليد والأذن في الذهب والفضة في الذهب والفضة في الخطة فبواب المعنى المرغوب
 في العين فالأول لا يوجب الضمان في جميع الأحوال إذا ارد العين في مكان الفضة والمانى يوجب
 الضمان في جميع الأحوال والثاني يوجب الضمان في غير أموال الزبا أعاني إلى باقوا في غصب خطفة
 ففقدت عندهم أو أتاها ففقدت فشم في يده فصاحبه بالخيار أن شاء أخذ ذلك بعينه ولا شيء له غير وإن شاء
 ترك وضعه مثله تفرغ ادع الزبا وقال الشافعي له أن يضمن النقصان والاربع وهو فوات الماشي
 المرغوب في العين كالعبد المحدث عرف إذا نسي الحسرة في يد الغاصب أو كان شاة فاشاخ في يده يوجب
 الضمان أيضا هذا إذا كان النقصان قبله إلا ما إذا كان كثير في غير المال كالمالك بين الأخذ وبين تركه مع
 أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما في مسألة الخرق السير والعاش وهذا إذا رد في مكان
 الغصب أما إذا كان في غير مكان الغصب فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة وبين الانتظار إلى رده إلى
 مكان الغصب (وإن استعمله تصدق بالغلة) أي أن غصب عبدا فأجره فأخذ أجره ففقدته الأخر ضمن
 النقصان وتصدق بالغلة عندهم أو عند أبي يوسف لا تصدق (فيما لو تصدق) الغاصب (في المال
 الغصب والمودع في مال (الوديعة) والمستعير في المستعار (ورج) تصدق بالرجع عندهم وإن ملكه وعند
 أبي يوسف يطيب له الرجوع عند الشافعي لا يملكه (و) أن غصب (ملك بالأسل انتفاع قبل أداء الضمان)
 وقبل الإبراء وتضمن المالك أو الحاكم القيمة ورجع ورجع واحد متباحل (بشيء) مان غصب شاة رجعها
 وشواها (وطبخ بلحن وزبح) بأن غصب خطفة وملكها بأرض زرعها (واختار سيف أو ناه) حال كون الأناه
 ملاسا (بغير طحين) أي الذهب والفضة هذا كله من تأويل الشافعي لا ينقطع حتى يملك المالك وهو رواية
 عن أبي يوسف عن أنيس وهو قول زفر والحسين بن زياد بن عمار بن أبي حفصة قال للغاصب أن يأكل كل هذا
 الدقيق وينتقم به قبل أن يرد في الضمان وأما قوله بغير طحين لا يملك غصب ذنبا أو فقة فغيرها
 دراهم أو دراهم أو أنية لم يملك ما لم يكن عند أبي حفصة ولا شيء للغاصب وبها لا يملكها الغاصب وعليه
 مثلها (وربناه) أي ملك بالأسل انتفاع قبل أداء الضمان ببناء (على ساجدة) أو ملك ما ملكها أو لم
 الغاصب قيمتها وقال الشافعي للمالك أخذها ونقص البناء ذكر الكرخين أن يضع المسئلة فيم إذا أدخل
 الساجدة في بئانه بأن بني هو مالاهلها أو ما إذا بني على الساجدة لم يرد له وإن كان هذا ضعيف هكذا
 في السكنى الساجدة بالبنين شعبة مخوفة هشة للإسساس عليها ونحوه بأن جعلها جذعا أو نحوه وبني
 عليها (ولو زرع شاة) بغير إذن مالكة (أو زرع ثوبا) مقصودا شرقا (فاحشا) يبطل عامة منفعة شعبة
 بالتشديد لا يبيح من المبالغة في دفع الأبواب رفع الأبواب (ضمن) المالك (القيمة) تسلم المقصوب
 إليه) أي إلى الغاصب (أو ضمن النقصان) وأخذوه كذا الدابة إذا قطع يدها أو رجليها أو أظفارها
 وروى الحسين عن أبي حفصة أنه لا يضمنه شيأ ولو كانت الدابة تضر ما كولة قطع الغاصب طرقها
 فلما لا أن يضمن جسمه قسمتها بخلاف ما إذا قطع أذن الدابة أو ذنبها يضمن النقصان ويحذف لقطع
 طرف المولود حيث يأخذ المولود مع أمه أو مع المولود مع أمه أو مع المولود مع أمه (وفي الخرق السير ضمن النقصان) وأخذ
 الثوب والصحيح أن الخرق القاحش ما يوجب به بعض العير وجنس المنفعة وبقي بعض العين وبعض
 المنفعة وذلك مثل قطع الثوب في صافيات به جنس منفعة القماش والنجبة وبقي جنس منفعة العير
 والسير ما لا يوجب بشيء من جنس المنفعة (ولو غرس أو بني في أرض الغير فله أو ردت) الأرض إلى
 مالكها إن طلب كذا في المحيط والخبر. وكان القاضي أبو هلال النسفي يحنى عن شيخه أبي الحسن

السكنى في حدها انما يحد كى تقسم الارض الى اقسام اذا كانت قسمة الشما كثر من قسمة الارض لا يؤمر القاصب
بشغل ذلك بل ينقسم قسمة الارض وان كانت اقل فكل واحد من السكاك وقال مشايخنا بعد اقرارهم من
منازل حطفت من خمس منها ان من كان يهدم المولدة فاستطاع ان يهدمها فانه انما ينظر الى قسمة
الديار والاروقة فان كانت قسمة الدار واحدة اقل من خمسها يجب ان لا يؤخذ من الدار واحدة ومن خمسها
ويجب ان يترك المولدة من اقسام قسمة الارض فان كانت اقل من اقسام الارض (له) اى القاصب
(البناء والقبيل) اى حصة من اقسام الارض كونه كل واحد منهما (مولى عاى يكون) كانهما (له) اقسام
من قسمة بناء او شجر يوم يلقاه لقيمة بناء او شجر ثبات في الارض ولا قيمة ثبات او شجر فكل واحد
من قسمة ثبات او شجر يوم يلقاه لقيمة بناء او شجر ثبات في الارض ولا قيمة ثبات او شجر فكل واحد
(وان) قسمة ثبات او شجر يوم يلقاه لقيمة بناء او شجر ثبات في الارض ولا قيمة ثبات او شجر فكل واحد
(قسمة ثبات او شجر يوم يلقاه لقيمة بناء او شجر ثبات في الارض ولا قيمة ثبات او شجر فكل واحد
الاصبح والسعي والاضافة التقديرية بيانها فبما ان عليه الصبيخ السعي وقال الشافعى في الغريب
فيما سكنه ان يسكنه وبما القاصب بالالة الصبيخ عن ثوبه بالفضل بقدر الامكان وفيه نفسان الثوب
انما تقسم بالالة ثوبه

(فصل في الغصب) الغاصب (المغصوب) ولو قال اذا غاب المغصوب يسكن ارضي (وهذه) المالك (قيمة)
 ملكه) الغاصب وكذا ملكه بادا الغصمان او جعل الغاضي عليه الغصمان وقال الشافعي لا يملكه
 قال كل من غصب الغاصب يضمن قيمته بادا الغصمان عندنا يضمنه لا يضمن (والقول في القيمة للغاصب مع
 عيبه والقيمة للمالك) أي اذا قام المالك القيمة على زيادة قيمة المغصوب تقبل قيمته ولا يفتقر الى قول
 الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك قيمة توجه الغاصب بقيمة ان قيمته كذا وكذا كغيره ان غصبه وطلب عين
 الغاصب هل تقبل قيمة الغاصب قبل لا تقبل قبل يفتقر الى ان تقبل قيمته كذا في الاصل (فان ظهر
 المغصوب بغيره للغصمين) (وقيمة المستعثر) كذا في الغاصب (في الحال انه) قد ضمه بقول المالك
 او بغيره (اقامه المالك) او بشكوك الغاصب (من العين) فهو (أي المغصوب) للغاصب ولا خيار
 للمالك في ان يرد القيمة بالمغصوب (فان ضمه بين الغاصب والمالك يضمن الغصمان او بأخذ
 المغصوب بغيره) (الغرض) في ظاهر الرواية وهو الاصح وقال المكي في لا خيار له (وان باع الغصوب
 قيمته المالك نفسه يضمنه وان حرره فمعه) (يعتق) (وزواله) المغصوب أمانة في يد الغاصب طافا
 متصلا كانت كالعين والجسمه والوصف او منفصلا كولا المغصوب بقران والابن الأبيض وثمرة البستان
 المغصوب قوله (فتمسك بالثبوت) أي من الغاصب يفرع على قوله أمانة (أو بائع يمد طلب المالك)
 مع قدره التسليم وقال الشافعي زواله الغصب مضمونه سقط ما لو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم
 والزيادة سقطت فان كان قائما اخذها حبا وان كان هاسكا فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم
 الغصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض وليس له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة
 زائدة عنه أي حقيقته وقاله ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة زائدة (وما نصت) الجارية
 (بالولادة) في يد الغاصب (مضمون) هذا اذا حدث الحمل في يد الغاصب من غير المولى والزوج اما اذا
 كان الحمل من أحدهما لا يجب عليه الغصمان لافي النقصان ولا في الهلاك (ولكن) (بغير) النقصان
 (بولدها) ان كان في قيمة الولد وفاء به يسقط ضمانه من الغاصب اذا أدى الولد وقال زفر والشافعي
 لا يجب النقصان وذكر في الأخيرة لا يسقط في ظاهر الرواية وعن محمد انه يسقط وكذا اذا قطع وقام

بسبب الشراء (وتجرب) الشفعة (الطباع في نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتملًا على كائنين أو كائنين فباع
 أحدهما من أجنبي (ثم لعل في حق المبيع كالشرب) بالسكسر وهو نصب الماء في الشرع عبارة
 عن نية الانتفاع بالماء سعيًا للزراع أو الدواب كذا في المغرب وعن أبي يوسف أن مع وجود الشربين
 في الرقعة لا شفعة لغیر مسلم وأستوفى (والطريق أن كن) كل واحد منهما (خاصا) والطريق الخاص
 أن لا يكون نافذا والشرب الخاص أن يكون نهر أو تجري قيمته المسقفين فقبل أرطبه أصغر الشربين
 وما تجرى فيه الشرب فهو شركعة عامة وهذا عند أبي يوسف رحمه الله الخاص أن يكون نهر أو تجري
 منه فإحدهما أولًا لئلا يفرح والآخر قطع أرض لا شجر فيها وقبل إذا كان شركاه النهر عن يمينهم
 فهو خاص وإن كانوا من يمينهم فهو عام فإحدهما قدر مائة وقبل خمسة أئة وقبل أرطعون وما لا يهي
 بخلاف ذلك في الأصل الخاص ما يفرق ماؤه بين الشركاء ولا يبقى إذا انتهى إلى الآخر ولا يكون له
 من مقدار العام بخلافه (ثم للبار الملاقى) وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة أخرى وقال
 الشافعي لا شفعة بالمجاور (رواضع الجذوع على الحائط والشرب في شفعة) كائنة (على الحائط جار)
 وتاؤه إذا كان له حق بوضع الجذوع من غير أن يملك شيئًا من رقة الحائط لانه إذا كان هكذا لفلحق
 الشغل لا شجر فكان جار الشرب كما وكذا الشرب في شفعة موضوعة على الحائط إذا لم يكن له شيء من
 القيمة جاز لا شرب (ثم لا يملكه مع الشرب) (على عدد الرؤس) أي تقبب الشفعة مسومة على عدد
 الرؤس دون متادير الملائكة (بالمبيع) وقال الشافعي تقبب بينهم على عدد سهمهم حتى لو كانت دار بين
 ثلاثة لأحدهم نصفه واربعة ثلثها وثلثا خمسة سدسها فباع صاحب السدس نصيبه اشتد أو أخذ
 الشربين كان المبيع بالشفعة عند الشافعي بينهم وانصفان وعند غيره بقسم بينهما بالاختصاص ثلاثة أخماسه
 لصاحب النصفين وخمسان له صاحب الثلث ولو اشترى بعضهم حصة فهو للباقي على عدد رؤسهم ولو كان
 البعض عامًا يفتى بغير بيان الحضور على عدد رؤسهم (وتسعة) الشفعة (بالأشهاد وعك) بالأخذ بالتراضي
 أو بقضاء الشافعي (رواؤه) تظهر فيه إذا مات الشفيع بعد طلب الواقعة والتقرير أربع دارة الشفيع
 بماء الشفعة أو يبيع دار يجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحياكم وتسلم المشتري لا تورث عنه في الصورة
 الأولى وتبطل شفعته في الثانية ولا يسخة في الثالثة لعدم الملائكة في المشفوعة

(باب طلب الشفعة والمقصود منها)

(فإن علم الشفيع بالمبيع أشبه في مجلسه) أي مجلس علمه (على الطلب) على فوري علمه بالمبيع من
 غير توفيق حتى لو بلغه المبيع ولم يطلب بطلت شفعته سواء حضره إنسان أو لا وكفي بالمسوط إذا
 علم الشفيع بالمبيع وهو يحضر من المشتري فالجواب واضح أي يطلب ما إذا كان يحضر من
 الشهود ويغني عن إتيانهم على طلبه ولذلك لم يكن يحضره أحد حتى يسمع منه يفي أن يطلب الشفعة
 والطلب صحيح من غير إتيان الشهود إذا علمه المشتري أمكنه أن يخلف أنه طلبها كما جمع ولو أخبر بكتاب
 والشفعة في أوله أو في وسطه فقرأ الكتاب إلى آخره بلا طلب بطلت شفعته لتأخير الطلب وعلى هذا
 عامة الناجز منهم الله وهو رواية عن محمد رحمه الله وفيه أنه لا مجلس العلم فعلى هذا لا تبطل
 بالتأخير إلى آخر المجلس والرواية في النواذر والثانية أخذ السكسر وهي أصح الروايتين (ثم أشهد
 على البائع) كان العقار (في يده أو على المشتري أو عند العقار) ولو لم يكن المبيع في يد البائع ذكر
 الشيخ بوالحسن القسري والناطقي أنه لا يبيع الطلب عنده وذكر شيخ الإسلام أنه صحيح الاحتسابا

وهكذا ذكر شيخ الإسلام أحمد الطواوصي كذا في شرح الهداية للسيد (ثم لا سقط) الشفعة بهذا الظاهر
 بالتأخير أي تأخير طلب الشفعة ومطالبة المحدث حتى حقيقته روحه الله وهو رواية عن أبي يوسف وهذا ظاهر
 الرواية فمن محمد بن ترك ذلك شهر ابعده الأشهاد بغير هذا كالمريض والجس ونحوه فطلبت شفعة وهو قول
 زفر ولو علم العلم يكن في البلاد قاض لا يقبل شفعته بالتأخير اتفاقا (فإن طلب) الشفعة (عند القاضي)
 الشفعة (سأل) القاضي (الذي عليه) فإن أقر بملكها بشفعة أو نكحل (الذي عليه) عن العبد (أو برهن
 الشفعة) على الدار التي بطلب الشفعة بها (سأله) أي القاضي المشتري (عن الشراء) فإن أقر به أو نكحل
 أو برهن (الشفعة) على الشراء (ففى) القاضي (بها) فحققت بجميع الصور وأعلم أن صور طلب
 الخاصة أن يقول الشفعة للقاضي إن فلانا المشتري دارا وبين مصرها أو نكحل أو حصدوها رأينا الشفعة بها
 يدعى وبين حدودها أو يسألها إلى قبله ذلك سأله القاضي أن المشتري هل قبض الدار أم لا وإذا بين
 ينبغي أن يسأله بأي شيء انتهى الشفعة وإذا بين يسأله القاضي متى علمت بالشراء وكيف حصلت بحيث
 علمت قال مشاهيرنا رحمهم الله والعجيج أن القاضي يقول متى استمرت بالشراء ويكتفى بالبين ولو علمنا
 استمراؤه لاخبار أن العلم لا يثبت إلا بدليل موقوف ودعا يسأله القاضي عن وقت الاستمرار ووقت
 العلم حتى يرى القاضي أن المدة هل تطاولت من وقت العلم إلى وقت المرافعة إلى القاضي فتشدد في يوسف
 ويجهل در سهمه ما الله إذا اندلجت المدة فالقاضي لا يشفعت إلى دعواه وعليه الفتوى ثم إذا سأله عن طلب
 المرافعة فقال طلبت من علمت أو حين استمرت من غير علمت يسأله عن طلب الاستمرار هل طلبت الاستمرار
 بعد ذلك من غير تأخير وقصر فمن قال نعم يسأله عن الذي طلب بغيره هل كان أقرب اليقين فمعه فإن
 قال نعم تبين أن الشاهد قد صرح ثم إذا بين ما صرح عنده لطلبه قد صرح وأما بعد ذلك يسأل القاضي
 الذي عليه من دعوى الذي فإن أتمك أن يكون شفعيا بأن كان الذي عليه الشفعة تسبب الجوار
 والذي عليه فتمك أن تكون الدار يجب الدار المشتراة أو أن تكون الدار التي يجب الدار المشتراة
 ملك الذي فإن تجز عن البيعة استغنى المشتري بالله ما يملكه المالك الذي ذكره فاشفعه بهذا القول
 أي يوسف رحمه الله وهو محمد رحمه الله في خلافه على البائت كذا في شرح السيد للهداية (ولا يلزم) الشفعة
 أحضار اثنين وقت الدعوى بل يلزم أحضاره (بعد القضاء) بالشفعة إذا طعن رواية الأصل وعلى محمد
 أنه لا يقضى حتى يحضر الشفعة الآخر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وخاص) الشفعة بطلب الشفعة
 (الباقم) لو كان القمار (في يده) فإذا أسكر البائع كره ما سلك الذي ذكره في الشفعة بعد الخصومة فقام
 المبنى بالبيعة (لا يبيع) القاضي (البيعة حتى يحضر) المشتري (فيبيع) بالبيع أي القاضي (البيع
 بمشودة) أي بحضور المشتري ويقضى بالشفعة على البائع (والبيعة) أي ضمان الغير عند استحقاق الدار
 (على البائع) بخلاف ما إذا كانت الدار مرفوعة حيث لا يشترط حضور البائع فيخاصم المشتري وقال
 الشافعي العهد على المشتري بكل حال سواء أخذها من يد البائع أم من المشتري (والوكيل بالشراء خصم)
 أي إذا وکیل رجل رسلا المشتري له دار أو اشتري له دار ولو كیل له خصم (الشخص المأمور) الدار (إلى
 الموكل) فإن سلم إليه فأنزل هو المخلص وهذا ظاهر الرواية ويشعر في يوسف رحمه الله الشفعة لا يأخذها
 من يدوكيل لكن يقال سلمها إلى الموكل ثم أخذها الشفعة من الموكل نقلا في الجواز فيقول من المخرج
 (والشفعة خيار الرقبة والعيب وان شرط المشتري البيعة منه) (أي من قبل واحد من خيار الرقبة والعيب
 وإن اختلفت الشفعة والمشتري في) مقدار (الغن) فقال الشفعة اشتريتم أجرة أو قول المشتري اشتريتم

وبما بالآخر وهو لا تجب في (دار جعلت مهر) مطلقا سواء قبل بيعها مال أو لا حتى لو تزوج امرأة على دار على ان ترد هي على الزوج ألف درهم فلا شفعة في شيء منها عند أي حذيفة وعند غيره تقسم الدار على مهر مثلها وألف درهم فأصاب الألف تجب فيها الشفعة (أو أخرى) أي لا تجب الشفعة في دار جعلت أخرى بأن استأجر داخرا على أخرى ثارا (أو) جعلت الدار (بدل خلع أو بدل صلح) من دم (أو) جعلت الدار (عوض عتق) وعند الشافعي تجب فيها الشفعة والمراد بالدم المأخذ لاندلوص الخلع من دم الخطا تجب فيها الشفعة (أو وهبت) أي لا تجب الشفعة في دار وهبت (بلا عوض مشروط) خلافا للشافعي قبله لا لأنه لو وهبت بعوض مشروط تجب فيها الشفعة (أو وهبت بخيار البائع) أي لا تجب الشفعة في دار وهبت بخيار المشتري فان أسقط الخیار وهبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري تجب الشفعة في الحال (أو) وهبت فأسدا) أي لا تجب الشفعة في دار بيعت بيعا فأسدا (مالم يسقط حق الفسخ بالتمام) فان بقي المشتري فيها ينقطع حق البائع في الاسترداد ويحب على المشتري قيمتها ويحب للشفيع الشفعة فيها عند أي حذيفة وعند غيره لا ينقطع حقه في الاسترداد فلا تجب فيها الشفعة ويحبخص بسقوط حق الفسخ بالتمام اتفاقا لا لأنه لو سقط حق البائع في الفسخ يبيع المشتري باها من آخر وهبت الشفعة (أو) قسمت بين الشريكة أي لا تجب الشفعة لغيرهم اذا قسمت بينهم (أو سلمت شفعة) أي لا تجب الشفعة في دار اشترى بثلث وسلم الشفع الشفعة (ثم ردت بغير رؤية أو) بخيار (شرط أو) بخيار (عيب بقره) يتعلق بالعيب فقط ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه (وتجب) الشفعة (لو ردت بعيب بالإقضاء أو تقايلا) خلافا لغيره والمراد بالعيب بعد القبض لأن قوله يبيع من الأصل

(باب ما تبطل به الشفعة)

(وتبطل بترك طلب المائنة أو التقرر) حتى لو ترك الشفع طلب المائنة حين علم بالبيع وهو بقدر على ذلك بان لم يأخذ أحد حقه أو لم يكن في الصلاة بطلت شفعته وكذلك لو طلب المائنة ولم يشهد له على أحد المتبايعين ولا عند التمار وهو طلب التقرر بطلت شفعته (و) تبطل الشفعة (بالصلح عن الشفعة على عوض وعليه ردوه) تبطل (بموت الشفع لا المشتري) تبطل (ببيع ما شفع به قبل إقضاء الشفعة) مطلقا سواء علم بالشر أو لا قوله قبل الإقضاء إشارة إلى أنه لو مات أو باع بعد الإقضاء بالشفعة لا تبطل (ولا) شفعة (لمن باع) مطلقا سواء كان أصلا أو كدالا (ولا شفعة لمن) (ببرعه) وهو الموكل وقد لو باع المتضارب دارا من مال المتضارب قرب المال شفعها فلا شفعة له (أو ضمن الدرك) أي لا شفعة لمن ضمن الاستحقاق (عن البائع ومن ابتاع أو ابتاع له فله الشفعة) أي تجب الشفعة للمشتري مطلقا سواء اشترى أصالة أو وكلة وكذلك تجب الشفعة لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل شفعه مع كونه الشفعة وفاقده إن لم يكن المشتري أو الموكل بالشراء بشره بكاو لا داره بشره بكاو لهما الشفعة ولو كان هو شره بكاو لا داره بكاو فلا شفعة للدار مع وجوده (وان قيل للشفع أنها بيعت بألف فسلم) الشفع الشفعة (ثم علم أنها بيعت بألف) منه (أو) بيعت (ببر أو بغير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة) بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بغير قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما إذا علم أنها بيعت بأكثر من الألف (ولو) قيل للشفع أنها بيعت بألف فسلم ثم (بان أنها بيعت بغير قيمته ألف) أو أكثر (فلا شفعة) - إن كان أقل فهو على شفعته وقال زفره الشفعة في الوجهين (وان قيل له ان المشتري ثلاث فسلم) الشفعة (فبان أنه) غيره فله الشفعة) ولو علم ان المشتري هو لم ينع غيره فله أخذ نصيب غيره وان اشترى ثمانية فسلم ثم

ظهر انه يسع البعض لاشفعة له وفي عكس هذا لا تبطل الشفعة (وان ما عاها الا ذراعا) أو شرا عرضا
 وتمام القول (في جانب الشفعة فلا شفعة له وان ابتاع من ابيهما ثلثي السكك (الادرها ثم يتابع بقية)
 يارهم (فالشفعة للجاري في السهم الاول) بما اشتراه (فقط) أي دون السهام الباقية وفي المسألة في شرح
 النافع العلامة التي في تأويل المسألة اذا بلغه بيع سهمه من افراده أي رد الطالب أما اذا بلغه البيع فله
 الشفعة وتبطل ما صاحب الهداية هذه المسألة بقوله لان الشفعة يجرى فيها ما الان المشتري في الثاني غير ذلك
 فمقدم عليه يقتضي الاطلاق وعلى هذا اعتماد جماعة السكك (وان ابتاعها ثلثي ثم قدم) المشتري الى المائع
 (فويا) حال كونه عرضا (عنه) فاشفعة بالثمن لا بالتوب ولا تنكر الحيلة لاسقاط الشفعة وان كان عنداني
 يوسف وعن محمد تنكره ثم الحيلة في هذا الباب فوكان حيلة لاسقاطها بعد وجوب الشفعة بخوان يقول
 المتابع للشفعة انما يبيعها فمقتضى هذا الباب يقتضي ثلث فلا شفعة لك في الاختذ فتقول الشفعة ثم أو ما يدل على
 الرضا بطلت شفعة أو يقول له في وجهك من ذلك الدار فتعمل في فلما قال قبلت تبطل شفعته ثم تمتع من
 التسليم فلا تنم الحيلة وان سلم اليه يرجع في هبته فهذه الحيلة مكرهة بالاتفاق والثالثة حيلة قبل وجوب
 الشفعة وهي ما عداها في هذا الباب قبل يفتي في الشفعة يقول أي يوسف يقول يفتي في الزكاة كذا في
 الاصل (واخذ) الشفعة (سقط البعض بتعدد المشتري) مطلقا (لا بتعدد البائع) أي اذا اشترى خمسة
 مثلا دار من رجل فلما شفعهم ان يأخذ نصف أحدهم ويترك الباقي ان شاء وان يأخذ نصيب السكك ان
 شاء سواء كان قبل القبض أو بعده وهو الصحيح وروي الحسن عن أبي حنيفة انه فصل فقال ان أخذ
 قبل القبض نصيب أحدهم ليس له ذلك وبعد القبض له ذلك وسكان يقول قبل القبض لا يمكنه أخذ
 نصيب أحدهم اذا اقتد الشفعة بماله مالم ينقد الآخر من المشتري حصته من الثمن وان اشترى من رجل
 من خمسة أخذ الشفعة كلها أو تركها وليس له ان يأخذ البعض دون البعض وقال الشافعي له ان يأخذ
 حصه أحدهم (وان اشترى نصف دار ثم قسمه أخذ الشفعة مع كل واحد من المشتري) أي النصف (بقسمته) أي
 البائع مطلقا أي في أي جانب كان ان شاء أو تركه وليس له نقض القسم وهو المروي عن أبي يوسف
 وعن أبي حنيفة انه اذا أخذ اذ وقع في جانب الدار التي يشفع بها أما اذا وقع في الجانب الآخر فلا دأغا
 قال وقسمته لانه اذا قسم المشتري يكون له نقض القسمة (والعبد المدين) المأذون (الاخذ بالشفعة من
 سيده كعكسه) أي اذا باع العبد المدين فلولاه الشفعة بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين والعبد ما تبعه
 لاشفعة للولي أما لو اشتراه فلولاه الشفعة (وهو تسليم الشفعة من الاب والوصي) على الصغر عندهما
 حتى لو اشترى رجل دارا وشفعهها وصي فسلم أو أو الوصي يبيع نفسه حتى لا يكون للصبي أن يأخذها
 اذ بلغ وقال محمد ورفقا تصح حتى كان له ان يأخذها الشفعة اذا بلغ (و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل)
 مطلقا أي اذا سلم الشفعة أو اقر على الموكل انه سلمها فمشد أي حنيفة يهتان في مجلس القاضي ولا
 يهتان في غيره وقال أبو يوسف ان لا يهتان كيف كان غير جمع وقال يهتان ابن كانا وقال محمد
 لا يبيع نفسه بجمال ويصح اقراره في مجلس القاضي ولا يصح في غيره

كتاب القسمة

القسمة في اللغة اسم للاقتسام ووجه المناسبة ان الشفعة تخرجت لدفع ضرر الجار وتكمل منفعة المالك
 جبرافكذا القسمة تخرجت لتكمل منفعة المالك ويجري فيها الجبر لأن في الشفعة كل معنى المبادلة
 فتقدم ثم القسمة في الاعيان (هي جميع نصيب شائع في) نصيب (معين و) هي (تشكل على الافراز

والمبادلة) لانه ما من جزء من الارض مشق على النصفين فساكن ما يجتمع في نصيب أحد هما بضعة كان
 له من بضعة كان لصاحبه فصار له عوض عما في يد صاحبه فساكن مبادلة من حيث انه أخذ حق صاحبه في
 مقابلة حقه واقرارا من حيث انه يقبض حقه أيضا (وهو) أي الافراز (الظاهر في المثل) كالمساكنات
 والاوزونات والعدييات المتقاربة (فيأخذ) أي أحد الشركتين (حظه حال غيبة صاحبه وهي) أي
 المبادلة الظاهرة (في غيره) أي في غير المثل كالموت وان والهروض (فلا يأخذ) أحد الشركتين نصيبه
 عند غيبة صاحبه (ويجب) القاضى الشرى بالكلية القسمة (في متخذ الجنس عند طلب أحد الشركا
 القسمة (لا في غيره) أي لا يجبر في غير متخذ الجنس (ونب) للقاضى (نصيب ظلمه رزقه من بيت المال
 بقسم بلاجر والا) أي وان لم ينصب (فمنصب ظلمه بقسم) على المتقاسمين (بأجر بعدد الرؤس) أي
 بأجر مقسوم بينهم بحسب عدد الرؤس مطلقا أي على الجميع ومنه ما اعتد في حصة وعندهما على قدر
 الانصاف وهو قول الشافعي حتى لو كان مال بين اثنين لأحد هما ثلثه والآخر ثلثاه فالأجر على ما نصبة
 عنده وعندهما يجب ان لا يورى الحسن عن أبي حنيفة ان الاجر على الطالب القسمة دون الممتنع
 وقال الظاهر ما وقدر القاضى أحدهما كآخر السكك وفي الذخيرة يجوز للعاض أن يأخذ على القسمة اجرا
 ولكن المستحب له أن لا يأخذ ولو لم يوافقوا لم يرفعوا الامر الى القاضى وافترقا وبأنفسهم برأيهم جاز
 الا اذا كان بينهم صغير فيحتاج الى أمر القاضى برأيه (ويجب أن يكون) القاسم (عدلا أميناً عالماً
 بالقسمة ولا يتبع قائم واحد) لا يستأجره دون غيره (ولا يترك القسام) أي لا يترك القاضى
 القسام بشرى ~~مكون~~ في القسمة فلذا كان للقاضى أن يقول لكل واحد منهم أسبقه أنت بالقسمة
 بلا انتظار الآخر (ولا يقسم العتارين الورثة باقرارهم) انه ميراث لهم فلا من مات (حتى يبرهنوا
 على الموت وعدد الورثة) عند أبي حنيفة وعندهما يقسم بينهم (ويقسم في المنقول) بين الورثة
 باقرارهم (و) يقسم في (العقار المشتري) أي لو حضر كل الشركا عند القاضى وفي أيديهم عقار
 وادعوا انهم اشترى ويقسم بينهم باقرارهم وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول ان القاضى لا يقسم
 العقار المشتري بينهم فسوى بين الشراء والارث (ودعوى المالك) أي اذا حضر وافي أيديهم عقار وادعوا
 المالك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم من أرث أو بيع أو غيره فقسمه القاضى بينهم بقولهم دون البيعة وهذه
 رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البيعة انما في أيديهم ما وأرادا القسمة
 لم يقسمها حتى يقال البيعة انما هما مقبل وقول أبي حنيفة خاصة وقيل هو قول السكك وهو الاصح بخلاف
 المنقول حيث يجب قسمته (ولو برهنا العقار في أيديهم لم يقسم حتى يبرهنا لهما ولو) حضر
 وارثان (برهنا على الموت وعدد الورثة والدرا في أيديهم ومعه وارث غائب أو وصي قسم) الدار (و)
 سكن (نصب) وكيل يقبض نصيب الغائب (أو وصي يقبض نصيبه) أي نصيب الصى (ولو كانوا)
 أي الذين حضر واعند القاضى وفي أيديهم عقار (مشتريين) رزقوا والبيعة على الشراء (وغاب أحدهم
 أو كان العقار في يد الوارث الغائب) أو يد الطفلى (أو دفن وارث واحد) وبرهن على الموت وعدد
 الورثة والدرا في يده ومعه وارث غائب أو وصي (لم يقسم) في المسائل الثلاث (وقسم) القاضى المال
 المشترك (بطلب أحدهم ولو اتفق كل) أي كل واحد من الشركا (بنصيبه) بعد القسمة (وان تقرر
 السكك لم يقسم) القاضى (الاتراضهم وان اتفق البعض وتضرر البعض اقسمة حظه قسم بطلب ذي
 الكثير فقط) أي لا يطلب صاحب القليل كذا ذكره المصنف رحمه الله وذكره الجصاص رحمه الله تعالى

فكس هذا ذو كرا الحيا كم رحمة الله في حتمه وان اتم ما طلب القصة يقسم القاضي وماذا كره الخصاف
رحمة الله اضع (ويقسم القاضي) العروض) حال كونهم اثنى خمس واحدة) جبرا (ولا يقسم الخمسين
جبرا) فيقسم كل مكمل وموزون كثير أو قليل والمعد والمقارب وتبر الذهب والفضة وتبر الخلد يدو النحاس
والابل بأفرا دها والبقر والغنم بأفرا دها ولا يقسم شاة واحدة وما يوزن وبرذوناً وحماراً (ولا يقسم
الخواهر) مطلقاً (والزنى) عند أبي حنيفة رحمة الله وعندهما يقسم الزنى وأما الجواهر فتقبل إذا
ختلف الجنس كاللآلئ والبواقي لا تقسم وقيل لا يقسم التكاثر منها ويقسم الصغار (و) لا يقسم
(الجسم والنبت والرحى) وتل ما لا يتفقه به في القسمة (الأرضاهم) يتعلق بالسائل الست (دور
مشاركة أودار وصيغة أودار وحاولت قسم كل واحدة منها) (على حدة) بينهم مطلقاً سواء كانت الأدور متلازمة
أو متباينة في محلة أو مختلفة في مصر أو مصرين وقالان رأى القاضي قسمها اجملية بينهم ما هي الأصل
قسمها كذلك وقالان كانت الأدور في مصرين لا يجتمعان في القسمة كما هو مذهبه كذا في روى علل
عنهما وعن محمد بن يقطين قسم احداهما في الأخرى أي يقسم إحدى الأدور حال كون إحدى الأدور في الأخرى
وهي قسمة الجميع ثم يرقى هؤلاء فالأصل في الأدور واليوت والنازل فالأدور عندنا لا يقسم قسمة واحدة إلا
برضاهم سواء كانت متباينة أو متلازمة واليوت تقسم قسمة واحدة سواء كانت متباينة أو متلازمة
والنازل قسمة باليوت إن كانت متلازمة والأدور إن كانت متباينة وقالوا في الفصول كلها ينظر القاضي
إلى أصل الوجوه فيقضي القسمة على ذلك (ويصور القاسم ما يقسمه) في قرطاس ليحفظه أول مرة في ذلك
إلى القاضي ويسويه (ويصله) على سهامهم (ويذره) ليعرف قدره (ويقوم اليثاء) لمطابقته
في الآخر وهو صور الذرعان على ذلك القرطاس بقم الجدول فيه ~~يكون~~ كل ذراع بشكل لينة (ويوزن)
أي يقطع (كل نصيب بطريقه وشربه وقلب الانصبا بالاول والثاني والثالث) من أي طرف شاء
متللاً ذلك على الجانب الغربي أولاً يجعل ما يليه ثانياً ثم ما يليه ثالثاً إلى الآخر (ويكتب اسمهم) أي
أسماء أصحاب السهام على الزقعة (ويخرج من خرج اسمه أولاً فله السهم الاول) أي يعطى نصيبه من
الجانب الغربي مثلاً من القرصة أو البنا أو أن يتم نصيبه (ومن خرج ثانياً فله) السهم (الثاني) أي
يعطى نصيبه متصلاً بالاول إلى أن يتم سواء كانت الانصبا متساوية أو متفاوتة فلهما في نصيب الثالث
وبطريقه ان يقسم المقسوم بأقل الانصبا بأن يجعل أثلاثاً إن كان الأقل ثلثاً أو أسداساً إن كان سدساً
لتسبيل القسمة كما إذا كان لأحدهم نصف ولآخر ثلث فخرج سدس فيجعل الجميع أسداساً ويلقب
الجذر الاول بالسهم الاول والذي يليه بالثاني والثالث فان خرج اسم صاحب الثلث فله الجذران من
الاول وان خرج اسم صاحب النصف فله ثلاثة أجزاء من الاول وان خرج اسم صاحب السدس فله اربعة
الجزء الاول (ولا يدخل في القسمة الدراهم) التي ليست بعشرة كاليجب بها نقصان بعض الانصبا
(الأرضاهم) كما إذا كانت در بين جماعة فقسماها وفي نصيب واحد فضل بشا فإراد أحدهم أن يكون
عروض البناء وراهم وأراد آخر أن يكون عوضه من الأرض لأن الدراهم فله لا يكتب الذي وقع البناء
في نصيبه أن يرد بأزاء البناء الدراهم إلا إذا تعلق به مثلاً القاضي ذلك (وان قسم) بينهم (ولا أحدهم
مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف) المسيل والطريق (عنه) أي من ملك الآخر
(إن أمكن وإلا) أي وإن لم يمكن (فصبحت القسمة) قوله لم يشترط صفة كل واحد من المسيل والطريق
فقد لا يه الأضرطر ترك المسيل والمسيل على حالهما (سفل له أو وسفل له) بآن كان السفل مشتركاً

ففسدت المزارعة والبذر من قبل رب الأرض طاب له الخراج كله وإن كان البذر من العامل طاب
له قدره روية وما غرم من أجر مثل الأرض وتصدق بالفضل (وإن صححت المزارعة) فالخراج على الشرط
فإن لم يخرج شيء فلا شيء للعامل (بمختلف ما إذا فسدت المزارعة ولم تغرق الأرض شيئا فإنه يجب أم المثل
في الذمة (ومن أي) من العاقدين بعد العقد (عن المضي) على ما التزم من العمل (أجبر) أي أجبره
القاضي على العمل إلا إذا كان عذر يفسخ به الاجارة (الارب البذر) يعني إذا كان الأبا من رب البذر
فحينئذ لا يجبر (وتبطل) المزارعة (عوت أحدهما) أي إذا مات أحدهما فبطلت المزارعة فأودعها
إلى ثلاث سنين فلما نبت الزرع في السنة الأولى ولم يحصد منهما ثوب الأرض تركت الأرض في يد المزارع
حتى يستحصد الزرع ويقسم بالشرط وتنقض المزارعة في السنتين الباقيتين ولو مات رب الأرض قبل
الزراعة بعد ما كرس الأرض وحفر الانهار انقضت المزارعة ولا شيء للعامل بماله مما عمل له فإذا فسدت
المزارعة بدين فادفع الحق صاحب الأرض فاحتاج إلى دفعها جاز به ثم الأرض وفسخ الاجارة ثم قبل لا بد
للمعنع من القضاء أو الرضا على رواية الأبيات وقيل لا يحتاج إلى ذلك وهو رواية كتاب المزارعة كذا في
شرح الأصل (فإن مضت المدة والزرع لم يدرك) فبطل المزارع أجر مثل أرضه حتى يدرك (ويستحصد
(ونفقة الزرع عليه بما قدره وقهوا كالمحصاد) بالفتح والضم لغة (ان) (والرفع) بالفتح والضم لغة (والفسخ
وهو أن يرفع الزرع إلى المبدع بعد المحصاد (والدياسة) وهو أن يملك الزرع بقوائم الدواب (والنذرية
فإن شرط على العامل ففسدت) المزارعة ورأى أصحاب المال أن يبيعه فبطلت المزارعة وإذا شرط
والأصل أنه إذا شرط في المزارعة على أحدهما ماله من عمل المزارعة ففسدت وإذا شرط في المزارعة
ما هو من الحصاد لا يفسد

كتاب المساقاة

المساقاة بين السكابين ظاهرة تمهي مفادة له من السقي وهي المعاملة في الشرع (هي مفادة دفع
الشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما وهي كالزراعة حكما وخلاف) وشروطها أن يحكم المساقاة
كحكم المزارعة في أن الفتوى على صحته وفي أنها باطلة عند أبي حنيفة خلافا لما أوجب أن شرطها
كشرطها في كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كالمساقاة بين العاقدين وبين نصيب العامل والخليفة بين
الشجار وبين العامل والشركة في الخارج أما بيان البذر ونحوه فلا يمكن فيها وقال الشافعي ومالك
المعاملة جائزة ولا تحوز المزارعة إلا أنها للمعاملة بشرط التبعة عند مالك الثاني يكون الأصل ضعف التبع
والمعاملة انما تنفع عند انقضاء التبعات كلها على العامل (وتصح) المساقاة (في الشجر والكرم
والرطب) برأيهم جميع البقول (وأصول الباذنجان) وقال الشافعي لا تجوز إلا في الكرم والتخل (فإن
دفع خلافاه فمفسدة مساقاة) قد صححت (التمرة وتريد بالعمل صححت وإن انت) التمرة (لا) تصح
(كالزراعة) أي إذا دفع الزرع وهو قبل جاز وإن استحصده وأدرك لم يحجز (وإن افسدت) المساقاة
(فلا عمل أجبره) أي أجبره على عمله ولم يزد على ما شرط له من التمرة وقال رحمه الله بالغايات لم
يدكره هذا الشرط اكتفاء بما قال في صدر السكابين وهي كالزراعة وتوخذا الشرط في المزارعة ثم ذكر
(وتبطل بالموت) فإن مات رب الأرض والخراج يسرقا لغيره من انقضاء المعاملة ولو كان البذر من
العامل والتمرة لنفسه ففي الاستحسان لا تنقض ولا عمل أن يده يوم عليه حتى يدرك التمرة وإن كره
ذلك ورغب في الأرض فإن قال العامل أنا لا أدفع فما ليس له ذلك لأنه لا يملك الحق الذي رغب فيه

ربما الارض فثبت لهم الحمار ان شأوا صر ما البسر فثبتوه على الشربة وان شأوا أعطوه نصف قيمته
البسر وضار البسر كله بينهم وان شأوا أنفقه واعبى البسر حتى يباع ويرجعوا ويذهب نصف نفقتهم في حصنة
العامل من الثمرة كافي المزارعة وان مات العامل فموتته ان يقر ثمنه او يموت عليه وان كرهت الارض فان
قالت الورثة شخن نصر مبه بسر اقلرب الارض الخيارات الثلاث كما مر ان تقارلو ما تافا الخبار لورثة العامل
لا لورثة قرب الارض (وتفسح بالفسد كالمزارعة بان يكون العامل سارقا) وهو وقاما البسر يخاف عليه
سرقته الثمر أو الغصن (أو حره ايضا لا يقدري على العمل قبل الادراك) قبله ان يذهب الادراك انتهت فلا يمكن
النسخ ولو اراد العامل الترتل هل يكون عسدا راقية روايتان وتاويل أحدهما ان يشترط العمل به
فيكون عسدا من جهة

كتاب الذبايح

المتمسكة بين السكابين ان المزارعة ان افل موجود في الحال وهو تقدير البذر لتحصيل الثمن في المسأل من
الخارج فكذلك الذبايح ان افل موجود في الحال لا ينتفع بالثمن في المسأل الا ان الأول سبب لمصنوع أو فان
الا تاهي والهايم وهذا سبب لمصنوع اذا بعض الحيوانات وكذا المساقاة لتحصيل الثمران كان
الذبايح لتحصيل الثمن (هي جنس ذبيحة وهي اهم لما يذبح) كالذبايح بالكسر (والذبح) أي الذبة كذا اختياري
واضطراري والأول هو (قضاء الوداج) وهي عروق الحلق في الذبح والشاف قطع أي موضع كان من
البدن (وحل ذبيحة مسلم وكافي) مطلقا سواء كان حريما أو ذميا أو غيريا أو ذميا أو غيريا أو ذميا أو غيريا أو ذميا أو غيريا
لو كان تعليميا محل ذبيحة السكابي فيما اذا لم يذبح كوقت الذبح مع اسم الله تعالى عزير او اوهام المسج اما اذا
ذ ك ذلك فلا يحل كما لا يحل ذبيحة المسلم اذا ذ ك وقت الذبح مع اسم الله تعالى (و) حل ذبيحة (صبي
واحر أو أجنبي أو غني أو فقير) هذا اذا كان الذبايح حلقا فلا يضابطا لافاقل هو ان يعقل التسمية قبل ان يعقل
بان الذبيحة انما يحل بالتسمية وقيل ان يعقل انما يحل بقطع الحلقوم والوداج وأما الضابط فان يضبط
شرائط الذبايح من قطع الوداج ويحسن القسم به أما اذا لم يكن بهذه الصفة فلا يحل ذبيحته وان كان مسلما
بالفا (لا يجوز صبي وربي ومرد ونحوهم) أي لا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد مطلقا سواء كان ذبيحة في الحل
أو في الحرم وكذا لا يحل ما يذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذبايح حلالا أو حراما (وتارك التسمية) أي
لا يحل ذبيحة تارك التسمية حال كونها (عدا وحل لو) كان الترتل (ناسيا) وقال الشافعي يحل في الوجوه
وقال مالك لا يحل فيه ما والمسلم والسكابي في ترك التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية فمضد
ارسال البازي أو المكاب وعنده الرمي اذا أجمع شاة وهي غير تكها وذبح شاة أخرى وترك التسمية فلهما
لا يحل ولو رمى صبي أو امرأة صبي أو فاصاب صبي أو آخر وأخذ صبي أو صبي غير تكها وذبح صبي أو امرأة
أو صبي أو امرأة صبي فترك المكاب ذلك الصيد وأخذ غيره حل ولو ذبح تلك الشاة ذبح أخرى بعدها
فقط ان تلك التسمية تكفي لا يحل ولو رمى على سهم غير صبي أو صبي أو امرأة أو كره ان يذبحه لم
الله تعالى غيره) فهو ان يقول بسم الله محمد رسول الله (وان يقول هذا الذبح اللهم تقبل من فلان وان قال
هذا القول فقبل التسمية والاجماع جاز) بلا كراهة ويجوز ان يكون قوله وان يقول بلا أو يعطى بيان
بقوله ان يذ ك في آخر يدل عليه قوله في السكابي وذكره ان يذ ك مع اسم الله تعالى شبهه غيره أو قوله
عند الذبح اللهم تقبل من فلان واعلم ان هذا اهل ثلاثة أو حة أحدها ان يذ ك هو موصولا لا معطوفا فكبر
ولا يحرم الذبيحة نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله ان قال بالرفع يحل وان قال بالجر لا يحل اذا

في الله واول وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف المخوف حال بعضهم على قياس ما يرى من مجده انه لا يرى
 الخاطئ في الصلوة معتبرا في الصلاة ويحجوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذبيحة وذكر الامام الثوري ان ذك
 شربهم الله تعالى وهو صول بغير عطف جعل سواء كان بالنصب او بالرفع او بالجر وثانها ان ذك كرموصولا
 هي سبيل العطف فان كان بالجر لا يجعل وان كان بالرفع يجعل وان كان بالنصب اختله وافه كذا في شرح
 السيد لا يدعيه وثالثها ان يقول مفصولا عنه ضرورة هي بان يقول قبل التسمية وقبل ان يجمع الذبيحة
 او بعده وهذا الا بأس به (والذبح) يكون (بين الحلق واللبة) وعبر المخبر من الصدر وهو رواية البسوط وفي
 الجامع الصفة في الرأس بالذبح في الحلق كابوسطه واعلاه واسفله وفي ذبايح الذبيحة فان الذبح اذا وقع
 أهلى من الحلقوم أو رأسه قبل منه لا يجعل وفي فتاوى أهل معرفته صواب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطم أهلى
 من الحلقوم أو أسفله منته بجرم أكله أو كرفي فوائده الامام الرضا ع في رجمه الله سئل عن من يجمع شاة
 فقبضت عقده الحلقوم على الصدر فكان يجب ان يبقى على الرأس أو كل أو قال هذا قول القوام
 من الناس وليس هذا بغير وجه ولا كراهة سواء بقيت العقدة على الرأس او على الصدر لان المعجز
 عنه ناقض أكثر الارواح وقد وجد كذا في شرح السيد لا يدعيه (والذبح المرى) وهو يجري الطعام والماه
 وقيل يجري النفس (والحلقوم) وهو يجري النفس وقيل يجري العلف (والودجان) رجمه عجرى الدم
 وقال الشافعي ان قطع الملعوم والمري يجعل وان لم يقطع الودجين (د) السكن (قطع الثلاث) منها (كق)
 مطلقا عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا وعنه انه يشترط قطع الحلقوم والمري واحد الودجين
 وعن محمد أنه لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن أبي حنيفة قال ما كنت بشترط قطع
 الشكل (ولو يظفر) أي قطع الثلاث كاف ولو يظفر (وقرن وعظم ومن متزوع) وأما ذكره في الذبح فقال
 الشافعي الذبوح بجماعة قوله متزوع متعاقب بكل واحد (المطبة) وهي قشر القصب (ومرة) وهي حجر
 رقيق أبيض كالسكين يذبح بها (وما أنثر) أي أسال (الدم الامسا وظفر قائم) غيره بزوعين (ويجب
 حدة الشفرة) وكذا ان يفجعهما عند الشفرة (وكره الخنجر) وهو ان يبلغ بالسكين الخنجر وقول في ديبجته
 وقيل ان يغير رأسه حتى يظهر منه وجهه وقيل ان يكسر عقده قبل ان يسكن من الاضطراب والخنجر عرق
 أبيض في حروفه ظلم اقربته عند الى الصلب (د) كره (قطع الرأس والذبح من الغنا) هذا اذا بقيت
 حية ثم قطع أكثر العروق وان ماتت قبل قطع أكثر العروق لا يجعل (ر) في صيد استأنس فلا يجعل بذكاة
 الاضطراب وهو الجرح والعقر (وحج) فهو حش أو تردى أي سقط (في بشر) ووقع الخنزير ذكاة
 الاشتبار وقال مالك لا يجعل بذكاة الاضطراب في الودجين (وسن) مخرا لا بل ويذبح العور والغنم وكذا عكسه
 أي ذبح الأبل ويختر الغنم والبقرة (د) السكن (حل) خلا فأن لك الخنجر قطع العروق في أسفل العنق عند
 الصدر والذبح قطع العروق في أعلى العنق تحت اللحية (ولم يترك حذيق بذكاة) مطلقا حتى لو خدر ناقصة
 أو ذبح قروا أو ساقه فخرج من بطنه احدين ميت لم يترك الحدين عند أبي حنيفة وزفر والجبن بين يداها شعر
 أو لم يشعر فقالوا والشافعي اذا تم خنجره كل والا فلا

ويؤصل فمما يجعل وما لا يجعل لا يؤثر كل ذنوب ومخاطب من سبعين وطير في فيه فمما لا يلا في الاول
 والثاني والثالث والمراد بالناب والمخاطب ماله سلاخ منه بما بأن يصيد بهما والجميع كل شئ مختلف منتجب
 جارح قاتل عا دة فذو الناب من السمك والذئب والتمور والقهود والغلب والاضبع والسكاب
 والسحور البري والاهلي والصيد والسمك والبرص وان عرس والسحاب والغسل

والسور والدق والموام التي سكتها في الأرض كالكافرة والوزغة والفتنة والفتيات وسبع هوام
الأرض الأتراب وذو الخشب من الطيور كالصقر والعقاب والبازي والماشين وأشباه ذلك وكل
الأمم له سكان يور ويحويه لا يؤكل إلا السمك والجمراد (وحل غرب الزرع) وهو ما لا يأكل الخفيف أسلا
(لا الأبقع الذي يأكل الخفيف) وهو الذي فيه سواد وبياض ولا يقع في الطير كالأبقع في الدواب
ولا بأس بأكل العنق كذا في السكا في وفي شرح السمك له دابة ولا بأس بغراب الزرع وفي الأشجار وأما
الغراب الأبقع والأسود فهو فراخ ثلاثة فوج يلتقط الحب ولا يأكل الخفيف وأنه لا يذكره ويقع منه
لا يأكل لا الخفيف وأنه مكرور في موضع الخفيف بالحب ولا يأكل الحب مرة وبالخفيف مرة أخرى وأنه
شبه مكرور عنه أنه في حشفة ويعد أي يوسف يذكره وهو الغداف وهو غراب أسود ضخم وفي الجناحين
والأشجار تؤكل وكذا الدبوس يضم الدال والألفي دسبة وبالفارسية هو سحبه كذا الخطاف وأما الخطاف
فقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض أنه لا يؤكل إلى هنا كلامه (و) لا يؤكل (الضبع والضب)
وقال الشافعي يؤكل الضبع والضب والثالب (و) لا يؤكل (الزنبور والسفحات والشراب) وهي
صغار دواب الأرض ولما كان السفحات من أغني حشرات الأرض خصصه بالذكر وإن كان داخل في
الشراب (ولا يؤكل الحمار الأهلية) خلافاً للمالك والوحشية تؤكل (ولا) يؤكل (البغل) مطلقاً عند أبي
حنيفة وعنددهم إن قرأ الفرس على الأتان يذكره إن قرأ الحمار على الزمكة فيسلب بكرة وقيل لا كذا في
المواضع فقلنا من الشرح (و) لا يؤكل (التميل) عند أبي حنيفة ومالك وعند الشافعي لا بأس
بأكله وسور طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وروى الحسن بن أبي حنيفة الكرخة في سورة كذا
لنعمه وقيل لا بأس بآكله (و) لا الأتراب وذو الخشب لا يؤكل له يظهر له وحده إلا الذي في الغنم (و) قال
الشافعي لا كذا لا تؤكل في جميع ما لا يؤكل (ولا) يؤكل (دابة السمك) حال كونه (شرب طاف) والمراد
بما في الجلود والعاش دون أسدهما كعض الطيور فإنه يؤكل وقال مالك والشافعي ومجاهد يؤكل
جميع حيوان البحر وأما ما في بعضهم من أن الخب والخنزير والناس والخلاف في الجميع والأل واحد
وقال أيضاً لا بأس بأكل السمك الطافي وهو الذي مات في الماء حشف أنفه فبعه وظهر الطافي اسم
فأكل من طعم الشيء فوق الماء يطهروا إذا غلا وروى هشام عن محمد أنه إذا انفسخ الماء عن بعضه
فإن كان رأسه في الماء فمات لا يؤكل وإن كان الماء انفسخ من رأسه بقي ذنبه في الماء فيؤكل كذا
في شرح السمك وإن مات بآفة وهي أن يفسد منه الماء أو يطعمه إلى وجهه الأرض أو يوجد في بطن طير
أو يهلك أو يبطه أو يلقى في الماء أو أن يضر الصيادون جماعة منتهى إلى مضيق فمات فمات أو لم يمت حية
أو صابته بعد يذبح أو يلقى في الماء شيء فأكله فمات يؤكل وإذا قتله حمار الماء أو جده لا يؤكل إلى خنفة
سكا طافي وعنددهم يؤكل وهذا أرفق بالناس كذا في الخلاصة (وحل) السمك (بلاذ كاة كالجراد) وقال
مالك لا يهل الجراد إلا أن يقطع آذنه ويؤشيه (ولو ذبح شاة ففصركت أو خرج الدم) بعد الذبح (حل)
(الأ) أي وإن لم يمت لم يترك أو لم يترك الدم (لا يهل أن لم يدر) الذابح حياته عند الذبح (وإن علم حل وإن لم
يقصر ولم يترك الدم) سكا مخرج أي لو ذبح الخنفة أو الموقودة أو الموقدة أو النطحة والتي بقر الذئب
بطنها أو بها حياة حل مطلقاً في ظاهر المذهب ومن أبي حنيفة أنه إن غيب حل إذا كان يهل يعيش يوماً
لولا الذكاه يؤكل كل ومن أبي يوسف أنه إذا كان يهل يعيش أكثر اليوم لولا الذكاه يؤكل ولا لا وعن
محمد أنه إذا بقي حياته أو ذبحه فمات لا لا كذا في السكا في وفي شرح الطحاري

أولها قبل لا قبل لا إذا رأت من موضع علم ذلك المكان ثم تذهب العين الصحيحة وتقرّب العلف إلى الشاة قليلا قليلا حتى إذا رأت من مكان علم ذلك ثم تذهب العين الثانية من المسافة فإن كان المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلث وإن كان نصف المسافة ذهب النصف (والأخف من الأبل والبقرة والغنم جازا مني من السكّر والجذع من الضأن) أي الأخف من مخصرة في الأربعة ولا يجوز عن أول الجوز منها ما دون اثني الألبذع من الضأن فله يجوز إذا كان عظمها بحيث لو احتلظ بالزناز لا يمكن التغيير من بعدهم الضمن اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى من الضأن والمعز الضأن خلاف المعز والجذع من الضأن الذي أتى عليه أكثر الحول عند الأكر وفي مذهب الفقهاء ما تله سبعة أشهر وفي كوفي المسموم إذا عمل به سبعة أشهر فهو جذع وهذا كالثاني ما تله سنة ووطنه في الثانية وكذا في العز ومن البقر الذي طعن في الحول الثالث عند جهور الفقهاء ويدخل فيه الجاموس ومن الأبل الذي طعن في السادس وفي الظلمة ما تله عليها أربعة أحوال والمتولد بين الوحشي والأهلي إذا كانت أمه وحشية لا يجوز أن كانت أمه أهلية تجوز ولو تركاب على شاة ولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الإمام الخليلي اشترى إن كانت أمه الأم تجوز والأولاد ثمانية على ذي قال الإمام الخليلي اشترى العبرة للشاهية كذا في الخلاصة (وإن اشترى سبعة بيدة) ليخبروا (ثمانية السبعة) قبل الضر (وقالت الورثة) وهم كبار (انجوها عنه) أي ثمانية من الميت (وعنه) فذبحوها (صحيح) استحسننا ولو قد قعدت القرية من السكّر والقياس أن لا يجوز وهو رواية عن أبي يوسف ولو ذبحها الباقيون بشيء من الورثة لم يجز ثم لم لو كان واحدا من الشر كاهن أو حشي عنه لوه أركان أم ولد وحشي عنها ولا جاز (وإن كان شريك الستة) وفي بعض النسخ شريك الستة وأصل وجهه في أحد السبعة (نصرانية أو مسيحية) أي رجلان أو أراذلهم لم يجز من واحد منهم ولو كان كل من لحم الأخف من يوكل من باب أهل (غنيا) أو فقيرا (أريد من ذبح أن لا ينقص الصدقة من الثالث) بتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو أبي يوسف (بال) وطمع ولا بأس بأن يشترى به ما يتفق به في البيت مع بقاء (ولا يعطى أجزاؤه) أي من الأخف (وتدب أن يذبح بيده إن علم المخفى) (ذلك) أي الذبح وإن كان لا يحسنه فالأفضل أن يستعين بغيره وإن كان يذبحها (وكره ذبح السكّاني) معناه أذل الميامر هل عليه قوله في السكّاني ونوا من مسلم كلابيا بأن يذبح أخفها جاز ويكره أن يذبحها بدون امره ولو أمر بحوسبها فذبح لم يجز (ولو غلطوا فذبح كل واحد منهما) (أخفها صاحبها صحيح) عنهما خلافا لآل زر (ولا يضمنان) استحسننا والقياس أن يضمن كل واحد منهما وإن لا يجزئ عن الأخف

كتاب السكر اهية

هي مصدر كرهت الشيء كرهه كراهة وكراهية فهو مكره إذا لم ترد ولم ترضه المناسبة بين الحكماء بين أن الأخفية تشقّل على الواجب والسنة والسكر اهية وعلى الأصناف المختلفة وكذا السكر اهية تتحقق في الأنواع المختلفة المنقولة إلى الواجب والحظر والباحة وهذا القبح في بعض النسخ بكتاب الحظر والباحة (المكره إلى الحرم أقرب) عندنا وقال خلاف بن يحيى المكره إلى الحلال أقرب (ونص محمدان كل مكره حرام) وأما بطريق عليه لفظه لأنه لا يثبت حرمة دليل قطعي كافئ الحرم (فصل في الأكل والشرب وغيرهما) كره ابن الأثان (ولم يوجب الأكل) كره (الأكل والشرب والادهان والتطيب من الماء ذهب ونفخة الرجل والمرأة) قيل صورة الادهان المحرم أن يأخذ ثيابا

الفضة أو الذهب ويصب الدهن على الرأس أما إذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن ثم صبّه على الرأس من اليد
لا يكره كذا في شرح السبل الهداية (لأن رصاص) أي لا يكره من رصاص معناه لباس من أنار رصاص
(وزجاج وبلور وعقيق) وقال الشافعي يكره فيها أيضا (وحل الشرب من أناء مفضض والكر على
مرج مفضض والجلبوس على كرسي مفضض) عند أبي حنيفة (و) لكن (ينبغي موضع الفضة) أي ينبغي
موضع النهم وقبل هذا موضع اليد في الأخذ في السرير والسرير موضع الجلوس وقال أبو يوسف يكره
ذلك وقال حماد بن عيسى مع أبي حنيفة وروى مع أبي يوسف فصار عشرة وأثنان وهذا الاختلاف فيها
يخلص فأما القوية الذي لا يخلص فلباسه بالاجتماع (وبقبل قول السكاك في الحل والحرقعة)
حتى لو كان له أجبر بحجوبي أو غدام بحجوبي فأرسله ليشتري له لباسا فاشترى لهما وقال اشترى بتمن يهودي
أزهر في أو مسلم وسبعة كله وان كان غير ذلك لم يسعه أن يأكله واعلم أن قول السكاك إنما يقبل فيها
إذا كان قوله مضمنا لهما فأما إذا صرح به فلا يقبل لأنهم سامان الديانات وقول السكاك لا يقبل في
الديانات فلو قال يقبل قول السكاك في اشتراء اللهم من يهودي أو نصراني أو مسلمان أولى (و) يقبل قول
(المسألة) والنصبي في الهدية والأذن أي في التجارة حتى لو قال أمة لرجل يعني اليك مولاي هدية
يسعه أن يأخذها (و) يقبل قول (الفاسق في المعاملات) مطلقا أسواء كان حرا أو عبدا ذكر أو أنثى
مسلمانا أو كافرا (لا في الديانات) المعاملات ما يكون فيما بين العباد والديانات ما يكون بين الرب والعبد
فالأول مثل الوكالات والضرائب والأذنين في التجارات والثاني كالاشهار بجعل الطعام وحرقه ومطهارة
المساكن وتجاسسته والشماعة في الجبل رمضان والخبار التي صلى الله عليه وسلم حتى لو أخبر فليس يجزأه
ووقع في قلبه كذب بجاز الموضوع به بخلاف قول المؤلف كذا في شرح الشافعي (ومن دعي إلى وليمة و)
الحال أنه (ثمة لهب وغنام) بانه يقصد بها كل هذا إذا كان الغناء واللب في ذلك المسكان لا على
المائدة فإن كان على المائدة لا ينبغي أن ينفقه وهذا إذا كان الرجل حامل الذكرك لا يشرب من الدين فهو دونه
وأما إذا كان عتدي به مشار إليه فلا ينبغي أن يقصد بل يخرج ويعرض عنهم أن لم يقدر على التمسك
والتغير وهذا إذا لم يعلم ذلك حتى حضر فأما إذا علم بذلك قبل الحضور فإليه لا ينبغي أن يحضر وقال
مشايخنا استماع القرآن لأصحابه معصية والتسلي والسامع آثم ان روى الصدر الشهيد في كراهية
الوقفات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استماع المارئي معصية والجلوس عليه فساق والتلذذ

بهم من الكفر

في فصل في اللباس وغيره (حرم للرجل) مطلقا (للأمرأة لبس الحرير) والديباغ (الأقدار أربعة أصابع)
الحرير الابيض المطبوخ ثم هي المتخذة من حرير كذا في المغرب وقال بعض الناس جعل الرجال أيضا
وقال بعض الفقهاء هو حرير عظيم أيضا وقال أبو يوسف ويحذر لباس لبس الديباغ من الحرير في الحرب
(وحل توبسده واقترانه) أي حل جعل الحرير وسادة وقراسه أي حذيفة بخلاف لما يقال توسده إذا
جعل تحت رأسه وكذا الخلاف في ستر الحرير وتعليقه على الأبواب والبطان (و) حل (لبس ماسده)
حرير ولحمه فقط أو خنز في الحرب وغيره (وعكسه حل في الحرب فقط) أي لا يشرع الخنز في حذاه من
الحرير ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزا كذا في المغرب (ولا يتحل الرجل بالذهب) ولا بالفضة إلا بالحاتم
والمنطقة وحلته السيف من الفضة) ويجعل الغصن إلى باطن كفه بخلاف النساء حيث يجوز لهن جعل
الفص إلى ظاهر الكف (والأفضل لغير السلطان) وغيره (القاضي تركه التخت وحرم التخت بالحرير) مطلقا

سواء كان تشبهاً أو غيره (والمعنى يدور الصفر والذهب) وقال بعض الناس لا بأس بالتحتم بالذهب وقال
شعبي الأئمة اسم حشوي لا بأس بالشم كالصفيق والشم يتبع الماء ويكفون الشين المضمرة يتجرى على
الصفرة يتخذ منه شاعر وحمل معها الذهب وهو الذي جعل في حجر الفرس أي في نفسه (د) حل (د) حل (د)
السن بالفضة إذا تحرك (لا بالذهب) وهذا عند شعبي وقال بعض الناس لا بأس بالذهب أيضاً وهو رواية عن
(د) كره (الباس ذهب وعمره بالانزفة لوضوه وخفاؤه) أي لا يكره حملها الأرضية والخفاؤه يقال لها
بالفارسية استجاره وفي الجامع الصفيق كره حملها ليعصمها العرق والصبيح أنه لا يكره وحاصلها من
قول شعبي أنها في فوهة مكره ومن فعل ذلك الحياجة أو ضرورة لا يكره (لا) (الزخم) يسمى ذلك الزخم وهو
شمعة التند كره على الأصابع للحاجة وهو من عادة العرب
(د) (ق) في النظر والناس وغيرهما علم أن مسائل النظر أربعة أقسام نظر الرجل إلى الرجل والمرأة
إلى المرأة والمرأة إلى الرجل والمرأة إلى المرأة ما نظر الرجل إلى المرأة فأربعة فصول نظر الرجل إلى
زوجته وعلم أنه في ذوات بخار مهوى إلى أمه الصغر وإلى الحرة الأجنبية قبله بالفضل الأخير ففصل
(لا ينظر إلى وجه الحرة) الأجنبية (وكيفها) مطلقاً ولا يحمل له أن ينسب معها أولاً كأنه كان ينسب
الشبهة وروى الحسن بن أبي حنيفة أنه يباح النظر إلى قدمها أيضاً وعن أبي يوسف أنه يباح النظر إلى
ذراعها أيضاً إذا لم يكن النظر عن شهوة فإن كان يعلم أنه لن ينظر إليها حتى لم يحمل النظر إلى شيء منها
وهذا إذا كانت شابة تشتهي فإن كانت عجوزاً فلا بأس بمساحتها ومن يدها وكذا إن كان شيخاً بأن
على نفسه وعليها فلا بأس بأن يمسحها وإن كان لا يأمن عليها من أن تشتهي أن تمسح به أن يمسحها
أو العجزة إذا كانت تشتهي يباح مسحها والنظر إليها (ولا ينظر من تشبه إلى وجهه إلا الحاكم) إذا
راد الختم (والشاهد) إذا أراد الشهادة عليها وإن خاف أن يشتمها أو أسكن عند النظر ينبغي أن يفرد
أداء الشهادة والحكم عليها ولا يصح إقصاء الشهوة عما للنظر لخصم الشهادة إذا تشتمت ففصل في مسح
والأصح أنه لا يحمل وكذا إذا أراد أن يتزوجها فلا بأس بأن ينظر إليها وإن كان يشتمها (وينظر الطبيب
المشورة من غيرها) وإسكن ينبغي أن تنظر المرأة أو أمها فإذا لم يجدوا امرأة تدرك تلك المرأة ولم يقدر
على امرأته لم ذلك إذا علمت وخافوا أن تمسك أو يصيبها بلاء أو وجع لاحتها فلا بأس بأن يمسحها
كل عضو سوى موضع المرض ثم يدور الرجل ويغض بصره ما لم يتطاعه وكذلك ينظر الرجل إلى موضع
الاحتقان من الرجل عند الحاجة إليه ويجوز الاحتقان للرض والمزال الفاحش وأما نظر الرجل إلى
الرجل فإنه يجوز فقال (و) (نظر الرجل إلى) كل بدن (الرجل) (العورة) وهي ما بين برصه إلى كعبته وفي
رواية ما دون برصه إلى كعبته حتى يجاوز كعبته وهذا تبين أن المرأة ليست بعورة والرجل كعبته فلا
للشائبي فيها وقال أصحاب الظواهر العورة من الرجل موضع المرأة وأما الخذف ليس بعورة ثم حكم العورة
في الركبة أخف منه في الخنزيرة أخف منه في المرأة حتى إن من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه
برفق ولا يذم عنه أن يطلع وإنه مكشوف الخفة أنكر عليه بهعف ولا تعجب أن يطلع وإنه مكشوف
السواة أمره يستر العورة فادبه على ذلك أن يطلع وما يباح النظر إليه من الرجل يباح المس وأما نظر المرأة إلى
الرجل وإن المرأة يجوز فقال (و) (نظر المرأة للرجل) بالجر (كالرجل للرجل) ولا تنظر المرأة
ما بين برصه المرأة والركبة وفي كتاب الخدي من الأصل إشارة إلى أن نظر المرأة إلى الرجل كنظر الرجل
إلى ذوات بخار منه حتى لا يباح لها أن تنظر إلى ظهروه وبطنه وهذه إذا أمنت الشهوة فإن كان في قلبها

شهوة أو كبر رأيها ان تشتهي أو تستبكي في ذلك يستحب لها أن تعرض بعض أحوالها كان الناظر هو الرجل
 إليها وهو بهذه الصفة لم ينظر ومن أي حصة أن ينظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى ذواته بخلافه حتى
 لا يباح له النظر إلى ظهورها وبطنها والآن قول الأصح وأما نظر الرجل إلى أمته وزوجته فإنه يجوز
 (ونظر الرجل إلى فرج أمته) التي يجوز له وطؤها (و) فرج (زوجته) وإلى سائر بدنها وكذلك المرأة
 إلى أمته إلى زوجها وبطنها وأغصانها لأن إباحة النظر إلى جميع بدن أمته معنى على حبل الوطء
 وقيل لا يجوز له من أمته كاهنه المحبوسه وأمه التي هي اخته من الرضاع فإن سكتها في النظر كاهنه الغير
 كذلك النهاية أما كنظر السجدة إلى جميع بدن أمته أو الأمه إلى سببته فما قدر معلوم وأما نظر الرجل إلى
 ذواته بخلافه فإنه يجوز (ووجهه مخبره) أي ينظر الرجل إلى وجهه مخبره (و) رأسه مخبره ورأسه مخبره
 وجهه من الألى ظهرها وبطنها ونحوها (من مخبره) (ما حل للنظر إليه) وإباحة النظر والنسب
 إذا أمن الشهوة على نفسه وعلم أن ما إذا لم يؤمن فلا يحل له ذلك ويحسب له أن يجهل أو وسافر من فإذا
 احتاجت إلى الأكل والشراب والآن قول الأصح بأن يباح من وراء ثيابها وأخذ بطنها وظهورها دون ما تحتها
 إذا أمن الشهوة وإن خاف على نفسه أو عليها يقبض أو يمسها أو يشك في فحشها ذلك إن أمنه الرجل المكسب
 بنفسه لا يتحقق من ذلك أصلا وإن لم يحسبها فلف بالثياب كمالا نصيبه حرارته وضوؤها وإن لم يجد الثياب
 يباح من نفسه الشهوة بقدر الإمكان وأما النظر إلى أمه الغير فإنه يجوز كما بينه بقوله (وأما مخبره كبره
 من ذلك) الموضع الذي يحل للنظر إليه (أن أراد الشراء أو انشئ) وذكر في الجماع الصريح
 لا يباح إنشئ إذا انشئ أو كان كبر رأيته ذلك (ولا تعرض إلا في أزار واحد) والمراد
 بالأزار ما ستر ما ستره والآن قول الأصح وقال غيره وكذلك إذا بلغت موضعا لم يباح رقبته في
 أزار واحد (والصحيح) أي الذي تخرج نصيباته (والجواب مطلقا) أي الذي تخرج ذكره أيضا (والجواب)
 في الردى من الأفعال (كالقفل) في النظر إلى الإحنية ورخص بعض مشايخنا في سق الجيوب التي
 حجبها أمه الاستتلاط بالشاء والآن قول الأصح وأما الخنثى إذا كان في أحضانه لمن وفي لسانه تسكن ولا
 يشتهي الشاء ولا يكون شغف في الردى من الأفعال فقد رخص بعض مشايخنا في تركه مع النساء
 (وعندها كالأجنبي) المراد لا يحل له أن ينظر إلى وجهها أو كبرها عند الحاجة قال ما زلت أراشفي نظره
 إليها كنظر الرجل إلى ذواته بخلافه (ويعزل) (الواحد) أمه (من أمته بلا ذنبا) إن شاء (ومن زوجته
 بلا ذنبا) إن شاء ولو كانت حقه أمه لم يمسسه فلا ذنبا إلى مولاه عند أمه أي حقيقته وعندهما إليها
 الخلق لا يجوز العزل عن زوجته المبررة بغير ذنبا

وفصل في الاستبراء وغيره كجاء الاستبراء الجاء بطلب براءة من حرام الجماع (من ذلك إباحة حرم وطؤها
 وإباحة النظر إلى فرجها وبطنها وحتى تستبراء) أي حرم مدخل أسرارها حتى يفرغ منها من ماء البائع بأن
 يكون ماله امرأته أو صبيا أو تكون الجاء بذكرها وتعود ولم يمتدح وعن أبي يوسف أنه إذا تمت فرغ
 رحمها من ماء البائع فليس عليه الاستبراء ثم الاستبراء في الجماع بوضع الرجل في ذوات الحبيبة بحيث
 وإن كانت لا تفيض من صفرها فاستبراء ثم الاستبراء وإن كانت في أثناءه بطل الاستبراء بالإيام وإن
 ارتفع حقيقتهما بأن صارت متحدة أظهر وهي من تفيض بئر كالحاقي وتسمى أمه المستباحة في ولس فيه
 تقديره في ظاهر الرواية لأن ما يشك في ذلك بشهرين أو ثلاثة أشهر وتكون حقه بغيره
 أشهر وعشر أيام ثم رجس وقال يستبراء بشهرين أو خمسة أيام وعليه الفتوى وعن رفرير يستبراء بشهرين

وهو رواية عن أبي حنيفة قال أبو مطيع استمر ثم بئسعة أشهر ومن أبي يوسف أنه قد ربه بثلاثة أشهر
ولا يفتن في البليضة التي اشتراها في أنشائها ولا بالبليضة التي حاصتها بعد الشراء أو غيرها من أسباب
الملك قبل القبض ولا بالولاية الخاصة به بعد ما قبل القبض بخلافه لا في يوسف ولا بأش بالاحتساب
لا سقط الاستمرار عند أبي يوسف بخلاف محمد والخليفة إذا لم ينكر تحت المشتري حرة أن يترجعه قبل
الشراء ثم يشتريها ولو كانت تحت حرة فالحيلة أن يترجعه البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض من
يوثق به ثم يشتريها أو يقضها ثم يطلق الزوج (له أمانتان أختان فمالهما) المولى أو أسهما
(بشهوة) أو وطئهما (بحرم وطئ واحدة منهما) لأعلى التعيين (ودواعيه حتى يحرم فوج الأخرى عليك
أو نكاح) إلى الغير (أو عتق) أو كابة لارهن أو اجارة أو نكح بغير عتق البعوض وتلك كعتق الكل
وتجديكه وأغافيد بقوله قبلهما لأنه لو قبل أحداهما لم يلزم له وطئها وتقبيلها دون الأخرى والمرا بالملك
نكاح صحيح حتى لو تزوج أحدهما نكاحا فاسدا لا يباح له وطئ الأخرى إلا أن يدخل الزوج بماله
(وكره تقبيل الرجل) فم الرجل وبه وشيأ مائة مطلقا ورخص بعض المتأخرين تقبيل بدل العالم
المزور على سبيل التبرك وعن سفيان تقبيل رماله المسخرة في غيره لا يرضى فيه ما يعاقبون من تقبيل
الأرض بين ردى العالم فخرام والمامل والارض يده أشان وقال صدر الشهيد أنه لا يكثر بهذا السجود
وقال شمس الأئمة السرخسي المذموم ولحقه تعالى على وجهه المتعظيم كفر (و) كره معا فقه في الزنا
واحد) وذكر الطحاوي أن هذا أقوم لهم وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاينة (ولو كان عليه
قبض) أو حجة (هنا كالمصاحفة) أي يجوز بلا كراهة فليجوز المصاحفة

(ف) فصل في البيع كره بيع العذرة في الخاصة وهي رخيص الآدمي (لا السرقة) مفسده لا بأس
بيعه السرقة وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقة أيضا وعن أبي يوسف أنه لا بأس بالافتعاض بالعذرة
الخاصة وخاصة نال العذرة الخاصة لا نال العامة كانت مخلوطة بما دأرتاب قالها يجوز بيعها
والافتعاض بابائها في الأرض لاستئثار الراسع وهو الصحيح (و) يجوز له (شراء) أسقرة يد قال بكر
وكفي زبدي بيها) أي من هلم بأمة ثم بالرجل فسرأي آخر بيها حال كونه قال وكفي صاحبها زب
بيها فإنه يسعه أن يشتريها بها وهذا إذا كان المائم ثقة وإن كان غير ثقة أو كبر ربه انصاف
فكذلك لو كان كبر ربه أنه كاذب لم يسهان به من شيء من ذلك وكذا لو قال اشترى ثمانية أو غيرها
في أو تصديق بها على وإن لم يفتن بكر بشيء منها فإن كان عرفها المشتري لم يشتريها حتى يهلم انفة الحال
بكر (وكره ريب الدين) كرهن (خر باعها مسلم) أي إذا باع المسلم خيرا واشتق ثمنها وعليه دين كره
الدين المسلم أن يأخذ منه بدلا من دينه إذا علمه (لا كافر) لا يكره إذا باعها كافر (و) كره (استسكار
قوت الآدمي) قوت (البيدة في بلد يضر وأهلها) بأن كان البلد صغيرا بخلاف ما إذا لم يضر بأن كان
البلد كبير الخليفة مثلا لا بأس به الاحتكار حبس الطعام لأفلا افتعال من حكر إذا طم ونقص وحكر بالشئ
إذا استغنى به وجسه عن غيره كذا التناقي على التخصيص وصورته أن يحس من البلد إلى القافلة التي
جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يردحهم أو يجمع عن يمينها ولم يترك شيئا تدخل القافلة
البلد قالوا إذا لم يأس الملتقي سعر البلد على التجار فإن لم يس فهو مختص في الوجهين ثم الاحتكار
المنهي عنه في الأشياء التي هي قوت الناس والبهائم كالحب والشعير والغنم والقر والتين والبق وهو
قوتها أو غلبه القوي وقال أبو يوسف فلما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهب أو فضة أو

شيئا من الدنيا فاقصر عنه لا يكون احتكارا وان طالت بكون احتكارا مكرها او اقصا بل ار يهوت يوما وقيل
 شهر او اقل من ان التجار في الطعام غير محدود اذا كان على قصد الاحتكار فربما الغلاء وقصد الضرر
 بالناس اما الذي يمكن شي من ذلك فهو محدود (لا غنى فيه عنه) أي كره الاحتكار فربما لا احتكار غنى فيه عنه
 (وما يناله من بلاء آخر) أي لا يكره الاحتكار ما يحل به باد آخر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف بكره
 وقال محمد بن لقطة حجاب منها إلى المص في العادة فمن عجز عن شراء المص يحرم الاحتكار به بخلاف ما اذا
 كان المص بعد الم تجر العادة بالحل منه إلى المص فانه لا يكره (ولا يبيع المص) أي لا يبيع في المص
 والامام أن يبيع على الناس مطلقا (الآن) بجمعهم (يتعدى ويجاوز) باب الطعام من الزمة فديا
 فاحشا) بأن يبيع من غير ما به وهو يشترى بخمسين ويحجز الفاضل عن مائة حق المصن إلا بالتمسك فلا
 رأسه بالمشورة من أشل إلى أي والمص من يبيع منهم بغير قدره الامام مضر على بيع الفاضل على
 التمسك بكماله من غير رضاه قيل هو على اختلاف عرف في بيع مال الدين وقيل يبيع بالاتفاق وقال
 مالك يلزم الوالي ان يبيع تمام الفداء ثم اذا رفع هذا الامر إلى القاضي يأمر بالتسليم ببيع ما فضل من
 قوة وقوت أهله على اعتبار السبعة في ذلك وبنها عن الاحتكار وينسخه عنه فان رفع اليه مرة أخرى
 وهو مصير على عاقبة وعظه وهو قد رجع اليه مرة أخرى جسه وعز به على ما يرى حتى يمنع عن سوء
 عمله (وجاز يبيع العصير من مختار) وكره عند بعض العلماء (و) جاز (الجازية) لم يثبت تارة أو بعة
 وهي مفيد النصارى (أو كنيسة) وهي مسجد اليهود (أو بيع) أي جاز بارة بيت لبيع (فيه) سحر
 بالصود) من المصير من تلق بالاربعة الأخيرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يبيع أن يوجهه شيء من
 ذلك وانما يبيع بالسواد لأنهم لا يكتفون من ان اذا البيع والسكاس واطهار يبيع بالحدود وانما يبيع
 الامصار ثم قالوا هدي في سواد الكوفة فأما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فانه لا يكره فيها
 أيضا وهو الصحيح (و) جاز (سحل سحر لذي باجر) وطلبه له آخره عند أبي حنيفة وعندهما مكره
 (و) جاز (يبيع نساء بيوت مكة) بالاجماع (و) جاز يبيع (أرضها) هذمه هو واحد الروايتين
 عن أبي حنيفة (و) جاز (تعر المصحف وتذله) بفتح النون ولو فصل هذا المسائل عفا عنها كما
 فصل في السكاس أو قال في الاول فصل في البيع وغيره لمكان أولى (و) جاز (تخليقه) ثم قالوا في
 زماننا لا يلجهم من دلالة في التمسك يحفظ الآي وبالنقطة حفظ الاعراب فسكانا حنيفة (و) جاز
 (دخول ذي مسجد) مطلقا سواء كان حراما أو غيره وقال مالك يكره في المساجد كلها وقال الشافعي
 يكره في المسجد الحرام (وعبدانية) أي جاز في عبادة المسلمين ذميا واختلوا في عبادة القاسق والاصح انه
 لا بأس به (و) جاز (نساء الهنالك) دون الأدنى ولا بأس بكي الاغنياء وأخصائهم أو أخصاء الأحرار
 ولا بأس بكي الصبيان اذا كان لدا (واثره) الجرح على الخيل وعكسه وقبول هدية السيد التاجر واجابة
 دعونه واستعارة ذابته وكره كسوته الثوب (بالفتح مصدر كسوته الثوب) (و) كره (هذه) النذير) أي
 العيد التاجر والقباس أن لا يجر زنى الشكل في الاستسنان (والجدية) السيرة بالدعوة اليه (و) كره
 استئذان المصلى ركبه) اطلافة يشير إلى أن طلق الخدمة مكره رد في الأرض فمع التامكة استئذانهم
 في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الحرم (و) كره (الدعاء) بأن يقول أمثال (عند العزم من عرشك)
 وعن أبي يوسف انه لا بأس به في أخذ أو الإيت (و) بأن يقول (يحيى فخرن) أو يحيى فويسفائل ويرسل
 أو يحيى البيت بالشر الحرام ولو قال رجل أخيه يحيى فحق الله أو بانه فعل كذا لا يحب على ذلك العزم أن

بأن يذبح الغنم لشرع عاران كان الأولى أن يأتي به (و) كره (اللاعب بالشطرنج وان ترد على الحيوان وان لم
يقام به أو ان قام به فمذبحه حرام بالاجماع وأما الشافعي الشطرنجي فقال سمعنا من محمد بن عبد الصمد بن رويس
أهلباب الشافعي إذا سبقت به من النحران والصلوات من النحران والصلوات من النحران عن الخديان فهو أوثق بين
الخلان ثم ان قام بالشطرنج فسبقت به من النحران ودفعت شهادته وان لم يذبحه لم يذبحه وكان منقولا فسبقت به من النحران
وبقيت عند الله (د) كره (جعل الزاوية في عنق الغنم) وهو أن يجعل في عنق الغنم حلقا حديدية
عسما حديدية من أن يجعل رأسه وهو متعاد بين الظالمين قالوا هذا في زمانهم وأما في زماننا فلا بأس
بغيره إلا بالحق خصوصاً في الشهود كذا في الخلاصة وفي الفتاوى السراجية قال الامام الاستيعابي لا بأس
بالفيل إذا شق منه الأذن (و) جعل (زرق الفاضل) من بيت المال مطلقاً سواء كان غنياً أو فقيراً وقال
بعضهم إن كان غنياً أخذ من المال وتركه أفضل والأصح أن أخذه أفضل وإن كان فقيراً أخذ من المال
أي الواجب أن يأخذ من زرقه وقوته كالفقير وأما الذي في الألباس بهيمة إذا كان مال بيت المال
أو يكون أنفاه وقوته كالفقير وأما الذي في الألباس بهيمة إذا كان مال بيت المال
حلالاً بجمع يحق فإن كان حراماً بجمع لم يجعل أخذه واجب من ذلك عمل عامة المسلمين وتسميته زرقاً
على أنه مقدّر بالسكافية في كل زمان وقدر جرى الزعم بإعطائه في أول السنة وفي زماننا قد أخذ الخارج
في آخر السنة فيعطى الفاضل في آخرها أو يأخذ من الخارج من آخر السنة الماضية في الأصح وعلمه
الفتوى وإن أخذ الزرق في أول السنة ثم عزل قبل مضي السنة يجب رد زرق ما بقي من السنة قال بعضهم
لا يجب الرد وقال بعضهم على قياس قولهم لا يلزمه الرد وعلى قياس قول محمد لم يرد وهو الأصح
روى ابن عبد البر في مشرعيه أنه قد روي عن كل شهر (و) جعل (سفر الأمانة) وأم الولد (بالنحر) قالوا
هذا في زمانهم وأما في زماننا فلا بأس (و) جعل (سفر الأمانة) ويجوز (للهم والأموه الملتقط) كان
الصغير (في حجرهم) أو في أمه فقط (أي دون الأم والمملوك مطلقاً عند أبي يوسف وعند محمد إذا كان
في عيال الغير لا يجوز لها)

كتاب أحياء الموات

الماتية بين السكان من حيث إن في كل من هذه العمل بالأحسن في أحياء الموات امتياز الأرض
المستعمدة وأجزاء الامتياز تحت التخصيص والافتقار وهذا أمر مستحسن فإن النعم العاجلة لا تؤخذ النعم
الآجلة والمراد بالأحياء هي المواتية التي تعاقبها حيثما كانت الأرض بعد موتها وأغلبها
مواتا بلطالان الانتفاع بها كالتي تحت الحق في هذه قال (هي أرض تعذر زرعها لانتقطاع الماء عنها
أو لغلبة علمها) وما أشبه ذلك ما يمنع الزراعة (غير مملوك) قوله غير مملوك بصفة (بعيد من العاصم)
أي القربة بحيث إذا وقف الإنسان من أقصى العاصم فصاح لم يسمع الأصوات منه فهي موات وفي الخبر
الفاصل بين القربة والبعد مروي عن أبي يوسف قال يقوم رجل وهو يرى الأصوات من أقصى العمران
على مكان قال وينادي بأعلى صوته فإن الموضع الذي لا يسمع صوته فيه يكون بعداً وعنه في رواية
أخرى إن البعد قدر شلوة كذا في شرح السديد ويعتبر عند محمد انتفاع أهل القرية بها حقيقة
وإن كان قريباً من القرية هذا إذا كان غير مملوك لأحد أما إذا كان مملوكاً فلا حد فإن عرف مالكة فهو
له وإن لم يعرف مالكة فهو للجميع المسلمين ولو ظهر له مالكه يرد عليه ويضمن الزارع نقصان ما يرد

في القري إذا كان قد تم نعيمها أو كان غلو كافى الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو يعمد من القرية
 فهو موات (ومن أحياء) أى ومن جعله صالحا للزراعة (بإذن الامام ملكه) وبغير إذنه لا يملكه عند
 أبي حنيفة وقال عليه (وان شجر) (بعد الاذن) لا يملك التحجير إلا بالامم مستوفى من الخبر وهو المفعول
 أصل في موضع من الموات فلعلة فكانه من الغريم من الأحياء ثم هي قد تكون موضع الاحتجار عليه وقد
 تكون غيرها بأن غرضها أغصانها بادية أرنبى الأرض وأحرق ما فيها من الحشيش والشوك أو حصد
 ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها حولا وجعل التراب عليها من غير أن يتم المسألة ليتمع الناس من
 الدخول أو حفر من بئر ذراعا أو ذراعين ولو كرمها أو ضرب بعلها المسألة أو شق لها بئر أو حفرها
 في الميسوط وقد كرم في الهداية ولو كرمها أو شقها فغن مجدا أحياء ولو فعل أحدهما يكون تحجير ولو حفر
 أنهارها ولم يسهها يكون تحجير وإن سقاها مع حفر الأثر كان أحياء وإن حوطها وسقها
 بحيث يوصم المات يكون أحياء (ولا يجوز أحياء ما قرب من العاصم) فيترك مرعى لأهل
 القرية روطا لخالفهم وقدم الفرق بين القريب والبعيد أيضا (ومن حفر بئر في أرض
 موات) بإذن الامام عنده وبغير إذنه تنبدهما (فله حفرها دون ذراعا من كل جانب)
 عنه مطلقا سواء كان للطن وهي التي تخرج الماء منها بالبداء وكانت للناسخ وهي التي يزرع الماء
 منها بالبيع ثم إن حنيفة في حنيفة وعندهما في الناضح ستون ذراعا من الجوانب الأربع من كل جانب
 خمسة عشر ذراعا (وحريم العين ثمانية) من كل جانب وعنده بعضهم ثمانية من الجوانب
 الأربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاول هو الأصح والزراع هو المكسر وهي
 ستة قضبان وتكون ذراع المسالك سبع قضبان فكمسمة قضبان وقيل ان التقدير في البئر
 والعين عيان كرف أو أرضهم لصلاتها وفي أواسطها زادوا ثمانية أمثال يتحول الماء إلى لينة (فحفر في
 حريمها منع منه) فإن حفر آخر بئر في حريم الأول فلا لأول أن يسد ما حفره الثاني ولا يضمه إلى نقصان
 واللازى أن يؤخذ به قبض ما حفره وقبل يضمه إلى نقصان ثمانية كعبه بنفسه وهذا هو الصحيح وإن حفر
 الثاني بئر بأمر امام في حريم الأول وهي قرية منه وذهب البئر الأول وشرق الثاني فلا شيء
 عليه والثاني الحريم من الجوانب الثلاث دون الجانب الأول (والثلاثة حريم بقدر ما يصح) مظنا ومن
 يحد منه بمنزلة البئر في استحقاق الحريم قبل هذا عندنا وأما عند فلا حريم له ما لم يذبح الماء على وجه
 الأرض قالوا وعندنا ظهور الماء على الأرض هو بمنزلة عين قارة فبعض حريمه بمسألة ذراع وحريم شجر
 يزرع في أرض موات خمسة أذرع فلا يتصرف الآخر في حريمه (وما عدل عنه القرب) أى ماؤ (ولم يمتل
 حوده البس فهو موات) إذا لم يكن حريمها للعاصم (وان حفر) عود (لا يكون مواتا ولا حريم للآخر) أى
 من كان له بئر في أرض غريب ليس له حريم عند أبي حنيفة إلا أن يقيم البينة على ذلك وقال له مسخاذا نهر
 عسى عليها ويلقى عليها طينه

(مسائل) (الشرب) (هو المكسر) (هو التي يصب من الماء) إلى المزارع والارباب (الانهار العظام
 كبحلة) وهو نهر بغداد (والقربان) نهر الكوفة ويحيطون نهر خوارزم ويحيطون نهر الترتل (غير غلو كذا)
 لا حد (و) يجوز (كل أحد ان يسقي أرضه) ودوابه عيانه وأقال فليسكن أحسن (و) ان (يتوصا
 به ويشرب به ويصب الرى عليه ويكرى) أى يشق (من أنهار إلى أرضه استقيا) ان لم يضر بالعامه وان
 أضرم بأن يعل أنهار العظم إلى هذا الجانب إذا انسكس حفره فتنشق القرى والأراضي وتشتد لا يجوز

قوله ان الأرض بالجملة متعلق بالرسى والكوى وكذلك لاحتكام المذكورة في البحار أيضا (وفي الانهار
المجروكة والآبار) الملوكة (بالحياض) الملوكة كيجوز (الكل شبهه وسق دابة) لا أرضه (من خفي
تغيره) ان التربة كثرة التوريق (من) منقولة ان يتبع من الشفا من الدخول في الماء ان كان بجوارها آخر
يقرب هذا الماء فيفسد الماء اسفوان كان لا يندد ذلك يقال له احد النهر اما ان يخرج الماء الى اوتق ك
لا يأخذ منه بأسرط ان لا يكسر خفته وقيل فسد اذا استقر في أرضه ملوكة وانما اذا استقر في أرض
مرات فليس له منه ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابة العطش ان يقاتله بالاجح وان كان
خروا في الأواني ويضاف الملاك من العطش يقاتله بغير السلاح (و) الماء (المجروك) الماء (والزوال)
يقسم الماء المعلقة رشيد الماء الموحدة وهي المائية فيقوفا (أو يتبع) (أو قولا) (أو بالاذن صاحب)
كالهيد المأشور واسكن قدمت فيه شبهة المشرقة حتى لو مرقة انسان في موضع من وجوده وهو يدسرى
فصا بالمقاييس يدسرى تهر غير ملوكة (يكون) من بيت الماء (على السلطان ان احتاج اليه) قال لم يكن
فيه شيء يجبر الناس على كونه (الان) يخرج له من مستكاري لينة ويجعل مؤنثه على الناس من الذين
لا يطيقونه بأنفسهم كافي فيهم من الجبروش وكوى مأهولة (يكون) على أهله (والنهر الملوكة) يكون خاصا
رعا ما أو المناصلي بينهم ان ما يستحق به صاحبه الشفعة أو خاص وما لا يستحق به الشفعة فهو عام
فكرهم على أهله ما اقل بيت الماء (و) غير الآتي) منهم (على كونه) حمله بأسره كان الملوكة خاصا
أو عاما وقيل لا يجوز ان كان خاصا (ومؤنة كوى النهر الملوكة) يكون (عليهم من اهله) اى مؤنثه من
اهله (فان جاز) الكوى (الارض رجل) من الشمر كاه (يرى) ذلك الرجل هند في حقيقة هذا
الكوى عليهم حينئذ ان أوله الى آخره بعضهم الشرب والارضى وزعم بعضهم المشايخ ان الكوى اذا
انتهى الى شوية أرضه من النهر فليس عليه شيء من المؤنة لا يصح ان يذهب الماء ولا استعارة من هذا
المتن لا يبعد (و) ان يأخذ في الكوى من أسكن النهر ويترك بعض النهر من اهله حتى يفرغ من
اسفله (ولا كوى على أهل الشفة) في الارض الملوكة وهم الذين يشربون ويسقون دواهم (وضع
دوسرى الشرب بغير أرض) استحسنوا القياس ان لا تضع (نهرين قوم) ولهم على ذلك النهر ارض
(استخدموا في الشرب فهو) أى الشرب (يتهم على قدر اراضيهم) في الصبح رقبيل يقسم بقدر الخراج وقال
الأمام أبو على الدقاق يقسم بقدر الحاجة (و) ليس لاحدهم) من الشمر كاه (ان يشق منه) أى من النهر
المشترك (نهر أو نصب عليه رعى) الاخر ضاهم (والأ) أن يكون الرعى لا يضر بالنهر ولا بالماء فيكون
موضعا في أرض صاحبه بان يكون بطن النهر وها فتأملو كلة (ولا استحقاق التسبيل) فله يجوز (أو
نصيب) (دائمة) على هي مدع طويل من كتب مدق الارز في رأسه مفرقة كبيرة يستقي بها
(أو) (نصيب) (نهر) أنقطة الجسر أهم لما يوضع ويرفع ويستخدم الخشب والألواح والقنطرة أهم لما
يستخدم الآجر والجور يكون موضعا لا يرفع (أو) (ان) (يوسع قسم النهر) مطلقا سواء كانت الشفعة
بالكوى أولا وكذا اذا اراد ان يؤخرها عن قسم النهر فيجعلها في أربعة أذرع أو واحد من احتياض الماء
في بعض زاد دخول الماء بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كوا ما ويرفعها حيث يكون له ذلك في الاصح (أو)
(ان) (يقسم) بالذريعة وقسم الشفعة بالكوى) المذكورة ذهب اليه والجميع كوى وقد قسم السكاف في الفرد
والجميع وبشعاره في النهر المازرع والجدول فيقال كوى النهر كذا في المقرب (أو) (ان) (يسوق
غيره الى أرضه أخرى ليس لها فيه شرب) أى ليس للأرض في النهر شرب (بلا رضاهم ويورث الشرب

وهو صى بالاشتقاق بعينه ولا يباع ولا يوهب (فلو تزوج امرأته على شرب بغير أرض فأنكح حائرا وسما من الشرب شيء ويحب مهر المثل والصلح عن دعوى الشرب باطل (ولو لم أر أرضه ماء فزنت) أي نكحت (أرض حارة أو شربة لم ينعن) قالوا هذا إذا ساق أرضه مسقية فاستد انتحله لأرضه نكحته وأما إذا سقي مسقية انتحله لأرضه فبعض

﴿كتاب الأشربة﴾

وهي جميع شراب وهو كل ما يشرب من الماء ثعبان وهي هذا الكتاب من الألف في بيان أحكامها من المتأخرين الشرب والأشربة طاهرة إلا أن الشرب في بيان شرب الحلال وهو الذي يمان الحرام فذلك فصله وأخوه عنه وفي الشرع (الشراب ما يسكر والمحرم منها أربعة) الأول الخمر وهي التي من ماء العنب إذا غلقت (ثانيا) كمالا بأن صار أسفله أهلا (واشبهه وقد يلبس) أي رما وزاله فيكشف عنه وسكن وهذا أشبهه أي حنيفة وعند هذا إذا اشتد صار سكر ولا يشرب القسوف بالزبد قال بعض الناس كل سكر سكر والمرد بالاشتداد كونه صالحا للاستكار وإنما هي الخمر به لشدة أي تشبهه وهو يكره (زعم قليلها وكثيرها) ومن الناس من أسكر حصة معينة وزعم أن السكر محرم وهذا باطل وقوله وسئل أليس في سكره يسكر منه وقال شعبان الأئمة السرخسي يحد من شرب منه قليلا كان أو كثيرا ويجوز له لميلها إلى الخمر عندنا بخلافه لا شافعي فلو أن المضطرم العطش شرب من الخمر مرة أو مرار وفيه فكر لا حيلة له بل شرب زيادة على المقدار ولم يسكر قالوا ينبغي أن يزار ما يحد (و) الثاني (الذلل وهو العنبر) يراد به الذي من ماء العنبر فقه قد ذكر في البسوط أن الذي من ماء العنبر يسمى عسيرا (الطبخ حتى ذهب أقر من ثلثه) ويعني الساق وهو البسوط وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه بقي نصفه فسمي سكر الساق والسكر السائل حرام عندنا إذا شرب واشبهه وقد يلبس أو أشبهه على الاختلاف قال الأوزاعي هو صاب وهو قول أصحاب الطوائف وبعض المعتزلة والتقييد بالطبخ باعتباره الغالب لأن لا يترك بين أن يشرب ما يشرب من النعس أو من النار كذا في الفتاوى الخاتمة وإنما فيه بقوله أقل لأنه إن ذهب ثلثه فحرام ولو لم يحد شربه عند السائل واشتد سكره عند هذا ما لم يسكر خلافه (و) الثالث السكر المشتمل (وهو الذي من ماء الرطب) إذا صار سكرافه حرام (و) الرابع (نقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب والسك) أي الثلاثة الأخيرة (حرام إذا غلقت واشتد) خلافا للأوزاعي في النقيع (و) الخامسة (حرم ما دون حصة الخمر فلا يكثر من شربها) ولم يكن يضلل (بختلاف الخمر) وكان مستطفا بأن يكون كائنا بوجاهة يبيع غيره الخمر من هذه الأشربة ولا يجب الحد بشربهم ما لم يسكر ونجاسته الخبيثة في رواية وفي غلظة في رواية وفي من مثله فاشتهر أي حنيفة وقال لا يجوز به ما لا يضمن مثله أو يضمن أي هو مسك أنه يجوز بيعها إذا كان الأذهب بالطبخ أكثر من النصف دون الثلثين (والمثل من أربعة) الأول (يبدو) (و) الثاني (يبيد) (و) الثالث (يبيد) أي طبخه وإن اشتد وإذا شرب ما لم يسكر بالهوى (و) الرابع (يبيد) عند هذا وعند محمد والسائي حرام ولو شرب بالهوى والطرب فهو حرام ما لم يمتنع التمسك بالشرع مرة المساء وغيرها أي باقي فيها حتى يفل وقد يكون من الزبيب والعسل كذا في المغرب (و) الثاني (الخطيان) وهما أن يبيع بين ماء الخمر وما الزبيب فيطبخ حتى يترك إلى أن ينعن أو يشد كذا في شرح السديد فتسلا عن الأيضاح (و) الثالث (يبيد) العسل والبن والبر والشعير والذرة طبع (ولا) عند هذا كان من غير طرب في ظاهر الرواية وفي النوادر عن محمد أن شرب التي منها بعد ما شد لا يحد ولا حصة على

شرب ما ينجي من العطش والبرق والشمس والقنطرة والسكر والتوت والسكر ثمى والسكر ثمى ذلك أسكر أول أسكر
 كذا في البسوط الشمس الاثنية السخمي وكذا في المداوية الأصح البسوط كذا في المداوية الاثنية السخمي كذا في المداوية الاثنية السخمي
 فهو على هذا وقبل على قول أبي حنيفة لا يجلل ابن الزمعة أو الهجيم أنه على (و) الرابع (الثالث العنبي)
 وهو حلال وإن شئنا واشتد سكر من القليل أي الذي ذهب ثلثه أو طبعه أو بقي ثلثه وهذا عند جمهور
 جمهور مالك والشافعي قبله وكثير مرام وسئل أبو حنيفة عن السكر فقال لا يجلل شربه فيسئل عما كانت
 حذيفة وأبو يوسف فقال لا لأنه لما سكره الإنسان في زمانه يشربون للفجور والنهي فليس
 أنه حلال فيما إذا قصد به التقوى أما إذا قصد به التلوي فلا يجلل بالاتفاق وعن محمد مثل قوله ما وضعه
 كره ذلك ومنه أنه توقف فيه فقال لا أحرمه ولا أبينه ولو طبع النحر أو شربه بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثه
 لم يجلل (وسئل عن الانتباه أي القضاء التيسر في الدماء) وهو المرقع وقال أبو حنيفة الدماء جميع دياره وهو
 المرقع (والسنة) وهو جرحه وقيل جرحه بؤن بؤن من فؤاد العين والواحدة شققة (والزق)
 الزع الماء المطلى بالزفت وهو القين (والنقير) من نقر النخلة إذا سقرها النقر النخلة المقورة والنخلة
 هذه الأوعية بالذرة كذا لأن الذرة تنشق في هذه النخلة كذا (و) (خل النحر)
 مطلقا سواء (نالت) بالقاء شيء في النحر من الملح أو التلوي أو شربه (أو تخلط) بنفسه من غير القاء شيء
 وقال الشافعي النخل حرام ثم إن كان بقاءه شيء في النحر من ملح أو خل أو شربه ذلك النخل قول واحد
 وإن كان النخل بغير القاء شيء في النحر وإن كان بالنقل من النخل إلى الشمس ومن الشمس إلى الظل
 أو بقاءه النار بالقرية منه فله قولان في إباحة تناوله ذلك الحلي (وكره شرب ردى النحر والاشطاط به)
 والاتفاق (و) أسكر (لا يجلل شربه بلا سكر) وقال الشافعي يجلل سكر

كتاب الصيد

المناسبة بين الصيد وبين أن كل منهما من أسباب اللغو والطوبى وهو حيوان الغنم قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من أتبع الصيد فقد غفل (هو الاصطياد) ويطلق على ما يصاد ويجمع هل يصيد
 لأن الصيد يشرع بطريق على الفصول حكم الاصطياد يشوب الملك لا يجلل لأنه حكم الله كذا شرط ثبوت
 الملك كون الصيد شرعا ولو شرط الحبل أن يكون الصائد من أهل الله كذا وسبب ثبوت الملك الاشتداد
 الصيد مباح بغير الحرم في غير الحرم (ويجوز بالكتاب المأمور والفقه البازي) بالتخفيف والتشديد (وسائر
 الجوارح المعلقة) كذا (وهي والباشق والصفرة وعن أبي يوسف أنه استفتي من ذلك الأسد والذئب وفي
 الجامع الصغير وكل شيء علمت من ذي ناب من السباع وذئب من الطيور فتعلم فلا بأس بصيده
 وما سوى ذلك لا يشرع فيه إلا أن تذك ذكاته فتذكيه يريده أنه إذا أخذ كتابه يريده عليه فإلا يشرع فيه
 إذا قتله الكتاب الآن يدرك ذكاته ورق معنى الجوارح قولان أحدهما أن يكون جوارحا حقيقة بقاءه
 أو عظمه فيكون الجرح معنى الجوارح والثاني الكواصب كقره تعالى ويعلم ما يحرم بالظاهر أي كسبه
 ويمكن الجمل عليه ما يشترط أن يكون من الكواصب التي تخرج ليعمل بالجرح يبين (فلا بد من العلم)
 فيها (وذا برك الأكل ثلاثا) من المرات (في الكتاب) عند جمهورهم وهو رواية عن أبي حنيفة وأبو حنيفة
 وقت نفسه وقتا ولكنه فوضه إلى أحسن أصحابه من كان أكبر رأيه أنه صار مباحا وهو علم والافلاق
 صائر ثلاثا أو أكثر من الصيد ولم يأت كل الكهزول كل الأول والثاني وفي الثالث روايتان والأصح أن
 الثالث يجلل كذا في الخلاصة (و) (بالزجر) (والاجابة) (إذا دعوت في البازي) مطلقا سواء كان

الذبوع بطعم اللحم أولا وقبل لورجسم بلا طبع اللحم فهو علم والالا (ولا بد من التسمية عند الارسال)
 حقيقة ارتدبر اكانى النامى (و) لا بد (من الجرح فى أى موضع كان) من الصيدوعن أبى يوسف أنه
 لا يشترط (فان) أرسله بغير التسمية فآخذوه وحده ثم مات (أو نزل منه المازى كل) الباقى ركان
 القياس أن يحرم الباقى وهو أحد قولى الشافعى (وان أكل المكاب أو القندل) أو كل الباقى وقال مالك
 والشافعى فى القديم لا يحرم ولو شرب المكاب من دم الصيد أو كل (وان أدركه) المرسل (حيث كاه وان لم
 يذكه) حتى مات حرم مطافا سواء تمسك من ذبحه أو لا وعن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه اذا وقع فى يده ولم
 يتمسك من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون فى المذبح يحمل وهو قول الشافعى وهذا اذا كان ميتا
 بقاؤه حيا مع الجرح الذى حرمه المكاب أما اذا شق بطنه رآخج ما فيه ثم وقع فى يده ما حرمه من الحيات
 حمل تناوله (أو خنقه المكاب ولم يحرمه) حرم مطافا سواء كسر عضو أو لم لا وحكى أبى يوسف عن أبى
 حنيفة أنه اذا كسر عضو أو فتل حمل (أو شاركه كلب غيره علم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله عليه)
 حال كونه (مهدا حرم) خلافا للشافعى فى الأخيرة قوله حرم مة فلق بالأسنان الخس ولورد عليه المكاب
 الثانى ولم يحرم منه ومات يحرم الا فى ذكره أو كاه ثم قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة تقهرتهم وهو اختيار
 شمس الاثمة المداوى ولورد الصيد على المكاب مجوسى حتى أخذه فلا بأس بكاه (وان أرسل مسل كاه
 فزجره مجوسى فآخزج) بزجره (حمل) الصيد (ولو أرسله مجوسى فزجره مسل فآخزج حرم) والمراد بالزجر
 الاغراء بالصباح عليه بالانتمار انظر زيادة الطلب (وان لم يرسله احد) ولكن انذرت المكاب على
 اثر الصيد بغير ارسال (فزجره مسل) فآخزج أو فآخذ الصيد (ل) والقياس ان لا يحمل وكذا جميع الاستحكام
 فى المازى الا أنه وضع المسائل فى المكاب لانه يحمل الاشتباه (وان روى روى ويروح كل وان أدركه
 حيا كاه وان لم يذكه) ثم مات (حرم) وقدم الاختلاف فى المكاب فلا يحتاج الى الاعادة (وان وقع
 سهم) بصيد (فكامل) الصيد بالسهم التحامل فى المشى ان يسه كلفه على مسنة قواعيه يقال تعاملت فى
 المشى وقتهر بما يتعامل الصيد ويظهر أى يتكلف فى الطيران وهو من الجمل أى يعمل الصيد نفسه
 على تكلف المشى والطيران كذا فى المغرب (رفاب) عن النظر (وهو فى طلبه) لم يزل فى طلبه حتى
 أصاب (حمل) استحسننا القياس أن لا يحمل وهو قول الشافعى (وان قد عدن طلبه ثم أصابه) ان لم يحل
 كونه (ميتا) يحمل مطلقا وقال مالك ان ما تورى عنه اذا لم يمت حمل واذا مات املة لا يحمل (وان روى
 صيدا فوق وقع فى ماء أو على سطح أو على (جبل) أو على شجرة أو شجرة أو حائط (فمزدى عنه الى الارض حرم
 وان وقع على الارض ابتداء) أو على الجبل فاسمه عليه (حمل) كاه اذا لم يكن شئ من ذلك يحسد ويدوان
 كان يحسد أو فأصابه وحرمه لم يحمل وأما الطير اذا وقع فى الماء فان كان يرب بالاجل سواء كانت الجراحة
 قبل أن تنغمس فى الماء أولا اذا كانت بحالة لا تنوهم بخلة الصيد منها كما زاد كاه ثم وقع فى الماء
 وان كان الطير ما ياب فان كان لم ينغمس فى الماء أو كل وان انغمس فى الماء لم يذ كل (وما قتله المراض
 يعرضه) وهو سهم بالرايش يجرى عرضا غابا (أو) قتله (البندقية) وهى طائفة مدورة (حرم) وان قتله
 المراض بجمده يذ كل (وان روى صيدا فقطع عضو منه ومات) أو كل الصيد لا العضو (هذا اذا ياب شيئا
 يبقى المان يسه حيا برونه عادة كالبسد والرجل والتخذ وثله عالى القوائم والاقام من نصف الرأس
 (وان) قد نصفه أو (قطعه أو ثلثه) قد كان (الا كثر على الجوز) أو قطع رأسه أو نصف رأسه
 أو كثر منه (أو كل كاه) فقله من هذا ان التقييد بقره أو ثلثه تعالى اللهم الا ان يقال انه خصه بالكر

منه باله بما قوله والا كثره ابل العجز عليه وهذا كما عرفت ان عندنا في جعل الممان والممان معقول
 الوعوه كلها اذ مات السيد (بحر من السيد الجوهري والوفى والاريدان رضى الله عنه) واصابه (قلم) بضمه (أى)
 لم يمت له الرضى (فرما آخره) فلهذا هو الثاني (وحيث) السيد (وان أشخه) وأولاه (فلا أول) (سكن) (حرم)
 السيد هذا اذا كان الرضى الأول فقال بحجورته السيد اما اذا كان الرضى الأول فقال لا يجوز منه السيد
 فان في فيه من القيمة بقدر ما يفي في المذبح كالأول بان رأسه يحل وان كان الرضى الأول فقال لا يجوز
 منه السيد غير أنه يفي من القيمة أكثر من أن يكون في المذبح بان كان يعيش به ما أراد فيه عند أبي يوسف
 لا يحرم وعند محمد يجرم (بضمه) الثاني الأول قيمة غير ما نقصته من حاشته (أى ضمن قيمة السيد
 إلا ما نقصته من قيمة السيد من حاشته فلا يضمن قيمة السيد العجى هذا اذا علم أن القتل حصل بالتاني
 بان كان الأول جبال يجوز أن يعلم السيد منه والثاني فقال لا يسلم السيد منه لكون القتل مضاعفاً
 الثاني وان حل ان الموت حصل من الجراحتين أو لم يدر من الثاني ما نقصته من حاشته فهو يضمن نصف
 قيمته بجرح واحد من ثم يضمن نصف قيمة الجرح الثاني كما كان رماه الأول ثانياً فالجواب في حكم الأمانة
 كالجواب في قيمة الوان الرضى غيره (وحيث) السيد اما روى قل له وما لا يؤكل

كتاب الرهن

قال رهن الرجل الشيء رهناً رهناً له ورهناً له ورهناً ضمه في كل رهنه ما في أى أخذها رهناً له
 المرهون تسمية للثمن بالصدر والجبرع رهون ورهون والرهن والرهن والرهن أيضاً والترتيب كمال
 على الشبان والدوام وعوى اللغة جعل الشيء محبوساً أى شيء كان بأى سبب كان ثم الناس بين
 السكابين ان السيد لك لا بالاشذ فكذا الرهن لا على الأمانة بل وفي الشرع (هو حوسب في بعض
 يمكن استيفاء قيمته) أى من الشيء المرهون (كالدين) حتى لا يصح الرهن الا بدين واجب فظاهر أو بائناً
 أو ظاهراً أما بدين مستوفى فلا كراهة بالحسد ودون الفضايل وكذا لا يجوز رهن المذبح (وزعم) الرهن
 (بالجواب) من الرهن بان يقول رهنك هذا المال بدين لك على (وقول) من الرهن (و) بتم (بقضه) بل
 كونه (بحوزا) مقسوماً فلا يجوز رهن المشاع وقال مالك ما لم يزل الرهن بالاجاب والقول (مفرغاً) عن مالك
 الرهن فلا يجوز رهن دارهم امتاع الرهن (ههنا) أى لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقه كالأرهن
 المرهون الشجر عن رأس الشجر أو عارضاً كرهن الخنطة في الجوارق دون الجوارق (والخنطة) بين
 الرهن والمرتهن (فيه) أى في الرهن (وفي التيسير) مطلقاً في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 لا يثبت في المقتول الا بالقتل أو بغيره قالوا الركن مجرد الاجاب واختلفوا في القبول قال بعضهم له
 شرط والظاهر من المحيط والمتفق انه ركن حتى لا يثبت من خلف لا يرضى بدين القبول وأما القبول
 فمشرط الزعم وقال بعض أصحابنا هو شرط الجواز (و) يجوز (له) أى للرهن ان يرضى عن الرهن بالم
 يقضه المرتهن خلافاً لما لك (وهو) أى المرهون (مضنون) بعد القبض (بما قل) عن قيمته ومن الذين
 وقال مالك الشافعي هو أمانة فلا يسهل قطعي من الدين إلا كره قال زفر مضنون بقيمة يوم الرهن ولو قال
 وهو مضنون بالاقبل اسكن أحسن وأظهر لان من ليست تفضيلة بل لبيان الأقل (فلهذا) المرهون
 (وقيمة مثل دينه) أى دين المرتهن (صار مستوفياً دينه) حكماً وان كانت أكثر من دينه فأنزل أمانة
 فلا يضمنها (وقد يرد الذين صار مستوفياً ان كانت أقل من دينه صار مستوفياً بدينه ورجع المرتهن
 على الرهن (بالفضل) بيانه انه اذا رهن ثوباً بقيمة عشرة بعشرة فلو كان عند المرتهن سقط دينه فان كانت

قيمته خمسة بر جمع المرتين على الزاهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر فأفضل أماله عشر دناء
 وعشر ذر فر جمع الزاهن على المرتين بخمسة (وله) أي يجوز للمرتين (أن يطالب الزاهن) أي وقت شاء
 بدنه (ويجده به) لقاء حقه بعد الزاهن (و) إذا طالب المرتين الزاهن بالدين (يؤمر المرتين) باحضار
 رهنه (وإذا أخضره يؤمر) (الزاهن) بأداء دينه (أو لا) ثم يؤمر المرتين بتسليم الرهن هذا إذا كان الدين
 حالاً أما إذا كان مؤجل فلا يطالب به منه بحلول الأجل وكذا أن طالع بالدين في غير بلد الزاهن ولا تسلم
 له ولا مؤنة فيؤمر باحضاره وان كان له حمل ومؤنة وأخذ دينه ولا يكلف المرتين أحضار الزاهن (وان
 كان الزاهن في بلد المرتين لا يمكنه) أي لا يجب على المرتين أن يكلن الزاهن (من البيع مع) يعني بقضيه (أي
 الزاهن المرتين) (الدين فإذا قضى) الزاهن (سلم) المرتين (الرهن ولا ينفع المرتين بالزاهن) أي لا يفتداهما
 أي من جهة الاستدانة في العبد (وسكنى) في الدار (وليسا) في الثوب (وأجاره وأجاره) في الدار والعهده
 والثوب والداية الأبدية (ويحفظه) المرتين (بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله) قوله الذي في
 عياله متعلق بالجميع والمراد بالولد الكبير والخادم الحر الذي أحرق نفسه مسانئته أو مشاهيرته لا بماؤمة ثم
 ذكرنا أن العبرة في هذا الباب ليسا كنه ولا حيرة ولا فقة ألا ترى أن المرأة إذا أردت برودة قد فقت
 الوديعه التي زوجها لا تضمن وان لم يكن الزوج في نفقة ألتهمه يسكنها معاً ألا ترى أن الابن الكبير فاته لا تضمن
 كان سائرهم المودع ولم يكن في نفقة من المودع من المنزل وترك المتبرك على الابن الكبير فاته لا تضمن
 فله ان العبرة بما قلنا كذا في شرح السبل للولادة (ضمن) المرتين (يحفظه) أي الزاهن (يضمهم) ضمن
 (بالداعيه) وعنده قيمته وهل يضمن الثاني عند أبي حنيفة لا يضمن وعندهما يضمن ولو رهن غانماً
 فله في شتمه وهو ضمان لا نكاح وأبى وأبى المال ولو جعله في بقية الأصابع كان رهنًا (وأجره) قيمته
 (حفظه أو) أجرة (حافظه على المرتين) في الزوايا المشهورة رهن أبي يوسف ان كراه المأوى على الزاهن
 (وأجره) راحيه ونفقة الزاهن (بان كان داية أو عبداً) (والخراج على الزاهن) فقط والعشر فيما يخرج
 بأخذه إلا ما لم لأن العشر متعلق بالعين فيه كونه مقدماً على حق المرتين قوله على الزاهن متعلق بالجميع
 وعلى الزاهن كسوة الرقيق وأجر قطار لداره وركب الزهر وسقي البستان وتلج خبيله وبعده والقيام
 بمصالحه وعلى المرتين جعل الآبق إذا كانت قيمة الزاهن والدين سواء وان كانت قيمة الزاهن أكثر فعليه
 بقدر المضمون وعلى الزاهن بقدر الأمانة وهذا الجروج والقروح ومعالجة الأمراض والنفساء من
 الجلباية تنقسم بقدر الأمانة والاضمان

(باب ما يجوز ان رهنه أي أخذ رهنه والارتمان به أي أخذ الرهن وذلك الشيء) (وما يجوز) منها (لا
 لا يصح رهن المشاع) فيما يقسم وفيما لا يقسم مطلقاً سواء كان الشيوع طارئاً أو لا وقال الشافعي
 يجوز رهن المشاع والشيوع الطارئ بان رهن جميع العين ثم تقاضاه العقد في النصف وورد المرتين
 وعن أبي يوسف أن الشيوع الطارئ لا يمنع بقائه حكم الرهن والاول هو الصحيح لان ما يرجع الى التحمل
 يستوي فيه المقام والابتداء والاقبال أن يقول هذا مائة ورضعها اذ رهن شيئاً ما يقسم ثم يجمع في
 البعض الشائع لا تبطل الحصة مع ان الشيوع في الابتداء فيما يقسم مانع من الشفعة في الهداية (و) لا يصح
 رهن (التمرة على الخيل وبنها) أي دون الخيل (وزرع الارض دونها) لا يصح رهن (غسل الارض
 دونها) وكذا لو رهن الارض دون الخيل أو دون الزرع أو الخيل دون الثمر يجوز رهن الثمن من
 أي حقيقته أن رهن الارض بدون الاشجار يصح (والحر والمدير والمكاتب وأمن الولد ولا) يصح

(بالأمانة) كالودائع والعماري والمضاربات ومال الشركة (وبالدرك) صورته رجل باع شئاً مسلم
 إلى المشتري وقبض ثمنه ثم اشترى بالثمن ما لا يستحق فأخذ من البايع رهناً بالثمن فيقبل الدرك فله
 بالثمن حتى لا يهلك حبس الرهن وإذا هلك الرهن عنده كان أمانة حتى يرجع بجميع الثمن عنده
 استحقاق المبيع (و) لا (بالمبيع) أي إذا باع شيئاً ولم يقبض المشتري المبيع وأخذ المشتري من
 البايع رهناً بالمبيع لا يبيع لأن المبيع ليس بقبض حتى إذا هلك المبيع لم يقبض البايع شئاً وأمكنه
 بسقط الثمن وهو حق البايع (وإنما يصح) الرهن (بدين ولو) كان (موعوداً) وهو أن يقول رهنتك
 هذا المقرضني ألف درهم فقبض الرهن فإن هلك في يد المرتهن قبل أن يقرضه أنفاقاً فهو لا يضمن
 على المرتهن حتى يجب عليه تسليم الألف إلى الراهن بعد الحلال إذا كان الموعود مبيعاً بالقيمة
 الرهن أو أقل منه وأما إذا كان الدين الموعود أكثر من قيمته يجب على المرتهن الدفع عند ارقية الرهن
 كذا في شرح السيد (و) إنما يصح الرهن (برأس مال السلم وعن الصرف والسلم فيه) فإن هلك الرهن برأس
 مال السلم وعن الصرف في مجلس العقد سلم والصرف (و) صار (المرتهن مستقبلاً) لرأس مال السلم
 وعن الصرف وإن اقرضه قبل هلاك الرهن بطلا وفي الثالثة متى هلك الرهن صار المرتهن مستقبلاً للسلم
 فيه ولا يفر رويان فيه (و) يجوز (للاب أن يرهن بدين عليه عبداً طائفاً) والوصي بعتلة الأب في هذا
 وهذا أبي يوسف وزعمه لا يجوز ذلك ثم ساءوا في القياس وفي الولد السكينة لا يصح إلا بانه إذا جاز
 الرهن بصهر المرتهن مستوفيان منه إذا هلك عنده وبصهر الأب والوصي موفيان بضمان لصبي قيمة الرهن
 إذا كانت القيمة مثل الدين فإذا كانت القيمة أكثر من الدين يضمن بقدر الدين لا الزيادة في
 الأمالي إذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يضمن الأب بقدر الدين والوصي بقدر القيمة كذا
 في شرح السيد فلا عن الامام الترمذي (وصهره بن الخمرين والمكيل والموزون) فإذا رهنت هذه
 الأشياء (بجسدها هلك عنها من الدين) مطلقاً (ولا غيره بالبدرة) أي بانه إذا رهن فقه موزن عشرة
 دنانير وهلك فإن كانت قيمته مثل وزن عشرة دنانير بالالتحاق وإن كانت قيمة أقل من وزنه
 فذلك هلكه أي خمسة دنانير وعنده هلكه من المرتهن قيمته من خلاف خمسة (ومن باع عبداً على شرط أن
 يرهن المشتري بالثمن شيئاً يبيعه جاز) استحساناً وكذا إذا باع شيئاً على أن يعطيه كقبلا مئة فاحضر في
 المجلس وإن لم يكن الرهن ولا السكينة مبيهاً أو كان السكينة تخلياً حتى لا يفسد العقد وإذا باع على
 هذا الشرط (قامت) المشتري (لم يجز) وقال زفر يجز (و) إذا امتنع يجوز للبائع فسخ المبيع الآن برفع
 المشتري الثمن (وقه) (حالاً) أي في الحال (أو) يدفع (قيمة الرهن رهناً وإن) اشترى ما يدرهم (قال)
 المشتري (للبائع) هلك هذا الثوب حتى أعطيتك الثمن فهو (أي الثوب رهن) (وعنده أبي يوسف
 وزفر لا يكون رهناً) يكون دينية (وإن رهن عديم بألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) حتى يقضى
 باقي الدين (كالمبيع) أي إذا باع شيئاً لم يبيع في البايع قيمته المشتري بعض الثمن وأراد أن يأخذ
 بعض المبيع لا يملك ذلك (ولو رهن عينا واحدة) (عنده جليلين بدين) لكل واحد منهما على (صح)
 مطلقاً سواء كانا دينيين فيه أو لا وجهاً رهن عنده كل واحد منهما (والمضنون على كل واحد من
 المرتهنين حصته دينه وإن قضى) الراهن (دين أحدهما قال الكل رهن عنده الآخر وبطل دينه كل منهما
 على رجل الله رهنه عنده وقبضه) أي أن كان رجل في يده عند أحدهما رجلان كل واحد منهما يقول
 لذي اليد قدره ثمن عبيدك هذا بألف درهم ديني عليك بقبضته منك وأما البيعة على ما ذهبنا في

فلا يحق أن يأخذ من يده ثم للشئ يرى أن يرجع على العدل بالثمن ثم العدل بالثمن ثم العدل بالثمن ثم
رجع على الزاهن بالقيمة وإذا رجع عليه صرح الميراث من أن شاه رجع على المرتين بالثمن وإذا
رجع عليه فمرجع الدين على الزاهن ولو أن المشتري سلب الثمن إلى المرتين لم يرجع على العدل ولو كان
الضوكل بعد عقد الزاهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهد يرجع به على الزاهن فقبض
المرتين الثمن أولا (وإن مات الزاهن عند المرتين فاستحق وضمن الزاهن قيمته) بحكم التخيير (مات)
الزاهن (بالدين) وصح الإيقاع (وإن ضمن المرتين رجع على الزاهن بالقيمة ويدينه)

(باب التصرف في الزاهن والحماية عليه وحمايته) أي الزاهن (على شيء)

ويوقف بيع الزاهن على إجازة مرتته أو قضاة دينه (أي قضاء الزاهن دين المرتين ومن أبي يوسف أنه
ناخذ وإذا انفك البيع بإجازة المرتين ينقل حقه إلى الثمن في الصريح ومن أبي يوسف أن المرتين إذا شرط
عنده الإجازة أن يكون الثمن وعناقه ورهن والا فلا وإن لم يجز المرتين البيع وقضته انفسخ فربما إن
صاحبه عن صحت حتى إذا انفك الزاهن لا سبيل للمشتري عليه وفي أصح الروايتين لا ينفسخ بفسخ
وإذا بقي موقوف أو أن شاه المشتري صرح حتى يقتسكه الزاهن فسلمه المبيع وإن شاه رفع الأمر إلى القاضي
انفسخ التقاضي العقد فإن باع الزاهن من رجل ثم باعه بيعا ثانيا من غيره قبل إجازة المرتين فالثاني
أيضا موقوف (ونفذ عقده) أي عتق الزاهن العبد المرهون بالإجازة المرتين مطلقا سواء كان موصرا
أو موصرا وقال الشافعي لا ينفذ إن كان موصرا وإن كان موصرا نفذ على بعض أقواله (وطول بدينه ولو)
كان الدين دينيا (حالا) أو الزاهن موصرا أو لا ينفذ منه قيمة (ولو) كان الدين دينيا (أو خلا من قيمة) أي
من الزاهن (قيمة العبد وحملته هنا مكانه) أي مكان العبد حتى يحل الدين (ولو) كان الزاهن (موصرا
سوى العبد) للمرتين (في الأقل من قيمته ومن الدين) وقضى به الدين (و) إن (رجع) العبد (به)
أي عاصي (على سببه) إذا أيسر (وأنكف الزاهن كاعتاقه في الأحكام المذكورة وإن أنفقه أجنبي
فلا يرتفع أن قيمته) أي الأجنبي (قيمة) يوم هلك (فتسكون) قيمته (وهذا سببه يخرج) الزاهن (من
ضمانه) أي من ضمان المرتين (باعتارة من رهنه ليخضعه) أي ليحمله له عملا (فأوله هلك بعد الأمانة في
يد الزاهن يملك مجانا) يفرغ بعض المرتين أن يسترده إلى يده ويؤخذ الوهك الزاهن قبل الرد على المرتين كان
المرتين أحق به من سائر الغرماء (ويخرجوه) إلى المرتين (حاذيهما) على المرتين (ولو أعاره أحدهما
أحييا باذن الآخر سقط الضمان ولكل) من الزاهن والمرتين (أن يرد رهنه) كما كان وإنما قد يقوله
بأن الآخر لأنه إذا كان المهر هو المرتين وقد أعاره يقر أن الزاهن بقي الضمان على المرتين وحكم أنكاف
الزاهن عرفا ليست آتة أو شخص الأمانة لأنه إذا أجرة أو باعه أو وعده أحد ههما أجنبي بأن الآخر
يخرج عن الزاهن ولا يعود رهنه إلا بعد مقتد أولئك الوصايا الزاهن قبل الرد إلى المرتين يكون المرتين أسوة
للمرء (وإن استعار رجل من غيره (أو بالرهنة صرح) الاستعارة والزاهن بأي شيء كان وبأي مقدار
شاهن شاهن أي بلد شاه (ولو عين المهر) قدرا (بأن قال رهنه بعشرة مثلاً أو حنسا) بأن قال رهنه
بدينار أو بكذا من المنة أو الشير أو نحوه (أو بلدا) بأن قال رهنه بالدين مثلاً أو رجلا (شأنف)
المستعير بأن رهنه بأكثر من العشرة أو أقل أو رهنه بالزاهن أو رهنه في البصرة أو رهنه من امرأة
فالمير بالخيار إن شاء (ضمن المير المستعير) ويتم العقد بينهما وبين المرتين (أو المرتين) ويرجع المرتين
بما ضمنه بالدين على الزاهن (وإن وافق) المستعير المير بأن رهنه بما عين من المقدار الجنس والبال

والرجل (وهلاك) الرهن (عند المرتن صار) المرتن (مستوفيا) دينه ان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر
وان كانت أقل صار المرتن مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الزاين (ووجب مثله) أي مثل ما سقط
من دين الزاين (المعبر على المستعبر) وكذلك ان أصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب مثله لرب
الذوب على الزاين كما مر آنفا (ولو افتسكه) فسكه وافتسكه أي خالصه منه (المعبر) جبر أو غير رضا الزاين
(لا يمنع المرتن) عن دفع الرهن الى المعبر (ان قضى) المعبر (دينه) ويرجع المعبر على الزاين عما أدى
اذا كانت القيمة مساوية للدين وان كان الدين أكثر من الاين يرجع على الزاين الا بقدر القيمة ويكون
في الزيادة متعبر عاواذا اختلف الزاين والمعبر وقد هلك الزهن فقال المالك هلك في يد المرتن وقال
المستعبر ذلك قبل ان يرهنه أو بعد ما فسكه كنهه فالقول للزاين مع المعبر ولو اختلفا في مقدار ما امره
بالرهن فالقول للمعبر كما اذا أسكر أصله (وجنابة الزاين والمرتن على الزهن مضروبة وجنابته) أي الزهن
(عليه ما وعلى ما لم يهره) وهذا عند أبي حنيفة وقالوا حنيفة على المرتن معتبر والمرأى بالجنابة على
النفس ما يوجب المال بأن كانت خطأ في النفس أو في ما دونها ثم ان شاه الزاين والمرتن ابطلا
الرهن ودفعه بالجنابة الى المرتن فان قبضه الزاين صار عبده وله بدل الدين وان قال المرتن لا أطالب
لجنابة فهو رهن على حاله وجنابته على مال المرتن لا يقتضي بالاتفاق ان كانت القيمة والدين سواء وان
كانت قيمته أكثر من الدين فعن أبي حنيفة أنه يعتبر بقدر الأمانة عنه أن يعتبر (وان رهن عبدا
يساوي ألقابا ألف مؤجل فريده قيمته الى مائة) سواء كان بسبب نقصان سعر العبد أو نقصان عينه
(فقتله رجل) من خطأ (فرض مائة وحل الأجل فالمرتن يقبض) من القاتل (المائة قضاء من حقه ولا
يرجع على الزاين شيء) من بقيمة الألف وقال زفر يرد مع بقية المائة من نقصان العبد بسبب السهر
(ولو) رهن عبدا بألف (مائة) المرتن (بمائة بأمره) أي بأمر الزاين (يقبض) المرتن (المائة قضاء من
حقه ويرجع) المرتن (على الزاين بمائة) مطلقا قوله بأمره متعلق بمائة فقط لا يساوي مائة ثم هذا
البيع صحيح بالاجماع اذا كان موضوع المسئلة ان سعره تراجع الى مائة وان كان موضوع المسئلة أنه
لم ينقص فيبيع البيع ايضا عند أبي حنيفة يرجع عند هسان قال بيع عبدا شئت (وان قتله عبدا قيمته مائة)
والمسئلة بها (فدفع به) أي دفع العبد (القاتل) الذي قيمته مائة بدل المقتول الذي نقص قيمته الى
المائة (افتسكه) الزاين (بكل الدين) جبر أو لا خيار له بين ان يفسكه بكل الدين أو يده بكل الدين عند هسان
وعند محمد ان شاه الزاين أخذه وأدى الدين كله وان شاء سلم العبد المدفوع الى المرتن يدينه وقال زفر
يفسكه الزاين بما تقوى بسقط ما زاد على ذلك وكذا الخلاف فيما اذا كانت قيمة العبد القاتل زائدة على
المائة (وان مات الزاين باع وصيه الزهن وقضى) الوصى (الدين) فان لم يكن له وصى فبطل وصى وصى (وأمر)
ذلك الوصى (ببيعه)

(فصل) في المنفعة والرهن عشرين عشرة عشرة فتنم (عند المرتن) (تختل) بعد التخمير
(وهو يساوي عشرة فتنم وهو رهن بعشرة) فلا يطل عقد الرهن هذا اذا لم ينقص شيء من كيله بالتخمير وأما
اذا انقص شيء من كيله بالتخمير سقط من الدين بقدره (وان رهن شاه قيمته عشرة فتنم) (فكانت)
الشاة (فدبرغ) المرتن (بشاهها وهو يساوي درهمين وهو رهن بدرهم) ففسكه الزاين يدهم ولا شيء عليه
غيره (وعاها الزهن) كقولهم الشاه والدين والصوف يكون (للزاين وهو) أي النماء (رهن مع المصل)
فحبسه حتى يستوفى الدين (و) لكن لو هلك النماء (بذلك شيئا) ولا يسقط شيء من الدين بملاكه وقال

الشافعي التمام ليس برهن وهو قول مالك ثم خصه بحسب هذه الأسماء المذكورة بالذكري ثم إلى أنه لا يكون
 كسبه وهنك لهم الأصل (وان بقي) أي التمام (وهذا لا يصلح فيك) التمام (بخصوصه) بأن تقسم الدين
 على قيمته (أي قيمة التمام يوم التسليم) أي التمام (أو) على (قيمة الأصل يوم القبض فيسقط)
 أي قسأصاب الأصل يسقط (من الدين حصه الأصل) وما أصاب التمام (فإن) الرهن (التمام) بخصه
 هذه إذا كان الدين مثل قيمة الجارية يوم القبض أو أقل وان كان الدين أكثر بأن كان الدين مائة
 وقيمة الأمة خمسون وقيمة الولد عشرين تقسم القدر المضمون على ما وذلك سبعون فما أصاب الأمة سقط
 وذلك خمسة أسباعه وما أصاب التمام وذلك سبعان فتمسكه الرهن به (وتعبر الزيادة في الرهن) بأن رهن
 ثوبا بشرة قيمته عشرة ووزاد الرهن ثوبا آخر يكون مرهوناً مع الأول بعشرة (لا في الدين) هذا عندهما
 وهو القياس صورته رجل رهن عبداً ثمانية قيمته مائتان ثم أخذ من المرتن مائة أخرى وجعل العبد
 رهناً بثمانين قاة لا يصح إلا به رهنها بالدين المتبادر حتى إذا مات العبد سقط الدين الأول وبقى الدين
 الثاني بالارهن رجال أبو يوسف يجوز الزيادة في الدين أيضاً وقال زفر والشافعي لا يجوز فيه ما إذا
 تمت الزيادة في الرهن وتبقى هذه الزيادة مضمونة بتقسيم الدين على قيمة الأول يوم القبض وعلى قيمة
 الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضتها تسع مائة وقيمة الأول يوم القبض ألفاً والدين
 ألف تقسم الدين الثلاث في الزيادة ثلث الدين وفي الأصل ثلثا الدين (وان رهن عبداً بمائتي قدمي عبداً
 آخر وشفا مكان الأول وقيمة كل من العبدان ألف فالأول رهن) كما كان (حتى يرد إلى الرهن)
 فلو لم يكن في الرهن (والمرتن في) العبد (الأخر أمين حتى يرد إلى مكان الأول) فالوفاة
 عنده قبل أن يرد الأول إلى الرهن لا يضمن المرتن

في كتاب الجسديات

هي جمع جنابة وهو ما يجنبه من شر أي يحد ويمنع ويحرم في الأصل وهو مدبر حتى عليه شيئاً جناباً وهو
 عام في كل ما يقبح ويؤسف وقد حرم على الجسد من الفعل وله كره في لسان الفقهاء إذا بالجنابة الفعل الحرم
 الواقع في النفوس والأبدان وإنما اجنبها باعتبار أقوالها أو عاينها لتناسب بين القلب والماء ثم المناسبة
 بين السكابين أن الرهن يشرع لأجساد الدين ووقايتله وصداقته عن الخلالة فكذا الجنابة بحكمها شرع
 لصيانة النفوس وأجسادها كما قال تعالى وله في القصاص حيلة لأن الرهن وسيدته مشر وان الجنابة
 حكمها مقرر وقدم الرهن عليه ثم القتل على خمسة أوجه عمد وشبهه عمد وخطأ وما أخرى يشرى بها
 والقتل بسبب (موجب القتل) حال كونه عمداً وهو ما قد مضى به وبسلاح كالديف أو نحو في تقرير
 الاجزاء كالخمد من (الغضب) ومن (الخروج) من (اللبطة والنار) بالجو عطف على الحد (الائم) بالرفع
 على أنه خبر موجب القتل (والوادة عينا الآن يعني) ثم القود واجب عينا وليس الولي أخذ الدية إلا إذا
 القاتل عندنا وهو أحد قول الشافعي وفي قوله الآخر أن يجب العمد القصاص أو الدية ويتبين ذلك
 باعتبار الولي وحق القول لا زيادة من العصبية يرد على الأرحام والزوجين في ظاهر الرواية وقال المشيخ
 سعد القول للعصبية دون غيرها (لا الكفارة) أي ليس موجب القتل عدا الكفارة وقال الشافعي يجب
 الكفارة أيضاً (و) موجب (شبهه) أي شبهة قتل العمد (وهو أن يعمد ضرباً يغير ما ذكر) أي عدا ليس
 بسلاح وما جرى مجراه في نهر بن الجراح عمده وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي هو أن يعمد الضرب
 بالأيدي مثل عتباتي الغالب كالضرب بالسوط والخير واليد فأؤثر به بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد

عندهم خلافة ولو ضرب به بسوط صغير ووالى في الفجر يات حتى مات يقتص منه عهد الشافعي خلافا لما
 (الاعم) بالرفع (والكفارة) وقال صاحب الانصاح وجد في كتب اصحابنا لا الكفارة في شبه العهد
 هذا في شقيقة والصحيح هو الاول فقد ذكرنا انما اوى والمصاص وشبهه من ان الكفارة واجبة عهده
 وبسقط الاعم باداء الكفارة (ودية مقابلة على العاقلة) في ثلاث سنين (لا القود) أي ليس هو حجب شبه
 العهد القصاص (و) موجب القتل (الخطأ وان يرى شخصاً) طعن فيه الارش شخصاً (و) يبادى فهو مسلم
 أو غرضاً أي هذا (نأصاب) السهم (آدمياً) فقتله (و) موجب قتل (ما يرى شجرة) أي يجري الخطأ
 (كأنهم) انقلب على رجل فقتله الكفارة أي موجب ما الكفارة لا انما القتل ولا يبرى عن الان تبرك
 المبالغة (والدية على العاقلة) في ثلاث سنين (و) موجب (القتل بسبب كفارة البئر وادع الحرف غير
 ملكه) متعلق بما (الدية على العاقلة) اذا قتل به آدمي (لا الكفارة) خلافاً للشافعي هذا انما كان على
 من الناس واذا لم يكن لا دية عليه (والكل يوجب حرمان الارث) مكافاة لهذا (اشارة الى القتل
 بسبب فاته لا يوجب حرمان الارث وقال الشافعي يوجب حرمان الارث (وشبهه العهد) حق (النفس
 عهد فيما رواها) عن الاطراف حتى لو ضرب بمحسنة على مفصل يد انسان فاما بانما يقتص منه

باب ما يوجب القود وما لا يوجبه

يجب القصاص يقتل كل شقوت الدم أي يحفظ الدم حال كون الحق ثابتاً (على التأنيب) ويجب
 القصاص بقتله حال كونه (عمداً) واحترق شقوت الدم عن مباح الدم كالزاني المحصن والمخرف والمرتب
 والتأنيب عن المستأمن (و) يقتل الحر بالحر (اذا لم يأمر القتل) القاتل يقتله أما اذا أمر به بان قتله
 اقتل لا يجب القصاص ويجب الدية وفي البحر لا يجب الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله
 وهو قولهما لو قال لا يقتل آدمي بألف درهم أو بفسق فقتله يجب القصاص كذا في الانصاف (و) يقتل
 الحر (بالعبد) وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد (و) يقتل (المسلم بالذمي) خلافاً لما في
 (ولا يقتلان) أي المسلم والذمي (المستأمن) وقال الشافعي يقتل الذمي بالمستأمن وقتل يده بسرقته ماله
 كذا في النهاية (و) يقتل (الرسول بالرسول أو الكبير بالصغير والصحيح بالاجمي وبالزمن وبناقص الاطراف
 وبالجنون و) يقتل (الولد بالولد ولا يقتل الولد بالولد) مطلقاً قال مالك ان قتل الاب ابنة نصر بابا بالسيف
 فلا تصاص عليه وان ذبحه ذبحه فعليه القصاص (والأم بالجد) أي وان علا (والجدة) أي وان عل
 (كلا بولا) يقتل الرسل أوصافهم وعلوهم وبكاتبهم وبسبب ذلك بعضه وان ورث (الولد
 قصاصاً على أبيه) يقتل أمه مثلاً (سقط) القصاص (وانما يقتص) أي لا يستوفي القصاص الا
 (بالسيف) ويجوز من السلاح مطلقاً وان حصل القتل بآلة أخرى واستوفى بغيره لا يضمن شيئاً وقال
 الشافعي ان حصل القتل بطريق غير مشرور بان سقاء سخر حتى قتله أو لاط بالهجر حتى قتله يقتل
 بالسيف وان كان بطريق مشرور فيقتل به يفعل ذلك الفعل رجل مثل تلك الذمة فان مات فيها أو بالآخر
 رقبته بجوازها انقطع يد انسان عده قاتل نفسه بقطع يد القاتل من مات في تلك الذمة فيها أو بالآخر رقبته
 (مكاتب قتل هداوتك) المكاتب (رفقاء ورثته) موقوف على ترك وفاء له وارث (حزير سيدة) ولا
 (يقتص) المولى عهده في الثانية وقال لا يقتص في الاولى أيضاً قال محمد رحمه الله قصاص قيم الإذن
 ترك وفاء ووارثاً) حرافير المولى (لا) يقتص وان استغفا (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجمع
 الرهن والمهرين) فإذا اجتمعما كن لارهن أن يستوفي القصاص وكفى العيون والمجامع الضرر والضرر

الاسلام رحمته الله وغفره الله لا يشب القصاص لهما وان اجتمعها (ولاب المعتوه القود والصلح) لكن
هذا فيما اذا صلح على قدر الدية اما اذا صلح على اقل من الدية لم يجز الخط وان قل ويجب كمال الدية كذا في
شرح السيد (لا العفو يقتل وليه) أي ولي المعتوه (والقاضي كالأب) في الصحيح (والوصي يصلح) من
قتل النفس (فقط) أي لا يقتص ولا يعفو وكذلك يصلح من استيفاء القصاص في الطرف وذ كوفي كتاب
الصلح أن الوصي لا يملك الصلح في النفس (والوصي كالمعتوه) في الجسم المذكور المعتوه ناقص العقل
وقيل المدحوش من غير جنون وقد عتته عتة معتقة كذا في المشرب (وللسكار) أي ومن قتل وله أولياء
كباروه شارفلا سكار (القود قبل كبر الصغار) هذا أي حنفية رحمه الله وقال ابن هبم ذلك قبل بلوغ
الصغار وفي قوا قدمه ولا ناسخه الدين رحمه الله عبد بن مولى بن وأحمد هما صغير قتل عمدا قال بعض مشايخنا
رحمهم الله عند أبي حنيفة له ولاية استيفاء القصاص وذ كوفي الأسرار لا رواية في عبد أعققه رجلان ثم
قتل أو قتل وله مولى بن ويجوز أن لا يثبت القتل لأحمد هما إلا اذا اجتمعها كافي النسخة أم أعتقها
رجلان كذا في شرح السيد للهداية (وان قتل عير) بالفتح الذي يعمل به في الظن (يقتص) به أن أصابه
الجد يد مطلقا عند هبم سواء أصابه بجدوه أو جدته أو أصابه بجد يدعي أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب
أن يخرج كذا ذكره الطحاوي رحمه الله والمعالم من السكيب أن الأثر الأصح وذ كوفي المسألة والاصح
الأخير (والأ) أي وان لم يصبه الجد يد وان كان أصابه العود (لا يقتص) مطلقا عند أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما ان كان عصا عظيمة يجب وهو قول الشافعي كذا في الخلاصة ثم قيل هو بمنزلة العصا الكبير
فيكون قتلا بائنا وفيه خلاف أبي حنيفة رحمه الله وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي أيضا
وهي مسئلة الموالاة على مامر (كالمخفق والمخفق) أي لا يجب القصاص في العود ويجب الدية على
العاقلة كالأب يجب القصاص في الخنق والخنق يقتل ويجب الدية فيه ما على العاقلة سواء كان الميت صبيا
أو بالفاخذ أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي عليه القصاص غير ان عند هبم توفي حر أو عند يفرق
وقال في الأصل وان خنق رجلا حتى مات فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا قصاص واسكن ان اعتد ذلك
والأمام بقوله مسيسة وان تاب قبل أن يقع في يد الإمام تقبل توبته ولا يقتل وان تاب بعد ما وقع
في يد الإمام لا تقبل توبته وهو تفسير الساجي اذا تاب وأما على قولهم اذا دام على الخنق حتى مات
فعليه القصاص كما لو قتله بجرم عظيم وان ترك الخنق قبل الموت ثم مات بعده ذلك فإنه ينظر ان
دام على الخنق مدة اربع عتات الإنسان منه فالبا فله القصاص وان دام مقدارا لا يعوت الإنسان
منه فالبا فلا قصاص وذ كرشيع الاسمه الام رحمه الله في شرحه زيادة الأصل ان من شرف انسانا بالمال
ان كان الما قتل لا يقتل فيه فخاله ويرجى منه النجاة في الغالب فماتت تن تلك فهو خطأ العود
عندهم جميعا وأما إذا كان الما عظيما ان كان بحيث يمكنه النجاة منه بالسباحة بان كان غير
مشدد ولا معقل وهو بحسن السباحة فمات فإنه يكون خطأ عمدا وان كان بحيث لا يمكنه النجاة منه
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله هو خطأ ألهمد ولا قصاص وعلى قولهم هو عمد محض ويجب القصاص في
المدحوش من أبي يوسف ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل ألقى رجلا من سفينة في بحر فربس وفرق
كما وقع فعلى قائله الدية وان كان حين القاء سبع ساعة ثم غرق فلا دية فيه ولا اقامة من سطح أو جمل أو
بممثل الاغراق كذا في المحيط (ومن جرح رجلا عمد فصار) الجروح (ذافر اش) ولم يزل عنه (حتى مات
يقتص وان مات بفعل نفسه) يفعل (زيد وأسد وحيدة ضمن زيد ثلث الدية) والقياس العقلي أنه يضمن

وبيع الدية لكن فعله في حق نفسه هدر في الدماء لا في الحق حتى وان تم بالاجماع ونظا اقل ان يمشيه وقتل
 فحين يقتل نفسه انه يقتل ويصل عليه وقال ابو يوسف يقتل ولا يصل عليه (ومن شهر على المسلمين
 سيقا) او سيقا (ووجب قتله ولا شيء) على قتله (ومن شهر على رجل سلاسل ايل او شهر ارا في عصر او
 شهر او شهر رجلا حصا) سواء كان مغيرا او كمين (الملاقى مغيرا ثم ارا في شهره يقتل) أي قتل الشاهر
 (الشهر ورجله) هذا (فلا شيء عليه) أي على القاتل ورجله (وان شهر على عدو ارا في شهره يقتل الشهر ورجله
 عليه) حصة (قتله) عند أبي حنيفة وعند غيره الاقتصاص عليه (وان شهر الجنون على غيره سلاسل يقتل
 الشهر ورجله عند التجب الدية) في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه (وعلى هذا) اختلاف (الاصي والذاتية)
 حتى اذا شهر المصبي على رجل سلاسل يقتل الشهر ورجله عند التجب عليه الدية في ماله واذا حلف دابة على
 رجل يقتلها وهو بحبس عليه الضمان خلافا للشافعي في الضرر حين يرضى أبي يوسف انه يجب الضمان في
 الدابة ولا يجب في المصبي والجنون (ولو ضربه الدابة فانه رقيقه او تركه الضرب وكف عنه على وجه لا يرد
 ضربه ثانيا) فقتله (أي الشاهر المرحل) الاكثر (وهو الشهر ورجله) قتل الفأطل ومن دخل عليه قسره
 لئلا يخرج السرقة أي المال المسروق (فأبهره) المسروق منه (قتله) أي المسروق منه السارق هذا
 (فلا شيء عليه) اذا كان لا يتمه من الاسترداد الا بالاعتق وان كان يمكن من الاسترداد بدونه بان
 علم انه لو صاح أثره لم يطرح المال لايصل له القتل حتى لو قتل قتل به ثم اعلم انه اذا قتله لم يملك السبب
 فقال عند القاضي قتله مولا السبب لا يقتل قوله الا اذا اقام المقتله عليه والاصل انه اذا قتل بسبب
 الضمان ثم ادعى برأه لا يقبل الا باليمين في الزيادة في الأصل في كل شخص اذا رأى على شخص ما
 انه يقتل له قتله راغبا في منع خوفه ان يقتله لا يصدق في الزيادة

(باب الدماء من فساد من النفس)

(يقتضى بقطع الجرح من النفس) أي من قطع يد غيره وفساد من النفس ينقطع يده هذا (وان كانت يد
 القاطع أكبر من اليد المقطوعة) وكذا الرجل وسائر الأنتب والذئب يجوز بالرفع مطلقا على الرجل
 وبالرجل على الذئب (و) كذا (العينان) فسرهما رجل و (ذهب فمدا على فائقة) يقتضى دمه ثم ارفى
 العينون فيها حكمه معدل كذا في الخلاصة وما روي الاقتصاص في العين ان يقتل له امرأة فهو يديه منها
 ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه رقن رذاب وتسايل عينه بالاراق فذهب ضوءها (ولو قطعها) أو سبها
 بالمكن (لا) يقتضى ولكن تجب الدية ثم اذا انكر الضارب ذهاب الضوء ذكر في الفتاوى انه يعرف
 بنظر الأطباء انه رجل يستعمل فيه بعض شيء فانه يذهب وقال ابن قتيبة يقتل عين النخس من شجر
 العين ان دعت عينه على أن الضوء يرقى وان لم تدع فقد ذهب الضوء وان لم يرقى لم يبق في ذلك العين
 والانسكار والقول ان الضارب مع عينه على الجناح فلا يقتضى اليسرى باليمين ولا اليمينية باليسرى
 وان كان يمين الجرح عليه معدل لا يضرب يده الاقتصاص منه وان كان حوله لا يشهد فيداني يقتضى من الجرح فها
 حكمه معدل وان كان الحول الشديدين الجناح يمين الجرح عليه غير الجرح عليه ان شاء اقتضى منه وان
 شاء ضمن نصف الدية كذلك في الجرح الاية (والمن) يقتضى به (ان عماره) ولا يؤخذ الا على بالأسفل ولا
 الا على بالاعلى وكذا ان قلع العين فانه لا يقع منه قضاوا وان كان يؤخذ بالمرء منه الى أن يقتل الى
 اللطم ويسقط ما سواه وان غمز مشروخ والاخذ بالمرد استنادا كذا في الخلاصة مطلقا الاقتصاص بان
 يبرء بالمرد بقدر ما كسر منه ولا اقتصاص في السن الزاخرة وانما يجب فيها حكمه معدل (كل شعبة لم يفتق

فيها المائنة) يقتضيه القول انه تعالى والجروح قصاص (ولا قصاص في عظم) المراد به غير السن هذا اذا
 سكان السن عظماء وان كان ههنا كما قال بعض الحكماء لا يحتاج الى هذا (و) لا قصاص في (طرف رجل
 وامرأة) أي لا قصاص من الرجل والمرأة في سائر بدن النفس (و) لا في طرف (سرعين) مطلقا ولا في
 طرف (مهيمن) خلافا لما في في جميع ذلك الا في الحرقانة اذا قطع العبد يدسر يقتض (وطرف المسلم
 والكافر سيان) حتى يكون القصاص بينهما في الاطراف (و) لا قصاص في (فم) يدسر نصف الساعد
 (و) لا في (مخافة) المخافة الطمعة التي تبلغ الجوف (برأفها) فمها لانه اذا مات منها يجب القصاص (و)
 لا قصاص في (لسان وذك) مطلقا ومن اني يوسف انه اذا قطع من أصلها يجب القصاص (الأن تقطع
 الحشفة) مطلقا يجب القصاص ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذك أو بعض القصاص (وغير) مقطوع
 اليدان كانت مهيمنة أو المشجوع (بدن القود) أي قطع اليد أو أمة قصاص مقدر أشبهته (والأرضان كان
 القاطع مثل أو نابض الأصابع أو كان رأس الشايج أكبر) أي من شئ خلافا لست توجب الشبهة ما بين
 قوتيه وهي لا تستوعب ما بين قوتى الشايج فالشجوع بالخيار ان شاء اقتض مقدر أشبهته بد أن أي
 الخيارين شاء وان شاء أخذ الأرض وفي حكمه يغير أيضا وكذا اذا كانت الشبهة في طول الرأس وهي
 تأخذ من حجمه ما في فقه ولا تبلغ الى قمة الشايج فهو بالخيار والله أعلم

فقط فصل في الصلح عن دم العمد (وان صلح) عن دم (على مال وجب) المال (مطلقا) وسقط القود
 وينصف ان أمر القاتل رجلا بالصلح عن دمها على ألف ففعل (أي ان قتل حر وعبد رجلا فأمر الحر
 ومولى العمد رجلا بالصلح عن دمها على ألف فصالح) فالألف على الحر والمولى تصان (فان صلح
 أحد الولياء عن حفظه على عوض أو عفا) سقط حتى الباقي من القصاص (فلما بقي حفظه) يكون (من
 الدية) وسقط القصاص (وبقتل الجميع بالقرود والفردي الجميع) أي ان حضر أولياء المقتول (الكتام)
 أي بقتل ذلك ولا شيء لهم من المال (فان حضر واحد) من أولياء المقتولين (قتل) الفرد (له) أي ذلك
 الواحد (وسقط حتى البقية) من الأولياء (كقوت القاتل) وقال الشافعي ان قتلهم على التعاقب يقتل
 بأولهم وينقض الديار لمن بعدهم اذ قل في قوله وان قتلهم معا يقرع بينهم ويقتضى بالعدل ان يخرج
 قوتهم وبالدية لقين وفي قول قتل لهم جميعا وقسمت الديار بينهم (ولا تقطع يد رجلين) مطلقا (يد
 رجل واحد) (و) السكن (فصعدا بها) وقال الشافعي تقطع يداهما اذا اخذت من سكنة من جانب واحد
 وأمرهما على يده حتى انقطعت أمارا وضع أحدهما السكن من جانب والاخر من جانب آخر وأمرهما
 حتى اتقى السكنان لا يجب القصاص عنده (وان قطع) رجل (واحد من رجلين) حفرهما (فلهما
 قطع يمينه ونصف الدية) بقتلهما انصافين مطلقا سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وقال الشافعي ان
 قطعهما على التعاقب يقطع بالأول ويترك الأرض للثاني وان قطعهما معا يقرع بينهما ويكون القصاص
 من غير حرقته والأرض للأخر (فان حضر واحد) من مقطوع الدين (وقطع يده فلا شيء عليه) أي
 على الذي قطع يمينه (نصف الدية) ولو قضى بالقصاص بينهما اتفق أحداهما قبل استتمام الدية فلا شيء
 القود عندهما وعندهما حرق الأرض ولو قطع أحدهما يد القاطع من المرفق فلهما دية (وان أقرع بدقتل عمد
 يقتض به) مطلقا سواء كان العمد أذا أو غيره قال زفر لا يصح اقراره بوقته بالعمد لانه لو أقر بخطأ
 لا يجوز اقراره (وان ربح رجلا) ذميا (عمدا) فقتله منه (الآخر) فمات (بقتل) من الرأى (الأول)
 ولثاني الدية) على عاقلته

فيقول ومن قطع يد رجل اثم قتله أخذ بالامر من ولوه كان الامر ان (عدين او خطاين او عشرة فم تحفل
 بينهما) اولاً (هذه المذمة لصفة لكل واحد من الصور الثلاثة فان تحفل بينهما بهما رجل فقل ويؤخذ
 بموجب القطين - ق لو كان عدين فقاو في القطع والقتل وان كانا عدينا فيجب دية ونصف دية وان كان
 أحدهما عدياً والآخر خطاً وان كان القطع عدياً او القتل خطاً فيجب في البدن او دية النفس الدية وان
 كان القطع خطاً او القتل عدياً فيجب في البدن نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتحفل لم يتحفل بينهما
 فان كان أحدهما عدياً والآخر خطاً اعتبر كل فعل على حدة فيجب في الخطا الدية وفي العمد القود وان
 كانا عديين فمذمة ما يقتل ولا يقطع وعدياً في حصة للولي حصة للابن ان شاء وقل وان شاء قتل ولا
 يعتبر اتحاد الجاني ومذمة وان كان خطاين فيجب دية واحدة اتفاقاً كتابين بقوله (الا في خطاين) أي
 أخذ بالامر من الا في الخطاين (لم يتحفل بينهما بهما بهما فيجب دية واحدة) بالرفع (لمن ضربه) أي فيجب فيه
 دية واحدة كما يجب فيه من ضربه مائة سوطاً فبرئ من تسعين ومائة من عشرة دية معناه ضربه تسعين
 في موضعين وعشرة في موضع آخر فبرئ موضع التسعين وسرى العشرة فليس عليه بهرب التسعين فمذمة
 جهة الارش وان بقى من جهة العزب وعن أبي يوسف أنه أوجب فيه حكومة عدل وعن محمد أنه أوجب
 فيه أجر الطبيب وعن الادوية قالوا هذا محمول على ماذا برئ من التسعين ولم يبق له أثر أصلاً فان بقي لها
 أثر يبقى أن يجب عليه حكومة عدل ودية القتل (وان عدا القطوع عن القطع العمد) (فثبت) المقطوع
 من ذلك القطع (ضمن الفاطم الدية) ههنا في حصة الاستحصان في القياس يعني أن يجب القصاص
 وههنا لا يضمن الدية (ولو وقع من القطع واجتنبت عنه) أي عن القطع (اد عفا) (عن الجناية)
 لا يضمن الدية أيضاً (فانقطع) أي اذا كان القطع خطاً أو العزب (عن الثالث) أي ذات الدية وفيه ضمن
 القصاص في المال حالاً (والعمد) بهما (من قتل المال) فلا يضمن شيئاً اذا عفا عن النجاسة ثم عزم
 الى النفس (وان قطعت امرأة يد رجل عدا فترجوها) يقطع اليد (على يده ثم مات) المقطوع (قالوا
 مؤرمه) مقلوا والدية في ما قلنا على ما قلنا أي يجب مؤرمه مثل ما قلنا والدية على ما قلنا (لو) كان
 القطع (خطاً) استحصان القصاص فقله على ما قلنا الى آخره عطف جملة على جملة
 لا على قوله في ما قلنا ههنا أي حصة وعندها لا يجب شيء واذا وجب للمثل وعليه الدية وقسمت
 المقاصد ان استويا وان فضلت الدية ترد على الورثة وان فضلت المورثة الورثة عليها (وان تزوجها على
 اليد وحدها) منها وعلى الجنات فثبت منه فلها مهر مثلها ولا شيء (لورثة الزوج) (عليها) (لو) كان القطع
 (تعد اولو) (كان) القطع (خطاً) (فخرج من العاقلة) مؤرمه مثلها (ولم) ذات مارتك (وصية) (وما زاد على مهر المثل)
 ويكون وصية للعاقلة ويكره الواجب ما قلناه مؤرمه المثل من الدية فان كان مهر مثلها والدية سواء قلنا للعاقلة
 لا يفرقون شبهة بمن ذلك طو وان كان مؤرمه مثلها أقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل وما زاد على ذلك
 ان كان يخرج من الثالث يرفع عنهم أيضاً وان كان لا يخرج من الثالث سقط المهر والدية (ولو قطع يده
 فقتل) (من اليد) (فثبت الاول) (فقل) (المتنص منه) (به) أي بسبب القطع وعن أبي يوسف أنه سقط
 حقة في القصاص (وان قطع) (يد المقتول) (يد المقتول) (انما) (وعفا) (دلى المقتول) عن القصاص منه
 (ضمن الفاطم دية اليد) مقلنا سواء قضى له بالقصاص أو لا عدياً في حصة وقال لا يضمن عليه وفي
 القياس انه يجب القصاص ويقد بالعقوبة اذ لم يعف لا يضمن ولو قطع ومخفأ وبرئ فهو على انفسه لا يضمن
 وفي الصحيح ولو قطع ثم رقبته قبل البرء فهو استيفاء ولو رقبته بعد البرء فهو على انفسه لا يضمن

ومن له الخصاص في الطرف اذا استوفى ثم جرى الى النفس ومات بضرب دية النفس عند أي حنيفة
وعنده لا يضمن شيئا وهو قول الشافعي

باب الشهادة في القتل

ان كانت الشهادة في القتل شاهدة لمقا بالقتل نفسه او ردها بعد ما ذكر احكام القتل لان متعلق الشيء
كان أدنى درجة من نفس ذلك الشيء (ولا يقيد) ابن (حاضر بجمعة اذا) كان (أخوه غاب عن خبره وموته)
ولكن قبلت البيهقي وبعض القائل (فان بعد) الغائب عن الغيبة (لا بد من اعادته) أي اعادة الغائب
البيهقي (ليقتل) القاتل عند أي حنيفة وقال لا بعد هذا اذا كان القتل عمدا (ولو) كان (خطا او دينا)
بأن كان الحق دينا لا يبرأ على أي آخر فأقام أحد هاتين البيهقي والآخر غائبا ثم حضر (لا) بعد البيهقي بالإجماع
لأنه يمكن من الاستيفاء (فان أثبت القاتل صفو الغائب لم يعد) بعد حضور الغائب أيضا (وكذا الوقتل
عمدا أو بأحد هاتين) في الحسبك المذكور (وان شهد وليان وهو ثالثهما المقتول) شهدا ثم اظهره فوضعا
(فان صدقهما القاتل) باله فهو ولم يعد في المشهود عليه (والدية) كماها (لهم اثلاثا وان كان كذبا) أي القاتل
يعني والمشهد عليه أيضا (فلا شيء له الا لا يخرج ثلث الدية) وان صدقهما المشهود عليه وعده ثم القاتل
ثالث الدية وهو نصيب المشهود عليه لم تكن يجرى الى الشاهد بنو القياس أن لا يلزم القاتل شيء (ولو
شهدا) أي الشاهدان (الله ضربه) عمدا (فلم يزل) القاتل ويب (حاسب قراش سبي ما يقتص) من
الضارب اذا شهد الله ضربه في شيء خارج (وان اختلف شاهد القتل في الزمان) بأن شهد أحد هاتين
القتل كان في يوم الخميس وشهد الآخر انه في يوم الجمعة (أو المسكان) بأن شهد أحد هاتين القتل كان
في بلد كذا وشهد الآخر انه كان في بلد آخر (أو وقع به القتل) أي اختلفا في الآلة بأن قال أحدهما
قتله بالحصا والآخر انه قتله بالسلاح (أو قال أحدهما ساقطه وبه ما قال الآخر) قتله ولكن لم أقر هذا
قتل بطات (الشهادة في المسائل) كماها (وان شهد الله قتله) أي فلانا (وقال لم يشهد هذا قتله بحب الدية)
استحسانا أو القياس انه لا يقبل هذه الشهادة (وان أقر أن كان) أي على عاصد (منه ما قتله) منفردا أي
ذيدا مثلا (ولو أن الله ما جميعا) أي حال كونهما شفعين (له) أي يجرى زواله (قتلهما ولو كان مكان
الآخر اقرهما قتلت) الشهادة بأن شهدا ان فلانا قتله وشهدا آخر ان على آخر انه قتله وقال الولي قتلهما
جميعا بطل السك

باب في اعتبار حالة القتل

المعتبر حالة الرمي دون الإصابة (فتجب الدية بدرجة الرمي اليه قبل الوصول لا بإسلامه) أي ان رمى مسلما
فارتد الرمي اليه أو أسيما بذاته فعلى ثم وقع به السهم فقتل الرمي الدية ولو ارتد الرمي بعد أن حنيفة
وعندهما لا شيء على الرمي وان رمى الى مرتد فأسلم وقع السهم عليه فلا شيء على الرمي عندهما خلافا
لأقر (و) يجب (القيمة بعقوبة) أي ان رمى عبد فأعتقه فهو له ثم أصابه السهم فقتل الرمي القيمة
للولي عند مالك أو قال بجمعة عليه فضل ما بين قيمته من ماله الى غيره من ماله حتى لو كانت قيمته قبل الرمي ألفا
وبعد الرمي تسعة ألاف (انما ثمان) وقال زفر عليه الدية (ولا يضمن الرمي بوجع شاهد الرحيم بعد الرمي)
صورته رجل قضى عليه بالرحم فرماه رجل بجمرة فوجع أحد الشهود ثم أصابه الحجر فلا شيء على الرمي
(و) رجل الصيد بدرجة الرمي (بعد الرمي) لا بإسلامه (بعد الرمي) (و) وجب الجزاء بجمعة لا بأجواه (أي لوزي

الحرم صيدا ثم نزل فأصابه الممهم ففعل به الجزاء وان ربحى حلال صيدا ثم أحرم فأصابه السهم ثم نزل

كتاب الديات

لما كانت الآية إحدى موجبي القتل العمد إلا أن معنى الاحياء في القصاص أكثر من بيان القود على الدية وهي النفس مصدر ودي القاتل المقتول إذا عطي وإليه المال بدلا عن النفس ثم نزل ذلك المال بالدية ثم عصى بالصدر والتأني آخرها عوض عن الواو في أولها كما في العدة والارش أهم الواو يجب على ما دون النفس (دية شعبة العمد مائة من الإبل أو بأما من بنت مخاض إلى جذعة) أي يجب خمس وعشر وبن من بنت مخاض وخمس وعشر وبن من بنت لبون وخمس وعشر وبن من جذعة وخمس وعشر وبن من جذعة في ثلاث سنين عند أبي يوسف وعند محمد والشافعي ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ثنية خلفات أي في بطونها أولادها والخلفة الحامل (ولا تغليظ إلا في الإبل ودية الخطام مائة من الإبل استياس ابن مخاض) عشر وبن (وبنت مخاض) عشر وبن (وبنت لبون) عشر وبن (وجذعة) عشر وبن وبه قال الشافعي الألبه قال عشر وبن ابن لبون فكان ابن مخاض (أراف دينا وأربعة آلاف درهم) وقال مالك والشافعي اثنا عشر ألفا من الدراهم ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة ورواها عنه من المقر مائة بقرة ومن الغنم الفاسا عشرة من الخيل مائة مسجلة كل حيلة أزار ورواه ولو صالح الولي من الدية على أكثر من هذه الأشياء ل لا يجوز وهذه قول الكل وقيل هو قوسها وأما عند أبي حنيفة فيجب أن يجوز (وكما رتبها ما ذكر في النفس) وهو تحرير رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ولا يجوز أن يطعموا الجنتين) يعني تحريرهم (ولا يجوز أن يرضعوا) كان (أحد أو يهرسها) ودية المرأة على النصف من دية الرجل في (سقي) النفس ودية زوجها (سقي) يجب في قتل المرأة خطئا خمسة آلاف درهم في قتلها بالسرقة عشرة آلاف درهم ودية من ثاب رضى الله عنه ثلث الدية وبأربعة مائة نصف وما دونها لا تنصف وبه أشد الشافعي (ولا ينقص من دية) (ولا يمتنع من) (سواء) وقال الشافعي دية السكاني أربعة آلاف درهم ودية المجوهي عشرة آلاف درهم قال مالك دية السكاني ستة آلاف درهم وهو أحد قول الشافعي

فوفصل فيما يجب فيه الدية في (في النفس) معناه بسبب اتلافها لا أن تصح طرف فلا دية (ولا لآفة والمسان واللسان والاذن والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللحمين لم تقب يفسد الرأس و) (في العينين واليدين والشفتين والحاجبين والجلتين والاذنين والفتحين) يعني الرأس أو حلقه (الذات) مرفوع بالابتداء وخبره في النفس في أول الفصل أو أنها غلبة والفعل متخوف أي يجب وأما في ثلثي الرجل يجب حكمه عند قول مالك والشافعي في الحاجبين يجب حكمه عند قول من يجب في بعض الأسنان إذا منع الكلام (وفي كل واحد من هذه الأشياء) التي هي أثنان في بدن الإنسان نصف الدية من شقار العينين الدية) إذا لم تثبت (وفي أحداهن) أي يجهل أن يرد بها الأهداب بخلاف لأن شقار العين بالشم مثبت الأهداب وعسى الهدب شق السمكة للثابت باسم الميت للحدود ردتهم ما وقع طعام الجفون بأهداب يجب دية واحدة (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرة) ففي قطع كل أصبع يدين أو الرجلين كل الدية (ومافيه) ثلاث (مغاضل) أي كل أصبع فيها ثلاث مغاضل (في أسنانه) ثلث دية أصبع ونصفها) أي نصف دية أصبع (لوفيهام مغاضلان) كالأبهام (وفي كل سن من سن من الأنيال أو عظامه ثدرهم وكل عضو ذهب نفعه فدية) كالكلى (كبد شلت وجين ذهب نفعها) بالضرر ومن

فمنها عصب غير مفروق قطع مأثورة عصب اليد وكذا لو أمدته

(فصل في الشجاج) الشجاج يختص بالوجه والرأس لغة وفي غيره هذا السمي بواحدة لأنه شجرة وهي عشرة
(الخارجية) وهي التي تنحرف من الجلد أي تغدسه ولا يخرج الدم (والداخلة) بالعين الموصلة وهي التي تظهر
الدم ولا تغدسه بل يجتمع في موضع الجراحة ~~الدمع في العين~~ (والداخلة) وهي التي تغدس باللم وتقطع
(والداخلة) وهي التي تبضع الجسد أي تقطعه من البضع (والمتداخلة) وهي التي تأخذ باللم وتقطع
(والمتداخلة) وهي التي تصل إلى السجدة وهي حبله رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والمتداخلة) وهي التي تصل إلى العظم بعد
توضع العظم أي تبينه (والمتداخلة) وهي التي تنكسر العظم (والمتداخلة) وهي التي تصل إلى العظم بعد
النكسر أي تحوله (والأمة) وهي التي تصل إلى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ (في الموصلة نصف عشر
ألية) إن كانت خطأ وإن كانت هذه يجب القصاص وفي الشجاجة عشرة (وفي المتداخلة عشر ونصف
عشر) من الألية (وفي الأمة والجائفة ثلثها) وفي الانضاج الجائفة ما يصل إلى الجوف من الصدر والظهر
والبطن والجوفين وما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه الشراب كان مفطرا وما فوق ذلك
ليس بجائفة فانفذت الجائفة فتكون جائفة فثلثها فلهي هذا آخر الجائفة في مسائل الشجاج اتفاق
وفي السكا في الجائفة تختص بجوف الرأس أو بجوف البطن فيكون ذكرهما في شكلها (وفي الخارصة
والداخلة والداخلة) والداخلة والداخلة (والسماق حكومة عدل) إذا كان خطأ (ولا قصاص في غير
الموصلة) وهذا رواية الحسن من أبي حنيفة وقيل الصحيح أنه يجب القصاص فيمادون الموصلة من
الشجاج وهو ظاهر الرواية ونظر هذه شجرة أخرى سمى دماغه وهي التي تصل إلى الدماغ وأعمالها يذكرها
لأن النفس لا تبقى بعدها عادة فتكون قتلا بالحقبة لا شجرة ثم هذه الشجاج تختص بالوجه والرأس لغة
وما كان في غيره من الوجه والرأس يسمى بواحدة والحق كمرتب على الحقيقة في الصحيح حتى لو تحققت في
غيرها كالكاف والصدر سمى حكومة العدل واليمين من الوجه عنه ثمانية رطل ليسان الوجه وهو قول
مالك والذقن من الوجه اتفاقا واختلفوا في تسمية حكومة العدل فثالث الطحاوي السبيل في ذلك أن يقوم
لو كان ولو كان دون هذا الأثر وقية ثم مع هذا الأثر ثم ينظر ما بين القيمتين فإن كان نصف عشر القيمة
يجب نصف عشر الألية وإن كان بقدر ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الألية وعلمه الفتوى (وفي
أصابع اليد الواحدة) (نصف الألية ولو) قطعت الأصابع (مع الكف) ولو قطعت الأصابع مع الكف
نظران قطعت قبل تخال الألية فلا شيء في الكف ولو قطعت بعد ففي الأصابع نصف دية وفي الكف
حكومة عدل (و) لو قطعت الأصابع مع نصف الساعد ففي الأصابع والكف (نصف الألية)
وفي الزيادة (حكومة عدل) وهذا أقدم مما هو رواية عن أبي يوسف وعنه أن ما زاد على أصابع اليد
والرجل فهو تبع إلى الكف وإلى الفخذ (وفي قطع الكف) من المفصل (و) قد كان (فيها أسسم) واحدة
(أو أسسمه) أن عشرة (أو أسسمها) أي يجب عشرة دية البدن الأصابع وخمسها في الأصابع (و) ولا شيء في
الكف (و) وهذا عند أبي حنيفة في قولنا ينظر إلى أرش الكف وهو حكومة عدل إلى أرض ما بقي من
الأصابع فيكون عليه الأثر ويدخل الأقل في الأكثر ولو قطع اليد وفيها ثلاث أصابع فليدفع ثلاثة
أشخاص دية البدن لا شيء في الكف بالجماع (وفي الأصابع الزائدة) والسن الزائدة (و) (عين العصبى
وف كروسانان لم تلمح منه) أي حصة كل واحد من العين والد كرو واللسان (نظر في العين) (وحركة)
في الذكر (وكلام) في السار يجب (حكومة عدل) وقال الشافعي في الثلاثة الأخيرة دية كاملة وكذا

ذكر الله في واقعته حكرا خلافاً لما يكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العهد والخطا ومن (شجر صلا)
 موصفة (فذهب عقله أو شعر رأسه يدخل أرض الموصفة في الدية) أي في دية الذاهب منه ما فلا يجب
 الأرض بل يجب الدية فقط وقال زفر لا يدخل هذا إذا ذهب عقله أو شعر رأسه (وإن ذهب شعره أو دبره
 أو كلامه لا) يدخل الأرض في الدية بل يجب أرض الموصفة مع الدية عندهم أو عند أبي يوسف يدخل
 دية السهم والكلاب ولا يدخل في دية البصر (إن شعره) حال كون الشعر (موصفة) عند (فذهب عيناه)
 فلا قد في شيء منهم ما عند أبي حنيفة ويجب الدية فيه أرفقاً في الموصفة القصاص في المصير الدية وروى
 ابن سماعة عن محمد أنه يجب القصاص في الموصفة والعينين (أو قطع أسنانه) عند (فقتل) الأصم
 (أخرى) فلا قد في شيء منهم ما عند أبي حنيفة ويجب دية الأصم عندهم ويجب القصاص في الأولى والأرض
 في الثانية وهو قول زفر والحسن رحمه الله (أو قطع) (المفصل الأعلى) من الأصابع (فقتل ما بقي)
 من تلك الأصابع (أو) (ش) (قل اليد) فلا قد وينبغي أن يجب الدية في المفصل الأعلى وفيما بقي حكمه
 عدل (أو كسر) عند (نصف سنة فله وما بقي) أو أحر أو أصغر أو أضر فلا قد ولا يصح قوله فلا قد
 متعلق بالجسم وينبغي أن يجب الدية في السن كله فإن أصغر روى أبو يوسف عن أبي حنيفة مرفوعاً
 الله أن فيها حكمه عدل وروى هشام بن نويرة عن محمد رحمه الله عن أبي حنيفة قال في الحر لا يجب
 شيء في العبد حكمه عدل وعن محمد في العبد حكمه عدل وهو قول أبي يوسف وفي النحر يد لو كسرت
 بعض السن فأسود الباقي أو دخله عيب يجب حكمه عدل ولا قصاص فيها وفي الجناح الصغير يجب
 دية السن فلهما قول زفر وبعض السن فقط الساق لا يجب القود في المشهور من الروايات وروى
 ابن سماعة أنه يجب كذا في الثلاثة (وإن قطع سنة فقتلت مكانها من أخرى سقط الأرض) عند أبي حنيفة
 مطلقاً سواء كان سنة أو سنين أو لا وقد عليه الأرض كما كان كان غير صحي وإن كان سنين
 لا يجب الأرض وعن أبي يوسف أنه يجب حكمه عدل وإن قام من غير فلهما صاحبها إلى مكانها
 فقتل عامي بالاسم يجب على القاتل أن يشهد كذا (أو قطع أذنه فالتصفتها فالتصفت) (وإن أقره فقتل
 سن الأول يجب) الدية عليه أي لو زرع رجل من رجل فزرع المتزوع منه سن التارخ فقتل من
 المتزوع منه أو لافعل الذي ثبت سنة لصاحبه فقتل (وإن شجر) رجل (رحم الله القوم ولم يبق له أثر)
 ونبت الشجر (أو ضرب) رجلاً (فخرج قلبه أو ذهب أثره فلا أرض) عند أبي حنيفة وعندهم
 أبي يوسف عليه أرض الأم وهو حكمه عدل وقال محمد عليه مائة دينار في دية الجانيته حتى يبرأ
 من أجر الطبيب ويضمن الدواء (ولا قد يجسر حتى يبرأ) والمسر أنه لا يجب حكم شيء على الجاني
 يجرحه ما لم يتحقق الحال ولم يقرر المال على شيء من البر والهلاك لقوله عليه الصلاة والسلام يستأني
 في الجراحات سنة ويسكن العمار لا تساعده وقال الشافعي يقتص منه في الحال كافى القود في النفس
 (وكل عند سقط قود شبهة كقتل الأب ابنه عهداً فدية في مال القاتل وكذا) كل (ما وجب) من الأرض
 (صالحاً وأهراً) يقتل الخطأ (أو لم يك نصف العشر) بأن كان أقل منه يكون في مال الجاني ثم ما وجب
 يقتل الأب ابنه عهداً في ماله في ثلاث سنين وقال الشافعي يجب الدية حالاً (وعهد الصبي والمجنون خفياً
 ودينه) أي ودية العهد (على ما قلته) إذا بلغت خمس مائة فإن كانت أقل منه ففي أمواله أو ما يعو بها المجنون
 وقال الشافعي عهد الصبي حتى يجب الدية في ماله (ولا تكفر فيه) أي في قتله عهداً (والجراحات) أرض
 وقال الشافعي فيه تكفير بالبدل والجراحات

فقال في رواية الجنتين (الجنتين الولد مادام في الرحم ضرب بطن امرأة قالت) المرأة (حينئذ ما استجاب
شهوة نصف عشر الدية) أي دية الرجل إن كان ذكرا وعشرة دية المرأة إن كان أنثى وكل منهما ما شاء الله درهم
والقياس أن لا يجب شيء وقال الشافعي ومالك في كل منهما ما شاء الله درهم وفي على الساقلة عشرة دنانير قال
مالك في دية المرأة وعشرة دنانير في عشرة وعنده الشافعي في ثلاث سنين فدية نصف عشر الدية يجوز أن يكون
بدل من شهوة أو غير شهوة أشد وقت أي هو ونصف عشر الدية وقد كوفي عبد وسط شيخ الإسلام أنما سمي بدل
الجنتين شهوة لأن الواجب عند والعبد يعني شهوة الطلاق لا شهوة الوجه على السكك (فإن ألفت حيا فماتت)
الجنتين (فدية) كاملة وإن كان ذكرا فدية الرجل وإن كانت أنثى فدية الأنثى (وإن ألفت ميتا فماتت) الأم
فدية) كاملة بالألم (وغرة) بالجنتين وإن ماتت الأم من الضرب ثم خرج الجنتين بعد ذلك حيا فماتت فعليه
دية في الأم ودية في الجنتين (وإن ماتت) الأم (فألفت عيشا فدية فقط) أي دية في الأم ولا شيء في
الجنتين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنتين (وما يجب فيه) أي في الجنتين من الغرة والدية (ورب غرة)
وقال الشافعي ومالك هو لا شيء خاصة (ولا يرب الضارب ولو ضرب رجل بطن امرأة قالت ابنته مائة
فعلى عاقلة الأب غرة ولا يرب أبوه منها) أي من الغرة شيئا (وفي جنتين الأم ولو كان ذكرا) يجب نصف
عشر قيمته) أي قيمة الجنتين (لو كان) الجنتين (حيما ذكر أو عشر قيمته لو) كان (أنثى) بيان هذا أنه
يقوم الجنتين بعد انفصالهما على لونه ويقتسمه ولو كان حيا فدية طراكم قيمة هذا المكان فدية هذا إن
كان ذكرا يجب نصف عشر قيمته وإن كان أنثى يجب عشر قيمته وقال الشافعي يجب عشر قيمة الأم
ذكرا كان أو أنثى ثم وجوب الدية في ميتين الأمه قول أي مقيمة ومعه وهو الظاهر من قول أبي يوسف
وعنده في رواية أنه لا يجب الانفصال الأمه أن تمكن فيما نقص فإن لم تمكن لا يجب شيء كافي ميتين
البهمة هذا إذا لم يكن عليها من مولاها ولا من المقر ولأن الحمل من أحد عمار فيجب الغرة ذكرا كان
أو أنثى كذا في شرح السمد (فإن حرره) أي الجنتين (سيده بعد ضربه) أي بعد ضرب بطن الأمه (فألقته)
حيا فماتت) الجنتين (فدية مقيمة حيا) أي قيمة الجنتين حال كونهما ولا يجب الدية وإن مات بعد التق
وقيل هذا أقوه أو ما عند محمد من جهة الله فيجب قيمة ما بين كونه مضر وبال كونه شهوة مضر وبال أي يجب
تفاوت ما بينهما (ولا كفارة في) اتلاف (الجنتين) وهذا الشافعي يجب الكفارة (و) المرأة (أن ضربت)
بطن نفسها أو (شربت دواء تطرده) هذا (أو ما حلت فرجها حتى أسقطته ضمن عاقلة الغرة أن فعلت
بلاذنت) من زوجه وإن فعلت باذنه لا يجب شيء

باب ما يجده الرجل في الطريق

من أخرج الطريق العامة (كتبا) أي مستراحا (أو مزايا أو حرضا) بالجمع والصاد الملهو لا يدخل
ليس يعرف في الأصل فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل بحري ماء يركب في الحائط وعن الإمام الزيد
رحمه الله جندع يخرج من الإنسان من الحائط إلى الطريق ليبقى عليه كذا في المغرب (أو كذا في المال)
أي السكك واحد من المسلمين (تزعه) أي توقع ما أخرجه مطلقا ولا يختص به سكان الحلة قال شمس الأثر
المعروف في رحمه الله إن الأحكام إن كان يضرب بأهل الطريق لا يحدث ذلك وإن كان لا يضرب سبعة جاز
له أحد أنه ما منع منه وأما في النصوص فقال أبو حنيفة رحمه الله أسكك واحد من بني آدم إن منع من
الوضع وإن تكفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أو لم يكن إذا وضع بغير إذن الإمام وعلى قول أبي
يوسف أسكك أحد قبل الوضع أن يمنع منه لا بعد الوضع وعلى قول محمد ليس له أن يضاهيه بالرفع ابتداء ولا

بالرفع انتهى اذا لم يكن فيه ضرر وهذا اذا لم يكن اذن الامام اما اذا كان اذنه فليس لا ضمان عنه ولا ان
 يشترطه لكن لا يثبت الامام ان ياذنه اذا غلبت الناس بان كان الطريق في شبهة لان لورأي المصلحة مع
 ذلك واذا جاز (وله) أي صاحب هذه الاشياء (التصريف في) الطريق (في الحائط اذا انضج) بالمسكين
 لم يثبت ذكره (وفي غيره لا يتصرف) أضرهم أولا (الا باذنه) وان ما كان منقطعاً (أي بسقوط
 هذه الاشياء اذا كورة في صدر الباب) قد شبه على ما قلته) أي عاقلة الخرج وان سقط المراب بخلافه
 اصاب ما كان منه في الحائط بخلافه لا ضمان على احد وان صابه ما كان خارجاً عن الحائط فلا ضمان
 على الذي وضعه ولا كفارة عليه ولا يحرم من المراسل ولو اصابه المطرفان وعلم ذلك وجب النصف وهو
 النصف وان لم يعلم أي طرف اصابه في القياس لا شيء عليه وفي الاستصحاب يضمن النصف) كما هو
 بئر في طريق) أي يتب بسقوط هذه الاشياء دية على العاقلة كما تجب الدية على العاقلة اذا اضر بها
 في طريق المسلمين ومات الواقعة فبها بالوقوف وان مات غمياً بان اختلف من هو البئر أو هو الحائط فان
 على الحائط خمسة أبي خفيفة ومنه على يوسف ان مات وهو عاقل كذلك وان مات غمياً فلا ضمان له في
 الوقوف وقال محمد ضمان في الوقوف كلها (أو وضع حجر) في طريق المسلمين (فتلف به انسان ولو) مات
 (بجمعة فقهائهم) أي مال الخرج (ومن جعل بالوقفة في طريق) عام باسم سلطان أو في مسلكه
 أو وضع خشية فيها) أو وضع قطرة على نهر (بالاذن الامام فقهه رجل) بان كان بصيراً (المرو عليه) ما
 وجد من وضعه آخر للوقوف سقط (المريض) اما اذا لم يضره بان كان أحمى أو مريلاً فبما ادفعه
 بغير اذن الامام فاما اذا وضعه اذن الامام فلا ضمان وكذا اذا حفر في الطريق بغير اذن الامام فسقط
 ضمانه (ومن جعل شيئاً) أو شئ (في الطريق فسقط) النهر (على انسان) وبهات منه (بغير) النهر
 الدية (ولو كان) المحمول (رداً فله دية) (لا يضمن سقطاً عن محمد) ان كان
 لم يضر فزيادة على قدر الحاجة يضمن اذا سقط منه وعطبه انسان وعنه انه اذا بسط الدية في
 العادة فهو كالخامل (مسجد لشجرة فعلق رجل منهم فبلا او جعل فيه نواير او حصاة فعطبه رجل
 لم يضمن وان كان ذلك) النهر (من شجرهم ضمن) عند أبي خفيفة وعند هلالا يضمن كافي الوجه الأول
 (وان جلس فيه رجل منهم) أي من أهل المسجد (فعلبه احد) بان عنيه (ضمن ان كان في شجر الصلاة
 وان كان فيها) يضمن عند الغنم أبي خفيفة وقال لا يضمن بكل حال ولو كان جالساً لقراءة القرآن أو
 للعلم أو للصلاة أو نام فيه في خلال الصلاة أو في شجر الصلاة أو مر فيه ماراً أو قد فيه يتدفق فهو على هذا
 الخلاف وأما المعتكف فبما قيل على هذا الخلاف قيل لا يضمن بالاعتكاف وان جلس رجل من غير
 العشرة فيه في الصلاة فعلى به انسان لا يضمن في الصحيح
 وفصل في الحائط (المائل حائط مائل الطريق العامة ضمن ربه ما تلف) أي بسقوطه (من نفس
 أو مال ان طالب بقتله ضمن أو ذمي) رجلاً كان أو امرأة أو كلباً أو مائكة (ولم يضمنه) ربه الحائط (في
 مدته بقدره في نفسه) استحبنا وأما ان لا يضمن وهو قولنا لا يضمن ثم ما تلفه من النفس يجب
 الدية على العاقلة ومن الأموال كالدراب والبرص يجب ضمانه له والشرط التعميم اليه وطلب
 التعميم منه دون الأسماء والتميز كذا فيهم أو لا يضمن من ائمة دعاهوا كذا وصورة الأسماء ان يقول
 انه هو اني قد قمت على هذا الرجل فيهم جازاً وهذا ولا يوجب الأسماء قيل أن يعل الحائط ضرورة
 الطلب أن يقول حائطك هذا عائل فهدمه وتقبل شهادته رجل يمسك على التعميم (وان يبناه مثلاً)

الى الطريق (او قد نفعني ما تلف بسقوطه بلا طالب) من أحد (فان مال) الحائط (الى دار رجل فانظروا
مفوضي) (الدار بها) خاصة وان كان فيه اسكان فلهما ان يطأوه (فان أحبله) أي أحبل رب الدار رب الحائط
(أو أراه) هم أو فقل ذلك سكانهم أصبح ولا ضمان عليه فبما تلف بالحائط (بخلاف) ما دام الى
(الطريق) العام فحله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح ولو باع الدار بعدما أشهد عليه ومعه فيها
المشتري أو لا يرى من الضمان ولا ضمان على المشتري ما لم يشهد عليه بعد شرائه حائط مشترك بين خمسة
أشهد على أحدهم فسقط على رسل) فأت (ضمن) الذي أشهد عليه (ضمن الدية) ويكون ذلك على حاقلة
وان كان (دار بين ثلاثة حفر) أحدهم فيها بر أو بني حاقلة (بغير إذن صاحبه) (فقطب به رجل ضمن)
الحافر أو الماني (ثاني الدية) لأنه متعدي في الخصمين وهذا عند أبي حنيفة ومعهما عليه وصف الدية في
المثلين والله أعلم

(باب جنابة البيعة والحماية عليهم وغير ذلك)

(ضمن الركب ما وطئت دابته بيد رجل ورأس) والواو ان يعني أو (أو كدمت) السكدم الغضض
الاسنان (أو جطت) ان جبط الضرب باليد (أو صدمت) الصدم ضرب الشيء بجمسه (لا ما نقت) أي
لا يضمن ما نقت الدابة (رجل أرذنب لا اذا وقعها) الركب (في الطريق) حلف يضمن يقال نقت
الدابة الشيء اذا ضربته حافرها كذا في الصحاح (وان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة) أي ح
القر (أو ثارت غمار أو حجر صغيرا فقتلنا) أو غارها بان شق حلقها أو أفسدوها (لم يضمن ولو)
أثارت حجرا (كبريا ضمن وان رأت أو باليت في طريق لم يضمن من عطف به وان أوقهها لذلك وان أوقهها
لغيره) فقطب انسان يروى أو يوقه (ضمن) والمراد في فيما ذكرنا كذا كعب (وما ضمه الركب ضمنه
السائق والقائد وعلى الركب الكفارة) فيما وطئته الدابة بيدها أو رجلها لأنه مباشر فيه (فعلهم ما)
ولا على الركب فيها وراه الا يطأوه كذا القدر في حقه من السائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها
والقائد ضامن لما أصابت يدها أو رجلها والمراد النخعة والحصص ان السائق لا يضمن النخعة ايضا وان
كان يرمى عين من السائق وقال السائق كلهم يضمنون النخعة (يلو اصددهم فارسا) أي ضرب أحد
الآخر بنفسه (أو مناشيا) فأتا ضمن حاقلة كل واحد منهم دية الآخر (استجسنا أو قال زفروا شافعي يجر
على عاقلة كل واحد منهم ما نصف دية صاحبه وهو القياس هذا اذا كانا من بني العمدة والخطأ وان كانا
معي من بني الدمي والعمدة والخطأ ولو كان أحدهما حر والآخر عبدا ففي الخطأ يجب على عاقلة الحر المقتول
قيمة العبد فإخساسة هارورة المقتول الحر ويطلق حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وفي العبد
يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد فإخسادة وفي المقتول (ولو ساق) رجل (دابة فوقه) السرج على رجل
قتله (ضمن) وكذا سائر أدواته كلها ويخوفا كذا ما يحمل عليه (وان قاده قطارا) بالسكسرا لا بل تنظر
على نسيه واحد (فوطي يدير) من القطار (انسانا ضمن عاقلة القائد الدية) (السكاملة) فان كان معه سائق
فعلهم ما (لدية هذا اذا كان السائق في جانب من الابل أما اذا توسطها وأخذ زمام واحد يضمن ما عطف
هما هو حاقلة ويضمنان ما تلف ما بين يديه (وان ربط بعير على قطار جمع عاقلة القادر بدية ما تلف على
حاقلة الرابطة) أي ان ربط رجل بعيرا بالقطار والقائد لا يضمن فوطي المر بوط رجلا فقتله فعلى عاقلة القائد
الدية غير مضمون بعير على عاقلة الرابطة قالوا هذا اذا ربط في حال سير القطار أما اذا ربط في حال وقوف
الابل فمقادها صاحب القطار لا يجمع (ومن أرسل بهيمة) أي كلبا أو قرد (كان) المرسل (سائقها)

أى مثلها (فأصابته شياً) في قورها (ضمن) وان أرسل طيراً (أو بزازاً) أو كلباً ولم يكن المرسل (سائلاً) له
 (أو انقلبت دابة) الانقلاب خروج الشيء عن مكانه أى شاة (فأصابته مالا أو أرمياً لا أنهاراً) يضع
 المرسل وصاحب الدابة وعن أبي يوسف انه يجب الغنم في كذا أو ذى كرفى الميسوط اذا أرسل دابته في
 طريق المسكن فما أصابته في قورها فالمرسل ضامن وان عدلت بينه أو شاة لا إلا ضمان عليه إلا أن
 لا يكون لها طريق غير الذى أخذت فيه فله يتذكر كون ضمانه كذا اذا وقعت ثم سارت بنفسها فلا ضمان
 عليه ومن فقع بقاء فقص فطار الطير أو باب اصطبل فخرحت الدابة وله ملك لا ضمان الفتح وقال محمد
 يضر (وفي فقه عينية شاة) فتكون (لصاحب ضمن النقصان) أى يجب ما نقصه (وفي فقه) (عن بدنة
 الخزاز) في فقه عينية (الحمار والفرس والبغل) يجب (ربيع القيمة) وقال الشافعي ضمن فيه
 النقصان أيضاً

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(جنابات المملوك) وان كثرت (لا توجب الاداة واحدة) لو كان الجاني المملوك (مخللاً) أى للعقد
 بان كان مملوكاً ولا يورث الجنابة (والأى وان لم يكن مخللاً لا يوجب الا (قيمة واحدة) فإذا ربح
 ضده خطأ) قولاً بالقياس ان شاء (دفعه بالجنابة) فملكه ولو بالجنابة (أو فداءه بالارث) وأما ضده
 عندنا وقال الشافعي جنابته تكون دناءة رقبته يباع فيه إلا أن يرضى المولى الارث وفائدة الخلاف
 تظهر في اتباع الجاني به عند العتق فعتقه اذا أعتقه المولى بعد العلم بالجنابة كان مختاراً للفداء وهو ضده
 لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد ثم الواجب لأصلي هو الذم في الصحيح حتى يسقط الموجب
 عتق العبد وان مات بعد اختار المولى الفداء لم يبرأ عتق العبد واعلم أن الذم يملك بالخطأ انما يستدعي
 جنابة العبد في النفس لأنه اذا كان يجب القصاص وأما في ادون النفس فلا قيمة له في القصاص
 بالخطأ في هذا الحد كما لا يشطأ العبد وعده في ادون النفس على السواء فإن يوجب المال في الخارج
 لأن القصاص لا يجري بين العبد والعبد ولا بين العبد والاحرار في ادون النفس (فان فداءه) المولى
 (يشتري) القيمة جنابة أخرى (ففسى) أى هذه الجنابة (كالأولى) لأن جنابته (فالمولى بالخيار ان شاء
 (دفعه بها) الى ولو الجنابتين فيما كان العبد وقتها على قهره انما (أو فداءه بأرضه) أى بأرض
 كل واحد منهما (فان أعتقه) المولى حال كونه (شريكاً بالجنابة) سواء كانت الجنابة في النفس
 أو في الأطراف (ضمن) المولى (الأقل من قيمته) أى العبد (ومن الارث ولو) أعتقه حال
 كونه (عالمياً) بها (لزمه) أى المولى (الارث) بغيره (أى يوجب الارث فيما اذا باع العبد بغير
 وهذا العلم بالجنابة وكيفية تدبيره واسايله (ربطه) في حقه يقتل فلا ندم عليه وشبهه ان فعل ذلك) أى
 ان قال لعبد ان قتلت فلان أو رقبته أو شيعته فأنت حر ففعل العبد شيئاً من ذلك فعلى المولى دية القتل
 وقال زفر لا يجب الدية وعمله قربة العبد عند قطع يد غيره أو دفع (العبد) (إليه) مطلقاً سواء كان بقضاء
 أو بغير قضاء (مخوفاً) ولو بالجنابة (فما) الحر (من البدن) بغيره (وأن لم يجره) والممثلة بغيره
 (رد) العبد (على سيده) بقراد ان شاء الا ولما اراد سائر دية أو أهله (حتى) عبد (مأذون مديون)
 سمانية (خطأ) حرره سيده (بالعلم) بالجنابة يجب (عليه) (أى على المولى) قيمتان قيمة قرب الدين وقيمة
 لولي الجنابة) اذا كانت القيمة أقل من الدين أو من الارث وان كانت أكثر يجب الدين والارث وان
 أعتقه بعد العلم فعليه قيمة قرب الدين وارش الجنابة لا ولما لم يحن عليه أمة (مأذونة مدونة) في حال

[illegible]

عن محمد بن عيسى في قطع يد العبد خمسة آلاف الاشعة كذا في المرسوم (قطع) (يرسل) (يرسل) محمد بن
 (مقره) (سبعة فئات) (العبد) (منه) (وله) أي العبد الذي كور (ورثه) (غيره) أي غير السيد (لا يقتصر) (منه)
 بالاجتماع (والا) أي وان لم يكن للعبد ورثة أي غير السيد (اقتصر) (منه) (عندهما) وقال محمد بن قيس
 ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما قصده القطع الى أن أعتقه ويطلب الفضل (قال) (المولى) (العبد) (أحد) (كما
 حي) (ولم يمين) (فجاءا) (بين) (التق) (في) (أحدهما) (فأمر) (السيد) (ولوقتهما) (مرد) (العبد) (يمين) (تجسد) (في) (حي)
 وقيمة عمنه ولو قبل التعيين تجب قيمة المملوك (ومن) (فأما) (عيني) (عبد) (قوله) (بالخيار) (ان) (شاه) (دفع)
 (سبعة) (عده) (المعروف) (الى) (الفاقي) (وأخذ) (قيمة) (ته) (أو) (أصبه) (ولا) (أخذ) (القصان) (عند) (أبي) (حنيفة) (وقال) (ان) (شاه)
 أخذ قيمة ماله وأعطاه رقبته وان شاء أمسكه رخصه ما قصده وقال الشافعي عسكه يأخذ كل القيمة وفي
 في عيني من يأخذ كل اليد وفي قطع إحدى يدي العبد أوفى (أحد) (عيني) (عبد) (يضمن) (نصف) (القيمة)
 وبقي الباقي على مملكه (حي) (مدى) (أو) (أمر) (لن) (ضمن) (السيد) (الان) (من) (القيمة) (أى) (قيمة) (الجاني) (ومن)
 الارض) (ولا) (يلزمه) (القيمة) (واحد) (وان) (كثرت) (الجنابة) (راكن) (القيمة) (عشر) (كدر) (أو) (أما) (الجنابة) (تقدر)
 الحاص) (ويعتبر) (قيمة) (المدر) (لكل) (واحد) (منهم) (في) (حال) (الجنابة) (عليه) (ولا) (يعتبر) (قيمة) (من) (التي) (يبيع) (حق) (وقيل)
 انما خطأ وقيمة ألف مائة قيمة ألف مائة ثم تفضل آخر خيلاً فلا حق للمولى الجنابة الاولى في
 هذه الزيادة وهي للمولى الثانية (فإن دفع) (المولى) (القيمة) (الى) (ولى) (الجنابة) (بعض) (أو) (بعض) (الجاني) (سنة) (بارة)
 (أخرى) (شارك) (المولى) (الاول) (في) (القيمة) (المدفوعة) (ولو) (دفع) (بعض) (نصفه) (أو) (المولى) (بالتجارة) (شاه) (ان) (تبيع)
 (السيد) (أو) (تقسم) (ولى) (الجنابة) (عند) (أبي) (حنيفة) (فقرضه) (الله) (وقال) (الشافعي) (على) (المولى) (ويشبع) (الاول) (سواء) (كان)
 قضاء أو بغيره (قضاء)

باب غصب العبد وانقص وام الولد (الجنابة في ذلك)

رجل (فقط) (يدعيه) (فقد) (سجد) (بعد) (القطع) (رجل) (ومنا) (العبد) (منه) (أى) (بغير) (القطع) (يد) (الغاصب)
 (ضمن) (الغاصب) (قد) (دفع) (حال) (كون) (العبد) (أقطع) (وان) (قطع) (المولى) (يدفع) (يد) (الغاصب) (فان) (أب) (العبد) (منه)
 يرى) (الغاصب) (من) (الضمان) (غصب) (عبد) (تجبر) (وله) (أى) (عبد) (تجبر) (ورا) (فان) (يد) (أى) (في) (يد)
 (الغاصب) (ضمن) (الغاصب) (قيمة) (ته) (ولكن) (يؤدى) (بعد) (العتق) (عبد) (رجل) (عند) (فأصبه) (ثم) (دفع) (الى) (المولى) (الجاني)
 (عند) (سجد) (عند) (أخرى) (ضمن) (المولى) (قيمة) (له) (أى) (من) (المولى) (قيمة) (المدر) (بين) (ولى) (الجنابة) (ضمن) (نصف) (من)
 (الملك) (رجل) (المولى) (بعد) (ما) (دفع) (قيمة) (له) (أو) (نصف) (قيمة) (على) (الغاصب) (ودفع) (المولى) (ما) (أخذ) (أى)
 (ولى) (الجنابة) (الاولى) (ثم) (بيع) (المولى) (ب) (أى) (هذا) (النصف) (المؤدى) (على) (الغاصب) (مرة) (أخرى) (وهذا)
 (عندهما) (وقال) (محمد) (رجل) (نصف) (قيمة) (ته) (في) (سجله) (ولا) (يدفع) (الى) (الاولى) (التي) (جاء) (به) (على) (الغاصب)
 (ويعتبه) (لا) (يرجع) (ثانياً) (أى) (إذا) (جنى) (فقد) (المولى) (أولا) (ثم) (جنى) (عند) (الغاصب) (ثم) (المولى) (قيمة) (ته) (بين)
 (ولى) (الجنابة) (تضمن) (نصف) (من) (جميع) (نصف) (القيمة) (على) (الغاصب) (في) (دفع) (الى) (ولى) (الجنابة) (لا) (ولى) (فترجع) (جميع) (به)
 (على) (الغاصب) (في) (قولهم) (والن) (قال) (مدر) (في) (جميع) (ما) (كرنا) (المستملين) (تكرار) (خلافة) (عنان) (المولى) (يدفع)
 (العبد) (الجاني) (هنا) (ثم) (أى) (في) (مسئلة) (المدر) (يدفع) (القيمة) (لمدر) (جنى) (عند) (غاصبه) (فرد) (أى) (المدر) (على) (المولى)
 (فغصبه) (ثانياً) (جنى) (جنابه) (أخرى) (هذه) (فجنى) (على) (سيد) (قيمة) (له) (أى) (لولى) (الجنابة) (تضمن) (نصف) (من)
 (ورجع) (المولى) (قيمة) (ته) (على) (الغاصب) (ودفع) (المولى) (نصفه) (أى) (نصف) (قيمة) (المدر) (الى) (ولى) (الجنابة)
 (الاولى) (ورجع) (بذلك) (النصف) (على) (الغاصب) (مرة) (أخرى) (ولا) (يدفع) (الى) (أحد) (ثم) (يصل) (هذه) (المسئلة) (على)

الاختلاف كالأول وقيل على الاتفاق (غضب صديقا) لا يعبر عن نفسه (فأنت في يد شاة أو يحمي
لم يعن) الفاص (وان مات) ذلك الصبي (بصاعة أو خمس حبة) ثم شاة الحبة بالثمن المجتمعة أي عظمه
بأنه قضت على لحمه ومدة الفم كذا في المغرب (قدية على عاقلة الغاصب) استخسانا والقياس
أن لا يعن في الوجهين وهو قول زفر والسائي وإن كان مكاتبه صغيرا أو كن يعبر عن نفسه لا يعن
ثم ذكر الغصب في حق الحر وقع مجازا عن الذهاب بالصبي بغير إذن وليه (كعسي أودع) أي تعجب الدنيا
على العاقلة كما يجب بقية العبد على عاقلة الصبي فهما لأودع (عمدا) عند الصبي (فقتله) الصبي (وان
أودع) عند صبي (طعاما فأكله) الصبي (لم يضمن) وهذا عند عمه أو قال أبو يوسف والشافعي يضمن
في الوجهين وعلى هذا إذا أودع العبد الخبيث وما لا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضممان في الحال عند عمه
ويؤاخذ بعد العتق وعند أبي يوسف والسائي يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الأقرض والأجارة
والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى لا يضمن غير العاقل
بالاجتماع وكوفي شرح الطحاوي ومن أودع عند صبي ما لا يؤاخذ به لا ضمان عليه بالاجتماع وإن
استهلكه الصبي بغير إذن كان الصبي مأذولا في التجارة يعن بالاجتماع وإن كان مخجورا عليه واستهلكه
إن قبل الأودعة بأمر وليه ضمن بالاجتماع وإن قبل بغير إذن وليه فلا ضمان عليه في قولهما إلا في الحال
ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وأجمعوا على أنه لو استهلك مال الغير من غير أن
يكون عنده ودية ضمن في الحال كذا في النهاية

باب القسامة

هي اسم بمعنى الاقسام تخيل هي أيمان تقديم على أهل المحلة (قتيل واحد في محلة لم يدركه) يجوز أن
يكون حالا أو مدة بعد مدة (حالف) في محل الزعم بأنه خير قتل (تخسرون رجلا ضميم) في الحال (يخسرون
الولي بالله) بيان قوله حلف يعني يحلفون قائمين بالله ماقتله ولا عاقلة قتلا) هذا على سبيل
الحكامة من الجميع وأما عند الحالف فيحلف كل واحد منهم بالله ماقتل ولا يحلف بالله ماقتله
ولا عاقلة قتلا كذا في شرح السمع (فان حلفوا فعلى) عاقلة (أهل المحلة الدية) في ثلاث سبعة (ولا
يحلف الولي) مطلقا وقال الشافعي إذا كان ههناك لو استخلف الأوامه خمسة بعتة وقال زفر القسامة
على عاقلة أهل المحلة فإذا علموا القاتل أظهره ولم يحلفه فإذا حلفوا فعلى أهل المحلة بالدية وقال
السائي إذا حلفوا جردا (وان لم يتم العدد ذكر الحلف عليه لم يتم تخسرون) يعني ما إذا كان العدد كاملا
فأراد الولي أن يكره على أحدهم فلا يجوز له ذلك (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا
دية في ميت لا أثر به) أي ذلك الميت (أو يسيل دم من أنفه أو فمه أو دبره بخلاف) دم يسيل من (عينه
وأذنه) ففيه ما القسامة والدية والوعد يعني أو إذا وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن
أو نصف البدن وهو الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقا
بالطول أو وجد أقل من النصف وهو الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شيء عليهم فيه وكذا الحنث
والسقط إذا كانتا في المملعة وإن وجد (قتيل على دابة) حال كونه (معهواثق أو قائدا أو راكب فدية
على عاقلة) أي السائي أو أقاتل أو راكب دون أهل المحلة (ولو ضربت دابة على قتيل) ولم يكن
معه أحد (بين يمينين على أقرهم ما) لقسامة والدية قبل هذا مجهول على ما إذا كان بحيث يبلغ أهلها
الصوت أما إذا كان بحيث لا يبلغهم انصوب فلا شيء عليهم (وجد) القتل (في دار إنسان فعليه)

أى فعلى صاحب الدار (القسامة والدية على عاقلة رضى) أن القسامة والدية (على أهل الخطئة) وهم الذين
 هلكهم الامام بهذه البقية بعد الفتح وسعوا على الخطئة لان الامام قسم بينهم وخط نصيب كل واحد
 منهم وعينه (دون السكان والمشتريين) وهذا على فصول أحدها انه لا يدخل السكان فى القسامة مع
 المالك عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله أهل الخطئة والمشتريون والسكان سواء وثانها انها على أهل
 الخطئة دون المشتريين عندهما وقال أبو يوسف السكلى مشتركون ثلثها هذا (ولأنه بدوى واحد منهم) أى
 من أصحاب الخطئة بان باعوا ثلثهم (فعلى المشتريين) وعن أبي يوسف انهم انجب على السكان والمشتريين
 (وان وحده) قتيل (فى دار مشتركة على التفارقتهم) أى القسامة والدية تكون (على) عدد (الرؤس
 وان بيعت) دار (ولم يقض) المشتري ووجدتها قتيل وليس فى الشراء خيار (فعلى عاقلة العائلم)
 الدية (فى الخيارات على) عاقلة (ذى اليد) أى اذا كان فى البيع خيار لأحد ههما فهو على عاقلة ذى اليد
 وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله وقالان لم يكن فى الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار
 فعلى عاقلة الذى تصير الدار له (ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انهم الذى اليد) يعنى اذا أنكرت
 العاقلة أن تكون الدار له وقالوا هى ودية فى يده كفى الجامع الصغير انه بالاتفاق وذلك فى الإيضاح
 أنه على قولهما أو ما عند أبى يوسف فعبر السكلى كفى للقسامة والدية فلا حاجة الى الشهادة بالمالك
 (وان وجد قتيل (فى الفلأ) فالدية والقسامة (على من فى من الركب) جمع ركب (والملاحين)
 ومن عدهما طلقا سواء كان مالكا أو غير مالك وكذا الخيلة (و) ان وجد قتيل (فى مسمى مختل) فالقسامة
 والدية (على أهلها) انما يد بالخطئة لانه لو كان المسجد للأمر باء بان يصل فيه الأمر بالقسامة والدية على
 يانبه كذا فى الحوائى فقلاع الشرح (رفى) المسجد (الجامع) وفى الشارح لاقسامه (فيه) (والدية)
 تكون (على بيت المال) كذا الجسور للقاسمة ولو وجد فى سوق ان كان ملوكا فندى أبى يوسف فجب على
 السكان وعندهما فجب على المالك وان لم يكن ملوكا كان ملوكا وارج العادة التى يبيت فيها قبل بيت المال
 ولو وجد فى مخيم فالدية على بيت المال عندهما عند أبى يوسف فالدية والقسامة على أهل المخيم
 (ويهدر) الدم (لو) وجد القتيل (فى بركة) ليس بقرىم اختارة وتفسير القرب ما مر من استماع
 الصوت هذا اذا لم تكن ملوكا فلا ما اذا كانت ملوكا فالقسامة والدية على عاقلة المالك (أو) وجد قتيل
 (وسط الفرات) بحره الماء قال زفر على أقرب القرى القسامة والدية (ولو) كان القتيل (مختبئا
 بالشاطئ فعلى أقرب القرى) من ذلك المسكن على التفسير الذى مر فى القسامة والدية ولو كان نهارا فمرا
 أقوم معرفين فالقسامة والدية عليهم هذا اذا كان الشط غير ملوك فان كان ملكا خالصا فهو كدار وان
 كان عامافا وكالجملة كذا فى الخلاصة (ودعوى الولي على واحد من غير أهل الخطئة تسقط القسامة والدية
 عنهم) على معنى منهم لا تسقط (وان التقي قوم) من المسلمين (بالسوف) يتخبروا ولم يشاءوا (فأسألا)
 وانكشفوا (عن قتيل فعلى أهل الخطئة) القسامة والدية إلا أن يضى لولى عنى أو لملك أى الذين
 التقوا (أو على معين منهم) أى عن أولئك الذين التقوا الخية ثم لم يكن على أهل الخطئة ولا على أولئك سوى
 سقى بغير البينة وفى فتاوى الصنفى كذا باذى ودر راذى انتحل أو وجد قتيل فى مكان فجب الدية على
 على أهل تلك الخطئة كذا فى الخلاصة (وان قال المستخف) منهم أى من أهل الخطئة (قلته) زيد خلف يانته
 ما قتلت ولا عرفته قاتلا غيبا فزيد وبطل شهادته بعض أهل الخطئة على قتله غيرهم) أى غير أهل الخطئة
 عند أبى حنيفة رحمه الله وعندهما قتيل (أو) على قتل (واحد منهم) اذا انتهى إلى القتل

كتاب الماقل

لما ذكر ان موجب غير العهد الذي على العاقلة ذكر في هذا الكتاب تسميتها وادراكها الحكماء المنة صحتها
 (هي جميع معقولة) يضم العاقلة كالمتكلم جميع مكرمة (وهي الدية) وهي الدية عقلا ومعقولة لانها تعقل
 الدماء من ان تسفل الى غيبا عن سفل الدم (كل دية وجبت بنفس القتل) كقتل شبه العهد
 وانما على المتكلم (على العاقلة) أي على عاقلة النفس ان يسل قوله بنفس القتل احراز من الدية التي يجب عند
 تعذر القصاص كقتل الأب ايمنه وعن الدية التي يجب بالاقرار والله طبع فان فيها يجب الدية على القاتل
 (وهي) أي العاقلة (أهل الديوان) وهم الجيش الذين كتب أسماهم في الديوان ويسوا الجريد من دون
 العسكر اذا جهم هذا عندنا وعند الشافعي الدية على أهل العشرة ان كان القاتل منهم (فواخذ من
 عطايهم في ثلاث سنين) من وقت القضاء لا من وقت القتل اعطاهم اثم ما يخرج للفقير من بيت المال
 في السنة مرة أو مرتين والرزق ما يخرج له في كل شهر وقيل ما يعطى يومياً من بيت القدر في العظيمة
 للقاتل والرزق للقراه (فان خرجت العطاي في أكثر من ثلاث سنين (أو أقل) منه (أخذ الواجب منها)
 هذا اذا كانت العطاي بالسنين المستقبلة بعد القضاء بالدية حتى لو اخرجت العطاي في السنين الماضية
 قبل القضاء فخرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها والمراحم ثلاث سنين ثلاث عظيمة حتى لو اعطى لها في
 سنة واحدة ثلاث مرات للمستقبل بعد القضاء يؤخذ منها كل الدية ثم اذا كان جميع الدية في ثلاث سنين
 فكل ثلث منها في سنة ولو كانت عاقلة او جعل اصحاب الرزق يقضي بالدية عليهم في أرزاقهم في ثلاث
 سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر فان كانت أرزاقهم تخرج في كل سنة فكلها تخرج الرزق يؤخذ
 منه الثلث وان كانت تخرج في كل سنة أشهر يخرج بعد القضاء يؤخذ منه سدس الدية وان كانت
 تخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بمصرته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث
 وان خرج بعد القضاء اقصاى يوماً أو شهر يؤخذ من رزق كل الشهر بمصرته وان كانت لهم أرزاق
 في كل شهر وأعطيت في كل سنة فرضت على سهم الدية في عطايهم دون أرزاقهم (وان لم يكن القاتل
 ديناً لغيره فقبله) أي عشاره أو قاربه (تقسم) الدية (عليهم في ثلاث سنين) بأن لا يؤخذ
 من كل واحد من عشيرته (في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلث درهم فلم يرد على كل واحد) من عشيرته
 (من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة) دراهم أو ثلاثة كذلك كره محمد في الميسرة وذكر القدر في
 في مفسره فترقسم عليهم في ثلاث سنين لا يرد الواحدة على أربعة دراهم في كل سنة ويقتسم منها
 وهذا يشترط ان يكونوا في أربعة في كل الدية والصحيح هو الاول (وان لم تقسم العظيمة لذلك) أي لما
 ذكر من قسمة الدية على كل واحد من أربعة أو ثلاثة بأن كلوا قلة لا ضم اليهم أقرب القاتل نسباً على
 قريب العشير (الاخوة ثم ابناء ثم الأخام ثم أبناءهم وأما الأباة والأبناء فقيل يدخلون وقيل لا
 يدخلون وعلى هذا حكم أهل الديوان اذ لم يسم لذلك ديوان يضم اليه أقرب الديوان مصرة ثم الأقرب
 فلا أقرب وهذا كما عندنا وعند الشافعي ما يقتضي به على كل واحد منهم لا يكون أقل من نصف دينار قالوا
 هذا لا بأس انما يستقيم في حق العربي لان العرب حفظوا انسابهم فاهلنا يجيب العقل الى أقرب
 القبايل من حيث النسب امانى حتى التجهى فلا يستقيم لان التجهى قد ضاع وانسابهم فلا يكتفى بالجواب
 العرب على أقرب القبايل من القاتل نسباً فيعذر ذلك اختلاف المشايخ قال بعضهم يقتضي الحال والقرى
 الأقرب فلا أقرب يقال بعضهم يحب الباقي في مال الجاني (والقاتل كاحدهم) فيسأروى عطفاً سواء

كان احداً أو صيماً أو حياً أو ميتاً لا يدخل الا الرجل العاقل وقال الشافعي ليس على القاتل شيء من
 الدية (وعاقلة لمقتضى قبيلة مولاه وقيل) أي به طي (من مولى المولاة ولاه مريضته) وفيه اختلاف
 الشافعي (ولا تعدم عاقلة جنابة العمد) جنابة (العمد) حتى لو حتى عبد على حشداً أو هم على مولاة
 أو قتل رجلاً لعمد افدى في بعض الأوامر بقلب نصيب السابقين بالارتجاف على القاتل في ماله لا على العاقلة
 (و) لا يقول عاقلة (ما من صدم أو اعترافاً) تجب الدية في ماله (الا أن يصدمه) أي لا تجب في صورة
 الاعتراف للدية الا أن يصدم العاقلة المتعرف في ما اعترف به بغيره تجب على العاقلة (وأن حتى حم)
 بأن قتل (على عمد شطافه) أي بدل الجنابة (على عاقلة) وفي أحد قول الشافعي تجب على القاتل ثم
 هذا الذي ذكر كراهية إذا كان للموتى عاقلة أما إذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال وررعى عن أبي
 حنيفة رحمه الله انما اتكروا في مال الجاني والله اعلم

(كتاب الوصايا)

براد هذا الكتاب في أواخر المكتبة طاهر التماساً لأن للزنا مهلاً ومعاداً والوصية مهامة وقت
 المعاد فلهذا سبب ابرادها في منتهى الكتاب على أن لها اختصاصاً بالجناب لا تنهاضي الى الموت الذي
 هو وقت الوصية ثم هي جمع وصية الوصية والوصاية نعمان في معنى المصدر مأشود من وصي الشيء
 بالشيء إذا وصله والموصي يوصل الموصى له بالوارث ثم تسمى الموصى به وصية شريطة أن الوصية تقوله
 أو صيبت بـ ~~بـ~~ كذا قالن وأوصيت فلاناً بشرط ما كونه الموصي أهلاً للتبليغ وكونه الموصى له أهلاً للتبليغ
 والموصي به بعد موت الموصي مالا أو بهيمة أو غيره من ماله أو من ماله كجسد أو دار أو المخرج
 (الوصية تقبل عداً الى ما بين الموت وهي صحيحة) يستعملها أو القياس أن لا يجوز وقال به من الناس
 واجبة على كل من له يسار وقيل هي مباحة وقيل إن كانت نهاية شيء من الوصايا كالخبر وهو مباحة
 واجبة وألأفوه بانفسار (ولا تصح) الوصية (بما زاد على الثالث) لا لا جني الا إذا جازت الورثة (ولا)
 تصح (نفساً) مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأ بعد أن كان مباحاً وقال مالك رحمه الله تصح وصية
 الرصبة للقاتل كالجروح إذا أوصى للمخرج ثم مات وعلى هذا اختلاف إذا أوصى لرجل ثم أقتل الموصي
 تبطل الوصية عندنا وعند ملاه وإن أجازت له الورثة جازت عندنا وعند أبي يوسف لا يجوز (ووارثاً) إن
 تفرز الورثة (فإن أجاز وابتعد الموت وهم كبار صغ وقال مالك والشافعي ليس لهم أن يرده بعد موته فلا تنهم قد
 أطولوا حقه وليس لهم أن يرجعوا بعده وإن أجاز وإلى حال الحياة فلهم أن يرجعوا بعده الموت ثم المراد
 بالوارث الوارث بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له أب وأخ وأبنت أخ فأوصى للأخ أو لابن الأخ ما زاد خبر
 كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية ~~بـ~~ كذا في شرح القندوري (ويوصي المسلم للمسلم الذي
 وبالعكس وقوله) يكون بعد موته ويطل ردها وقوله) أي لا يغير ردها وقوله) أي لا يغير ردها وقوله) أي لا يغير ردها
 الحياة حتى لو قال في حياة الموصي لا قبل ثم قبل بعده منه صحت القبول عندنا وعند زفر لا يصح (رب
 التمس من الثلث) أي ذهب أن يوصي الإنسان بأقل من ثلث المال ثم الوصية بأقل من الثلث أولى من
 تركها إذا كانت الورثة أغنياء أو يستغنون بغيرهم وإن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بغيرهم فترك
 أولى (وله) الوصية به (يقوله) فإن قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك في الموصي
 له قبضة أو لم يقبضه وإن رد الموصي له الوصية بطلت وصية رددها وقال زفر في رواية والشافعي في قول
 لا تبطل (الا) في مسألة واحدة وهي (أن يرث الموصي له بعده) الوصية قبل قبوله أي قبول الموصي

له الوصية فمدخل الموصى به في ملك الورثة الموصى له استحقاقا واقتباسا ان تبطل الوصية (ولا تصح
وصية المدين ان كان دينه محيطا) بماله الا ان يبرئه المرماء (و) لا تصح وصية (الصبي) مطلقا وقال
الشافعي تصح اذا كان في وجوده بالغ (و) لا تصح وصية (المكاتب) وان ترك وفاء وقيل على قول أبي
حنيفة لا تصح وصية له تصح ثم الصبي والمكاتب اذا بلغ وصته وأجاز تصح بطريق الابتداء (و) تصح
الوصية للعلم (بأن قال أوصيت بهذا الجمل فلانة (وفيه) أي الجمل بأن قال أوصيت بهذا الجمل في هذه
لفلان وتصح في الصورتين (ان ولدك لأقل مدته) وهي ستة أشهر (من وقت الوصية ولا تصح الهبة له) أي
للعلم (وان أوصى بأمة الاصلها) بأن قال أوصيت لفلان بهذه الجارية الاصلها (صححت الوصية) فتكون
الأمة للموصى له (والاستثناء) فتكون الجمل لورثة الموصى (وله) أي ولده تصح للموصى الرجوع عن الوصية
قولا بأن قال رجعت عن وصيتي به له (وفه) بأن ماع أوصيت أقطع الثوب الموصى به (أؤذع الشاة)
الموصى بها (والجود) من الوصية (لا يكون رجوعا) كذا في الجامع الصغير وفي كوفي المبسوط انه
رجوع فيسئل ماذا كوفي الجامع الصغير يقول على ان الجود كان عند حضرة الموصى له وعند حضرة
يكون رجوعا وقيل في المسئلة رواية بأن وقيل ماذا كوفي الجامع الصغير قول محمد وماذا كوفي المبسوط قول
أبي يوسف وهو الأصح

باب الوصية بثلاث المال ومحموه

(أوصى لثلاث ماله) ولا آخر بثلاث ماله (ولم تجز الورثة ثلثه لهما) نصفان (فان أوصى لأكثر سدس ماله
فالثلث بينهما أثلاثا) ثلثا الثلث للموصى له بالثلث وثلث الثلث للموصى له بالسدس (وان أوصى لأحد هما
بجميع ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز الورثة) فثلث بينهما نصفان (عند أبي حنيفة) وعند هما الثلث بينهما
على أربعة أسهم فثلثة أرباع للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالثلث (و) أصبهان (لا يشرب الموصى
له بأكثر من الثلث) اذ لم تجز الورثة عند أبي حنيفة (الاقية المسألة) بأن باع المريض نفسه أو باع نفسه
بشئ ما في أ كثر من الثلث وأوصى لأكثر بثلاث ماله فان صاحب الحبايات يضرب في الثلث بجميع الحبايات
(و) في (السماية) بأن أعتق المريض عبدا قيمته مثل نصف ماله وأوصى لأكثر بثلاث ماله ولم تجز الورثة
فان العبد يضرب بقيمته في الثلث بالغاما بلغ (و) في (الدرهم المرسلة) بأن أوصى لرجل بألف ولا آخر
بمئة سميائة ولم تجز الورثة فاما الموصى له بالألف يضرب في الثلث بالألف والموصى له بمئة سميائة يضرب في
الثلث بمئة سميائة فيكون الثلث بينهما أثلاثا (و) لو أوصى (بنصيب ابنه) بأن قال أوصيت لفلان بنصيب
ابني من مالي (بطل) هذا اذا كان له ابن وان لم يكن له ابن فالوصية جائزة فقال زفر جاز مطلقا (و) لو أوصى
(بثلث نصيب ابنه صح) فان كان له ابنان فله (أي للموصى له (الثلث) ولو أوصى (بسهم) أو جزء من ماله
فالصحيح (فروض (الى الورثة) فيعطيه ماشاء وهذا الذي ذكرنا اختاره المشايخ بناء على عرفهم ان السهم
كل جزء أما أصل الرواية فيفضل لأكثر كوفي المبسوط اذ أوصى لرجل بسهم من ماله فله مثل أخس سهمان
ورثته الا ان يكون أخس السهام أكثر من السدس فلا يزاد عليه في قول أبي حنيفة وقال في الجامع
الصغير له أخس سهام الورثة الا ان يكون أقل من السدس حينئذ يعطى له السدس في رواية
الأصل يجوز أي حصة نصيبه النصيبان عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه وعلى رواية الجامع الصغير يجوز الزيادة
على السدس ولم يجوز النصيبان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة الا ان يزيد على
الثلث فله الثلث كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه (قال) رجل (سدس مالي

لغلان وصية (ثم قال) في ذلك المجلس أوفى بحجاس آخر (له ثلث مائتي) وأجازت الورثة (له ثلث ماله)
 ويدخل السدس فيه (وإن قال سدس مائة فلان ثم قال له سدس مائة السدس وإن أوصى بثلاث دراهمه
 وبثلث (عشره فذلك ثلثاه) وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث مائتي من ماله (له) كل (مابقي) من الدراهم
 أو النسخ وقال زفر له ثلث مائتي هذا إذا كان الموصي به دراهم أو غنما (ولو كان) الموصي به (ورقاً أو شيئاً
 أو دوراً) أو هلك ثلثاه وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث مائتي من ماله (له ثلث مائتي) من الزبقي أو الشباب
 أو الدور ثم له ثلث مائتي من الرقيق عند أبي حنيفة وعند هشام كل مائتي من العبيد ثم قالوا هذا إذا
 كانت الشباب من أجناس مختلفة فإن كانت الشباب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذلك المكيل
 والموزون بمنزلة الدراهم والوزن المختلفة كأن شاب الخنافة عند أبي حنيفة (و) إن أوصى (بألف وله) أي
 للموصي بمال (عين) أي نقد (ودين) على الناس (فإن خرج الألف الموصي به من ثلث الدين دفع الألف
 إليه) أي إلى الموصي له (والأ) أي وإن لم يخرج (فثلث الدين) أي دفع ثلث الدين (وإنما خرج) أي
 حصل (شيء من الدين له ثلثه) أي للموصي له ثلث ما حصل (حتى يستوفى) الموصي له الألف (و) إن أوصى
 بثلاثة زيد وهو ورثه كان حصة أي وقت الوصية (فيه يكون زيد كله) مطلقاً سواء علم الموصي موت
 حرراً ولا وهن أبي يوسف أنه إذا لم يرده لم يوت فله نصف الثلث أما إذا كان مبروراً ثم مات قبله نصف
 الثلث والنصف الآخر للورثة الموصي إن مات مبروراً قبل الموصي وإن مات بعده فله نصيبه من الثلث لورثته
 (ولو قال) ثلث مائة (بين زيد وعمر) فإذا عمر وميت (ز) يد نصفه (ولو أوصى) بثلاثة زيد (أو قد كان (لأمال
 له) أي للموصي (له ثلث مائة) لكنه أي للموصي له (عند موته) ولو أوصى (بثلث مائة أولاده) أو (الحال
 أنهن ثلاث ولا فقر أو مالا) كين يقسم ثلث ماله على خمسة أسهم) من ثلاثة من خمسة وسهم واحد لا فقر
 وسهم واحد للسا كين هذا عند هشام وعند محمد يس على خمسة أسهم للفقران ومان للسا كين سهمان
 ومن ثلاثة أسهم (و) إن أوصى (بثلثه لزيد للسا كين) بأن قال أوصيت بثلث مائتي لزيد للسا كين لزيد
 نصفه ومن نصفه عند هشام وعند محمد ثلثه لزيد وثلاث للسا كين والوجه ما ذكرنا ولو أوصى بثلثه للسا كين
 له صرفه إلى سا كين واحد عند هشام وعند محمد لا يصرف إلا إلى سا كينين (و) لو أوصى (بعاشة لزيد
 وعاشة) أخرى (لآخر فقال) الموصي (لآخر) ثلث (أو ثلث مائتي) أي الثلث (ذلك كل مائة)
 فيكون له ستة وستون وثلثا درهم واسكن واحد منهما كذلك (و) لو أوصى (بأربعة مائة له وعاشة لآخر
 فقال) الموصي (لآخر) ثلث (أو ثلث مائتي) أي الثلث (نصف ما سلك منهما) فيكون ثلاث
 مائتان ولأخاه مائة وثلثا ثلاثاً (وإن قال لورثته أفلان على دين فصدقوه) أنتم فيما يقول الدائن ثم
 مات الموصي ولم يصدقوه (فإنه يمدق إلى الثلث) إذا ادعى رب الدين أكثر من الثلث هذا في الاستقصان
 والقباض أن لا يصدق (فإن أوصى بوصايا) بعد ما قال لورثته أفلان على دين فصدقوه (عزل الثلث)
 من ماله (لاعتباب الوصايا بعزل الثلث للورثة وقيل لكل) واحد من أعتباب الوصايا أو الورثة (صدقوه
 فيما شئتم) فإذا صدقوه أخذ الدائن المصدق منها (وما بقي من الثلث) الموزل لاعتباب الوصايا
 (فلأوصايا) لا يشار إليهم فيه صاحب الدين ثم على كل فرق فيما بين علي العلم إن ادعى المقر له الزيادة
 على ذلك (و) لو أوصى (لأجنبي ولورثته) شيء ولا وارث له شئ من ثلثه فيكون (له) أي لأجنبي (نصف
 الوصية وبطل وصية الوارث) وإن كان له وارث غيره فإن أجاز لا تعطل وإن لم تجز تعطل أيضاً (و) لو
 أوصى (بشباب متفاوتة لثلاثة) بأن قال أوصيت أفلان بهذا الثوب الجيد وأفلان بهذا الثوب الأوسط

والان بعد ان اتى الرب الردي وختمات (فضاع ثوب ولم يدري) من الشياض (والوارث يقول اسكن)
واحد من اصحاب الوصايا (هناك حقل وطلات الوصية) (الآن لا وارثاني) من الشياض في نصف
ويقسم بينهم (فان الذي الجيد ثلثا) أي ثلثا الجيد من الثوبين (ولذي الردي ثلثا) أي ثلثا الردي من
الثوبين (ولذي الوسط ثلث) أي ثلث واحد من الثوبين يعني ثلث الذي هو ثلث الجيد (و) لو اوصى
(ببيتين من دارين) أي بين الموصي وبين الآخرين ماب الموصي (وقسم) الدار (ورقم) البيت
المعين (في حقه فهو) أي الميت (للموصي له والا) أي وان لم يقع الميت الموصي به في نصيب الموصي
فلا وصي له (ممثل ذرعه) أي ما أصاب الموصي من الدار وهذا هو الذي هو نصف الميت ان وقع
في نصيبه وان لم يقع في نصيبه فله مثل ذرعه نصف البيت (والاقرار مثله) أي مثل الوصية في الحكم
الذي بين قبل على هذا الخلاف ولا يصح أنه على الاتفاق (و) لو اوصى (بألف صين من مال) رجل
(أخو فاجاز) الوصية رب المال بعد موت (الموصي ودفعه هجو) بحوزة الخلع أيضا (بعد الاجازة وضع)
اقرار أحد الاثنين بعد القسمة (بوصية آية في ثلث نصيبه) استشهدنا وقال زفر يصح في نصف نصيبه
وهو القياس في عيطه نصيبه ولو اوصى (بأمة فولدت بعد موته) ولذا قبل القسمة وقد (خرج من ثلثه) أي
ثالث ماله (فهو ماله) أي للموصي له (والا) أي وان لم يضر جاز من ثلث ماله (أخذ) الموصي له ثلث المال
(مترام) ان فضل شيء أخذ (منه) أي من الولد هذا عند أي شفعة وعند غيرها ثلث وصية من ماله على
السوا هذا اذا ولدت قبل القسمة قبل قبول الموصي له وان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي
له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدر الذي لا يصح موصي به ولا يصح مخرج وجه من الثلث وكان
للموصي له من جسم ماله كالموت ولدت بعد القسمة ومشاخنة قالوا يصح موصي به حتى يستخرج وجهه من
الثلث كالموت ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يد قبل قبض الوصية والسكب كالموت
جميع ما ذكرنا لا الأصل في هذا لما كان ان كون الموصي له وارثا أو غير وارث يعني يوم الموت لا يوم
الوصية وفي الأقرار يستبركون المشرقة وارثا أو غير وارث يوم الأقرار (و) لو اوصى (لابنة الكافر
أو الرقية) مطلقا (في حصره) أي مرض موته (فأسلم) الكافر (أو عتق) الرقية قبل موته (بطل
كونه وارثا) أي بطل ايضاؤه كالموت لم يرض لا بشهه لكافر أو الرقية بقراره اذا أسلم
أو عتق قبل موته وررر ان الشفعة نصيبه في عامة الروايات شعبة في مرض الموت بجزلة الوصية فلا تصح
(والقسط المملوج) يقال فلجأت الشيء فلججت أي شققتة نصيبه يومه المملوج لأنه ذهب النصف كذا
في المهر (والاشل واسلول) أي المدفوق ويجوز أن يكون المراد الملول الذي سئل أن يشاء أي تزعت
خصمته (ان تطاول ذلك لم يخف منه الموت) بان استحكم صار بحيث لا بد ادب عده (فهو به) أي هبة
قل واحد من المذكورين معتمدية (من كل المال والا) أي وان لم يتطاول ويخاف منه الموت بحيث
يزداد المرض حالاً لا إلى أن يكون أم الموت (في الثلث) ومدة التطاول مقصورة بالسنة والمراد منه
الخوف الغالب لانفس الخوف فأوصار صاحب فرأى بعد صار بجزلة حديث المرض

باب العتق في المرض

أي مرض الموت (تحريره في مرضه ومخاطبه) في البيع (وهو هبة) في حق الاعتبار من الثلث
(وليس) العبد (ان أحجز) حتى لو تركه أبيض ومائة درهم وعبد أبيض مائة درهم وفيه أعتقه في مرض موته
وأجاز الوارثان العتق لم ينع في شيء (فان حابي يفرق في أحق) من العتق صورة اذا أبيع رجل في

لومانة الموصى والمدة في نكاحه أو في عتقه من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية (وان) كانت في
 عدة من طلاق بائن أو ثلاث فلا يستحقها (واختانه زوج كل ذي رحم محرم منه) كأزواج البنات
 والاخوات والعمات والخاللات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء كذا ذكره رحمه الله قبل هذا
 في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول الأزواج المحارم ويستوى فيه الحر والعبد والأقرب والأبعد (وأما
 زوجته) حتى لو أوصى لأهلها فلا وصية لزوجته عند أبي حنيفة وعندهما لمن كان في عدة له وفيه
 (وأما أهل بيته وجنسه أهل بيت أبيه) فلا وصية لأهل بيته أولاً ولا له يدخل فيه كل من ينسب
 إليه من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام والأقرب والأبعد والذكر والأنثى والمسلم والكافر
 والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه أولاد البنات وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة الموصى
 والأب الأكبر لو كان حياً لا يدخل تحت الوصية ولو وصت لجنسها أولاً فلا ينتمى إليها ولا يدخل ولها الآن
 يكون أبوه من قومها (وان أوصى لأقاربه أولاً فلا يدخل فيه أولادهم أولاً) (وإنما نسبه فهي) عند أبي حنيفة
 (الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه) ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية ومن
 أبي حنيفة وآبى يوسف أن الجد وولد الولد لا يدخل فيه (ولا يدخل الوالدان والولد) ويكون الاثنين
 قصاصاً ويستوى فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل
 في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام يستوي فيه
 الأقرب والأبعد ولو واحد والجميع والكافر والمسلم وهل يشترط إسلام أقصى الأب قبل بشرط وقيل
 لا ولكن يشترط إدراك الإسلام عنده وعندهما أن يكون له أقصى أب في الإسلام وعند الشافعي الأب
 الأدنى (فإن أوصى لأقاربه وكان له عمان وخالان فهي لعميه) عند أبي حنيفة وعندهما يسقط عنهم
 أرباباً ولو كان له (عم وخالان له النصف وطعمه النصف) ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث
 (ولو) كان له (عم وعم) وخال وخالة (استوبا) أي أعم وأعمة ويكون بينهم نصفين وإن لم يكن
 للموصى ذو رحم محرم في هذه المسائل فالوصية باطلة عند أبي حنيفة ولو أوصى لذي قرابة لا يشترط فيه
 الجميع حتى لو كان له عم وخالان فالكل لهم عنده (ولو أوصى (لولد فلان) فالوصية (لذكر ولأنثى
 على السواء) وإن لم يكن لفلان الأولاد واحد كان الثلث كله (و) إن أوصى (لورثة فلان) فالوصية
 بينهم (الذكر مثل حظ الأنثيين)

باب الوصية بالعقبة والسكنى والعتقة

(وتصح الوصية) عندنا خلافاً لأن أبيه إلى (بخدمته عبده وسكنى داره مقدمة معلومة وأبداً) وإن أوصى
 بخدمته مطلقة غير مؤقتة يتناول الأبد وإن أوصى بسنتين يتناول ثلاث سنين وكذا الوصية بغلة العبد
 والدار وإن أوصى بخدمته عبده لرجل مقدمة معلومة (فإن خرج العبد من ثلثه) بأن كانت قيمة العبد مثل
 ثلث ماله أو أقل (سلم إليه) أي إلى الموصى له (لخدمته والا) أي وإن لم يخرج من الثلث بان كان لماله
 غيره (خدم) العبد (الورثة يومين) الموصى له يوماً حتى يستكمل الموصى له مقدار ما عينه الموصى من
 الزمان وليس للموصى له بالتخذه والسكنى أن يؤجر العبد والدار وقال الشافعي له ذلك وليس له أن يخرج
 العبد من دار الموصى إلا أن يكون الموصى له وأهله في غير ممره يخرج حراً إلى أهله للخدمة هنالك إذا
 كان يخرج من الثلث (وعونه) أي الموصى له (بعود) العبد (لورثة الموصى ولومات) الموصى له (في
 حياة الموصى بطلت) الوصية ولو أوصى بسكنى دار مدة معينة ونجح الدار من الثلث يسكنهم واحد هذه

الذمة ان لم يخرج ولا مال له غيرهما قسم الدار اثلاثا سكن الموصى له الثلث والورثة الثلثين حتى يستكمل الموصى له مقداره ما عساه ولو خرج ما بقي يده من الدار كان له أن يزاحم الورثة فيها في أيديهم فلو اقتسموا الدار مائة من حيث الزمان يجوز أيضا إلا أن الأول هو العدل والأول وليس للورثة بيمين ما في أيديهم من ثلثي الدار ومن أي يوسف انه يجوز لهم ذلك ولو أوصى (بشركة بستانه) بأن قال أوصيت بشركة بستان (رجل) فبات الموصى (و) قد كان (فيه شركة له) أي للموصى له (هذه الشركة) ويحدها (وان زاد أبدا) بأن قال أوصيت بشركة بستان في له بداره هذه (وما يستقبل) ما عاش (كذلك يستقبله) أي يكون للموصى له الشركة الموجودة وغيره فيما يستقبل ما عاش كما يكون له الغلة القائمة وغلاته فيما يستقبل ما عاش فيه الموصى له بغلة بستانه وان لم يذ كر إلا لا يذكر لم يكن له مال غيره كان له ثلث الغلة والشركة وأغلاها بقية قوله وفيه مقترنة لأنه إذا لم يكن فيه شركة فله شركته فيما يستقبل ما عاش الموصى له كسبله العسيلة كذا في شرح السعد ولو أوصى (بصوف غنمه) لرجل (ولو لها رليتها) ثم مات (له الموجود) على ظاهر غنمه وما في بطنها وما في ضرعها من اللبن (عند موته) فيكون له سواء (قال أبدا أولا)

باب وصية الذمي

الذمي جعل داره بيعة (وهو عبد النصراني أو كنيسته) وهو عبد اليهودي أو بن تار (في صحته فبات) الذمي (فهو صيراث) فيقسم بين ورثته (وان أوصى بذلك) أي ان أوصى بأن تبني داره بيعة (لقوم صهيون فهو) أي الأوصياء جاز من الثلث في القرى) أما في المصر فيجوز بالاتفاق كذا في النهاية وان أوصى (بداره) أي جعل داره كنيسة أو بيعة (لقوم غير مسلمين) الوصية عند أبي حنيفة عند أبي حنيفة عند أبي حنيفة باطلة إلا أن يكون لقوم باهيا تخمس (أو وصية لرجل) أي وصية هذه الوصية كالحصبة وصية تحري (مستأن) أوصى (بكل ما له مسلم أودى في دارنا) قيل هذا إذا لم يكن ورثته معه في دارنا أم لا إذا كانت الورثة معه متوقفة على إجازتهم ولو أوصى بأقل من ذلك أخذت الوصية وقد ورد الباقي على ورثته ولو أوصى الذمي في دار الاسلام لحري في دار الحرب لم يجوز ولو أوصى للمستأن مسلم أودى بوصية جازت كذا في شرح السعد

باب الوصية بما عساه

(أوصى إلى رجل) أي فوض إليه التصرف في ماله بعده وبه قبل الوصية (عنده) أي عند الموصى (ورث) الوصية الوصاية (عنده) أي عند الموصى (مترد لا) أي وان لم يردها عند مرددها في غير علم الموصى (لا يرتد) وبه يترتب (بعدمه) (كقوله) الوصاية في حياة الموصى وينفذ الجميع سواء علم اوصاه من باع أو لم يعلم فان لم يقبل ولم يرده حتى مات الموصى فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لا (وان مات الموصى ولم يرده في حياته) (فقال) الموصى له بعد مماته (لا أقبل) الوصية (ثم قبل صرح) ان يقبل (ان لم يخرج به قاض من ذل لا أقبل) الوصاية فحينئذ لا يصح ان يقبل بعده ذلك يقال زفران قال في غيبته في حياته أو بعد وفاته لا أقبل ثم قبل لا يكون وصيا (ولو أوصى) (الرجل) (أو كافر أو فسق بدل) الوصاية (بغيرهم) بشرط في الأصل أن يكون الفاسق منهم مخوفا عليه في المال ثم التبدل بشرط في هذه الوصية لأنه لا ينعى يكون بعد الوصية وذ كر محمد في الأصل ان الوصية باطلة قيل معناه سبطل في جميع هذه الصورة وتبطل في العبد معناه باطلة حقيقة لعدم ولا يترقب في غير معناه سبطل وتبطل في الكافر لأنه أيضا لا يترقب الوصية

(التي سبده ورثته) كأنهم (مقارهم) الوصية (والا أي وإن لم تكن الورثة صفارا بل كأنهم كبار
 أو بعضهم صفار وبعضهم كبار لا يصح طارأته في حثيفة وعند هذه الأوصى في الوجهين وهو القياس
 وقيل قولهم صفار بعضهم كبار لا يصح طارأته في حثيفة ونارة مع أبي يوسف (ومن يجوز عن القيام به باسم)
 القاضي (أبو غيره) ولو شئنا أن لا يصح طارأته في حثيفة مع أبي يوسف (ومن يجوز عن القيام به باسم)
 يجوز أن لا يصح طارأته في حثيفة مع أبي يوسف (ومن يجوز عن القيام به باسم)
 أنذين لم يكن لأحد من الورثة نصيب في حثيفة مع أبي يوسف (ومن يجوز عن القيام به باسم)
 يوسف بن قرقول واحد منهم ما في جميع الأسماء كأنهم جميع ما حيث قال (وإذا لم يكن لأحد الوصيين مطلقا
 سواء أوصى إلى كل واحد منهم ما في الأثر أو لا وقال مشايخنا لا ينفرد كل واحد منهم بأية تصرف في أي إن
 أوصى إلى كل واحد منهم ما في الأثر أو لا وقال مشايخنا لا ينفرد كل واحد منهم بأية تصرف في أي إن
 الأوصى (في غير) شراره (الوجهين وفي) غير (شراره) السكس (وفي) غير شراره (أما هذا الصغار) من اللباس
 والطعام (وفي) غير (الأنساب) أي يقول المصلحة (لهم وفي) غير (ردودهم عن) وفي غير رد المصروف
 والمشتري شراره فسد ما في حفظ الأموال (وفي) غير (قضاء دين وفي) غير (تفدية وصية) وصية
 (وفي) غير (عقودهم وفي) غير (بيع ما يتسارع إليه الفاسد وفي) غير (جميع الأموال الضائعة
 وفي) غير (المصومة في حقوق الميت) راغب في قوله عمن وتنفذ وصية وعقودهم عن لأنه لا يحتاج
 فيهم إلى الرأي بغيره لا سيما إذا كانت غير معينة فإنه لا ينفرد أحد بها في تنفيذها ولو ما في أحد منهم ما و
 أوصى إلى الخلفي فله أن يتصرف في حثيفة في ظاهره وأما وجه أبي حنيفة أن الخلفي لا ينفرد بالتصرف
 (ووصى الوصي وصى في الترتين) حتى لو مات الوصي وأوصى إلى آخره فوصى في تركته وتركة
 الميت الأول عندنا وعند الشافعي لا يكون وصية في تركته الأول وكذا القول في حثيفة وصية ما في تركته صار
 وصية الترتين وتركة وصية في ظاهره وأما وجه أبي يوسف وشيخنا في تركته وصية ما في تركته فقط (وتصح
 فسدته) نائباً عن الورثة (مطلقا سواء) كانت الورثة صفارا أو كبارا حاضر أو غائبا (مع الموصي له) حتى
 لو ذلك حثيفة الورثة في يد الموصي لا يصح على الموصي له بشيء (ولو عكس) الوصي بأن قسم التركة مع الورثة
 نائباً عن الموصي له الغائب (لا) تصح فلو قسم الورثة وأخذ نصيب الموصي له فضاغ (نصيبه) (رحمهم)
 الموصي له (مثل ما بقي من) التركة في يد الورثة إن كان قائما في أيديهم هذا إذا كانت القسمة بغير أمر
 القاضي أم لو قسم بأمره كان باقي في الترتين كذا لا أمام المحققين في تحصيله إلى ميسر شيوخ الإسلام أن
 مقابلة الوصي مع الموصي له من الورثة بغيره في العروص والعقار جميعا سواء كان الموصي له صفرا
 أو كبيرا حاضر أو غائبا كذا في شرح السديد فإن أوصى الميت بجميع ثقله (التركة) الورثة وأخذ ما لا
 للشيخ (فهو لما في يده) أي الوصي للشيخ (أو دفع) المال (إلى من يبيع) نائباً عنه (أي من الموصي) (فضاح)
 المال (في يده) أي يدا المخرج يبيع في المصورتين نائباً (عن الميت مثل ما بقي) من التركة مطلقا قال أبو
 يوسف إن كان مستغرقا للثالث لم يرجع شيء ولا يرجع الثابت وقال في حثيفة لا يرجع شيء (رسم)
 قسمة القاضي (مع الورثة عن الموصي له) (و) صح (أخذه) أي القاضي (حظ الموصي له) إن غاب (حتى
 لو ملكه عند القاضي ثم حفر الموصي له لم يكن له على الورثة سبيل (و) صح (بيع) الوصي عبد من التركة
 بغيرية الغرما (و) ضمن (التمن) (أن يبيع عبد الوصي) الموصي (ببيعه أو تصدق بشيء) بين
 القبراء مثلا (أن يستحق العبد) الموصي به وأخذ (بعدمه) ثلثه عند أبي حنيفة (أي عند الموصي) (و) سكن

(يرجع) الوصى (في) جميع (تركايب) وكان أبو حنيفة يقول أولاً لا يرجع ثم يرجع إلى ما ذكرنا
وعن محمد بن سيرين في الثالث فكان كانت التركة قد علمت أولئك من أوقافهم يرجع بشيء (و) يرجع
الوصى (في مال الأول إن باع) الوصى (عبد واستحق) العبد وأخذ المشتري الثمن (هناك) الثمن
(في يده) أي في يد الوصى (وهو) أي الطفل يرجع (على الورثة) بما ضمن الوصى (في حصته) رجع
احتماله على (أي قبول خواله الوصى) على الطفل (لو) كان الاحتياط (خبر الله) وهو أن يكون الثاني
أما الأمر الأول أي أقدم وإن كان الأول أملاً لا يصح إن كان سوا ذلك فإنه لا يجوز في الأخيرة أن
يكن الثاني مثل الأول في الملاء فقد اختلف المشايخ كذا في شرح السعد (و) صح (بمعنى) بشر أنهما
وثقتان) الثاني من مثل ولا يصح على الثغابن الناس (و) صح (بمعنى) على الكبير (الثغابن من الورثة
(في غير الثغابن) مطلقاً سوا مخيف هلاك الثغابن أو مخيف هلاك مناهة وقيل عكس في هذه الأول أصح
والقياس أن لا يملك الوصي بيع غير الثغابن في حق الصغير عكس البيع الثغابن أيضاً هذا جواب
السلف وأما جواب المتأخرين أنما يجوز بأحد شرطين فلا بد أن يبيع المشتري نفسه بضعه القيمة
أو لصغير حاجة إلى ثمنه أو يكون على الميت دين ولا وفاء له إلا بدقالة الصدر الشبهة في كذا في شرح
السعد (ولا يجوز في ماله ووصى الأب أحق بحال الطفل من الجد) وقال الشافعي الجد أحق (فإن لم يوص
الأب) إلى أحد (فإن لم يوص)

(فصل في الشهادة) (لشهود الوصيان أن الميت أوصى الذين يدعوهما) أي مع الوصيين الشاهدين
(أفت) (أشاهد) (الآن يدعي) هذا (زيد) قبل استقضاء الفاعل أن لا تصح (تركايب) (أشاهد) (الآن
وكذا) (شاهد) أي الوصيان (لورث صغير على) مطلقاً سواء كان مال الميت أو غيره وشهادتهم باطلة
(أو كبير على الميت) قيده لأنه إذا شهد به على غير الميت قبل هذا اعتدأ بحقيقة رقياً لا قبل في
الوصيين (ولو شهد رجلان) (رجلين) على ميت بدون ألف وشهد الأخوان) وهما المشهود بهما (الأخوين) وهما
الشاهدان (عنه) أي بدون ألف على الميت (فقبل) شهادة الغريبتين (وإن كانت شهادة كل فريق
لآخر) (بوصية ألف) لا يقبل وهذا قولهما أرفق أبو يوسف لا يقبل في الدين أيضاً واذكر الخصاص أن على
قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يقبل وعلى قول محمد يقبل

كتاب الخنثى

تركيه يدل على الثابت والتكسر وقال حدث السقاء فقلت أي ثمة فأنشيت ومنه الخنثى وهو من له فرج
وذكرتان بالمدن المذكور فقام) ومرت ميراث الغلام (وإن بالمدن الفرج فأنشيت) يرت ميراث الأنثى
(وإن بالمدن فالحكم للأسبق) خروجا (وإن استويا) في السابق (فشكل) عند أبي حنيفة رقلاً نسب
إلى أكثرهما ولا (ولأبوهما بالكثرة) عذر أبي حنيفة وإن استويا بالفرج وجاز أكثره بشكل بالاتفاق
هذه العلامات قبل البلوغ (فإن باع من بيعت له بحية أو وصل إلى النساء) أو استعمل في بيعته الرجل أركانه
تدعى مستوى (فرجل وإن تدبر له تدعى المرأة أو ابن) في تدبر أي خاص أو جعل أو أمكن وطوره
فأمره وإن لم يظهر) الخنثى (علائقه) من هذه العلامات (أو) التدبر (فما رخصت) هذه العلامات
(فشكل) ولما فرغ من تعريفه شرع في أحكامه حديث قال (فتعقب) في المسئلة (بين نصف الرجال
والنساء) فلا يتخذ الرجل حتى لا يفسد لثامهم ولا يتخذ النساء حتى لا يفسد لثامهن فأنشيت في نصف
النساء بعد صلته احتياطاً وإن قام في صف الرجال في صلته لم يفسد لثامه ولا في صف النساء من خلفه

[illegible][illegible]

(انسان من يده) أي الآخذ (لم يضمن) النار عرولو كن (في يده مال انسان فقال له السلطان ادفع الى هذا المال والا) أي وان لم تدفع الى هذا المال (أقطع بك أو أضرب بك خمسين) (سوطا) (قد دفع لم يضمن) (الذافع مطلقا) يد بالسلطان لان الاكرام عند أبي حنيفة لا يتحقق الا منه حتى لو قال له غير ذلك قد دفع يضمن عنده وعندهما ان كان المكره قادرا على ايقاع ما توقعه به لا يضمن به ولا يضمن (وضع كعبا) سنات منهل أي راسع الطعن (في الكهراول) صديده سحر وحش وهي ثلثه في الجاه في اليوم الثاني ووجه هذا الجاه سحر وصايمه لم يؤكل ثم من الشاة انما) أي الفرج (والخصبة والقدر والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكري) ومن أراد حفظ هذه الاشياء فليحفظ هذا النظم

اذما ذكبت شاة فمكها * سوى سبعين وفيه الوبال
شاة فخاء سبعين * ودال فخاء في ذال

ويجوز (للقاضي أن يقرض مال الغائب ومال الطفل والمعلقة) بالنصب (صبي) سبعة مائة وخمسة لواء الانسان ظنه مخنونا) والخال انه (لا تقطع جلدة ذكره لا يترك يد ترك شاة كمن سلبه وقد قال أهل السمر لا يطيق) الشيخ (الغائب) أي ترك في المبي كاترك في هذا الشيخ (ورقته سبعين) أي ابتداء ورقته سبعين ومن ذكر في الذخيرة أقصى ورقته اثنا عشر مائة (والسابقة بالفارس والابل والارجل والرحى جائرة) هذا الذي يبلغ غاية لا يتعداه الفرس والابل (وحرم شرط المصلي من الجانبين لامن أحد الجانبين) والباقي ان لا يجوز رفعه أبدا شأن هذه المسائل أو ردت في باب المكرامة فلا تصح حاج الى اعادةها (ولا يسل على غير الانبياء والملائكة عليهم السلام الا بطريق التسمي) بأن يقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (ولا تعطاه باسم الذي وزواؤه ران) ومعنى البدو السالكين بالخبر ووضع الحديث تحت القصة والعلامة ولا انتظار الى الاذان من حضر الخبر وضع الطعام برأيه (لا يجوز) في المكاني مكره وفي القصة انتظار من شرح الحارثي كل ذلك جائز في الشوان اذ هو ابن ابيود (ولا بأس بابس القلائد) أقطر الجميع وشمل قلنسوة من الخمرين الذهب والفضة والسكر بابس والسواد والخمره وفانسوة تحت الجسام (ونائب لبس السواد) مطلقا كانت أو بمائة (و) نذير (ارسل ذاب الحمامة بين كنفه الى وسط الظهور) يجوز (للساب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل و) ينبغي (لخافته القرآن أن يخطم في أربعين يوما) قال أبو الليث ينبغي أن يكون كل سنة شتان كذا في الفتوى السراجية (هل شيء من الطار في مسجد ومن المسجد طر يقاصه حيزا فخذوا في وسط البرازين منعه عنه وما قرع من بيان نصف العلم شرح في بيان النصف الآخر حيث قال

كتاب الفرائض

هي جمع قرينة وهي السهم المقدر من النصف والثالث وغيرها وهذا هي أعجوبة السهام المقدرة أعجوبة الفرائض والمناسبة بين السكاكين ان الوصية أثبت الميراث ثم علمه من ذب وان كان فرض ثمانية (مدا من ترك المات) المتعلق بترك الميت حقوق أربعة مرتبة فمدا من تركه (يجهز) وقصديته اعتبارا بمائة الحماة من غير تمييز ولا تفرق ويطلق منه أجر العسا والمجال والمغار والنفوت ان دعوا الحامية اليه يشتري اللبن الى أن يوارى في حفره هذا في الصحيح وفي بعض الروايات انه اذا فارق تركه الميت حق غير الدين والموصى له والوارث من العباد بأن يصحون مروهنا أو عتقوا أو موهبة ما يسبب الجناية أو مبيعها مات من قبله قبل القبض واداءه عن فوهة قدم على الخمين (ثم) بقضاء (ديته) من

ان كان أي السفر ويجوز لشد الاشياء

بجميع ما بقي من ماله ان وقت التركة به فيه اوان يوفى بآخر ما ثبت في الميراث باقراره عن سائر الدين وباق
 الدين سواء اخذ كل ذي حق بقدر حقه اجتهدت الامة على تقديم الدين على الوصية وان تقدمت
 عليه في الآية لان تقديرها والله تعالى اعلم لم يتم بتقديرها حيث تم اوان الناس فيه (ثم) بتقدير (وصفه)
 من ثلث ما بقي من التركة بعد التجهيز والتسكين وقضاء الدين (ثم بقسم الباقي بين ورثته) وعلم ثلاثة
 أصناف أصحاب النراض والعصبات وذو الارحام فيبدأ بأذى الفرض ثم بالعصبة التي تسبق ثم بالآلة
 وهو ولي النسابة ثم الرده في ذوى النراض التسوية بقدر حقه وهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم
 المهر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر صرا على اقراره كما اذا أقر
 وأخ وأخت ثم الموصى له بجميع المال بحيث المال فبدأ بالنصف الاول حيث قال (وهم ذو فرض) أي
 ذرهم (مقدرة لأب السدس مع الولد أو ولد الابن) وان سفل فإن كان له ابنا فلا بد فرضه وهو
 السدس فقط والباقي لابن وان كان الولد بمائة لأب سدسه وأبنت النصف والباقي للأب بالنسب
 عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل (والجدة كالأب ان لم يقفل في نسبه) أي الميت (أم) كتاب أب
 الميت وهو الجدة الصبيح وان دخل في نسبه إلى الميت أم فهو سدس كتاب أم الأب أو كتاب أم الأب فإنه
 من ذوى الارحام ثم الجدة الصبيح كالأب عند عدم الأب (الاق ردها) أي الأم (الى ثلث ما بقي وفي عقب
 أم الأب) كإسمائيل ان شاء الله (فيحجب) الجدة (الاشوة) والاشوات كل ما عدا أبي حنيفة من عليه الفتوى
 وعندهما والاشاني ومالك بعد أفضل الا من هم على الاعيان والعلة أما الماتعة وهو ان يجعل الجدة
 كأحد الاشوة في الثلثة وذو العلة يستأون في الثلثة وإذا أخذ الجدة نصيبه يخرجون بقدره في ثلثيها
 ثلث ثل المال بمائة ان تركه جدا وأخا لأب وأم فأبوالا بينهما انصافا وأما بقية خيرة من الثلث ولو ترك
 جدا أو اثنين فالثلث هما وأما بقية سواء ولو تركه جدا أو ثلاثة اشوة فالثلث هما خيرة من الماتعة لان
 بالقسمة يحصل له السدس ولو تركه جد أو اثنين لأب وأم فالأب وأم مالله كخسر لفظ الاثنين ان كان مع
 الجدة والاثنين فزفرض الثلث أفضل الا في ذر الثلاثة بعد فرض ذى السدس أما الماتعة كزوج وبجد وأخ
 للزوج النصف والباقي بين الاخ والجدة نسيان فيجعل للجدة ربع المال ثلث الباقي يكون سدس جميع
 المال وأما ثلث ما بقي بجدة واحدة وأخوين باخت لأب وأم أو لأب للجدة السدس وللجد ثلث ما بقي لانه خير
 له فتهرب يخرج الثلث في ستة فبما عدا ثمانية عشر للجدة سدسه اثلاثة في خمسة عشر نسيانها للجدة في خمسة
 أربع لكل اخ وللأخت سدس مائة وأما سدس جميع المال كزوج وبجد ونسب وأم وأخت أصل المسألة من
 اثني عشر وتؤول الى ثلاثة فثلث للزوج الربع وأبنت النصف وللأم السدس وللجد السدس ولا شيء
 للأخت (ولأم الثلث ومع الولد أو ولد الابن) وان سفل (أو الاثنين من الاخوة والاشوات) أي من
 أي جوبة كان (الأولاهم) أي الأولاد الاخوة والاشوات (السدس) واللام (مع الأب وأحد الزوجين
 ثلث الباقي بعد فرض أحدهما) أي أحد الزوجين والباقي لأب الجدة الجدة والجد والجد والجد والجد
 الأم على الأب فان كان ممكن الأبي جده فالأم ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فإن لم يات ثلث ما بقي
 أيضا كافي لأب (والعبدان ان أثرت السدس) لأب أو لأم فبشر كمن فيه إذا كن ثابرات فهما ثابرات في
 الدرجة (ان لم يقفل حد سابق نسبه الى الميت) وهي الجدة الصبيحة كام أم أم الأب (وذات جهتين
 كذات جهة) أي إذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام أم الأب والآخرى ذات قرابتين كام أم الأم وهي
 أيضا ما نسب إليها بغير السدس بين ما عدا أبي يوسف انصافا باعتبار الابن وعند محمد فلا باعتبار

النجاة مسألة امر آخر وبحث بنت بنهم من ابن ابنها فولد منها ولدا فوهذه المروحة أم أم الولد هي ايضا أم
 اباب الولد والنجدة الاخرى أم اباب الولد فان تزوج هذا الولد بطالما آخر فولد بنتا صار له صارت هذه
 المروحة لهذا الولد الآخر من ثلاثة اوجه (و) الجدة (و) المهدى (من أي جهة كانت) (تجب بالقرين) (من
 أي جهة كانت واثرة كانت القرين او متجوبة (و) سقط (الكل بالأم) والابواب ايضا بالاب وكذا بالجد
 الأم الأب قائم اثرث مع اباء الزوج النصف (و) دم الولد وولد الابن وان سفل (وضع الولد وولد الابن
 وان سفل الزبوع وللزوجة الزبوع) مطلقة سواء كانت واحدة أو اربعة عند عدم الوالد وولد الابن وان سفل
 (وضع الولد وولد الابن وان سفل ألحق) مطلقة سواء كانت واحدة أو أكثر (ولبنت) الطليعة الواحدة
 (النصف) ولا أكثر الثلثان وعصبة الابن وله مثل أخوها (أي لكل بنت سهم ولكل ابن سهمان) (وله
 الابن كوله عند عدمه وصحب) (ولد الابن) (بالابن) (تجب حرمان) (وضع لبنت) (الصليبة) (لأقرب الذكور
 الباقى) (من نصيب البنت) (وللاثان) (من ولد الابن مع البنت السادسة) (وهذه الثلثان وتجب) (أي الثالث
 ولد الابن) (بنتين) (صليبتين) (تجب حرمان) (الان يكون معهن) (أي مع اثان ولد الابن) (اراسفل من ذكور
 فعصبة) (الذكور) (من كانت) (من اثان) (عند انما ومن كانت فوقه من لم تكن ذات سهم بوسط)
 الذكور (من دونه) (من اثان) (ولد الابن) (وقد هي هذه المسألة مسألة النصب وهو أخوه من أشبه الرسل
 اذا صار ذميا من أولاد من تشبه الشاعر وهو اباء النصب في القصد امر غيب الناس في امر من
 قوهم من غير شيب اذا كان ملتقى الاغصان (والاخوات بالاب وأم كمنان الصلب عند عدمه) (أي عدم
 بنات الصلب فلواحدة النصف ومع الاخ لا بأم ثم كمنان الصلب مع البنت أربع
 بنات الابن (و) الاخوات (الاب بنات الابن من الصلب بنات وعصبة اخوات من البنت بنات الابن)
 بالاجماع فلواحدة النصف والاكثر الثلثان عند عدم الاخوات بالاب وأم ولان السادس مع اثان
 لاب وأم تمكلا للملثين ولا يرتفع مع الاختين لاب وأم الابن (فمن كان من اخ لاب فمعهن اثان
 للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين اولاد الاب للذكور من سفل الاختين ومن الباقى مع المقات
 أو مع بنات الابن (والواحدة من ولد الأم السادس وللاكثر منه الثلث ذكورهم كانوا بنين) (في القصة
 والاصحاق) (وتجب) (أي جسم الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا) (بالابن وابنه وان سفل
 وبالاب) (بالاقتاق) (والجد عند أبي حنيفة وقال الامامان والشافعي لا يجتمع بالجد وسقط اولاد الاب
 بهؤلاء بالاخ لاب وأم) (وانت نصيب وولد الأم فقط) (أي البنت لا نصيب بنى العمان والاعلان بنا
 فرغ من النصف الأول شرع في النصف الثاني فقال (وعصبة) (بالزوجة عطف على قوله ذكور من اولاد
 المكاتب (من أخذ الشكل اذا انفرد) أخذ الباقي مع ذوى سهم والحق من العصبات (الابن ثم ابنته
 وان سفل ثم الاب ثم اب الاب وان علانم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاب ثم ابن الابن
 لاب ثم الاعمام ثم اعمام الاب ثم اعمام الجدة) (على الترتيب) (ثم العنق ثم عصبة) (على الترتيب
 المذكر (والاقتاق فرض من النصف والثلثان يصرن عصبة بأخوتهن لا شيء) (أي لا يصرن غيرهن عصبة
 بأخوتهن كالمهم بالجمعة) (ويجوز معنى قوله لا غير ان لا يصرن عصبة بشقيقاتهن كالمهم ومعنى هذه
 العصبات هم بنات الغير وأما العصبات مع الغير فكل أنثى تصير عصبة بانثى أخرى كالأخت مع البنت
 (ومن يلقى بغير نصيبه) (الادلاء ارسل الدلو في البحر بالة غصة هي في ارسل انثى من فتيان فلا معنى
 من يرسل قرابته الى الميت بواسطة شخص لا يرتفع وجود ذلك الشخص سوى الولد الأم قائم ميراث

ثم ان خرج مستقيما فاقامه بصره يعني اذا خرج الصمد وكان بصره ان خرج مستقيما فاقامه بصره وانما
 يعرف كونه موجودا وقت الموت الموزن اذا اولدت لاقول من سنة أشهر من وقت الموت ان كان التكاثر قائما
 وقت الموت وان كان في العدة وقت الموت قائما اذا اولدت لاقول من سنة أشهر من وقت الموت ان كان التكاثر قائما
 وعلامة خروج جديان يستعمل وهو ان يسمع منه صوت أو عطاس وكذا اذا خرجت في شيء من أعضاء ثم الاصل
 في تصحيحه ان تصح المسألة على تقديرين أي على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه أنثى ثم انظر بين
 المسألتين فان توافقا فاضرب وفق احدهما في جميع الآخر فان تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع
 الآخر فالباقي تصح المسألة ثم اضرب من كل شيء في مسألة ذكورية في مسألة أنثوية أو في رقة أو من
 كان له شيء في مسألة أنثوية وفي مسألة ذكورية أو في رقة كما في المثلين ثم انظر في الحاصلين من الضرب
 أي ما أقول يعطى لذلك الوارث والفضل بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث فإذا كان المثلين فان كان
 مستقيما لجميع الموقوفين وان كان مستقيما لبعض فاستأخذ الباقي من الباقي المقسوم بين الورثة
 ويعطى كل واحد من الورثة كما كان موقوفا من نصيبه (ولا توارث بين الفرقين المطلق الا اذا لم يترتب
 الموت) بل ما كان اسكلا واحد منهم لورثته الاستاء فليورث زوجان وترك كل واحد منهما الأخذ بالمال لغيرها
 وماله لا شيء وكذا الوقف جائز على جماعة وما تواجدوا جميعا ولم يدر اعم مات أولا لا يترتب بعضهم عن بعض ولما
 فرغ من الصنف الثاني شرح في الصنف الثالث فقال (وذكرهم) عطف على قوله ذو فرض في أول
 الكتاب (وهو قريب ليس بذى سهم ولا حصبة ولا يرثه ذى سهم ولا حصبة سوى مع أحد الزوجين
 أقدم الزوجة) وقال يزيد بن ثابت لا ميراث لذى الأرحام ويؤخذ من بيت المال به أخذ مالك
 والنسافي (وترتيبهم) كتبت في العصباء ثم ذكر في الأرحام أربعة أصناف صنف يقضى اليه الميراث وهم
 أولاد البنات وأولاد بنات الابن وصنف يقضى اليه الميراث وهم الأخوة وأولادهم وأولادهم
 الفاسدات ويسمى يقضى اليه الميراث وهم الأخوة وأولادهم وأولادهم وأولادهم
 الأخوات كلها ويسمى يقضى اليه الميراث وهم الأخوة وأولادهم وأولادهم وأولادهم
 والاشغال والبنات وأولادهم ويسمى بنات الأعمام وأولادهم ويسمى بنات الأعمام وأولادهم
 بالميراث الصنف الأول وان كان أقدم من الثاني ثم الثالث ثم الرابع على قرب العصباء فيقدم
 أولاد البنات على أولاد بنات الابن ذكررا كانوا أو إناثا ثم خطام ثم الأخوة الساقطون بالعدول
 الساقطون ثم أولاد الأخوات كلهم وبنات الأخوات كلهم وأولادهم ثم الأخوة الأم والأعمام
 والاشغال والبنات وبنات الأعمام كلهم ثم أولادهم ولا فهو ولا أخوة ذكورية (والاشغال جميع بقرب
 الدرجة) كتبت في البيت أولى من بنت بنت البيت (ثم يكون الفصل ورثا) ان استورا في القرية قوله
 الوارث أولى من بنت بنت البيت أولى من بنت بنت البيت (كتبت في البيت أولى من بنت بنت البيت وابن
 بنت الابن أولى من ابن بنت البيت وعند اختلاف جهة التفسير أو تفاوت مراتب الصنف قربا لا أم)
 كتاب أم أبي الأب وكتاب أب أم الأم والثالث من جهة الأم (وان اتفق
 الأصول فالقسمة على الابن) أي وان استورا في القرية وليس فيهم ولد وارث فالأب له سهم يستهم على
 السوا وان كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم وان تفرقت الخطان في ذلك كره مثل حذافا تقسم هذه السوا
 اذا اتفق الأصول أي الأباة والأهوات في ذلك كرهة أو لا (والأ) أي وان اختلفت جهة الأصول
 (فالقدمهم) والوجه من بطن اختها (عنده السهم) وهذا في نسف دهم أي ابن الفروع ويقسم المثل

بينهم على السواء ان كان الشكل ذكورا أو أنثى وان كانوا مختلفين فلا فرق كمثل حفظ الأنثيين حتى لو
 تركل ابن بنت و بنت بنت فإلما لم بينهم ما لذكور كمثل حفظ الأنثيين باعتبار الأبدان لأن سبعة الأصول
 متفقة وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت بنت بنت فباعتبار أبي يوسف المال بينهم نصفان اعتبارا
 لأبدانهم وعند محمد المال بينهم اثلاثا لثلاث بنات ابن البنت وثلاثة لبنات بنت البنت باعتبار الأصول كانه
 مات عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم أصاب ابن البنت فولده وما أصاب بنت البنت فولدها (والقروض)
 المقدرة في كتاب الله تعالى ستة (نصف وربع وعش) هذا جنس (وثلاثان وثلاث وسدس) هذا جنس آخر
 على التضييف والتضييف أي النصف ضعف الربع والربع ضعف الثمن والثلاثان ضعف النصف والثلث
 ضعف الثلثين (وتحاربها السدس والنصف والربع والثلثان ضعف الثلثين) أي للربع والثلثان
 والثلثان والثلث والسدس وهذا لعدم اختلاف الجنس بالجنس الآخر بأن كل في المسئلة نصفان
 أو نصف وما بقي فأصلها من اثنين وان كان في ثلاث أو ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي أو ثلثان
 في ثلاثة وان كان في أربع أو ربع وما بقي أو ربع ونصف وما بقي أو ربع ونصف وما بقي أو ربع ونصف
 كان فيها سدس وما بقي أو سدس ونصف وما بقي أو سدس ونصف وما بقي أو سدس ونصف وما بقي
 في ستة كزوج وأم وأخوين لأب وأم وكذا لو كان سدس وسدس ونصف أو ثلثان ونصف وان كان في ثمانين
 وما بقي في ثمانية (واثنا عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط) أي ان اختلف الربع بكل الثاني
 أو ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلف الثمن بكل الثاني أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين وان اختلف
 النصف بكل الثاني أو ببعضه فهو من ستة (واعيا يستقيم اختلاف الثمن بكل الثاني على مذهب ابن
 حنبل ولا يجوز محجب محجب النقصان عنه فيما له في أم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم
 محرم فهو ثمانية المسئلة من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وعشرة من أربعة وعشرين وتقول إلى أحد
 وثلاثين لأن الابن المحرم محجب المرأة من الربع إلى الثمن (وتقول) هال الميراث أي مال وارثه ومنه
 هال القرينة (زيادة فسدنة) تقول (إلى عشرة وقر وشعرا) كزوج وأختين لأب وأم أو زوج
 وأخت لأب وأم وأخ لأب وأم وشعرا كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم
 أو كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم (واثنا عشر) تقول (إلى سبعة عشر) وقر اشعرا كزوجة
 وأختين لأب وأم وأخ لأب وأم وبنتين وأخوين أو زوجة وأختين لأب وأم وأخوين لأب وأم (وأربعة
 وعشرون) تقول (إلى سبعة وعشرين) عولا واحدا كأم أو بنتين وأخوين وهي الميراثية لأن عليا يستعمل
 على الميراث فقيل انقلب ثمنها إلى سبعة عشر ولا يرد على هذا إلا هذان سبعة وعشرون فان سبعة وعشرون
 وثلاثين كما رأينا في مسألة المحرم فالحاصل ان مجموع الخراج سبعة عشر أربعة منها لتقول اثنتان
 وأربعة وثلاثة ثمانية بالاستعارة وثلاثة تقول ستة اثنا عشر أربعة وعشرون بالاستعارة أيضا
 ويحتاجون في تصحيح المسائل السبعة أصول ثلاثة بن السهام والرؤس وهي الاستعانة والواقعة
 والمباينة فقامت انفسد بلا كسر فلا يحتاج إلى ضرب كلين واثنين أصل المسئلة من ستة وسبعة
 على الشكل (وان انكسر حفظ فريق واحد ضرب وفق العدد) أي عدد رؤس من انكسر عليهم
 السهام (في القرينة) أي في أصل المسئلة (ان وافق) بين سهامهم ورؤسهم كلين وعشر بنات
 أصل المسئلة من ستة وتصح من ثلاثين وعولها ان كانت عائلة كزوج وأخوين وست بنات أصلها من

اثنى عشر وتعد الى خمسة عشر وتضع من خمسة وأربعين (والا) أي وان لم يكن بين تساهمهم ورؤسهم
 موافقة (فالعقد) أي عدد رؤس من انكسر عليهم يضرب (في القرينة) كزوج وخمس أخوات لآب
 أصلها من ستة وتضع من خمسة وثلاثين (فالمبلغ) المضروب (مخرج) المسئلة في الصورتين (وان تعدد
 الكسر) وأربعة بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وثلاث عشرة تعدد
 الكسر بان يكون الكسر على طائفتين أو أكثر (فان تعدد الكسر وتماثل) العقد اذ الرؤس الموقوفة أي
 يكون كل واحد منها مساويا للآخر (ضرب واحد) من الأعداد في أصل المسئلة كمثل ثلاث بنات وثلاث
 حبات وثلاثة أعصام أصلها من ستة وتضع من ثمانية عشر (وان) تعدد الكسر (تداخل) بعض
 الأعداد في البعض بان يعد الأقل الاكثر أي يغميه (فالاكثر) أي ضرب الأكثر الأعداد في أصل المسئلة
 كمثل أربع زوجات وثلاث حبات وأثنى عشر أعصام أصلها من اثني عشر وتضع من مائة وأربعة وأربعين
 (وان) تعدد الكسر (توافق) بعض أعداد الرؤس بعضها بان لا يعد أقلها الاكثر واسكن بهم ساهود
 ثالث كاثنتانية مع العشر بن بعد ساهود (فالوقف) أي ضرب وفق أحد الأعداد في جميع الثاني ثم
 مبالغ في وفق الثالث اذ وافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ في أصل
 المسئلة كاربعة زوجات وثلاث عشرة بنات وخمسة عشر حبة وستة أعصام أصلها من أربعة وخمسة عشر
 للزوجات اثنان ثلاثة لمستقيم عليهن فيرخذ عدد رؤسهن أربعة وللهنات الثلاثان ستة عشر ولم يستقيم
 عليهن ولسكن بين العددين موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن ثمانية وللبنات السادس اربعة ولم
 يستقيم عليهن ولا موافقة بينهن وبين الستة فأخذنا جميع عدد رؤسهم سبعة فحصل معنا اربعة خمسة تسعة
 خمسة عشر فطينا الوقف بين أربعة وستة فوجدنا بينهما موافقة بالنصف فضرر بناتهن في جميع
 الآخر فبلغ اثنى عشر ثم طيننا الوقف بينهما وبين التسعة فوجدنا بينهما موافقة بالثالث فضرر بناتهن
 في جميع الآخر صار ستة وثلاثين ثم طيننا الوقف بينهما وبين خمسة عشر فوجدنا بينهما موافقة بالثالث
 فضرر بناتهن في جميع الآخر فبلغ مائة وثمانين فضرر بناتهن في أصل المسئلة وثلاث اربعة وعشرون
 بمبلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتم مع المسئلة (والا) أي وان لم يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق
 بان يمان الأعداد بعضها بعضا بان لا يعد العددين عدد ثالث كالسبعة مع العشرة (فالعقد) يضرب كله
 (في) جميع (العدد) الثاني ثم مبالغ في جميع الثالث ثم مبالغ في جميع الرابع (ثم المبلغ في القرينة)
 كاربنتين وست حبات وعشر بنات وستة أعصام أصلها من أربعة وعشرين لاربنتين فثلاثة لم يستقيم
 عليهن ولا موافقة بينهما فأخذنا عدد رؤسهما اثنين وللهنات الثلاثان ستة عشر ولم يستقيم عليهن وبين
 العددين موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن خمسة وللبنات السادس اربعة ولم يستقيم عليهن
 وبين العددين موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن ثلاثة وللأعصام الباقي سبعة ولم يستقيم عليهن
 ولا موافقة بين الواحد والسبعة فأخذنا عدد رؤسهم سبعة فحصل معنا اثنان ثلاثة خمسة سبعة وبين هذه
 الأعداد مائة فاضرب الاثني عشر في الثلاثة ثم المبلغ في الخمسة ثم في السبعة ثم المبلغ وهو مائة اثنان وعشرة في
 أصل المسئلة وذلك أربعة وعشرون بمبلغ خمسة آلاف وأربعين ومائة تسعة المسئلة (ويضرب في) (عولها)
 ان كانت طائفة كزوج وتسع حبات وخمس أخوات فان أصلها من ستة وتعد الى ثمانية وتسعة من ثلاثمائة
 وستين للزوج مائة وخمسة وثلاثون واسكن بحد ستة واسكن واحدة من الأخوات ستة وثلاثون ثم طين

معرفة الموافقة والمانسة بين المقدار من المختلفين ان تنقص من الاكثر مقدار الاقل من المانسين مرارا
حتى اتقيا في درجة فان اتقيا في واحدة فلا رفق وان اتقيا في عدد فلهما متوافقان في الاثنين بالنصف
وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشر وفيها فورا العشرة متوافقان بجزء من ذلك العدد أي في أحد عشر
بجزء من أحد عشر وفي خمسة عشر بجزء من خمسة عشر فاعتبر هذا (وما فصل) عن فرض ذوى القروض
ولا يستحق قوله (يرد على ذوى القروض بقدر فرضهم الأعلى الزوجين) عندنا وهو قول عامة المحاماة وقال
زيد بن ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال لا يرد عليهم وبه قال مالك والشافعي وفي القنية نبات
المعنى وذو الرأى طاهر يورث في زماننا اذا لم يكن للمعنى وارث وكذا يرد على الزوج والزوجية في زماننا (وان
كان من يرد عليه مديونا واحدا) مسائل الزاد رتبة أقسام أعداءنا ان يكون جنس واحد من يرد عليه عند
عدم من لا يرد (فالمسئلة من رؤسهم كمنين أو مخمين أو جدتين) فأصل المسئلة من اثنين (والأ) أي وان لم
تكن الورثة حشوا واعدا بل حشيين أو أكثر (فنسبهمهم) أي تؤخذ المسئلة من نسبهمهم (فن اثنين)
يدل من قوله فن نسبهمهم (لو) اجتماع (سدسان) كجدة وأخت لأصل المسئلة من ستة وتصح من اثنين
للجدتين والأخت نسبهوم (ومن ثلاثة لو) اجتماع (ثلث وسدس) كجدة وأخت لأصلها من ستة وتصح
من ثلاثة للجدتين والأخت نسبهوم (ومن أربعة لو) اجتماع (نصف وسدس) كبنات وأختين
(و) (خمس لو) اجتماع (ثلثان وسدس) كبنات وأختين وأخت لأخت (أو نصف وسدسان) كأخت لأب وأم
وأخت لأب وأم واحدة (أو نصف وثلاث) كأخت لأب وأم وهذا هو النوع الثاني من أربعة وما فرغ منه ما
شرع في الثالث فقال (ولو) كان (مع) النوع (الأقل من لا يرد عليه أعطي فرضه) أي فرض من لا يرد
عليه (من أقل مختارجه تمام القسم الباقي) من يخرج فرض من لا يرد عليه (على) نفسه (من يرد عليه) فان
استقام فلا حاجة الى الضرب (كزوج وثلاث بنات) فأقل يخرج فرض من لا يرد عليه أربعة فاعط
الزوج ربعها سهمها باق ثلاثة تستقيم على عدد رؤس البنات فتصح المسئلة من أربعة (وان لم يستقم فان
وافق رؤسهم) الباقي (كزوج وست بنات فاضرب وفق رؤسهم في يخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ
تصحح المسئلة فأقل يخرج فرض من لا يرد عليه أربعة اعط الزوج ربعها سهمها باق ثلاثة ولم تستقم على
عدد رؤس البنات ولم يكن بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد رؤسهم وهو اثنان في يخرج فرض
من لا يرد عليه وهو أربعة فيبلغ ثمانية فتصحح المسئلة كان للزوج من يخرج فرضه سهم فاضرب به في
الضرب اثنين فصارت اثنين في قوله وثلاث في الضرب بها في المضروب فصارت ستة فهو نصيب البنات لكل
بث سهم (والأ) أي وان لم يوجد بين الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وبين رؤس من يرد عليه
موافقة (فاضرب كل) عدد (رؤسهم في يخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ تصحح المسئلة (كزوج
وخمس بنات) أعط فرض من لا يرد عليه من أقل يخرج وهو أربعة ربعها سهم والباقي وهو ثلاثة لم
يستقم عليهم ولا رافقة بينهم فاضرب كل عدد رؤسهم خمسة في يخرج فرض من لا يرد عليه وبلغ
هشرين فتصحح المسئلة كان للزوج سهم فاضرب به في المضروب يبلغ خمسة فتسوى له والباقي ثلاثة
اضرب بها في المضروب تبلغ خمسة عشر فاقسم عليهم لكل ثلث ثلاث (ولو مع النوع الثاني من لا يرد عليه)
وهو النوع الرابع اعط فرض من لا يرد عليه (اقسم ما بقى من يخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة
من يرد عليه) فان استقام فما (كزوجة وأربع بنات وست اخوات لأب) فتخرج فرض من لا يرد عليه
أربع اعط الزوجة ربعها سهمها باق ثلاثة ومسئلة من يرد عليه من ثلاثة لأن الجدات السدس وللأخوات

للأحسام سهم فاضرب به في المضر وبذلك ما ثمان وعشرة يكون مائة من عشرة فهي لهم وما فرغ من
 تعريف نصيب كل فريق من التمهيج شرع في تعريف نصيب كل فرد من أفراد الفريق من التمهيج
 فقال (وبعريف حفظ كل فرد نسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم مفردا ثم يعطى عمل
 تلك النسبة من المضر وبذلك فرد) من أفراد الفريق كما في هذه المسئلة فانصيب سهام المراتين وهي
 ثلاثة اليهما فكانت النسبة ثلاثا ونصف فاقطع لكل واحدة سهم ماضر وبمثل نصفه وذلك
 ثلاثا ونصف عشر ثم انصيب سهام البنات وهي سبعة عشر إلى عدد رؤسهن وذلك عشرة فيكون مثلها
 ومثل ثلاثة أخماسها فاقطع لكل بنت مثل المضر وبمثل ثلاثة أخماسه وذلك ثلاثا ونصف وستة وثلاثون
 ثم انصب سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤسهن وذلك تسعة فيكون مثل ثلثها فاقطع لكل جدة مثل
 ثلثي المضر وبذلك ما ثمة وأربعون ثم انصب سهام الأعمام إلى عدد رؤسهن وذلك تسعة فيكون مثل
 سبعة فاقطع لكل عم سبع مضر وبذلك ثلاثون وما فرغ من تعريف التمهيج وتعرف نصيب كل
 فريق وتعرف نصيب كل فرد من التمهيج شرع في قسمة التركة بين الورثة أو الغرما فقال (وان
 أردت قسمة التركة بين الورثة والغرما فاضرب بهم كل وارث أو غريم من التمهيج في كل التركة
 ثم اقسم المبالغ على التمهيج) أي جميع المسئلة ثم اطلب الوفق بين التمهيج وبين التركة فإن كان بينهما
 مباينة فاضرب بهم كل وارث من التمهيج في كل التركة ثم اقسم المبالغ على التمهيج فما حصل فهو نصيب
 كل واحد من الورثة من التركة كزوج وأبوين وابن وبنتين والترك تسعة عشر دينارا فجميع المسئلة
 من اثني عشر للزوج الأربع ثلاثة يستقيم عليه وللابوين السدسان أربعة يستقيم عليهم والاولاد الباقى
 خمسة لا يستقيم على عدد رؤسهم وذلك أربعة تقديرا ولا موافقة بينهم فاضرب الأربعة في أصل المسئلة
 يساوي ثمانية وأربعين فيصير للزوج التسعة عشر ولكل واحد من الابوين ثمانية وثلاثون عشرة ولكل بنت
 خمسة ثم اطلب الوفق بين ثمانية وأربعين وهي تسعة عشر ولا موافقة بينهم فاضرب بهم
 الزوج وهي التسعة عشر في التركة تسعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وأربعين على التمهيج وذلك
 ثمانية وأربعون يخرج أربعة دنانير وربع دينار فهي للزوج من التركة ثم اضرب بهم الابوين
 التمهيج وذلك ثمانية في تسعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وستة وثلاثون على ثمانية وأربعين يخرج
 ديناران وخمسة أسداس دينار وهي للاب من التركة وكذا للام ثم اضرب بهم الابن وهي عشرة في
 تسعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وسبعون على ثمانية وأربعين يخرج ثلاثة دنانير ونصف دينار
 وطسوج وهي للابن من التركة ثم اضرب بهم كل بنت وهي خمسة في تسعة عشر واقسم الحاصل وهو
 خمسة وثلاثون على ثمانية وأربعين يخرج دينار وثلاثة أرباع دينار واحدة وهو لكل بنت من التركة
 فان كان بين التمهيج والتركة موافقة فاضرب بهم كل وارث من التمهيج وفي التركة ثم اقسّم
 المبالغ على وفق التمهيج فالخاصل نصيب ذلك الوارث في قضاء الديون دين كل غريم بمثل سهمه كل
 وارث في العمل ويجوز للديون بمثل التمهيج اذا لم تنب التركة بالديون والغريم أكثر من واحد فاطلب
 الوفق بين مجموع الديون وبين التركة فان كان بينهما مباينة فاضرب دين كل غريم في جميع التركة
 ثم اقسّم الحاصل على مجموع الديون وان كان بينهما موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسّم
 الحاصل على وفق مجموع الدين فمخرج فهو نصيب ذلك الغريم وما فرغ من القسمة شرع في التخرج
 فقال (ومن صالح من الورثة على شيء) فاطرح سهمه من التمهيج أو من أصل المسئلة (فاجعله كأن لم يكن)

واقسم ما بقى من التركة على (مهمان من بقى من الورثة) أى صحیح المسئلة مع وجود المصالح ثم اطرح
مهمان من التجميع أو من أصل المسئلة واقسم ما بقى على مهمان بقية الورثة كزوج وأم ومهم فصالح الزوج
على ما بقى ذمة من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح مهمان من التجميع وهى ثلاثة واقسم باقى التركة
بين الأم والأب الثلاثة بدرهم مهمان لازم ومهم لهم لان أصل المسئلة من ستة لزوج النصف ثلاثة
ولأم الثلث مهمان ولأم الباقي مهمان ولأب مهمان ولزوج النصف مهمان لازم ومهم لهم
فاقسم باقى المال بينهم ثلاثاً والحمد لله الذى بشعته تم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

حمداً لمن وفق عباده العاملين لخدمة الشريعة المحمدية وتوجههم بتاج الديانة فنالوا بسببها الرتب العالية
وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد الذى هو بالأمم من رؤف رحيم وعلى آله وأصحابه التابعين بعدهم نصيح
الإمام على أقوم طريق مستقيم ﴿وبعد﴾ فقد تم بمؤنة الله الملك المعين طبع شرح العلامة معين
الدين المشهور بمسكن على متن كنز الدقائق الجامع لطائف الرقائق ولعمري انه الكتاب
هو المثال بديم الخصال قد احتوى على ما حواه غيره من شروح الكتاب وأبدى من
شرح معانيه الجب الجباب على ذمة المهتم الذى هو اكمل خير وأدب يحوى المساجد
الشيخ أحمد رحمه الله المشوى وذلك بالمطبعة العاصرية الثانية ذات الأدوات
الستارة والآلات البنية التى بحل ادارتها فى مصر حارة الفرافرة ببواب
الشعرية إدارة مديرها ومشيها الإمام الفائق الفاضل الشيخ
هشام عبد الرزاق ولا حيدر التمام وفاح مسيل الختام
فى أوامر شهر شوال من عام ألف وثلاثمائة وثلاث
هجرية على صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية ما هبت نسائم
الوصول على أرباب
الأنوال
آمين